المحاسبة فى شركات السمسرة
فى الأوراق المالية

Accounting Of Securities Brokerage Companies

تأليف

الأستاذ الدكتور

أمين السيد أحمد لطفى

دكتوراه الفلسفة فى المحاسبة

أستاذ المحاسبة والمراجعة

وكيل كلية التجارة للدراسات العليا

القاهرة

٢٠٠٨

دار النهضة العربية

إهداء الى

زوجتى ، ،

وسارة ، ،

وأحمد

بسم الله الرحمن الرحيم

" فأما الزبد فيذهب جفاء ، وأما ما ينفع الناس

فهو يمكث في الارض "

(صدق الله العظيم)

(إذا كنت ممن ينذرون حياتهم للحقيقة ، فلابد أن تقول أنه ليس ثمة حقيقة لا تستحق البحث)

(ديفيد لاينجر)

مابال هذا الزمان

يضن علينا برجال

ينبهون الناس ويرفعون الإلتباس

ويفكرون بحزم ويعملون بعزم

ولاينفكون حتى ينالو مايقصدون

(عبد الرحمن الكواكبى)

□

مقدمة

يهتم هذا الكتاب بدراسة المحاسبة فى شركات السمسرة فى الاوراق المالية ، وهو يعد من الاهمية بمكان لندرة المؤلفات والكتابات فى هذا المجال على خلاف الدراسات القانونية أو الاقتصادية أو الادارية من جهة أخرى تعتبر تلك الشركات من أهم الشركات العاملة الفاعلة فى مجال سوق الاوراق المالية (بورصة الاوراق المالية) .

ولاشك أن هذا الموضوع أصبح يشغل أهتمام العديد من الاطراف المكونة لبيئة الاوراق المالية سواء المتعاملين او العاملين او الباحثين فى كافة الجوانب دوائر المعارف المختلفة ، كما أصبحت مهنة السمسرة فى الاوراق المالية تمارس عن طريق شركات منظمة بموجب حزم من القوانين واللوائح ، حيث تمارس فى الواقع العملى عن طريق شركات مساهمة يشترط للمزاولة حصولها على ترخيص من الهيئة العامة لسوق المال .

تحقيقاً لاهداف ذلك الكتاب فقد تم تخطيطه وتنظيمه الى ثمانيه فصول رئيسية على النحو التالى :

الفصل الأول : البيئة القانونية والتنظيمية لشركات السمسرة في الأوراق المالية.

الفصل الثانى : طبيعة وخصائص ومسئوليات شركات السمسرة في الأوراق المالية

الفصل الثالث : الهيكل التنظيمى والمسئوليات الوظيفية فى شركات السمسرة فى الأوراق المالية .

الفصل الرابع : سياسات وإجراءات إدارة السمسرة فى الأوراق المالية .

الفصل الخامس : مقومات النظام المحاسبي في شركات السمسرة في الأوراق المالية .

الفصل السادس : أتمام الدورة المحاسبية في شركات السمسرة في الأوراق المالية

الفصل السابع : عرض وتفسير القوائم المالية لشركات السمسرة في الأوراق المالية .

الفصل الثامن : معايير الملاءة المالية في شركات السمسرة .

وقد روعى أن يكون اسلوب ذلك الكتاب متميزاً وفريداً من ناحية الوضوح والدقة والعموم والبعد عن التعقيد والشكلية ، وهو يعتمد على تزويد القارئ أيا كان دارساً أو مزاولاً بمرجع علمى وعملى شامل فى مجال المحاسبة فى شركات السمسرة فى الاوراق المالية ، وهو بذلك يعتبر موجهاً الى جميع الاطراف المرتبطة ببيئة المحاسبة فى مجال الاوراق المالية ومن ثم فهو مفيد لكافة الدارسين من الباحثين أو الطلاب ، وكافة المهنيين من المحاسبين أو المراجعين سواء المزاولين للعمل الحر أو العاملين فى منشأت قطاع الاعمال العام أو الخاص او الحكومة فى مختلف المجالات والميادين ، كما أنه يعد فى غاية الاهمية عند استخدامه فى اعداد برامج التعليم المستمر .

ويأمل المؤلف أن يكون ذلك الكتاب قد حقق الاهداف التى سعى من أجلها بطريقة مستحدثه يجد فيها القارئ سواء أكان دارساً أو مزاولاً أضافة حقيقية الى المكتبة العربية . ويرجو المؤلف ان يكون قد وفق فى اخراج كتاب متكامل فى شركات السمسرة فى الاوراق المالية .

والله الموفق . وعلي الله قصد السبيل

المؤلف

أ.د. أمين السيد أحمد لطفى

القاهرة ٢٠٠٨

المحاسبة فى شركات السمسرة

فى الأوراق المالية

رقم الايداع

٢٠٠٧/٢٢٤١٦

الترقيم الدولى

٩٧٧-١٧-٥١٤٩-٢

أ.د. أمين السيد أحمد لطفى

٣٦ ش شريف – القاهرة

الفصل الأول

البيئة القانونية والتنظيمية

لشركات السمسرة في الأوراق المالية

The Organizational and Legal Environment
Of Securities Brokerage Companies

١،١بورصة الأوراق المالية .

١،١،١ سوق المال .

٢،١،١ سوق رأس المال .

٣،١،١ تعريف وأهمية سوق الأوراق المالية والبورصة .

٤،١،١ تطور البورصة المصرية .

٥،١،١ قيد الأوراق المالية بالبورصة .

٦،١،١ تداول الأوراق المالية في البورصة .

٧،١،١ السيولة وتقلبات الأسعار .

٨،١،١ مؤشرات السوق .

١،٢ الأدوات المالية والشركات المصدرة لها .

١،٢،١ الأوراق المالية من حيث السيولة والعائد والمخاطر .

١.١ بورصة الأوراق المالية

١.١.١ سوق المال

يعتبر الاستثمار في البورصة أحد المجالات الأساسية للاستثمار التي تعطي عوائد ربما تكون أعلي من أي نوع أخر من الاستثمارات. والاستثمار بوجه عام يعني التضحية بمبالغ حالية مؤكده في سبيل الحصول علي قيم أكبر غير مؤكدة في المستقبل. حيث يتم التضحية بأموال مؤكده نظير الحصول علي أموال غير مؤكده في المستقبل ولكنها تكون بقيم أكبر من الحالية(١).

ويعرف سوق المال بأنه ذلك السوق الذي يتم فيه إصدار وتداول الأوراق المالية. فالأسواق المالية توفر التسهيلات والامكانات وهي الآلية المؤسسية التي تربط بين الادخار والاستثمار الحقيقي والتي من خلالها سواء أكان ذلك بطريق مباشرا أو غير مباشر – تتدفق المدخرات من الأفراد أو الأشخاص الاعتبارية ذات الفائض المالي إلي الأفراد أو الأشخاص الاعتبارية ذات الاحتياج أو العجز المالي . وتعد تلك الأسواق بمثابة حلقة وصل بين المدخرين والمستثمرين ولذلك فهي ذات أهمية أساسية لأحداث أية تنمية مستهدفة بالمجتمع .

وبصفة عامة توجد ثلاثة أطراف رئيسية تشارك في الأسواق المالية هي :

١– المستخدم النهائي

ويتمثل ذلك المستخدم فى :-

---

(١) لمزيد من التفاصيل يراجع :

– د.أمين السيد أحمد لطفي ، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٦ .

- المدخرين الذين يسعون إلي تعظيم منفعهم من فائض المدخرات عن طريق شراء أصول وأوراق مالية .

- المستثمرون الذين يسعون لزيادة أرباحهم بتمويل أنشطتهم الاستثمارية عن طريق الاقتراض.

٢- الوسطاء الماليون

تشمل كافة المنشآت التي تتوسط بين المدخرين والمستثمرين والتي تجري عمليات في الأسواق المالية لحساب أحد هذين الطرفين. وكأمثلة على هؤلاء الوسطاء الشركات العاملة في الأوراق المالية على سبيل المثال شركات السمسرة في الأوراق المالية أو المؤسسات المالية (على سبيل المثال البنوك) .

٣- صانعوا السوق

هم الذين يتوسطون بين المدخرين والمستثمرين ولكن لحسابهم الخاص. وهم علي النقيض من الوسطاء الذين يتعاملون بالأسواق المالية نيابة ولحساب الغير وليس لحساب أنفسهم .

٢.١.١ سوق راس المال

يعتبر سوق رأس المال مصدر للأموال تحتاجها الشركات لتمويل أنشتطها الإنتاجية والخدمية. ويمثل بذلك ركيزة أساسية لعملية النمو الاقتصادي - فمن خلاله يقوم الأفراد والمؤسسات المالية باستثمار أموالهم بغرض الحصول علي عائدات متوسطة وطويلة الأجل ، وفي المقابل تسعي الشركات والحكومة إلي إعادة استثمار هذه الأموال في مشروعات وتوسعات إنتاجية وخدمية جديدة .

وينتج عن ذلك تخصيص أكثر فعالية وكفاءة لرأس مال المشروعات التي توفر المزيد من فرص العمل وتسهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي ورفع مستوي معيشة المواطنين .

يتميز سوق رأس المال عموماً عن سوق النقد وسوق الصرف بعديد من الخصائص يمكن إبراز ذلك علي النحو التالي :

(a) سوق النقد

تعتبر الأدوات المالية المتداولة بسوق النقد أدوات قصيرة الأجل نسبياً ومن أبرزها أذون الخزانة وشهادات الإيداع المصرفية القابلة للتداول والأوراق التجارية التي تصدرها الشركات المتخصصة ، وتعتبر البنوك أبرز المؤسسات العاملة في سوق النقد . ويقدم هذا السوق أوعية ادخارية قصيرة الأجل للقطاعات الاقتصادية التي تمتلك فائضاً نقدياً ويعيد تقديم تلك المدخرات في شكل تمويل قصير الأجل لقطاعات أخري .

(b) سوق الصرف

أن الأدوات المالية المتداولة في سوق الصرف هي العملات المحلية والأجنبية. ويقدم هذا السوق وسيلة لتداول العملات سواء في شكل أوراق بنكنوت أو تحويلات مصرفية .

(c) سوق رأس المال

تعتبر الأدوات المالية المتداولة بسوق رأس المال طويلة الأجل نسبياً، ومن أبرزها الأسهم والسندات وصكوك التمويل التي تصدرها الشركات ، والسندات الحكومية التي تصدرها الخزانة العامة للدولة ، ووثائق صناديق الاستثمار .

ومن أبرز المؤسسات العاملة في سوق رأس المال شركات السمسرة في الأوراق المالية وإدارة المحافظ وصناديق الاستثمار والبنوك والبورصة.

ويقدم ســــوق رأس المـال أوعيـة ادخـاريـة واســــتثمـاريـة طويلـة الأجل للقطـاعات ذات الفائض المالي ، ويعيد تقديمها في شــــكل تمويل طويل الأجل لقطاعات أخري .

٣.١.١ تعريف وأهمية سوق الأوراق المالية والبورصة

يعرف ســوق الأوراق المالية بأنه ذلك الســوق الذى يتم فيها التعامل علي الأوراق المالية كالأسـهم والسندات بيعاً وشراء ، ويتحدد السعر فيها بناء علي حجم المعروض منها ومدي الإقبال علي شـــرائها فيما يعرف بآليات العرض والطلب ، ويطلق علي هذا السعر سعر السوق **Market Price** .

ويقصــد ببورصــة الأوراق المالية بأنها ســوق منظم يتم خلاله قيد وتداول عمليات الشـراء والبيع ، وتكون السـلعة المتداولة في هذا السـوق هي الأوراق المالية(١) ، ولا يتم التداول مباشــرة بين المســتثمر الذي يبيع الأوراق المالية والمسـتثمر المشـتري ، وإنما يتم التعامل من خلال وسـطاء مؤهلين للعمل في هذا الســوق يطلق عليهم شــركات الســمســرة في الأوراق المالية ، كما أن الصـفقات لا تتم بصـورة منفردة بين السـمسـار البائع والسـمسـار المشـتري ، ولكن تتم من خلال نظــام تـداول إلكتروني يتلقى جميع أوامر البيع وأوامر الشراء ويقوم بالمقابلة بينها علي أساس السعر والكمية المحددة في كل أمر .

وباسـتقراء التعريفات المرتبطة ببورصــة الأوراق المالية **Stock Exchange** يتضح وجود خلط والتباس في تعريفاتها مع مصطلحات سوق المال ، وسوق رأس المال ، وســوق الأوراق المالية . وفيما يلي موجز دقيق للتفرقة بين تلك المصطلحات (١):-

---

(١) تنص المادة (١٥) من قانون رأس المال رقم ٩٥ لســنة ١٩٩٢ علي أن قيد وتداول الأوراق المالية تتم في سوق تسمي بورصة الأوراق المالية.

(٢) القاريء الذي يرغب في مزيد من التفصيل يراجع :

a- صـالح راشـد الحمراني ، دور شـركات السـمسـرة في بورصـة الأوراق المالية - دراسة قانونية ، مكتبة دبي للتوزيع ، الطبعة الأولي ، ٢٠٠٤ ، ص١٢-٢٠ .

A- أن تعريف سوق المال يعتبر عاماً علي خلاف مصطلح البورصة ، حيث يشتمل علي سوق الأموال قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل .

B- أن تعريف سوق رأس المال **Capital Market** يتسم بالعمومية عن البورصة. ويتعامل سوق رأس المال في الأوراق طويلة ومتوسطة الأجل ، ويكون سوق رأس المال مع سوق النقد **Money Market** (الذي يتعامل مع الأوراق قصيرة الأجل) سوق المال .

C- أن مغزى مصطلح بورصة الأوراق المالية أفضل من مصطلح سوق الأوراق المالية **Securities Market** حيث أنه غالباً ما يتجه المعني للمقصد، حيث يجمع بين معنيين هما **(١)** بورصة وهو المكان الذي يتم التعامل فيه وما يتضمن منن جهات رقابية ونظم قانونية وإدارية ، بالإضافة إلي **(٢)** المصطلح الثاني وهو الأوراق المالية وهي الأوعية التي يتم التعامل عليها. كما تعتبر البورصة جزء من سوق الأوراق المالية ، علي اعتبار أن المصطلح الأخير يتكون من سوقين هما سوق الإصدار وسوق التداول (أو البورصة). كما يجمع أيضاً بين مصطلحين هما :

١- **البورصة** : وهو المكان الذي يتم خلاله التعامل في الأوراق المالية وما يرتبط به من جهات رقابية ونظم قانونية وإدارية .

٢- **الأوراق المالية** : هي الأوعية التي يتم التعامل عليها في البورصة.

بالإضافة لذلك فأن سوق الأوراق المالية ليس هو البورصة ، حيث أن البورصة جزء منه ، علي أساس أن مصطلح سوق الأوراق المالية يتكون من سوقين هما :- **(a)** سوق الإصدار، **(b)** سوق التداول (البورصة) .

---

b-د. سمير عبد الحميد رضوان ، أسواق الأوراق المالية – المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، دراسات في الاقتصاد الإسلامي ، النهار للطبع والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص٣٥-٣٦ .

c-د زينب حسين عوض – القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ في شأن سوق رأس المال من رؤية اقتصادية ، مجلة الأحكام – المجلد الثاني ١٩٩٥ ، القاهرة ، ص٨٥ .

رغماً عن ذلك فقد وقع المشـرع المصـري في خلط عندما عنون القانون رقم **(٩٥)** لسنة ١٩٩٢ بقانون سوق رأس المال والذي يضم سوقين هما :

(A) سوق النقد (والذي له مؤسساته ووظائفه) ، **(B)** وسوق رأس المال الذي يتكون من سـوقين هما **(١)** سـوق الإقراض (والذي له مؤسـسـاته مثل المؤسـسـات المصـرفية والبنوك العقارية والصـناعية وبنوك الاسـتثمار والأعمال بالإضـافة للمؤسسات الأخرى غير المصرفية كشركات التأمين) ، **(٢)** وسوق الأوراق المالية (الذي يتكون أيضاً كما سبق الذكر من سوق إصدار،وسوق التداول أو البورصة) (١).

والباحث في تعريف البورصـة يتضـح له عدم وجود اختلافات فيما بينها ، ويمكن القول بأن الخصائص التي تجمع بين تلك التعريفات تتمثل في الآتي:

- المكان الذي يلتقي فيه المشـتري والبائع للتعامل في الأوراق المالية عن طريق أشخاص مؤهلين خلال وقت محدد .

- أسواق لتداول الأوراق المالية (سواء أسهم أو سندات ...) التي تصدرها الشـركات أو الحكومات بين مجموعة من السـماسـرة ومندوبيهم والوسـطاء ، وحيث يتم التعامل بالبيع والشراء علي تلك الأوراق في ساعات محدده .

- المكان الذي يلتقي فيه كل من الوسـطاء والسـماسـرة والمندوبين من أجل التعامل بالبيع أو الشراء في الأوراق المالية من خلال شروط وضوابط منظمه.

بإيجـاز فـأن البورصـة تعتبـر سـوق يتعامـل فـي الأوراق الماليـة (أسهم ، سندات ...) بواسطة سماسرة مسجلين مرخص لهم في (شركات السمسرة)

---

(١)لم يأت قانون سـوق رأس المال المصـري رقم ٩٥ لعام ١٩٩٢ بنصـوص خاصـة تنظم صناديق الادخار وشركات التأمين وغيرها بل أكتفي فقط بتنظيم سوق الأوراق المالية الأولي (سـوق الإصـدار) والثانوي (البورصـة) . ولذلك كان الاحرى تسـمية ذلك القانون بقانون سوق الأوراق المالية حتى يتفق المعني اللفظي وواقع النشاط.

التوسط بين المشترين والبائعين للأوراق المالية بموجب قوانين ولوائح محدده (٢).

أهمية البورصة

تمثل البورصة وأسواق الأوراق المالية المنظمة الأخرى محور أسواق رأس المال الحديثة ، وتبدو أهمية البورصة سواء أكانت في ظل سوق الإصدار أو سوق التداول ، ويشير سوق الإصدار إلي السوق الأولية أو السوق التي تصدر وتباع فيها الورقة المالية لأول مره سواء عند إصدار الشركة أسهم رأس المال عند التأسيس وبيعها للمؤسسين أو لغيرهم من المستثمرين ، أو عند إصدار وبيع أسهم جديدة في فترة لاحقة علي تأسيس الشركة بغرض زيادة راس المال. كما يمكن للشركة أيضاً أن تصدر وتبيع مستندات للمستثمرين ، فإذا ما كانت الأوراق المالية معروضة للبيع لجموع المستثمرين فأن ذلك البيع يسمي طرح عام **Public Offering** ، وقد يتم عرض الأوراق المالية لمجموعة من المستثمرين فيما يسمي طرح خاص **Private Placement** ويسمي السعر الذي تباع به الورقة المالية في السوق الأولية بسعر الإصدار، وعند قيد الورقة المالية في البورصة يبدأ التداول بيعاً وشراء بين المستثمرين بعضهم البعض دون أن تكون الشركة المصدرة طرفاً في هذه العمليات. ويتم التداول بسعر يختلف عن سعر الإصدار فيما يسمي بسعر التداول أو سعر السوق الذي يتحدد حسب العرض والطلب علي الورقة المالية بالبورصة ، ويطلق علي التداول بالبورصة بالسوق الثانوي أو سوق التداول.

---

(٢) تقضي المادة (١٨) من قانون رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ المستبدل بالقانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٩٨ بأن يكون التعامل في الأوراق المالية المقيدة بالبورصة بواسطة إحدى الشركات المرخص لها بذلك و إلا وقع التعامل باطلاً .

فلاجتذاب المستثمرين تحتاج الشركات المصدرة للأوراق المالية لمركز أو أكثر يتيح للمستثمرين شراء وبيع أوراقها المالية . كما تعتبر انعكاس عادل لحركة العرض والطلب في السوق . ولذلك تعمل بورصات الأوراق المالية لإيجاد قاعدة مناسبة للتعامل علي الأسهم والسندات. حيث توفر البورصة نظم آلية للتداول وبرامج اتصالات تربط بين جميع المشاركين في السوق وتضمن توفير المعلومات عن التعامل بسرعة وفي وقت واحد لجميع الأطراف المعنية.

ومن ناحية أخري يحتاج المستثمرون – إلي جانب فن المتاجرة والتعامل في الأوراق المالية – إلي ما يؤكد لهم نزاهة واستقامة سماسرة الأوراق المالية وكفاية الإشراف علي استثمارتهم وأموالهم. وتقوم البورصة بدور هام في هذا الصدد ، فهي تقدم أكثر من مجرد التسهيلات لأداء عمل أعضائها من شركات السمسرة ، حيث تقوم أيضاً بوظيفة رقابية في السوق .

٤.١.١ تطور البورصة المصرية CASE

أن بورصتا القاهرة والإسكندرية هو الاسم الرسمي لبورصة المالية في مصر. وقد أنشئت بورصتي القاهرة والإسكندرية تاريخياً في مدينتين مختلفتين لخدمة احتياجات سوقين مختلفين. فقد أنشأت سوق الإسكندرية أساساً لخدمة حاجات شركات ومؤسسات القطن الغنية التي قامت وازدهرت منذ منتصف الخمسينات في القرن التاسع عشر. حيث أبرمت أول عقود آجلة للقطن عام ١٨٦٥، وكانت تلك سنوات ازدهار تجارة القطن باعتباره سلعة التصدير الرئيسية لمصر. ونتيجة للنشاط سريع النمو لتجار القطن ، فقد تم رسمياً أنشاء بورصة الإسكندرية عام ١٨٨٨ حيث بدأت تداول الأسهم العادية. وبعد عمليات انتقال عديدة وصل مقر البورصة عام ١٨٩٩ إلي ميدان محمد علي ، ولا يزال يطلق عليها بورصة القطن.

وخلال معظم النصف الأخير من القرن التاسع عشر وبينما كانت بورصة الإسكندرية تكتسب شكلاً معينا واضحاً ، كان كبار التجار والصناعيين في القاهرة

يمارسون عملياتهم التمويلية وتداول الأسهم في عدد من المقاهي والصالونات مثل المقهى الشهير "البار الجديد". وفي مايو من عام ١٨٩٣ افتتح هؤلاء بزعامة رجل الصناعة المعروف "مواز شاتوي" بك البورصة الخديوية في القاهرة في مبني كان يشغله البنك العثماني في شارع المغربي (فرع جروبي عدلي اليوم). وأطلق التجار ورجال الصناعة علي الشركة التي قاموا بتأسيسها للإشراف علي التعاملات اسم شركة مصر المحدودة للبورصة والأعمال المصرفية **(BBCE)**. وكانت بورصة القاهرة تضم عند إنشائها ٧٩ شركة محدودة إجمالي رأسمالها ٢٩ مليون جنية .

وأعقب تأسيس بورصة القاهرة أربع سنوات من النمو الشديد. وفي إبريل ١٩٠٧ بلغ عدد الشركات المسجلة ٢٢٨ برأسمال بلغ مليون جنية. وكان هناك ٧٣ من السماسرة والوسطاء يقومون بمزاولة نشاطهم بنجاح في السوق آنذاك.

وقد تكاتف رجال الأعمال لإحياء بورصة القاهرة ١٩٠٩ في شارع البورصة الجديدة في مبني يشغله حالياً البنك الوطني للتنمية. وفي عام ١٩٢٨ انتقلت البورصة إلي مقرها الحالي في شارع الشريفين. وقام بتصميم المبني الجديد ذي الأعمدة الإغريقية المعماري الفرنسي جورج بارسك الذي قام بإنشاء عدد من المباني الرائعة في سنوات ما بين الحربين العالميتين الأولي والثانية. وفي الأربعينات وعقب الحرب العالمية الثانية كان مجموع رأس المال السوقي في بورصتي القاهرة والإسكندرية، يضع مصر بين أكبر خمسة أسواق للأوراق المالية في العالم .

وفي الخمسينات شهدت البورصة أوقاتاً عصيبة مرة أخري ، وقامت الحكومة بتغيير اتجاهها الاقتصادي نحو الاشتراكية وبرامج التأميم. وفي هذا المناخ ظلت البورصة ساكنة مدة ثلاثين عاماً. ودبت الحياة من جديد في أسواق الأسهم والسندات. عقب حملة الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي

في التسعينات وصدور قانون سوق المال عام ١٩٩٢ وقيام الحكومة بتمويل أول نظام للتداول الالكتروني في السوق وغيره من التحسينات الأخرى .

وفي السنوات العشر التالية، اندمجت البورصتان من الناحية العملية – وإن لم يكن رسمياً – واتسعت أعمالها اتساعاً كبيراً من حيث عدد الشركات المسجلة والقيمة السوقية لها وحجم التعاملات .

وتعمل البورصة في مصر حالياً ككيان مستقل تحت الإشراف الرقابي لهيئة سوق المال. ويتم انتخاب الأعضاء – وهم من شركات السمسرة والشركات المرخص لها بمزاولة النشاط في مجال الأوراق المالية – ستة من بينهم لعضوية مجلس الإدارة ، أما الرئيس فيعينه رئيس الوزراء. ويتم أيضاً تعيين أعضاء آخرين في المجلس يمثلون هيئة سوق المال والبنك المركزي والبنوك التجارية(١) .

والبورصة المصرية الآن هي مؤسسة تدير نفسها ذاتياً إذ تشكل في كل بورصة لجنة لإدارتها يتم انتخاب أعضائها من السماسرة والأعضاء المنضمين (البنك والشركات وصناديق الادخار التي تعمل في مجال الأوراق المالية). وتكون مهمتها تحقيق حسن سير العمل بالبورصة واتخاذ ما تقتضيه الظروف من إجراءات ، وللجنة في هذا الشأن سلطة تأديبية علي جميع أعضاء البورصة وعلي سوق الأوراق المالية .

٥,١,١ قيد الأوراق المالية بالبورصة

يشير مفهوم البورصات إلي أنها عبارة عن أسواق رسمية يتم فيها شراء وبيع الأوراق المالية. ويفتح القيد في البورصة مجالات عديدة أمام الشركات للحصول علي رؤوس أموال جديدة من المستثمرين لتمويل أنشطتها.

---

(١) تنص المادة (٨٩) مكرر من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ مضافة بقرار وزير التجارة رقم ٣٨٣ لسنة ٢٠٠٤ علي تحديد قواعد العضوية بالبورصة .

والبورصة المصرية – علي غرار مثيلاتها في أنحاء العالم – تفرض شروطاً متشـــددة علي الشـــركات التي ترغب في قيد أســـهمها. وفي هذا الإطار تقوم بتقسيم الأسـهم المسـجلة إلي فئات مختلفة وفقاً لحجم الشـركات المصـدرة لها ومستوي التداول عليها وعوامل أخري.

وببساطة يعني قيد السهم أو السند قبوله للتداول عليه في بورصة معينة ولا يكفي أن تحصـل الشـركة علي موافقة الجهة الرقابية للسـوق حتى يكون باسـتطاعتها إصـدار أسـهم للجمهور ، فالتعامل علي الأسـهم في البورصـة يقتضـي توافر معايير إضـافية أخري. وتكتسـب هذه المعايير أهميتها كون الأسهم التي يتم التعامل عليها في البورصة غالباً ما يبيعها ويشتريها ويحتفظ بها مســتثمرون أفراد غير محترفين قد لا يكون لديهم الوقت أو القدرة علي دراسة ومتابعة وتحليل أداء الأسهم .

وقد أخذت قواعد القيد التي وضـعتها البورصـة المصـرية في الحسـبان الطبيعة الخاصة لسوق رأس المال في مصر من ناحية عدد كبير من الشركات صـغيرة الحجم نسـبياً. وتشـمل هذه القواعد إطار للقيد احدهما رسـمي والأخر غير رسمي ويتضمن كل منها جدولين(١). ويشترط للقيد في الجدول الرسمي ١ ، أن يكون ٣٠% من الورقة المالية للشـــركة قد طرح للجمهور في اكتتاب عام أو طرح عام أو خاص ، وألا يقل عدد أسـهمها عن ٢ مليون سـهم، ولابد

(١) تطبيقا لنص المادة (١٦) من القانون رقم ٩٥ لسـنة ١٩٩٢ يكون قيد الأوراق المالية في جداول البورصـة بناء علي طلب الجهة المصـدرة لها ، ويتم قيد الورقة وشطبها بقرار من إدارة البورصة ووفقاً للقواعد التي يضعها مجلس إدارة الهيئة حيث يتم القيد في نوعين من الجداول : (a) جداول رسمية ومقيد بها أسهم شركات الاكتتاب العام والسـندات وصـكوك التمويل والأوراق المالية الأخرى ، والأوراق المالية التي تصدرها الدولة بالإضافة للأسهم والأوراق المالية التي تصدرها شركات قطاع الأعمال العام. (b) جداول غير رسمية تقيد بها الأسهم التي لا تتوافر فيها شروط القيد في البند (a) بالإضافة إلي الأوراق المالية الأجنبية .

أيضـــاً ألا يقل عدد المكتتبين في الورقة المالية عن ١٥٠ مكتتب ، وآلا يقل رأس مالها المصـــدر والمدفوع بالكامل عن ٢٠ مليون جنية. وألا يقل صـــافي الربح قبل الضـــرائب عن الســـنة المالية الأخيرة عن **٥%** من رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل .

أما الجدول الرســـمي ٢ فهو مخصـــص للأوراق المالية التي تصـــدرها الدولة وتطرح في اكتتاب عام ، والأوراق المالية التي تصـــدرها شـــركات القطاع العام وشركات قطاع الأعمال العام وإن لم تطرح في اكتتاب عام .

أما الجدول غير الرســـمي ١ فهو مخصـــص لقيد الأوراق المالية التي لا يقل المطروح منها في اكتتاب عام أو طرح عام أو خاص عن **١٠%** من مجموع الأوراق المالية المصـدرة، وألا يقل عدد المكتتبين فيها عن ٥٠ مكتتباً ، وألا يقل رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل عن ١٠ مليون جنية وآلا يقل عدد الأســـهم المطلوب قيدها عن مليون ســـهم ، وألا يقل صـــافي الربح قبل الضرائب عن آخر سنة مالية عن **٥%** من رأس المال المصدر والمدفوع .

أما الجدول غير الرســـمي ٢ فهو مخصـــص لقيد الأوراق المالية التي تتوافر فيها شـــروط القيد في الجداول الرســـمية ١ و ٢ أو شـــروط القيد في الجدول غير الرســـمي ١ ، وبشـــرط ألا يقل رأس المال المصـــدر والمدفوع بالكامل عن ٥ مليون جنيه ، وألا يقل عدد الأســـهم المطلوب قيدها عن ٥٠٠ ألف ســـهم ، وآلا يقل عن ٥٠٠ ألف ســـهم صـــافي الربح عن الســـنة المالية الأخيرة عن **١%** من رأس المال المدفوع .

٦,١,١ تداول الأوراق المالية في البورصة

عندما يرغب المســـتثمر في تقديم طلب أو عرض لشـــراء أو بيع أوراق مالية فإنه ينبغي عليه في حالة الشراء أن يدفع لسمساره قيمة الصفقة نقداً، أو أن يبقي – في حالة البيع – الأوراق المالية الراغب في بيعها مجمدة لدي

أمين الحفظ الذي يتعامل معه ويتولى السـمسـار والتحقق من وجود النقود أو الأوراق المالية قبل تنفيذ العملية .

كما أصـبح بمقدور عملاء شـركات السـمسـرة أبرام أتفاق مع أحد البنوك أو الشركات المرخص لها بالعمل بنشاط أمناء الحفظ علي سداد جزء من ثمن الأوراق المالية عند الشـراء وتأجيل سـداد باقي الثمن ، علي أن يقوم أمين الحفظ بتدبير الأموال اللازمة لتسـوية عملية الشـراء في المواعيد المقررة مقابل حصـوله منك علي تكلفة التمويل ، وهو ما يعرف بالشراء بالهامش **Margin Trading** (١).

وفي حالة الشـراء بالهامش يمكن للعميل أبرام عقد وفتح حسـاب مع أمين الحفظ للشـراء بالهامش ، وهو ما يسـتلزم تقديم المعلومات والبيانات اللازمة لتقييم الجدارة الائتمانية والأهداف الاستثمارية التي سيقرر علي أساسها أمين الحفظ أن يقدم خدمة الشـراء بالهامش. وتتم شـراء الأوراق المالية بنظام الشراء بالهامش وفقاً للإجراءات التالية :-

١- إصـدار أمر الشـراء لأمين الحفظ وشـركة السـمسـرة المتفق معها محدداً نوع الورقة المالية وكمية الأوراق المطلوب شـراءها والحد الأقصـى لسعر الشراء ، ويجب الإشارة إلي أن الشراء سيتم بالهامش وذلك لتمييز هذه العملية عن عمليات الشراء النقدي .

٢- يجب علي العميل سـداد مقدم ثمن الأوراق المالية المشـتراة (فيما يعرف بالهامش) لأمين الحفظ وفقاً للنسـبة المتفق عليها وبحد أدني ٥٠% من ثمن الشراء ، بالإضـافة إلي سداد مصروفات وعمولات الشراء ، ويجب أن يتم سداد هذا المقدم قبل تنفيذ العملية بالبورصـة كما يمكن تنفيذ عملية الشراء دون سـداد مقدم الثمن إذا ما كان لدي العميل حسـاب نقدي لدي أمين الحفظ

(١) المواد ٢٩٠- ٢٩٨ من اللائحة التنفيذية لقانون سوق المال رقم ٩٢ لسنة ٢٠٠٥ .

وبه رصيد يكفي لتغطية مقدم الثمن ، مع تفويض أمين الحفظ في الخصم من رصيد هذا الحساب لسداد مقدم الثمن عند تنفيذ عملية الشراء .

٣- وعند الشـراء بالهامش فإن الأوراق المالية المشـتراة سـتوضـع تحت تصـرف أمين الحفظ لضـمان قيام العميل بسـداد باقي الثمن أو لحين بيع الأوراق المالية المشتراة بالهامش وقيام أمين الحفظ بخصم مستحقاته من حصيلة البيع .

٤- يقوم أمين الحفظ يومياً بإعادة تقييم الأوراق المالية المشـــتراة بالهامش بقيمتها السوقية علي أساس أسعار أقفال تداولها بالبورصة ، ومقارنة قيمة مديونية العميل لأمين الحفظ بالقيمة السوقية للأوراق المالية ، وفي أي وقت تزيد فيه نسبة المديونية إلي القيمة الســوقية للأوراق المالية عن ٦٠**%** فإن أمين الحفظ ســيقوم بإخطار العميل لتخفيض هذه النسبة سواء بالسداد النقدي أو بتقديم ضمانات إضافية

٥- وعند تلقي هذا الإخطـار يجب علي العميل أن يقوم خلال يومين من تاريخ الإخطار أما بالســداد النقدي لتخفيض نســبة المديونية إلي القيمة الســوقية للأوراق المالية إلي ٥٠**%** أو أقل ، أو بتقديم ضــمانات إضــافية يقبلها أمين الحفظ سواء أوراقاً مالية أو أذون خزانة أو خطابات ضمان مصرفية أو ودائع بنكية .

٦- ويقوم أمين حفظ بتقييم الضمانات المقدمة علي النحو التالي :

- ١٠٠**%** من قيمة خطابات الضــمان المصــرفية غير المشــروطة الصادرة عن البنوك وفروع البنوك الخاضعة لإشراف البنك المركزي المصري .
- ١٠٠**%** من القيمة الحالية لأذون الخزانة المصرية .
- ٩٠**%** من الودائع البنكية .
- ٧٠**%** من القيمـة الســوقيـة المـاليـة الأخرى التي يقبلهـا أمين الحفظ ويتوافر فيها الشــروط والمعايير التي تضــعها البورصـــة وتعتمدها الهيئة العامة لسوق المال .

٧- ويقوم أمين الحفظ يومياً بتقييم الضمانات المقدمة بذات الأسس المشار إليها أعلاه ، فإذا انخفضت قيمة تلك الضمانات يقوم أمين الحفظ بإخطار العميل لتقديم المزيد من الضمانات أو السداد النقدي لتخفيض نسبة المديونية .

٨- يكون لأمين الحفظ في الحالات التالية اتخاذ إجراءات بيع الأوراق المالية وتسييل الضمانات المقدمة من العميل لخفض نسبة المديونية إلي ٥٠**%** أو أقل :

- إذا لم يقم العميل خلال يومين من تاريخ الإخطار بتخفيض نسبة المديونية لأمين حفظ .

- أو إذا بلغت نسبة مديونية العميل إلي القيمة السوقية لأوراقه المالية ٧٠**%** أو أكثر

تنفيذ الأوامر في البورصة

يتم تنفيذ الطلبات في البورصة من خلال عملية مواءمة بسيطة ، فحين يرغب عميل في بيع أسهم يملكها يبلغ السمسار الذي يقوم بدوره بإدخال أمر بيع في نظام التداول وفقاً للشروط التي حددها العميل. وإذا لم يتضمن الأمر ذلك يتم تحديد حد عن أفضل طلبات الشراء المقابلة ويطابق بينهما .

وفي حالة إذا ما كان المستثمر يشترط سعراً محدداً للأسهم الراغب في بيعها أو يريد فقط أن يشتري إذا هبطت أسعار الأسهم إلي مستوي معين، ففي وسعه أن يقدم طلب محدد السعر. فإذا عثر النظام علي أمر شراء/ بيع مماثل تتم المقابلة بين الأمرين وتعقد الصفقة.و إلا يظل قائما لزمن محدد سلفا أو حتى يلغيه السمسار حسب تعليمات العميل .

وبعد لحظات من المقابلة بين الطلبات يخطر النظام سمساري المشتري والبائع بالنتيجة وينشر معلومات عن الصفقة تتضمن أسم الورقة المالية المباعة والكمية المباعة منها والسعر الذي تم به البيع وذلك عبر شاشات

البورصة، كما ترسل هذه المعلومات إلي شركات متخصصة تتوالي نشرها وإرسالها لعملاء مشتركين بهذه الخدمة سواء في مصر أو في الخارج .

ويرسل النظام بعد ذلك تفاصيل الصفقة إليكترونياً إلي شركة المقاصة والإيداع والقيد المركزي التي تتولي مهمة تحويل الأموال من المشتري إلي البائع وملكية الأوراق المالية من البائع إلي المشتري .

الأسواق غير المالية (أسواق خارج المقصورة)

إذا تعاملت شركات السمسرة علي الأسهم والسندات غير المقيدة بالبورصة يقال أنه تعامل خارج المقصورة أو في سوق نقل الملكية ويمكن تشبيه ذلك بسوق الجملة حيث تتم الصفقات بين المتعاملين في الأوراق المالية (بأسم عملائهم أو لحسابهم الخاص) بأحجام ومبالغ كبيرة جداً ، وفي مثل هذه الأسواق تعلن كل شركة من المتعاملين عن أسعار الشراء والبيع لأوراق مالية معينة ثم يتم التداول بناء علي تلك الأسعار. ولذلك يطلق علي التداول خارج البورصة بأنها أسواق تجار أو أسواق أسعار.

وفي مصر يتم التعامل بهذه الطريقة علي الأوراق المالية غير المقيدة بالبورصة. وغالباً ما تكون لشركات أما صغيرة الحجم أو يمتلكها عدد محدود من المستثمرين ، ويتم إخطار البورصة بالمعلومات الخاصة بالتداول علي هذه الأوراق المالية. حيث يتم خلاله نقل ملكيات أسهم الشركات المغلقة علي مساهمين محدودين ويقتصر دور السمسار علي تسجيل الصفقة بالبورصة واستخراج شهادة نقل الملكية .

كما تم استحداث نظام للتداول يطلق عليه سوق الأمر تتداول فيه أسهم الشركات التي قيدت أسهمها للتداول بالبورصة في وقت سابق ثم تم شطبها من البورصة بعد ذلك لفقد أحد شروط القيد بها ، ولكن يوجد تداول عليها من مستثمرين مشترين وبائعين لا يعرف بعضهم البعض ولذا تم استخدام نظام التداول بالبورصة لإتمام تلك الصفقات .

٧.١.١ السيولة وتقلبات الأسعار

يســـعى واضـــعوا قواعد ونظم التداول إلي تأمين درجة ســـيولة عالية للأوراق المالية المقيدة في البورصـــة وتخفيف حدة التقلبات الســـعرية المبالغ فيها. وتعرف السيولة عموماً بأنها السهولة التي يتم بها تحويل الاستثمار إلي نقدية أو التي يمكن بها للمستثمرين شراء الأوراق المالية دون تأثير كبير علي الأســـعار. وفي ســـوق الأوراق المالية فإن تواجد عدد كبير من البائعين والمشترين يضمن توافر السيولة للورقة المالية .

أما تقلبات الأسعار فتشير عادة إلي المدى الذي تتذبذب فيه أسعار الأسهم والســندات في فترة معينة. فإذا كانت التقلبات واســعة تعتبر الورقة المالية أو الســوق بصــفة عامة غير مســتقرة. وتشــير الزيادة المتقلبة في الأســعار إلي عرض غير كاف من الورقة المالية المتداولة المتاحة للبيع ، كما يشير الهبوط المتقلب في الأسعار إلي وجود إقبال بسيط علي شراء ورقة مالية معينة. ومن الممكن في مناسبات أخري أن يكون التقلب مجرد نتيجة لتغيير ظروف السوق ومفاهيم المستثمرين. وعلي سبيل المثال ، شهدت أسهم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تقلبات حادة للغاية في الســـنوات الأخيرة باعتبارها قطاعا جديداً علي المســتثمرين لا تزال فيه تقديرات الأرباح في المســتقبل غير مؤكدة ومن ثم تعرضت لقدر كبير من المضاربات من جانب المتعاملين.

ولتخفيف حدة التقلبات وضــعت معظم البورصـــات قواعد بإيقاف ســماح التعامل بشــكل مؤقت عند حدوث تقلبات ســعريه حادة بهدف إعطاء الفرصــة للمتعاملين لإعادة تقييم السوق والسماح بنشر معلومات جديدة بين السماسرة والمســـتثمرين. وتعرف هذه النوعية من الإجراءات عادة بوقف التداول علي ورقة مالية معينة أو فرملة دوامات الصعود أو الهبوط في السوق ككل. فغالباً ما تقوم البورصــة بوقف التعامل لفترة من الزمن حتى يستقر الوضع بالنسبة لورقة معينة أو للسوق ، أو حتى تنقضــي المدة التي تحددها لوائح البورصــة.

وتفرض بعض البورصات حدودا علي تحركات الأسعار أو المؤشرات خلال اليوم. وهذا معمول به في مصر حيث تضع البورصة سقفا يومياً نسبته ٥% علي حركة أسعار جميع الأسهم فيما عدا بعض الأسهم الأكثر نشاطاً والتي قد يصل أقصي سقف لها عند ٢٠% علي حركة أسعار أسهمها وذلك فى ضوء توافر عدة معايير(١) وبالطبع يمكن للسهم أن يتحرك صعوداً أو انخفاضاً خلال جلسة تداول اليوم التالي (٢) .

٨,١,١ مؤشرات السوق

مما لا شك فيه أن البورصات تكتسب من خلال ما تستخدمه من نظم تكنولوجيا المعلومات كما كبيرا من البيانات والمعلومات يقع ضمن مسئوليتها البورصة نشرها وتوزيعها علي المشاركين في السوق. وكلما اتسع مدي مصداقية هذه المعلومات كلما ساعد ذلك علي توافر الشفافية وزيادة الثقة بين المستثمرين .

وتعد مؤشرات السوق المقياس الرئيسي لحركة الأسعار بالسوق. وتنقسم إلي عدة أنواع يتعامل كل منها مع جانب من جوانب السوق. وتتضمن مكونات كل مؤشرات مجموعة مختارة من أسهم الشركات والتي يمثل كل منها في المؤشر وزنا نسبياً يحدده رأس المال السوقي للشركة المصدرة له وعدة عوامل أخري. وقد يتسع نطاق المؤشر فيضم مجموعة كبيرة من الأسهم تمثل القطاعات المختلفة في السوق وبالتالي تعبر عن اتجاهات السوق

---

(١) بتاريخ ٢٠٠٥/٦/٢٦ وافق مجلس إدارة بورصتى القاهرة والاسكندرية بالسماح برفع الحدود السعرية على الاسهم التى يتم طرحها بالبورصة شريطة أن تكون مستوفاه لعدة معايير أهممها (١) الاتقل نسبة الاسهم المطروحة عن ١٥% من إجمالى أسهم الشركة ، (٢) أن يتم تغطية الأسهم المطروحة بمعدل مرتين على الاقل ، (٣) أن لايقل رأس المال السوقى للشركة المصدره للورقة عن ١٥٠ مليون جنيه ، (٤) أن يكون الأسهم العادية المتداولة فى البورصة مقيده بنظام الإيداع المركزى .

(٢) تنص المادة (٢٢) من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ علي أنه يجوز لرئيس الهيئة إذا طرأت ظروف خطيرة أن يقرر تعيين حد أعلي وحد أدني في الأسعار بأسعار التنقل في اليوم السابق علي القرار ، وتفرض تلك الأسعار علي المتعاقدين ، ويبلغ القرار للوزير الذي له أن يوقف تنفيذه ويبين طريقة تعيين الأسعار ومراقبة الأعمال في البورصات .

بأكملة أو قد يضـــم عدد صـــغير من الأســـهم تمثل قطاعا معيناً من الســـوق. وبالتالي فأن المؤشرات تكشف عن الاتجاه العام لتحركات الأسهم أو السندات ارتفاعاً وانخفاضـاً مما يعكس سـعر السـوق واتجاهه. ، فذلك المؤشـر يكشـف عن الاتجاه العام لوضـع السـوق ككل ، ومن ثم فهو يوفر وسـيلة سـهله لتقييم الأداء الاقتصادية علي نحو كمي وكذلك أداء السوق ككل.

من أشهر المؤشرات علي المستوي العالمي مؤشــر داو جونـز للشركـات الصناعيـــة في بورصـــة نيـــويورك **Dow Jones Industrial Average** ومؤشـر ناسـداك **NASDAQ** (سـوق ناسـداك) والفاينشـيال تايمز (**FT١٠٠** بوصـــة لندن) ومؤشــر كاك ٤٠ **CAC** (بورصـــة باريس) ومؤشــر مورجان ستانلي الدولية **MSCI**.

يعتبر مؤشر هيئة سوق المال أول مؤشر لقياس الأسهـم بالبورصة المصرية، وقد بدأت الهيئة في إصـداره ونشـره عام ١٩٩٢ كجزء من خطة تنشـيط السـوق وإنعاشـــه ، ويتضـــمن أســـهم جميع الشـــركات المقيدة في البورصـــة ، وظل أكثر المؤشرات انتشاراً في السوق المصرية. ومع ذلك فقد أنتقد ذلك المؤشـر كثير من الخبراء علي أســاس أنه لا يعكس بصـــورة كافية تحركات الأســـهم الأكثر نشـــاطاً والتي تحظي باهتمام المستثمرين. وبصفة خاصة فإن مؤشر الهيئة يتضمن أسهما محدودة السيولة لا يتم التداول علي كثير منها لمدة شهر أو أكثر .

وهنـاك أيضـــاً عدة مؤشـــرات أســـعار يعتمد عليها المتعاملون والمهتمون بالبورصـة من بينها مؤشر هيئة التمويل الدولية للبورصة المصرية ويتضمن أسهم ٦٠ شركة مقيدة ويعتبر جزء من مؤشر مؤسسة التمويل الدولية العالمي **Global Composite Index** الذي يقيس أداء عدد كبير من البورصات الناشئة.

وهناك مؤشـــر مجموعة هيرمس المالية ويتكون من ٥٧ ســـهما نشـــطا ، وكذلك مؤشر المجموعة المالية المصرية الذي يضم أكبر ٢٢ شركة مقيدة في البورصة من حيث رأس المال السوقي .

وقد بدأت البورصة نفسها في إصدار مؤشر للسوق منذ فبراير ٢٠٠٠ يضم أعلي ٥٠ سهماً من حيث حجم التداول أطلقت عليه **CASE ٥٠** وهو ينقسم إلي مؤشرين أحدهما مؤشر لقياس العائد الرأسمالي علي الاستثمار فقط أي من حيث ارتفاع أو انخفاض أسعار الأسهم **CASE ٥٠ Price Index** والثاني مؤشر لإجمالي العائد **CASE ٥٠ Total Return Index** ويدخل في احتساب عائد الاستثمار قيمة توزيعات الأرباح للأسهم بالإضافة إلي التغير في أسعارها .

ثم بدأت البورصة المصرية بعد ذلك بنشر مؤشر جديد هو **CASE ٣٠** أبتداء من ٢ فبراير ٢٠٠٣ وهو يتضمن أعلي ٣٠ شركة من حيث حركة التداول عليها. وهو يعتبر مؤشر للأسعار حيث يقيس ذلك المؤشر العائد علي الاستثمار من خلال التغير في إجمالي القيمة السوقية للأسهم المدرجة (القيمة الفعلية لرأس المال) من خلال أسعار التداول اليومي علي تلك الأسهم المدرجة بالمؤشر. ويتم حساب رأس المال السوقي عن طريق ضرب عدد الأسهم المقيدة في أسعار أقفال أسهم الشركات التي يتكون منها المؤشر مضروبة في نسبة الأسهم الحرة، وبالتالي فهو يعد مرآه دقيقة للسوق المصري حيث عادة ما يتم مراجعة ذلك المؤشر مرتين سنوياً (أخر يناير وأخر يوليو) ويتم إجراء تعديلات من حيث إضافة أو استبعاد الشركات بناء علي معايير مقرره لعل أبرزها السيولة، والتمثيل الجيد لمختلف الصناعات والقطاعات العاملة داخل الاقتصاد، مع استبعاد الشركات التي تشهر إفلاسها أو تندمج مع شركات أخري أو يتم تملكها عن طريق شركات أخري ، علي أن يتم التركيز علي الأسهم المدفوعة بالكامل فقط ، وتضمين الأسهم العادية فقط ، مع استبعاد الملكية المزدوجة التي تصل إلي ٣٠% تضمين أعلي ٣٠ شركة من قائمة الشركات المقيدة التي تتسم بالسيولة والنشاط - علي أن تكون تلك الشركة قد تم تداول أسهمها لمدة ٦٠ يوماً علي الأقل خلال الستة أشهر الأخيرة .

وقد أصــدرت إدارة البورصــة ١٢ مؤشــر قطاعياً لأول مرة فى الســوق للتغلب على الانتقادات التى وجهت إلى مؤشر ٣٠ **Case** ، حيث قامت بتقسيم السوق إلى قطاعات مختلفة حسب نشاط الشركات وذلك لمساعدة المستثمرين فى أتخاذ القرارات الاستثمارية بصورة أفضل .

وقد تم أعداد تلك المؤشــرات بشــكل دقيق لكى تعكس أداء القطاعات المختلفة ومســتويات نموها وتم تقســيم الســوق إلى قطاعات البنوك والموارد الأســاســية والكيماويات والأنشــاء والبناء والأغذية و المشــروبات والخدمات المالية غير المصرفية والرعاية الصحية والأدوية والخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات و المنتجات الشــخصــية والمنزلية والأســكان والعقارات والاتصــالات والســياحة والترفية، وتم أحتســاب المؤشــرات ، أبتداء من أول يناير ٢٠٠٧ الماضــى بقيمة ١٠٠٠ نقطة للمؤشــر وســيتم حســاب أوزان الشــركات على أســاس رأس المال السوقى المعدل بنسبة رأس المال الحر المتاح للتداول .

٢,١ الأدوات المالية والشركات المصدرة لها

١,٢,١ الأوراق المالية من حيث السيولة والعائد والمخاطرة

يقوم نشــاط ســوق رأس المال علي تعاملات الشــركات والمؤســســات والأفراد في مجال إصـــدار وتداول الأوراق المالية ، وتمثل الورقة المالية في جوهرها عقداً بين المؤسسة أو الحكومة المصدرة لهذه الورقة وبين المستثمر يتم بموجبة تحديد حقوق وواجبات وإمتيازات الطرفين .

وفي أســـواق رأس المال المتقدمة والمتطورة – علي غرار تلك القائمة في الولايات المتحدة وكندا وأوروبا الغربية – أصـــبحت بعض الأدوات المالية بالغة التعقيد ومنظمة بطريقة تهدف إلي تلبية احتياجات واســـتراتيجيات معينة. وتعد الأسهم والسندات أكثر الأوراق المالية شهرة وانتشارا علي مستوي العالم.

ويمنح السهم لحامله ملكية حصة معينة في شركة من الشركات ويحدد ما له من حقوق وما عليه من التزامات. ويتضمن هذا عادة حق التصويت بالنسبة

للقرارات الرئيسية والحصول علي جـزء من مكاسبهـا في صـورة توزيعات أرباح .

أما بالنسبة للسند فيعتبر أداة دين يقرض المستثمرون بموجبه شركة أو حكومة مبلغا من المال مقابل فوائد دورية والتزام الجهة المقترضـة بسـداد أصل المبلغ المقترض في تاريخ محدد في المستقبل(تاريخ الاستحقاق للسند).

من وجهة نظر الأفراد والمؤسسات الراغبين في الاستثمار ، تمثل الأوراق المالية في سـوق رأس المال مجرد مجموعة من اختيارات الاسـتثمار المتاحة أمامهم. فهناك خيارات أخرى للاسـتثمار، كحسـابات البنوك والذهب والعقارات والعملات ووثائق التأمين. وجرت العادة أن يسترشد المستثمرون بثلاثة عوامل أسـاسـية عند اتخاذ قرار الاستثمار ، ويبحثون عن الخليط المناسب منها ، ١ – العائد المتوقع ، ٢ – المخاطر ، ٣ – السيولة .

عموماً إن أول ما يشغل بال المستثمر هو العائد المتوقع علي استثماره. أي تحديد مقدار العائد الذي سـوف يتم تحقيقه ؟. ويعرف "العائد" بأنه الربح المتحقق عن الاستثمار خلال فترة زمنية محددة. فإذا تم شراء ورقة مالية بعشرة جنيهات، وتم القيام ببيعها بعد عام بسعر خمسة عشر جنيها ، فأن معدل العائد علي الاستثمار يبلغ ٥٠% ، ويدخل في نطاق العائد أرباح الأسـهم والفوائد علي الأدوات المالية ذات الدخل الثابت (كالسندات) .

ويحرص المستثمرون كذلك علي الاهتمام بالمخاطر : أي تحديد مقدار المبالغ التي يمكن خسارتها ؟. فلا شك أن هناك دائماً درجة من المخاطر في جميع أنواع الاستثمار. وحتى في الحساب المصرفي هناك مخاطر – مهما كانت صغيره – كأن يتعثر البنك أو يشهر إفلاسه ، أو ينهار النظام المالي.

وبصفة عامة ، تنطوي الاستمارات في أسهم وسندات الشركات علي درجة أعلي من المخاطر، فقد تعجز شـركة عن تحقيق الأداء المنتظر، وقد تفلس ويتم تصفيتها ، الأمر الذي قد يسبب خسارة كبيرة في قيمة السهم ، أو يجعل الشركة

عاجزة عن سداد الفوائد أو أصل الدين بالنسبة للسندات. لذلك ينبغي علي المستثمرين أن يكونوا علي حذر وأن يقوموا بعملية بحث وفحص مع التشاور مع مستشاريهم في مجال الاستثمار، وأن يسعوا أيضاً لتنويع استثماراتهم بهدف تقليل المخاطر.

وعادة ما تحقق الاستثمار عالية المخاطر عائدات عالية ، والاستثمارات منخفضة المخاطر عائدات منخفضة. وفي معظم البلدان ، تمثل السندات الحكومية استثمارات ذات مخاطر متدنية للغاية فالحكومة – غالباً – سوف تدفع الفوائد وتسدد قيمة الأصل عن الاستحقاق. ومن ناحية أخرى ، من الممكن أن تتسم السندات والأسهم التي تصدرها الشركات عن بداية نشاطها بأنها مرتفعة المخاطر. فقد لا ينجح المشروع الجديد ، مما قد يؤدي إلي هبوط قيمة أسهمه وربما قد تصل القيمة إلي الصفر مع عجز الشركة عن دفع الفائدة أو أصل قيمة سنداتها .

وتعتبر السيولة هي العنصر الرئيسي الأخير الذي يأخذه المستثمر في الاعتبار عند اتخاذه قرار الاستثمار، وهي تعبر عن درجة السهولة التي يمكن بموجبها تحويل الأصل المستثمر إلي نقود ، دون خسارة كبيرة في القيمة الجارية. ومن الواضح أن النقود هي أكثر الأصول المالية سيولة ، غير أن دفاتر حسابات الادخار والحسابات الجارية تتمتع بدرجة سيولة عالية أيضاً، حيث يمكن بمنتهي السهولة توجه المستثمر إلي البنك وسحبه نقودا .

وهناك أشكال أخرى من الاستثمار أقل سيولة. فعلي سبيل المثال ، يجب أن يدفع المستثمر غرامة لصرف وديعة لأجل قبل أجلها. وقد يكون من الصعب أيضاً بيع ممتلكات في أزمان وأماكن مختلفة. وفي سوق رأس المال تتمثل الأسهم والسندات غير السائلة في تلك التي لا يتم التعامل عليها كثيراً ، ولا يوجد عدد كبير من المشترين والبائعين لها. ولذلك ، يجد المستثمرون

صعوبة في تحويل ما يمتلكونه منها إلي نقدية دون خصم كبير للسعر لاجتذاب المشترين.

وتتيح الأدوات المالية المتداولة في سوق رأس المال للمستثمرين تحقيق خليط مثالي ومرن من العائد والمخاطر والسيولة يتناسب مع وضعهم المالي. وتصمم المؤسسات أدواتها المالية بحسب احتياجاتها للتمويل وزيادة رأس المال(١) .

تختلف الأدوات المالية من حيث سيولتها والعائد المتوقع منها والمخاطر المرتبطة بها ويمكن بيان ذلك علي النحو الموضح بالجدول التالي :-

النوع	السيولة	العائد المتوقع	المخاطر
أسهم عادية	يمتلك الأسهم العادية عدد كبير من الأفراد والمؤسسات،ويتم التداول عليها في البورصة، وعادة ما تتمتع بدرجة سيولة عالية، وخاصة بالنسبة للإصدارات النشطة. أما في مصر فلا يتم التعامل علي الكثير من إصدارات الأسهم، ولا يمتلكها، سوى عدد محدود من المستثمرين، لذلك، فإن هذه الأسهم ليست عالية السيولة. والأسهم المسجلة في السوق غير الرسمية (خارج المقصورة)، أقل سيولة من تلك المسجلة، في القوائم الرسمية في البورصة .	تدفع الأسهم العادية أرباحا، وقد ترتفع قيمتها، فتولد مكاسب رأسمالية. وتبين الإحصاءات. في أسواق رأس المال المتقدمة، أن الاستثمارات في الأسهم تفوق ربحيتها عادة، جميع الاستثمار الأخرى، علي المدى الطويل (١٥-٢٠ عاماً أو أكثر) .	**معتدلة إلي مرتفعة جداً:** يجوز أن تهبط قيمة الأسهم، وترتفع حسب العرض والطلب، ويؤدي عجز الشركات عن الأداء إلي تصفيتها. وفي هذه الحالات، قد يحصل المستثمر، علي جزء بسيط من الاستثمار الأصلي. يضاف إلي ذلك، أن الشركات قد تقرر أحياناً، عدم توزيع أرباح علي المساهمين،لأسباب مختلفة. ويتعرض أداء الأسهم عموماً، لمجموعة من المخاطر،بما فيها الظروف الاقتصادية وتقلبات سعر الصرف.وظهور منافسين جدد في القطاع أو السوق.
أسهم ممتازة	نفس ما جاء في الأسهم العادية	توفر الأسهم الممتازة للمستثمرين توزيعات محددة من الأرباح، مما يجعل التنبؤ بالعائد أكثر سهولة.	**معتدلة إلي مرتفعة:** مع أن توقع الأرباح هنا أسهل مما هو عليه بالنسبة للأسهم العادية إلا أن الشركات قد تقرر عدم توزيع أرباح لحاملي الأسهم لأسباب عديدة منها ضعف الأداء. ولهذا تأثير كبير علي سعر الأسهم

---

(١) الجمعية المصرية للأوراق المالية ، مقدمة عن الأسواق المالية في مصر. القاهرة

			الممتازة. ومن الناحية الإيجابية فإن حقوق مالكي الأسهم الممتازة تفوق مالكي الأسهم العادية عند التصفية.
سندات الشركات	تتنوع درجة سيولة إصدارات الشركات من السندات. وفي مصر، يتسم حجم التداول علي السندات بالانخفاض الشديد، وذلك بفعل محدودية تطور سوق المتعاملين في السندات. وينتج عن ذلك، اقتصار التعامل فيها تقريباً، علي البنوك والمؤسسات المالية الأخرى التي تتجه إلي شراء السندات والاحتفاظ بها لفترات طويلة وغياب الأفراد عن الاستثمار فيها.	توفر السندات دخلاً مستقراً، من خلال دفع فوائد محددة (عادة مرتين في العام في مصر).ويختلف العائد الفعلي بناء علي الجدارة الائتمانية للشركة المصدرة، وفقاً لدرجة التصنيف الائتماني للسند.	**منخفض إلي مرتفع:** تختلف احتمالات عدم قدرة الشركة علي الوفاء بالتزاماتها تجاه حملة السندات – سواء تمثلت في دفعات الفوائد الدورية أو سداد أصل قيمة السند – من شركة إلي أخري. وتمثل درجة التصنيف الائتماني، مؤشرا واحد فقط علي المخاطر التي قد تظهر. وعند التصفية، قد يحصل مالك السند، علي جزء بسيط من استثماره الأصلي. ويواجه المستثمرون في السندات مخاطر تتعلق بتذبذب سعر الفائدة وبصفة خاصة علي المدى الطويل.
سندات الخزانة	تتمتع سندات الخزانة بمستويات عالية جدا من السيولة في أسواق المال المتقدمة، وذلك بالرغم أنه لا يتم عادة التداول عليها، إلا في ما بين السماسرة المتخصصين (المتعاملون في السندات). وفي مصر تعتبر سيولة السوق محدودة نسبياً، لأن البنوك والمؤسسات الكبرى، تستأثر بعمليات شراء وتملك هذه الأوراق المالية. ويتوقع أن يزداد نشاط السوق الثانوية، مع دخول نظام المتعاملين في السندات.	ينطبق علي ذلك، ما ينطبق علي سندات الشركات، مع ملاحظة أن سندات الحكومة تدفع معدلات فائدة أدني بسبب انخفاض مخاطرها .	**منخفض:** تصدر الحكومة وتضمن سندات الخزانة، ولذلك فهي من أقل الاستثمارات مخاطر في سوق رأس المال. وعلي غرار سندات الشركات يتعرض حملة سندات الخزانة لمخاطر تذبذب سعر الفائدة.
أذون الخزانة	تسيطر البنوك والمؤسسات المالية الكبيرة ، علي سوق أذون الخزانة، أكثر مما هو عليه الحال بالنسبة لسندات الخزانة. ومن الممكن أن تكون هذه سوقاً سائلة جداً	ينطبق عليها ما يتعلق بسندات الحكومة غير أن فترات الاستحقاق أقصر. ونتيجة لانخفاض المخاطر يكون العائد أقل .	**منخفضة جدا:** علي غرار سندات الخزانة، تصدر الحكومة وتضمنها أذون الخزانة ولكنها ذات آجال قصيرة، وبالتالي يعني قصر فترة الاستحقاق، عدم تعرض المستثمرين للمخاطر المتصلة بمتقلبات سعر الفائدة

صـــنـاديق الاستثمار ١	لا يتم التعامل علي وثائق صـــناديق الاســتثمار المفتوحة في البورصـــة، غير أن المستثمرين يستطيعون عادة الحصول علي النقدية من استثماراتهم بســرعة، مما يوفر درجة عالية من السـيولة. وتعتمد سـيولة صـناديق الاســتثمار المغلقة، علي ما إذا كانت مقيدة بالبورصـــة، ويتم التداول علي وثـائقهـا بهـا أم لا. كـذلـك علي حجم الصندوق وعدد المستثمرين .	يشــمـل عـائـد هـذه الصـناديق، الزيادة في قيمة الأسهم والسندات، التي تتضـمنها محفظة الصــندوق، والأرباح والفوائد المستحقة لها. ومن الممكن أن يـأتي الانخفـاض أو الزيـادة مباشـرة، من التغيرات في قيمة وثائق استثمار الصندوق وعلي غرار الاستثمارات الأخرى، يتنوع العـائد علي هذه الصناديق، حسب نوع الصــندوق، والمخاطر التي يتحملهـا مـديرو الصندوق. وتقدم معظم الصناديق للمستثمرين المتـحـمـلـيـن ســجلاً تاريخياً عن أدائها ..	**منخفض إلي مرتفع:** تشبه مخاطر صـــناديق الاســتثمار، مخاطر الأوراق المـاليـة في محـافظهـا. وتتنوع تركيبة محافظ الصـناديق، حســب نوع كل صـــندوق، فقد تتضـمن أسـهم مضـاربة (شـديدة المخاطر)، وأدوات دخـل ثـابـت كالسـندات، وأدوات سـوق النقد كـأذون الخزانـة. ويســاعـد تنوع الاسـتثمارات بمحفظة الصـندوق، علي تحجيم المخـاطر، ممـا يجعل من صـناديق الاسـتثمار، وسـيلة جيدة ومناسبة، للمستثمرين الأفراد الجـدد محـدودي الخبرة، للـدخول إلي السوق

٢.٢.١ الأدوات المالية الممثلة في الأسهم

طبيعة الأسهم وحقوق أصحابها

---

١ تهدف صناديق الاستثمار إلي تجميع قدر معين من الأموال واستثمارها في أدوات مالية متنوعة سواء في سوق رأس المال أو سوق النقد (أسهم – سندات – أذون خزانة وغيرها). وتحصل صناديق الاستثمار علي الأموال من مصدرين، الأول هو رأس المال يحصل عليه الصندوق من المؤسسين، أما المصدر الثاني – عادة الأكبر – فهو تجميع الأموال من المستثمرين الأفراد والمؤسسات ، بغرض استثمارها بواسطة الصندوق، ويصدر لهم مقابلها أوراقا مالية، تسمي وثائق صناديق الاستثمار. وتنقسم صناديق الاستثمار من حيث قابلية وثائقها للاسترداد إلي :

١- صناديق استثمار مفتوحة: هذا النوع من صناديق الاستثمار، يسمح للمستثمرين من حملة الوثائق باسترداد قيمة الوثيقة قبل انقضاء مدتها، ويتم تحديد سعر استرداد الوثيقة، بناء علي صافي قيمة أصول (استثمارات) الصندوق في تاريخ الاسترداد.

٢- صناديق الاستثمار المغلقة: هذا النوع من صناديق الاستثمار لا يسمح لحملة الوثائق باسترداد قيمة الوثيقة قبل انقضاء مدتها. وإذا كانت هذه الوثائق متداولة بالبورصة، يمكن للمستثمر الراغب في ذلك بيعها بالبورصة، بدلا من الانتظار حتى انقضاء مدتها .

يمثل السـهم العادي حصـة في ملكية الشـركة المصـدرة للسـهم فهو يمثل صك ملكية يتم أصدارة وهو جزء من رأس مال الشركة، ويتمتع المساهمون من حملة الأسـهم العادية بالعديد من الحقوق من بينها الحق في الأرباح التي تحققها الشـركة والحق في مراقبة الإدارة من خلال حق التصـويت لانتخاب أعضـاء مجلس الإدارة والاقتراع علي القرارات الرئيسـية الأخرى التي تقترحها إدارة الشركة .

وفي مصر، يصوت المساهمون أيضاً علي الموافقة علي القوائم المالية السـنوية والتي تعدها وتعرضـها عليهم الإدارة ، وكذلك علي تقارير مراقبي الحسـابات. ويتم التصـويت عادة في الاجتماعات السـنوية للجمعية العامة للمساهمين ، ويحق لجميع المساهمين حضور هذه الاجتماعـات بأنفسهم ، أو توكيل غيرهم للتصويت نيابة عنهم .

ويجوز لمجلس الإدارة أحيانـاً ، أن يدعو إلي عقد اجتماع غير عـادي للجمعية العامة للمسـاهمين للتصـويت علي قرار معين أو مجموعة من القرارات التي تعرضـها الإدارة. وبالنسـبة لمعظم إصـدارات الأسـهم توزع الأصوات علي المساهمين بواقع صوت واحد لكل سهم(١).

ويحصـل المساهمون عادة علي مبالغ نقدية سنوياً في صـورة توزيعات أرباح وفقاً لعدد الأسـهم التي يمتلكها كل مسـاهم وتدفع عادة من الأرباح التي حققتها الشركة خلال العام. وتجتذب توزيعات الأرباح الدورية المستثمرين في سوق رأس المال ، وتعبر – في معظم الأحيان – عن مدى نجاح الشركة. ولا

(١) تطبيقاً لقواعد حوكمة الشركات فقد أقترح التصويت التراكمي عند انتخاب أعضاء مجلس الإدارة. ويعرف ذلك الأسـلوب بأنه يتيح للمسـاهمين تجربة إجمالي الأصـوات المتاحة لهم بأي طريقة يرونها بين المرشـحين لمجلس الإدارة بحيث يتناسـب عدد الأصوات التي سيدلي بها المساهم الواحد مع عدد الأسهم المملوكة له مضروبا في عدد المرشحين لمجلس الإدارة ، وهو أسلوب يمكن المساهمين من الأقلية من انتخاب عضو أو عضـوين في مجلس الإدارة عن طريق أعطاء جميع الأصـوات لمرشـح واحد أو مرشحين .

يعني ذلك أن الشركة ملزمة علي الدوام بتوزيع أرباح علي المساهمين ، حيث لا تقوم الشـــركة بذلك في حالات عدم تحقيقها أرباح ، أو عندما تقرر إعادة استثمار الأرباح في البحوث أو التوسعات .

وفي حالة تصـــفية الشـــركة (إذا أوقفت أعمالها وباعت أصـــولها)، يحق للمســـاهمين المطالبة بما تبقي من قيمة بيع الأصـــول بعد دفع جميع ما عليها من ديون والتزامات. وعلي الرغم ما يكون احتمالات إفلاس شـــركة ما عادة ما تكون منخفضة ، إلا أن وجود هذا الاحتمال ربما يجعل شراء الأسهم محفوفاً بالمخاطر .

وعندما تصـــدر الشـــركة أســـهما عادية فهي ما تحدد قيمة اســـمية للســـهم (القيمة التي يتم بها الإصـــدار وتكون مدونه في عقد تأســـيس الشـــركة). وفي معظم الأســـواق يقتصـــر اســـتخدام القيمة الاســـمية للأســـهم العادية للأغراض المحاســـبية والضـــريبية ، وغالباً ما تكون القيمة الاســـمية منخفضـــة للغاية ، ولذلك فهي لا تحظي باهتمام كبير من المســـاهمين ومصـــدري الأســـهم علي حد السواء حيث يتركز اهتمامهم الحقيقي علي القيمة السوقية للأسهم (وهي القيمة التي تمثل سعر السهم المتداول في البورصة ، وتعبر القيمة السوقية عادة عن قيمة المساهم الحقيقية) .

طريقة إصدار الأسهم

عند تأسيس شركة مساهمة ، يجب علي المؤسسين أن يحددوا في عقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي الحد الأقصى لعدد الأسهم التي يمكن للشركة إصدارها ، والقيمة الاســـمية للســـهم ، ويعرف هذا الحد الأقصـــى برأس المال المرخص به **Authorized Capital** .

وإذا ما رغبت الشركة في الحصول علي أموال لبدء نشاطها عن طريق أسهم فعليها أن تخطر هيئة سوق المال بذلك ، ويجب ألا يتجاوز عدد الأسهم المصدرة الحد الأقصى المرخص به ، ويطلق علي الجزء المصدر من رأس المال المرخص به رأس المال المصدر **Issued Capital** . وقد يتم بيع الأسهم

المصدرة إلي مؤسسي الشركة أو لغيرهم من المستثمرين. وإذا تقرر عرض الأسهم المصدرة أو جزء منها للبيع للجمهور – سواء عند تأسيس الشركة أو عند زيادة رأس مالها – فانه يطلق علي ذلك طرح الأسهم للاكتتاب العام **(Initial Public Offering)** .

ويجب علي الشركات التي ترغب في طرح أسهمها للاكتتاب العام في مصر أن تقدم نشرة تمهيدية لهيئة سوق المال كوثيقة رسمية تتضمن شروط الطرح ومعلومات عن نشاط الشركة والغرض من إصدار الأسهم الجديد وكيفية استخدام حصيلة الطرح وإلى غير ذلك من المعلومات اللازمة ، ويجب كذلك نشر موجز للنشر بعد اعتمادها من الهيئة في صحيفتين. وبمجرد الحصول علي موافقة هيئة سوق المال يحق للشركة أن تطرح أسهمها للبيع للجمهور. ويجب علي الشركة التي طرحت أسهمها للاكتتاب العام أن تتقدم لقيدها بجداول البورصة حتى يجري تداول السهم من خلالها.

ويستلزم للقيام بطروحات الاكتتاب العام وبيع الأسهم للمستثمرين من الأفراد والمؤسسات أن تقوم الشركة المصدرة بالاستعانة ببنوك الاستثمار وشركات السمسرة والترويج وتغطية الاكتتاب. وتقدم بنوك الاستثمار خدمة النصح والتوجيه للشركات حول ما إذا كان من الأفضل توفير التمويل اللازم بإصدار أسهم عادية أو أدوات دين كالسندات أو الاثنين معاً(١). كما تقدم بنوك الاستثمار المشورة بشأن تحديد توقيت الإصدار، وتساعد الشركات في عملية طرح السهم للاكتتاب العام وتعاونها في بيع الأسهم للشركات ومديري الصناديق وغيرها من المؤسسات .

---

(١) لمزيد من المعلومات حول كيفية قيام الشركات ومستشاريها بعملية الاختيار بين هذه البدائل ، يرجى الرجوع إلي كتاب دليل المستثمر لتمويل الشركات Investor's Guide to Corporate Finance .

وتتســـم عملية ضـــمان تغطية الاكتتاب بأنها أكثر تعقيداً ، يتم بموجبها تحديد سـعر بيع السـهم في الاكتتاب العام. وفي الأسـواق المالية المتقدمة غالبـــاً ما يقوم الضــامن – سـواء كان جهة واحدة أو إتحاد بين عدة جهات – بإبرام اتفاقية ، يلتزم من خلالها بتغطية الاكتتاب ، ويضـمن للمصـدر سـعرا أدني لبيع الأسـهم. فإذا لم يستطع الضـامن بيع جميع الأسهم بالسعر المتفق عليه أو بما يزيد عنه، فأنه يوافق علي شـراء بقية الأسـهم بنفسـه. ويعني ذلك، أن الضـامن يقبل المخاطر المرتبطة بتغطية الاكتتاب مقابل العائد المحتمل الذي قد يحصـل عليه من بيع الأسـهم بسـعر أعلي ، بينما تضـمن الشـركة المصـدرة الحصـول علي حد أدني معين من حصـيلة بيع أسهمها ، حتى وإن كان هذا الحد أقل مما قد تحصل عليه البيع مباشرة للجمهور دون ضـامن للاكتتاب. وتحدد الشركة أو البنك ضامن الاكتتاب سعر الطرح للسهم في مفاوضـات مع الشركة المصدرة، يسبقها عملية ترويج مبدئية لكبار المستثمرين والمؤسسات للحصول علي تعهدات مبدئية منهم لشراء كميات من الأسهم في حدود سعرية معينة عند بدء عملية الطرح .

أما في مصـــر فلم تظهر بعد عملية ضـــمان الاكتتاب علي هذا النحو. بل تقوم شـركات الترويج وتغطية الاكتتاب وشـركات السـمسـرة بتوقيع اتفاقية مع الشـركة المصـدرة ، يتعهدون فيها ببذل أقصـي الجهد لترويج وبيع الأسـهم ، وبناء عليه ، فإن هؤلاء يقومون بدور وكلاء لتسويق وبيع الأسهم للمستثمرين المحتملين مقابل عمولة. ويحدد سعر الطرح بواسطة كل من الشركة المصدرة وبنك الاسـتثمار وشـركات السـمسـرة والترويج وتغطية الاكتتاب ، وينبغي أن توافق هيئة سـوق المال علي هذا السـعر، وبعد ذلك يفتح الباب أمام الجمهور للاكتتاب العام .

وأثناء عملية الاكتتاب يقدم المستثمرون المحتملون طلباتهم لشراء الأسهم. فإذا كانت الطلبات أكثر من الأسهم المعروضة، يقال أن الاكتتاب قد تم تغطيته أكثر من مرة ، وفي هذه الحالة يتم تخصـيص الأسـهم علي المسـتثمرين بنسـبة عدد الأسـهم

المصـــدرة علي عدد الأســـهم المكتتب فيها من الجمهور، وإذا ما ترتب علي ذلك وجود كسور في عدد الأسهم فإنه يتم جبر هذه الكسور لصالح صغار المستثمرين .

أما إذا كان عدد طلبات الشـــراء أقل من الأســـهم المعروضـــة يعلن بأن الاكتتـاب لم يتم تغطيتـة بـالكـامـل ، وقـد يتم مـد فترة الاكتتـاب لحين التغطيـة بـالكـامـل ، فـإن لم يتم ذلك تعين علي البنك الذي تلقي المبالغ من المكتبين نيابة عن الشركة أن يرد إليهم هذه المبالغ كاملة وتلغي عملية الطرح .

التداول علي الأسهم بعد إصدارها

بعد إصـدار الأسـهم يجري التداول عليها بالبورصـة. وتتحرك أسعارها وفقاً لحركة العرض والطلب في السـوق ، أي ما يرغب المشـترون في دفعه وما يريد البائعون قبوله. وقد تقوم الشـركة المصـدرة أحياناً بشـراء جزء من أسـهمها وذلك لأسـباب مختلفة ، كأن تري أن سـعر سـهمها أقل من قيمته الحقيقية ، أو أن لديها فائضـاً نقدياً وتعتقد أنه من الصـواب استثماره في أسـهمها المصـدرة المتداولة في السـوق ويطلق علي ذلك أسـهم الخزينة ، وهي أسـهم انتقلت ملكيتها من الجمهور، وأصـبحت الآن في حوزة الشـركة. ولا تتمتع أسـهم الخزينة بحق التصـويت في مجلس الإدارة ، أو بـالحق في الحصـــول علي أي توزيعات للأرباح ، فهي مجرد أسـهم محفوظة في خزينة الشـركة. أما الأسـهم المصـدرة التي لا تزال في حوزة المستثمرين فأنه يطلق عليها الأسهم القائمة أو المتداولة .

العائد من الأسهم والمخاطر المرتبطة

يقصد بالعائد هو الربح الذي يمكن للمستثمر أن يحققه نتيجة اقتناء وشراء السـهم سـواء عند الاكتتاب أو في حالة الشـراء من السـوق الثانوي (سـوق التداول). ويوجد نوعان من العائد للسهم هما :-

– توزيعات الأرباح النقدية أو غير النقدية

يقصـــد بـالأربـاح النقديـة تلـك الأربـاح التي توزع في حالـة إقرارها من الجمعية العامة لتوزيع أرباح للمسـاهمين ، بينما تتمثل الأرباح غير النقدية في توزيع أسهم مجانية .

– الأرباح أو الخسائر الرأسمالية

تتحقق تلك الأرباح نتيجة التغير في السـعر السـوقي يوم الشـراء عنها في يوم البيع ، ويتحقق الربح إذا كان سـعر الشـراء أقل من سـعر البيع ، وتتحقق الخسارة في حالة ما إذا كان سعر الشراء أكبر من سعر البيع .

وينبغي القول بأن هناك مخاطر يتحملها المســتثمر في الأســهم ، والتي تعرف أسـاسـاً بأنها مخاطر التقلب في العوائد المستقبلية ، وبصـفة عامة يوجد نوعين من المخاطر هما :-

– المخاطر المنتظمة Systematic Risk

وهي المخاطر التي تنشـأ في العائد علي السـهم نتيجة للتغيرات في النشـاط الاقتصـــادي وتؤدي إلي تغيرات في الســـوق ، ولذلك فعادة ما يطلق عليها بمخاطر السوق **Market Risk** .

– المخاطر غير المنتظمة Nonsystematic Risk

وهي تلك المخاطر الناشئة من داخل المنشأة ذاتها ولا علاقة لهـا بالسوق أو النشاط الاقتصادي ، ويمكن أن يطلق عليها بالمخاطر غير السوقية .

وسائل تحديد قيمة الأسهم

تختلف أسـعار تداول الأسـهم في البورصـة يومياً حسـب تفاعل العرض والطلب. ويقوم جميع الأفراد والمؤسسـات – بصورة مستمرة – بتقدير القيمة الحالية للسـهم واحتمالات نموه في المسـتقبل ، وفي النهاية فإن سـعر أي سـهم سـيسـاوي القيمة التي يقبل شـخص ما أن يدفعها ثمناً له. وقد ابتكر المحللون

والمؤسسات وغيرهم عددا من الوسائل والأساليب لتقدير السعر الصحيح للأسهم ، بحيث يوجهون قراراتهم الاستثمارية بصورة أدق وأكثر فاعلية.

وأكثر الأساليب الشائعة في تقدير سعر السهم هي نسبة مضاعف الربحية. وتنتشر معظم تقارير المحللين في شركات السمسرة والصفحات المالية في الصحف العالمية نسبة مضاعف الربحية لأسهم الشركات المختلفة المتداولة بالبورصة. ويحتسب هذا المضاعف بقسمة سعر تداول السهم في السوق علي نصيبه من ربحية الشركة عن فترة ١٢ شهراً ، سواء بيانات حقيقية عن السنة السابقة أو توقعات الأرباح للفترة القادمة. وتختلف نسب مضاعف الربحية من قطاع إلي آخر، وذلك وفقاً لرؤية وتوقعات المستثمرين لمعدلات النمو في كل قطاع. وكلما ارتفع معدل نمو القطاع أو الصناعة كلما ارتفعت نسبة مضاعف الربحية. فعلي سبيل المثال ، قد يكون مضاعف الربحية لشركة بيع التليفون المحمول أعلي من مضاعف الربحية لشركة لصناعة السلع الغذائية ، لأن السوق يري أن احتمال نمو قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أقوي من قطاع المواد الغذائية. لذلك فان مقارنة مضاعف الربحية لسهم أحدي الشركات ينبغي أن تتم مع مضاعفات أسهم أحدي الشركات في نفس الصناعة ، وليس في صناعات مختلفة .

ومع أن مضاعف الربحية من أفضل الأساليب لتقدير أسعار الأسهم فأنه يؤخذ عليه اعتماده علي تقديرات الأرباح ، والتي قد تكون صحيحة. ولا شك إن اتجاه أداء الأرباح في السابق قد لا ينعكس بالضرورة في المستقبل .

وبينما يعبر مضاعف الربحية عن العلاقة بين سعر وأرباح الشركة ، تعبر نسبة (السعر/ القيمة الدفترية) للسهم عن العلاقة بين سعر تداول سهم الشركة بالبورصة والقيمة الدفترية لصافي أصولها كما هي مبينة في الميزانية العمومية. وتمثل القيمة الدفترية للشركة ببساطة الفرق بين إجمالي قيمة ما تمتلكه من أصول وما عليها من التزامات تجاه الغير، ويقسم الناتج بعد ذلك

علي عدد الأسهم المتداولة للحصول علي القيمة الدفترية للسهم الواحد. ويتميز أسلوب مضاعف (السعر/ القيمة الدفترية) بإمكانية احتساب القيمة الدفترية بدقة بشرط حسن قيام مراجعي حسابات الشركة بعملهم في مراجعة التقارير المالية السنوية. ولكن تظل القيمة الدفترية للأصول هي مجرد قيمة تاريخية لا تعكس النقدية التي يمكن أن تتحقق لو تم بيع هذه الأصول بالفعل. كما أن مضاعف السعر للقيمة الدفترية لا يعكس النمو المحتمل للشركة وأرباحها.

وتعد طريقة خصم التدفقات النقدية من أهم الطرق لتقييم الأسهم. حيث تعتمد علي توقع قيمة التدفقات النقدية التي يمكن أن تولدها الشركة في المستقبل ، وتساوي هذه القيمة تقريباً صافي الدخل المتوقع مضافا إليه ما سبق خصمه عند تحديد صافي الدخل - كإهلاك الأصول الثابتة والأًصول غير الملموسة (كالشهرة وبراءات الاختراع) مطروحا منه المصروفات الرأسمالية والتغير في احتياجات رأس المال العامل. ويتم بعد ذلك خصم هذه التدفقات إلي سعر اليوم. أي يتم إيجاد القيمة الحالية لهذه التدفقات النقدية والتي تكون مساوية للقيمة الحالية للشركة. وبخصم ما علي الشركة من ديون للغير يتم الحصول علي قيمة حقوق المساهمين بها ، وبقسمة حقوق المساهمين علي عدد الأسهم المصدرة يتم تحديد القيمة الحالية للسهم. والسبب وراء خصم التدفقات النقدية المستقبلية يقوم علي الفلسفة القائلة بأن قيمة الجنية اليوم أعلي من قيمته في الغد ، وذلك لأن سعر السلع والخدمات يرتفع مع مرور الزمن ، ومع أن معظم الأكاديميين يري أن طريقة خصم التدفقات النقدية هي أفضل طرق تقدير قيمة الأسهم إلا أنها من أكثر الطرق إثارة للتحدي ، لأن الأمر يحتاج إلي قدر كبير من المعلومات من الشركة لإجراء مثل هذه التوقعات المستقبلية ، ولابد من القيام بقدر كبير من التخمين المدروس للتنبؤ ووضع معدل الخصم المناسب.

الأسهم الممتازة

تحصـــل الأســـهم الممتازة عادة علي أرباح (لو تم الاتفاق علي ذلك ضـــمن شـروط الإصـدار) يتم احتسـابها بنسـبة مئوية ثابتة من القيمة الاسـمية. فعلي سـبيل المثال ، إذا قامت شركة بإصدار أسـهم ممتازة بقيمة إسـمية ٥٠ جنيهاً للسـهم بنسبة عائد ١٠% فسوف تدفع الشركة خمسة جنيهات للمستثمر عن كل سهم سنوياً .

وللأســهم الممتازة عدة أنواع أشــهرها التراكمي ، فإذا كانت الشــركة لا تسـتطيع أن تدفع الأرباح هذا العام فسـوف تدفع الأرباح المسـتحقة لأصـحاب هذه الأســـهم في العام القادم. وتتراكم هذه الأرباح حتى يتم دفعها. فإذا لم تدفع الشركة الجنيهات الخمسة هذا العام فعليها أن تدفع ١٠ جنيهات في العام القادم. وهناك أيضاً الأسهم غير التراكمية ، وهي نوع آخر من الأسهم الممتازة. وفي هذه الحـالـة إذا لم تـدفع الشـــركـة الأربـاح في العـام الحـالي فلن تكون "مدينة" لحملة الأسهم بالأرباح التي لم تدفعها .

ويتمتع أصحاب الأسهم الممتازة بأولوية علي أصحاب الأسهم العادية بالنسبة لأصـــول الشـــركة في حالة تصـــفيتها. كما قد تختلف حقوق التصـــويت للأســـهم الممتازة. ويجب قراءة نشـرة الإصـدار بعناية لتحديد ما هيه الحقوق التي تتمتع بها الأسهم الممتازة لإصدار معين .

وتتشابه عملية الإصدار للأسهم الممتازة مع تلك الخاصة بالأسهم العادية، حيث يتعين إعداد مذكرة الطرح ووثائق أخري وتقديمها إلي هيئة سـوق المال للحصـــول علي موافقتها عليها. ويتحرك ســـعر الســـهم الممتاز – علي غرار الســـندات – عكس اتجاه ســـعر الفائدة ، ولكنه في نفس الوقت مع اتجاه حركة أسعار الأسهم العادية لنفس الشركة .

٣.٢.١ شهادات الإيداع الدولية Global Depository Receipts (GDR)

اســـتحدثت شـــهادات الإيداع الدولية عام ١٩٢٧ لمســـاعدة المســـتثمرين الأمريكيين الذين يرغبون الاسـتثمار في شـركات أجنبية. ومنذ ذلك الحين فأن هذه الوسـيلة تعد جزءا مهما من الاقتصـــاد العالمي تتيح للشـــركات الوصـــول

للاســـــتثمار والحصـــــول علي التمويل من جميع دول العالم. وهي عبارة عن شـهادة من بنك يسـمي بنك الإيداع تبين عدد الأسـهم المودعة لدي البنك والتي يمتلكها المسـتثمر المودع في شـركة أجنبية. ويمكن شـراء هذه الشـهادات عن طريق شـركات السـمسـرة في أي مكان. ويعادل شـراء الشـهادة شـراء السـهم ذاته، والفرق الوحيد هو أن هذه الشـــهادة يتم قيدها والتداول عليها في أســـواق أجنبية. وقد يختلف معدل التحويل من شـــهادات الإيداع إلي أســـهم من شـــركة إلي أخري وبحسـب شـروط الإصـدار، فقد يعادل كل سـهم شـهادتين إيداع مثلا أو أكثر. وتعادل هذه الشـهادات شـهادات الإيداع الأمريكية غير أن الأخيرة يتم قيدها والتداول عليها في الولايات المتحدة. ويوجد في الوقت الحاضـــــر ١٨ شـــركة مصـــرية لها شـــهادات إيداع دولية متاحة أمام المســـتثمرين في الخارج ويجري التداول عليها في بورصـــــة لندن. وتتولي الرقابة علي هذه الشـــــهادات السلطات الرقابية التي تشرف علي الأسواق يتم التعامل عليها بها.

يوضح الجدول التالي بيان أسهم الإيداعات الدولارية :

أسهم الإيداعات الدولاريه	أسعار الأسهم خلال الفترة جم			بيانات الشهادات	
	الفتح	الإغلاق	التغير	معدل الاستبدال	الشهادة $
البنك التجاري	٦٩,٤	٧١,٥	٣,١%	١,٠٠	١٢,٦
هيرمس القابضة	٥٠,١	٤٨,٤	-٣,٤%	٠,٥٠	١٧,١
اوراسكوم تليكوم	٧٧,٦	٧٨,٣	٠,٩%	٠,٢٠	٦٩,٢
اوراسكوم للإنشاء	٤٠٥,٢	٤٠٦,٥	٠,٣%	٠,٥٠	١٤٣,٦
المصرية للاتصالات	١٨,٠	١٨,٠	-٠,١%	٠,٢٠	١٥,٩
ليسكو مصر	٦٠,١	٥٧,٦	-٤,٢%	١,٠٠	١٠,٢
السويس للاسمنت	٥٨,٥	٥٨,١	-٠,٦%	١,٠٠	١٠,٣
البويات	٥٥,٩	٥٦,٥	١,١%	٣,٠٠	٣,٣
العز لحديد التسليح	٥٧,٣	٥٨,١	١,٣%	٠,٣٣	٣١,١
لكح	٠,٩	٠,٩	١,١%	٠,٣٣	٠,٥

تقييم الشهادة علي إغلاق السهم علي سعر دولار / جم	٥,٦٦

٤،٢،١ المشتقات

المشتق مصطلح واسع يشير إلي مجموعة من الأدوات المالية التي تمثل ترتيبات "تشتق" قيمتها من تذبذب قيمة أصل مالي معين أو أداة من أداوت سوق رأس المال أو أي مصدر آخر. ويسمح التعامل بالمشتقات للمستثمرين بالمضاربة علي التغيرات المتوقعة في سعر الأداة الأساسية المحددة – وهي غالباً أسهم أو سندات – أو أي أدوات أخري في المستقبل. وفي المقابل فأنها تسمح لمستثمرين آخرين بحماية أنفسهم من التعرض للتقلبات في قيمة هذه الأدوات إذا ما تم الاستثمار فيها بشكل مباشر .

وأكثر أشكال المشتقات شيوعا هي العقود الآجلة والخيارات. ويكمن أصل هذه الأدوات في المتاجرة بالسلع. وكانت المتاجرة بعقود القطن الآجلة معروفة حتى في القرن التاسع عشر في بورصة القطن الشهيرة في الإسكندرية. والمعروف أن العقد الآجل عبارة عن اتفاق لشراء أو بيع كمية محددة من سلعة (أو ورقة مالية) بسعر معين وتاريخ محدد مسبقاً. فهي شكل معقد من العقود الآجلة. ويمنح الخيار لصاحبة الحق ، وليس الالتزام ببيع أو شراء استثمار معين بسعر محدد في زمن محدد. ويتوقع المستثمرون الذين يحصلون علي خيارات الشراء أن يرتفع سعر الأسهم المحددة خيار الشراء ، أما الذين يحصلون علي خيارات البيع فهم ينتظرون هبوط أسعار هذه الأسهم. ويمكن لأصحاب خيارات البيع والشراء أن يمتنعوا عن ممارسة حقهم في البيع والشراء خلال فترة صلاحية الخيارات ، في هذه الحالة سوف يخسرون فقط السعر المدفوع للحصول علي هذه الخيارات .

أما بالنسبة للجهة التي تبيع أو تعطي هذه الخيارات للمستثمرين – والتي قد تكون فرداً أو شركة – فإن هذه العملية تسمي إصدار خيارات بيع أو إصدار خيارات شراء ، ويمثل إصدار الخيارات تعهداً من المصدر بأداء إلتزامات مالية

معينة إذا قرر أصحاب هذه الخيارات ممارسة حقهم في البيع أو الشراء بالأسعار المحددة في عقود الخيارات. ولذلك فإن مصدر الخيارات يتحمل قدراً من المخاطر أكبر كثيراً مما يتحمله مشتري الخيارات ، وذلك نظراً لالتزام المصدر بشراء أو بيع الورقة المالية أو السلعة موضوع الخيار بأسعار محددة مسبقاً بغض النظر عن اختلاف هذه الأسعار في السوق في تاريخ تنفيذ هذه الخيارات.

ولا يجري حاليا المتاجرة بالخيارات في البورصة المصرية غير أنها مصدر نشاط كبير في الولايات المتحدة والأسواق المالية الكبرى الأخرى .

٥.٢.١ السندات والأدوات المالية الأخرى ذات العائد الثابت

عندما ترغب شركة في الحصول علي أموال لمجابهة دخولها في عمليات توسعات أو مشروعات أو أنشطة قائمة أو مستقبلية فإنها قد تلجأ إلي أحد بديلين. أولهما أن تقوم بإصدار أسهم جديدة أما البديل الثاني فهو إصدار سندات أو أي أوراق دين أخري. وفي بعض الأحيان قد تقوم الشركة بالجمع بين البديلين معا، وقد تضيف إليهما الاستعانة بمصادر تمويل أخري كالاقتراض من البنوك.

وفي حين يمثل السهم حصة ملكية في الشركة ، فإن أوراق الدين تعد قرضاً من المستثمر حامل صك الدين إلي الشركة المصدرة لها. وتلتزم الشركة المصدرة بدفع فوائد منتظمة للمستثمرين. وكذلك سداد أصل الدين (القيمة الاسمية له) في تاريخ محدد في المستقبل (تاريخ استحقاق الورقة المالية)(١) .

وتختلف السندات عن الأسهم في عدة نواحي أساسية أخري ، من بينها أنه لا يحق لحامل السند التصويت في اجتماعات الجمعية العمومية أو الحصول علي أرباح ، ولكن في المقابل يتمتع حامل السند بالحصول علي

(١) علي خلاف الأسهم العادية القيمة الاسمية للسند هي المبلغ الذي يرده المصدر إلي المستثمر في تاريخ الاستحقاق .

فوائد دورية ثابتة علي مدار فترة زمنية معينة ، ولا يتأثر ذلك بأداء الشـــركة إلا في حالة التخلف عن الدفع. وتعتبر مخاطر عدم الســـداد عاملا هاما يؤثر علي قرار الاستثمار في السندات .

ويقتصر شراء السندات عادة علي المؤسسات وصناديق الاستثمار، أما الأفراد فغالباً ما يستثمرون في السندات من خلال صناديق الاستثمار.

أهمية السندات

قد يفضــل المســتثمرون شــراء الســندات ذات العائد الثابت علي الأســهم العادية لعدة أسباب ، أهمها أنها تمنحهم عائدا مستقرا ، فمعدل الفائدة الاسمي المحدد بالســند والذي يلتزم مصــدر الســند بســداده لا يتغير بغض النظر عن التغيرات في معدلات الفائدة في أية قطاعات أخري من النظام المالي. ومع ذلك ، فقد تتغير قيمة السند في السوق من يوم إلي آخر مع التغير في الوضع المالي للشركة بصفة خاصة والتغير في الحالة الاقتصادية بصفة عامة أو وفقا لأي عوامل أخري. ومن الممكن أن يكون هذا مهماً للمســتثمرين الذين يبيعون السندات قبل أجلها. كذلك فأن للسندات أولوية في السداد عن الأسهم في حالة الإفلاس ، ولابد من الدفع لحامل السند باعتباره دائن عند تصفية الشركة قبل توزيع الأصول الباقية بين حملة الأسهم .

أما بالنسبة للشركات فإنها قد تفضل إصدار السندات علي الأسهم ، لأن الســـندات لا تعطي حملة الســـندات حق التدخل في إدارة الشـــركة أو اختيار مجلس إدارتها أو التصويت علي قراراتها علي عكس حملة الأسهم .

سندات دين الشركات

ســندات الشــركات عبارة عن أدوات دين تســتخدمها الشــركات لتمويل مشــروعات وأنشــطتها. وفي معظم أســواق رأس المال الناضــجة أصــبحت ســندات الشــركات أهم من البنوك التجارية كمصــدر لتمويل الشــركات.وعلي

غرار سندات الخزانة فإن سندات الشركات عبارة عن صكوك دين تسجيل التزام الشركة بأن تسدد لحامل السند القيمة الاسمية له في تاريخ محدد وأن تدفع فوائد دورية له. وإذا تم ضمان سندات لشركات بالأصول المادية للمقترض يطلق عليها سندات مضمونة. أما السندات غير المضمونة فتعتمد فقط علي سعة وملاءة مصدرها وقدرته علي توليد الربح والتدفقات النقدية. ولهذا المعني لم تقم أية شركة مصرية حتى الآن بإصدار سندات مضمونة – جري إصدار سندات بضمان إحدى البنوك العامة وهو ما أثار الكثير من الجدل في حينه. أما في الأسواق المالية المتقدمة كالولايات المتحدة فالمرافق التابعة للملكية الخاصة (مثل الكهرباء والاتصالات والمياه) وشركات النقل (السكة الحديد والطيران) تعد مصدر رئيسي لهذا النوع من دين الشركات.

ويصنف دين الشركات إلي فئتين مختلفتين وفقاً لأجل الإصدار ورقة تجارية وسندات شركات. وتعتبر الورقة التجارية سند لأمر غير مضمون أجلة الأصلي ٢٧٠ يوماً أو أقل. ولم تصدر أية شركة مصرية مثل هذه الأوراق التجارية .

أما سندات الشركات فهي تنقسم إلي فئتين : سندات أوراق تجارية ، وأجل الأوراق ، وأجل الأوراق ١-١٠ سنوات ، بينما يتجاوز أجل السندات ١٠ سنوات. وهذا مجرد اتفاق في السوق ولا يوجد اختلاف قانوني بين السندات والأوراق. وسندات الشركات في مصر تصدر في شكل مسجل ويكتب اسم صاحبها علي الشهادة وتسجل الملكية لدي سجل. وترفق كوبونات العائد بصك السند ويتم إعادتها تدريجياً إلي المسجل أو الوكيل المالي للحصول علي الفوائد الدورية .

وفي الأسواق المالية الأخرى تصدر سندات الشركات لحاملة أحيانا ، وهذا يعني أن شهادة السند لا تحمل اسم مالكها ، لذلك لا يوجد سجل لدي المصدر بمن يملك السند. وهذا شائع في أوروبا حالياً أكثر من الولايات المتحدة حيث أصبح ذلك غير مسموح به قانونياً لجميع الأوراق المالية منذ عام ١٩٨٣ أما في مصر فأن جميع إصدارات سندات الشركات تسجل لدي

جهة المقاصة والتسوية وهي شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي، والتي تحتفظ بسجلات الملكية وتسهل من إجراءات دفع الكوبونات .

وعلي غرار سندات الخزانة تطرح سندات الشركات للاكتتاب العام ، ويحدد المصدر المستشارون الماليون – وهم عادة بنوك الاستثمار والسماسرة وضامنو التغطية – حجم الإصدار والكوبون. ويجب علي المصدر أيضاً أن يقدم نشرة إلي هيئة سوق المال للحصول علي موافقتها وأن يقوم بنشر موجز عنها في صحيفتين واسعتي الانتشار. وأخيراً وبعد أن تقر الهيئة الطرح يتم قيده للتداول عليه في البورصة.

ومع أن سندات الشركات التقليدية هي أكثر أشكال إصدارات دين الشركات شيوعاً في مصر فقد أخذت تظهر أشكال أخري من السندات ، من بينها إصدارين من السندات القابلة للتحويل ، وهي نوع من السندات يمكن تحويله إلي أسهم خلال فترة الاستحقاق بمعدل تحويل يتم تحديده مسبقا ضمن شروط الطرح. وتشكل هذه النوعية من السندات إضافة هامة إلي رصيد السوق المالية وتنوعها. والسند القابل للتحويل هو التزام علي الشركة المصدرة له تدفع بموجبة معدل فائدة ثابت كالسند العادي، ولكن يمكن تحويله إلي أسهم في الشركة المصدرة. ولذلك فان السندات القابلة للتحويل تعد جاذبة للمستثمرين لأنها تمنح عائداً دورياً، وفي نفس الوقت توفر لهم فرصة بديلة إضافية لتحقيق مكاسب رأسمالية. فعندما يهبط سوق الأسهم يمكن للمستثمر اللجوء إلي السندات القابلة للتحويل حتى يحتمي بإيرادها من هبوط الأسهم من ناحية ، وفي نفس الوقت يحتفظ بفرصته في تحقيق مكاسب رأسمالية عند ارتفاع الأسعار مره أخري وذلك بتحويل ما يملكه من سندات إلي أسهم .

ولما كانت هناك ميزة إضافية في السندات القابلة للتحويل – وهو حق تحويلها إلي أسهم عادية – فإن معدل الفائدة عليها يكون أدني قليلاً من السندات غير القابلة للتحويل التي تصدرها شركات أخري لها نفس التصنيف

الائتماني ، وفي المقابل فإن ارتفاع أسعار الأسهم يعني أيضاً ارتفاع أسعار السندات القابلة للتحويل .

وأغلب السندات القابلة للتحويل قابلة أيضاً للاسترداد ، ويعني ذلك أن الشركة المصدرة تستطيع أن ترغم حاملي السندات علي تحويلها إلي أسهم عادية باسترداد السندات. ويعرف هذا "بالتحويل الإلزامي" وعند تحويل السند إلي سهم عادي ينخفض دين الشركة ولا يزيد ذلك من حجم الشركة وإنما تنخفض حصة كل مساهم .

وطالما ظلت الشركة قادرة علي الوفاء بدفع الفوائد الدورية للسندات وأصل قيمتها في تاريخ الاستحقاق ، فانه يتم تداول السندات القابلة للتحويل علي أساس ما تحققه من عائد حتى الاستحقاق – شأنها شأن أي سند أخر – وذلك مهما انخفض سعر سهم الشركة المصدرة للسند. وجميع السندات القابلة للتحويل غير مضمونة. وتنص اتفاقية السند علي عدد الأسهم العادية التي يحول إليها السند والقيمة الاسمية للأسهم العادية. وكقاعدة عامة يحدد الأسهم العادية حسب مدة السند.

وقد أصدرت عدة شركات مصرية سندات ذات عائد متغير لا تدفع الشركة المصدر لها للمستثمرين عائدا ثابتاً كالسندات العادية وإنما كوبون يتم تسديدة كل فترة محددة ، ويجري احتسابه بإضافة علاوة معينة فوق معدل قياسي متفق عليه من أسواق النقد. علي سبيل المثال ، يجوز لشركة أن تصدر سندا مع دفع معدل فائدة يتحدد بعلاوة ثابتة فوق سعر الخصم الذي يحدده البنك المركزي أو الليبور (سعر الفائدة علي الدولار في سوق لندن). وتقدم سندات الفائدة المتغيرة لحملتها نوع من الحماية لاستثماراتهم بحيث لا تتأثر عند ارتفاع أسعار الفائدة في قطاعات أخري من النظام المالي. وفي المقابل فأنها تدفع عائداً أقل من سندات العائد الثابت ذات نفس الأجل .

وفي الأسواق المالية الأخرى توجد أنواع أخرى من سندات دين الشركات، منها السندات بدون كوبون – أو ذات الكوبون الصفري – والتي

تصدر بخصم عن قيمتها الاسمية يصل أحياناً من (٢٠-٢٥)% وخلافا للسند التقليدي لا يدفع سند الكوبون الصفري أي فائدة دورية لحاملة بين الإصدار والاسترداد وإنما يعيد الأصل – كامل القيمة الاسمية – عند الأجل. وعلي سبيل المثال ، من الممكن أن يصدر السند بقيمة ١٠٠ جنية ، ويتم طرحه بخصم ٢٥% أي بسعر ٧٥ جنيها علي أن تدفع الشركة المصدرة لحمل السند ١٠٠ جنية كاملة في تاريخ الاستحقاق. وتعطي بعض أنواع السندات لحاملها الحق في شراء عدد معين من الأسهم العادية للشركة المصدرة للسند، وتصدر هذه الأسهم في فترة مستقبلية محددة ، ويحدد هذا الحق عدد الأسهم التي يجوز لحامل السند الاكتتاب فيها ، كما يحدد ثمن شراء هذه الأسهم (سعر الاكتتاب).

وفي تاريخ إصدار هذه السندات يكون أعلي من سعر السهم في السوق، وبالتالي لا تكون هناك قيمة ذاتية لهذا الحق. وعندما تتجه أسعار الأسهم للارتفاع في السوق يكتسب هذا الحق قيمة ذاتية تمثل مقدار الزيادة في سعر السهم في السوق عن السعر المحدد للاكتتاب.

وفي معظم الأحوال يكون هذا الحق في شكل صك مستقل عن صك السند ذاته ، بمعني أن مشتري السند يحصل علي صكين أحدهما للسند والآخر للحق في شراء أسهم عادية ، وفي هذه الحالة يمكن لحامل السند بيع أحدهما والاحتفاظ بالآخر. وفي أحوال أخري يكون السند والحق معاً في صك واحد من قسمين أحدهما للسند والآخر للحق في شراء أسهم عادية ، وقد يسمح لحامل السند بفصلها وتداول كل منها علي حدة ، أو لا يسمح بذلك وبالتالي يتم التداول علي السند والحق معاً كورقة مالية واحدة ، وفي هذه الحالة فإنه يشبه السندات القابلة للتحول لأسهم .

كما هو الحال بالنسبة للأسهم يتم التداول علي الأوراق المالية ذات العائد الثابت بعد إصدارها في الأسواق الثانوية. وفي مصر يجري التداول علي جميع سندات الشركة والحكومة في البورصة ، وتقوم بعملية المقاصة شركة مصر للمقاصة والتسوية والحفظ المركزي.

أما أذون الخزانة فيتم التعامل عليها بين البنوك بعضـــها لبعض أو أي مشـــتري آخر وكذلك عملية التســجيل والمقاصـــة من خلال نظام التســجيل الدفتري في البنك المركزي المصـــري الذي بدأ العمل فيه في يونيو ٢٠٠٢ ، كذلك يمكن أن تسجل سندات الخزانة في نفس النظام .

٦.٢.١ صناديق الاستثمار Mutual Funds

يمثل صـندوق الاسـتثمار مؤسسـة مالية أو شـركة تقوم بتجميع أموال من عدد كبير من المســـتثمرين. ثم تقوم بإعادة اســـتثمارها في أداوت مالية عادة أسهم وسندات. بينما يعطي شراء السهم للمستثمر حق ملكية في شركة واحدة فإن شـراء وثيقة في صـندوق اسـتثمار يعني تملك المسـتثمر لسلسـة من عدد كبير من أسـهم الشـركات ، وتمثل هذه الوثيقة حصـة مسـاهمة في الصـندوق. وهي وثيقة يمكن تداولها في السـوق الثانوية بصـورة مسـتقلة عن أسـهم الشـركات التي يستثمر فيها الصندوق ، وتعطي هذه الوثيقة للمستثمر حق ملكية في الصندوق وبالتالي يتمتع بحقوق التصويت في اجتماعات حملة الوثائق .

ويعتبر ذلك الصــندوق أداة هامة تسـاعد المســتثمر الصـغير علي تنويع استثماراته في الأوراق المالية ، ومن ثم تقليل حجم المخاطر التي يتعرض لها لو كان قد قـام بالاستثمـار بمفرده في نوع واحد أو عدد محـدود من الأوراق المالية .

ويقوم بإدارة أموال الصـــندوق مدير اســـتثمار محترف يتم تعيينه بواســـطة المؤسسة المالية أو الشركة التي تنشأ الصندوق ، ويصدر كل صندوق نشرة اكتتاب في وثائق الصندوق يحدد فيها مدير الصندوق سياسات وأهداف ومخاطر الاستثمار وتكلفته ومؤشرات الأداء التاريخي لمدير الاستثمار وللصندوق .

مزايا وعيوب صناديق الاستثمار

تقدم صـــناديق الاســـتثمار ثلاث مزايا رئيسـية للمســتثمرين بها: الإدارة المهنية ، التنويع ، والسيولة. فالاستثمار في للصندوق يوفر للمستثمر الصغير

بعض المزايا التي يتمتع بها المستثمر الكبير. فهو يتيح للمستثمر الصغير الاستعانة بمدير مهني عالي الكفاءة لإدارة أمواله .

وبدلا من امتلاك أسهم في شركة واحدة يستطيع المستثمر عن طريق الصندوق أن يمتلك مجموعة كبيرة من الأوراق المالية (بنفس المبلغ الذي كان سيستثمره في شركة واحدة). ويعمل هذا التنويع علي تحجيم المخاطر الناجمة عن شراء ورقة مالية واحدة .

والسيولة هي الميزة الرئيسية الثالثة لصناديق الاستثمار. فالتداول علي وثائقها يتسم بالسيولة مثل التداول علي الأسهم العادية وبالتالي يمكن تحويلها إلي نقدية دون مشقة أو عمولات كبيرة كما هو الحال عند الاستثمار في السندات والعقود الآجلة .

ولا تخلو صناديق الاستثمار من بعض العيوب. أولها أن مستثمر الصندوق يفقد الكثير من السيطرة علي رأسماله ، ويعتمد بدلا من ذلك علي استراتيجية المدير وكفاءته في تنفيذها بنجاح. والعيب الآخر هو الانخفاض النسبي للأرباح. فعلي الرغم من أن التنويع يسمح بالتحوط إلي درجة كبيرة من المخاطر فأنه قد يؤدي أيضاً إلي خفض العائد بصورة كبيرة. وقد لا ينعكس الأداء المرتفع لبعض الأوراق المالية التي تتضمنها محفظة الصندوق في محصلة الأداء العام للمحفظة .

التنويع Diversification

يقصد بالتنويع عملية تقليل المخاطر من خلال توزيع رأس المال المستثمر علي عدد كبير من الأصول التي تختلف معدلات العائد عليها كالأسهم والسندات والأرصدة النقدية أو أي أصول أخري. والغرض من ذلك ببساطة ، هو تجنب تركز الاستثمار في ورقة مالية واحدة أو قطاع واحد مما قد يعرض المستثمر إلي خسائر كبيرة في حالة هبوط أداء هذه الورقة المالية أو هذا القطاع .

ويمكن القول أن التنويع هو الطريقة المثلي للمستثمر لإدارة مخاطره. وينبغي علي كل مستثمر أن يقوم بتوزيع محفظة استثماراته علي مجموعة من الأسهم والأوراق المالية ذات العائد الثابت والأرصدة النقدية ، وذلك وفقا لنسب تحددها في الأساس معاييره الذاتية التي تحدد درجة تقبله للمخاطر .

وكما هو واضح لا توجد طريقة واحدة يمكن استخدامها لتنويع الأصول، وإنما يتعين علي كل مستثمر، الاهتمام بكيفية تحديد نسب التنويع التي يقبلونها للحد من المخاطر. والمهم أن يعرف المستثمر ما يريده بالضبط من محفظة استثماراته ، وما هي المخاطر التي يقبل تحملها لتحقيق هذه الأهداف. وأخيراً، يجب علي المستثمرين أن يدركوا عواقب اختياراتهم، وان تكون لديهم خطة طوارئ ، لأنه بغض النظر عن مدي التنويع ، فقد تأتي ظروف غير متوقعة تؤثر علي ما يحققه الاستثمار من عوائد .

وتعتبر التكلفة مشكلة أخري تواجه المستثمر عند المشاركة في صناديق الاستثمار حيث يتحمل المستثمر النفقات اللازمة لإدارة الصندوق بما في ذلك عمولة مدير الصندوق .

أنواع صناديق الاستثمار

توجد عدة أنواع من صناديق الاستثمار تستهدف تلبية الاحتياجات المختلفة للمستثمرين ، وأكثر أنواع صناديق الاستثمار شيوعا هي:

صناديق السندات Bond Funds

تقوم هذه النوعية من الصناديق باستثمار أموالها في السندات وتحصل علي عائد استثمارتها من توزيعات الكوبونات ومن خلال تحقيق أرباح رأسمالية علي تعاملاتها علي السندات في الأسواق الثانوية. وبصفة عامة يعتبر الاستثمار في الأدوات المالية ذات العائد الثابت من التوجهات في الاستثمار، بالرغم من ذلك يوجد عدد كبير من صناديق السندات تستثمر في

ديون عالية المخاطر، وعادة ما يتم التداول علي هذه الديون بأســـعار أقل من قيمتها الاســـمية وتدفع كوبونات دورية مرتفعة للغاية. ويعتمد أداء هذه الصـــناديق علي نوعية الأدوات المالية التي تمتلكها ، ويكون أداء الصـــناديق غير مســـتقر ومحفوف بالمخاطر كلما اتجهت للاســـتثمار في الســـندات في السندات عالية المخاطر.

صناديق الأسهم Stock Funds

تستثمر تلك الصناديق أموالها في أسهم الشركات المختلفة. ويمكن تقسيم هذه النوعية من الصـــناديق من حيث القيمة الســـوقية للشـــركات التي تســـتثمر فيها، فهناك صـــناديق تتخصـص في الاســـتثمار في الشـــركات صـــغيرة القيمة الســـوقية، وأخري في الشـــركات المتوســـطة أو الكبيرة. وثمة تصـــنيف آخر لصناديق الأسهم من حيث إستراتيجية الاستثمار حيث تقسم إلي ثلاثة أنواع: صـــناديق "النمو" ، وصـــناديق "العائد الدوري" ، وثالثة تمثل "خليطاً" من النوعين السابقين. وتقوم استراتيجية صناديق النمو علي الاستثمار في شركات تنمو فيها الأرباح و/أو الإيرادات أســرع من القطاع أو الصـناعة نفســها. وقد تكون هذه شركات جديدة صاعدة لم يصبح لها بعد سجلا مستمراً ومستقراً من النمو في الربحية ، وقد تكون شركات ناضجة تم إعادة هيكلتها بصورة جذرية أو دخلت سوقاً جديدة ، والهدف من هذه السياسة الاستثمارية هو تحقيق زيادة رأســمالية في قيمة محفظة الصـــندوق وتحقيق أرباحاً رأســمالية من بيع تلك الأســـهم. بينما تركز صـــناديق اســـتراتيجية العائد الدوري بدرجة أكبر علي الأسـهم ذات الأداء الجيد بناء علي سـلامة عناصـرها الأسـاسـية وذلك بهدف الحصـول علي توزيعات هذه الأسهم .

صناديق متوازنة

تعتمد هذه الصناديق علي تشكيل محافظ متوازنة من الأسهم والسندات. وعادة ما يستثمر مديرو هذه الصناديق ٥٠-٦٠% من أموالها في الأسهم مع الاحتفاظ بالباقي في صورة سندات ونقدية. ولا شك أن نسبة الترجيح لكل صندوق ما بين الأسهم من ناحية والسندات والنقدية من ناحية أخري تعبر مؤشرا هاما للغاية للمستثمر علي مدى تعرض الصندوق للمخاطر .

الصناديق الدولية أو العالمية

تستثمر هذه الصناديق أموالها في الشركات والأسواق الأجنبية ، وهو ما يتيح لها الاختيار بين عدد غير محدود من الفرص الاستثمارية المنتشرة في الأسواق العالمية بمختلف أنواعها. وكل صندوق من هذه الصناديق يختلف عن الآخر. وعادة يكون مستوي المخاطر وكذلك العائد أعلي في الصناديق الدولية. وتعد الصناديق المتخصصة في الاستثمار في الأسواق الناشئة – والتي انتشرت علي مدار السنوات العشر الماضية – مثالاً واضحا علي الاستثمارات عالية المخاطر مرتفعة العائد ، وقد تمتعت هذه الصناديق بشعبية كبيرة لدي المستثمرين علي الرغم من التباين الواضح في نتائج أدائها .

الصناديق القطاعية

تركز هذه الصناديق علي الاستثمار في عنصر أو قطاع معين من الاقتصاد ، مثل قطاعات التكنولوجيا والمرافق والبترول والبنوك والذهب. وتعد مخاطر هذه الصناديق أعلي من المتوسط بسبب التركيز الذي لا يسمح بالتحوط من خلال تنويع الاستثمارات ، فإذا بدأ القطاع في الهبوط تهبط معه معظم أصول الصندوق التي توجد كلها في نفس القطاع .

صناديق المؤشرات

تعتمد استراتيجية هذه النوعية من الصناديق علي تشكيل محافظ مالية تقترب إلي حد كبير من تكوين مؤشر معين لأسعار الأوراق المالية. وبالتالي

يرتبط أداء الصندوق بأداء المؤشر صعودا وهبوطا. وتقوم هذه الاستراتيجية علي افتراض أن جميع المؤشرات سوف ترتفع علي المدى الطويل ، ومن ثم فإن الشراء في مؤشر معين سيؤدي إلي عائدات مرتفعة في الأجل الطويل. ويؤخذ علي هذه الصناديق أن أدائها مضمون فقط علي المدى الطويل ، أما علي المدى القصير فقد يتأثر هذا الصندوق كثيرا بعوامل خارجية مثل عدم الاستقرار السياسي أو هبوط الاقتصاد .

صناديق الاستثمار في سوق النقد

تستثمر هذه الصناديق في أوراق الدين قصيرة الأجل فقط مثل الأوراق التجارية وأذون الخزانة التي يحين أجلها بعد أقل من عام. وهذه استثمارات تتمتع بقدر كبير من الضمان والسيولة ، وفي المقابل فإنها تدر عائدا صغيرا. وتستخدم مؤسسات مالية عديدة أسواق النقد لتشغيل الاحتياطي النقدي المعطل لديها باستثماره في أوراق مالية قصيرة الأجل ، وهي تعلم أنه من الممكن تسييلها بسهولة عند حاجتها للنقدية .

صناديق الاستثمار في مصر

يوجد في مصر نوعان من صناديق الاستثمار :

(A) صناديق الاستثمار المغلقة Closed – End Fund

وهي التي تسمح بإصدار عدد محدد من الوثائق ولا يجوز لها بعد ذلك زيادة أو تخفيض هذا العدد. وعند انتهاء الاكتتاب في وثائق الصندوق يتم قيدها في البورصة والتداول عليها ، ويتحدد سعرها وفقا لآليات العرض والطلب .

وتتميز عدد الوثائق المصدرة والمتداولة بالثبات ولا يقوم الصندوق ببيع أو شراء الوثائق يومياً وإنما يمكن شراء أو بيع الوثائق بين المستثمرين بعضهم البعض من خلال البورصة عن طريق سمسار معتمد مقابل عمولة ويتحدد سعر تداولها بالبورصة طبقاً لآليات العرض والطلب عليها .

(B) أما النوع الثاني فهو الصناديق المفتوحة Open – End Fund

ويتسم ذلك النوع بأنه الأكثر انتشارا ، ويسمح هذا النوع ببيع عدد غير محدد من وثائق الاستثمار ومع ذلك يجب علي الشركة المصدرة أن تسترد وثائق الصندوق في حالة إذا ما رغب المستثمرين في بيعها حيث يتم الاسترداد علي أساس نصيب الوثيقة الواحدة في صافي أصول الصندوق. وتنشر إدارة الصندوق يومياً أسعار الوثائق وبالتالي يتغير عدد الوثائق وقيمة رأس مال الصندوق يومياً بالبيع والشراء .

ويوجد في مصر حاليا ٢٦ من صناديق الاستثمار – بنوعيها المفتوحة والمغلقة – متاحة للمستثمرين قامت بتأسيسها بنوك أو شركات تأمين وتديرها شركات إدارة الاستثمار. ومن بين هذه الصناديق يوجد ٢٠ صندوقا تستثمر في الأسهم و ٤ صناديق متوازنة وصندوقي استثمار في سوق النقد. ومن الصعب الحكم علي نجاح أو فشل هذه الصناديق بسبب ضعف أداء السوق وحداثته عموما منذ إنشاء هذه الصناديق ، مما انعكس بالسلب علي أدائها .

٣,١ المقاصة والتسوية لعمليات تداول الأوراق المالية

بصفة عامة يتم تنفيذ عمليات التداول في بورصة الأوراق المالية ، حيث يتم التقاء عروض البيع مع طلبات الشراء إليكترونياً. ويعد إتمام الصفقة في البورصة يحتاج السوق إلي طريقة لنقل ملكية الأوراق المالية إلي المشتري وتسليم الثمن إلي البائع وتعرف عملية مبادلة النقود بالأوراق المالية في سوق الأوراق المالية بأسم "المقاصة والتسوية" .

ولا تزال بعض الأسواق المعروفة تتعامل بالشهادات الورقية بينما تعمل معظم الأسواق الحديثة بدون شهادات بالنسبة لمعظم الأسهم والسندات ، وتستعيض عن ذلك بحفظ سجلات الملكية إلكترونياً. هذا النظام يمكن تشبيهه بالحساب المصرفي ، فالبنوك لا تحتفظ بالودائع النقدية ذاتها بل تكتف بقيد حركة الأموال في نظم إلكترونية وتقدم كشوف الحسابات لعملائها بصورة

منتظمة. وعلي هذا النحو أيضا تعمل نظم التسوية والمقاصة بأسواق الأوراق المالية الحديثة. ويقوم بهذا الدور شـــركة مصـــر للمقاصـــة والإيداع والقيد المركزي ، وهي شركة خاصة يملكها شركات السمسرة والبنوك والبورصة.

إنشاء النظم الحديثة للمقاصة والتسوية

تجري عملية تداول الأوراق المالية بين سـمسـار عميل مشـتري وآخر يمثل عميل بـائع لتبـادل عدد ونوع محدد من الأوراق المـاليـة بمبلغ معين. وبدون وجود نظام للمقاصـــة والتســـوية لابد من اجتماع الطرفين ومبادلة شـهادات الأوراق المالية بالنقود مباشـرة في صـورة مادية وملموسـة. إلا أنه المسـتحيل أن يتم التبادل الفعلي مباشـرة. فالمشـاركون في السـوق لا يعرفون بعضـــهم البعض بما يجعل تنظيم تبادل الأســـهم بالنقود مباشـــرة أمراً شـــبه مستحيل ، والأصـعب من ذلك الثقة بأن الشـخص الآخر – الطرف المقابل – سـوف يفي بالتزاماته المترتبة علي الصـفقة. وبالطبع تتزايد أهمية الأمان ضـد المخاطر عن التعامل في كميات كبيرة من الأوراق المـاليـة ومبالغ كبيرة من النقود. لهذا قام السماسرة ومراقبو أسواق الأوراق المالية بإنشاء نظم للمقاصة والتسوية لضمان السرعة والأمان والدقة في تسوية المعاملات .

وتستطيع هذه النظم التعامل بالأوراق المالية سواء في صـورتهـــا (شهادات الأسـهم وصـكوك السندات) أو في تلك المسجلة في سجلات إليكترونية. من الممكن أن تكون الشـهادات الورقية لحاملها (من يحمل الشـهادة هو مالكها) أو مسجلة بأسم المالك (واسمه مدون عليها). وقد أصبحت الشهادات لحاملها نادرة بصورة متزايدة حالياً بسـبب الخوف من السـرقة وغسـيل الأموال بينما تحولت معظم الشـــهادات المسجلة إلي الحفظ في سجلات إليكترونية .

شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي

أنشــأت الشــركة عام ١٩٩٤ وبدأت بمزاولة أعمالها عام ١٩٩٦(١) . وقد وضــعت نظمها الإلكترونية بمســاعدة مؤســســة الحفظ المركزي الفرنســي **Sicovam** . وكشــــركة للحفظ والقيد المركزي للأوراق المالية فإن القانون يتطلب منها وضــع واســتخدام نظام جيد للمقاصــة والتســوية قادر علي التنفيذ الكفء لخدمات ما بعد التداول. وتقوم الشـــركة أيضـــاً بوضــــع نظم لتحويل الشـــهادات الورقية إلي ســـجلات الملكية الإلكترونية أو القيد الدفتري. كما أن الشركة مسئولة عن تطوير وتنفيذ نظم للحد من مخاطر التسوية .

وفي خلال فترة وجيزة من إنشائها نجحت الشركة في إقامة بنية أساسية ذات مستوي عالمي للمقاصة والتسوية والحفظ المركزي لخدمة سوق المال المصــرية. وفي عام ٢٠٠١ تم الاعتراف بهذه الإنجازات بتصــنيف رفيع من بنك الاســتثمار الأمريكي **JP Morgan chase** مما يؤهل الشــركة للقيام بدور أمين حفظ لصناديق الاستثمار الأمريكية.

وفي البداية كانت بورصتا القاهرة والإسكندرية تملكان ٣٥% من شركة مصــر للمقاصــة ، وشــركات الســمســرة ١٥% ومجموعة من البنوك العامة والمشـــتركة ٥٠% وينص قانون الإيداع والقيد المركزي للأوراق المالية رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٠ ولائحته التنفيذية علي تغيير هيكل الملكية لكي تكون الشركة أكثر تمثيلاً للمشاركين المستفدين من خدمتها. وبموجب ذلك ، سوف تصبح

(١) تأسست شركة مصر للمقاصة والتسوية والحفظ المركزي كشركة مساهمة وفقاً لأحكام القانون المنظم لسوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ بعد موفقة الهيئة العامة لســـوق المال علي التأســيس بتاريخ ١٩٩٤/٨/٢١ ، وقد بدأت نشـــاطها الفعلي في ١٩٩٦/١٠/١ وهي هيئة ذاتية التنظيم مســـئولة عن تنفيذ قانون الإيداع المركزي رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٠. وتتكون عضوية شركة مصر للمقاصة من عضوية شركات السمسرة في الأوراق المالية وأمناء الحفظ والشـــركات المصـــدرة للأوراق المالية والبنوك والمؤســـســـات المالية التي ترغب في الاشـــتراك والتي تزاول نشـــاط أمناء الحفظ أو السمسرة .

حصة البنوك ٤٧,٥% من رأس مال الشركة ، وحصة الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية ٤٧,٥% وحصة بورصتي القاهرة والإسكندرية ٥% .

طريقة إتمام عملية المقاصة والتسوية

يقصد باليوم T هو اليوم الذي تم فيه إجراء البيع والشراء بالبورصة. وتتم تسوية العمليات التي تجري في بورصتي القاهرة والإسكندرية بعد ثلاثة أيام عمل من تاريخ التداول (أو نظام T+٣) وذلك بالنسبة للأسهم المحفوظة ملكيتها إلكترونياً ، وبعد أربعة أيام عمل (أو نظام T+٤) للأوراق التي ما زالت في صورة شهادات وصكوك أو في اليوم T+٢ بالنسبة لأنشط الشركات فقط أو T+٠ بالنسبة لعدد من الشركات التي يتم التداول عليها وتسويتها في نفس الجلسة في ضوء حدود مسموح بها للأسهم ، يوضح ذلك الجدول التالي

أسم الشركة	الحدود المسموح بها للأسهم	النظام البديل إذا لم تباع في نفس الجلسة
إسكندرية الوطنية للحديد والصلب	١٣٦٦ سهم	T+٢
البنك التجاري الدولي – مصر	١٣٠٠٠ سهم	T+٢
البنك المصري الأمريكي	٦٤٨٠ سهم	T+٢
البنك الوطني المصري	٥٠٠٠ سهم	T+٢
العربية وبوليفار للغزل والنسيج	٤٦٨٦ سهم	T+٢
العربية لحليج الأقطان	٩٢٥٨ سهم	T+٢
العز للسيراميك والبورسلين الجوهرة	٣٦٢٠ سهم	T+٢
المجموعة المالية هيرميس القابضة	٨١٠٧ سهم	T+٢
المصرية لخدمات التليفون المحمول	١٠٠٠٠ سهم	T+٢
المصرية لمدينة الإنتاج الإعلامي	١٧٢٠٠ سهم	T+٢
النساجون الشرقيون	٤٠٠٠ سهم	T+٢
اوراسكوم تيليكوم القابضة	١١٠٠٠ سهم	T+٢
اوراسكوم للإنشاء والصناعة	١٩٠٥٧ سهم	T+٢
اوراسكوم للفنادق والتنمية	٧٦١٤ سهم	T+٢
فودافون للاتصالات	٢٤٠٠٠ سهم	T+٢
مصر لصناعة الكيماويات	٣٢٠٠ سهم	T+٢

والمقصـــود بالتســـوية عموماً هو نقل أرصـــدة الأوراق المالية من البائع إلي المشتري بالإضافة إلي تسوية الأرصدة المالية للسمسار البائع والسمسار المشتري

فعندما يعطي المستثمرون أوامر إلي السماسرة لشراء أو بيع أسهم يتولى هؤلاء مسـئولية التحقق من توفر الأســهم أو النقود لدي عملائهم لتســوية هذه العمليـات. وعنـد إدخـال الأمر إلي نظـام التـداول في البورصـــــة يتولى ذلـك السمسار والذي يكون مسئولاً عن الوفاء بالجانب الخاص به من الصفقة تسليم النقود أو الأوراق المالية ، ولضـــمان حســـن ســـير العملية تطلب شـــركات الســـمســـرة من عملائها المشـــترين إيداع النقود في حســـابهم لديها قبل إتمام العمليـة. ويطلبون من العملاء البـائعين إصـــــدار الأمر إلي أمنـاء الحفظ "لاحتجاز" الأوراق المالية المســجلة للبيع. فاحتجاز هذه الأوراق المالية يعني أنه لا يمكن بيعها عن طريق ســمســـار آخر. وهذه الإجراءات تضــمن توافر الأوراق المالية والنقد لتسوية العملية بعد تنفيذها بالبورصة .

وعادة ما يتولى السماسرة إدخال طلبات الشراء إلي نظام التداول بالبورصة بـأســـمـاء عملائهم ، ويطـابق النظـام بين أوامر البيع والشـــراء. وبعد التنفيذ تبلغ البورصـة النتائج إلي السماسرة الذين يتولون بدورهم نقل المعلومات إلي عملائهم. وتنقل البورصـــة النتائج إلي نظام الحفظ المركزي لبدء عملية المقاصـــة والتســوية. وفي الوقت نفســه ، يصــدر الســماســرة وعملاؤهم تعليمات إلي أمناء الحفظ الذين يحتفظون بســجلات ملكية الأوراق المالية ، وإلي البنوك بشــأن النقود وتفويضـــهم بالتحويل. ويرسـل الســماســرة معلومات المقاصــة إلي نظام الحفظ المركزي حيث يتحقق هذا النظـام من تطـابق أوامر البيع والشـــراء واتفـاقهـا مع المعلومـات التي أرسلتها البورصة. ويقوم بناء علي ذلك بنقل ملكية الأوراق المالية وتحويل النقود .

وحينما تكون الأسـهم والسندات مقيدة بالنظام الإلكتروني للحفظ المركزي تتم عملية المقاصـة إليكترونياً بكاملها ، مع وجود إجراءات شـاملة للتحقيق من صـــحة المعلومات وســـلامة الأوامر التي قدمها الســـماســـرة وعملاؤهم. أما

بالنسبة للشهادات الورقية فالعملية تشبه ذلك إلا أنه يجب علي السمسار البائع أن يسلم الشهادات بنفسه ، ولهذا السبب تستغرق تسوية معاملات الأوراق المالية الورقية في مصر يوماً إضافياً .

إلغاء الشهادات الورقية

بدأت شهادات السندات والأسهم الورقية في الاختفاء تدريجياًً لصالح السجلات الإلكترونية أو القيود الدفترية. وتوفر هذه السجلات العديد من المزايا للمستثمرين والسماسرة والشركات المصدرة. إذ أن الشهادات الورقية معرضة للفقد أو السرقة أو التلف. كما يتعين استرجاعها من خزائن الحفظ وتسليمها باليد عند التعامل بها. وبالنسبة للشركات المصدرة تسهل الدفاتر الإلكترونية إعداد قائمة بحملة الأسهم لتوزيع الأرباح أو لدعوتهم لحضور جمعية عمومية أو أية اجتماعات أخري .

ويعتبر نظام الحفظ المركزي والتسجيل حجر الزاوية في عملية إلغاء شهادات الأسهم. وكثيرا ما تعلن الشركات المصدرة في مصر إدراج أسهمها في الحفظ المركزي لدي شركة مصر للمقاصة والإبداع والقيد المركزي **MCDR** . وفي هذه الحالة ، لابد لجميع المستثمرين من تسليم شهادات الأسهم إلي شركة المقاصة عن طريق أمناء الحفظ حيث تجمع الشهادات وتحفظ في مكان أمين. وعند تسليم شهادات الأسهم تثبت ملكيتها إليكترونياً في نظام شركة المقاصة والتسوية. وببساطة يسجل هذا النظام حجم ملكية كل مستثمر من الأسهم والسندات في أي من الشركات المقيدة بالبورصة. وعندما تتم المعاملات يتم تحديث سجلات الملكية لدي الشركة .

تحفظ سجلات ملكية الأوراق المالية عادة في مصر وغيرها من الأسواق الناشئة بأسماء المستثمرين الأفراد. وفي معظم الأسواق المالية المتقدمة تحفظ سجلات الملكية بأسماء شركات السمسرة وأمناء الحفظ التي تحتفظ بدورها بدفاتر داخلية للأوراق المالية التي يملكها عملاؤها . وفي هذه الحالة تفصل

حسابات العملاء تماما عن حساب السمسار بحيث أنه في حالة تعثر أو إفلاس السمسار يستطيع جميع العملاء الحصول علي الأوراق المالية التي يملكونها .

المالك المستفيد والمالك المسجل

تسجل ملكية الأوراق المالية في كثير من الأسواق المالية باسم شركة السمسرة وليس المستثمر (المالك المستفيد) الذي يشتري الورقة لحسابه بالفعل. والشركة المصدرة لا تعرف المالك المستفيد ، وفي هذه الحالة يحتفظ مكتب السمسرة أو أمين الحفظ – ويعرف باسم "المالك المسجل" أو "المالك الاسمي" ، بسجلات لملكية الأوراق المالية لعملائه. وحينما يكون هذا المالك شركة سمسرة يقال إن الأوراق باسم السوق. والمالك الأسمى مسئول عن تحصيل الأرباح لصالح المالك المستفيد وأيضاً إرسال دعوات حضور الجمعيات العامة للمساهمين والتقارير المالية الأخرى إلي العملاء مباشرة نيابة عن الشركة المصدرة.

ويحتفظ نظام الحفظ المركزي في شركة مصر للمقاصة بالمعلومات المتعلقة بملكية الأسهم نيابة عن السماسرة والأمناء والمستثمرين الأفراد ، كما يحتفظ بسجلات لمالكي الأسهم نيابة عن الشركات المصدرة. وتقدم هذه السجلات قوائم بحاملي الأسهم تستخدمها الشركات المصدرة في توزيع الأرباح وإرسال دعوة حضور الجمعيات العامة والمعلومات الأخرى للمساهمين ، ولتحديد أوضاع الملكية بالنسبة للتصويت علي القرارات المهمة للشركة. وينحصر نظام التسجيل المركزي في مصر في شركة واحدة ، في حين يقوم بهذه في أسواق أخري عدة شركات. ويطلق علي الشركات التي تقوم بهذه الدور لصالح الشركات المصدرة اسم وكلاء التحويل. لذلك يمكن بمنتهي السهولة أن يطلق علي نظام التسجيل المركزي في شركة مصر للمقاصة اسم "وكيل التحويل المركزي في السوق المصرية".

وثمة أسباب عديدة تدعو إلي وجود طرف ثالث خلاف المستثمر والشركة المصدرة لإمساك سجلات المساهمين ، أهمها أن إدارة الشركات المصدرة تخضع أحيانا لتضارب المصالح مع المساهمين خاصة بالنسبة لشراء أو امتلاك الشركات. ووجود طرف ثالث مستقل يبعد هذه المسئولية عن إدارة الشركة المصدرة ويدفع عنها تهمة الخطأ ، ويؤكد للمساهمين الجدد والقدامى صحة وسلامة قوائم المساهمين. وبطبيعة الحال ، فإن دفاتر الملكية مهمة من وجهة نظر المستثمرين والإدارة لأن ملكية الأسهم تحمل معها سلطة تغيير الإدارة وتوجيه الشركة. ولذلك تحتفظ بعض الشركات بنسخة من سجلات المساهمين وتستطيع تحديثها من خلال المعلومات التي تتلقاها من شركة مصر للمقاصة في حالة السوق المصرية أومن وكلاء التحويل في الأسواق الأخرى.

علي غرار جميع نظم الحفظ المركزي الكبرى يوجد لدي شركة مصر للمقاصة نظم احتياطية متعددة لسجلات ملكية الأسهم والسندات وذلك لضمان سلامتها من التلاعب والخطأ. ويتضمن ذلك حفظ نسخ من جميع السجلات في مقر شركة المقاصة في القاهرة وحفظ صورة كاملة منها في موقع آخر خارج المدينة .

صندوق ضمان التسويات

بصفة عامة توجد مخاطر لدي المستثمرين نتيجة عدم تسوية جميع المعاملات علي الأوراق المالية ولذلك يتعين وجود آليات مناسبة للحد من هذا الخطر. وتعد مخاطر التسوية مصدر قلق أساسي عن المستثمرين. حيث يتم بيع الأسهم ويتوقع الحصول علي قيمتها في غضون عدد يومين ، كما أن البعض اشتري أسهماً أو ارتبط بالتزامات أخرى بناء علي هذا التوقع. وينطبق نفس الشيء علي الذين يشترون الأوراق المالية حيث تكون لديهم التزامات بالنسبة لهذه الأوراق .

وقد وضعت مصر، شأنها شأن معظم الأسواق المالية المتطورة ، نظماً وإجراءات للحد – إن لم يكن التخلص – من خطر عدم الإتمام. والآلية الأساسية لتخفيف المخاطر في هذا الصدد هي صندوق ضمان التسويات الذي تديره شركة مصر للمقاصة. حيث علي جميع شركات السمسرة التي تتعامل في بورصتي القاهرة والإسكندرية أن تشترك في الصندوق وتساهم في رأسماله. وعندما تعجز إحداها عن تسليم النقود أو الأوراق المالية في صفقة معينة يتدخل الصندوق لتغطية التزاماتها فيقدم المال أو يشتري أسهم بديلة حسب الحالة لإتمام تسوية العمليات التي عجزت شركة السمسرة عن تسويتها. ويجب علي السمسار المخالف أن يدفع فائدة علي المبلغ الذي يسدده الصندوق نيابة عنه كما يدفع غرامة كبيرة(١).

ويعتبر صندوق ضمان التسويات بمثابة وعاء يحتوي علي جميع إشتراكات أعضاء التسوية التي تتم التسوية مباشرة علي حساباتهم لدي الشركة وبنوك المقاصة سواء لحساب الغير أو لحسابهم .

ويهدف ذلك الصندوق إلي تحقيق عدة أغراض هى :-

١- ضمان تنفيذ التزامات التسوية الناتجة عن عمليات تداول الأوراق المالية المقيدة بالبورصة (من خلال تحقق صندوق الضمان من تسوية جميع عمليات التداول في يوم التسوية) .

٢- زيادة حجم التعاملات في سوق الأوراق المالية (من خلال تأكد المتعاملين بالسوق من الدورالإيجابي لصندوق الضمان في تحقيق الاستقرار والانضباط بالتعاملات في سوق الأوراق المالية).

(١) تم تنظيم قواعد وإجراءات العمل بصندوق ضمان التسويات وفقاً لأحكام قرار مجلس إدارة هيئة سوق المال رقم (٢٩) بتاريخ ٢٠٠٤/٨/٥ أعمالاً لأحكام المادة رقم (١٨) من القانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٠ والمعدل بالقانون رقم (١٤٣) لسنة ٢٠٠٤ .

٣- تشـجيع الاسـتثمارات المحلية والأجنبية علي التعامل في سـوق المال المصـــري (من خلال ضـــمان حصـــولهم علي حقوقهم في التوقيتات المحددة لها).

٤- ويعتبر دور صندوق الضمان إيجابي في إتمام تسوية جميع العمليات لأعضـاء صـندوق الضـمان في مواعيدها المحددة. وتغطية المخاطر الناتجة عن عدم إلتزام أعضـاء صـندوق الضمان لتسوية العمليات المقيدة بالبورصة سـواء الورقية أو النقدية. كما أنه يوفر المصـداقية والثقة لنشـاط الوسـاطة في سوق الأوراق المالية المصري.

٥- بالإضـافة إلي متابعة الشـركات الأعضـاء يومياً للعمل علي انها أي مشكلة قد تؤدي إلي عدم إتمام تسوية العمليات المقيدة والمنفذة بالبورصة .

وتتمثل المخاطر التي يغطيها صندوق الضمان في الآتي :-

- عدم قيام الأعضاء بسداد قيمة الأوراق المالية المشتراة .
- عدم قيام الأعضاء بتسليم أو ترحيل الأوراق المالية المباعة .

أما موارد تمويل صندوق ضمان التسويات فتتمثل في الآتي :-

- إشتراكات الأعضاء في رأسمال صندوق الضمان .
- مقابل التأخير المحصل من الأعضاء المخالفين لقواعد صندوق الضمان.
- عوائد استثمار رأسمال صندوق الضمان .
- عوائد استثمار مقابل التأخير .
- أرباح بيع وشـــراء الأوراق المالية التي تدخل صـــندوق الضـــمان بتغطيتها فعلياً وما يترتب عليها من توزيع أوراق مالية مجانية أو صـــرف أرباح تلك الأوراق المالية (كوبونات) .

ويتحدد رأس مال صندوق الضمان وتحديد قيمة اشتراك شركة السمسرة علي النحو التالي :-

(A) كيفية تحديد قيمة الأشتراك

يتم تحديد قيمة إشتراك العضو علي النحو التالي :

قيمة إشتراك العضو = نسبة مساهمة العضو في الصندوق × رأسمال الصندوق × معدل المخاطر الخاص بالعضو .

١- يتم تحديد نسبة مساهمة العضو وفقاً لمتوسط نشاطه اليومي (متوسط إجمالي عمليات البيع وعمليات الشراء المنقذة بمعرفته) خلال الثلاثة أشهر السابقة للفترة المطلوب تحديد رأسمال صندوق الضمان خلالها ، ومنسوباً إلي إجمالي متوسطات النشاط اليومي لجميع الأعضاء خلال نفس الفترة ، وذلك علي النحو التالي :-

متوسط النشاط اليومي للعضو = إجمالي قيمة عمليات البيع والشراء لعضو خلال الثلاثة شهور

٢ × عدد أيام التنفيذ للعضو خلال الثلاثة شهور

نسبة مساهمة العضو × في رأسمال الصندوق = متوسط النشاط اليومي للعضو

إجمالي متوسطات النشاط اليومي لجميع الأعضاء

(C) كيفية حساب رأسمال صندوق الضمان

يتحدد رأسمال صندوق الضمان لتغطية نوعين من المخاطر :

١- مخاطر السوق ككل وهي تمثل **٣٥%** لجميع الأعضاء .

٢- مخاطر يتسبب فيها العضو نفسه .

ويتم ذلك علي النحو التالي :

رأسمال الصندوق = أعلي متوسط نشاط يومي لعضو خلال الثلاثة شهور × الحد الأقصى لأيام التسوية **٣٥ ×%** (معدل المخاطر)

يتم حساب أعلي متوسط نشاط يومي لعضو خلال الثلاث شهور السابقة علي فترة الإحتساب .

يتم ضرب الناتج في ٤ (الحد الأقصى لأيام التسوية) ويتم ضرب الناتج في **٣٥%** (معدل مخاطر) وذلك علي النحو التالي :

متوسط النشاط اليومي لعضو خلال ثلاث شهور = متوسط عمليات البيع والشراء ÷ عدد أيام التنفيذ للعضو خلال هذه الفترة .

حجم رأسمال الصندوق = أعلي متوسط نشاط يومي لعضو **٣٥% × ٤ ×**

(C) **الحد الأدنى لرأسمال صندوق الضمان :**

وفي جميع الأحوال يجب ألا يقل رأسمال صندوق الضمان عن المتوسط المتحرك للأربع فترات السابقة ومقرب إلي قرب مليون .

وإلي جانب صندوق ضمان التسوية يتم تنفيذ إجراءات تضمن التحقيق الكامل لأعلي المعايير الدولية في المقاصة والتسوية تقوم علي مبدأ التسليم مقابل الدفع **DVP** . ويعني ذلك أن تنتقل ملكية الأسهم في نفس الوقت الذي تنتقل فيه النقود. ولابد أن تكون هذه العملية نهائية لا رجعة فيها وتتم في ذات اليوم سواء للأوراق المالية أو النقود. وبعبارة أخري ، يسلم أحد الطرفين الأوراق المالية في نفس الوقت الذي يسلم فيه الطرف الآخر النقود. وبعد ذلك تصبح العملية نهائية وغير قابلة للإلغاء. ولا يمكن لأحد الأطراف أن يغير رأيه ولا يسمح لأي سلطة أخري بتغيير النتائج. ولا شك أن ضمان حدوث ذلك في نظام مالي حديث هو أكثر تعقيدا مما قد يبدوا للوهلة الأولي لأنه يقتضي تحويل المبالغ من بنك إلي آخر علي مستوي حساباتها في البنك المركزي. وبذلك تكون تحويلات النقود بين البنوك نهائية لا رجعة فيها .

أمناء الحفظ

لا يتعامل المستثمرون في معظم أسواق المال مباشرة مع مؤسسة الحفظ المركزي وإنما يتعاملون عن طريق السماسرة وأمناء الحفظ. وفي هذه الحالة تثار تساؤلات عن كيفية تعرف أحد المستثمرين علي رصيد ملكيته من ورقة مالية معينة. ومن هو المسئول عن إمساك سجلات ملكية كل مستثمر من الأوراق المالية ؟. وفي مصر تحفظ سجلات الملكية بالنسبة للمستثمرين الأفراد لدي شركة مصر للمقاصة ،ويتم التوصل إليها من خلال أمناء الحفظ ، وهم عادة ما يتبعون أحد البنوك. وبموجب اللائحة التنفيذية لقانون الإيداع والقيد المركزي ، حل أمناء الحفظ تدريجيا محل شركات إدارة السجلات في السوق المصرية. وهذا التغيير سيمنع تعديل سجلات ملكية المستثمر إلا من خلال طرف آخر (بخلاف شركة السمسرة). ويستطيع المستثمرون أن يطلبوا معلومات عن ملكيتهم من أمناء الحفظ أو من شركة مصر للمقاصة مباشرة ، وهذه خدمة ليست متوفرة لدي مؤسسات الحفظ المركزي في معظم أسواق المال الأخرى(١). وتعتبر أهم التزامات أمين الحفظ تجاه العميل ما يلي :-

(١) حفظ وإمساك حسابات الأوراق المالية بأسم مالكها ولحسابه.

(٢) إدارة الأوراق المالية وفقاً لتعليمات العميل .

(٣) أخطار العميل عند تنفيذ أي عملية .

(٤) إرسال كشف حساب دوري كل ستة شهور من كل عام للعميل .

٤.١ الرقابة علي سوق المال وحماية المستثمر

وضعت جميع أسواق المال الحديثة نظما تتضمن مستويات عديدة من الإشراف الرقابي والمهني لحماية المستثمرين صممت بهدف تأمين حصول

---

(١) أمناء الحفظ (إدارة السجلات سابقاً) هي المؤسسات المرخص لها أمساك دفاتر حسابات العملاء وأرصدة المساهمين في الأوراق المالية وتكون ممثلة للمساهمين لدي شركة الحفظ المركزي (مصر للمقاصة) في إجراء عمليات الإيداع والتحويل والرهن وفك الرهن. وأمناء الحفظ هي بديل عن النظام السابق الذي كان معمول به طبقاً للقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٩٢ وعدل بالقانون الخاص بالإيداع المركزي عام ٢٠٠٠ .

جميع المستثمرين – بصورة كافية ومتساوية – علي المعلومات المناسبة وعدم قيام المشاركين في السوق بالغش أو بأية أفعال أخري تخالف القانون. وفي النهاية تعمل الجهة الرقابية للسوق والمنظمات المهنية علي الحد من كافة المخاطر أو تجنبها نهائيا ، مثل مخاطر التشغيل والمخاطر القانونية والمالية ، أي المخاطر التي لا صلة لها بمخاطر السوق التي يقبلها المستثمرون ، وتتمثل في تقلب أسعار ما يمتلكونه من أوراق مالية .

وتتحمل اللجنة الرقابية للسوق مسئولية أساسية في تنفيذ وتطبيق القوانين التي تحكم سوق الأوراق المالية. وفي مصر، تقوم بهذا الدور الهيئة العامة لسوق المال ، التي يحدد مهامها وسلطاتها قانون سوق المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية. ولكن من الخطأ الافتراض بأن مسئولية تنظيم السوق تقع علي عاتق الرقيب وحده. فهناك أدوار لكافة المنظمات المهنية والمشاركين في السوق كالشركات العاملة في أنشطة الأوراق المالية وعملائها وشركات السمسرة والشركات المصدرة ومراجعي الحسابات والبورصة وشركة المقاصة والتسوية .

هيكل تنظيم السوق

يعتمد تنظيم أسواق الأوراق المالية علي خمسة خطوط دفاع رئيسية تبدأ بالقوانين واللوائح التي تقرها الهيئة التشريعية التي تحكم السوق ، ويتضمن هذا الخط الدفاعي الهيكل الأساسي لسوق رأس المال وتحديد مهام الجهات الرقابية للسوق. ويتمثل خط الدفاع الثاني في الجهة الرقابية علي السوق وتكون مسئولة عن الإشراف علي تنفيذ هذه القوانين. وتستطيع الجهة الرقابية، عند الضرورة ، أن تفرض عقوبات يجيزها القانون وأن تلجأ إلي النيابة والمحاكم لمعاقبة المخالفين .

أما خط الدفاع الثالث فهو المنظمات المهنية التي يكون أعضاؤها من الشركات والأفراد العاملين في سوق الأوراق المالية ، حيث تستطيع منظمات السوق – إلي جانب الجهة الرقابية والقوانين التي تحكم السوق – أن تقوم

بدور في التنظيم الذاتي لنفسها ولأعضائها ، إذا ما نص القانون واللوائح علي ذلك. وعلي سبيل المثال ، غالبا ما تفرض البورصات شروط للقيد والعضوية والتداول علي الشركات المصدرة والسماسرة الأعضاء بها. في حين تضع جمعيات السمسرة عادة ميثاقا لشرف المهنة والقواعد الأخلاقية تلزم به أعضاؤها بما يساعد علي ضمان حماية المستثمرين والحفاظ علي مكانة الصناعة وسمعتها في نظر الجمهور. وبموجب هذا النموذج من تنظيم السوق- الشائع في معظم أسواق رأس المال المتقدمة – توصف البورصات وجمعيات السمسرة بأنها ذاتية الرقابة. وتقوم هذه الهيئات بأعمالها بتوجيه من جهة الرقابة التي تستطيع أن تتدخل في أي وقت للتأكد من تطبيق القانون وقيام هذه المنظمات بمسئولياتها .

الهيئة العامة لسوق المال

تعتبر الهيئة العامة لسوق المال الجهة الحكومية المسئولة عن رقابة سوق الأوراق المالية في مصر، وتتمثل مهامها الأساسية في حماية المستثمرين وتشجيع إقامة أسواق أولية وثانوية لتداول الأوراق المالية تتميز بالكفاءة العالية وحسن التنظيم والرقابة(١) .

ومنذ أواخر التسعينات ، أصبحت الهيئة جهة رقابية خالصة تشرف علي سوق راس المال ومؤسساته والوسطاء والشركات المصدرة. وتتضمن هذه

---

(١) تنص المادة (٤٣) من القانون رقم (٩٥) لسنة ١٩٩٢ علي أن الهيئة العامة لسوق المال تتولي تطبيق أحكام ذلك القانون والقرارات الصادرة تنفيذا له ، ولها أبرام التصرفات واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أغراضها وعلي الأخص :-

١- تنظيم وتنمية سوق رأس المال .

٢- تنظيم أو الإشراف علي دورات تدريبية للعاملين في سوق رأس المال .

٣- الإشراف علي توفير ونشر المعلومات عن سوق رأس المال والتحقيق من سلامتها والكشف عن الحقائق التي تعبر عنها .

٤- مراقبة سوق رأس المال .

٥- اتخاذ ما يلزم من إجراءات المتابعة بتنفيذ أحكام ذلك القانون والقرارات الصادرة تنفيذية له .

المهمة الإشراف علي منظمات الرقابة الذاتية الناشئة كبورصة القاهرة والإسكندرية وشركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي – الدعامتان الرئيستان للبنية الأساسية للسوق – والمؤسسات التي تمثل وسطاء التعامل في الأوراق المالية كالجمعية المصرية للأوراق المالية وجمعية مديري الاستثمار المصرية وجمعية سماسرة الأوراق المالية. ويشرف علي الهيئة مجلس إدارة من سبعة أعضاء بما فيهم رئيس المجلس ونائبه .

وتشكل شركات السمسرة والتعامل في الأوراق المالية ومعهم المجموعات المهنية الأخرى كالمحاسبين والمراجعين ومصدري الأسهم خط الدفاع الرابع. ويلتزم كل منهم بأداء المطلوب منه بموجب القانون ، وأحياناً يفرض عليه القانون ضرورة التأكد من التزام عملاءه أيضاً ، ولعل من أهم الأمثلة علي ذلك قاعدة "اعرف عميلك" التي تستلزم شركات السمسرة من التحقيق من شخصية عملائها ومصادر أموالهم التي يتعاملون بها في سوق الأوراق المالية. أما بالنسبة لتداول الأوراق المالية في السوق الثانوية ، فيكون السمسار هو الأقرب لمكان النشاط ولذلك فمن الأرجح أن يكون أول من يلاحظ حدوث مشكلة ويتخذ الإجراء المناسب نحوها. فإذا عجز السمسار عن إدراك مشكلة ما في شركته وعلاجها يتولى الرقيب أو منظمة الرقابة الذاتية توقيع عقوبة عليه بسبب "التقصير في الإشراف علي معاملاته".

الرقابة الذاتية

تعني الرقابة الذاتية بوضع تنظيم للأنشطة اليومية للشركات العاملة في مجال الأوراق المالية ، وذلك كنشاط مكمل لمهام الجهة الرقابية الحكومية والتي تتولي مسئوليات أكثر عمومية واتساعا تتعلق بالسياسات العامة والمخالفات القانونية الجسيمة. وفي الإطار المقبول دولياً – بصفة عامة – يقوم مفهوم الرقابة الذاتية علي الافتراض بأن أعضاء الصناعة وصلوا إلي مستوي كاف من النضج – من الناحية المهنية – لوضع معايير لتسيير العمل،

تساهم في ترسيخ طابعهم المهني في هذه الصناعة وتعزيز مكانتهم في نظر الجمهور. كما يتضمن مفهوم الرقابة الذاتية أن التأكد من الالتزام بالمعايير الأخلاقية وأحكام القانون يقوم به نظراء وليس هيئة حكومية. وفي هذا الصدد تتجاوز معايير السلوك التي وضعتها المنظمات ذاتية الرقابة المبادئ القانونية والقواعد الأخلاقية القائمة. ولعل النقطة المهمة في هذا المقام هي أن القائمين علي الرقابة ومحاسبة أحد الأعضاء المخالفين هم أيضاً أعضاء بذات المنظمة وتعلموا أساليب السوق ويجلسون في موقع الرقيب ، وهو وضع مثالي لكيفية القيام بدور المنظمة ذاتية الرقابة .

وغالباً ما يضع القواعد والمعايير الأخرى لهذه المنظمات ، مهنيون علي علم ودراية بأسس تداول الأوراق المالية وبالتالي يفترض أنهم خبراء في الموضوع المعني. وباعتبار البورصة منظمة لتيسير التعامل بين أعضائها ورقيب لا يتعامل مع المستثمرين مباشرة ، فهي في وضع مثالي للقيام بدور مؤسسة ذاتية الرقابة وفرض عقوبات علي الأعضاء لإخلالهم بثقة الجمهور. ومع ذلك فلابد من موافقة الجهة الرقابية الحكومية علي قيامها – البورصة – بالعمل كمنظمة ذاتية الرقابة. وأخيراً ، يمكن للعقوبات علي المخالفين حسب نوع المخالفة وشدتها ، أن تمنع شركة أو أفراد من مواصلة العمل في مجال تداول الأوراق المالية.

وتلتزم الإدارة في الشركات المصدرة بدورها بتقديم قوائم مالية صحيحة تتفق مع المبادئ المحاسبية وفي المواعيد المقررة ، ويقوم مراقبو الحسابات بمراجعتها وتوقيعها في شهادة منهم بصحتها. فإذا لم يقم أي منهم بواجبة ، كما حدث مؤخرا في واقعة إفلاس شركة أنرون **Enron** في الولايات المتحدة، يمكن أن يعاني السوق كله من فقدان ثقة المستثمر .

وأخيراً فأن خط الدفاع الخامس يتمثل في الدور الذي يقوم به المستثمرون في الرقابة علي السوق ويتمثل في متابعة استثمارتهم والتأكد من أن

مستشاريهم والسماسرة يقومون بواجباتهم ، وكذلك تأكيد حقوقهم كأصحاب أسهم وسندات. فإذا تبين لهم وجود مخالفات يبلغون عنها منظمة الرقابة الذاتية المعنية أو جهة الرقابة علي السوق .

القوانين التي تحكم سوق رأس المال المصرية

يوجد حوالي ٢٠ قانونا ينظم ويؤثر في سوق راس المال المصرية ، أهمها قانون سوق رأس المال **(١٩٩٢/٩٥)** وقانون الإيداع والقيد المركزي للأوراق المالية **(٢٠٠٠/٩٣)**. وهناك قوانين مهمة أخري منها قانون الشركات **(١٩٨١/١٥٩)** الذي يشمل العديد من حقوق أصحاب الأوراق المالية. ويلجأ حاملوا الأسهم والسندات لهذه القوانين لمعرفة حقوقهم والتزاماتهم. تلك الحقوق والالتزامات تراقبها هيئة سوق المال ، وهناك حقوق والتزامات أخري تراقبها هيئات حكومية أخري ومنظمات الرقابة الذاتية والمحاكم .

قانون سوق المال

يعتبر هذا القانون هو القانون الرئيسي الذي يحكم أسواق الأوراق المالية في مصر ، فهو يحدد سلطات ومسئوليات هيئة سوق المال ، وكذلك الهيكل الأساسي لتنظيم السوق. ويوضح القانون مع لائحته التنفيذية دور والتزامات كل مؤسسات السوق والمشاركين فيه .

ووظيفة الهيئة كما يحددها القانون هي حماية المستثمرين ، وبهذه الصفة تتولى الهيئة مراقبة وتنظيم مختلف المؤسسات والمنظمات والشركات حسب وظيفة كل منها. وتشمل بورصة القاهرة والإسكندرية **CASE** وشركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي **MCDR** وشركات السمسرة وتداول الأوراق المالية والمتعاملين في السندات وصناديق الاستثمار ومستشاري الاستثمار ومؤسسات تقييم وتصنيف الأوراق المالية وشركات ضمان الاكتتاب وغيرهم من المشاركين في الأسواق. وتتمثل أهم جوانب حماية

المســـتثمرين في إلغاء أو الحد من جميع أشـــكال المخاطر التي لا صـــلة لها بالسوق .

ويشـــترط القانون أيضـــا أن تقدم الشـــركات المصـــدرة للأوراق المالية للمســـتثمرين معلومات كافية وصـــحيحة عن أســـهمها وســـنداتها. وتعرف تلك الالتزامات عامة بمعايير الإفصـــاح. وتتعاظم قوة هذه المعايير في مصـــر مع تقدم السوق نحو الأعراف والمعايير الدولية. وفي الوقت نفسه تتحسن المعايير الدولية مع قيام عدد من الأســـواق المتقدمة بتعديل القوانين واللوائح والقواعد لتعزيز حماية المستثمر وسلامة الأسواق .

وأخيراً يحدد القانون العقوبات التي تستطيع الهيئة أن تفرضـها وتلك التي تصدر عن النظـــام القضائي لمعاقبة المخالفيـــن ومنع تكـــرار المخالفـــات في المستقبل.

قانون الإيداع والقيد المركزي للأوراق المالية

يحدد ذلك القانون ولائحته الإطار القانوني لعمليات المقاصـــة والإيداع والقيد المركزي للأوراق المالية في مصر. وهو يتضمن الأنشطة التاليـة(١):-

- تسجيل ملكية الأوراق المالية .
- نقل ملكية الأوراق المالية .
- إيداع الأوراق المالية في نظام الحفظ المركزي .
- تحويل الأوراق المالية المادية (الصـــكوك والشـــهادات) إلي قيود دفترية بنظام الإيداع المركزي .
- تسجيل رهن الأوراق المالية .
- عمليات المقاصة والتسوية لتعاملات الأوراق المالية .

---

(١) صدر قانون الإيداع والقيد المركزي للأوراق المالية برقم ٩٣ في عام ٢٠٠٠ ، كما صدرت اللائحة التنفيذية بالقرار الوزاري رقم ٩٠٦ عام ٢٠٠١ وتعديلاتها .

- صرف كوبونات الأرباح والفوائد بما فيها سداد الأصل والمدفوعات الأخرى التي تقررها الشركات المصدرة .

- نشـــر التقارير والمعلومات التي تصـــدرها الشـــركات المصـــدرة للأوراق المالية والمعلومات الأخرى المتصلة بالأوراق المالية المقيدة .

- الخدمات المتصلة بإصدار الأوراق المالية نيابة عن الشركات المصدرة.

وطرح القـانون رســـميـا وحـدد – ولأول مرة – مفهوم كلاً من المـالـك المسجل (الاسمي) والمالك المستفيـد للأوراق المالية وحقـوق والتزامــات كل منهم وأقر عدداً من المبادئ والمفاهيم الجديدة الأخرى في الســوق المصــرية. وكل هذه العناصــر جوانب مهمة في هيكل المقاصـــة والتســوية ، ومن خلال صـــياغتها في قانون اتخذت مصـــر خطوة كبيرة نحو إلغاء المخاطر القانونية والرقابية .

الأنشطة الرقابية لهيئة سوق المال

تنقسم الأنشطة الرقابية للهيئة إلي ثلاثة مجالات رئيسية: مراقبة السوق ، ومتابعة أنشـطة الوسـطاء في الســوق ، وفرض متطلبات الإفصـــاح. وتتعاون الهيئة في هذه المجالات مع مؤســســات الســوق الأخرى ووســطاء التداول في الأوراق المالية والمستثمرين. وتستطيع – حسب حالة كل مخالفة علي حدة – أن تحيل المخـالفين إلي النيـابة العامة لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة و/أو تفرض عليهم عقوبات بنفسـها. ولذلك ، تتشبه الهيئة هيئات الرقابة علي أسواق الأوراق المالية في معظم الدول الأخرى .

استغلال معلومات داخلية سرية في التداول والتلاعب بالأسعار

لعل أكثر نوعين من أنواع مخالفات قواعد التداول انتشــارا وشــيوعا هما استغلال المعلومات الداخلية السرية والتلاعب بالأسعار. والقانون يحظر ذلك

لأنه يقلل من درجة سلامة ونزاهة سوق المال. ويوجد تعريفان لاستغلال المعلومات الداخلية السرية ، فالنظرية الكلاسيكية تقول أنه لا يجب علي المسئولين والمديرين وأحيانا الموظفين بإحدى الشركات التعامل علي أسهمها لأن لديهم معلومات غير متاحة للآخرين ، وهذه ميزة ليست عادلة. وتضيف نظرية التلاعب بأن التعامل في أحد الأوراق المالية عند معرفة معلومات هامة غير معلنة للجمهور تعد إخلالاً بعلاقة الثقة والأمانة التي وضعها المستثمرون في المسئولين بالشركة. وعلي سبيل المثال إذا كان مجلس الإدارة قد أجري مباحثات اندماج مع شركة أخري ، وقام عضو بالمجلس باستغلال تلك المعلومات وقام بشراء أسهم شركته إدراكاً منه أنها سوف ترتفع ارتفاعا كبيرا بعد أن يتم الدمج ، فإن ذلك يعد استغلال لمعلومات داخلية سرية .

وبالمثل ، إذا قدم الشخص المعلومات إلي أفراد أسرته أو غيرهم وحاول هؤلاء بدورهم الإفادة من هذا الموقف ، فهذا أيضا استغلالا لمعلومات سرية. وبموجب القوانين التي تحكم معظم أسواق المال في العالم يعتبر ذلك ممارسة غير قانونية ويعامل بيقظة متناهية من قبل السلطات الرقابية .

ومن المهم ملاحظة أن الحظر لا يشمل كافة تعاملات المسئولين في الشركة علي أسهمها ، حيث يمكن للمسئولين بالشركة شراء أسهم أو ممارسة حق الخيار لشراء أسهم طالما أنهم يفصحون عن كافة المعلومات عن تعاملاتهم للجهات المعنية

وهناك مصدر قلق أخر لمراقبي السوق وهو التلاعب بالأسعار. وهذا يتعلق بأية محاولة للتأثير أو التحكم بسعر ورقة مالية عن طريق التداول. فإذا قام شخص بالتلاعب بالأسعار، فهو يضر مستثمرين آخرين لأن سعر الورقة المالية يتحرك بقوة لا يمكنهم أن يتوقعوها اعتمادا علي المعلومات المتاحة عن الشركة وظروف السوق عامة .

وهناك مصدر قلق آخر لمراقبي السوق وهو التلاعب بالأسعار. وهذا يتعلق بأية محاولة للتأثير أو التحكم بسعر ورقة مالية عن طريق التداول. فإذا قام شخص بالتلاعب بالأسعار، فهو يضر مستثمرين آخرين لأن سعر الورقة المالية يتحرك بقوة لا يمكنهم أن يتوقعوها اعتماد علي المعلومات المتاحة عن الشركة وظروف السوق عامة. ومن الأشكال الشائعة للتلاعب بالأسعار "الخداع" وهو يحدث عندما يقدم أحد المتعاملين يمتلك سهما معينا بطلب شراء كمية كبيرة من هذا السهم ، وبمجرد الإعلان عن هذا الطلب بالوسائل الإلكترونية لنظام التداول بإلغائه بعد لحظات. وهذا الطلب يدفع المشاركين في السوق إلي الاعتقاد بوجود طلب كبير علي السهم مما يؤدي إدخالهم المزيد من الطلبات فيرتفع السعر فوراً. وهنا يقوم المتلاعب ببيع ما لدية من أسهم بسعر أعلي. والتلاعب بالأسعار غير قانوني ويقوم مراقبوا السوق برصده دائما من خلال البحث عن المتغيرات في أسعار الأسهم علي أمل القبض علي المتلاعبين(١).

مراقبة السوق

علي غرار هيئات أسواق الأوراق المالية الأخرى تتابع هيئة سوق المال عمليات التداول في البورصة لاكتشاف ومنع التلاعب والممارسات غير الأخلاقية ومعاقبة المسئولين عنها. وتستخدم عبارة مراقبة السوق لوصف هذه الأنشطة. ويمنع قانون سوق المال ولائحته التنفيذية وكذلك القواعد التي تحكم التداول في البورصة ، العديد من ممارسات التداول المختلفة للحفاظ علي شفافية السوق وحماية المستثمرين. ومن أهم المخالفات التي تتم المراقبة والمتابعة بشأنها استغلال معلومات داخلية سرية في التداول والتلاعب بالأسعار والتي تعرف غالبا باسم التلاعب بالسوق كما تتم مراقبة المخالفات الأخرى .

---

(١) تنص المادة (٢١) من قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ علي أنه يجوز لقرار رئيس البورصة وقف عروض وطلبات التداول التي ترمي إلي التلاعب في الأسعار. ويكون له إلغاء العمليات .

وتقوم هيئة سـوق المال والبورصـة بعملية مراقبة السـوق مسـتخدمة في ذلـك برامج الكمبيوتر المتقدمـة ومحللين مـدربين. ولا يمكن لأي من هـاتين الوسـيلتين منع ممارسـات التداول غير المشـروعة والمنافية لأخلاقيات المهنة. ولكن تتبع التداول غير المشـروع وإنزال العقوبة الشـديدة بمن يمارسون يردع الآخرين عن ارتكاب جرائم مماثلة .

وعندما تزاول البورصـــة دورها كمنظمة ذاتية الرقابة ، ويشـــترك بعض أعضـــائها في الأنشـطة المشـكوك في سـلامتها ، تجري البورصـــة تحقيقا وتتخذ الإجراء اللازم إذا أتضـــح أن هناك مخالفات. فإذا تبين أن المخالفات ليســـت من أعضـــاء البورصـــة وإنما من عملائهم فإنه يجب علي البورصـــة أن ترفع نتائج التحقيق إلي جهة الرقابة الحكومية المختصـة (هيئة سـوق المال في مصـر) لاتخاذ المزيد من الإجراءات بشـأنها. وذلك لأن البورصـة لا تتمتع بسـلطة قانونية علي المسـتثمرين. وفي الحالات التي تعمل فيها البورصـة كمنظمة ذاتية الرقابة بموجب القانون ، فإنها ترفع ما توصلت إليه من نتائج لجهة الرقابة الحكومية المختصة ، أو قد تقوم هذه الجهة بناء علي صـلاحياتها الرقابية بالتحقيق في كافة قضـايا التدليس والغش المحتملة وتفرض العقوبات المناسـبة ، أو تحليل نتائج التحقيق إلي النيابة العامة لمواصلة التحقيق والتقديم للمحاكمة إذا لزم الأمر .

متابعة أنشطة الوسطاء في سوق الأوراق المالية

يتضمن قانون سوق المال قواعد لترخيص وتنظيم وسطاء تداول الأوراق المالية وغيرهم من الشـركات التي تعمل في سـوق راس المال المصـرية. وتراقب الهيئة العامة لسوق المال المؤسسات المالية للتأكد من نزاهة وقانونية تعاملاتها مع العملاء. وفي هذا المجال ، تتعاون الهيئة مع الوسـطاء لمنع مخالفة القانون ومساعدتهم في الحفاظ علي مستويات عالية من الأداء وسلامة التعاملات ، فإذا اكتشف مخالفات خطيرة تحال القضايا إلي النيابة العامة .

وتقع معظم حالات الممارسات غير المشروعة والمنافية لأخلاقيات المهنة- سواء كانت معتمدة أم غير ذلك – أثناء تنفيذ الصفقات ونقل ملكية الأوراق المالية. وتعطي هذه الحالات للمستثمرين مؤشرات لما يجب توخي الحذر منه في تعاملهم مع السماسرة أو وسطاء تداول الأوراق المالية الآخرين. وتتراوح المخالفات في شدتها من أخطاء بسيطة يسهل تصحيحها إلي التدليس والغش الذي يطلب مقاضاة المذنب. وفيما يلي بعض أمثلة المخالفات التي كشفت هيئة سوق المال النقاب عنها :

- تنفيذ عمليات تداول باستخدام بطاقات شخصية مزورة أو أوراق مالية مزيفة.
- تنفيذ عمليات تداول لصورة غير صحيحة عن طريق الخطأ .
- تنفيذ الغش في عمليات التداول من قبل وسطاء تداول الأوراق المالية.
- العمل من دون ترخيص من الهيئة .
- قيود وهمية أو غير صحيحة في دفاتر وسجلات الوسطاء .
- تنفيذ عمليات تداول من دون تفويض رسمي من العميل .
- تنفيذ عمليات تداول غير صحيحة أو غير قانونية علي الأوراق المالية التي يتم تداولها خارج المقصورة .
- تصرف غير مناسب أو غير مهني من قبل مدير استثمار .
- التلاعب في سعر ورقة مالية معينة و/ أو في السوق .
- اختلاس وسيط التداول لأموال العميل أو إصدار شيكات بدون رصيد.
- عدم محافظة وسيط التداول علي المستويات اللازمة من كفاية رأس المال للوفاء بالتزاماته المالية .
- عدم الإفصاح عن حقائق ضرورية تتعلق بالتعامل علي الأوراق المالية.
- تنفيذ عمليات تداول لمصلحة الموظفين أو مجلس إدارة شركة مصدرة، من دون الحصول علي الموافقة اللازمة من الهيئة .

- إفصاح انتقائي أو كاذب أو غير كاف في القوائم والتقارير المالية الدورية.

وكما هي الحال دائما بالنسبة لتداول الأوراق المالية لا تستطيع الهيئة أن تمنع جميع أعمال الغش والمخالفات القانونية ، ومع ذلك فهي تسعي للكشف عن هذه الممارسات واتخاذ الإجراء المناسب لمعالجة الموقف. وفي هذا الإطار فإنها تقوم بعمليات تفتيش منتظمة علي جميع وسطاء تداول الأوراق المالية ، كما تقوم أيضاً بعمليات تفتيش مفاجئة من وقت لآخر .

فرض الالتزام بمتطلبات الإفصاح

يمثل الإفصاح عنصراً أساسياً في أسواق رأس المال الحديثة ، وأهم دور للرقيب بالنسبة للشركات المصدرة هو التأكد من أنها تقوم بعمليات إفصاح كاملة وعادلة لجميع المعلومات الهامة عن نتائج أعمالها ومركزها المالي. وتساعد هذه المعلومات جميع المستثمرين في الحصول علي معاملة متساوية واتخاذ قرارات قائمة علي معلومات كافية. وقد اتخذت الهيئة خطوات كبيرة نحو تحسين نوعية إفصاح الشركة المصدرة خلال السنوات الماضية .

وتنقسم المعلومات التي تفصح عنها الشركات المصدرة إلي قسمين رئيسين:

الأول: المعلومات المطلوبة من أجل طرح الأوراق المالية. وعادة ما توضع هذه المعلومات في نشرة الاكتتاب والثاني: التقارير الدورية التي تعدها الشركات المصدرة للأوراق المالية. وتنشر التقارير الدورية سنوياً أو كل ستة أشهر أو ثلاثة أشهر. وعندما تقع حوادث تؤثر بصورة علي الشركة وأعمالها يتوقع أن تقوم بإرسال تقارير فورية إلي مراقب السوق ونشرها علي جمهور المستثمرين .

وتتكون المعلومات المذكورة في مستندات الإفصاح – سواء كانت نشرات اكتتاب أم تقارير دورية – من بيانات مالية وغير مالية. ويتعلق الإفصاح المالي بالقوائم المالية للشركة كقوائم الدخل والتدفقات النقدية والمركز المالي ومعلومات مالية أخري تتعلق بعملياتها. وفي مصر يجب

إعداد القوائم المالية وفقاً للمعايير المحاســبية المصــرية التي توازي تقريبا معايير المحاسـبة الدولية، ولابد من أن تتضــمن التقارير السـنوية قوائم مالية مدققة ومراجعة ، ويجب أن تتضــمن التقارير الربع ســنوية قوائم مالية غير مدققة علي أن يرفق بها تقرير فحص محدود من مراقب الحســابات. أما بالنسبة لنشرات الاكتتاب فيجب أن تتضمن قوائم مالية كامل.

معايير المحاسبة المصرية The Egyptian Accounting Standards

لا شــك أن وجود معايير محاســبة مصــرية متوافقة مع المعايير الدولية وملزمة لجميع الشــركات ســوف يؤدي بالضــرورة إلي ارتفاع جودة القوائم المالية بما فيها من إفصــاح **Disclosure** وشــفافية **Transparency** تســاعد جميع المهتمين بتلك الشركات في فهم تلك القوائم واتخاذ قراراتهم الاقتصادية والمالية علي أسـاس سـليم يتمثل في قوائم مالية أعدت طبقا لأحداث ما صـدر في العالم من معايير(١) .

ويبلغ عدد معايير المحاسـبة المصـرية **٣٥** معيارا يتضـمن عدة معايير لم تكن صـدرت بعد لتكتمل منظومة معايير المحاسـبة المالية لتصـبح متوافقة مع معايير المحاســبة الدولية. وقد أصــدرت تلك المعايير لتتماشــي مع التغيرات الاقتصـــادية والتقدم العلمي والتقني ســـواء علي مســـتوي أداء الأعمال في الشـــركات أو علي مســـتوي النظم المحاســبية فيها. كما يعتبر إصــدار تلك المعايير خطوة هامة وأســاسـية تســاهم في تحسـين تطبيق الشـركات لمبادئ ومعايير حوكمة الشركات **Corporate Governance** .

---

(١) أصدر وزير الاستثمار المصري في ١١ يوليو عام ٢٠٠٦ قرارا وزاريا رقم ٢٤٣ لعام ٢٠٠٦ بشأن إصدار معايير المحاســبة المصــرية الجديدة والتي تحل محل معايير المحاســبة الجاري تطبيقها حاليا والســابق إصــدارها بالقرارين رقمي ٥٠٣ لسنة ١٩٩٧ ، ٣٤٥ لسنة ٢٠٠٥. ويتم العمل بتلك المعايير الجديدة من أول يناير ٢٠٠٧.

يجب التأكيد علي أن معايير المحاسبة المصرية قد أعدت طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية **International Financial Reporting Standards (IFRS)** الصادرة من الاتحاد الدولي للمحاسبين(١).

يوضح الجدول التالي معايير المراجعة المصرية .

وتتمثل أهم نقاط الخروج عن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية :

١- معيار المحاسبة المصري رقم (١) "عرض القوائم المالية"

توزيعات الأرباح على العاملين وأعضاء مجلس الإدارة لا يتم إدراجها كمصروفات ضمن قائمة الدخل بل تثبت كتوزيع للربح وذلك تطبيقا للمتطلبات القانونية

٢- معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكاتها

تم تعديل الفقرات الخاصة بنموذج إعادة التقييم في الفقرات من ٣١ إلي ٤٢ من هذا المعيار بحيث لا يتم استخدام هذا النموذج إلا في حالات محددة وعندما تسمح القوانين واللوائح بذلك وفيما عدا هذا تستخدم المنشأة نموذج التكلفة الوارد بفقرة ٣٠ .

بيان معايير المحاسبة المصرية

	إطار إعداد وعرض القوائم المالية	**Frame Work**
١	عرض القوائم المالية	**IAS١**
٢	المخزون	**IAS٢**
٤	قوائم التدفق النقدي	**IAS٧**
٥	السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات الحاسبية والأخطاء	**IAS٨**
٧	الأحداث التالية لتاريخ الميزانية	**IAS١٠**
٨	عقود الإنشاء	**IAS١١**
١٠	الأصول الثابتة وإهلاكاتها	**IAS١٦**
١١	الإيراد	**IAS١٨**
١٢	المحاسبة عن المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية	**IAS٢٠**

---

(١) تخضع الموضوعات التي لم يتم تناولها في المعايير المصرية في معالجتها للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لحين صدور المعايير المصرية التي تناولها هذه الموضوعات .

١٣	أثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية	**IAS٢١**
١٤	تكلفة الاقتراض	**IAS٢٣**
١٥	الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة	**IAS٢٤**
١٧	القوائم المالية المجمعة والمستقلة	**IAS٢٧**
١٨	الاستثمارات في شركات شقيقة	**IAS٢٨**
١٩	الإفصاح بالقوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة	**IAS٣٠**
٢٠	القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي	**IAS١٧**
٢١	المحاسبة والتقرير عن نظم مزايا التقاعد	**IAS٢٦**
٢٢	نصيب السهم في الأرباح	**IAS٣٣**
٢٣	الأصول غير الملوسة	**IAS٣٨**
٢٤	ضراب الدخل	**IAS١٢**
٢٥	الأدوات المالية – الإفصاح والعرض	**IAS٣٢**
٢٦	الأدوات المالية – الاعتراف والقياس	**IAS٣٩**
٢٧	حصص الملكية في المشروعات المشتركة	**IAS٣١**
٢٨	المخصصات والأصول والالتزامات المحتملة	**IAS٣٧**
٢٩	تجميع الأعمال	**IFRS٣**
٣٠	القوائم المالية الدورية	**IAS٣٤**
٣١	اضمحلال قيمة الأصول	**IAS٣٦**
٣٢	الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة	**IFRS٥**
٣٣	التقارير القطاعية	**IAS١٤**
٣٤	الاستثمار العقاري	**IAS٤٠**
٣٥	الزراعة	**IAS٤١**
٣٦	التنقيب عن وتقييم الموارد التعدينية	**IFRS٦**
٣٧	عقود التأمين	**IFRS٤**
٣٨	مزايا التأمين	**IAS١٩**
٣٩	المدفوعات المبنية على أسهم	**IFRS٢**
-	قائمة تعريف المصطلحات	**Glossary**

٣- معيار المحاسبة المصري رقم (١٩) الإفصاح بالقوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة

تم إلغاء الفقرات ٤٤ ، ٥١ ، ٥٢ من هذا المعيار حيث أنها تمنع تكوين مخصص عام للقروض والسلفيات خصما من الأرباح أو الخسائر وتنص علي تكوينها خصـــما من حقوق الملكية في حين أن تعليمات البنك المركزي المصري والسياسات البنكية المتعارف عليها تنص بضرورة تكوين مثل هذا المخصص خصما علي الأرباح أو الخسائر .

٤- معيار المحاسـبة المصـري رقم (٢٠) القواعد والمعايير المحاسـبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي

تم إعداد هذا المعيار بشكل يختلف عن معيار المحاسبة الدولي رقم **(١٧)** الخاص بالتأجير وذلك لما احتواه القانون ٩٥ لسـنة ١٩٩٥ الخاص بالتأجير التمويلي في مادتيه ٢٤ ، ٢٥ من معالجات محاسـبية ملزمة تختلف تماما عن المعالجات السائدة دوليا. حيث يحتفظ المؤجر في دفاتره بالأصل المستأجر ويقوم بإهلاكه ويقوم المستأجر بتحميل الأرباح أو الخسائر بقيمة المدفوعات عن عقود التأجير كمصروفات تخص الفترة التي سددت فيها .

وقد حدد الإطار المفاهيمي الغرض الذي بقي عليه عملية إعداد وعرض القوائم المالية للمستخدمين الخارجين علي النحو التالي :-

(١) مساعدة لجنة وضع المعايير في تحقيق التوافق بين الأنظمة والمعايير المحاسـبية والإجراءات المتعلقة بعرض القوائم المالية من خلال وضع أساس لتقليل عدد طرق المعالجة البديلة المسموح بها في معايير المحاسبة المصرية .

(٢) مساعدة معدي القوائم المالية في تطبيق معايير المحاسبة المصرية وفي التعامل مع رؤوس موضوعات ستكون موضوعا لإصدار معيار محاسبي مصري .

(٣) مساعدة مراجعي الحسابات في تشكيل رأي حول ما إذا كانت القوائم المالية متطابقة مع معايير المحاسبة المصرية .

(٤) مساعدة مستخدمي القوائم المالية علي تفسير المعلومات المحتواة في القوائم المالية المعدة وفقا المعايير المحاسبية المصرية .

تقر لجنة المعايير بأنه في حالات محدودة قد يكون هناك تعارض بين هذا الإطار وبين معيار محاسبي مصري ما ، وفي مثل هذه الحالات عندما يكون هناك تعارض فإن متطلبات المعيار المحاسبي المصري ترجح علي هذا الإطار .

مراقب الحسابات أو المراجع الخارجي External Auditor

مراقب الحسابات شخص مؤهل مسئول عن فحص ومراجعة السجلات المحاسبية المالية للشركة. وفي مصر، تتسم عملية منح تراخيص للمراجعين والمحاسبين القانونيين بأنها طويلة ودقيقة. فعند التخرج من كلية أو معهد عال معتمد ، يجب علي من يرغب في ممارسة مهنة مراجعة الحسابات أن يسجل نفسه لدي وزارة المالية ويعمل في مكتب محاسب قانوني لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات كمتدرب. وترخص الوزارة لهذا المتدرب ، عند هذه المرحلة ، بمراجعة شركات الأشخاص. وبعد سبع سنوات من الخبرة يمكن للفرد أن يراجع حسابات الشركات المساهمة. وفي غضون ذلك ، قد يحصل المراجع علي عضوية جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية بعد اجتياز سلسلة من الامتحانات. أما بالنسبة لمراجعة حسابات البنوك وصناديق الاستثمار أو الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية أو الشركات المقيدة بالبورصة والمؤسسات المالية الأخرى فإن القوانين المختصة بتنظيم كل منها تحدد شروطاً إضافية يجب توافرها في مراقبي حسابات تلك المؤسسات .

تعيين مراقب الحسابات

يكون للشركة مراقب حسابات مستقل ويعين سنويا ويجدد له بحد أقصي ست سنوات ، علي أن يراعي تغييره بعد ذلك .

علي مجلس الإدارة بناء علي توصية لجنة المراجعة ترشيح مراقب الحسابات ممن تتوافر فيهم الكفاءة والسمعة والخبرة الكافيين ويجب أن تكون خبرته وكفاءته وقدرته متناسبة مع حجم وطبيعة نشاط الشركة ومع من تتعامل معهم ولا يجوز تعيين مراقب للحسابات إلا من المقيدين في سجل مراقبي الحسابات لدي الهيئة العامة لسوق المال .

استقلالية مراقب الحسابات وتعارض المصالح

علي مراقب الحسابات حضور الجمعية العامة للشركة سواء العادية أو غير العادية بنفسه وفي حالة تعذر ذلك يمكن حضور من ينوب عنه أن يوضح الأسباب التي دعت إلي عدم حضوره .

يجب أن يكون مراقب الحسابات مستقلا عن الشركة وعن أعضاء مجلس إدارتها وآلا يكون مساهما فيها أو عضو من ذوي الخبرة في مجلس إدارتها ويتم تعيين مراقب الحسابات بقرار من الجمعية العامة لشركة وتحدد أتعابه السنوية بناء علي ترشيح مجلس الإدارة وفي توصية لجنة المراجعة .

علي مراقب حسابات الشركة التحقق من إلتزام الشركة بمعايير المحاسبة المصرية بصورة كاملة عند إعداد القوائم المالية كما يلتزم بمعايير المراجعة المصرية والدولية عند قيامه بالمراجعة أو الفحص المحدود للقوائم المالية وعند إعداد تقريره .

ولا يجوز التعاقد مع مراقب حسابات الشركة لأداء أية أعمال إضافية للشركة إلا بعد موافقة لجنة المراجعة وفي الحدود التي تصرح بها القوانين واللوائح السارية بذلك. وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يكون هذا العمل الإضافي من الأعمال التي تخضع لمراجعة أو تقييم أو إبداء رأي نفس مراقب الحسابات عند مراجعته لحسابات الشركة وقوائمها المالية. كما يجب أن تتناسب أتعاب أداء الأعمال الإضافية مع طبيعة العمل المطلوب ، وآلا تصل قيمتها بالنسبة لأتعاب مراقب الحسابات عن أعمال المراجعة إلي الحد الذي يهدد استقلاله في أداء عمله ، وفي جميع الأحوال يجب أن تعرض تلك التكليفات في أول اجتماع تال للجمعية العامة للشركة .

دور مراقب الحسابات في متابعة تطبيق القواعد التنفيذية للحوكمة :

١- أن يعد تقريره عن مراجعة القوائم المالية للشركة طبقاً لمعايير المراجعة المصرية والدولية .

٢- أن يعد تقريره عن مراجعة تقرير الإدارة عن مدي التزام الشـــركة بتطبيق مبادئ الحوكمة .

٣- أن يرسـل إلي الهيئة العامة لسـوق المال قبل انعقاد الجمعية العامة للشركة بخمسة عشر يوما علي الأقل صورة من تقريريه المشار إليهما بعالية ويبين في تقريره الخـاص بمراجعـة تقرير الإدارة حول مـدي الالتزام بتطبيق القواعد التنفيذية للحوكمة علي النحو التالي :-

(a) أن الـدعوة إلي الجمعيـات العـامـة العـاديـة أو غير العـاديـة التي عقدت خلال العام تضـمنت دعوة جميع المســاهمين وإذا لم يكن ذلك ممكنا – لارتفـاع عدد المســـاهمين – أنـه قد تم عمل الترتيبات اللازمة للســـماح لهم بالتصـــويت الكترونيا ، وأن الدعوة تم إرســالها في الوقت المناســب وأنه تم إرفاق كافة الأوراق التي توضـح وتشـرح جميع البنود المعروضـة في جدول الأعمال. وما إذا كان قد أفسـح المجال للمسـاهمين في مناقشـة البنود بجدول الأعمال وما إذا كان قد تم التصويت علي القرارات بالأسلوب القانوني .

(b) أن تشـكيل مجلس الإدارة تضـمن أعضـاء تنفيذيين وغير تنفيذيين ومستقلين ، وأنه أطلع علي محاضر جلسات مجلس الإدارة والتي يتضح منها مدي التزام المجلس بالحد الأدنى لعدد اجتماعاتها ومدي مشـاركة الأعضـاء غير التنفيـذيين في أعمـال المجلس ومـدي حصـــولهم علي كـافـة البيـانـات والمعلومات عن نشـاط الشـركة وأنه قد تم الإفصـاح عن كافة ما يتقاضـاه أعضـاء مجلس الإدارة التنفيذيين وأنه لا توجد أي فروق في المخصـصـات المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة بصفتهم .

(c) مـدي حرص مجلس الإدارة علي إعداد القوائم المـاليـة للشـــركة سواء منها الدورية أو السنوية في المواعيد المقررة .

(d) أن مجلس الإدارة قد شكل اللجان الفرعية الأساسية وخاصة لجنة المراجعة وما إذا كان جميع أعضـــائها من غير التنفيذيين ، ومدي التزام هذه

اللجنة بالحد الأدنى لعدد اجتماعاتها ومدي فاعليتها تجاه العلاقات مع مراقب الحسابات ومدي فاعليتها في الإشراف علي المراجعة الداخلية .

(e) مدي كفاءة هيكل الرقابة الداخلية في الشـــركة ومدي إحكامه ، ومدي وجود إدارة مراجعة داخلية فعالة تتمتع بالاســـتقلالية عن باقي إدارات الشـركة ، ومدي تطبيق المعايير المهنية الخاصـة بالمراجعة الداخلية ، ومدي فاعلية تقارير هذه الإدارة ودوريتها ورد فعل الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة تجاه تقارير هذه الإدارة .

(f) مدي وجود نظام مكتوب ومعروف من أعضاء مجلس الإدارة والمديرين والعاملين والمساهمين بشأن تعارض المصالح وذلك طبقاً للقوانين والقواعد التنفيذية للحوكمة .

آليات تخفيض المخاطر

بناء علي التجارب والمعايير الدولية ، تعمل هيئة سوق المال علي حماية المسـتثمر وتخفيف مخاطر التداول وتشـجيع اسـتقرار السـوق. وبوجه عام لا يمكن لتلك الهيئة أن تحمي المسـتثمرين من الخسـارة في قيمة الأوراق المالية بسبب تغيرات الأسعار في السوق نتيجة قانون العرض والطلب ، ولا تستطيع ذلك أية حكومة في أي مكان ، بل ولا ينبغي لها أن تفعل ذلك. ولكن تعمل من أجل حماية المستثمرين من اختلالات محتملة في نظام إجراءات السوق ، وقد أنشأت الهيئة صندوق ضمان التسوية لمعاملات الأوراق المالية كما استحدثت وثيقة تأمين للالتزامات المهنية للشـــركات العاملة في مجال تداول الأوراق المالية. وتقوم أيضا بإنشاء صندوق لحماية المستثمرين عند إفلاس أو إعسار شركات السمسرة التي يتعاملون معها .

صندوق ضمان التسوية

تأســس الصــندوق في أول يناير ٢٠٠٠ للحد من مخاطر التســوية عن طريق ضـمان تسـوية التعاملات علي الأوراق المالية في غضـون فترة مناسـبة. وقد نجح الصـــندوق في خفض مخـاطر عدم إتمام التســـوية الناجمة عن عجز أحد طرفي العملية عن تسليم النقود أو الأوراق المالية في تاريخ التسوية. وهو يضمن للبائعين الحصـول علي قيمة الأوراق المالية التي باعوها ، وللمسـتثمرين أن يحصـلوا علي الأوراق المالية التي اشــتروها في وقت مناسـب. وتقوم شـركة مصـر للمقاصـة والإيداع والقيد المركزي بإدارة الصـندوق كوحدة عمل مستقلة وحسابات منفصلة ، وتشرف عليه لجنة إدارة المخاطر المكونة من سبعة أعضـاء .

صندوق حماية المستثمر

قامت الهيئة بتطوير آلية أخري لزيادة حماية المستثمر وتخفيض المخاطر تتمثل في صـندوق حماية المستثمر في الأوراق المالية. ويهدف الصندوق إلي حمـايـة مســـتثمري الأوراق المالية من مخاطر خســـارة الأموال أو الأوراق المالية نتيجة إفلاس أو إعســـار وسـيط التداول في الأوراق المالية. ويسـتخدم الصـندوق في الحالات التي يفلس فيها وسـيط من الوسـطاء ويعجز عن الوفاء بالتزاماته حيال المسـتثمرين. ولابد لجميع الشـركات المرخص لها بممارسـة أعمالها في السوق أن تصبح أعضـاء في الصندوق .

حماية حقوق حملة الأوراق المالية

يتمتع حملة الأوراق المالية بحقوق بصفتهم مالكين لحصص في الشركات التي يســتثمرون فيها. وهذه الحقوق منصـــوص عليها في قانون الشـــركات. ونظرا لأن هذه الحقوق تتعلق بشـركـــات الاكتتـــاب العـــام (وهي عكس الشـركات المغلقة أو تلك التي تملكها عائلات بعينها). وتقوم هيئة سـوق المال بـدور هام في التأكد من حماية هذه الحقوق. وهناك حقوق أصـــحاب نســب

الأقلية في الشـــركات. وذلك بهدف حماية المســـتثمرين الذين يمثلون أقلية في الشركة من القرارات غير العادلة من قبل أصحاب حصص الأغلبية. وتكتسب حقوق الأقلية أهمية خاصة في الأسواق الناشئة ، حيث تتبناها الهيئة هو حماية حقوق جميع المستثمرين وتعزيز الشعور بالثقة والعدالة في السوق.

ومن أجل حماية حقوق المستثمر، وبصفة خاصة حقوق الأقلية ، يمنح القانون مجلس إدارة هيئة ســـوق المال ســـلطة إيقاف القرارات التي أصـــدرتها الجمعية العمومية إذا رأت أن هذه القرارات تخدم مصلحة مجموعة معينة من المساهمين ، أو فائدة أعضاء مختارين فقط من مجلس الإدارة. ويتطلب النظر في عملية الإيقاف تقدم مجموعة من المســتثمرين يملكون معا **٥%** علي الأقل من أســهـــم الشــركة بشكوى إلي هيئة سوق المـال يتضـررون فيهـا من هذه القرارات .

٥/١ أسئلة وتطبيقات

A- أسئلة للمراجعة

١- عرف سوق رأس المال وأهميته سواء للأفراد والمؤسسات أو المجتمع .

٢- فرق بين سوق رأس المال وسوق النقد وسوق الصرف .

٣- فرق بين سوق الأوراق المالية والبورصة .

٤- حدد معني البورصة وأهميتها سواء لجذب الاستثمار أو كوظيفة رقابية .

٥- ما هي قواعد قيد الأسهم في البورصة ؟

٦- هل يخصص الجدول الرسمي للقيد في البورصة للأسهم والسندات سواء المطروحة للاكتتاب العام أو لأسهم الشركات المغلقة – أشرح .

٧- علاقة البورصة بشركات السمسرة في الأوراق المالية .

٨- كيف يتم نقل ملكية أسهم الشركات المغلقة في البورصة - أشرح مع تحديد طبيعة الأسواق خارج المقصورة ووظائفها .

٩- كيف يتم تأمين درجة السيولة للأوراق المالية المقيدة في البورصة وتخفيف حد التقلبات السعرية المبالغ فيها .

١٠- ما المقصود بمؤشرات السوق وأنواعها وأهميتها والمؤشر المستخدم في مصر لقياس سلوك التداول في الأوراق المالية .

١١- حدد أهمية مؤشر **Case ٣٠** واستخداماته عن طريق البورصة المصرية وكيفية تكوينه والمعايير الذي يتأسس عليها .

١٢- فرق بين الأسهم (عادية ، ممتازة) والسندات (الشركات ، سندات الخزانة، أذون الخزانة ، صناديق الاستثمار من حيث السيولة ، العائد المتوقع والمخاطر) .

١٣- حدد مفهوم وأهمية التصويت التراكمي عند انتخاب أعضاء مجلس الإدارة تطبيقاً لمتطلبات حوكمة الشركة .

١٤- حدد معني الاكتتاب العام وأهميته وفرق بين مصطلحي الطرح العام أو الخاص .

١٥- وضح مفهوم ضمان تغطية الاكتتاب وأشكاله سواء في الدول المتقدمة والنامية .

١٦- كيف يتم إجراء التداول علي الأسهم بعد إصدارها في سوق الإصدار الأولي .

١٧- ما هي أسهم الخزينة وما هي مزاياها وما هي الحقوق التي لا تتمتع بها مثل الأسهم العادية .

١٨- كيف تتحدد قيمة الأسهم وما هي الأساليب الشائعة في تقديرها .

١٩- حدد مفهوم نسبة مضاعف الربحية وأهميته في تحديد قيمة الأسهم والاختيار بينها في البورصة .

٢٠- ما المقصود بشهادة الإيداع الدولية وأهدافها .

٢١- ما هي المشتقات وأكثر أنواعها شيوعاً وما هي الانتقادات والصعوبات المرتبطة بتداولها .

٢٢- حدد المقصود بصناديق الاستثمار ، وما هي الأوراق المالية التي تصدرها . وهل يتم تداولها في البورصة .

٢٣- ما هي مزايا وعيوب صناديق الاستثمار .

٢٤- ماذا يقصد بالتنويع وعلاقته بمحفظة الأوراق المالية

٢٥- ما هي أنواع صناديق الاستثمار .

٢٦- فرق بين صناديق الاستثمار المغلقة والمفتوحة ومزاياها وحدودها.

٢٧- كيف تتم المقاصة والتسوية لعمليات الأوراق المالية المتداولة في البورصة المصرية .

٢٨- ما هي وظيفة شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي **MCDR** ومتي أنشئت . أشرح التطور الخاص بعملية المقاصة والتسوية .

٢٩- ما المقصود بصندوق ضمان التسويات وأهدافه وآلياته .

٣٠- ما المقصود بأمناء الحفظ وعلاقتهم بتداول الأسهم والمقاصة والتسوية لعمليات التداول .

٣١- ما هي الهيئة العامة لسوق المال ووظيفتها .

٣٢- حدد خطوط الدفاع الخمسة الرئيسية لتنظيم أسواق الأوراق المالية.

٣٣- ما المقصود بالرقابة الذاتية علي أنشطة الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وكيفية تنظيمها .

٣٤- ما هي أهمية قانون سوق المال ونطاق تطبيقة .

٣٥- ما هي أهمية قانون الإيداع والقيد المركزي للأوراق المالية ونطاق تطبيقه.

٣٦- كيف تقوم هيئة سوق المال بوظائفها الأساسية في مجال مراقبة السوق ومتابعة أنشطة السماسرة وفرض متطلبات الإفصاح في السوق .

٣٧- حدد المقصـــود باســـتغلال المعلومات الداخلية الســـرية ، وما هي الآليات التي تحد أن لم تتخلص من مخاطر ذلك الاستغلال الداخلي.

٣٨- ما هي آليات الحد من التلاعب في أســـعار الأوراق المالية المتداولة بالبورصة .

٣٩- ما هي أهداف المعايير المحاسبية وكيف تستخدم في الوفاء بمتطلبات تداول الأوراق المالية بالبورصة .

٤٠- ما هم مراقبوا الحسابات وكيف يتم تعيينهم والحفاظ علي استقلاليتهم؟

٤١- ما هو دور مراقب الحسابات في متابعة تطبيق القواعد التنفيذية للحوكمة؟

٤٢- ما هو صـــندوق حماية المســـتثمرين ودورة ووظيفته في الحد من مخاطر خسارة الأوراق المالية .

B- علق علي صحة أو خطأ العبارات التالية :

١- يوجد خلط والتباس بين مصـطلح البورصـــة وســوق الأوراق المالية وسوق المال وسوق رأس المال .

٢- أن مصـطلح بورصـــة الأوراق المالية أفضـل من مصـطلح ســوق الأوراق المالية من حيث مغزاه ومكوناته .

٣- يفضل إطلاق تسمية سوق الأوراق المالية علي القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ الذي أطلق عليه سوق رأس المال .

٤- تعمل البورصة في مصر حاليا ككيان مستقل تحت الإشراف الرقابي لهيئة سوق رأس المال .

٥- يشترط للقيد في الجدول الرسمي أن تكون الأوراق المالية قد طرحت في الاكتتاب العام أو طرح عام .

٦- يخصـص الجدول غير الرســمي **(٢)** للأوراق المالية التي تصـدرها الدولة وتطرح في اكتتاب عام .

٧- تشير البورصة إلي المركز الرسمي لتداول الأسهم فقط .

٨- هناك علاقة بين البورصة وأسواق خارج المقصورة .

٩- هناك عديد من الآليات الملائمة التي يمكن استخدامها لتأمين سيولة الأوراق المالية أو الحد من تخفيف حدة التقلبات المبالغ فيها .

١٠- تعد مؤشرات السوق المقياس الرئيسي لحركة الأسعار بالسوق .

١١- توجد ثلاثة أنواع من الأوراق المالية الأكثر شهره وانتشاراً في بورصات الأوراق المالية العالمية .

١٢- عند اتخاذ المستثمرون قرارات الاستثمار في البورصة فأنهم يسترشدون بثلاثة عوامل يبحثون عن إيجاد خليط مناسب منها .

١٣- تختلف أسعار تداول الأسهم في البورصة .

١٤- هناك عديد من الأساليب التي يمكن استخدامها في تقدير سعر الأسهم بالبورصة .

١٥- تعد طريقة خصم التدفقات النقدية من أهم طرق تقدير الأسهم ، وهي من أكثر الطرق إثارة للتحدي .

١٦- يتمتع أصحاب الأسهم الممتازة بأولوية علي أصحاب الأسهم العادية.

١٧- لا يجري حالياً التعامل في عقود الاختيار في البورصة المصرية رغماً عن أهميتها الكبيرة .

١٨- تختلف السندات عن الأسهم في عديد من النواحي الأساسية .

١٩- قد يفضل المستثمرون شراء السندات ذات العائد الثابت علي الأسهم العادية .

٢٠- يتم التداول علي الأوراق المالية ذات العائد الثابت بعد إصدارها في الأسواق الثانوية .

٢١- تقدم صناديق الاستثمار عديد من المزايا للمستثمرين .

٢٢- رغماً عن مزايا صناديق الاستثمار إلا أنها لا تخلو من بعض العيوب.

٢٣- يعتبر التنويع هو الطريقة المثلي لإدارة المستثمر مخاطره .

٢٤- يوجد في مصر نوعان من صناديق الاستثمار بنوعيها المغلقة والمفتوحة .

٢٥- تتم تسويات عمليات تداول الأوراق المالية في البورصة المصرية وفقاً للمعايير الدولية .

٢٦- يحتفظ نظام الحفظ المركزي في شركة مصر للمقاصة بالمعلومات المتعلقة بملكية الأسهم نيابة عن السماسرة وأمناء الحفظ .

٢٧- وضعت البورصة المصرية عديد من النظم والإجراءات للحد إن لم يكن التخلص من مخاطر عدم تسوية جميع المعاملات علي الأوراق المالية .

٢٨- وضعت أسواق رأس المال الحديثة نظماً تتضمن مستويات عديدة من الإشراف الرقابي والمهني لحماية المستثمرين من الغش أو التلاعب أو عدم الإفصاح عن المعلومات .

٢٩-يعتمد تنظيم أسواق الأوراق المالية علي خمسة خطوط دفاع رئيسية.

٣٠- تنقسم الأنشطة الرقابية لهيئة سوق المال إلي ثلاثة مجال رئيسية .

٣١- هناك نوعين شائعين لمخالفات قواعد تداول الأوراق المالية يتعين مواجهتها بالاستعانة بآليات معينة .

٣٢- تهدف معايير المحاسبة المالية عموماً إلي وضع مجموعة متكاملة من القوائم عالية الجودة من شأنها زيادة كفاءة وفعالية سوق الأوراق المالية .

٣٣- يضمن استقلال المراجعين ومراقبو الحسابات للمستثمرين سواء الحاليين والممثلين نزاهة وموضوعية المعلومات المتضمنة في تقاريرهم للشركة.

٣٤- هناك آليات عديدة تم استخدامها لضمان حفاظ مراقبوا الحسابات علي استقلاليتهم .

٣٥- يوضح مراقب الحسابات مدي التزام الشركة بتطبيق القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات .

٣٦- هناك عديد من الآليات التي يتم استخدامها لحماية المستثمرين وتخفيف مخاطر التداول وتشجيع استقرار السوق .

٣٧- ما هي الآليات المســـــتخدمة لحفاظ حقوق حملة الأوراق المالية ولا سيما حقوق الأقلية من المستثمرين .

الفصل الثاني

طبيعة وخصائص ومسئوليات شركات السمسرة في الأوراق المالية

Characteristics and Responsibilities of Securities Brokerage Companies

٧.٢.٢ متطلبات أدلة وإجراءات العمل بجميع شركات السمسرة.

٨.٢.٢ المتطلبات الأخرى.

٩.٢.٢ متطلبات تجديد الترخيص.

٣.٢ حقوق والتزامات شركات السمسرة في الأوراق المالية.

١.٣.٢ حقوق شركة السمسرة.

٢.٣.٢ التزامات شركات السمسرة.

١.٢.٣.٢ الالتزامات المقررة بحكم القانون.

٢.٢.٣.٢ الالتزامات المقررة في ميثاق الشرف المهني.

٣.٢.٣.٢ الالتزامات المقررة بموجب سياسات مدونة سلوك العمل القانوني والأخلاقي.

٤.٢.٣.٢ التزامات شركات السمسرة في الأوراق المالية الواردة بقواعد حوكمة الشركات.

٤.٢ المسئوليات المدنية والجنائية والتأديبية لشركات السمسرة في الأوراق المالية.

١.٤.٢ المسئولية المدنية.

٢.٤.٢ المسئولية الجنائية.

٣.٤.٢ المسئولية التأديبية.

٥.٢ أسئلة وتطبيقات.

١.٢ طبيعة شركة السمسرة كإحدى الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية

١.١.٢ خصائص عملية السمسرة في الأوراق المالية

يشير مصطلح السمسرة **Brokerage** عموما إلى عملية الوساطة التي تتم بموجب عقد فيما بين بائع ومشتري، وربما تتسم عملية السمسرة والوساطة في الأوراق المالية بعديد من الخصائص مقارنة بغيرها من عمليات الوساطة والسمسرة العادية على النحو التالي:

١- تعد السمسرة في الأوراق المالية مهنة منظمة قائمة بذاتها بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢.

فسمسار الأوراق المالية عبارة عن شركة تجارية رغما عن أنها تجري عملية البيع والشراء باسم ولحساب العميل إلا أن مركزها القانوني يختلف عن مركز الوكيل بالعمولة والوكيل العادي. على اعتبار أن سمسار الأوراق المالية هو سمسار ضامن لسلامة عملية تداول الأوراق المالية. ويمكن إبراز تلك الخصائص النحو التالي:-

- أن شركة السمسرة في الأوراق المالية تتعاقد مع الغير باسم ولحساب العميل[١] على خلاف الوكيل بالعمولة الذي يتعاقد باسمه الشخص لحساب العميل (حيث يصبح الوكيل بالعمولة أصيلا في مواجهة الغير)[٢] .

- الزم المشرع شركة السمسرة في الأوراق المالية بحد أدنى من العمولة وبحد أقصى بالنسبة لبعض الصفقات التي تبرم بأسعار معينة (في العملية الواحدة التي لا تتجاوز قيمتها ١٠٠٠٠ جنية) أما في الوكالة بالعمولة فإن السمسار يتمتع بحرية في تحديد مبلغ العمولة[٣] .

---

(١) نص المادة ٢٥٦ من اللائحة التنفيذية لسوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢.
(٢) نص المادة ١٦٦ من قانون التجارة المصري رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩.
(٣) نص المادة (١) من القرار الوزاري رقم ٤٧٨ لسنة ١٩٩٤.

٢- إن مباشـرة مهنة السـمسـرة في الأوراق المالية تتم قانونا على شـكل شـركة تجارية مسـاهمة أو توصـية بالأسـهم. إما السـمسـرة العادية أو الوكالة بالعمولة فيحق من يباشرها أن يتخذ الشكل الذي تمليه رغبته سواء أكان فردا طبيعيا أو شخصا معنويا أيا كان شكله القانوني.

٣- يتسم عقد السمسرة في الأوراق المالية بأنه عقد ذو طبيعة خاصة على النحو التالي:-

- أن عقد السـمسـرة هو عقد تكفي فيه إرادة الأطراف لإبرامه (فهو عقد رضائي) حيث قد يكفي لانعقاده اتصال هاتفي من العميل(٤).

- أن عقد السـمسـرة يتسـم بأنه عقد معاوضـة تحصـل بموجبه شـركة السـمسـرة على عمولة نظير قيامها بخدمة العميل نظير قيامها بشـراء أو بيع الأوراق المالية باسمه ولصالحه.

- يتسم عقد السمسرة بأنه تجاري على اعتبار أن السمسرة تعد من قبيل الأعمال التجارية(٥) .

وعلى هذا تعتبر شـركات السـمسـرة من التجار وبالتالي فإنها تتمتع بحقوقهم وتلتزم بمسئولياتهم.

٤- امتداد دور شـركات السـمسـرة في الأوراق المالية لأبعد من عملية الوسـاطة في تنفيذ أعمال البيع والشـراء للعملاء مقابل عمولة. حيث تمتد تلك الخدمات لتتضمن:-

- بيع وشـراء الأوراق المالية والتعامل فيها ونقل ملكيتها بين البائع والمشتري عن طريق شركة مصر للمقاصة والتسوية. كما تعمل الشركة على

---

(٤) المادة (٢٦٣) من اللائحة التنفيذية لقانون – سـوق رأس المال رقم ٩٥ لسـنة ١٩٩٢.

(٢) حيث تقضي المادة (٥) من قانون التجارة بأن الوكالة التجارية والسمسرة أيا كانت طبيعة العمليات التي يمارسها السمسار تعتبر من الأعمال التجارية إذا كانت مزاولتها على وجه الاحتراف.

تشـــجيع التعامل في الأوراق المالية وتداولها ســـواء في مجال الســـوق الأولية (أداء خدمات الاكتتابات نيابة عن العملاء وتقديم النصـــح والإرشـــاد في ذلك المجال) أو في مجال السوق الثانوية (أداء خدمات الوساطة في إتمام الصفقات كسمسار للمشتري والبائع) .

٥- يجوز أن تتعدد الأنشـطة خلال السـمسـرة العادية أما السـمسـرة في الأوراق المالية فتتحدد في مباشرة أنشطة محددة في الأوراق المالية في حدود الترخيص الصادر من الهيئة العامة لسوق رأس المال[٦].

٦- أن السمسار العادي هو غير ضامن للعملية التي يقوم بالوساطة فيها (ما لم يوجد اتفاق يقضـــي بخلاف ذلك) على خلاف ســمســار الأوراق المالية الملزمة بضمان سلامة العملية التي ترسوا فيها. وبالتالي يتعين عليه التأكد من سلامة الورقة المالية التي يتم التداول عليها وكذلك التأكد من العميل ذاته.

٢.١.٢ أنشطة الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية

عمومـًــا يقصد بالشركة العاملة في مجال الأوراق المالية تلك التي تباشر نشاطا أو أكثر من الأنشطة التالية[٧]

١- ترويج وتغطية الاكتتاب في الأوراق المالية[٨]

تتضمن الأعمال المرتبطة بالشركات التي تزاول ذلك النشاط ما يأتي:-

(٦) حيث تنص المادة (٢٧) من قانون سـوق رأس المال رقم ٩٢ لسـنة ١٩٩٢ على أن هناك أنشـــطة مثل الترويج وتغطية الاكتتاب في الأوراق المالية أو تكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية وصناديق الاستثمار يتم ممارستها عن طريق إعطاء ترخيص محدد عن طريق هيئة سوق رأس المال ولا يمكن لشركة السمسرة في الأوراق المالية القيام بتلك بالإضافة لنشاطها الذي ينحصر في عملية الوساطة في مجال الأوراق المالية وما يتصل به من أعمال.

(٧) نص المادة (٢٧) من قانون ســوق رأس المال رقم ٩٥ لســنة ١٩٩٢ حيث أجازت نفس المادة بأن للوزير بعد موافقة مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار إضـافة أنشـطة أخرى تتصل بمجال الأوراق المالية.

(٨) المادة (121) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢.

١- إدارة عمليات ترويج وتغطية الاكتتاب في الأوراق المالية وجلب المستثمرين وما قد يتصل بذلك من نشر في وسائل الإعلام.

٢- الاكتتاب في الأوراق المالية المطروحة وغير المطروحة للاكتتاب العام.

٢- الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقا مالية أو في زيادة رؤوس أموالها.

وتعتبر الشركة العاملة في مباشرة ذلك النشاط والتي قد يشار إليها بالشركات القابضة **Holding Company** ما يأتي(٩):-

(**a**) إذا كان غرض الشركة الرئيسي مباشرة النشاط المشار إليه.

(**b**)إذا كانت الشركة منفردة أو مع مؤسسيها تملك أكثر من نصف رأس مال خمس شركات أو أكثر من الشركات المساهمة أو شركات التوصية بالأسهم.

(**c**) إذا كانت الشركة منفردة أو مع مؤسسيها لها السيطرة على تكوين مجلس إدارة خمس شركات أو أكثر من شركات المساهمة أو شركات التوصية بالأسهم.

(**d**) إذا مارست الشركة بالفعل نشاط تأسيس الشركات المساهمة أو شركات التوصية بالأسهم أو زيادة رؤوس أموالها بما يجعله نشاطا رئيسيا لها.

٣- رأس المال المخاطر.

يتضمن نشاط رأس المال المخاطر تمويل نشاط الشركات التي تصدر أوراق مالية أو دعمها أو تقديم الخدمات الفنية والإدارية أو المشاركة في المشروعات والمنشآت وتنميتها بقصد تحويلها إلى شركات مساهمة أو

---

(٩) المادة (١٢٢) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢.

توصيـــــة بالأسهم متى كانت هذه المشروعات وتلك الشركات عالية المخاطر أو تعاني قصورا في التمويل وما يستتبعه من طول دورة الاستثمار(١٠) .

٤- المقاصة والتسوية في معاملات الأوراق المالية.

وتقوم الشركة المرخص لها بإجراء عمليات المقاصة في الأوراق المالية لحساب أعضاء الإيداع المركزي بهدف تحديد صافي حقوق والتزامات كل منهم، كما تقوم الشركة بإجراء عمليات تسوية المراكز المالية الناشئة عن تداول الأوراق المالية(١١) .

٥- تكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية وصناديق الاستثمار.

تتضمن أنشطة تلك الشركات تكوين وإدارة كل من:-

(a) محافظ الأوراق المالية

حيث تلتزم الشركة بموجب عقد بشراء وبيع الأوراق المالية باسم ولحساب العميل مقابل عمولة، على أن يحظر عليها الوعد في أي إعلان يصدر عنها بتحقيق أي نتائج مالية محددة عند التعامل على أي من الأوراق المالية أو التأكيد على صحة أي توقعات تبديها أو افتراض تكرار المكاسب التي سبق تحقيقها أو الإيحاء بشيء من ذلك(١٢).

وعموما تقوم شركات تكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية بالأنشطة التالية:-

- تقديم الاستشارات الفنية المتعلقة بتكوين محافظ الأوراق المالية للعملاء (أفراد، شركات، بنوك...).
- تكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية للعملاء.

---

(١٠) المادة (١٢٣) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢.

(١١) المواد (١٤) – (١٥) من قانون الإيداع المركزي رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٠، وتبين اللائحة التنفيذية ما تسجله المقاصة والتسوية من عمليات وما تتطلبه من إجراءات.

(١٢) المواد (٢٤٥) – (٢٥٤) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢.

- أية أعمال أخرى مرتبطة بذلك النشاط حسب رغبة العملاء.

(b) صناديق الاستثمار

وهي تهدف إلى اســـتثمار المدخرات في الأوراق المالية، ولا يجوز لها مزاولة أية أعمال مصرفية (وعلى وجه الخصوص إقراض الغير أو ضمانه أو المضاربة في العملات أو المعاونة أو المعادن النفيسة). وعادة ما يصدر الصندوق مقابل أموال المستثمرين فيه أوراقًا مالية في صورة وثائق استثمار بقيمة واحدة يشارك حاملوها في نتائج استثمارات الصندوق.

ويمكن القول بأن شـــركات إدارة صـــناديق الاســـتثمار (مدراء الاســـتثمار) وتتخصص في إدارة صناديق الاستثمار بأنواعها المختلفة سواء تلك التي تقوم البنوك وشركات التأمين بتكوينها أو تلك التي تقوم بتكوينها شركات المساهمة التي حددها قانون رأس المال ولائحته التنفيذية حيث اشـــترط هذا القانون ولائحته أن يعهد إدارة صندوق الاستثمار إلى جهة ذات خبرة في إدارة صناديق الاستثمار يطلق عليها اسم مدير الاستثمار تتوافر فيها شروط معينة للتأكد من توافر الكفاءة الفنية والملاءة المالية وغيرها من الإمكانيات في هذا المدير.

٦- السمسرة في الأوراق المالية.

تلتزم شـــركات الســـمســـرة بموجب عقد بشـــراء وبيع الأوراق المالية باســـم ولحساب العميل مقابل عمولة، كما تلتزم أيضا بما تضعه البورصة من قواعد ونظم لتداول الأوراق المالية بالإضافة إلى مزاولة نشاطها وفقًا للنظام الذي تضعه البورصة لعضوية الشركات بها[١٣]. باختصار فإن تلك الشركات تمارس عمليات الوساطة بين العاملين في الأوراق المالية بيعًا وشراء فشركة السمسرة تؤدي دور الوسيط أو الوكيل المالي بين مشـــتري وبائع الأوراق المالية نظير عمولة تحدد

[١٣] المواد (٢٥٥) – (٢٦٨) من اللائحة التنفيذية للقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢.

اطارها السلطة المختصة وبذلك لا تتحمل الشركة أي مخاطر خاصة بالورقة المالية ذاتها.

كما تم إضافة أنشطة أخرى على النحو التالي[١٤] :

٧- تنظيم محافظ الأوراق المالية وإصدارها وتسويتها وتكوينها وإدارتها.

٨- إمساك وحفظ سجلات ألأوراق المالية

وعادة ما يشار إلى كل نشاط يتناول حفظ الأوراق المالية والتعامل عليها وإدارتها بنشاط أمناء الحفظ ويباشر أمين الحفظ نشاطه وبالأخص في المجالات الآتية[١٥] :

١- توريق الحقوق المالية.

٢- شراء الأوراق المالية بالهامش.

٣- إقراض واقتراض الأوراق المالية بغرض تداولها.

٤- المالك المسجل.

ولا يجوز لغير البنوك والجهات التي تحددها اللائحة التنفيذية أن تمارس نشاط أمناء الحفظ. حيث يصدر بالترخيص بممارسة ذلك النشاط بقرار من الهيئة وفقًا للقواعد والإجراءات المقررة[١٦] .

٩- صناديق الاستثمار المباشر

---

(١٤) **تم إضافة تلك الأنشطة على النحو التالي**
(A) قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٦٠٢ لسنة ١٩٩٤.
(B) قرارات وزير الاقتصاد أرقام ٨٩١ لسنة ١٩٩٥، ٩٣٥ لسنة ١٩٩٦، ٤٣ لسنة ٢٠٠٠، ٥٨٦ لسنة ٢٠٠٢.

(١٥) **المادة رقم (٤٥) مستبدلة بقرار وزير الاستثمار رقم ١٩٣ لسنة ٢٠٠٥ – الوقائع المصرية – العدد ١٤٥ في ٢٠٠٥/٦/٢٩.**

(١٦) **المادتين (٣٠)، (٣١) من قانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ من اللائحة التنفيذية.**

وتسرى على نشاط صناديق الاستثمار المباشر الأحكام القانونية المقررة لصناديق الاستثمار بخلاف عدم سريان نسب ومجالات الاستثمار المقررة بها على صناديق الاستثمار المباشر(١٧) .

١٠- التعامل والوساطة والسمسرة في السندات

تقوم الشـركات التي تزاول نشـاط التعامل والوسـاطة والسـمسـرة في السندات ببيع وشراء جميع أنواع السندات وصكوك التمويل واذون الخزانة وغيرها من الأوراق المشـابهة وتغطية الاكتتاب فيها سـواء باسـم الشـركة المرخص لها بمزاولة النشاط ولحسابها الخاص أم باسم ولحساب عملائها(١٨)

١١- توريق الحقوق المالية.

يقتصر غرض الشركات التي تعمل في ذلك النشاط على ممارسة نشاط التـوريق ويقصد بذلك نشاط إصدار سندات قابلة للتداول في حدود ما يحال إليها من حقوق مالية ومستحقات أجلة الدفع بالضمانات المقررة لها(١٩) .

١٢- شركات تقييم وتصنيف وترتيب الأوراق المالية

وتتخصص هذه النوعية من الشـركات في تقدير الجدارة المالية للأوراق المالية التي تصدرها الشركات ويتم تصنيف الأوراق المالية المصدرة وفقـًا للنظام الذي تضعه شركات التقييم ثم تقدر بخبراتها وطبقـًا لأسس فنية علمية عملية مرتبة هذه الأوراق ويمكن التقييم والترتيب الذي تضعه شركات التقييم والتصـنيف للأوراق المالية والمتعاملين في هذه الأوراق من تقدير المخاطر

(١٧) قرار وزاري رقم ٩٣٥ لسنة ١٩٩٦ منشور بالوقائع المصرية – العدد الأول في ١٩٩٧/١/١.
(١٨) المواد ٢٦٩ – ٢٨٠ من اللائحة التنفيذية للقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢.
(١٩) المادة (٤١) من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ والمواد ٣٠٠ – ٣١٥ من اللائحة التنفيذية للقانون.

المرتبطة بعوائد تلك الأوراق المالية بما يمكنها في النهاية من تقدير عوائد ومخاطر الاستثمارات المالية[٢٠].

١٣- شركات تقييم وتحليل الأوراق المالية ونشر المعلومات

وتتخصص في تجميع البيانات المالية وغير المالية للشركات التي تصدر أورقا مالية مقيدة (وغير مقيدة في بعض الأحيان) في بورصة الأوراق المالية وتحليل هذه البيانات ونشرها بصفة دورية لعملائها. وتمكن هذه التحليلات والمعلومات المنشورة المحللين الماليين في إدارة الاستثمار ومدير الاستثمار لصناديق الاستثمار وغيرهم من المتعاملين في بورصة الأوراق المالية من اتخاذ القرارات المالية الخاصة بتكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية التي تصدرها الشركات وتحديد المخاطر المرتبطة بعوائدها أيضا كما يمكن للبنوك استخدام تلك التحليلات المالية وغير المالية في اتخاذ القرارات المالية والائتمانية الخاصة بمنح ائتمان للشركات المصدرة هذه الأوراق أو إعطاء ائتمان بضمان هذه الأوراق وتحديد نسبة هامش الضمان أو توظيف الموارد المالية لهذه البنوك في أية صورة من صور الاستثمار.

٢.٢ التنظيم القانوني الذي يحكم شركات السمسرة في الأوراق المالية

١.٢.٢ إعادة تنظيم مهنة السمسرة

تمارس شركات السمسرة في الأوراق المالية أنشطتها كمهنة منظمة قائمة بذاتها عن طريق تنظيم قانوني معين يلزم من يرغب في مباشرتها أن يكون شخص اعتباري متخذا شكل قانوني تجاري محدد يأخذ شكل الشركات المساهمة أو شركة التوصية بالأسهم.

---

[٢٠] الباب الثامن من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال مضاف بقرار وزير الاقتصاد رقم ٥٨٦ لسنة ٢٠٠٠.

فلم تعد مهنة السمسرة في الأوراق المالية من بين الأنشطة التي يمارسها السمسار العادي. كما لم تعد تمارس تلك المهنة عن طريق الأفراد من الأشخاص الطبيعيين أو المنشآت الفردية أو شركات الأشخاص على النقيض مما سبق، حيث كانت أنشطة السمسرة في الأوراق المالية من أقدم الأنشطة التي تم ممارستها قبل صدور القانون رقم ٩٥ لسنة ٩٢ عن طريق مكاتب معتمدة بالبورصة يوجد بها سماسرة ومندوبين رئيسيين حيث كان لا يجوز التعامل في الأوراق المالية سواء كانت مقيدة بجدول الأسعار الرسمي أو غير مقيدة بالجدول إلا بواسطة أحد السماسرة المقيدين ببورصات الأوراق المالية. ويكون السمسار الذي تتم الصفقة بواسطته ضامنًا لسلامة البيع ويقع باطلا بحكم القانون كل تعامل خلاف ذلك.

ولعل أبرز أسباب التحول وراء ذلك في الأتي:-

(a) تتسم تلك الشركات بصفة الاستمرارية كما يكون لها شخصية معنوية مستقلة عن شخصية أصحابها وبالتالي تم القضاء على عديد من العيوب التي قد تنشأ من وفاة أو عجز أو إفلاس الشريك المتضامن في شركة الأشخاص أو الشخص الطبيعي ومنع تأثير انقضاء الشركة أو تصفيتها على انقضاء عقد السمسرة وبالتالي التغلب على عدم انقضاء عقد السمسرة بين الشركة والعميل.

(b) زيادة فرص الحصول على السيولة النقدية عند الحاجة إليها وبالتالي امتداد دائرة خدمات شركة السمسرة وتسهيل حصول الشركة على احتياجاتها التمويلية بطرح الأوراق المالية سواء بإصدار أسهم رأس المال أو إصدار السندات.

(c) القضاء على الاعتبار الشخصي لشركة السمسرة مما أسفر الأمر على إضفاء الاستقرار لمصلحة العميل.

وقد اتسم نظام التداول في ذلك الوقت بأنه كان عتيقًا حيث كان السماسرة يجبرون بموجبه على تسجيل صفقاتهم على سبورة كبيرة تطل على مقصورة

التداول. تم تحول بعد ذلك إلى نظام إليكتروني معقد يربط جميع شـــركات السمسرة الأعضاء ويتصل أيضا بهيئة سوق المال وشركة مصر للإيداع والقيد المركزي **MCDR** كما يتيح نشر المعلومات للمتعاملين.

وقد مر التطور بمرحلتين حيث بدأت المرحلة الأولى مع عودة النشـــاط مرة أخرى للبورصـــة في عام ١٩٩٣ خلالها تم تركيب نظام إليكتروني لأول مرة تتناسب طبيعته مع حجم التعاملات والسوق في ذلك الوقت. حيث ساعد ذلك النظام السماسرة على التوفيق بين طلبات العملاء وتنفيذها ونشر تفاصيل الصفقات فوريا.

ومع توقع البورصة لنمو حجم التعاملات في المستقبل شرعت في وضع نظام جديد للتداول في نهاية التســعينات، ودخل النظام الجديد بالفعل إلى الخدمة عام ٢٠٠١ ، حيث قامت شركة إيفا الكندية بتصميم برامج النظام وجرى تشغيله على أجهزة حاسبات آلية ساهمت بها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. ويتضمن النظام شـبكات تسـتخدم أحدث تكنولوجيا لنقل المعلومات تمكن السـماسـرة سـواء كانوا متواجدين في قاعة التداول أو في مكاتبهم من إدخال أوامر العملاء وتخزينها في ملفات مركزية صممت لتسيير عمليات التداول لكل ورقة مالية على حدة، ويستطيع السـماسـرة الإطلاع على هذه الملفات ومراجعتها بصـورة آلية. ومن مزايا النظام أيضـا أنه يربط لحظيا ما بين شـركات السـمسـرة وفروعها المنتشـرة في أنحاء الجمهورية والبورصـــة وذلك من خلال شــبكات إلكترونية . كما يتميز بتوفير نظم احتياطية لتخزين واسـترداد المعلومات وقواعد البيانات في حالة حدوث كوارث أو ظروف طارئة. كما يسمح بنشر المعلومات للجمهور على نطاق واسع.

وتحقيقا لذلك فإنه لا يجوز مزاولة نشاط السمسرة في الأوراق المالية إلا بعد الحصـــول على ترخيص بذلك من هيئة ســوق المال(٢١). وبموجب ذلك

(٢١) المادتين (٢٨)، (٢٩) من قانون سوق رأس المال.

فهناك العديد من المتطلبات والاشـــتراطات الأســاســية لتأســيس والترخيص لشـــركات الســـمســـرة في الأوراق المالية يتعين الوفاء بها عن طريق تلك الشركات على النحو التالي: (٢٢)

٢.٢.٢ متطلبات واشتراطات التأسيس

يتعين على الشركات التي ترغب في مباشرة نشاط السمسرة في الأوراق المالية استيفاء المستندات والإجراءات المتعلقة بإصدار الأسهم والتأسيس على النحو التالي(٢٣):-

(A) تقديم طلب من وكيل المؤســســين وفقا للنموذج المعد من الهيئة مبينا به الأتي:

١- اسم الشركة.

٢- الشكل القانوني للشركة (مساهمة مصرية توصية بالأسهم).

٣- غرض الشركة والذي يتمثل في نشاط السمسرة في الأوراق المالية.

٤- بيان بأسماء المؤسسين.

٥- رأس المال المصدر والمدفوع.(٢٤)

(B) استيفاء استمارة المعلومات مرفقا بها المستندات التالية:

١- شهادة تفيد عدم التباس اسم الشركة مع غيرها من الشركات.

٢- صور من التوكيلات الصادرة من المؤسسين لوكيل المؤسسين.

---

(٢٢) قرار مجلس إدارة هيئة سوق المال رقم ٤٩ لسنة ٢٠٠٦ والملاحق المرفقة به الخاصة بشروط ومتطلبات التأسيس والترخيص بالإضافة إلى الاشتراطات المنصوص عليها في قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية. كما نصت المادة الخاصة من القرار على ضرورة توفيق الشركات المرخص لها بمباشرة نشاط السمسرة في الأوراق المالية وقت العمل بذلك القرار لأوضــاعها بالنســبة لاشــتراطات ومتطلبات الترخيص الواردة به قبل نهاية شهر مارس ٢٠٠٧.

(٢٣) المادة الثانية لقرار رئيس مجلس إدارة هيئة سـوق المال رقم ٤٩ لسـنة ٢٠٠٦ والمحلق رقم (١) المرفق بالقرار.

(٢٤) وفقا لقرار رئيس مجلس إدارة هيئة سوق المال رقم ٤٩ لسنة ٢٠٠٦ يتعين التزام تلك الشركات بالحد الأدنى لرأس المال المصدر والمدفوع والذي يجب ألا يقل عن خمس ملايين جنية.

٣- عدد ٢ نسخة من كل من العقد الابتدائي والنظام الأساسي للشركة.

٤- نموذج الاستعلام الأمني في حالة ما إذا كان أحد المؤسسين أو أحد أعضاء مجلس الإدارة أجنبي أو أشخاص اعتبارية.

٥- ما يفيد سداد رسم الإصدار وقدره نصف في الألف من قيمة رأس المال المصدر بحد أقصى ١٠ ألاف جنية.

٦- ما يفيد سداد رسم التأسيس وقدره واحد في الألف من قيمة رأس المال بالمصدر بحد أدنى ٥٠٠٠ جنية وحد أقصى ١٥٠٠٠ جنية.

٧- شهادة الإيداع البنكية بالجزء المدفوع من رأس المال المصدر.

(C) دراسة طلب التأسيس وإصدار الموافقة على التأسيس:

(D) إتمام إجراءات التأسيس والنشر.

٣.٢.٢ متطلبات واشتراطات الترخيص بمباشرة النشاط

على شركة السمسرة في الأوراق المالية بعد تأسيسها استيفاء مستندات التراخيص المقررة(٢٥). حيث يتم تقديم طلب الترخيص إلى الهيئة العامة لسوق المال على النموذج المعد لذلك مرفقا به الأوراق والمستندات الآتية:

١- مستخرج رسمي من السجل التجاري للشركة.

٢- بيان بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين وخبراتهم.

٣- ما يفيد أن مقر الشركة مجهز بالأدوات والأجهزة اللازمة لمزاولة النشاط وكذا الفروع المزمع إنشائها.

٤- سند حيازة مقر الشركة مثبت التاريخ في الشهر العقاري أو ما يفيد ملكيتها.

٥- ما يفيد توافر خط الربط بين الشركة والبورصة وشركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي.

---

(٢٥) مع عدم الإخلال بقواعد العضوية بالبورصة والصادرة بقرار رئيس الهيئة رقم ٤٢ لسنة ٢٠٠٦، على شركات السمسرة في الأوراق المالية بعد تأسيسها استيفاء مستندات الترخيص المنصوص عليها في المحلق رقم (٢) المرفق بهذا القرار تطبيقا لنص المادة الثالثة للقرار.

٦- أن يكون المؤسسون وأعضاء مجلس الإدارة والمديرون حسنى السمعة.

٧- ما يفيد سداد رسم الترخيص والبالغ عشرة ألف جنية عن نشاط السمسرة.

٨- تعهد بأداء حصة الشركة في صندوق تأمين المتعاملين في الأوراق المالية من المخاطر غير التجارية.

٩- إقرار من العضو المنتدب للشركة بأنه مسئول عن الإدارة الفعلية فضلا عن تفرغه الكامل لذلك.

٤.٢.٢ متطلبات البنية الأساسية الفنية اللازم توافرها

بالإضافة إلى ضرورة استيفاء شركات السمسرة مستندات الترخيص يتعين عليها استيفاء متطلبات واشتراطات التراخيص المرتبطة بالمتطلبات الفنية للبنية الأساسية اللازمة لمباشرة نشاط السمسرة في الأوراق المالية سواء في المركز الرئيسي للشركة أو في فروعها.

حيث ينبغي على شركات السمسرة أن تستوفي المتطلبات الأساسية للتداول الآلي وفقا لما يلي:(٢٦)

١- المواصفات الفنية للبنية الأساسية اللازم توافرها لدى شركات السمسرة:

يلزم أن يتوفر لدى شركة السمسرة منظومة عمل متكاملة ومدعمة بمنظومة الكترونية كاملة لتسجيل ومعالجة بيانات العملاء وأوامرهم وتنفيذ وتسوية هذه الأوامر آليا. ويجب أن تعمل كل من المنظومتين بشكل كامل ومؤمن لتوفير التالي:

(A) حسابات العملاء

- فتح وإدارة حساب منفصل لدى الشركة لكل عميل بما في ذلك إمساك حساب نقدي فرعي له.

---

(٢٦) وفقا للمادة الثالثة من قرار رئيس هيئة سوق المال رقم ٤٢ لسنة ٢٠٠٦ يتعين على شركات السمسرة استيفاء متطلبات البنية الأساسية الفنية اللازمة الموضحة بالملحق رقم (٣) المرفق بالقرار.

- استلام ورد النقدية من وإلى العملاء وقيد هذه الحركات في حساباتهم.

- إصـــدار بيان دوري لكل عميل عن حســـاباته النقدية وتعاملاته على الأوراق المالية التي تمت من خلال شركة السمسرة وعمولات الشركة.

- تسوية عمولات شركة السمسرة طبقا للنسب المتفق عليها مع العملاء.

- التســوية اليومية مع الحســابات النقدية للعملاء بالبنك وحركات الإيداع والسداد للعملاء.

(B) التداول الآلي

- اســتقبال وتســجيل وتعزيز أوامر العملاء بصــورة تمنع إنكار أي من الطرفين للأمر.

- الربط الآلي مع نظام التداول بالبورصة.

- إدخال الأمر آليا إلى نظام التداول بعد الموافقة على الأمر.

- تلقي وتسجيل موقف الأمر من التداول آليا.

- إخطار العميل آليا أو بغيره من وسائل الإخطار بموقف الأمر جلسة التداول.

(C) نظم الحد من المخاطر

- الربط الآلي مع أمناء الحفظ طبقا للمواصفات التي تحددها شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي.

- التحقق من تواجد الأرصدة لدى العميل (نقدية أو ورقية).

- التحقق من توافق أمر العميل مع حدود التعامل المصرح بها للعميل.

(D) التسوية

- تسوية موقف العميل طبقا لدورة أعمال المقاصة والتسوية.

- إخطار العميل آليا أو يدويا بالتسوية.

- الإقفال وتســـوية المركز اليومي مع حســـابات ومعلومات التســـوية والمقاصة وحركات التحويل من وإلى حساب نقدية العملاء.

(E) التقارير الداخلية الرقابية والتفتيش

- تقرير مجمع بحجم تداولات شركة السمسرة يوميا وأسبوعيا وشهريا وربع سنويا وسنويا.

- مقارنة حجم تداولات شركة السمسرة بصافي رأس المال وحساب نسب كفاية رأس المال.

- إمكانية الإطلاع والحصول على المعلومات المسجلة إليكترونيا من قبل الجهات الرقابية.

(F) الأمن وسلامة المنظومة

- حماية سرية حسابات وبيانات العملاء والمعلومات المتعلقة بها.

- منع تعديل أي بيان أو معلومة حال تسجيلها أو معالجتها من خلال هذه المنظومة.

- تحديد صلاحيات كل مستخدم للحصول على البيانات والمعلومات.

- تسجيل كل استخدام أو محاولة لاستخدام أو الدخول على المنظومة.

(G) نظم وقواعد الاحتفاظ بالمستندات

الاحتفاظ بالسجلات والمستندات لمدة خمس سنوات من تاريخ إقفال الحساب مع العميل. وتلتزم الشركة في حالة وجود نزاع قانوني بالاحتفاظ بكافة المستندات والسجلات لحين تسوية النزاع أو صدور حكم قضائي نهائي فيه.

٢- منظومة العمل لدى شركة السمسرة:

(A) علاقة شركة السمسرة بالأطراف الأخرى:

١- على شركة السمسرة توفير البنية الأساسية للربط الآلي مع نظام التداول بالبورصة طبقا للمواصفات التقنية التي تضعها البورصة.

٢- توفير البنية الأساسية للربط الآلي مع نظام الإيداع المركزي وأمناء الحفظ طبقا للمتطلبات التقنية التي تضعها شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي.

٣- توفير البنية الأساسية اللازمة لتبادل المعلومات آليا مع أحد بنوك التسوية.

٤- توقيع شركة السمسرة للعقود اللازمة لبدء التعامل وفتح الحسابات والتعامل عليها مع أمين الحفظ وبنك التسوية والعملاء.

٥- تحقيق التوافق بين البيانات لكل من العمليات المنفذة والإيداع المركزي والتسوية وحسابات العملاء لدى شركة السمسرة.

(B) قواعد فتح وإدارة حسابات العملاء لدى شركة السمسرة:

١- فتح وإدارة حساب منفصل لدى الشركة لكل عميل بما في ذلك إمساك حساب نقدي فرعي له.

٢- استلام ورود النقدية من وإلى العملاء بالشركة وقيد هذه الحركات في حساباتهم.

٣- إصدار بيان دوري لكل عميل عن حساباته النقدية والورقية التي تعامل عليها من خلال شركة السمسرة وعمولات السمسرة وكافة العمولات والأتعاب الأخرى التي تم خصمها من حساب العميل خلال تسوية معاملاته لصالح الجهات الأخرى وتفاصيلها.

٤- خصم عمولات السمسرة طبقا للنسب المتفق عليها مع العملاء.

٥ -الإقفال وتسوية المراكز اليومية مع حسابات نقدية العملاء بالبنك وحركات الإيداع والدفع للعملاء.

(C) الشروط اللازمة للتعامل على الحسابات النقدية:

١. تلتزم شركة السمسرة بفصل حساباتها (سواء دائنة أو مدينة) عن حساب نقدية العملاء.

٢. يقتصر تعامل شركة السمسرة على الحسابات النقدية للعملاء على الأغراض التالية:

- تغذية الحساب يوميا بالنقدية التي تتلقاها الشركة من العملاء.

- التحويل إلى حساب التسوية لسداد قيمة مشتريات العميل.

- إصدار شيكات أو أوامر دفع أو تحويلات لصالح العميل صاحب الحساب.

- خصم عمولات السمسرة بموجب إشعار خصم طبقا للنسب المتفق عليها مع العميل.

٣- يمكن للعملاء الإضافة المباشرة لهذا الحساب بالبنك من خلال تحويل مصرفي أو إيداع نقدي لصالح حسابهم النقدي لدى شركة السمسرة على أن يخطر العميل الشركة بصورة من إيصال إيداع المبالغ.

٥.٢.٢ متطلبات نظم تلقي أوامر العملاء

١- الإفصاح للعميل عن وسيلة تلقي الأوامر، والحصول على موافقته الكتابية على استخدامها في تعامله مع الشركة.

٢- التأكد من صفة وشخصية العميل قبل تلقي أوامره.

٣- استقبال وتسجيل وتعزيز أوامر العملاء بصورة تمنع إنكار أي من الطرفين للأمر.

٤- أن تسمح وسيلة تلقي الأوامر بالإشراف والتفتيش بأثر رجعي للمدة الزمنية الواجب الاحتفاظ بالسجلات والمستندات خلالها.

٥- إدارة الأوامر وإرسالها لنظام التداول (آلية بالكامل):

- التحقق من تواجد الأرصدة لدى العميل نقدية أو ورقية.

- التحقق من توافق أمر العميل مع حدود التعامل التي تحددها شركة السمسرة لهذا العميل.

- إدخال الأمر أليا إلى نظام التداول.

- تلقي وتسجيل موقف الأمر من نظام التداول بالبورصة آليا.

- إخطار العميل بموقف الأمر من التداول بنهاية جلسة التداول.

٦.٢.٢ متطلبات المواصفات التقنية للبنية الأساسية اللازم توافرها

حيث ينبغي على شركات السمسرة استيفاء متطلبات المواصفات التقنية الأساسية الواجب توافرها بالمركز الرئيسي أو فروعها. وعلى الشركة تقديم شهادة من شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي باستيفاء تجهيزات الشركة وفروعها لتلك المتطلبات. كما يجب استيفاء تلك الشركات أيضا لمتطلبات الربط الآلي للمركز الرئيسي للشركة وفروها مع أنظمة التداول بالبورصة وأنظمة الإيداع المركزي. وعلى الشركة تقديم شهادة عن كل من البورصة وشركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي بتوافر تلك المتطلبات.

وتتمثل تلك المواصفات التقنية للبنية اللازمة ما يلي(٢٧) :

(A) أنظمة تلقي أوامر العملاء وخدمتهم

١. تسري المتطلبات الآتية على أنظمة تلقي أوامر العملاء وخدمتهم من خلال القنوات التي توفرها شركة السمسرة لخدمة العملاء ومنها على سبيل الأخص:

- تلقي الأوامر مباشرة من العميل.
- تلقي الأوامر هاتفيا.
- تلقي الأوامر عبر الفاكس.
- تلقي الأوامر عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت).

٢. يجب تسجيل وتعزيز أمر العميل قبل تنفيذ أي أمر بالتداول على حسابات هذا العميل وأوراقه المالية وذلك من خلال نظام يوفر التالي:

- التحقق من شخصية وصفة العميل وأهليته للتصرف.

---

(٢٧) نصت المادة الثالثة من قرار رئيس هيئة سوق المال رقم ٤٢ لسنة ٢٠٠٦ والمحلق رقم (٤) المرفق لذلك القرار على تلك تفاصيل تلك المتطلبات.

- تسجيل المعلومات التي تم تبادلها بين العميل وشركة السمسرة.

- تسجيل أوامر العميل وختمها بتوقيت تلقي الأمر.

- التعزيز للعميل بطبيعة وحجم وشروط الأمر.

٣. تسجيل وقت إرسال أمر العميل للتنفيذ.

٤. يلزم أن يتيح النظام للعميل خلال الفترة التي يكون فيها أمر العميل محلا للتنفيذ ما يلي:

- الاستعلام عن موقف الأمر.

- إصدار أمر إلغاء أمر سابق.

٥- يلزم أن يقوم نظام تلقي أوامر العملاء وخدمتهم بإخطار العميل بموقف الأمر فور إتمام تنفيذه كليا أو جزئيا وذلك من خلال وسيلة الاتصال المتفق عليها مع العميل عند وضع أمر التداول أو عند التعاقد مع شركة السمسرة.

(B) نظم آلية لإدارة شركة السمسرة:

يتكون النظام من مجموعة التطبيقات وقواعد البيانات الخاصة بجميع تعاملات شركة السمسرة مع العملاء. والمطلوب توفيرها من أحد مصدرين:

١. شركة متخصصة تورد أو تبيع هذه الأنظمة الآلية المتفقة مع متطلبات الهيئة والمعتمدة منها.

٢. **ASP** شركة متخصصة مرخص لها بتقديم الخدمة لشركات السمسرة.

(C) نظام إرسال واستقبال الرسائل

Financial Information Exchange Fix

يجـــب أن يقوم هذا النظام بإرســـال الأوامر بصـــورة آلية إلى كل من البورصــة وشـركة مصـر للمقاصــة والإيداع والقيد المركزي. كما يقوم بتلقي حالة الأوامر السابق إرسالها فيما يتعلق بتنفيذ هذه الأوامر أو عدمه.

١. نظم الاتصال

- عدد ٢ خط اتصـــال لا تقل ســـرعة كل منهما عن ٢ ميجا مع كل من البورصة وشركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي.

- **Disaster Site** خط اتصــــال تبـادلي مع مراكز البيـانـات الاحتيـاطيـة الخاصة بكل من البورصة وشركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي.

٢. نظام الحماية التأمينية للاتصال

- نظم حماية تأمينية للاتصال من شركة السمسرة إلى جهات السوق المختلفة:

- **Firewall** يجب توفر نظم تأمينية لشبكات الاتصـال على جميع شبكات الاتصـال الخارجية سـواء من خلال شـبكة الانترنت أو من الشـبكات المتصـلة بكل من جهات السوق المختلفة من البورصة وشركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي.

٣. أنظمة الحماية التشغيلية

يجب على شركة السمسرة توفير نظم الحماية التشغيلية التالية:

- **FIX.2** نظام إرسال واستقبال الرسائل.
- قواعد بيانات مؤمنة وذات قدرة تشغيلية عالية.
- نظم تشغيلية حديثة وتسمح بالعمل بطريقة الخوادم المركزية.
- **Application Server** نظم تشغيلية تعمل كخادم للتطبيقات.

- **Disaster Recoverz Site** مركز للطوارئ يتوافر بـه نسـخة من كل أجهزة الخادم ونسـخ احتياطية من البيانات والتطبيقات ويتم تحديثها بصـورة لحظية.

٤. الحاسبات المركزية

- حاسـبات مركزية تقوم بالعمل كخادم لقواعد البيانات بتوافر فيها نظم العمل الدائم بدون توقف **Fault Tolerant** أو **Hot - Standbz** أو **Cluster**.

- **FIX** خادم مستقل لتشغيل نظام إرسال واستقبال الرسائل.

٥. إجراءات التشغيل

- يجب أن تخضـع جميع الأنظمة والمعدات وأسـلوب التشـغيل للرقابة والتفتيش الخارجي وفقا للقواعد التي تضـعها الهيئة العامة لسـوق المال وبورصة الأوراق المالية وشركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي.

- على أنظمة الشركة عدم قبول أي طلبات أو رسائل غير هامة أو رائدة من خلال نظام إرسال **FIX** واستقبال الرسائل.

- يجب أن تشمل إدارة نظم المعلومات بالشركة على متخصصين في المجالات التالية:

- مسئول قواعد بيانات.
- مسئول نظم تشغيل.
- مسئول شبكات اتصال.
- مسئول تأمين نظم المعلومات.

- يجب عرض مواصـفات جميع الأجهزة والحاسـبات المركزية ومعدات الاتصـال على الجهات الرقابية المختصـة بمنح الترخيص والموافقة عليها قبل استخدامها مع إعداد دراسة بعدد العملاء المتوقع وحجم البيانات المستخدمة.

٧.٢.٢ متطلبات أدلة وإجراءات العمل بجميع شركات السمسرة

ينبغـــــي على شركات السمسرة تقديم ملف يتضمن بيان بأدلة وإجراءات العمل بالشـركة في جميع مجالات التشـغيل اللازمة المباشـرة نشـاطها والوفاء بـالتزامـاتها قبل عملائها والغير والحفاظ على حقوق كل منهم. وفيما يلي بيان أدلة وإجراءات العمل لجمع شركات السمسرة(٢٨) :

١. دليل إجراءات فتح الحساب.

٢. دليل إجراءات مكافحة غسل الأموال.

٣. دليل إجراءات تسجيل وإدارة الأوامر وتنفيذ المعاملات.

٤. دليل إجراءات تسوية وتعزيز المعاملات.

٥. دليل إجراءات الاحتفاظ بالبيانات.

٦. دليل إجراءات إبلاغ العميل – تقارير العميل.

٧. خطة استمرارية النشاط.

٨. دليل إجراءات الشكاوي والمنازعات.

٩. ميثاق شرف العاملين.

١٠. دليل الالتزام بالقواعد واللوائح السارية.

١١. دليل إدارة الرقابة الداخلية.

١٢. دليل لجنة المراجعة الداخلية.

١٣. دليل توصيف لنظم الربط الآلي مع نظام التداول بالبورصـة والربط الآلي مع المقاصة والتسوية والإيداع المركزي.

١٤. دليل إدارة المخاطر.

---

(٢٨) نصـــت المادة الثالثة لقرار رئيس مجلس إدارة هيئة ســـوق المال رقم ٤٩ لســـنة ٢٠٠٦ وكذلك الملحق رقم (٥) المرفق لذلك القرار على أدلـة وإجراءات العمل بجميع شركات السمسرة.

٨.٢.٢ المتطلبات الأخرى

توجد متطلبات أخرى بالإضافة لمتطلبات الترخيص الأساسية والمتطلبات الفنية للبنية الأساسية أو متطلبات التقنية الأساسية أو متطلبات الربط الآلي أو متطلبات أدلة وإجراءات العمل هي:(٢٩)

١- تقديم خطة واضحة لأعمال وأهداف الشركة تشمل أساليب خدمة العملاء وخطة استمرار وتطوير نشاط الشركة مستقبلا.

٢- بيان بالهيكل التنظيمي للشركة بمركزها وفروعها متضمنا مسميات الوظائف. وبيان التوصيف الوظيفي لكل وظيفة والمؤهلات والخبرات التي تناسب طبيعة كل منها.

٣- تعيين العاملين بالشركة واستيفاء متطلبات الترخيص اللازمة لهم من الهيئة العامة لسوق المال.

٩.٢.٢ متطلبات تجديد الترخيص

يجب على شركات السمسرة في الأوراق المالية المرخص لها من الهيئة بمباشرة هذا النشاط تقديم طلب تجديد الترخيص في موعد غايته شهر قبل أول يناير من كل عام مرفقا به ما يفيد استيفاء الشركة متطلبات استمرار النشاط.(٣٠) وسداد الرسم المنصوص عليه في المادة ١٣٤ من اللائحة التنفيذية لقانون سوق المال.(٣١)

٣.٢ حقوق والتزامات شركات السمسرة في الأوراق المالية

١.٣.٢ حقوق شركة السمسرة

---

(٢٩) نصت المادة الثالثة من قرار رئيس مجلس إدارة هيئة سوق المال رقم (٤٢) لسنة ٢٠٠٦ على تلك المتطلبات.

(٣٠) نص المادة (١٣٤) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢.

(٣١) نص المادة الرابعة من قرار رئيس مجلس إدارة هيئة سوق المال رقم (٤٢) لسنة ٢٠٠٦.

لا شــك أن عقد الســمســرة خلال فترة تنفيذ طلبات الشــراء والبيع يخول لشــركة الســمســرة في الأوراق المالية بعض الحقوق تجاه عملائها. ولعل أهم هذه الحقوق مبلغ العمولة وحقها في المصاريف.

والعمولة هي عبارة عن المبلغ المتفق عليه في عقد السمسرة الذي يلتزم بدفعه العميل لصالح شركة السمسرة مقابل قيام الأخيرة بتنفيذ الأمر الصادر إليها في شأن صـفقة معينة. ولم يترك المشـرع المصـري لشـركة السـمسـرة حرية الاختيار في تحديد مبلغ العمولة فقد ألزمها – حتى يكون العميل على بينة من أمره – بتحديد مبلغ العمولة في اتفاق فتح الحساب، وحدد لها نسبة معينة من العمولة لا يجوز لها أن تتجاوزها في صفقات معينة وهي الصفقات الصغيرة، وترك لها حرية التفاوض **Negotiation** مع عملائها في الصفقات الكبيرة. وعادة ما تكون عمولات السمسرة في الأوراق المالية التي تتقاضـها شـركة السمسرة وفقا لما يلي:[٣٢] يتم الاتفاق بين شركة السمسرة وعملائها على العمولة التي تتقاضاها عن العمليات التي تقوم بها. وفي العملية الواحدة التي لا تتجاوز قيمتها عشرة آلاف جنية مصري أو ما يعادلها من العملات الأجنبية. يكون الحد الأقصـــى للعمولة خمســـة آلاف جنية من قيمة العملية، بالنسبة للأسهم واثنين في الألف بالنسبة إلى الأوراق المالية الأخرى. وفي جميع الأحوال يكون الحد الأدنى للعمولة جنيهان للعملية الواحدة، وتعتبر العملية الواحدة في تطبيق الأحكام المتقدمة متى تمت على أســـهم شــــركة واحدة أو ورقة مالية تصــدرها جهة معينة).[٣٣] وقد نص المشــرع كذلك على أنه تلتزم الشــركة بتحرير اتفاق فتح حساب مع كل من عملاها... على أن يتضـمن.... ما يأتي تحديد عمولة الشركة عن الخدمات التي تؤديها).[٣٤]

٢.٣.٢ التزامات شركات السمسرة

---

[٣٢] نص المادة (١) من القرار الوزاري رقم (٤٧٣) لسنة ١٩٩٤.
[٣٣] المادة الأولى مســـتبدلة بقرار وزير الاقتصـــاد رقم ٥٠٦ لســـنة ٢٠٠٠ الوقائع المصرية – العدد ١٨٥ (تابع) في ٢٠٠٠/٨/١٦.
[٣٤] المادة ٢٥٦ من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢.

١.٢.٣.٢ الالتزامات المقررة بحكم القانون

الالتزام بضمان سلامة العملية

يتعين على شركة السمسرة أن تتضمن سلامة العملية التي تتم. أي أن التزام شركة السمسرة هو ضمان سلامة العملية دون الالتزام بتنفيذ الصفقة[٣٥].

بالتالي فإنه يجب على شـــركة الســـمســـرة توخي الحيطة والحذر في تعاملاتها. وان تتأكد من ســـلامة الصـــفة التي تقوم بإبرامها. ولكن الســـؤال المطروح والمثار هو تحديد المقصود بسلامة العملية. فلاشك أنه من الصعب تحديد معنى لسـلامة العملية يتحدد فيه مضـمون هذا الالتزام بما يمكن وصـفه بأنه مدلول جامع ومانع. ولكن لهذا الالتزام مدلول واســـع شـــخصـــي يتعلق بالعميل التعامل مع شركة السمسرة. وموضوعي يتعلق بالأوراق المالية محل الصـفقة. ويدور التزام الشـركة وضـمانها وجودا وعدما مع هذين المدلولين. فيجب على شركة السمسرة أن تتحقق من توافر شروط صحة التعاقد، والتأكد من عدم وجود غش، والتأكد من العميل مصـدر الأمر وصـفته وملكيته للورقة المالية محل التعامل إذا كان بائعا، بالإضـافة إلى ذلك التحقق من أنها صـالحة للبيع. وبالتالي تنعقد مسـئولية شـركة السـمسـرة في حال تقصـيرها عن تنفيذ التزامات العميل بـالإضـــافة للإهمال أو الخطأ الناتج عن الطرف الآخر من الصـــفقة كان يكون قد تأخر أو عجز عن دفع الثمن أو تسـليم الأوراق المالية محل الصفقة.

وقد جاءت نصـوص القانون لتؤكد ذلك فنص المشـرع أنه على الشـركة أن تتأكد من مطابقة العمليات التي تجريها لأحكام القانون والقرارات المنفذة له، خاصـة فيما يتعلق بشـخصـية العميل وسـند ملكيته للورقة المالية وصـفته وأهليته للتصـرف فيها، وأن التعامل يتم على أوراق مالية سـليمة وعلى نحو

---

(٣٥) نص المادة (١٨) من قانون سوق٤ المال رقم ٩٢ لسنة ١٩٩٢.

خـال من الغش أن النصـــب أو الاحتيـال أو الاســتغلال أو المضـــاربـات الوهمية).[٣٦] كذلك يتعين التزام شـــركة الســمســـرة التي نفذت عملية على خلاف أوامر العميل أو على ورقة غير جائز تداولها قانونا أو محجوز عليها بتسليم ورقة غيرها خلال أسبوع من تاريخ المطالبة وإلا وجب عليها تعويض العميل، وذلك دون إخلال بحقها في الرجوع على المتسبب بالتعويض)[٣٧].

وأكد المشرع هذا الالتزام بضمان سلامة العملية حيث أنه جميع الأحوال تكون الشــركة ضـــامنة في أموالها الخاصـــة لســداد ثمن الأوراق المالية التي قامت بشـــرائها لحســـاب عملائها إذا تبين عند المطالبة به أن العميل لم يقم بتسديد ثمن الشراء).[٣٨]

وقد أوضــحت لائحة قانون ســوق رأس المال تلك الالتزامات على النحو التالي[٣٩]:-

١- تلتزم الشـــركة بـإبرام عقد فتح حســـاب مع كل عميل من عملائها يتضـــمن طبيعة التعامل بينهما وجميع التزامات وحقوق الطرفين بما يتفق مع أحكام القانون وهذه اللائحة، وذلك على وثائق تعدها الشـــركة لهذا الغرض، وفقا للنموذج المرفق بهذا القرار على أن يتضمن العقد المشار ما يأتي:[٤٠]

(a) التزام الشركة بشراء وبيع الأوراق المالية باسم ولحساب العميل.

(b) تحديد أهداف العميل الاستثمارية.

(c) تحديد ما إذا كان العميل يرغب في شراء أوراق مالية أجنبية.

---

[٣٦] نص المادة (٢٥١) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢.

[٣٧] نص المادة (٩٦) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢.

[٣٨] نص المادة (٢٦٢) من اللائحة التنفيذية لقانون ســـوق رأس المال رقم ٩٥ لســـنة ١٩٩٢.

[٣٩] نصـــوص المواد ٢٥٦ ــ ٢٦٨ من اللائحة التنفيذية لقانون ســـوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٣.

[٤٠] المادة (٢٥٦) مســـتبدلة بقرار وزير الاســـتثمار رقم ٥٤ لســـنة ٢٠٠٤ ــ الوقائع المصرية العدد ٢٥٩ (تابع) في ٢٠٠٤/١١/١٧.

(d) التزام الشركة ببذل أقصى درجات العناية في تنفيذ أوامر العميل.

(e) تحديد عمولة الشركة عن الخدمات التي تؤديها.

(f) بيان الأسلوب المتفق عليه في التراسل بين الطرفين وفي تسليم أوامر العميل إلى الشركة.

(g) جهة حفظ أسهم العميل.

(h) أسلوب تسوية أو حسم المنازعات التي تنشأ بين الطرفين عن تنفيذ أحكام الاتفاق.

٢- تلتزم الشركة بما تضعه البورصة من قواعد ونظم لتداول الأوراق المالية، كما تلتزم بمزاولة نشاطها وفقا لنظام تضعه البورصة لعضوية الشركات فيها.

٣- تلتزم الشركة عند تقديمها لتوصيات إلى عملائها بشأن التعامل في الأوراق المالية بمراعاة ملائمة هذه التوصيات لمتطلبات إلى عملائها بشأن التعامل في الأوراق المالية بمراعاة ملائمة هذه التوصيات لمتطلبات كل منهم ولحالته المالية وخبرته في التعامل في الأوراق المالية ولسائر ظروفه الأخرى، وذلك كله بناء على المعلومات التي يفضي بها العميل إلى الشركة ويضمنها اتفاق فتح الحساب أو ما يكون منها ظاهرا على نحو بين.

ولا يجوز للشركة أن تقدم لعملائها النصيحة عن بيع أو شراء أوراق مالية ما لم تكن قد توافرت لديها أبحاث عن هذه الأوراق أو عن السوق تبرر تقديم مثل هذه النصيحة، وفي جميع الأحوال لا يجوز لغير العاملين أو المديرين المتخصصين في الشركة تقديم مثل هذه النصيحة، وتقوم الشركة بتوفير البيانات المتوافرة لديها عن الأوراق المالية إلى من يطلبها من العملاء[٤١].

٤- لا يجوز للشركة القيام بالأعمال الآتية:

---

[٤١] المادة (٢٥٨) والمواد (٢٢١) – (٢٢٦) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢.

(a) التعامل في أوراق العميل المالية على نحو يتعارض مع مصـــلحته او حالته المالية.

(b) التوصـــية بشـــراء الأوراق المالية عالية المخاطر دون بذل العناية الكافية للتحقق من ملاءمة هذه التوصية لظروف العميل.

(c) التوصية بشراء أوراق مالية على نحو يفوق قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته.

٥- على الشـركة أن تبذل أقصـى درجات العناية لحصـول عملائها على أفضل الأسعار بيعا وشراء وقت التنفيذ ودون الإخلال بأوامرهم.

٦- على الشـــركة أن تتأكد من مطابقة العمليات التي تجريها لأحكام القانون والقرارات المنفذة له، خاصـــة فيما يتعلق بشـخصـية العميل وسـند ملكيته للورقة المالية وصـفته وأهليته للتصـرف فيها، وأن التعامل يتم على أوراق مالية سـليمة وعلى نحو خال من الغش أو النصـب أو الاحتيال أو الاسـتغلال أو المضـاربات الوهمية.

٧- لا يجوز للشـــركة تنفيذ أمر بيع أو شـــراء إلا بعد التأكد من وجود الورقة المالية محل الأمر في حيازة البائع أو مودعة باســـمه في نظام الحفظ المركزي، وبعد التحقق من قدرة المشـتري على الوفاء بالثمن أيا كانت صـفة العميل وســواء كان شـــخصـــا طبيعيا أو اعتباريا، وفي جميع الأحوال تكون الشركة ضامنة في أموالها الخاصة لسداد ثمن الأوراق المالية قامت بشرائها لحساب عملائها إذا تبين عند المطالبة به أن العميل لم يقم بتسديد ثمن الشراء.

٨- تلتزم الشـركة بإدخال عروض وطلبات البيع والشـراء، وفقا لأوامر العميل في الحاسـب الآلي المتصـل بالبورصـة بالوسـائل المعدة لذلك وطبقا للقانون واللائحة وللنظم المعمول بها، وعلى مندوب الشـــركة بالبورصـــة الالتزام بإمســاك سـجل يقيد فيه بيانا بالأوامر التي يتلقاها من الشـركة خلال جلسة التداول على أن يتضـمن هذا السجل ذات البيانات المثبتة بسجل أوامر

العملاء لدى الشركة، وفي جميع الأحوال لا يجوز للمندوب تلقي أوامر مباشرة من العملاء، كما لا يجوز تنفيذ أية عملية غير مقيدة بسجل أوامر العملاء ويجوز للشركة اخذ أوامر عملائها هاتفيا وفقا لنظام تسجيل هاتفي تعده الشركة بها وتوافق عليه الهيئة بما يضمن عدم التلاعب أو الغش، ويشرط موافقة العميل كتابة، وفي جميع الأحوال، لا يغني قيام الشركة بإبداء النصح للعميل عن تسلمها لأوامر صريحة منه بالبيع أو الشراء.

٩- على الشركة استكمال إجراءات عقد العملية وإخطار البورصة وشركة المقاصة بتنفيذها خلال المواعيد القانونية المقررة وعليها إخطار العميل في خلال ٢٤ ساعة من تنفيذ العملية التي تمت، على أن يتضمن الإخطار بيانا تفصيليا عما تم التعامل عليه من أموال وأوراق مالية وما تم خصمه من عمولات، وذلك كله دون الإخلال بالتزام الشركة بإرسال بيانات دورية إلى عملائها.

١٠- تلتزم الشركة بإتمام إجراءات تسليم الأوراق المالية في حالة البيع وإتمام التسوية المالية للعمليات التي تم تنفيذها في المواعيد القانونية المقررة، وذلك بمراعاة النظم التي تقررها قواعد التسوية والحفظ المركزي في هذا الشأن، ويجوز للشركة أن تحفظ بالأوراق المالية الخاصة بعملائها في مقرها وذلك بموافقة الهيئة وفقا للضوابط والشروط التي تضعها.

١١- تلتزم الشركة بتنفيذ أوامر عملائها في الحدود الصادرة بها، ولا يجوز لها أن تتجاوز هذه الحدود عند بيع أو شراء الأوراق المالية، ويحظر عليها تنفيذ العمليات بأسعار أو بكميات تتجاوز أوامر العملاء بالزيادة أو بالنقص.

١٢- تلتزم الشركة بمراعاة أحكام الحفظ المركزي المعتمدة أو المرخص بها، وتلتزم بإخطار العميل كتابة بالحضور لتسليم الأوراق المالية التي تم شراؤها لحسابه، وعليها أن تحتفظ في سجلاتها بصور من هذه الإخطارات، كما تلتزم بالاحتفاظ بالأوراق المالية في مكان آمن إلى حين قيام العميل

بتســـلمها أو إلى حين صـــدور أمره ببيعها أو إلى حين إيداعها لدى الجهات المرخص لها بذلك وفقا لاتفاقها مع العميل، وعليها اتخاذ الإجراءات التي تكفل الحفاظ على أوراق العملاء المالية التي تكون في حوزتها لحين إتمام تنفيذ أوامره لحين تسليمها للعميل أو إيداعها لدى الجهات المرخص لها بذلك، بما في ذلك الإجراءات اللازمة لتأمين مقرها ضـــد إخطار الســـرقة والحريق وأية مخاطر أخرى.

١٣- لا يجوز للشركة أن تحجم عمدًا عن عرض أو طلب الأوراق المالية بيعًا أو شــراءً من أجل تحريك أســعارها أو أن تتفق مع أي طرف على القيام بعمليات توحي بوجود عرض أو طلب على هذه الأوراق.

٢.٢.٣.٢ الالتزامات المقررة في ميثاق الشرف المهني

تلتزم شــركات الســمســرة في الأوراق المالية بميثاق الشــرف المهني المقرر لجميع الشـــركات العاملة في مجال الأوراق المالية والعاملون بها وعليها إعلام عملائها بأنها ملتزمة بذلك الميثاق ومسئولة عن أثار خالفتها لأحكامه(٤٢).

ويلتزم كل من يســـري بالنســـبة إليه هذا الميثاق بأحكام القوانين واللوائح والقرارات المنظمة للعمل في مجال الأوراق المالية والقرارات الصـــادرة من الهيئة العامة لســوق المال وأحكام ميثاق الشــرف وقواعد الســلوك المهني في العلاقات مع زملاء المهنة والعملاء، كما يلتزم بما يلي:

a-1 أداء واجبات المهنة بأمانة ونزاهة وتجردن ســـواء تعلق الأمر بالعملاء، أو الرؤســـاء أو المرؤوســين، أو زملاء المهنة، وأن يكون العاملون لديه مشهودًا لهم بالكفاءة والنزاهة.

(٤٢) قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٥ بجلسة ٢٠٠٥/٩/٢٨ بشأن ميثاق الشرف المهني للشركات والجهات العاملة في مجال الأوراق المالية والعاملين بها ويتم العمل بذل القرار اعتبارًا من ٢٠٠٥/١٠/٢٠.

b-1 مراعاة أصول المهنة وقواعد الأخلاق ومباشرة العمل بكفاءة واقتدار والحرص على رفع المستوى المهني.

c-1 عدم التظاهر بالمعرفة، وأن يكون إبداء الرأي على وجه مستقل وبناء على بيانات ومعلومات تتسم بالحيدة والموضوعية مع الالتزام بالصدق والوضوح مع العملاء زملاء المهنة.

d-1 مراعاة سرية الحسابات والمعلومات الخاصة بالعميل والجهة التي يعمل بها وعدم إفشاء أية معلومات غير معلنة يحصل عليها بمناسبة ممارسة النشاط.

a-2 إبلاغ العميل عن أية عمولات أو أتعاب أو منافع يتم تلقيها من مصادر أخرى نتيجة العمليات التي تنفذ لصالحه.

b-2 الإفصاح للعميل المحتمل عن أية عمولات أو منافع قد يدفعها للآخرين بمناسبة تعامله معه.

c-2 عدم القيام بعمل مستقل أو تقديم خدمة إضافية منافسة للجهة التي يعمل بها إلا بعد الحصول على تصريح كتابي من هذه الجهة ومن العميل.

d-2 الالتزام عند التعامل مع الغير بالحفاظ على الاستقلالية والحيدة.

e-2 عدم قبول أية أموال مشكوك في مشروعية مصدرها.

f-2 مراعاة أن يكون مقابل الخدمات التي تؤدي للغير عادلا ومتفقًا مع طبيعة العمل والجهد المبذول، وأن المقابل يكون متناسبًا مع تكلفة العملية بمراعاة الحدود الدنيا والقصوى للعمولات طبقًا لحالة السوق، وما تحدده الشركة أو الجهة وبشكل لا يؤدي إلى الإضرار بالشركات والجهات الأخرى العاملة بالسوق وأن يغطي هامشًا مناسبًا من الدخل بعد تغطية مصروفات أداء الخدمة وجهود البحث والتحاليل المالية.

٣- كما يلزم جميع الخاضعين لميثاق الشرف في أدائهم لأعمالهم بما يلي:

a-3 عند تقديم مشورة للعميل أو إدارة محفظة استثمارية لصالحه أو إسداء النصح له بشراء أو بيع نوع معين من الأوراق المالية يجب مراعاة

ظروف العميل بما في ذلك حالته المالية وسنه وهدفه الاستثماري مع تصنيف العملاء حسب رغبتهم وقدرتهم على تحمل المخاطر وخبراتهم في مجال الاستثمار.

b-3 عدم شراء أو بيع أوراق مالية لحساب العميل دون الحصول على موافقة مسبقة منه، وذلك كله بمراعاة الأحكام والقواعد المنظمة لكيفية تلقي الأوامر وتنفيذها بالنسبة لشركات السمسرة.

c-3 مراعاة أن تكون النصيحة الخاصة بالقرار الاستثماري مبينة على معلومات وتحاليل مالية كافية ولا يشوبها أي تضارب في المصالح وألا يكون الهدف منها الحصول على مصلحة مباشرة أو غير مباشرة لمن أعطى النصيحة.

d-3 الالتزام بالإفصاح عن الحقائق المادية المتعلقة بالاستثمار في الأوراق المالية للعملاء بما يحقق الشفافية والمصداقية وعلى سبيل المثال مخاطر الاستثمار في نوع معين منها وكذلك المعلومات المالية عن الشركة التي يجري التعامل على أوراقها، والمعلومات الفنية الحرفية أو المعلومات التحليلية والتصنيف الائتماني للورقة المالية إن وجد والرسوم والأتعاب التي يتحملها العميل.

e-3 حظر تحريك أموال أو أوراق مالية من حساب العميل دون الحصول على موافقة مسبقة منه أو ممن ينوب عنه وذلك بالنسبة للأنشطة التي تتطلب طبيعتها ذلك.

f-3 مراعاة القواعد والقيود الاستثمارية المتفق عليها مع العميل في كل القرارات الاستثمارية الخاصة به.

g-3 عدم تكبيد العميل أو تحميله أية مصاريف أو عمولات بشكل مغالي فيه نتيجة شراء الأوراق المالية أو بيعها.

h-3 أن يكون التنبؤ بأسعار الأوراق المالية بناء على دراسة وتدقيق، مع عدم المبالغة في إعطاء ضمانات للعملاء حول تحقيق أرباح معينة أو عدم تحقق خسائر أو الالتزام للعميل بمشاركته في الخسائر التي قد يمنى بها أو

الإشــارة بصــفة عامة إلى أية ضــمانات للاســتثمار أو عوائده غير منصــوص عليها في شروط الورقة المالية ذاتها.

i-3 إتبــاع القواعــد المهنيــة في التقــارير الــدوريــة عن أداء المحــافظ الاســتثمارية أو حســابات العميل ســواء من ناحية محتويات هذه التقارير أو الالتزام بإخطار العميل بها في المواعيد المتفق عليها.

j-3 الالتزام بالمساواة بين العملاء وعدم تفضيل أحدهم عن الأخرى لأي سبب.

k-3 إعطاء الأولوية المطلقة لتنفيذ طلبات العملاء قبل العمليات التي تنفذ لصالح الشركة أو الجهة العاملة في مجال الأوراق المالية سواء بطريق مباشر أو غير مباشــر، مع مراعاة عدم المتاجرة بما يشــكل تجاوزًا للحد الذي طلبه العميل، وذلك كله وفقًا للقواعد القانونية المنظمة لذلك.

L-3 التزام شــركة الســمســرة بالإعلان عن طلب العميل المحدد على شاشات التنفيذ بما يتفق مع صالحه.

m-3 بذل عناية الرجل الحريص في تنفيذ طلبات العميل بأفضــل ســعر ممكن وفي توقيت مناسب، مع الأخذ في الاعتبار أوضاع السوق.

n-3 عدم اســتخدام أي وســيلة تحايل بغرض التلاعب أو التضــليل أو التدليس لتنفيذ أي صفقة في الأوراق المالية، أو للتحفيز على شراء أو بيع أي أوراق مالية.

٤- يجب أن يكون العاملون في مجال الأبحاث وإصــدار التوصــيات من المتخصـصـين والمؤهلين تأهيلاً مناسبًا وأن يحتفظوا بسجلات تدعم أسباب التوصــيات والتصــرفات ونتائج الأبحاث. ويلتزم هؤلاء العاملون في أدائهم لوظائفهم بما يلي:

a-4 العمل على توفير بيانات كافية مع توخي الحذر وتقصــي صــحة هذه البيانات قبل تقديم توصية بقرار استثمار.

b-4 إظهار الحقائق المجردة منفصلة عن التحليل الشخصي لهذه الحقائق عند كتابة الأبحاث.

c-4 إعادة ذكر مصادر المعلومات وبيان اسم الكاتب وجهة النشر، ما لم تكن هذه المعلومات حقائق مجردة للأنشطة منشورة في الدوريات المالية والإحصائية.

٥- عدم الإدلاء بأية تصريحات شفاهة أو كتابة يشوبها القصور أو التضليل من حيث:

a-5 الخدمات التي يمكن القيام بها لصالح العملاء.

b-5 مؤهلات وخبرات الجهة والعاملين لديها.

c-5 العائد المتوقع على أية استثمارات ينصح بها أو يعرض القيام بها لصالح العملاء.

٦- ويجب عند إدارة محفظة أوراق مالية الالتزام بالإفصاح للعميل عن القواعد العامة لعملية الإدارة وطريقة اختيار الأوراق المالية وأسلوب تكوين المحفظة وذلك طبقًا للعقد المحرر مع العميل.

٧- ولا يجوز للشركات والجهات العاملة في مجال الأوراق المالية التعامل مع الأوراق المالية باسم أو لحساب أحد المديرين أو العاملين بها أو لأقاربهم حتى الدرجة الثانية، أو لمن تربطهم بهم علاقة مشاركة تجارية أو من يقومون بإعالتهم إلا بعد الحصول على موافقة مجلس إدارة الشركة وموافقة الهيئة.

٨- وإذا كانت الشركة أو الجهة عضوًا بأية جمعية مهنية وجب عليها الالتزام بأحكام النظام الأساسي للجمعية وبنظم العمل بها(٤٣).

---

(٤٣) تعد الجمعية المصرية للأوراق المالية منظمة غير هادفة للربح تمثل معظم العاملين بشركات السمسرة وإدارة السجلات في سوق الأوراق المالية. وقد أنشئت تلك الجمعية ١٩٩٦ بهدف إعداد وتطوير المعايير المهنية والأخلاقية لأداء العاملين في مجال الأوراق المالية ولكي تعمل كحلقة وصل بين هذه المهنة وبين الجهة الرقابية للسوق ممثلة في الهيئة العامة لسوق المال. كما تعمل الجمعية على تنسيق جهود العاملين في مجال

وللجمعية – بناء على طلب الشركة – إيفاد مندوب يمثلها لحضور التحقيق الذي تجريه الهيئة أو البورصة في الشكاوى التي تقدم ضد الشركة أو في المخالفات المثارة قبلها.

كما يجب على الجمعيات المهنية التي ينتمي إليها أحد الخاضعين لميثاق الشرف متابعة تنفيذ الميثاق وإبلاغ الهيئة العامة لسوق المال عن أية مخالفات تقع منه.

ويتعين على الجمعية المهنية المعنية توقيع الجزاءات عند مخالفة الميثاق وفق النظام الذي تضعه في هذا الشأن.

٣.٢.٣.٢ الالتزامات المقررة بموجب سياسات مدونة سلوك العمل القانوني والأخلاقي للشركة

تلتزم شركة السمسرة في الأوراق المالية بإدارة شئونها بما يتفق مع الأخلاق والقوانين. وترسي مدونة السلوك السياسات والإجراءات ذات الصلة والتي تهدف لإرشاد الموظفين والمديرين في أداء مهامهم ومسئولياتهم وضمان الامتثال بالتزام الشركة بسلوك العمل القانوني والأخلاقي.

يسري هذا الإجراء على كافة العاملين والموظفين والمسئولين ومديري الشركة والهيئات الفرعية المحلية أو الخارجية التابعة للشركة والتي تتعامل مع العملاء وتتضمن تلك الإجراءات ما يلي:-

١– السياسات الأساسية لمدونة السلوك

a-1 الالتزام بالقوانين

تقوم الشركة بأعمالها وشئونها بما يتفق مع القوانين واللوائح وبما يتفق مع معايير الشركة الأخلاقية العالية.

b-1 بيئة العمل

الأوراق المالية لتطوير السوق بالمشاركة مع المنظمات الأخرى الأساسية كبورصة الأوراق المالية وشركة مصر للمقاصة والتسوية والحفظ المركزي.

تحتفظ الشـركة بمكان عمل آمن خال من التمييز العنصـري والمضـايقة القائمة على العرق أو اللون أو العقيدة أو الدين أو الجنس أو العمر وأي عامل آخر غير مسموح به.

c-1 الممارسة التنافسية

تتنافس الشـركة على كافة الفرص المتعلقة بنشـاط الشـركة بشـكل يتسـم بالنشاط والعدل والأخلاق والقانون.

d-1 تسجيل المعلومات وإعداد التقارير الخاصة بها

اعترافًا بحقيقة أن المعلومات الدقيقة تعد عاملا هاما لقدرة الشركة على الوفاء بالالتزامات القانونية والتنظيمية، لذا فإن كافة الموظفين والمديرين سيسجلون كافة المعلومات ويعدون التقارير الخاصة بهم بدقة وأمانة.

e-1 المدفوعات

لا تقوم الشـــركة ولا موظفيها ولا مديريها بســـداد أية مدفوعات غير صـــحيحة للمســـئولين الحكوميين أو غير الحكوميين، وكذلك الموظفين أو العملاء أو الأشخاص أو الكيانات المؤسسية.

f-1 المعلومات السرية

لا يســتخدم الموظف أو المدير لمنفعته الشــخصــية أو يفشـــي للغير أية معلومات ســـرية أو ذات علاقة حصـــل عليها بحكم وظيفته في الشـــركة أو علاقته بها.

٢- الواجبات

تلتزم الشركة بالتعاملات القانونية لكافة عملائها وعلى الأخص بما يلي:

a-2 قانون الأخلاقيات وتعارض المصلحة

تدير الشـركة كافة النزاعات المتعلقة بتعارض المصـلحة على نحو عادل سواء فيما بينها وبين عملائها أو بين عميل وعميل آخر.

b-2 مدونة السلوك الخاصة بالموظفين

يتعهد موظفو الشـركة بالتمسـك بأعلى معايير النزاهة والأخلاق في إدارة عمليات الشـركة، وعند القيام بذلك يلتزم كل موظف بمدونة السـلوك الأخلاقي في جميع الأوقات أثناء مدة عمله لدى الشركة حيث يتعين مراعاة الأتـي:-

2-b-1 يتبع الموظفون في جميع الأوقات كافة اللوائح الداخلية للشـــركات وكذلك لوائح هيئة سوق المال المعمول بها.

2-b-2 لا يقوم موظف بشراء أو بيع أوراق مالية في حالة معرفته المسبقة بأن هذه الأوراق متنازع عليها.

2-b-3 إذا اعتقد موظف – بحسن نية – أن هناك طلب ينتهك قواعد وتعليمات السـوق أو يتعارض مع نزاهة وعدالة التعامل بالأوراق المالية، فإنه حينئذ لا يجوز للموظف أن المتداول تنفيذ هذا الطلب ويحيله مباشـــرة إلى رؤســـائه لأجل إتباع الإجراءات التنظيمية الأخرى المعمول بها في هذه الحالات.

2-b-4 لا يتعامل موظف في الأوراق المالية الخاصـــة بأية شـــركة يكون فيها عضـــوًا في مجلس إدارتها إلا في حالة الإفصـــاح عن طبيعة العلاقة بهذه الشــركة لمســئول الالتزام والذي يقوم بدوره بالإفصـــاح عن هذه العلاقة لهيئة سوق المال.

2-b-5 يجوز التداول في الأوراق المالية لصالح أعضاء مجلس الإدارة أو مديري الشركة وزوجاتهم وباقي الموظفين شريطة أن يقوم بالإفصاح عن هذه العلاقات والمعاملات بالكامل لمســـئول الالتزام والذي يقوم بدره بإبلاغ هيئة سوق المال.

2-b-6 لا يسـدي الموظف أية نصـيحة أو مشـورة لأي عميل بخصـوص التعامل في الأوراق المالية إذا كان من غير المصـرح لهم بذلك ولا توجد لديه معرفة تامة بتلك الأوراق المالية.

7-b-2 لا يقوم الموظف بالكشف عن أرصدة أسهم العميل أو الإطلاع في بورصتي القاهرة والإسكندرية، باستثناء أسهم الشركة التي يمتلكها العميل الذي قام المتداول بالحصول على طلب البيع الخاص به.

8-b-2 لا يقوم الموظف بإجراء صفقة ما إذا كان لديه أسباب تثير الشك في أن العميل لا يقوم بها لحسابه الخاص، ويحيل الأمر فورًا إلى مسئول الالتزام وذلك من أجل نقل المعلومات إلى الهيئات التنظيمية. وبالقيام بذلك يضمن المتعامل أن العميل لم يحذر بذلك.

9-b-2 لا يدخل الموظف في أي عمليات تداول داخلية من شأنه أن تؤثر على الأسعار.

10-b-2 لا يقوم موظف الشركة بحث أحد العملاء على الاشتراك في أي تعامل عن طريق تقديم أو منح عطايا أو حوافز ولا يقبل أي موظف في الشركة أية عطايا أو حوافز، وإذا قام بذلك فإنه سوف يتعارض مع واجباته تجاه العملاء.

٣– الالتزام بمدونة السلوك

a-3 يعد رئيس القسم مسئولاً عن ضمان فهم موظفيه لمدونة السلوك والتزامهم بها، وكذلك عن خلق بيئة عمل يكون فيها الالتزام متوقعا ومكافأ عليه.

b-3 يتعين على الفور إعداد تقرير بأي انتهاك لتلك السياسات والإجراءات ويقدم لرئيس القسم أو لمسئول الالتزام بالشركة.

c-3 يكون كل الموظفين والمديرين ورؤساء الأقسام والوحدات التشغيلية مطالبين بشكل دوري بالتأكيد كتابة بأنهم مستوعبون وملتزمون بتلك السياسات، وأنه ليس لديهم علم بأية انتهاكات لتلك السياسات، وأنهم قد أعدوا عنها تقريرًا بشكل مناسب.

٤.٢.٣.٢ التزامات شركات السمسرة في الأوراق المالية الواردة بقواعد حوكمة الشركات

يقصـــد بحوكمة الشــركات تلك القواعد والنظم والإجراءات التي تحقق أفضل حماية وتوازن بين مصالح مديري الشركة والمساهمين فيها وأصحاب المصالح الأخرى المرتبطة بها.

وبينما يمكن اعتبار هذه القواعد مكملة للنصوص الواردة بشان الشركات في القوانين المختلفة بالذات قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وقانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ واللوائح التنفيذية والقرارات الأخرى الصادرة تطبيقا لهما. إلا أن ما يعطى هذه القواعد خصوصية ويجعلها مختلفة عن القواعد القانونية المشار إليها هو أن قواعد حوكمة الشركات لا تمثل نصـــوصـــا قانونية أمرة ولا يوجد إلزام قانوني بها، وإنما هي تنظيم وبيان للسلوك الجيد في إدارة الشركات وفقا للمعايير والأساليب العالمية التي تحقق توازنا بين مصـــالح الأطراف المختلفة. لذلك فإن هذه القواعد قد تم صـــياغتها بما يؤكد طبيعتها الإرشادية وبما يؤدي إلى شرح أحكامها شرحا وافيا دون التقيد بأسلوب الصياغة التشريعية الذي ينهض على الاختصار وتناول الأحكام العامة والمجردة.

فحوكمة الشـــركات هي الإطار الذي تمارس فيه الشـــركات وجودها، وتركز الحوكمة على العلاقة فيما بين الإدارة التنفيذية وأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح(٤٤) وواضعي التنظيمات الحكومية وكيفية التفاعل بين كل هذه الأطراف في الإشراف على عمليات الشركة.

وتتعلق الالتزامات الواردة بقواعد حوكمة الشركة بإيجاز على ما يلي(٤٥):-

١- الالتزامات المرتبطة بالإفصاح وحماية المساهمين.

---

(٤٤) يقصد بأصحاب المصالح هم كل من لهم مصلحة مرتبطة بالشركة يحميها القانون، ويحق لهم الحصول على تعويض في حالة انتهاك حقوقهم، ويكون لهم الحق في الحصول على المعلومات المتصلة بمصالحهم.

(٤٥) قراري مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال رقم ١١ لسنة ٢٠٠٧ ورقم ٦٢ لسنة ٢٠٠٧ بشأن قواعد حوكمة الشركة وتطبيق قواعدها التنظيمية.

A-1 الإفصاح وإتاحة المعلومات

- على مجلس إدارة الشـــركة تعيين مسئول عـــن الحـــوكمة وعلاقـــات المســـتثمرين تعهد إليه مســـئولية متابعة وتطبيق مبادئ الحوكمة والرد على اســتفســارات المســاهمين وتحدد مهامه ومســئولياته ضــمن الهيكل التنظيمي للشـــركـة على أن يقوم برفع تقرير دوري عن مـدى الالتزام بتطبيق قواعـد الحوكمة إلى مجلس إدارة الشركة.

- تتيح الشركة كافة المعلومات التي تمكن المساهمين من مباشرة حقوقهم كـاملـة، ويجـب أن تكون هـذه المعلومـات وافيـة ودقيقـة وتتـاح هـذه المعلومـات للمســـاهمين بطريقـة منتظمـة وفي المواعيـد المحـددة ولا يجوز التمييز بين المساهمين من حين المعلومات المتاحة لهم.

- على مجلس إدارة الشركة أن يفصح للهيئة شهريا عن نتائج أعمال كافة اللجـان المنبثقة عن مجلس الإدارة وعن توصـــيـاتهـا التي لم يلتزم بها مجلس إدارة الشركة وأسباب ذلك.

- على مجلس إدارة الشـركة أن يفصـح للهيئة عن أي تعديل في تشـكيل اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة فور إقرار التشكيل.

- على مجلس إدارة الشركة أن يفصح للهيئة فورا عن أية خلافات في وجهات النظر بين لجنة المراجعة ومراقب الحسابات.

B-1 سياسات توزيع الأرباح

- على مجلس الإدارة – وبما لا يتعارض مع النظام الأســاســي للشــركة وصــلاحيات الجمعية العامة – وضــع ســياســة واضــحة بشــأن توزيع أرباح الأسهم بما يحق مصالح الشركة والمساهمين.

- على الشـركة إطلاع المسـاهمين في الجمعية العامة على سـياسـتها في توزيع الأربـاح ومبررات مـا يجنـب من أربـاح في صـــورة احتيـاطيـات أو - أرباح مرحلة مدعمة برأي مراقب الحسابات.

- على الشركة توزيع أرباح نقدية سنوية على المساهمين، وذلك دون الإخلال بمصـالح الشـركة ومشـروعات التوسـع وبما لا يضـر بمراكز السـيولة الخاصة بالشركة.

C-1 التصويت في الجمعيات العامة وإتاحة المناقشات لكافة المساهمين

- على الشـركة إتاحة المشـاركة لأكبر عدد من المسـاهمين للحضـور في اجتمـاع الجمعيـة العامة، بما في ذلك اختيار التوقيت والمكان الملائمين لانعقاد الجمعية العامة.

- دون الإخلال بـأحكـام القـانون، على الجمعيـة العـامـة الالتزام بـاتبـاع التصـــويت التراكمي عند التصـــويت لاختيار أعضـــاء مجلس الإدارة أو أي أسلوب أخر للتصويت يمكن من تمثيل الأقلية في مجلس إدارة الشركة.

- على الجهات التي يجوز لها قانونا تمثيل أكثر من مسـاهم الإفصـاح عن سياستها في التصويت على الموضوعات المعروضة على الجمعية، والإفصاح عن حالات تعارض المصالح بين المساهمين الذين يمثلونهم.

٢- الالتزامات المرتبطة بتعارض المصالح وتعاملات الداخليين

a-2 تضع الشركة برنامجا تفصيليا لأعضاء المجلس والمديرين التنفيذيين والعاملين بالشـركة لإطلاعهم وإحاطتهم بأفضـل الممارسـات في مجال الرقابة الداخلية ومبادئ حوكمة الشركات.

b-2 دون الإخلال بأية أحكام قانونية أخرى، يحظر على الداخليين التعامل على أسـهم الشـركة أو أية شركات قابضـة أو شقيقة أو تابعة بيعا وشراء، وكذا أيـة أوراق مـاليـة أخرى تصـــدرها الشـــركة بناء على معلومات داخلية غير

منشـورة أو متاحة للكافة أو بناء على معلومات عن مفاوضـات معينة تقوم بها الشركة وغير معلنة أو تسريب أية معلومات داخلية للغير.

c-2 لا يجوز للشركة منح قروض لأعضاء مجلس إدارتها.

d-2 لا يجوز أن يكون لعضـو مجلس الإدارة أية مصـلحة مباشـرة أو غير مباشرة في الأعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة إلا بترخيص من الجمعية العامة يجدد كل سـنة، وعلى عضـو مجلس الإدارة أن يخطر المجلس بما له من مصلحة شخصية في الأعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة ويثبت هذا الإخطار في محضـر الاجتماع، ولا يجوز للعضـو الاشـتراك في التصـويت على القرار الذي يصدر في هذا الشأن، كما قد يطلب من العضو عدم حضور مناقشـة أية موضـوعات تخصـه ويخطر رئيس مجلس الإدارة الجمعية العامة عند انعقادها عن الأعمال والعقود التي يكون لأحد أعضـاء مجلس الإدارة مصـلحة شـخصـية فيها ويرفق بهذا الإخطار تقرير خاص من مراقب الحسابات.

e-2 لا يجوز لعضـو مجلس الإدارة – بغير ترخيص من الجمعية العامة يجدد كل سنة – أن يشترك أو يساهم في أي عمل من شأنه منافسة الشركة أو أن يتجر في أحد فروع النشـاط الذي تزاوله ويجب الإفصـاح عن تعارض المصالح حتى ولو لم تتم معاملات.

f-2 على أعضـاء مجلس الإدارة الإفصـاح لدى المجلس عن أية مصـالح مادية أو تعاملات أو أمور تخصـهم يكون من شـأنها التأثير على نشاط الشركة أو مصـالحها كما يلتزم عضـو مجلس الإدارة بالامتناع عن التصـويت حال تعارض المصالح.

٣- الالتزامات المرتبطة بالشفافية والإفصاح

A-3 الالتزامات العامة بالإفصاح:

3-A-1 على الشركة الإفصاح للهيئة عن أية أحداث جوهرية تتعرض لها الشركة.

3-A-2 على الشـــركة وضـــع إجراءات الرقابة الداخلية التي تحول دون تســرب المعلومات الداخلية وعلى الشــركة إخطار الهيئة بأســماء ممثليها في المفاوضات ذات الأهمية والتأثير على أوضاع الشركة.

3-A-3 على الشـركة الالتزام بإعداد القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسـبة المصرية وعلى مراقبي الحسابات الالتزام بمراجعة القوائم المالية وفقا لمعايير المراجعة المصرية والدولية.

3-A-4 على الشركة موافاة الهيئة بهيكل المسـاهمين وتشكيل مجلس إدارة الشركة وهيكل العاملين بالشركة مرفقا به مستخرج رسمي حديث من السجل التجاري كل سـتة أشـهر، وعليها موافاة الهيئة بأي تعديلات تطرأ على بياناتها خلال تلك الفترة فور حدوثها.

3-B الالتزامات المرتبطة بالإفصاحات الخاصة بالجمعيات العامة ومجالس الإدارة

3-B-1 على الشركة موافاة الهيئة بمحاضر الجمعيات العامة العادية وغير العادية ومجالس الإدارة خلال عشرة أيام من انعقادها وذلك للتصديق عليها.

3-B-2 مع عدم الإخلال بـأحكـام القـانون ولائحتـه التنفيـذيـة يلتزم رئيس مجلس الإدارة بـدعوة الجمعيـة العـامـة العـاديـة للتصـــديق على القوائم المـاليـة الســنوية فور انتهاء اعتمادها من مجلس إدارة الشــركة وبعد إدخال التعديلات التي تراها الهيئة وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نهاية السنة المالية.

3-B-3 تلتزم الشـــركـة بموافـاة الهيئـة ببيـان عن توزيعـات الأربـاح التي قررتها الجمعية أيا كانت صــورتها وذلك قبل البدء في صــرف كوبون الربح بخمسة أيام على الأقل.

3-C الالتزامات المرتبطة بالإفصاحات الخاصة بأسهم الخزينة

تلتزم الشركة في حالة رغبتها في شراء أسهم خزينة بعقد جمعية عامة غير عادية تعرض عليها مبررات استصدار هذا القرار، وعلى الشركة بعد التنفيذ إطار الهيئة بموقف أسهم الخزينة ويتم تحديث هذا البيان شهريا.

D-3 الالتزامات المرتبطة بالافصاحات الخاصة بتعاملات الداخليين

على الداخليين بالشركة إخطار الهيئة بعمليات البيع والشراء التي يقومون بها على أسهم شركاتهم قبل التنفيذ والحصول على موافقة الهيئة على التنفيذ وعلى الشركة موافاة الهيئة بهيكل المساهمين قبل وبعد التنفيذ.

E-3 الالتزامات المرتبطة بالافصاح عن القوائم المالية

1-E-3 على الشركة موافاة الهيئة بالقوائم المالية السنوية مرفقا بها تقرير مجلس الإدارة وتقرير مراقب الحسابات بالمراجعة قبل اعتماد الجمعية العامة خلال ٩٠ يوما على الأكثر من نهاية السنة المالية.

2-E-3 مع عدم الإخلال بقواعد ومعايير الملائمة المالية الصادرة عن الهيئة تلتزم الشركة بموافاة الهيئة بالقوائم المالية الربع سنوية مرفقا بها تقرير مجلس الإدارة وتقرير مراقب الحسابات بالفحص المحدود خلال ٤٥ يوما على الأكثر من نهاية الفترة.

٤.٢ المسئولية المدنية والجنائية والتأديبية لشركات السمسرة في الأوراق المالية

تمثل التزامات ومسئوليات شركة السمسرة في الأوراق المالية المحور الأساسي الذي تدور حوله أحكام قانون سوق رأس المال ولائحته والتي تهدف إلى الحد من الانتهاكات التي تتعرض لها البورصة والعملاء. وهناك ثلاثة مسئوليات تتعلق بهذا الشأن هي المسئولية المدنية، والمسئولية الجنائية والمسئولية التأديبية(٤٦).

(٤٦) صالح راشد الحمداني، مرجع سابق، ص ٥٢٥ – ٥٨١.

١.٤.٢ المسئولية المدنية

يعتبر عقد السمسرة من العقود الملزمة لشركة السمسرة وعملائها حيث يفرض على الطرفين التزامات متقابلة وقد يثار التساؤل حول الجزاء الذي يمكن توقعه على شركة السمسرة في حالة إخلالها بتنفيذ التزاماتها. ومن هنا يمكن القول بأن المسئولية المدنية من المسئولية العقدية الناشئة عن عقد السمسرة بين الشركة والعميل المتضرر بشرط أن يكون ذلك الضرر ناتجا من الإخلال بالالتزامات العقدية التي أنشأها ذلك العقد.

وتقوم المسئولية العقدية على ركن الخطأ العقدي أي عدم تنفيذ شركة السمسرة لالتزاماتها الناشئة عن العقد، ولا يكفي ذلك الخطأ لقيام المسئولية حيث يتعين أن يحلق به ضررا بالعميل وان تنعقد رابطة السببية بن ذلك الخطأ وهذا العثور.

والتساؤل الهام الذي قد يثار هو ما إذا كان التزام شركة السمسرة يمثل التزام بتحقيق نتيجة (أي إبرام الصفقة وتسويقها) أم ببذل عناية الرجل العادي. حيث تنعقد المسئولية في الحالة الأولى في حالة إثبات العميل عدم تحقيق النتيجة وفقا للعقد الموجود، في حين تنعقد المسئولية في الحالة الثانية في حالة إثبات تقصير شركة السمسرة أو أدائها لواجباتها والتزاماتها.

ويتعين على الشركة أن تبذل أقصى درجات العناية لحصول عملائها على أفضل سعار بيعا وشراء وقت التنفيذ ودون الإخلال بأوامرهم. وبالتالي تظهر درجة الشدة في العناية المطلوبة من قبل شركة السمسرة تجاه عملاها. وهذه العناية ينحصر نطاقها في العناية المطلوبة من قبل شركة السمسرة تجاه عملائها(٤٧). وهذه العناية نطاقها ينحصر في وقت تنفيذ الصفقة(٤٨). أما في مرحلة ما قبل التنفيذ وما بعد التنفيذ فإن الالتزامات والواجبات المفروضة

---

(٤٧) نص المادة (٢٦٠) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢.

(٤٨) نص المادة (٢٥٦) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢.

على شـركة السـمسـرة تحتم عليها بذل عناية الرجل المهني الحريص وذلك باعتبارها شـخصـا محترفا لمهنة السـمسـرة في تعاملات الأوراق المالية. الشـركة بمزاولة النشـاط المرخص لها به... وبمراعاة الأعراف التجارية في هذا الشـأن ومبادئ الأمانة والعدالة والمساواة والحرص على مصـالح العملاء التي تلتزم الشركة في تحقيقها ببذل عناية الرجل الحريص(٤٩) .

إذا فمسئولية شركة السمسرة هي التزام ببذل عناية، وبالتالي فالمسئولية تجاهها تقوم على الخطأ واجب الإثبات. وتقدير التزام شـركة السـمسـرة ببذل العناية اللازمة من عدمه هي مسألة موضوعية تخضع لسلطة قاضي الموضع وله في ذلك الاستعانة بأهل الخبرة للوقوف على ما إذا كانت شركة السمسرة – المدين – قد بذلت العناية اللازمة لتنفيذ مهمتها طبقا لمعيار الرجل الحريص وهي شركة سمسرة أخرى في نفس الظروف.

ومن صور أخطاء شركة السمسرة ما يلي:

١- عدم التحقق من شـخصـية العميل البائع أو المشـتري سـواء من حيث أهليته وصفته القاصر، وما إذا كان مأذونا بالتجار في البورصة أو لا، أو انه عديم الأهلية كأن يكن محجورا عليه لغبن أو عته أو محجورا عليه لسـفة أو غفلة وكذلك بذل الشركة عنايتها في التحقق من وكيل العمل عن طريق التحقق من عقد الوكالة ومدته ونطاقه والكشـف عن كل ما يمثل شـكا أو ريبة في المستندات المثبتة لشخصية العميل أو نائبة. وكذلك عدم التحقق من أن العميل من غير الأشـخاص الممنوعين من التعامل على الأوراق المالية في حالات معينة كمنع النائب في بيع الأوراق المالية من الشـراء ولو بطريق المزاد العلني.

---

(٤٩) نص المادة (٢١٤) من اللائحة التنفيذية للقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ .

٢- عدم إفصاح شركة السمسرة لعملائها عن المعلومات المتعلقة بالصفقة أو إعطائهم معلومات غير صحيحة أو الإفصاح عن بعض المعلومات والبيانات دون المعلومات الأخرى التي تهم العميل معرفتها.

أن التزام شركة السمسرة بالإفصاح هو التزام قبل التعاقد بين العميل وشركة السمسرة، بالإضافة إلى أنه التزام عقدي وتلتزم شركة السمسرة بالإدلاء بهذا المعلومات والبيانات لعملائها بصورة تلقائية أو عندما يطلب منها العميل ذلك وإخلالها بذلك يعرضها للمسئولية تجاه عملائها.

وبالتالي بجب على شركة السمسرة في المرحلة الأولى قبل تنفيذ العقد بتبصير العميل والإفصاح له عن المخاطر التي قد يتعرض لها وبالتالي كتمان شركة السمسرة هذه للمعلومات وعدم الإفصاح عنها عند إبرام العقد – اتفاق فتح الحساب معها قد يعرضها للمسئولية سواء تعلقت هذه المعلومات بدرجة المخاطر أو نوعها كأن يكون هناك تعثر للشركة التي يرغب العميل في شراء أسهمها أو كأن تكون على شفا حفرة من الإفلاس أو غير ذلك.

كذلك تنعقد مسئولية شركة السمسرة إذا تعمدت تقديم معلومات غير صحيحة بصورة تقلل من أهمية المخاطر التي قد يتعرض لها العميل أو أنها لم تتعمد ولكنها لم تبذل العناية في جميع هذه المعلومات.

ولا تنعقد مسئولية شركة السمسرة إلا إذا كانت تعلم بها – المعلومات والبيانات – أما التي لا تعلمها فهي غير ملزمة به ولكن التساؤل هنا هل نطاق التزام مسئولية شركة السمسرة يمتد في حالة عدم إفصاحها عن المعلومات والبيانات التي كان في إمكانها أن تعلم بها أم أنها تكتفي فقط بالعلم الفعلي؟

لم يبين المشرع ذلك في قانون سوق رأس المال ذلك إلا أنه حيث أن شركة السمسرة شخص مهني محترف في التعامل على الأوراق المالية فقد ميزة المشرع عن غيره بإعطائه حق احتكار التعامل على الأوراق المالية المقيدة في البورصة وحق الإطلاع على البيانات والمعلومات الخاصة

بالشركات المقيدة في البورصة الواسع على نظام التعامل بصفة عامة مما يشير إلى أنها مسئولة بتقصيرها عن الإدلاء بالمعلومات والبيانات للعميل حتى لو كانت لا تعلمها متى كان في إمكانها العلم بها.

كذلك لا تنحصر مسئولية شركة السمسرة عند عدم الإفصاح عن المعلومات خلال الفترة السابقة على التنفيذ بل تمتد هذه المسئولية خلال مرحلة التنفيذ أي خلال فترة سريان الأمر خاصة بالنسبة للأوامر المفتوحة – التي يترك فيها العميل لشركة السمسرة الحرية في اختيار السعر والوقت المناسب لتنفيذ الأمر – متى استجدت ظروف علمت بها شركة السمسرة أو كان في إمكانها أن تعلم.

٣- تكون شركة السمسرة على خطأ عند عدم تنفيذها الأمر أو عدم تنفيذها بشكل أفضل أو عند تجاوزها حدود أمر العميل. حيث من الواجب على شركة السمسرة إذا قبلت تنفيذ أوامر العملاء الصادرة إلها أن تبذل أقصى درجات العناية لحصول عملائها على أفضل الأسعار وبالتالي تقصيرها وإهمالها في ذلك يعني انعقاد مسئوليتها.

فشركة السمسرة ملزمة بتنفيذ العقد طبقا للحدود المرسومة لها. ومن ثم تكون مسئولة إذا خرجت عن هذه الدور دون إذن من العميل. ومثال ذلك أن يكون العميل قد أصدر أمرا مضمونه بيع أو شراء أوراق مالية معينة بكمية معينة بسعر محدد وخلال فترة محددة وهو ما يعرف في تعاملات البورصة بالأوامر المحددة، فإنه تنعقد مسئولية شركة السمسرة إذا ما خالفت هذا الأمر ما تحصل من العميل على تفويض كتابي مسبق وصريح بذلك، أما إذا كان الأمر الصادر هو من نوع الأوامر التقديرية التي يترك فيها العميل لشركة السمسرة تحديد السعر والوقت المناسب في بيع أو شراء الأوراق المالية فإنه يكون معيار تحديد مسئولية شركة السمسرة هو في مدى بذلها العناية اللازمة في حصول العميل على أفضل الأسعار.

٤- إفشاء أسرار العملاء يرتب على شركة السمسرة مسئولية قانونية حيث أن شركة السمسرة ملزمة بعدم إفشاء سر العميل وها التزام سلبي مصدره العقد وقد يكون تقصيري مصدره القانون. وبالتالي فإفشاء السر يعتبر خطأ يكون الركن المادي لجريمة إفشاء الأسرار ويدخل في نطاق الخطأ المدني.

وتقوم مسئولية شركة السمسرة إذا لم تبذل العناية اللازمة باعتبارها شخصا مهنيًا حريصا في حفظ مستندات العميل وحساباته وكل ما يتعلق بحالته المادية التي قد تكون محط أنظار الآخرين من المتعاملين. وان يكون الحفظ في أماكن أمنة. خاصة إذا كان العميل من الأشخاص ذو السمعة والنفوذ في عاملات الأوراق المالية. كأن يكون من التجار المتعاملين بالصفقات الكبيرة وبالتالي تقصيرها في هذا الحفظ أو إفشائها لهذه الأسرار يعرضها للمسئولية المدنية.

٥- تسليم أوراق مالية غير جائز تداولها قانونا يعرضها للمسئولية. وذلك لأن شركة السمسرة ملزمة بضمان سلامة العملية. وهذا الضمان مضمونه تسليم أوراق مالية سليمة سواء من حيث الشكل أو المضمون بأن لا تكون مزورة أو محجوزا عليها أو مستهلكة أو غير ذلك. وبالتالي إذا سلمت شركة السمسرة أوراقا مالية غير جائز تداولها فإنها تلزم بشراء أوراق مالية سليمة للعميل. حيث تلتزم شركة السمسرة التي نفذت عملية على خلاف أوامر العميل أو على ورقة غير جائز تداولها قانونا أو محجوز عليها بتسليم ورقة غيرها خلال أسبوع من تاريخ المطالبة(٥٠).

٦- تقديم شركة السمسرة معلومات غير صحيحة عند إصدار التوصية لعملائها. وذلك لأنه لا يتصور أن تقوم مسئولية شركة السمسرة عن المعلومات والبيانات إذا كانت هذه المعلومات صحيحة. وذلك لأن شركة السمسرة هنا قد أدت الالتزام المفروض عليها وذلك ببذل العناية اللازمة

---

(٥٠) نص المادة (٩٦) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢.

وتوخي الحيطة والحذر في تقديم هذه المعلومات وقامت بفحص ودراسة ومعالجة المعلومات التي تصدرها قبل إسداء النصح للعميل.

وبالتالي تنعقد مسئولية شركة السمسرة عن قيامها بتقديم معلومات غير صحيحة عند توجيه التوصية لعملائه سواء كانت عدم صحة هذه المعلومات ترجع إلى إهمال وتقصير من قبل شركة السمسرة في جمع المعلومات ومعالجاتها، أو أن أنعدم الصحة ترجع إلى سوء نية شركة السمسرة التي قد تهدف إلى الأضرار بالعميل طالب التوصية سواء كان ذلك لمصلحة شركة السمسرة كأن تهدف للحصول على مبلغ العمولة أو لمصلحة الغير سواء العاملين في شركة السمسرة أو أحد عملائها. وبالتالي تعتبر شركة السمسرة قد ارتكبت خطأت موجبا للمسئولية إذا كانت التوصية مبينة على معلومات غير صحيحة بسوء نية.

٢.٤.٢ المسئولية الجنائية

نص المشرع في قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ على الجرائم التي تمثل التعامل في سوق الأوراق المالية. وخص لكل فئة من هذه الجرائم العقوبة التي تتناسب معها ولم يمنع المشرع من تطبيق أي عقوبة أشد منصوص عليها في قانون آخر.

بموجب ذلك يمكن أن ينسب لشركة السمسرة عدد من الجرائم سوءا ورد بها نص في قانون العقوبات المصري أو في قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢. وفيما يلي إشارة إلى الجرائم الخاصة التي ترتكبها شركة السمسرة والمنصوص عليها في قانون سوق رأس المال باعتباره القانون محل الدراسة والعقوبة المقررة لكل جريمة والتي تختلف بحسب جسامة الفعل وذلك على النحو التالي:

(A) عقوبة الحبس لمدة لا تزيد عن خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنية ولا تزيد على مائة ألف جنية أو بإحدى هاتين العقوبتين[٥١]

١. إذا باشرت شركة السمسرة نشاطا دون أن تكون قد حصلت على ترخيص بعد من قبل الهيئة العامة لسوق المال.

٢. إذا طرحت شركة السمسرة للاكتتاب أوراقا مالية أو تلقت أموال عن أوراق مالية مطروحة للاكتتاب العام بصورة مخالفة لأحكام القانون. وإذا ضمنت شركة السمسرة عمدا بيانات كاذبة مخالفة لأحكام قانون سوق راس المال في نشرات الاكتتاب أو أوراق التأسيس أو الترخيص أو أي تقرير أو وثيقة أو إعلان متعلق بالشركة أو أي بيانات أخرى بعد اعتمادها من الهيئة العامة لسوق المال أو عرضها عليها.

٣. إذا أصدرت شركة السمسرة عمدا بيانات كاذبة غير صحيحة عن الأوراق المالية التي تتلقى الاكتتاب فيها جهة أخرى مرخصة لها بتلقي الاكتتاب.

٤. إذا كان هناك تزوير في سجلات شركة السمسرة أو دونت فيها عمدا بيانات عن وقائع غير صحيحة أو عرض تقارير على الجمعية العامة للشركة تتضمن بيانات كاذبة. وتقع هذه الجرائم في كثير من الأحيان من قبل مراقب الحسابات في الشركة.

٥. إذا أبرمت شركة السمسرة صفقات صورية أو حاولت بطريق التدليس التأثير على أسعار السوق سواء قامت بذلك شركة السمسرة باعتبارها فاعل أصلي أو شريك بالمساعدة أو الاتفاق أو التحريض على هذه الممارسات بهدف إحداث اضطراب في الأسعار بالإضافة لذلك فإنها تخضع لعقوبة إذا

---

(٥١) المادة (٦٣) من قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢.

قيدت سعر غير حقيقي في البورصة أي سعر تهدف منه الشركة تضليل المتعاملين.

٦. إذا قيدت شركة السمسرة أوراقها المالية بالمخالفة لأحكام قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية.

(B) الحبس مدة لا تقل عن سنتين وبغرامة لا تقل عن عشرين ألف جنية ولا تزيد على خمسين ألف جنية أو بإحدى هاتين العقوبتين في حالة[٥٢]:

١- إفشاء شركة السمسرة لبيانات أو معلومات تحصلت عليها بحكم عملها وفقا لأحكام قانون سوق رأس المال، سواء تعلقت هذه المعلومات بشئون شركة سمسرة أخرى والخاضعة لأحكام قانون سوق رأس المال إذا أفشت أو سربت معلومات سرية خاصة بجميع المتعاملين معها. ويشترط لهذا الجريمة توافر الأركان العامة لجريمة آو إفشاء السر المهني من وقع فعل الإفشاء أو استعمال المعلومات السرية لصالح مستغلها سواء لنفسه أو لمصلحة زوجته أو أولاده حتى ولو لم يتم الإفشاء للغير، ويشترط لمن أفشى السر أن يكون عالما بسرية الواقعة التي يفشيها أو يستعملها وأنها موضوعة لديه بصفته أمينا على السر وأن تتجه إرادته لذلك الإفشاء، ولا يمنع وقوع الجريمة عدم وقوع ضرر بالعميل أو من أفشى سره وذلك لعدم اشتراط المشرع القصد الجنائي الخاص (الركن المعني الخاص) نية الإضرار.

٢- إذا أثبتت شركة السمسرة في تقاريرها سواء الموجهة إلى الجهات الرقابية أو إلى عملائها وقائع غير صحيحة أن أغفلت بعض البيانات والوقائع التي تؤثر على نتائجها.

---

(٥٢) المادة (٦٤) من قانون سوق راس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢.

(C) الحبس والغرامة التي لا تقل عن عشرين ألف جنية لا تزيد عن خمسين ألف جنية أو بإحدى هاتين العقوبتين[٥٣]

١- إذا كانت شركة السمسرة شركة مساهمة عامة (ذات اكتتاب عام) ولم تقدم إلى الهيئة العامة تقارير نصف سنوية عن نشاطها ونتائج أعمالها والبيانات التي تفصح عن مركزها المالي الصحيح، أو أنها لم تقم بإعداد القوائم المالية طبقًا للمعايير المحاسبية وقواعد المراجعة التي تحددها الهيئة العامة لسوق المال، أو لم تقم بإخطار الهيئة بالميزانية والقوائم المالية وتقرير مجلس الإدارة ومراقب الحسابات عنها قبل شهر من التاريخ المحدد لانعقاد الجمعية العامة، أو لم تقم شركة السمسرة بنشر ملخص واف للتقارير النصف سنية والقوائم المالية السنوية في صحيفتين يوميتين صباحيتين واسعتي الانتشار، أو إذا واجهت شركة السمسرة ظروف جوهرية تؤثر على نشاطها أو مركزها المالي ولم تقوم بالإفصاح عن ذلك فورا ولم تشر هذا الوضع في شكل ملخص واف في صحيفتين إحداهما على الأقل باللغة العربية[٥٤] .

٢- إذا لم تقدم شركة السمسرة ومراقب الحسابات فيها ما تطلبه الهيئة العامة لسوق المال من البيانات والوثائق التي تعينها في التحقق من صحة البيانات الواردة بنشرات الاكتتاب والتقارير الدورية والبيانات والقوائم المالية للشركة[٥٥].

٣- إذا قامت شركة السمسرة بتداول الأوراق المالية المقيدة في البورصة خارجها[٥٦].

---

(٥٣) المادة (٦٥) من قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢.
(٥٤) المادة (٦) من قانون سوق رأس المال .
(٥٥) المادة (٧) من قانون سوق رأس المال.
(٥٦) المادة (١٧) من قانون سوق رأس المال.

٤- إذا أوقفت شركة السمسرة نشاطها سواء وقفا مؤقتا أو نهائيا أو قامت بتصفية عملياتها دون الحصول على موافقة بهذه الإجراءات من قبل الهيئة العامة لسوق المال[٥٧]

٥- إذا امتنعت شركة السمسرة عن تقديم كافة الوثائق وصورة المستندات والمستخرجات التي يتطلبها موظفو الهيئة العامة لسوق المال الذين لهم صفة الضبطية القضائية في إثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذا له[٥٨].

ولا شك أن هدف المشرع من توقيع العقوبة على هذا النوع من الجرائم لم يبغ منه تحقيق الردع العام فقط، بل كان هدفه منصب إلى منع وقع الجرائم أو التصرفات غير القانونية التي قد تؤثر – في نظرة – على سعة ونزاهة سوق الأوراق المالية، بالإضافة إلى حماية المتعاملين مع الشركة من خلال خلق نوع من الشفافية التي يجب أن تسود المعاملات التجارية.

٤- غرامة لا تقل عن ألفي جنية ولا تزيد عن عشرة آلاف جنية في مخالفة شركة السمسرة الأحكام المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال.

٣.٤.٢ المسئولية التأديبية

١- أعطى المشرع في قانون سوق رأس المال لرئيس ومجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال الاختصاص في توقيع الجزاءات التأديبية. فإذا قام خطر يهدد استقرار سوق رأس المال أو مصالح المساهمين في شركة السمسرة أو عملائها فإنه يكون من حق مجلس إدارة الهيئة العامة أن تتخذ أحد الجزاءات أو التدابير التالية[٥٩] .

---

(٥٧) المادة (٣٣) من قانون سوق رأس المال.
(٥٨) المادة (٤٩) من قانون سوق رأس المال.
(٥٩) المادة (٣١) من قانون سوق راس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢.

١. توجيه تنبيه إلى شركة السمسرة بشان التصرفات التي تقوم بها ويكون مضمونة إزالة هذه الأفعال أو عدم تكرارها.

٢- منع شركة السمسرة من مزاولة كل أو بعض الأنشطة المرخص لها بمزاولتها. ويكون هذا المنع مؤقتا بمدة كافية لإزالة هذا الخطر كأن يكون هناك استغلال شركة السمسرة لأموال عملاها أو أنها لم تقم بتسليمها الأوراق المالية أو قامت بالتعامل على أوراق العميل المالية دون علمه وإذنه.

٣- مطالبة رئيس مجلس إدارة شركة السمسرة بدعوة المجلس للانعقاد وذلك للنظر في أمر المخالفات المنسوبة إلى الشركة واتخاذ ما يراه المجلس من إجراءات لإزالة هذه المخالفات ويحضر اجتماع مجلس الإدارة ممثل أو أكثر عن الهيئة العامة لسوق المال.

٤. يعين مجلس إدارة الهيئة عضو مراقب يتولى الرقابة على ما يتخذ من قرارات في مجلس إدارة شركة السمسرة، ويكون له دور في مناقشات المجلس، ويتم تسجيل رأيه فيما يتخذ من قرارات، وتكون مدة التعيين مؤقتة يحددها مجلس الإدارة بحيث يزول هذا التعيين بزوال تلك المخالفات ولكن لا يمنع مجلس إدارة الهيئة أن يمد هذه الفترة حسب ما يراه مناسبا لتحقيق هدفه.

٥. حل مجلس إدارة شركة السمسرة وتعيين مفوض لإدارة الشركة مؤقتا لحين تعيين مجلس إدارة جديد بالإدارة القانونية المقررة.

٦- إلزام شركة السمسرة المخالفة بزيادة قيمة التأمين المودع معها. إلا أن كل هذه التدابير لا تمنع مجلس إدارة الهيئة من وقف نشاط شركة السمسرة متى ارتكبت فعلا أو امتنعت عن إتيان تصرف بالمخالفة لأحكام قانون سوق راس المال ولائحته التنفيذية وقرارات مجلس إدارة الهيئة الصادر تنفيذا له كذلك إذا فقدت شركة السمسرة شرط من شروط الترخيص ولم تقم بعد إنذارها بإزالة هذه المخالفة أو استكمال شروط الترخيص خلال المدة التي يحددها رئيس الهيئة العامة لسوق المال.

٥.٢ أسئلة وتطبيقات

١- فرق بين خصائص السمسرة في الأوراق المالية وغيرها من أعمال الوساطة العادية وأعمال الوكيل بالعمولة.

٢- حدد أثر خصائص السمسرة في الأوراق المالية على النظام المحاسبي.

٣- ما هي الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وما هي أنشطتها وأغراضها المرخص لها من الجهة المختصة.

٤- تعتبر شركات السمسرة من التجار وبالتالي فإنها تتمتع بحقوقهم وتلتزم بمسئولياتهم. اشرح تلك العبارة موضحا أسباب ذلك وما هي الالتزامات المرتبطة.

٥- ما هو دور شركات السمسرة في الأوراق المالية وخدماتها وهل تقتصر على أعمال الوساطة فقط.

٦- تعد السمسرة في الأوراق المالية مهنة منظمة قائمة بذاتها.

اشرح العبارة السابقة موضحا طبيعة تلك المهنة وكيف هي منظمة قانونا مقارنة بغيرها من أعمال السمسرة العادية

٧- اشرح دور شركات ترويج وتغطية الاكتتاب في الأوراق المالية وهل يمكن لشركات السمسرة أن تقوم بذلك الدور.

٨- ما هي طبيعة ودور شركات رأس المال المخاطر.

٩- فرق بين شركات تقييم وتصنيف وترتيب الأوراق المالية، وشركات تقييم وتحليل الأوراق المالية ونشر المعلومات.

١٠- ما هي طبيعة وأغراض شركات تكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية وكيف تختلف عن طبيعة وأغراض شركات السمسرة في الأوراق المالية.

١١- ما هي صناديق الاستثمار وأهدافها ومن الذي يقوم بإدارتها.

١٢- ما هو معنى أمناء الحفظ وكيف يتم القيام بذلك النشاط وهل يمكن لشركات السمسرة القيام بذلك النشاط.

١٣- ما هي طبيعة وأغراض شركات التوريق.

١٤- لم تعد مهنة السمسرة مهنة يتم ممارستها عن طريق أفراد طبيعيين أو شركات أشخاص على النقيض مما سبق. اشرح تلك العبارة موضحًا:-

a- كيف يتم ممارسة نشاط السمسرة قبل أن تصبح مهنة منظمة طبقا لقانون سوق رأس المال.

b- أسباب تحول ممارسة نشاط السمسرة عن طريق شركات المساهمة.

c- متطلبات تأسيس وترخيص نشاط السمسرة في الأوراق المالية.

15- يتعين على شركات السمسرة استيفاء متطلبات البنية الأساسية الفنية. اشرح تلك العبارة موضحا طبيعة تلك المتطلبات مع الإشارة بإيجاز إلى :-

a- المواصفات الفنية للبنية الأساسية اللازم توافرها لشركات السمسرة.

b- منظومة العمل لدى شركة السمسرة

c- متطلبات نظم تلقي أوامر العملاء بشركات السمسرة.

d- متطلبات المواصفات التقنية للبنية الأساسية بشركات السمسرة

e- متطلبات أدلة وإجراءات العمل بشركات السمسرة.

١٦- ما هي حقوق شركات السمسرة في الأوراق المالية.

١٧- ما هي التزامات شركات السمسرة في الأوراق المالية.

١٨- قرر قانون سوق رأس المال ولائحته عديد من الالتزامات على شركات السمسرة – اشرح تلك العبارة موضحا تلك الالتزامات.

١٩- يتعين على شركات السمسرة أن تضمن سلامة العملية – اشرح تلك العبارة موضحا أبعاد تلك المسئولية.

٢٠- يتعين على شركات السمسرة الالتزام بميثاق الشرف المهني المقرر لجميع الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية. اشرح تلك العبارة موضحا ذلك الميثاق ومن الذي أصـــدره وطبيعة تلك الالتزامات المقررة به ودور الجمعية المصرية للأوراق المالية في الحفاظ على تلك المعايير وتطويرها.

٢١- تلتزم شركات السمسرة في الأوراق المالية بإدارة شئونها بما يتفق مع الأخلاق والقوانين والسياسات الأساسية المدونة السلوك. اشرح تلك العبارة موضحًا طبيعة مدونة السلوك وغرضها والإجراءات التي تتضمنها من حيث السياسات الأساسية والواجبات والالتزام بها.

٢٢- ما المقصود بمصطلح حوكمة الشركات وعلاقته بالنصوص الواردة بالقوانين المختلفة المرتبطة بأنشطة شركات السمسرة في الأوراق المالية، وما هي الالتزامات الواردة بقواعد حوكمة الشركات.

٢٣- عادة ما تتضمن قواعد حوكمة الشركات التزامات تتعلق بالإفصاح وحماية المساهمين. اشرح تلك العبارة موضحًا.

a- العلاقات التي تركز عليها حوكمة الشركات.

b- دور مجلس إدارة الشركة في تطبيق قواعد حوكمة الشركات.

c- دور حوكمة الشـــركات في ســـياســـات توزيع الأرباح وتعارض المصالح والتعاملات الداخلية، والتصويت في الجمعية العامة وحماية مصالح المساهمين عمومًا.

d- الالتزامات العامة بالإفصاح.

e- الالتزامات المرتبطة بالإفصاح عن أسهم الخزينة.

f- الالتزامات المرتبطة بالإفصاح عن القوائم المالية.

٢٤- ما هي طبيعة المسـئولية المدنية لشـركات السـمسـرة في الأوراق المالية وكيف تقع شركة السمسرة في تلك المسئولية، وما هي صور أخطاء شركات السمسرة التي قد يجعلها تتعرض لتلك المسئولية.

٢٥- فرق بين المسئولية المدنية والجنائية والتأديبية لشركات السمسرة في الأوراق المالية، وما هي العقوبات التي يمكن أن تتعرض لها لتلك الشركات في ظل تلك المسئوليات.

الفصل الثالث

الهيكل التنظيمى والمسئوليات الوظيفة

فى شركات السمسره فى الأوراق المالية

٣.١ طبيعة ومكونات الهيكل التنظيمى .

٣.٢ مجلس الإدارة والعضو المنتدب والمدير التنفيذى .

٣.٣ لجان مجلس الإدارة : لجنة المراجعة ولجنة الإلتزام .

٣.٤ المراجع الداخلى وإدارة المراجعة الداخلية .

٣.٥ إدارة المخاطر .

٣.٦ إدارة المراقبة الداخلية والإلتزام ومكافحة غسيل الأموال .

٣.٧ إدارة تداول الأوراق المالية وخدمة العملاء .

٣.٨ الإدارة المالية .

٣.٩ إدارة البحوث .

٣.١٠ الإدارات المسانده الأخرى .

٣.١١ أسئلة وتطبيقات .

١.٣ طبيعة ومكونات لهيكل التنظيمى

يوضح الشكل رقم (١،٣) نموذج هيكل تنظيمى عام لشركة السمسرة فى الإوراق المالية محدداً الإدارات المختلفة على أساس هرمى بالإضافة إلى العلاقات التنظيمية فيما بينها .

كما يتم تحديد التوصيف الوظيفى لتلك الإدارات المختلفة على أساس هرمى فضلاً على العلاقات التنظيمية فيما بينها ، كما يتم تحديد التوصيف الوظيفى لتلك الإدارات والقائمين عليها وفقاً للترتيب الهرمى لها أبتداء من أعلى قمة الهيكل – مجلس الإدارة والعضو المنتدب والمدير التنفيذى حتى مستوى الإدارات التنفيذية على سبيل المثال إدارة تداول الأوراق المالية ، أو الإدارة المالية . ويتم عمل ذلك فى ضوء متطلبات الترخيص للعاملين بالشركات العاملة فى مجال السمسرة فى الإوراق المالية أو بالتوافق مع دليل ضوابط حوكمة الشركات (1).

وعادة مايتم الترخيص لهؤلاء المسئولين بناء على عرض الإدارة المختصه بشئون الترخيص للعاملين فى شركات السمسرة فى الأوراق المالية بقرار رئيس الهيئة بناء على عرض الأدارة

---

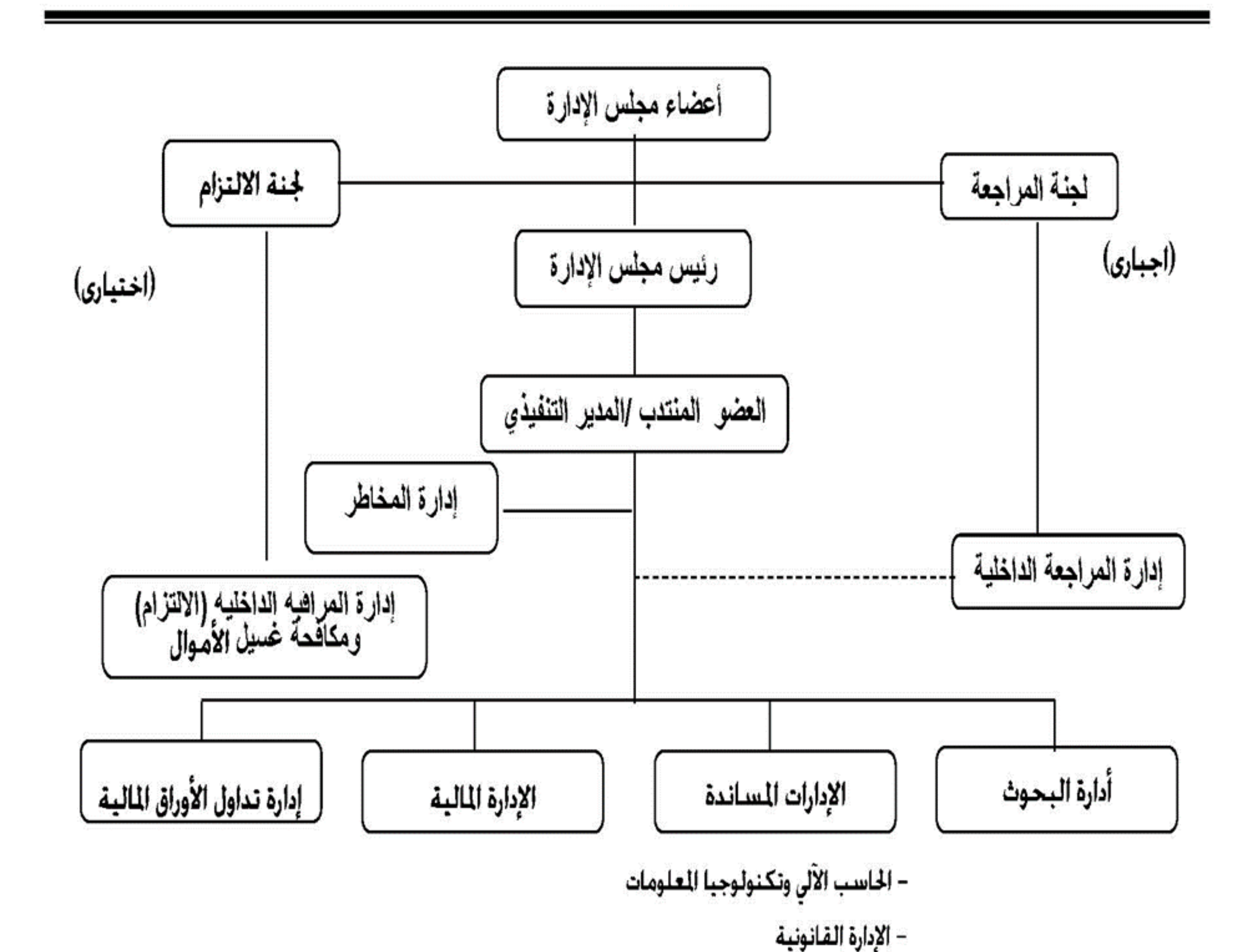
(1)ينظر بالتفصيل فى التوصيف الوظيفى للعاملين فى شركة السمسرة فى الإوراق المالية الآتى :-

(a) الأحكام المقررة فى قانون سوق المال ولائحته التنفيذية وقرارات مجلس الإدارة الهيئة بشأن الشروط الواجب توافرها فى أعضاء مجلس الإدارة والمديرين والعاملين وخبراتهم وتؤهلاتهم بشأن متطلبات شروط الترخيص للعاملين فى مجال الأوراق المالية .

(b) قرار رئيس هيئة المال رقم (٤٢) لسنة ٢٠٠٧ ، وبذلك القرار أعتباراً من اليوم التالى لصدوره فى ضوء نص المادة (١٢) من ذلك القرار .

(c) قرار مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال رقم ١١ لسنة ٢٠٠٧ بشأن القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات العاملة فى مجال الأوراق المالية وغير المقيدة بالبورصة ، وقرار رئيس هيئة سوق المال رقم (٦٢) لسنة ٢٠٠٧ بتاريخ ٢٠٠٧/٤/١٧ بشأن أصدار دليل تطبيق القواعد التنفيذية لحوكمةالشركات العاملة فى مجال الأوراق المالية وغير المقيده بالبورصة .

المختصه بشئون الترخيص للعاملين بالهيئة بعد أستيفاء الشروط اللازم وبعد المشاركة فى الدورات التدربية المتخصصه وإجتياز الأختبارات المعتمدة من الهيئة .



وجدير بالذكر فأن جميع شركة السمسرة فى الأوراق المالية يتعين عليها شغل الوظائف المبينه سمياتها فى الهيكل التنظيمى كحد أدنى على النحو التالى (1) :–

عضو مجلس إدارة الشركة المنتدب للإدارة.

مدير فرع بالنسبة للشركات الحاصلة على موافقة الهيئة بممارسة نشاط السمسرة من خلال فرع واحد أو أكثر.

المراقب الداخلي (2).

المسئول عن مكافحة غسل الأموال.

ويجوز الجمع بين اختصاصات المراقب الداخلي والاختصاصات المقررة للمسئول عن مكافحة غسل الأموال حيث يجوز أن يتولى موظف واحد القيام بمهام المراقب الداخلى والمسئول عن مكافحة غسيل الأموال .

المنفذ .

مدير الحساب (3).

---

(1) **ينظر بالتفصيل** :–
- الجمعية المصرية للاوراق المالية ، دليل السياسات والإجراءات للسمسرة فى الأوراق المالية - مارس ٢٠٠٧ . - حددت المادة الثالثة من قرار الهيئة رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٧ مهله لتوفيق الأوضاع فى موعد غايته نهاية شهر أبريل ٢٠٠٧ .

(2) على المراقب الداخلى حضور الدورات التدريبية التى تنظمها البورصة بشأن القواعد الفنية للتعامل مع نظام التداول بالبورصه دون حاجة لإجتياز الاختبارات .

(3) على مدير الحساب حضور الدورات التدريبية التى تنظمها البورصة بشأن القواعد الفنية للتعامل مع نظام التداول بالبورصه دون حاجة لإجتياز الاختبارات اللازمة .

الباحث والمحلل المالي في الشركات التي تحصل على موافقة الهيئة على إعداد تقارير أو أبحاث بشأن الأوراق المالية أو سوقها أو الشركات المصدرة لها (4).

١- المدير المالي (5).

٢- مدير عمليات المكتب الخلفي .

وعلى شـركات السـمسـرة موافاة الهيئة بما يفيد شـغل الوظائف وبيان بأسماء وخبرات ومؤهلات وكافة بيانات العاملين لديها في تلك الوظائف على النموذج الذي تعده الهيئة ، وعلى شـركات السـمسـرة تقديم كافة المستندات المؤيدة لتلك البيانات حال طلبها من قبل الهيئة.

ويجب أن يتوافر في العاملين المشـار إليهم والذين يلتحقون بالعمل بالشـركة الشـروط الواردة بهذا القرار بالإضافة لاجتياز كل منهم الاختبارات اللازمة للشهادات المبينة فى الجدول التالى رقم (٢,٣) (1):-

وعلى شركات السمسرة في الأوراق المالية موافاة الهيئة قبل نهاية شهر ديسمبر ٢٠٠٧ بما يفيد شغل وظيفتي مدير المخاطر والمراجع الداخلي وبيان بخبراتهما ومؤهلاتهما وكافة بياناتهم.

---

(4) أن وظيفة الباحث والمحلل المالى الزامية فقط فى حالة قيام الشـركة بإجراء أبحاث على الأوراق المالية المتداولة أعمالاً لنص المادة ٢٢٣ من اللائحة التنفيذية لقانون سـوق المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩١.

(5) يجب أن يكون المدير المالى حاصلاً على مؤهل مهنى مناسب تحدده الهيئة بالتعاون مع الجمعية المصرية للمحاسبين والمراجعين .

(1) الملحق رقم (١) المرافق لقرار رئيس الهيئة رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٧ ، على أن تقوم شركة السمسرة بإستيفاء ذلك فى موعد غايته نهاية شهر يونيو ٢٠٠٨ .

وعلى شـركات السـمسـرة تقديم كافة المسـتندات المؤيدة لتلك البيانات حال طلبها من قبل الهيئة.

ويجب أن يتوافر في العاملين الذين يلتحقون بالعمل بالشـركة الشـروط الواردة بهذا القرار بالإضافة لاجتياز كل منهم الاختبارات اللازمة للشهادات الموضحة بالجدول .

هذا ويشـترط للحصـول على ترخيص العمل في أي من الوظائف السـابق الإشـارة إليها بالشركات العاملة في مجال الأوراق المالية، الشروط العامة التالية(2) :

١- أن يكون حسن السمعة

٢- أن يكون متمتعا بالأهلية القانونية.

٣- أن يكون حاصلا على مؤهل عال مناسب لطبيعة عمله.

---

(2) نص المادة السادسة من قرار رئيس الهيئة رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٧ .

□جدول رقم (٢٠٣)

□يبين شهادات ترخيص العاملين بشركات الوساطة المالية والتعريف العام بمهام كل وظيفة

□المهام الوظيفية	□شهادة عامة			□دورات متخصصة	
	□مقدمة في الأوراق □المالية والاستثمار	□القواعد واللوائح الرقابية □والتنظيمية لسوق المال	□دورة حوكمة الشركات	□شهادة مخاطر التشغيل	□شهادة إدارة □الاستثمار
العضو المنتدب/ مدير فرع	√	√	√		
المراقب الداخلي	√	√	√		
المسئول عن مكافحة عسل الأموال	√	√	√		
مدير مخاطر	√	√		√	
المنفذ	√	√			
مدير الحساب	√	√		الفصول ٩، ٧، ٦ من الاختبار المخصص لمدير المخاطر	
باحث/ محلل مالي		√			√
المدير المالي	√	√	√		
مدير عمليات المكتب الخلفي	√	√			
المراجع الداخلي	√	√	√		

٤- أن يكون حاصلا على مؤهل عال مناسب لطبيعة عمله.

٥- أن يكون متفرغا ، وألا يكون عاملا بأي وجه وبأي صفة في شركة أخرى عملة في مجال الأوراق المالية، أو ممارسا للأعمال التجارية إلا بموافقة مسبقة من الهيئة.

٦- لا يكون قد سبق فصله تأديبيا من الخدمة أو منعه تأديبيا بصفة نهائية من مزاولة المهنة في مجال الأوراق المالية، أو أي مهنة حرة، أو حكم عليه بعقوبة جنائية، أو بعقوبة جنحة

في جريمة مخلة بالشـرف أو الأمانة، أو بعقوبة مقيدة للحرية في إحدى الجرائم المنصـوص عليها في أي من قوانين التجارة أو الشـركات أو سـوق رأس المال أو الإيداع والقيد المركزي للأوراق المالية ، أو حكم بشهر إفلاسه ما لم يرد إليه اعتباره.

٧- وتلتزم الشـــركات المخاطبة بأحكام هذا القرار بموافاة الهيئة بتنظيم آلية تكفل سلامة اختيار مديريها وممثليها وكافة العاملين والتحقق من حسن سيرة كل منهم وعلى الشركة موافاة الهيئة بأية تعيينات جديدة أو بحالات ترك الخدمة بالشـــركة من قبل أي من العاملين وأسـباب ذلك خلال خمسـة عشـر يوما على الأكثر من تاريخ التعيين أو ترك الخدمة بحسـب الأحوال وذلك على النماذج التي تعدها الهيئة في هذا الشأن (1).

ويســتثنى العاملون بالشــركات الخاطبة بأحكام هذا القرار، والراغبون في الحصــول على التراخيص اللازمة لمزاولة المهنة من شـرط المشــاركة في الدورات التي تنظمها أو تشـرف عليها الهيئة، واجتياز الاختبارات التي تعتمدها الهيئة في هذا الشـــأن في حال الحصـــول على أي من الشـهادات المماثلة والخاصـة بكل وظيفة من الوظائف المشـار إليها بهذا القرار والمبينة بالجدول رقم (٣,٣) المرفق (2).

ولا يخل هذا الاستثناء بالالتزام باجتياز اختبار القواعد واللوائح الرقابية لسوق المال.

(1) نص المادة السابعة من قرار رئيس الهيئة رقم ٢٤لسنة ٢٠٠٧ .
(2) نص المادة الثامنة من قرار رئيس الهيئة رقم ٢٤لسنة ٢٠٠٧ .

ويعفي من اجتياز الاختبارات المشار إليها من يشغل بالفعل وظائف الإدارة العليا بالشركة وفقا للشروط التالية (1):

A- ألا تقل خبرته في الوظائف المثيلة في مجال أعمال البورصات وأسواق الأوراق المالية عن عشر سنوات.

B- أن يكون من حسني السمعة وأن يكون سجله خاليا من ارتكاب المخالفات.

C- أن يجتاز مقابلة شخصية وفقا للقواعد التي تضعها الهيئة في هذا الشأن.

ويقصد بوظائف الإدارة العليا بالشركة أي من الوظائف التالية:

١- رئيس مجلس الإدارة.

٢- عضو مجلس الإدارة المنتدب.

٣- عضو مجلس الإدارة.

٤- مدير تنفيذي.

٥- الوظائف الأخرى النظيرة أو المماثلة التي يصدر بها قرار من رئيس الهيئة.

٦- ويكون الترخيص صالحا لمدة ثلاث أعوام ويجب تجديده في نهاية المدة شريطة استيفاء متطلبات التطوير المهني وفقا للضوابط التي تضعها الهيئة في هذا الشأن.

(1) نص المادة التاسعة من قرار رئيس الهيئة رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٧ .

٧- ولا تدخل الإعفاءات أو الاســتثناءات الواردة في المادتين الثامنة والتاســعة من هـذا القرار بالتزام حـاملي التراخيص بمتطلبـات التعليم والتطوير المهني المستمر(2).

جدول رقم (٣،٣)

الاستثناءات

يسـتثنى من شـرط اجتياز الاختبارات اللازمة للحصـول على التراخيص المعنية الحاصـلون على شهادات مماثلة من واحد أو أكثر من الجهات التالية:

الشهادةCertificate	الجهة المانحةAwarding
• Canadian Securities Course plus Conduct and Practices Handbook	Canadian Securities Institute
• Certificate	New Zealand Stock Exchange
• Certificate in Financial Markets	Securities Institute of Australia
• Certified European Financial Analyst	EFFAS Societies with accredited examinations
• Chartered Financial Analyst (Level 1)	CFA Institute
• Dealers Representative Examination	Singapore Exchange
• Diploma	The Swiss Stock Exchange
• Diploma	Association of Belgian Financial Analysts
• Diploma of Financial Markets	Securities Institute of Australia
• Elementary, Intermediate and International Capital Markets Courses	Korea Securities Training Institute
• Examination	NIBE – SVV – the Dutch Institute for the Banking,

(2) نص المادة العاشرة من قرار رئيس الهيئة رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٧ .

	Insurance and Stock broking Industry
• Examination	French Society of Investment Analysts
• Examination	French Society of Investment Analysts
• General Certificate Program	ISMA/ University of Reading
• International Capital Markets	Securities Institute/South African
Qualification (inclusive of the Fixed Interest and Bond Markets Module)	Institute of Financial Markets
• Irish Registered Representatives Examination	Irish Stock Exchange/Dublin City University
• Membership Examinations	Johannesburg Stock Exchange
• Ordinary and Senior certificates	South African Institute of Financial Markets
• Promotore Finanziario Examination	Italian Exchange
• Representative of Public Securities Qualification – Class 1	Japanese Bankers Association
• Representative of Public Securities Qualification – Type 1	Japanese Securities Dealers Association
• Secondary Examination	Analyst Association of Japan
• Series 7 – General Securities Representatives Examination	National Association of Securities Dealers
• Trainee Dealers Representatives Examination	Kuala Lumpur Stock Exchange

٢.٣ مجلس الإدارة والعضو المنتدب والمدير التنفيذى

١.٢.٣ مجلس الإدارة

١- تعد المسئولية الرئيسية لمجلس الإدارة هى توفير حوكمة فعاله لشئون الشركة لصالح حملة أسهمها وكذلك التوازن بين مصالح عملائها وموظفيها وموردوها والمجتمعات المحلية .

٢- يجب أن يحدد النظام الأساسي للشركة عدد أعضاء مجلس الإدارة ويتكون المجلس من عدد مناسب من الأعضاء على نحو يمكنه من الاضطلاع بوظائفه وواجباته بما في ذلك تشكيل لجانه.

٣- تكون أغلبية أعضاء مجلس الإدارة من الأعضاء غير التنفيذيين على أن يكون نصف الأعضاء غير التنفيذيين من المستقلين (1).

٤- لا يجوز أن تزيد مدة عضوية مجلس الإدارة للعضو غير التنفيذي عن دورتين متتاليتين، وبمدة أقصاها ست سنوات إلا إذا كانت هناك مبررات قوية وتلتزم الشركة بالإفصاح عن تلك المبررات للهيئة.

٥- لا يجوز الجمع بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب أو المدير التنفيذي إلا إذا كانت هناك مبررات قوية وتلتزم الشركة بالإفصاح عن تلك المبررات للهيئة.

٦- لا يجوز لعضو مجلس الإدارة أن يشغل عضوية أكثر من خمس شركات مساهمة على ألا يكون من بينها أكثر من شركة واحدة تباشر ذات النشاط في نفس الوقت.

٧- عند انتهاء عضوية أحد أعضاء مجلس الإدارة، يجب على الشركة أن تخطر الهيئة العامة لسوق المال فورا بذلك مع بيان أسباب انتهاء العضوية.

---

(1) **العضو غير التنفيذى :** هو عضو مجلس الإدارة الذى لا يكون متفرغاً بشكل تام لإدارة الشركة (اى ليس موظفاً بها) ولا يتقاضى راتباً شهرياً أو سنوياً من الشركة .

٨- على أعضاء مجلس الإدارة تخصيص وقت كافٍ للاضطلاع بمسئولياتهم، بما ذلك التحضير السابق لاجتماعات مجلس الإدارة واللجان الدائمة والمؤقتة وحضور تلك الاجتماعات.

٩- على مجلس إدارة الشركة الاجتماع مرتين على الأقل كل ثلاثة شهور بناء على دعوة رئيس مجلس الإدارة.

١٠- على رئيس مجلس الإدارة التشاور مع أعضاء مجلس الإدارة بمن فيهم العضو المنتدب والرئيس التنفيذي عند إعداد جدول أعمال مجلس الإدارة على أن يرسل جدول الأعمال مصحوبا بالمستندات للأعضاء قبل الاجتماع بوقت كاف ويقر مجلس الإدارة جدول الأعمال حال انعقاده وفي حالة اعتراض أي عضو على هذا الجدول يثبت ذلك في محضر الاجتماع مع بيان أسباب الاعتراض.

١١- على مجلس الإدارة توثيق اجتماعاته وإعداد محاضر تفصيلية بالمناقشات والمداولات بما فيها عمليات التصويت التي تمت وتبويبها وحفظها بصورة يسهل الرجوع إليها.

١٢-على مجلس الإدارة وضع نظام خاص لمتابعة ما يتخذه من قرارات.

٢.٢.٣ أهم الأختصاصات الأساسية لمجلس الإدارة

(١) أعتماد التوجيهات الإستراتيجية والأهداف الرئيسية والأشراف على تنفيذها ومن ذلك

١-وضع الإستراتيجية للشركة وخطط العمل الرئيسية والسياسات اللازمة لتنفيذها .

تحديد الهيكل الرأسمالى الأمثل للشركة وأستراتيجياها وأهدافها وأعتماد الموازنة التقديرية السنوية وإقرار المراكز المالية السنوية .

٢-أعتماد النفقات الرأسمالية الرئيسية والأشراف على تنفيذ ، وتملك الأصول والتصرف بها .

٣-وضع أهداف الأداء ومراقبة التنفيذ .

٤-المراجعة الدورية للهياكل التنظيمية بالشركة وأعتمادها .

(٢) وضع أنظمة وضوابط للرقابة الداخلية والأسراف عليها ، ومن ذلك:

١- التحقق من سلامة الأنظمة المالية والمحاسبية .

٢- التحقق من كفاءه وملائمة نظم وإجراءات الرقابة الداخلية بالشركة .

٣- متابعة مدى تحقيق الإدارة التنفيذية للأهداف الرئيسية للشركة .

(٣) التعامل مع المخاطر الإستراتيجية التى تؤثر فى السياسات الأساسية للشركة ، وكذلك التحقق من تطبيق الشركة لأنظمة رقابية كافية ومناسبة لإدارة كافة المخاطر الأخرى .

(٤) اعتماد الآليات والنظم التى تضمن إلتزام الشركة بالقواعد التنفيذية لحوكمة للشركات والإشراف العام عليها ومراقبة مدى فعاليتها وتعديلها عند الحاجة .

(٥) إعتماد سياسات مكتوبه تنظم العلاقة مع أصحاب المصالح من أجل حفظ حقوقهم وعلى وجه الخصوص يجب أن تغطى هذه السياسة مايلى :

١- آليات تعويض أصــحاب المصــالح فى حالة أنتهاك حقوقهم التى تقرها الأنظمة وتحميها العقود .

٢- آليات لتسوية الشكاوى أو الخلافات التى قد تنشأ بين الشركة وأصحاب المصالح .

٣- آليات مناســبة لإقامة علاقات جيدة مع العملاء والموردين والمحافظة على ســرية المعلومات المتعلقة بهم .

٤- قواعد للســلوك المهنى للمديرين والعاملين فى الشــركة تتوافق مع المعايير المهنية والأخلاقية السليمة وتنظيم العلاقة بينهم وبين أصحاب المصالح كما يجب على مجلس الإدارة وضع آليات مراقبة تطبق هذه القواعد والإلتزام بها .

٥- مراعاة المسئولية الإجتماعية الشركة .

(٦) وضع السياسات والإجراءات التى تضمن أحترام الشركة للأنظمة والوائح والألتزام بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية للمساهمين والدائنين وأصحاب المصالح الآخرين .

(٧) الألتزامات العامة لمجلس الإدارة وأعضائه .

a) **يتولى مجلس إدارة الشــركة كافة الصــلاحيات والســلطات اللازمة لإدارتها. وتقع المســئولية النهائية عن إدارة الشركة على المجلس ولو قام بتشكيل لجان أو بتفويض آخرين للقيام ببعض أعماله .**

b) **على مجلس الإدارة أن يؤدى مهامة بموضوعية وحسن نية وجدية وأهتمام ، وأن تكون قراراته مبنيه على معلومات وافيه من الإدارة التنفيذية أو اى مصدر موثوق به أخر .**

c) على عضو مجلس الإدارة اعتبار نفسه ممثلاً لجميع المساهمين وملتزماً بالقيام بما يحقق مصلحة الشركة عموماً وليس ما يحقق مصالح المجموعة التى قامت بالتصويت على تعيينه فى مجلس الإدارة .

d) يحدد مجلس الإدارة الصلاحيات التى يفرضها للإدارة التنفيذية ، وإجراءات أتخاذ القرار ومدة التفويض . كما يحدد مجلس الإدارة الموضوعات التى يحتفظ مجلس الإدارة بصلاحية البث فيها وتقوم الإدارة التنفيذية برفع تقارير دورية عن ممارستها للصلاحيات الموفوضه .

e) على مجلس الإدارة التأكد من وضع إجراءات لتعريف أعضاء مجلس الإدارة الجدد بعمل الشركة ولاسيما الجوانب المالية والقانونية فضلاً عن تدريبهم إذ لزم الأمر .

f) على مجلس الإدارة التأكد من إتاحة الشركة لمعلومات كافية عن شئون الشركة لجميع أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين وغير التنفيذيين والمستقلين ، بما يمكنهم من القيام بواجباتهم بكفاءة .

(A) إلتزامات مجلس الإدارة المرتبطة بالإفصاح والشفافية

يجب أن يعد مجلس إدارة الشركة تقريراً سنوياً للعرض على المساهمين تفصح فيه الشركة بوجه خاص فضلاً عن ما تتطلبه القوانين – عن مايلى :

١- نظرة شاملة عن أعمال الشركة ومركزها المالى .

٢- النظرة المستقبلية لنشاط الشركة خلال العام القادم والتوجه الإستراتيجى للشركة فى مواجهة المنافسة والتغير فى بيئة الأعمال .

٣- أنشطة ونتائج أعمال الشركات التابعة إن وجدت .

٤- نبذه عن التغيرات فى الهيكل الرئيسى لرأس مال الشركة .

٥- نتائج المراجعة السـنوية لفاعلية هيكل الرقابة الداخلية بالشـركة ومدى قدرة هذا الهيكل على الكشف عن الأخطاء .

٦- تكوين مجلس الإدارة وتصـنيف أعضـائه : عضـو مجلس إدارة تنفيذى ، أو عضـو مجلس إدارة غير تنفيذى أو عضو مجلس إدارة مستقل .

٧- بيان بإجتماعات مجلس الإدارة ونسبة الحضور الخاصة بكل عضو من أعضاء المجلس .

٨- وصف مختصر لأختصاصات ومهام اللجان المنبثقه من مجلس الإدارة ورؤسائها وأعضائها وعدد إجتماعاتها .

٩- نتائج المراجعة السنوية لعملية تقييم الأداء الخاصة بالأنشطة المختلفة.

١٠- أوضاع العمالة ومرتباتهم والمزايا الأجتماعية والتدريب والتطوير المهنى لهم .

١١- مساهمة الشركة الأجتماعية فى المجتمع .

١٢- الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة .

١٣- مدى إلتزام الشـركة بمتابعة وتطبيق القواعد التنفيذية لحوكمة الشـركات وأسـباب عدم الإلتزام بتطبيق قواعد معينه .

١٤- أسماء الشركات المساهمة التى يكون عضو مجلس إدارة الشركة عضوا فى مجالس إدارتها فى ذات الوقت .

١٥- الجزاءات المفروضه على الشركة من قبل الهيئة لسوق المال أو أى جهة رقابية أخرى .

١٦- أنشطه ونتائج أعمال الشركات التابعة أن وجدت .

١٧- بيان بالتغيرات فى هيكل الملكية الشركة خلال السنة المالية .

٣.٢.٣ مهام رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب والعضو المستقل

١.٣.٢.٣ مهام رئيس مجلس الإدارة

من المتوقع أن يتولى رئيس مجلس إدارة الشركة المسئوليات التالية:

- يقوم بوضع استراتيجية لتوجهات الشركة قصيرة وطويلة الأجل.
- يُصيغ ويوثق استراتيجية الشركة بمساعدة المدير التنفيذى ومديرى الشركة.
- يبلغ إستراتيجية الشركة إلى كافة المديرين من خلال صياغة خطة عمل تخص الشركة.
- يراجع ويصدق على ميزانية الشركة بعد تقديمها من جانب المدير التنفيذى للشركة.
- يراجع ويصدق على خطط الأعمال وعلى تخصيص الأصول لوظائف الأعمال الأساسية.
- يمثل الشركة في الأحداث العامة الرئيسية.
- يضمن إمداد المديرين بالمعلومات الكافية في الوقت المناسب.
- يدعم اجراءات حوكمة الشركات.

٢.٣.٢.٣ مهام العضو المنتدب

يعتبر العضو المنتدب هو الشخص المسئول عن اقتراح وتنفيذ وتقييم السياسة العامة والخطة الاستراتيجية للشركة بما يتفق مع الاتجاهات التي وضعها مجلس الإدارة وحماية حقوق المساهمين ، كما أنه يمثل الشركة في التعاملات مع الجهات الرقابية والحكومية وغيرها، وذلك دون الإخلال

بمسئوليات رئيس مجلس الإدارة المقررة وفقا لأحكام القوانين واللوائح السارية ، وهو المشرف على الإدارة العليا بالشركة وعلية التأكد من تحقق كل إدارة للأهداف الموضوعه لها ، كما أنه المسئول الأول عن تطبيق مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات.

وبصفه عامة يتولى العضو المنتدب مسئولية هامة في تأسيس علاقة عمل سليمة بين مجلس الإدارة والمدير التنفيذى، ومن أجل تسهيل هذه العلاقة ، فإنه من المتوقع أن يكون العضو المنتدب:

- حلقة الاتصال الرئيسية بين مجلس الإدارة والمدير التنفيذى.

- على علم ودراية بالقضايا الرئيسية التي تتعلق بكافة الأمور التى تتعلق بالمدير التنفيذى.

٣.٣.٢.٣ عضو مجلس الإدارة المستقل

يكون عضو مجلس الإدارة مستقلاً إذا توافرت فيه الشروط الآتية :-

١- إذا لم يكن موظفاً لدى أحد الأطراف المتصلة بالشركة أو لديه صله قرابه بأى منهم خلال الخمس سنوات السابقة .

٢- إذا لم يكن مرتبطاً بشركة تقوم بتقديم خدمات إستشارية للشركة أو اى من الأطراف المرتبطة بالشركة .

٣- إذا لم يكن أية مصالح شخصية مع الشركة أو لاى من الأطراف المرتبطة بها أو موظفى الإدارة العليا بها .

٤- إذا لم يكن مرتبطاً بإحدى المنظمات أو الجمعيات التى لا تهدف إلى الربح والتى تتلقى قدراً كبيراً من التمويل من الشركة أو أحد الأطراف المرتبطة بها .

٥- إذا لم يكن يعمل فى وظيفة تنفيذية بشركة أخرى يقوم الموظفون التنفيذيون للشركة بالعمل فيها كأعضاء مجلس الإدارة .

٦- إذا لم يكن له أية علاقة ينتج عنها تعاملات مالية مع الشركة أو الشركة الأم أو الشركات التابعة أو الشقيقة .

٣.٠٣ لجان مجلس الإدارة : لجنة المراجعة ولجنة الالتزام

يشكل مجلس الإدارة اللجان الدائمة على سبيل المثال لجنة المراجعة ولجنة الالتزام. ويعين مجلس الإدارة عادة أعضاء تلك اللجان بعد التشاور مع المديرين التنفيذين.

ويكون لكل لجنة اللوائح الخاصة بها وتتضمن قواعد حوكمة الشركات وكذلك القوانين واللوائح الأخرى المعمول بها.

وفيما يلى الاعتبارات المرتبطة بتشكيل تلك اللجان ونوعيتها وأختصاصاتها:-

(A) أحكام عامة

١- على المجلس تشكيل عدد من اللجان من بين أعضائه للعمل على قيام المجلس بأداء دوره المنوط به بشكل فعال وبما يتناسب مع نشاط الشركة واحتياجاتها.

٢- يضع مجلس الإدارة القواعد والإجراءات اللازمة لتشكيل لجانه واختصاصاتها ومدة عملها، وكيفية الرقابة عليها والإجراءات اللازمة لمتابعة أعمالها بصفة دورية وتعرض هذه القواعد على الجمعية العامة للشركة لاعتمادها.

٣- على كل لجنة إخطار المجلس بشكل دوري بتقارير بنتائج أعمالها، وما تتخذه من قرارات.

٤- يجب تمثيل أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين بعدد كاف في لجان المجلس، وعلى وجه الخصوص لجان الترشيحات والمكافآت، وتلك التي تختص بالأعمال التي يترتب عليها تعارض في المصالح.

(B) أنواع اللجان واختصاصاتها

يتم تشكيل تلك اللجان بقرار من مجلس إدارة الشركة في ضوء قواعد الاختيار وأسلوب عمل اللجان ومدة عضويتها ومكافآت أعضائها التي تحددها الجمعية العامة للشركة. وفيما يلى أبرز تلك اللجان .

١- لجنة المراجعة

أ- تشكل هذه اللجنة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين ولا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة أعضاء من بينهم عضو له خبرة بالشئون المالية والمحاسبية.

ب- تختص اللجنة بما يلي (1):-

١. دراسة هيكل الرقابة الداخلية ووضع تقرير مكتوب بملاحظاتها وتوصياتها واقتراح ما تراه من تعديلات لضمان فعاليته.

٢. دراسة تقارير المراجعة الداخلية ووضع الإجراءات التصحيحية.

٣. تقديم الاقتراحات لمجلس الإدارة فيما يتعلق بتعيين مراقب الحسابات وعزله وتحديد أتعابه، ووضع الضوابط التي تضمن استقلاله واستمرارية هذا الاستقلال.

٤. دراسة نطاق المراجعة مع مراقب الحسابات وإبداء ملاحظاتها عليه وإبداء الرأي في إسناد أية أعمال أخرى له غير مراجعة حسابات الشركة، واقتراح أتعابه عن هذه الأعمال.

٥. دراسة مشروع القوائم المالية المبدئية قبل عرضها على مجلس الإدارة تمهيدا لإرسالها إلى مراقب الحسابات.

٦. دراسة السياسات المحاسبية المتبعة وإبداء الرأي والتوصية لدى مجلس الإدارة في شأنها.

٧. دراسة التطورات الدولية في مجال المحاسبة والمراجعة وإخطار مجلس الإدارة بما تراه اللجنة مناسبا للشركة.

(1) صدر قرار مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال رقم (٣٠) فى ٢٠٠٢/٦/١٨ بشأن قواعد وأستمرار وشطب الاوراق المالية ببورصتى الاوراق المالية بالقاهرة والاسكندرية والذى إلزم كال شركة مساهمة مقيدة بضرورة وجود لجنة للمراجعة تتأكد من مدى إلتزام الشركة بقواعد الأفصاح من عدمه فضلاً عن التأكد من مدى قيام مراقبى الحسابات بواجباتهم بحياد تام بأعتبارهم عين المساهمين بمجلس إدارة الشركة .

٨. دراسة تقرير مراقب الحسابات بشأن القوائم المالية، ومناقشته فيما ورد به من ملاحظات وتحفظات ومتابعة ما تم في شأنها والعمل على حل الخلافات في وجهات النظر بين إدارة الشركة ومراقب الحسابات.

٩. إعداد تقرير دوري كل ثلاثة أشهر عن نتائج أعمال اللجنة وعرضه على مجلس إدارة الشركة.

٣- لجنة إدارة المخاطر

(a) يكون أغلبية أعضاء تلك اللجنه من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، ولا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة أعضاء.

(b) **تختص لجنة إدارة المخاطر بما يلي:**

١. وضع الأطر التنظيمية والإجراءات والقواعد اللازمة للتعامل مع كافة أنواع المخاطر الأخرى غير المخاطر الاستراتيجية التي يتعامل معها مجلس الإدارة، مثل مخاطر التشغيل ومخاطر السوق ومخاطر الائتمان ومخاطر السمعة ومخاطر نظم المعلومات.

٢. التحقق من مدى فاعلية إدارة المخاطر بالشركة في تنفيذ الأعمال الموكولة إليها، وأنها تقوم بعملها بشكل مرض في حدود اختصاصاتها المقررة لها.

٣. دراسة المخاطر المصاحبة لأنواع معينة من الأدوات المالية التي تتعامل بها الشركة.

٤. دراسة ما يتم في سوق معينة من الأسواق التي تعمل بها الشركة لتمكين الشركة من الحد من المخاطر المرتبطة به.

٥. دراسة التقارير التي يرفعها المديرون عن أعمالهم وإبداء ملاحظاتهم.

٦. التحقق من وجود نظم فعالة للسجلات يتم تشغيلها بكفاءة وبطريقة مرضية.

٧.إعداد تقرير دوري كل ثلاثة أشـــهر على الأقل – وكلما دعت الحاجة لذلك – عن نتائج عمل اللجنة للعرض على مجلس الإدارة.

٣- لجنة الترشيحات والمكافآت

أ- يكون أغلبية أعضـــائها من أعضـــاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، ولا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة أعضاء.

ب- تختص هذه اللجنة بما يلي:-

١- التوصية بالترشيح لعضوية مجلس الإدارة في ضوء المعايير التي يضعها المجلس وتوافق عليها الجمعية العامة.

٢- المراجعة الدورية والمستمرة للاحتياجات المطلوبة من المهارات المناسبة لعضوية مجلس الإدارة وإعداد بيان بالمؤهلات المطلوبة لعضوية مجلس الإدارة.

٣- مراجعة تشــكيل مجلس الإدارة ورفع التوصــيات في شــأن التغييرات التي يمكن إجراؤها وإخطار المجلس بها تمهيدا لعرضها على الجمعية العامة.

٤- التحقق بصفة مستمرة من استقلالية الأعضاء المستقلين وعدم وجود أي تعارض مصالح إذا كان العضو يشغل عضوية مجلس إدارة شركة أخرى.

٥- اقتراح سياسات واضحة لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين ، والاستعانة بمعايير ترتبط بالأداء في تحديد تلك المكافآت، وذلك في إطار استخدام معايير مرتبطة بالأداء.

٦- اقتراح المقابل المادي الذي يتقاضاه أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين الرئيسيين بالشركة ولا يجوز التفرقة بين ما يتقاضاه أعضاء المجلس غير التنفيذيين إلا في أضيق الحدود واستنادا إلى أعمال ومهام محددة يتم تكليفهم بها أو لجان يشاركون في عضويتها.

٤- اللجان الخاصة الأخرى

على مجلس الإدارة تشكيل لجان خاصة تكلف ببحث بعض الموضوعات بسرعة وإتقان على أن تضم أشخاصا من غير أعضاء مجلس الإدارة مثل الموظفين التنفيذيين أو أشخاص من خارج الشركة وعلى مجلس الإدارة تحديد صلاحيات هذه اللجان وتشكيلها ووظائفها وصلاحيتها وكيفية عملها.

٤.٣ المراجع الداخلى وإدارة المراجعة الداخلية

١.٣.٤ المراجع الداخلي:

يتولى تلك الوظيفة مدير إدارة المراجعة الداخلية ، وهو يتبع لجنة المراجعة فى المستوى الأعلى .

ويعتبر المراجع الداخلى هو الشخص المسئول عن إتباع الأسلوب الرقابي الأمثل للتأكد من الالتزام بالقواعد والإجراءات المحددة باللائحة الداخلية للشركة وتقع عليه مسئولية الإبلا غ عن أية مخالفات في هذا الشـأن إلى مجلس الإدارة ومتابعة الإجراءات التي اتخذت لإزالة تلك المخالفات.

وتتضمن المهام الرئيسية للمراجع الداخلي التحقق من الفصل بين حسابات العملاء وحسابات الشركة وكيفية التعامل مع العملاء بالشيكات وتغذية رصيد العميل بالشيك فور تسلمه والتأكيد التحقق من أن تعامل الشركة يتم مع العميل شخصيا أو وكيله القانوني عند صرف المبالغ الناتجة عن التعامل ، وكيفية دفع ناتج البيع للعملاء ، وتعامل الشركة مع الأرصدة المدينة والدائنة والتحقق من الدورة المستندية بالشركة ومراجعة كافة الإجراءات.

أهداف وظيفة المراجع الداخلى

التأكد من أن لوائح وإجراءات العمل الخاصة بالشركة يتم تطبيقها بكفاءة

فى كافة الإدارات والتأكد أيضاً من دقة وسلامة إجراءات الرقابة الداخلية.

المهام والمسئوليات العامة للمراجع الداخلى

الالتزام باللوائح الداخلية للشركة وإجراءات العمل المنظمة بها.

الالتزام بحدود الصلاحيات الممنوحة له طبقاً لما جاء في جدول حدود الصلاحيات الخاص بالشركة.

– مراجعة أداء الإدارة لبيان مدى تحقق الأهداف المحددة.

– تقييم أداء العاملين معه بالإدارة.

المهام والمسئوليات الفنية للمراجع الداخلى

– القيام بكافة الأعمال المسندة للإدارة من لجنة المراجعة .

– إعداد خطة المراجعة السنوية لكافة إدارات الشركة واعتمادها من لجنة المراجعة .

– التأكد من توافر كافة العناصر البشرية للقيام بأعمال المراجعة .

– القيام بأعمال المراجعة طبقاً لما جاء في خطة المراجعة ورفع تقرير بنتائج الأعمال الى لجنة المراجعة .

– تحديد الإجراءات التصحيحية واعتمادها من لجنة المراجعة .

– التأكد من أن كافة أعمال التداول والتسويات والأعمال المحاسبية قد تمت بما يتوافق مع القوانين المنظمة لسوق المال والقرارات المرتبطة بها .

– التأكد من سلامة إجراءات الرقابة الداخلية وقدرتها على اكتشاف أي أخطاء أو سرقة مع الحفاظ على أصول الشركة.

المؤهلات الشخصية للمراجع الداخلى

– مؤهل عالي ماجستير في المالية / إدارة الأعمال أو ما شابه.

– لا يقل عن ٧– ١٠ سنوات خبرة في نفس المجال في أحد مكاتب المراجعة أو المؤسسات المالية.

– الحصول على ترخيص CIA / CPA / ACCA .

٢.٤.٣ إدارة المراجعة الداخلية

من الاهمية بمكان التعريف بمسئوليات إدارة المراجعة الداخلية وكذلك اللوائح والقوانين المعمول بها والتي بموجبها تقوم بأداء أنشطتها.

وفيما يلى أهم الاعتبارات المرتبطة بإدارة المراجعة الداخلية :

١- تحديد الدور

تتأسس إدارة المراجعة الداخلية من قبل لجنة المراجعة والتي تحدد وتشرف على مسئولياتها.

تقوم إدارة المراجعة الداخلية تزويد الإدارة بمعلومات موضوعية وموثوق بها تفيد في تقدير الأداء وقياس مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات.

٢- الأهداف

تعد إدارة المراجعة الداخلية بالشركة مسئولة عما يلي:

- مراجعة الأقسام و ألإدارات الأخرى داخل الشركة في فترات فاصلة مناسبة لتحديد إذا ما كانت تلك الأقسام و ألإدارات تقوم بكفاءة وفاعلية بمهام التخطيط والتنظيم والإدارة والمراقبة وفقاً لتعليمات الإدارة وسياساتها وإجراءاتها وعلى نحو يتماشى مع أغراض الشركة.
- تقييم التزام العاملين في الشركة بالسياسات والإجراءات الموضوعة.
- مراجعة العمليات والبرامج للتأكد مما إذا كانت النتائج تتماشى مع أغراض وأهداف الشركة الموضوعة وعما إذا كانت العمليات أو البرامج يتم تنفيذها كما هو مخطط لها.
- تحديد ما إذا كان هناك رقابة داخلية فى داخل نظم وعمليات تكنولوجيا المعلومات الخاصة بالشركة.

- متابعة نتائج المراجعة الداخلية السابقة وإعداد التقارير التي تقدم إلى الجنة المراجعة بخصوص ما تم من تغييرات.

٣- مسئولية إعداد التقارير

تقوم إدارة المراجعة الداخلية بإعداد تقرير يرفع الى لجنة المراجعة وبشكل إداري للعضو المنتدب / المدير التنفيذى.

٤- مسئوليات لجنة المراجعة

ينبغي أن تتألف لجنة المراجعة من أشخاص خارجيين ومستقلين عن أعضاء الإدارة التنفيذية . وتشرف لجنة المراجعة على مسئوليات إعداد التقارير المالية الخارجية الخاصة بالشركة وعملية المراجعة الداخلية ، وكذلك المساعدة في تنسيق مراجعة البيانات المالية الخاصة بالشركة والتي يقوم بها مراجعو الحسابات الخارجين.

٥- التخطيط لتدقيق للمراجعة الداخلية

٥/١ إعداد خطة المراجعة الداخلية

١- تقوم إدارة المراجعة الداخلية بأعداد خطة مراجعة تحقق كافة الأهداف المنوطة بها.

٢- تغطي خطة المراجعة عادة سنة مالية واحدة على أن يتم مراجعة تلك الخطة بشكل ربع سنوي.

٣- تقوم إدارة المراجعة الداخلية بأعداد برنامج عمل مفصل يتماشى مع الأغراض والأهداف الملخصة في خطة العمل كما يحقق تلك الأغراض والأهداف حسبما وافقت عليه لجنة المراجعة.

٤- يتم المراجعة على الإدارات المالية والتشغيلية ونظم المعلومات وباقى الإدارات عن طريق عمليات المراجعة الداخلية.

٥/٢ أداء أعمال المراجعة الداخلية

١,٢,٥ تنفيذ خطة المراجعة الداخلية

بعد البدء في عملية المراجعة، فإنه من الضروري تحديد مسئوليات كل كيان يتعلق بعملية المراجعة الداخلية متضمناً المراجع والجهه أو الكيان محل المراجعة. وتتلخص الخطوات التالية أسلوب تنفيذ خطة المراجعة الداخلية:

الشخص/ الكيان المسئول	رقم الخطوة	النشاط
مدير المراجعة الداخلية	١	يوافق على برنامج/برامج العمل التفصيلية.
	٢	يخطط حجم فريق المراجعة ومسئولياته ويتناقش مع الفريق بخصوص مناطق المخاطر المحددة لكي يتم تقويمها داخل عملية المراجعة.
	٣	يوجه فريق المراجعة للبدء فى تنفيذ الخطة.
فريق المراجعة الداخلية	٤	يجتمع مع مدير الإدارة المراجع عليها وتوثيق أي تعليقات أو اقتراحات تعطى من قبله/قبلها.
	٥	ينفذ برنامج عمل المراجعة الداخلية.

	٦	يوثق النتائج في أوراق العمل ويحصل على التوثيق المدعم .
	٧	يعد مسودة لتقرير المراجعة الداخلية الذي يلخص الاقتراحات الرامية إلى التحسين.
مدير المراجعة الداخلية	٨	يقوم بالاطلاع على التقرير وأوراق العمل ويناقش نتائج وتوصيات فريق العمل.
	٩	يعدل التقرير متى كان ضرورياً ويتم إعداده لإصداره في مسودة للإدارة المراجع عليها.
	١٠	يقوم بالاطلاع على المسودة النهائية للتقرير ويصدق على إصدارها.
	١١	يتم إدراج التعليقات الخاصة بالإدارة المراجع عليها وردود إدارة المراجعة الداخلية ويقدم التقرير للجنة المراجعة.
لجنة المراجعة	١٢	توجه الإدارة التنفيذية بخصوص تنفيذ توصيات المراجعة الداخلية أو تتولى خطر عدم القيام بتنفيذها.
مدير المراجعة الداخلية	١٣	يقوم بالمتابعة

٢.٢.٥ عملية المراجعة الداخلية – عمليات بتكليف خاص

- توجه لجنة المراجعة الى المدير التنفيذى و مدير المراجعة الداخلية اى تكليفات خاصة للقيام بأعمال داخلية. يتأكد مدير المراجعة الداخلية مما إذا كان الطلب يتفق مع الموارد المتاحة في إدارته.

- ترسل نسخ من تقارير التكليفات الخاصة الى لجنة المراجعة.

- في حالة قبول التكليف الخاص فإنه يتم تلخيص الأنشطة الرئيسية التي ضمن عملية المراجعة على النحو التالي:

الكيان المسئول	رقم الخطوة	النشاط
لجنة المراجعة	١	**ترسل طلبات التكليفات الخاصة الى المدير التنفيذى ومدير المراجعة الداخلية.**
المدير التنفيذى ومدير المراجعة الداخلية	٢	**تقييم التكليف الخاص ومناقشته مع لجنة المراجعة – متى كان ذلك ضرورياً.**
	٣	**يقدم التفاصيل لمدير تدقيق الحسابات الداخلي بخصوص التعيين الخاص و يقوم بتنسيق الجهود**
مدير المراجعة الداخلية	٤	**يدير إعداد برامج العمل الخاصة التي تحقق الأهداف.**
	٥	**يخطط حجم فريق العمل ومسئولياته.**
	٦	**يتم البدء فى تنفيذ برامج العمل.** **نفس الخطوات كما هو مذكور في ٥-٢-١ (من ٥ إلى ١٣)**

٥.٣ مدير المخاطر وإدارة المخاطر

١.٥.٣ مدير المخاطر

يعتبر مدير المخاطر هو المسئول عن إدارة المخاطر والتى تتبع العضو المنتدب (أو المدير التنفيذى) فى المستوى الأعلى .

ويعتبر مدير المخاطر هو الشخص المسئول عن وضع السياسات والإجراءات اللازمة لتحديد وقياس وتجنب جميع أنواع المخاطر التي تواجهها الشركة وإعداد التقارير الخاصة بذلك

، ويضطلع مدير المخاطر بدور رئيسي لمتابعة تطبيق معايير الملاءة المالية التي تصدرها الهيئة . ولذلك عليه التحلي بعقلية تحليلية والإلمام بوسائل تقييم وقياس المخاطر.

أهداف وظيفة مدير المخاطر

إعداد وتطبيق برنامج لإدارة المخاطر والحد منها وبما لا يتعارض مع أداء الشركة لأعمالها.

المهام والمسئوليات العامة لمدير المخاطر

- الالتزام باللوائح الداخلية للشركة وإجراءات العمل المنظمة بها.

- الالتزام بحدود الصلاحيات الممنوحة له طبقاً لما جاء في جدول حدود الصلاحيات الخاص بالشركة.

- إعداد خطة العمل السنوية وكذلك الموازنة السنوية لإدارته.

- الإشراف على كافة العاملين بالإدارة والتأكد من حصولهم على التدريب الكافي.

المهام والمسئوليات الفنية لمدير المخاطر

- تحديد السياسة العامة لأداء الشركة وتحديد المخاطر المسموح به.

- تحديد المخاطر التي قد تتعرض لها الشركة المتمثلة في مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل.

- وضع إطار لمحاولة منع المخاطر التي قد تتعرض لها الشركة أو التخفيف من الأثار الناجمة عنها.

- وضع نظم وسياسات لتقييم المخاطر المختلفة التي قد تتعرض لها الشركة.

- متابعة تطبيق معايير الملاءة المالية التى تصدرها هيئة سوق المال.

– العمل على التوعية المستمرة للعاملين بالشركة عن كيفية تطبيق نظم للحد من المخاطر.

المؤهلات الشخصية لمدير المخاطر

– مؤهل عالي / ماجستير في المالية – إدارة الأعمال – أو ما شابه.

– لا يقل عن ٧– ١٠ سنوات خبرة في أحد المؤسسات المالية.

– خبرة في مجال المخاطر والحد منها ويفضل أن تتركز الخبره في أحد المؤسسات المالية أو شركات تداول أوراق مالية.

٢.٥.٣ إدارة المخاطر

من الاهمية بمكان تحديد مسئوليات إدارة المخاطر و القواعد واللوائح المعمول بها لأداء أنشطتها وتتمثل إبرز الاعتبارات الخاصة بإدارة المخاطر على النحو التالى :–

١– أغراض وأهداف إدارة المخاطر

يعد الغرض من إدارة المخاطر الخاصة بالشركة هو المراقبة والإشراف على مناطق الخطر فى الشركة بغرض تنفيذ إعمال الشركة في حدود المخاطر المسموح بها للشركة. تهدف الأغراض الأساسية لإدارة المخاطر داخل نطاق الشركة إلى تحقيق:

- رؤية موحدة للأخطار تضمن إدارة أخطار فى حدود مقبولة عبر الشركة.
- منهج متماسك عبر الشركة لتحديد وتقييم وقياس ومراقبة ورفع التقارير بشأن المخاطر المحتملة.

٢– المسئوليات الرئيسية الخاصة بمهمة إدارة المخاطر

(A) تطويروتزكية سياسة إدارة أخطار الشركة وإطار العمل وممارسات الحوكمة مع أخذ ما يلي في الاعتبار:

- **قدرة المنظمة بالنسبة للسوق والمخاطر التشغيلية ومخاطر الائتمان .**
- **المتطلبات التنظيمية.**

(B) التنسيق مع الإدارة العليا لتأسيس وتحديد قدرات وحدود المخاطر التي قد تشمل ما يلي:

- **مراجعة الحدود في ضوء تغير ظروف الأنشطة التجارية والسوق.**
- **مراجعة ومراقبة خطط إدارة المخاطر.**
- **ضمان أن تكون عمليات مراقبة وتحديد المخاطر المناسبة في محلها.**
- **ضمان أن تنقل أنظمة إعداد التقارير المعلومات ذات الصلة بشكل ملائم فيما يتعلق مستوى ومصادر المخاطر.**
- **الالتزام بالقيود والضوابط المعتمدة.**

(C) مراقبة وتحليل حالات المخاطر الموحدة لضمان استمرار كافة الاستراتيجيات بكفاءة .

(D) ضمان تطوير وتنفيذ السياسات والإجراءات عبر الشركة والتي تترجم أهداف وأغراض الإدارة وتفاوت المخاطر إلى معايير وأنظمة التشغيل.

٣- السياسات والإجراءات العامة – فلسفة الشركة تجاه إدارة مخاطرها

(A) لقد ارتبطت المخاطر بشكل تقليدي بالأحداث التي تسبب الخسارة النقدية الممكنة للأصول أو نشوء التزام . وتشمل المخاطر إمكانية تأثير أحداث المستقبل الغامضة بعدم تحقيق كيان الشركة لأهدافها الاستراتيجية والتشغيلية وتشمل كذلك "تكلفة الفرصة" بالنسبة لفرص السوق المفقودة .

(B) وتعد المخاطرة هو أمر محوري بالنسبة لأي مؤسسة مالية. ويجب على المؤسسات المالية تقييم فرص العمل بخصوص العلاقة بين المخاطر والإيرادات.

(C) وكمؤسسة مالية، فإن الشركة تواجه العديد من المخاطر إلا أن التركيز هنا على المخاطر الرئيسية الثلاثة التالية والتي يتم تحديدها في نطاق أنشطة الشركة:

- **مخاطر الائتمان**

وهى خطر الخسارة بسبب إخفاق الطرف المقابل (فرد أو شركة) للوفاء بالتزامات الائتمان الخاصة به بما يتفق مع شروط العقد المتفق عليها.

- **مخاطر السوق**

وهي مخاطر الخسارة بسبب التحركات المعاكسة في أسعار ومعدلات السوق مثل أسعار صرف العملة الأجنبية وتكلفة التمويل وأسعار الأسهم وتنتج مخاطر السوق من تغيير أحوال السوق و تقلب السوق.

- **المخاطر التشغيلية**

وهي مخاطر الخسارة بسبب القصور مثل نظم المعلومات والمشاكل التشغيلية وخرق طرق المراقبة الداخلية والغش والكوارث المستقبلية الغامضة.

٤- إدارة المخاطر "إطار العمل"

(A) يعد الهدف الأول لإدارة المخاطر هو ضمان أن بيانات أصول الشركة والتزاماتها وكذلك أنشطة التداول والأنشطة التشغيلية لا تعرض الشركة للخسائر التي قد تهدد قابلية الشركة للاستمرار.

(B) في كافة الظروف، يجب تحديد وقياس وإدارة ومراقبة كافة الأنشطة التي تؤدي إلى تواجد مخاطر.

(C) وبذلك قد تتم مراجعة إدارة المخاطر كإطار عمل يشمل الدورات الأربع الآتية:

تحديد المخاطرة	قياس المخاطرة	إدارة المخاطرة	مراقبة المخاطرة
يجب تحديد وتعريف المخاطر ومصادر المخاطر التي قد تتعرض لها الشركة.	**يجب أن تكون عملية قياس المخاطر شاملة لتغطية كافة المصادر الهامة للتعرض للخطر.**	**يجب أن تكون قيود المخاطر متماشية مع سياسات الشركة وطرق التعرض المحتملة.**	**يجب أن تعد التقارير في الوقت المناسب وتتضمن معلومات دقيقة وذات صلة بالتعرض للمخاطر بغرض إدارتها ولخدمتها.**

٥- مكونات إطار عمل إدارة المخاطر

سياسات عامة

(A) تدخل الشركة في أنشطة أعمال حيث يمكن أن تضمن إدارة مخاطر سليمة وفعالة.

(B) يجب على مدير المخاطر مراجعة أنشطة العمل الجديدة وكذلك المنتجات الجديدة بشكل رسمي.

(C) يجب أن يكون كافة الموظفين على جميع المستويات في الإدارات ، على معرفة تامة بمفهوم المخاطر وطبيعة تلك المخاطر التي تواجههم أثناء تأدية عملهم اليومي.

(D) بينما يهدف هذا القسم لتوفير الإرشاد بخصوص كيفية تصرف الموظفين إزاء التعرض لبعض المخاطر في المواقف المقدمة واستخدام هذه السياسات يتطلب تطبيق الحكم والخبرة على بعض المواقف المختلفة التي يمكن مواجهتها.

إدارة مخاطر الائتمان

1- التعريفات

(A) قد تنشـــأ مخاطر الائتمان من كافة المنتجات والخدمات المقدمة في حال أن يكون لدى الغير أو قد يكون لديه إلتزام سداد تجاه الشركة.

(B) التزامات السداد التي تنشأ بشكل أساسي مما يلي:

- من عمل الائتمان التقليدي الخاص بالميزانية (مخاطر الائتمان – فى حالة تطبيقه).
- كمخاطر تسوية عند عدم سداد الغير الدفعات المستحقة للشركة في تاريخ استحقاقها.
- في أعمال العمولة ، إذا كانت طلبات التغطية للشركة مقابل العملاء تحديد حد أدنى من التغطية التي يجب على الشركة دفعها لغرفة المقاصة.

(C) قد يتمخض عن مخاطر الائتمان ما يلي:

- **تأخر الوفاء الالتزام بالسداد**
- **خسارة جزئية للتعرض الإئتماني**
- **خسارة كاملة للتعرض الإئتماني**

(D) الأسباب الممكنة للخسارات الإئتمانيةالآتية:

- **نقص نزاهة الغير**
- **تضاءل قدرة الغير على السداد**
- **قيود التحويل بإجراء من الدول الخارجية (مخاطر الدولة)**

(E) يعتمد مقدار مخاطر الائتمان بشكل أساسي على ما يلي:

- **مقدارالتعرض**
- **احتمالية التخلف**
- **معدل الاسترداد**

(F) خسـائر الائتمان التي تنتج عن مخاطر التركيز على مسـتوى حافظة الأوراق المالية(جغرافية، صناعية...إلخ) .

٢– الوظائف المتأثرة

ويعد مصدر مخاطر الأئتمان الخاصة بالشركة فى قسم تداول الأوراق المالية.

٣–مسئولية إدارة المخاطر

تقوم الإدارة العليا بالمسئولية الكاملة لإدارة مخاطر الائتمان، بينما يتحمل المدير التنفيذى وقسم إدارة المخاطر ورئيس قسم السمسرة المسئوليات الثانوية.

٤- إطار عمل إدارة مخاطر الائتمان

تحديد المخاطر

المبادئ الأساسية و الوسائل الهامة في تحديد المخاطر

(A) يعد الهدف الأســاســي لتحليل الائتمان هو الحكم المســتقبلي على قدرة الطرف المقابل في خدمات السداد وفقا للمعايير الكمية والنوعية.

(B) يجب الاحتفاظ بقائمة بكافة الأطراف المقابلة المعتمدين حتى يتم تحديد مخاطر الائتمان الخاصة بحالات التداول.

(C) يتم مراقبة التغيير اليومي في استبدال القيم لحالات التداول على أساس يومي.

قياس المخاطر

المبادئ الأساسية لقياس المخاطر:

(A) تهدف الشـركات إلى قيام علاقة متزنة بشـكل جيد بين التكاليف والمنفعة الخاصـة بتطبيق مخاطر الائتمان.

(B) يتم تصنيف كافة الأطراف المقابلة إلى مراحل بالاعتماد على الاحتمالية الفردية في التأخير عن السداد.

(C) بالنســبة لتدوال المعاملات يتم تصــنيف الأطراف المقابلة باســتخدام التقديرات التى تضعها المؤسسات الخاصة بذلك.

إدارة المخاطر

تجنب المخاطر

(A) لاتؤخذ مراكز التعامل إلا بالأطراف المقابلة ذات الفئة الأولى.

(B) ينظر إلى الضمان كمصدر استرداد ثانوي في حالة التأخير عن السداد.

(C) لا يستخدم الضمان لاستكمال القصور في القدرة على السداد.

(D) ويتم وضع قيد في كل حالة مخاطر ائتمان.

(E) تناسب أسس قياس الحدود والمخاطر

(F) لايخضع إجمالي التعرض للمخاطر إلى أية ظروف ولا يتعدى في أي وقت المقدار الإجمالي لقيود الائتمان المعتمدة.

مراقبة المخاطر

مبادئ المراقبة الأساسية

١- لا تتضح معظم المخاطر أثناء الموافقة عليها ولكنها تتفاقم بمرور الوقت؛ لذا تعد مراقبة المخاطر النظامية فى الائتمان ذات أهمية قصوى.

إدارة مخاطر السوق

١- التعريفات

A) تعد مخاطر السوق هي مخاطر التغييرات في قيمة الورقة المالية أو الصفقة بسبب التعرض الضمني في السوق. وفي أي مؤسسة مالية قد تنشأ مخاطر السوق من التحركات في سوق الأوراق المالية الأجنبية أو سوق الأسهم أو أسواق السلع.

B) ويعد هدف مخاطر السوق هي تقليل الخسائر إلى أدنى حد التي قد تتكبدها الشركة نتيجة تقلب السوق في أسعار الأصول التي لدى الشركة مركزاً فيها.

٢- وحدات الأعمال المتأثرة

تكون إدارة التمويل هي المتأثرة بشكل أساسي بمخاطر السوق.

٣- مسئولية إدارة المخاطر

يتحمل قسم إدارة المخاطر في الشركة المسئولية بأكملها عن إدارة مخاطر السوق . وتعد كافة الوظائف التي تكون مسئولة عن التعامل والاستثمار مسئولة أيضاً عن إدارة وقياس مخاطر السوق يوماً بيوم.

٤- إطار العمل الخاص بإدارة مخاطر السوق

يصف الشكل الآتي إطار العمل الخاص بإدارة مخاطر السوق في الشركة. وتناقش الأقسام الآتية هذا الإطار بالتفصيل.

تحديد المخاطر

(A) يتاكد تحديد مخاطر السـوق من خلال إجراء مسـح مسـتمر للأسـواق. كما يجب أخذ التطورات الاقتصـادية الكبيرة وكذلك الموقف السـياسـي للدول المتعلقة بها الأعمال فى الاعتبار.

(B) يجب أداء اختبارات التوتر بشكل منتظم لتحديد أوضاع السوق المحددة وكذلك تقدير الحد الأقصى للخسارة التي قد تنجم في مثل هذه المواقف.

١- إدارة المخاطر

(A) يجب على الإدارة العليا وضع قيود تقوم على أساس ميول مخاطر السوق الخاص بهم.

(B) من المهم أن يكون هناك عزل للمهام بين المتداولين والعمليات والمحاسبة.

(C) يجب مراقبة عمولات السـمسـرة أو الرسـوم المدفوعة عن كثب وكذلك مناقشة الخصومات بشكل مستقل عن المتداولين.

(D) يجب مراقبة اجراءات تنفيذ العمليات وألا تكون متاحة بالنسـبة للموظفين غير المعتمدين.

(E) تشـمل الاسـتثمارات في الأوراق المالية قصـيرة ومتوسـطة الأجل سـندات واذون الخزانة الحكومية، والسـندات التي تصـدرها البنوك التجارية التي تملكها الدولة. تشـمل

الاستثمارات في هذه الفئة أيضا الأسهم التي يتم المتاجرة بها في بورصتي القاهرة و الإسكندرية والمشاركة في المشاريع المشتركة و استثمارات الحصص في الشركات غير المقيدة.

٢- مراقبة المخاطر

(A) يجب مراقبة قيود مخاطر السوق على أساس منتظم لضمان عدم حدوث إخلال بالقيود.

(B) يتولى رئيس قسم إدارة المخاطر المسئولية الأولى لمراقبة المخاطر على أساس يومي أو طبقا لتكرار وقوع المخاطر الذي تصدق عليه اللجنة التنفيذية للشركة.

إدارة المخاطر التشغيلية

١- التعريفات

(A) تنشأ المخاطر التشغيلية عن احتمال أن نظم المعلومات غير الملائمة والأعطال التكنولوجية والإخلال بالضوابط الداخلية والاحتيال والكوارث الطارئة أو المشاكل التشغيلية الأخرى قد يتمخض عنها خسائر غير متوقعة أو مشاكل تسئ للسمعة.

(B) ترتبط المخاطر التشغيلية بالعمليات التشغيلية والموارد التي تستخدمها تلك العمليات.

(C) تتمثل الموارد الأساسية للمخاطر التشغيلية فيما يلي:

- خطوات التنفيذ
- الموظفين
- تكنولوجيا المعلومات

- المخاطر المادية

(D) يمكن للخسائر المحتملة بسبب خطوات التنفيذ أن تنشأ عن:

- العمليات التي تنقصها إجراءات الرقابة الداخلية.
- إجراءات أو صلاحيات غير محددة بشكل كافٍ.
- فصل غير كافٍ للمهام.
- عدم وجود تحديد واضح "لمالكي العملية" ومن ثم فإن المسئوليات لا تحدد بشكل واضح.

(E) يمكن أن تنشأ مخاطر العاملين بسبب:

- التأهيل غير المناسب.
- الالتزام الغير كافي من قبل الموظفين، أو التلاعب أو الغش.
- الموارد الرئيسية والتركيز على المعرفة الفنية.

(F) يمكن أن تنشأ مخاطر تكنولوجيا المعلومات بسبب:

- الوصول إلى البيانات بواسطة الموظفين غير المصرح لهم.
- التلاعب بالبيانات.
- تعطل النظم جزئيا أو كليا بشكل يؤثر على العمل أو عمليات المراقبة أو يؤدي إلى انقطاعها .

(G) يمكن أن تنشأ المخاطر المادية بسبب:

- وصول أشخاص غير مصرح لهم داخل الشركة لأجهزة الكمبيوتر الموزعة أو المركزية.
- دمار أو تلف المستندات التعاقدية ومستندات الضمان وخلافه.
- دمار أو تلف معدات الشركة خاصة إذا كانت تتسبب فى انقطاع العمل.

٢- وحدات العمل المتأثرة

تخضع كافة الأقسام للمخاطر التشغيلية التي تنجم عن الأشخاص والعمليات و/أو الأنظمة.

٣- المسئولية عن إدارة المخاطر

يتولى قسم إدارة المخاطر بالشركة المسئولية الكاملة عن إدارة المخاطر التشغيلية.

٤- إطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية

يعتمد إطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية على منهج تقييم "المراقبة والمخاطر التشغيلية". وتتطلب هذه العملية تقييمًا ذاتيًا منظمًا عبر الشركة وتركز على تسجيل كافة العوائق والتهديدات وطرق التعرض الممكنة التي يمكن أن تمنع الشركة من تحقيق غرضها. وتحدد إجراءات المراقبة ما إذا كانت كافية لإدارة المخاطر الرئيسية وتهدف إلى تحديد المخاطر المتبقية.

وتتمثل الخطوات الرئيسية في هذه العملية فيما يلي:

- تحديد المخاطر المحتملة .
- تحديد الضوابط الحالية .
- تقييم احتمالية وقوع المخاطر وتأثيرها .
- تقييم أداء وتصميم نظام المراقبة .

- **تحليل الموقف وتحديد خطة العمل لتخفيف المخاطر الكبيرة.**

- **تحديد الأفراد المسئولين عن خطة العمل .**

تحديد المخاطر

(A) تعد إدارة المخاطر التشغيلية عنصرًا أساسيًا لبرنامج إدارة المخاطر المستمر بالشركة. ويعد هدف المخاطر التشغيلية هو ضمان إدارة المخاطر التشغيلية وتنسيقها بشكل فعال على أساسٍ يومي.

(B) يكون قسم إدارة المخاطر مسئولاً عن توثيق كافة المخاطر المحددة والمراجعة الداخلية لمناطق المخاطر التشغيلية.

(C) تعد الخطوة الأولى في عملية تحديد المخاطر هي تحديد الوظائف الرئيسية في كل وحدة عمل . ويجب تحليل كل مهمة في وحدة العمل (الحسابات الدائنة في المراقبة المالية) إلى عمليات متنوعة مثل إعداد الفواتير وتصنيف الفواتير ومراقبة عمليات السداد.

تشمل مصادر المخاطر التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار ما يلي:

A) التسويات التي قد يتم القيام بها بشكل غير متكرر أو غير كامل أو التي قد لا يتم القيام بها على الإطلاق. قد تكون التسوية ذات طبيعة مالية أو مادية (بطاقات الصفقة) أو وضعية. لا ينطبق هذا إلا على التسوية اليدوية فقط أو عند استخدام الأنظمة المتخصصة في قبول التغذية من مصادر متنوعة (سواء أكانت مصادر يدوية أو معالجة من خلال الكمبيوتر) لعمل إحصائيات إجمالية .

B) عدم تحديد أو مراقبة أو تنفيذ عمليات التصريح بشكل واضح.

C) قد يكون هناك تعرض لفقد فرد رئيسي دون تخطيط البديل المؤهل خاصة حيث يكون الاعتماد على مهارات تقنية معينة والتي يتم تسويقها بشكل كبير.

D) وجود ضوابط غير كافية لضمان فصل المهام.

E) بينما تصبح الأنشطة التجارية أكثر تعقيدًا وتكون هناك حاجة إلى نقل المعلومات بين الأنظمة المختلفة (سواء اليدوية أو المعالجة من خلال الكمبيوتر) ، توجد هناك مخاطر متزايدة تتمثل في عدم الدقة أو عدم إمكانية إتاحة المعلومات.

٦.٣ إدارة المراقبة الداخلية والإلتزام ومكافحة غسيل الأموال

تتضمن تلك الإدارة عديد من الوظائف والمسئولين الذين يقومون بالمهام المرتبطة بها .

١.٦.٣ المراقب الداخلي

هو الشخص المسئول عن التأكد من تطبيق اللوائح والقوانين الملزمة للشركة بما في ذلك كل ما يصدر عن الجهات الرقابية بهذا الشأن وعليه إبلاغ الإدارة العليا بالشركة بأي مخالفات، ورفعها إلى الهيئة إن لم يتخذ فيها الإجراء اللازم وتتضمن مهامه الوظيفية القيام بشكل دوري بمراجعة ومتابعة سجل أوامر العملاء وتوقيعه ومراجعة الفواتير وسجل عمليات التداول لأعضاء مجلس الإدارة والمديرين، والتحقق من وجود كافة عمليات البيع/ الشراء اليومية على كشف حساب العميل ووجود ملف لكل عميل لدى الشركة . كما أنه يلتزم بموافاة الهيئة بكشف بالعاملين بالشركة وأقاربهم الذين يتعاملون من خلال الشركة لأخذ موافقة الهيئة بعد اعتمادها من مجلس الإدارة وعليه أن يتحقق من عدم قيام الشركة بتنفيذ أوامر بيع أو شراء لحساب أحد المديرين أو العاملين بها في عمليات تطبيقية يكون طرفها الآخر أحد العملاء .

وأن يتحقق من طباعة كافة الفواتير يوميا واعتمادها وعليه الاحتفاظ بملف لجميع شـــكاوي العملاء المتعلقة بأعمال الشركة وبما انتهت إليه الإجراءات والمدة التي تتم فيها فحص الشكوى . ويجب أن تتاح له الصلاحيات اللازمة داخل الشركة للقيام بالمهام والوظائف المذكورة.

أهداف الوظيفة

وضع الإطار العام لضمان التزام الشركة مع اللوائح والقوانين المنظمة لعملها ومراقبته بانتظام ورفع تقارير عن مدى التزام الشركة والعاملين بها.

بالإضافة الى وضع نظام داخلي يكفل للعاملين كشف أي عمليات يشتبه في كونها تنطوي على عمليات غسل أموال .

المهام والمسئوليات العامة

– الالتزام باللوائح الداخلية للشركة وإجراءات العمل المنظمة بها.

– الالتزام بحدود الصلاحيات الممنوحة له طبقاً لما جاء في جدول حدود الصلاحيات الخاص بالشركة.

– رفع تقارير عن أداء الإدارة بصفة دورية وكلما دعت الحاجة الى المدير التنفيذي / العضو المنتدب للشركة.

– مراجعة واعتماد خطة العمل السنوية وكذلك الموازنة السنوية لإدارته.

– مراجعة أداء الإدارة لبيان مدى تحقيق الأهداف المحددة.

– تقييم أداء العاملين معه بالإدارة ومدى مساهمتهم في تحقيق الأهداف المحددة.

المهام والمسئوليات الفنية

– الإلمام الدوري باللوائح والقوانين المنظمة لعمل الشركة للتوافق مع:

- لوائح وتعليمات هيئة سوق المال.
- اللوائح المنظمة لإجراءات مراقبة أعمال غسل الأموال.
- معايير المحاسبة الدولية.
- المعايير الاكتوارية (إذا كانت تنطبق على أعمال الشركة).
- قوانين الضرائب.
- قوانين حماية الملكية (إذا كانت تنطبق على أعمال الشركة).
- أي قوانين أخرى.

– الالتزام بما جاء في الدليل الخاص بحوكمة الشركات ومراجعة موقف الشركة تجاه ما جاء بذلك الدليل .

– رفع تقارير دورية الى الإدارة العليا عن مدى التزام / عدم التزام العاملين بالشركة وعن أي حالات تم اكتشافها.

– رفع التقارير الى هيئة سوق المال كلما دعت الحاجة.

– تدريب كافة العاملين على العمل وفقاً لما جاء في برنامج الشركة للالتزام.

– المشاركة في أي خدمات جديدة تقدمها الشركة لضمان وجود عناصر الالتزام بهذه الخدمات.

– التخطيط والإشراف على أعمال مراقبة الالتزام بفروع الشركة والتأكد من التزامهم بتنفيذ ما جاء في برنامج الشركة للالتزام ، وكذلك كشف أي عمليات يشتبه في كونها غسل أموال في كافة فروع الشركة.

– الالتزام باللوائح والقوانين المنظمة لقانون مكافحة غسل الأموال.

– الالتزام برفع تقارير الى الجهات المعنية عن أي حالات يشتبه بها واتخاذ الإجراءات اللازمة.

المؤهلات الشخصية

– مؤهل عالي في المالية – إدارة الأعمال – أو ما شابه .

– لا يقل عن ١٠ – ١٢ سنة خبرة في أحد البنوك أو المؤسسات المالية.

– الإلمام التام بقوانين مكافحة غسل الأموال وما جاء في دليل حوكمة الشركات .

٢.٦.٣ مسئول المراقبة الداخلية والإلتزام

أهداف الوظيفة

التأكد من التزام الشركة وكافة العاملين بها في تطبيق برنامج الالتزام ودقة وسلامة الإجراءات التي تقوم بها الشركة.

المهام والمسئوليات العامة

– الالتزام باللوائح الداخلية للشركة وإجراءات العمل المنظمة بها.

– الالتزام بحدود الصلاحيات الممنوحة له طبقاً لما جاء في جدول حدود الصلاحيات الخاص بالشركة.

المهام والمسئوليات الفنية

- الإلمام الدوري باللوائح والقوانين المنظمة لعمل الشركة للتوافق مع:

  - لوائح وتعليمات هيئة سوق المال.

  - اللوائح المنظمة لإجراءات مراقبة أعمال غسل الأموال.

  - معايير المحاسبة الدولية.

  - المعايير الاكتوارية (إذا كانت تنطبق على أعمال الشركة).

  - قوانين الضرائب.

  - قوانين حماية الملكية (إذا كانت تنطبق على أعمال الشركة).

  - أي قوانين أخرى.

- تقديم المساعدة الدورية لكافة العاملين لضمان التزامهم ببرنامج الشركة ومبادئها الحاكمة.

- وضع وتنفيذ برنامج الشركة للالتزام والتأكد من مدى الالتزام بالنواحي الفنية والقانونية.

- متابعة ومراجعة سجل أوامر العملاء والفواتير

- التأكد من وجود ملف لكل عميل بالشركة.

- موافاة الهيئة بكشف بالعاملين بالشركة وأقاربهم الذين يتعاملون من خلال الشركةلاخذ موافقة الهيئة بعد اعتمادها من مجلس الإدارة.

- يكون على دراية تامة بالدورة المستندية للشركة وكافة القرارات التي من شأنها التأثير على عمل الشركة.

– تقديم المساندة لكافة الإدارات في إعداد برامجها للتوافق مع أي قوانين أو قرارات فيما يتعلق بعملها.

– الحرص على نشر الوعي اللازم لكافة العاملين عن أهمية تطبيق برنامج الالتزام الخاص بالشركة.

المؤهلات الشخصية

– مؤهل عالي في المالية – إدارة الأعمال – أو ما شابه .

– لا يقل عن ٥ – ٨ سنة خبرة في أحد البنوك أو المؤسسات المالية .

– خبرة في إعداد برامج الالتزام والمطابقة .

٣.٦.٣ المسئول عن مكافحة غسل الأموال

هو الشخص المسئول عن تطبيق إجراءات مكافحة غسل الأموال السارية على حسابات العملاء وكذلك حسابات العاملين بالشركة وعليه إتباع الإجراءات التي وضعتها الشركة واعتمدتها الهيئة بشأن معرفة هوية العملاء وأوضاعهم القانونية والوسائل المتبعة للتأكد من صحة بياناتهم وتطبيق مبدأ اعرف عميلك . والقيام بدراسة وفحص العمليات الغير عادية والمشتبه فيها واتخاذ القرار في شأنها كما أن عليه إبلاغ الإدارة العليا للشركة عن المخلفات . وإخطار الهيئة ووحدة مكافحة غسل الأموال عن أية مخالفات أو اشتباه في أعمال غسل أموال . كما أنه المسئول عن إعداد تقارير دورية عن أوج نشاط الشركة وتقييمه لنظام وإجراءات مكافحة غسل الأموال في الشركة وعن العمليات الغير عادية والمشتبه فيها وما اتخذ في شأنها . وعلى المسئول عن مكافحة غسل الأموال الالتزام بالمحافظة على سرية المعلومات والإجراءات في تأدية مهام وظيفته.

٧.٣ إدارة تداول الأوراق المالية وخدمة العملاء

تتضمن تلك الإدارة عديد من المديرين والمسئولين القائمين على إدارة السمسرة وتداول الأوراق المالية .

١.٧.٣ مدير إدارة تداول الأوراق المالية

أهداف الوظيفة

تخطيط وتنظيم وقيادة أعمال إدارة تداول الأوراق المالية لتحقيق أقصى ربحية ممكنة في حدود المخاطر المتفق عليها.

المهام والمسئوليات العامة

- الالتزام باللوائح الداخلية للشركة وإجراءات العمل المنظمة بها.
- الالتزام بحدود الصلاحيات الممنوحة له طبقاً لما جاء في جدول حدود الصلاحيات الخاص بالشركة.
- رفع تقارير عن أداء الإدارة بصفة دورية و كلما دعت الحاجة الى المدير التنفيذي / العضو المنتدب للشركة.
- مراجعة واعتماد خطة العمل السنوية وكذلك الموازنة السنوية لإدارته.
- مراجعة أداء الإدارة لبيان مدى تحقيق الأهداف.
- تقييم أداء العاملين معه بالإدارة ومدى مساهمتهم في تحقيق الأهداف المحددة .

المهام والمسئوليات الفنية

- الإشراف اليومي على أعمال إدارة تداول الأوراق المالية.

– إعداد ومراقبة مدى تنفيذ خطة التسويق الخاصة بإدارة تداول الأوراق المالية.

– المساعدة في زيادة حجم أعمال الإدارة وفتح أسواق جديدة.

– التأكد من تنفيذ أوامر العملاء في مواعيدها المحددة وبالأسلوب الذي يحقق صالح العميل.

– التأكد من الاحتفاظ بالعملاء لفترات طويلة من خلال استقصاءات الرأي والتطوير المستمر لأداء الشركة .

– التأكد من الالتزام والتوافق مع تعليمات وإجراءات الرقابة الخاصة بهيئة سوق المال.

– العمل كهمزة وصل بين الشركة والقائمين على أعمال بورصتي القاهرة والإسكندرية.

– التأكد من أن القائمين على أعمال إدارة تداول الأوراق المالية منفذين وسماسرة على دراية تامة بالمهام واللوائح والقوانين المنظمة لعمل الإدارة.

– التعاون الوثيق مع العاملين في إدارة الالتزام وإبلاغهم بأي اشتباه قد يكون لديه عن عملاء أو أنشطتهم.

المؤهلات الشخصية

– مؤهل عالي / ماجستير في المالية – إدارة الأعمال.

– لا يقل عن١٢ – ١٥ سنة خبرة في أعمال تداول الأوراق المالية – البنوك.

– القدرة على التخطيط والقيادة.

– الإلمام بالحاسب الآلي.

– القدرة على التعامل بروح الفريق وقيادة فريق العمل.

٢.٧.٣ مدير عمليات المكتب الخلفي A responsible of Back office

هو الشخص المسئول عن استلام أوامر وتعليمات عملاء الشركة من مدير الحساب ومراجعتها وفقا لدليل العمل بالشركة المعتمد من الهيئة . وعليه التحقق من مطابقة الأوامر والتعليمات للقواعد والإجراءات والقيود التشريعية الحاكمة والمنظمة للتداول . والتحقق من صفة وشخصية العملاء وإمكانية التنفيذ بالشروط المطلوبة من العملاء . وعليه عقب ذلك إعداد بيان الأوامر واعتماده وإرساله إلى المنفذين.

أهداف الوظيفة

القيام بأعمال التسويات اللازمة في أوقاتها والتأكد من سلامة سجلات الشركة واحتفاظها بنسخ إضافية من تلك السجلات.

المهام والمسئوليات العامة

– الالتزام باللوائح الداخلية للشركة وإجراءات العمل المنظمة بها.

– الالتزام بحدود الصلاحيات الممنوحة له طبقاً لما جاء في جدول حدود الصلاحيات الخاص بالشركة.

– متابعة واعتماد المخاطبات المختلفة مع الجهات المعنية فيما يتعلق بالبنوك والمقاصة والتسويات المختلفة.

– الإشراف على إعداد التقارير اليومية ومراجعتها قبل عرضها على الإدارات المختلفة.

– إعداد الخطة السنوية والموازنة السنوية للإدارة.

المهام والمسئوليات الفنية

– الإشراف على أعمال التسوية الخاصة بأوامر الشراء والبيع للأسهم.

– الإشراف على التقارير اليومية الخاصة بتقييم المحفظة المالية.

– الإشراف على معالجة الأخطاء الناتجة عن قيام الشركة بتنفيذ عملياتها.

– مراجعة كشوف أوامر العملاء والتأكد من تنفيذها طبقاً للأوامر المدرجة بها.

– الإشراف على النقدية المتاحة والتنسيق مع الإدارة المالية نحو أفضل استخدام لتلك الموارد.

– الإشراف على الأعمال اليومية للعاملين بالإدارة.

– الإشراف على التسويات الخاصة بعمليات الفروع.

– الإشراف على عمليات التداول التي قد تكون تمت من خلال الموقع الالكتروني للشركة.

– إعداد مركز مالي ورفعه الى مدير إدارة تداول الأوراق المالية.

المؤهلات الشخصية

– مؤهل عالي في المحاسبة – إدارة الأعمال – أو ما شابه.

– لا يقل عن ٦ – ٨ سنوات خبرة في مجال تداول الأوراق المالية أو أحد المؤسسات المالية.

– الإلمام بالحاسب الآلي وبرامجه المختلفة فيما يتعلق ببرامج التداول.

– القدرة على التخاطب والتواصل بروح الفريق.

٣.٧.٣ مدير عمليات المكتب الامامى Front office

أهداف الوظيفة

مقابلة العملاء وإعطائهم خلفية من الموقف الحالي للاستثمار وكذلك الإشراف على مركز الاتصالات للشركة.

المهام والمسئوليات العامة

– الالتزام باللوائح الداخلية للشركة وإجراءات العمل المنظمة بها.

– الالتزام بحدود الصلاحيات الممنوحة له طبقاً لما جاء في جدول حدود الصلاحيات الخاص بالشركة.

– إعداد الخطة السنوية والموازنة السنوية للإدارة.

– الإشراف على أداء العاملين بالإدارة.

المهام والمسئوليات الفنية

– التأكد من إعداد مركز الاتصالات بالشركة وتجهيزه بالأجهزة اللازمة وتدريب العاملين به .

– العمل على خلق فرص عمل جديدة للشركة من خلال مقابلة العملاء الجدد ومحاولة جذبهم

– التأكد من التزام كافة العاملين باللوائح والقوانين الخاصة بهيئة سوق المال .

– التنسيق مع الإدارات المعنية فيما يتعلق بأستلام وتنفيذ أوامر العملاء .

– استلام شكاوى العملاء وتسليمها للمراجعة الداخلية ومتابعة ما تم تنفيذه منها .

– الإشراف على وتقييم القائمين على الرد على العملاء والتأكد من التزامهم بتقديم خدمة جيدة لعملاء الشركة .

المؤهلات الشخصية

– مؤهل عالي في الحسابات – إدارة الأعمال – أو ما شابه.

– لا يقل عن ٦ – ٨ سنوات خبرة في مجال تداول الأوراق المالية أو أحد المؤسسات المالية.

– الإلمام بالحاسب الآلي برامج تداول الأوراق المالية.

– القدرة على التخاطب والتواصل مع الآخرين بروح الفريق.

٤.٧.٣ مسئول خدمة العملاء Customers Service Responsible

أهداف الوظيفة

مقابلة العملاء وتعريفهم بالخدمات المقدمة من الشركة ومستوى الخدمة وكذلك الاستماع لشكواهم والعمل على حلها.

المهام والمسئوليات العامة

– الالتزام باللوائح الداخلية للشركة وإجراءات العمل المنظمة بها.

– الالتزام بحدود الصلاحيات الممنوحة له طبقاً لما جاء في جدول حدود الصلاحيات الخاص بالشركة.

– مراقبة أداء الإدارة والعاملين بها.

المهام والمسئوليات الفنية

– مقابلة العملاء الجدد وإعطائهم خلفية كاملة عن الاستثمار في سوق الأوراق المالية.

– استكشاف متطلبات وتوجيهات العميل وتوجيه الأفراد المعنية.

– تلقي أوامر العملاء ومتابعة تنفيذها وإبلاغه بما تم فيها.

- ابلاغ الإدارات المختصة في حالة وجود شكوى من العميل والعمل على حلها.

- الإلمام بالخدمات التي تقدمها الشركة وكذلك أي إضافات لها.

المؤهلات الشخصية

- مؤهل عالي في إدارة الأعمال أو ما شابه.

- لا يقل عن ٢ – ٥ سنوات خبرة.

- القدرة على التواصل مع العملاء ومخاطبتهم.

٥.٧.٣ مدير الحساب

هو الشخص المسئول عن تلقي أوامر وتعليمات التنفيذ من عملاء الشركة، والاتصال بهؤلاء العملاء، وإرسال هذه الأوامر فور تلقيها إلى المكتب الخلفي لتسجيلها والتعامل معها وفق نظم العمل الداخلية بالشركة والمعتمدة من الهيئة.

وطبقاً لشهادات ترخيص العاملين بشركات السمسرة والتعريف بمهام كل وظيفة يتعين على مدير الحسابات إجتياز دورة تدريبية تتضمن عدة موضوعات إبرازها مقدمة فى الأوراق المالية والاستثمار والقواعد واللوائح الرقابية والتنظيمية لسوق المال بالإضافة إلى الحصول على دورات متخصصة للحصول على شهادة مخاطر التشغيل والتى تتضمن عديد عن الاختبارات المتخصصه لمدير المخاطر

.

٦.٧.٣ المنفذون

هو الشـــخص المســئول عن إدخال أوامر العملاء المتعاملين مع شـــركة الوســاطة التي يعمل بها وتنفيذ تعاملاتهم من خلال نظام التداول بالبورصـــة ســـواء داخل قاعة التداول أو من خلال نظام التداول عن بعد وفقا لبيان الأوامر المعتمد من الشركة والمعد بناء على الأوامر التي تم تلقيها ومراجعتها وفقا لنظم العمل الداخلية بالشـركة والمعتمدة من الهيئة ولا يجوز للمنفذ التعامل أو الاتصـال المباشـر بالعملاء.

وحتى يحصـــل المنفذ على ترخيص مزاولة النشـــاط يتعين عليه إجتياز دورة تدريبية معينة بالجمعية المصـــرية للاوراق المالية تحت الأشـــراف المباشـــر للهيئة العامة لســـوق المال . يوضـــح الجدول التالى موضوعات تلك الدورة التدريبية .

جدول موضوعات دورة منفذى العمليات بالبورصة

المواد	إجمالى عدد الساعات
نبذة عن سوق المال	٣
النواحي القانونية	٣
الهيئة العامة لسوق المال	٣
عمليات بورصة الأوراق المالية	٦
المقاصة والتسوية والحفظ المركزى	٦
المحاسبة المالية وإعداد القوائم	٣
أمتحان نصف الفترة	٢
المبادئ الأساسية للتحليل الأقتصادى	٣
التحليل المالي	٣
التحليل الأساسي	٣
التحليل الفني	٣
السندات	٣
مراجعة المنهج	٣
النهائى الإمتحان	٢

٨.٠٣ الإدارة المالية

تتبع وظيفة المدير المالى الإدارة المالية وهى تابعة إلى العضـو المنتدب (أو المدير التنفيذى) فى المستوى الأعلى .

ويعتبر المدير المالى هو الشـخص المسـئول عن اقتراح وتطبيق السـياسـات التمويلية والاستثمارية وإدارة الموارد المالية للشركة بما يتفق مع حماية حقوق المساهمين وتحقيق أكبر قدر من الربحية وهو المشـرف على إعداد القوائم المالية وتحليلها ودراسـة مؤشـرات الوضـع المالي للشركة وإعداد التقارير المحاسبية مع الالتزام بتطبيق المعايير الدولية والمصرية.

أهداف وظيفة المدير المالى

إدارة وتنظيم جميع الأعمال الخاصة بتنفيذ السياسات والإجراءات التابعة لعمليات الإدارة المالية.

المهام والمسئوليات العامة للمدير المالى

– الالتزام باللوائح الداخلية للشركة وإجراءات العمل المنظمة لها.

– الالتزام بحدود الصلاحيات الممنوحة له طبقاً لما جاء في جدول حدود الصلاحيات الخاص بالشركة.

– الإشراف والتأكد على سهولة وصول المعلومات المطلوبة من قبل المراجعين الخارجيين.

– الإشراف على التقارير المحاسبية.

– توكيل المهام اليومية لموظفي الإدارة .

المهام والمسئوليات الفنيةللمدير المالى

- الإشراف على تنفيذ وتطوير السياسات والخطط الخاصة بالرقابة المالية.

- التنسيق مع المكتب الخلفى للتأكد من تسجيل اوامر العملاء.

- تشديد الرقابة على دفاتر الشركة لضمان صحة ودقة الموقف المالى.

- تدبير السيولة الخاصة بأعمال الشركة.

- الحرص على إصدار التقارير المالية في المواعيد المحددة.

- الإشراف على إجراءات تخطيط الموازنة.

- مراجعة ومقارنة الأداء بالموازنة.

- إدارة الأصول الثابتة والمدفوعات.

المؤهلات الشخصية للمدير المالى

- مؤهل عالي في المحاسبة / التمويل.

- خبرة لا يقل عن ٨ – ١٠ سنوات في نفس المجال.

- مهارة ومعرفة عميقة بالتمويل وحسابات التكاليف.

- القدرة على العمل على الحاسب الآلي واستخدام أنظمة الـ Ms office والبرامج المالية.

- مهارات التواصل والتحليل والقدرة على حل المشكلات.

١.٨.٣ المحاسب

أهداف وظيفة المحاسب

تسجيل وحفظ المستندات ، تنفيذ الإجراءات والسياسات الخاصة بعمليات الإدارة المالية.

المهام والمسئوليات العامة للمحاسب

– الالتزام باللوائح الداخلية للشركة وإجراءات العمل المنظمة بها.

– الالتزام بحدود الصلاحيات الممنوحة له طبقاً لما جاء في جدول حدود الصلاحيات الخاص بالشركة.

المهام والمسئوليات الفنية للمحاسب

– حفظ الوثائق والمستندات الخاصة بالإدارة المالية.

– المساعدة في إعداد القوائم المالية وتسويتها.

– إعداد اليومية العامة والقيود اليومية والمدفوعات النقدية وكذلك المقبوضات،

– إعداد موازنات الدخل والتدفقات النقدية ومقارنتها مع الفعلي وتحديد الانحراف وأسبابه.

– تسجيل الأصول الثابتة المشتراة وإعداد إهلاكاتها وقيود التسوية اللازمة.

– جرد الخزينة وكذلك الأصول الثابتة بصفة دورية.

المؤهلات الشخصية للمحاسب

– مؤهل عالي في المحاسبة / إدارة الأعمال .

– لا يقل عن ٣ – ٥ سنوات خبرة محاسبية .

– مهارة فى حسابات التكاليف والإلمام بالكمبيوتر وبرامج المحاسبة.

– القدرة على التواصل والعمل بروح الفريق.

٩.٣ إدارة البحوث

تتبع تلك الوظيفة العضـــو المنتدب أو المدير التنفيذى وتتضـــمن العديد من الباحثين أو المحللين الماليين ، وتهتم تلك الإدارة بإصـــدار البحوث الخاصـــة بأســـواق رأس المال بما في ذلك

القيام بتحليل القوائم المالية للشركات المقيدة وحساب مؤشرات الوضع المالي لها ودراسة السياسة الإدارية بها واحتمالات نمو الشركة وتطورها وتقييم السعر العادل للسهم وعليه تحري الدقة في إعداد جميع الإحصائيات والتقارير والأبحاث قبل نشرها.

أهداف وظيفة الباحث أو المحلل المالى

القيام بأعمال جمع المعلومات من مصادر مختلفة وتحليلها كونها هي الأساس الذي يعتمد عليه لاتخاذ القرارات.

المهام والمسئوليات العامة للباحث أو المحلل المالى

– الالتزام باللوائح الداخلية للشركة وإجراءات العمل المنظمة بها.

– الالتزام بحدود الصلاحيات الممنوحة له طبقاً لما جاء في جدول حدود الصلاحيات الخاص بالشركة.

– الالتزام بقرارات وتعليمات هيئة سوق المال فيما يختص بالبحوث والتحليل.

المهام والمسئوليات الفنية للباحث أو المحلل المالى

– استخدام أفضل الطرق والبرامج التحليلية لإعداد التقارير وتحليل القوائم المالية للشركات المقيدة وحساب مؤشرات الوضع المالى لها.

– التأكد من مصادر المعلومات ودقتها (كلما أمكن).

– إعداد التقارير التحليلية عن القطاعات المختلفة ونشرة ملخصة عنها.

– يكون مسئول عن خلق قاعدة بيانات لكافة المعلومات وتجميع الأخبار من وسائل النشر اليومية والأسبوعية المختلفة والتأكد من تحديث قاعدة البيانات بصفة دورية.

المؤهلات الشخصية للباحث أو المحلل المالى

– مؤهل عالي في المالية – الإحصاء – أو ما شابه.

– لا يقل عن ٢ – ٤ سنوات خبرة.

– القدرة على إجراء البحوث والتحليلات المختلفة .

– الإلمام بالحاسب الآلي والبرامج الإحصائية والاقتصادية.

١٠٠٣ الإدارات المساندة الأخرى

يتضمن الهيكل التنظيمى لشركة السمسرة فى الأوراق المالية عديد من الإدارات الأخرى المسانده لمجلس الإدارة والعضو المنتدب والإدارات التنفيذية الاستشارية الأخرى لعل أبرزها على سبيل المثال إدارة الحاسب الآلى أو تكنولوجيا المعلومات والإدارة القانونية ، وأدارة المشتريات بالإضافة إلى إدارة الموارد البشرية الإدارية ، وفيما يلى دراسة مؤخرالأهداف تلك الوظيفة الأخيرة والمهام والمسئوليات الفنية لمدير إدارة الموارد البشرية بالإضافة إلى مؤهلات الشخصية

.

أهداف وظيفة مدير إدارة الموارد البشرية

تنفيذ وتوجيه الأعمال الإدارية بالشركة بما يحقق أفضل استخدام للعناصر المتاحة.

المهام والمسئوليات العامة لمدير إدارة الموارد البشرية

– الالتزام باللوائح الداخلية للشركة وإجراءات العمل المنظمة بها.

– الالتزام بحدود الصلاحيات الممنوحة له طبقاً لما جاء في جدول حدود الصلاحيات الخاص بالشركة.

– المساعدة في إعداد الخطة السنوية وكذلك الموازنة السنوية للإدارة.

– مراقبة عمل المرؤوسين وتوجيههم.

المهام والمسئوليات الفنية لمدير إدارة الموارد البشرية

– التأكد من أعمال الصيانة الخاصة بمقار الشركة وأصولها وأيضاً سيارات الشركة وصيانتها في المواعيد المحددة.

– العمل على توفير كافة الاحتياجات من أدوات مكتبية، أجهزة، ... وشرائها طبقاً للائحة المالية الخاصة بالشركة.

– الإشراف على تأمين مقار الشركة المختلفة والتأكد من صلاحية أجهزة الإطفاء.

– الإشراف على مخازن الشركة (في حالة وجود أرشيف مركزي) وكذلك الأصول الثابتة.

المؤهلات الشخصية لمدير إدارة الموارد البشرية

– مؤهل عالي في المالية / إدارة الأعمال أو ما شابه.

– لا يقل عن ٤ – ٨ سنوات خبرة في الأعمال الإدارية.

– القدرة على التفاوض وإدارة العمل بروح الفريق.

١١.٣ أسئلة وتطبيقات

١- أرســم نموذج هيكل تنظيمى عام لشــركة سمســرة فى أوراق مالية موضــحاً به الإدارات المختلفة بالشركة .

٢- يجب أن يتوافر العاملين فى شركة السمسرة فى الإوراق المالية مؤهلات معينة فضلاً عن إجتيازهم عديد من الأختبارات.

أشرح العبارة السابقة موضحاً بيان الشهادات ومتطلبات الترخيص التى يجب أن يحصل عليها هؤلاء العاملين والمهام الوظيفة لهم .

٣- حدد أختصــاصــات وظيفة مجلس الإدارة والعضــو المنتدب والمدير التنفيذى فى شــركة السمسرة فى الأوراق المالية .

٤- ماهى أهم الأختصاصات الأساسية لمجلس إدارة شركة السمسرة فى الأوراق المالية .

٥- ماهى الإلتزامات المختلفة لمجلس إدارة شركة السمسرة فى الأوراق المالية .

٦- ماهى العلاقة بين المهام الوظيفية للعضو المنتدب و المدير التنفيذى فى شركة السمسرة فى الأوراق المالية .

٧- بشـكل مجلس إدارة شـركة السـمسـرة عادة عديد من اللجان الدائمة ، يكون لكل لجنة اللوائح الخاصة بها وفقاً لقواعد حوكمة الشركات .

أشرح تلك العبارة موضحاً طبيعة مفهوم حوكمة الشركات والاعتبارات المرتبطة بتشكيل تلك اللجان عن طريق مجلس الإدارة وأهم تلك اللجان وأختصاصاتها .

٨- حدد المقصـود بلجنة المراجعة وعين موقعها التنظيمى وكيفية تشـكيلها وأختصـاصـاتها الرئيسية فى شركة السمسرة فى الأوراق المالية .

٩- حدد المقصود بلجنة المخاطر وأخصاصاتها وتحديد موقعها التنظيمى فى شركة السمسرة فى الاوراق المالية .

١٠- حدد طبيعة لجنة الترشيحات والمكافأت وكيفية تشكيلها وتحديد أخصاصاتها الوظيفية

.

١١- مامسـئولية المراجع الداخلى وأهداف وظيفة والمهام والمسـئوليات العامة والفنية للمراجع الداخلى ، بالإضافة إلى المؤهلات والامكانيات المطلوبه لأداء تلك الوظيفة .

١٢- يتعين أن تكون هناك إدارة للمراجعة الداخلية فى شـركة السـمسـرة فى الأوراق المالية للوفاء بعديد من المتطلبات الوظيفية .

أشـرح تلك العبارة موضـحاً دور أهداف تلك الإدارة ومسـئولياتها ، وكيفية أعداد خطة المراجعة الداخلية وكيفية أداء أعمال المراجعة الداخلية موضحاً دوراً كل الأطراف المرتبطة بها ، وكيف تحافظ شركة السمسرة على أستقلال تلك الأدارة عند أداء عملها .

١٣- حدد وظيفة مدير المخاطر فى شـركة السـمسـرة الأوراق المالية والأهداف الوظيفة والمسئوليات المرتبطة بالمهام العامة والفنية لمدير المخاطر بالإضـافة إلى المؤهلات المطلوبه لإداء تلك الوظيفة .

١٤- يتعين أن يتضمن الهيكل التنظيمى فى شركة السمسرة فى الأوراق المالية إدارة للمخاطر .

أشرح تلك العبارة موضحاً أغراض وأهداف أدارة المخاطر ومسئوليات لتلك الإدارة والسياسات والإجراءات العامة من حيث فلسفة الشركة تجاه إدارة مخاطرها المختلفة ، والإطار العام لإدارة المخاطر ومكوناته .

١٥- توجد عديد من المخاطر التى تواجه شركة السمسرة فى الأوراق المالية يتعين أدراتها ومراقبتها للحد منها .

أشرح تلك العبارة موضحاً مايلى :-

- تعريف تلك المخاطر وأسباب نشأتها والوظائف المتأثره بها .

- المسئوليات الوظيفية التى تقع على إدارة المخاطر .

- أطار عمل إدارة المخاطر من حيث المبادئ والوسائل الأساسية فى تحديدها وقياسها والآليات المختلفة لأدارتها .

١٦- يتضمن الهيكل التنظيمى لشركة السمسرة فى الأرواق المالية إدارة للمراقبة الداخلية تتضمن عديد من الوظائف والمسئوليات الوظيفية التى تكفل إداء الشركة لمتطباتها الأساسية .

أشرح تلك العبارة موضحاً مايلى :-

- تحديد وظيفة المراقب الداخلى ومدى وجود أختلاف بين أهداف مهام الوظيفية ووظيفة المراجع الداخلى .

– ماهى المهام والمسئوليات العامة والفنية للمراقب الداخلى مع تحديد المؤهلات التى يتعين توافرها لشغل تلك الوظيفة .

– أهداف وظيفة مسئول المراقبة الداخلية والإلتزام والمهام والمسئوليات العامة والمؤهلات التى يتعين توافرها للقيام بتلك الوظيفة .

– تحديد المسئول عن مكافحة غسيل الأموال والمهام الوظيفية لتلك الوظيفة .

١٧– تعتبر إدارة تداول الأوراق المالية وخدمة العملاء بشركة السمسرة من أهم الإدارات بالشركة لأرتباطها أساساً بتوليد الإيرادات والتدفقات النقدية الداخلة للشركة .

أشرح تلك العبارة موضحاً الآتى :–

– تحديد أهداف وظيفة مدير إدارة تداول الأوراق المالية ومهامه ومسئولياته العامة والفنية والمؤهلات التى يتعين توافرها لمن يشغل تلك الوظيفة .

– تحديد المقصود بمدير عمليات المكتب الخلفى وأهداف وظيفة مدير تلك الإدارة ومهامه ومسئولياته العامة والفنية والمؤهلات الشخصية المطلوبه لشغل تلك الوظيفة .

– تحديد المقصود بمدير عمليات المكتب الأمامى وأهداف وظيفة مدير تلك الإدارة ومهام ومسئوليات العامة والفنية وتحديد المؤهلات الشخصية المطلوبه لشغل تلك الوظيفة .

– تحديد المسئوليات الوظيفة للمسئول عن خدمة العملاء ومهامه ومسئولياته العامة والفنية والمؤهلات المطلوبه لشغل تلك الوظيفة .

– تحديد المقصود بمدير الحساب ومهامه الوظيفية .

– تحديد المقصـــود بالمنفذين وتحديد مهامهم الوظيفية والمؤهلات المطلوبه لشـــغل تلك الوظيفة .

١٨– ماهى أختصـاصـات وظيفة المدير المالى فى شـركة السـمسـرة فى الأوراق المالية سـواء العامة أو الفنية وماهى المؤهلات المطلوبه لشـغل تلك الوظيفة ، وماهى المسـئوليات الوظفية المحاسـبية المطلوبه فى باقى أفراد الإدارة المالية فى شركة السمسرة فى الأوراق المالية .

١٩– حدد باقى الإدارات المســانده فى شــركة الســمســرة فى الأوراق المالية موضــحاً المســئوليات العامة والوظيفة لمدير إدارة الموارد البشــرية ، ومدير إدارة البحوث ومدير إدارة الشـئون القانونية والمؤهلات الشخصية لشغل تلك الوظائف.

الفصل الرابع

سياسات وإجراءات إدارة السمسرة فى الأوراق المالية)1(

Policies and Procedures of Securities Brokerage

١.٤ الهيكل التنظيمى لإدارة السمسرة فى الأوراق المالية وأهمية الفصل بين وظائف المكتب الأمامى والمكتب الأوسط والمكتب الخلفى .

٢.٤ سياسات وإجراءات المكتب الأمامى – تعريف العميل .

٣.٤ سياسات وإجراءات المكتب الأمامى – المبيعات والحصول على طلبات العميل وتنفيذها

٤.٤ سياسات وإجراءات المكتب الأمامى– التعامل وتنفيذ طلبات الشراء والبيع .

٥.٤ سياسات وإجراءات المكتب الأوسط – العمليات اليومية وأعداد الفواتير ورفع التقارير إلى العميل .

٦.٤ سياسات وإجراءات المكتب الخلفى – المحاسبة والتسويات .

٧.٤ سياسات وإجراءات المكتب الخلفى – مسك الدفاتر .

٨.٤ سياسات وإجراءات المكتب الخلفى – أنشطة الخزانه .

٩.٤ سياسات وإجراءات المكتب الخلفى – صفقات إيصالات الإيداع الشاملة .

١٠.٤ أسئلة وتطبيقات .

)1(الجمعية المصرية للاوراق المالية ، دليل السياسات والإجراءات لشركات السمسرة فى الأوراق المالية ، مارس ٢٠٠٧ .

١.٤ الهيكل التنظيمى لإدارة السمسرة فى الأوراق المالية وأهمية الفصل بين وظائف المكتب الأمامى والمكتب الأوسط والمكتب الخلفى

يوضح الشكل رقم (١,٤) الهيكل التنظيمى لإدارة السمسرة وتداول الأوراق المالية على مستوى هرمى ، كما يتم تحديد التوصيف الوظيفى للمكتب الأمامى والمكتب الأوسط والمكتب الخلفى لأهمية الفصل بين وظائف كل منهم .

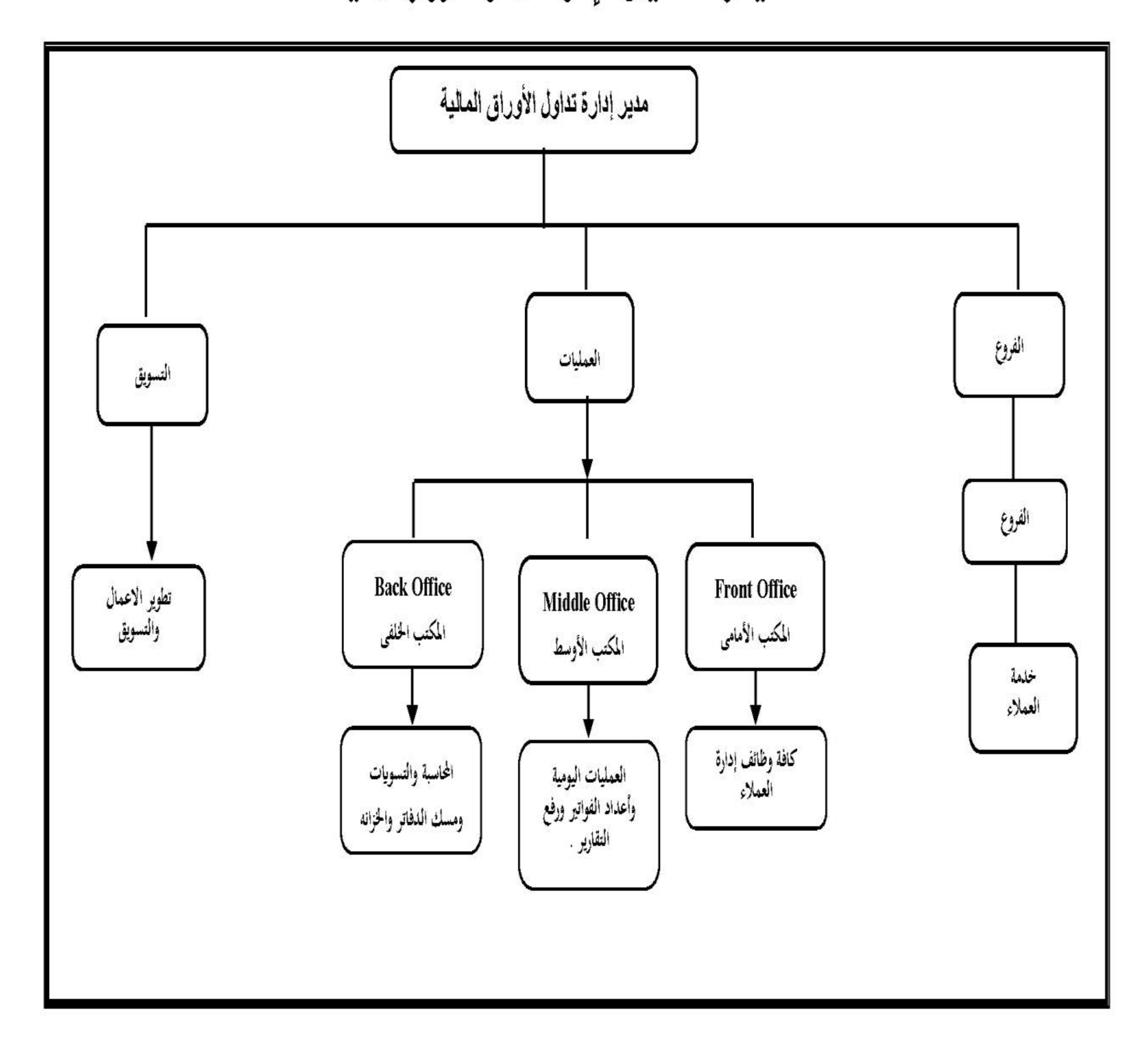
فلاغرض تحقيق أهداف شركات السمسرة فى الأوراق المالية بفعالية ، وتحقيق المراقبة على عملياتها بكفاءه ، بالإضافة إلى ضمان تأمين المعلومات السرية التي تم الحصول عليها أثناء القيام بنشاط الأوراق المالية وحتى لا تكون المعلومات متاحة إلا للعاملين المصرح لهم الحصول عليه ، وكذلك من أجل ضمان عدم الكشف عنها لأي شخص آخر. يتعين فصل المهام بين العديد من الوظائف ، للحيلولة دون تداخل العاملين بين الوظائف بالإضافة إلى أهمية الفصل الجوهرى بين مختلف الوظائف والملفات الخاصة بتلك العمليات.

وفى الحقيقة تقوم شركة تداول الأوراق المالية بالفصل بشكل واضح بين عمليات المكتب الأمامي والمكتب الأوسط والمكتب الخلفي. حيث يشكل العاملين في مبيعات خدمات العملاء ومركز الاتصالات بالعملاء جزءًا من المكتب الأمامي والتي تختلف وظائفهم بشكل كامل عن تلك التي تخص العاملين في المكتب الأوسط والمكتب الخلفي. كما تقوم إدارات المكتب الأمامي والأوسط والخلفي بإعداد تقارير إلى المدير المسئول عن السمسرة في الأوراق المالية بشكل مستقل عن الآخر.

ويؤدي العاملين في المكتب الأمامي كافة وظائف إدارة العملاء بما في ذلك التنسيق مع العملاء المرتقبين والحصول على طلبات إسداء المشورة

شكل رقم (١,٤)

الهيكل التنـظيمى – إدارة سمسرة الاوراق المالية



الاستثمارية من قبل من هم مصرح لهم بالقيام بذلك. فى حين يتولى العاملين في المكتب الأوسط مسئولية تنفيذ الطلبات التي يحصلون عليها من العاملين في المكتب الأمامي مع الالتزام بقواعد ولوائح هيئة سوق المال وشركة تداول الأوراق المالية - كي يقوم العاملون في المكتب الخلفي بإدخال البيانات والمحاسبة والتسويات والتحقق من التعاملات والتصحيحات وتفويضات العملاء والمتابعة معهم.

وتجدر الإشارة إلى أن إدارة المراجعة الداخلية تقوم بأداء عمليات التدقيق والفحص التي تتعلق بفتح الحسابات وتنفيذ الطلبات والتي يقدم تقريراً بنتائجهم وملاحظاتهم مباشرة إلى المدير التنفيذي والمدير المسئول عن السمسرة في الأوراق المالية لتحديد هوية الشركة وتصحيح مجالاتها.

كما تقوم إدارة الالتزام بالموافقة على قبول كل عميل للشركة. وتكون إدارة الالتزام مستقلةً عن عمليات السمسرة والبحث الخاصة بشركة تداول الأوراق المالية. ويقوم مسئول الالتزام بتقديم تقرير إلى لجنة الالتزام على أساس ربع سنوي بشأن أية مسائل تتعلق بالالتزام تم التنويه عنها أو تصرفات تم اتخاذها.

٤-٢ سياسات وإجراءات المكتب الأمامى – تعريف العميل

٤-٢-١ السياسات المستقبليه

لن يتم قبول أي عميل محتمل ويتم رفضه في المواقف الآتية كما يتم توثيق الأسباب في قاعدة البيانات:

(A) العميل المرتقب الذي سبق رفضه بسبب مسائل قانونية.

(B) احتمال إدراج العميل في القائمة السوداء من قبل البنك المركزي المصري أو هيئة سوق المال.

(C) قد سبق التعامل معه واتخذ مدير السمسرة قرارًا بعدم التعامل معه مرة أخرى.

يتم القيام بكافة الأنشطة المستقبلية بما يتفق مع لوائح هيئة سوق المال وقبل إجراء أي اتصال مباشر مع أحد العملاء المرتقبين، وتضمن شركة تداول الأوراق المالية أن المرسل إليه قد وافق على استلام المراسلات.

(D) التحقق من هوية العميل ومسك السجلات

يتطلب من العملاء أن يكونوا قد قاموا بفتح حساب لدى بورصتي القاهرة والإسكندرية. وفي حالة عدم وجود ذلك الحساب ، فإن العاملين في المكتب الأمامي بالشركة يقومون بمساعدة العميل في فتح حساب في بورصتي القاهرة والإسكندرية و تكويده.

(E) ويضمن كافة العاملين عدم فتح أو الاحتفاظ بحسابات بأسماء مجهولة أو حسابات بأسماء زائفة أو مزيفة طبقًا للقواعد ولوائح هيئة سوق المال المتعلقة بقانون مكافحة غسيل الأموال. ولضمان تحقيق ذلك ينبغي أخذ صور ضوئية من المستندات ذات الصلة بالتحقق من الهوية للأفراد أو الجهات الاعتبارية عقب التحقق من النسخ الأصلية. علاوة على ذلك فإنه يجب فحص صحة الحساب المصرفي إضافة إلى مطابقة الاسم المذكور في مستند الهوية مع صاحب الحساب في البنك.

(F) وفقاً لقواعد ولوائح البنك المركزي المصري التي تتعلق بقانون مكافحة غسيل الأموال وقواعد هيئة سوق المال الخاصة بلوائح الأشخاص المصرح لهم ، تقوم شركة تداول الأوراق المالية قبل التعامل مع العميل وتقديم المشورة له وتوجيهه بالحصول على معلومات من العميل (اعرف عميلك) تتعلق بالمركز المالي للعميل وخبرته في مجال الاستثمار وأهدافه التي تتعلق بالخدمات التي سيتم تقديمها. ويتم الحصول على هذه المعلومات بوصفها أحد الشروط المسبقة لتقديم تلك الخدمات. كما يتم الحصول على تلك المعلومات من جانب العاملين في خدمة العملاء التابع للمكتب الأمامي عن طريق استخدام إستمارة اعرف عميلك. ويحصل العاملين في خدمة العملاء

التابع للمكتب الأمامي على هذه الإســـتمارة مملوءةً بالكامل وموقع عليها من جـانـب العميـل المرتقـب من أجـل الحصــــول علـى معلومـات تتعلق بـالهويـة الصـحيحة بالأشـخاص الذين يفتح حسـاب أو تجري معاملة نيابة عنهم. وكلما كانت هناك شـــكوكًا تتعلق بهوية العميل أو من يتصــــرف نيابة عنهم أو إذا رفض العميل تقديم المعلومات المطلوبة بموجب إستمارة اعرف عميلك، فإنه يتم تعليق كافة الأنشـطة المتعلقة بفتح الحسـاب كما يتم إحالة الموضـوع على الفور إلى مسـئول الالتزام وتتضـمن إسـتمارة اعرف عميلك كافة المعلومات حســـبما هو مطلوب بموجب قواعد ولوائح البنك المركزي المصـــري التي تتعلق بقانون مكافحة غســيل الأموال. وتطلب شـــركة تداول الأوراق المالية تحديثًا لتلك المعلومات من كل عميل بشـكل سـنوي على الأقل ويتم الاحتفاظ بإسـتمارة اعرف عميلك المكتملة في نسـخة صـلبة بملف العميل لفترة قوامها عشرة سنوات بعد إغلاق الحساب.

(G) في حـالـة كون العميـل فردًا من العـاملين التـابعين لأيـة شــــركـة أخرى مرخص لها، فإن المســـألة عندئذٍ تقدم مباشــــرة إلى موظف الالتزام. وسـوف يقرر مسـئول الالتزام عقب التحقق من أهلية هذا الشـخص وبعد أن يحصل على تصريح للتعامل باسمه من الجهات التنظيمية.

فتح الحساب وتحديث النظام

(A) تقوم شـركة تداول الأوراق المالية - قبل القيام بإجراء أي نشــاط في الأوراق المالية مع العميل - بتصــــنيف العميل بوصــــفه أحد العملاء أي عميل تنفيذ فقط حســبما هو موصـــوف في قواعد ولوائح هيئة ســـوق المال. ويقصــد بالعميل أحد العملاء الذي لا يكون طرف مقابل ســـواءً أكان فردًا أو شــخصًــا اعتباريًا. و يعد عميل التنفيذ فقط هو العميل الذي لا تتعامل شــركة تداول الأوراق المالية معه إلا بوصفه وكيلاً طبقًا للتعليمات المقدمة من جانب العميل كذلك لا تقوم الشركة بإسداء المشورة إليه. ولا يتم تقديم أية مشورات

تتعلق بالاستثمار لعميل التنفيذ فقط كما يتم تنفيذ الطلبات طبقًا للتعليمات التي يتم الحصول عليها من عميل التنفيذ فقط.

(B) سوف يتم الإفصاح بالكامل وبشكل مسبق عن الرسوم والعمولة وأية رسوم إضافية أخرى (على سبيل المثال والدمغة والرسوم... إلخ) والتي تقوم شركة تداول الأوراق المالية بفرضها على عملائها قبل تقديم أية خدمات حسبما هو مطلوب بموجب قواعد ولوائح هيئة سوق المال وكذلك بالتوقيع على الرسوم ومعدلات العمولة المتفق عليها. ويقوم العاملون في المكتب الأمامي بتقديم هذه التفاصيل إلى العميل وفي وقت الحصول على توقيع العميل في إستمارة فتح الحساب الجديد.

سرية العميل

(A) طبقًا للقواعد ولوائح هيئة سوق المال، فإنه يتم الإبقاء على سرية المعلومات التي يتم الحصول عليها من العملاء باستثناء ما يلي:

- إذا كان الإفصاح عنها مطلوبًا بموجب قانون سوق رأس المال أو لوائحه التنفيذية أو القوانين المعمول بها في مصر؛ أو
- إذا وافق العميل على الإفصاح عنها؛ أو
- إذا كان الإفصاح عنها ضروريًا بشكل معقول لأداء خدمة خاصة للعميل؛ أو
- إذا لم تَعد تلك المعلومات تتسم بالسرية.
- يكون مدير خدمة العملاء ومدير المبيعات مسئولين بصفة شخصية عن ضمان أن المعلومات التي تم تقديمها من قبل العميل لم يتم إساءة استخدامها أو كشفها لجهات غير مصرح لها و/أو لأغراض غير مرخص بها.

٤-٢-٢إجراءات مستقبلية

يوضـح الشـكل الإيضـاحى رقم (١,٤) المخططة لسـيرعملية فتح الحسـاب وتحديث النظام

ويمكن توضيح تلك الإجراءات بالتفصيل على النحو التالى :-

١- يتم التحقق من هويـة العميـل المرتقب من جـانـب مســئول خـدمـة العملاء من خلال مراجع العملاء الموجودين أو من خلال الأعضـاء العاملين في إدارة التســويق أو من خلال أي مصـــدر آخر. وتحفظ تفاصــيل العملاء المرتقبين في قاعدة بيانات إليكترونية.

٢- يتحقق مســئول خدمة العملاء من قاعدة بيانات العملاء المرتقبين من أجل التحقق عمـا إذا كـان قد ســبق رفض العميل المرتقب وفي حالة إذا كان قد سبق رفض العميل المرتقب فإنه يتم عندئذ تعليق العملية المستقبلية.

٣- إذا لم يكن قد ســبق رفض العميل المرتقب، فإنه عندئذ يقوم أحد العـاملين المعينين من قبـل إدارة المكتـب الأمـامي (مســئول خـدمـة العملاء) بمقابلة العميل المرتقب.

٤- يزود مسئول خدمة العملاء العميل بتفاصيل تتعلق بعمليات السمسرة في الأوراق المـاليـة الخاصــة بشــركة تداول الأوراق المالية وكذلك بالمتطلبات الأسـاسية لفتح حساب كحساب في بنك محلي (فتح ملف للعميل غير مستخدم في نظام شركة تداول الأوراق المالية) وكذلك المستندات اللازمة لإثبات الهوية. ويتم إيضاح كافة الإجراءات المتعلقة بفتح الحساب وتنفيذ التعاملات للعميل. إضافة إلى ذلك، فإنه سـوف يتم اطلاع العميل بإيجاز على القوانين القائمة واللوائح التي تحكم نشـاط السـمسـرة في الأوراق المالية في مصـر. ويلي ذلك إعطاء العميل مسـتندًا مطبوعًا يشـرح بالتفصـيل القوانين واللوائح التي تحكم نشـاط الأوراق المالية في مصـــر. كما يتم إطلاع العميل بـإيجـاز على مســئوليته في الالتزام بالإجراءات واللوائح.

٥- وعند موافقة العميل المرتقب على التعامل مع شـــركة تداول الأوراق المالية طبقًا للقواعد ولوائح الوسـاطة إضـافة إلى السـياسـة الداخلية لشـركة تداول الأوراق المالية وعندئذ يتم البدء في فتح الحساب حسبما هو موضح بالتفصيل في تحديد هوية العميل ومسك السجلات.

٦- إذا لم يوافق العميل على التعامل مع الشـــركة، فإنه يجب التأكد من بيانات العميل وتوثيقها في قائمة العملاء المرتقبين المتقدمين والتي توضح أسباب العميل في عدم قبول التعامل مع الشركة للاسترشاد به في المستقبل.

٧- ينبغي موافقة مدير المكتب الأمامي المختص بالسـمسـرة على أسـباب عدم تحويل أحد العملاء المرتقبين .

٨- ينبغي على مسئول خدمة العملاء وكذلك مدير المكتب الأمامي رصد عمليات تحويل العملاء المرتقبين بشكل شبه سنوي على الأقل ويتم تحديد مجالات الشـــركة وبذل الجهود من أجل متابعة العملاء المرتقبين ومحاولة التحويل في أقرب وقت ممكن.

٣،٢،٤ تحديد هوية العميل ومسك السجلات

يوضـح الشـكل الإيضـاحى رقم (٢،٤) مخطط سـيرعملية تحديد هوية العميل ومسك السجلات.

وتتمثل إجراءات تحديد هوية العميل ومسك السجلات على النحو التالى :-

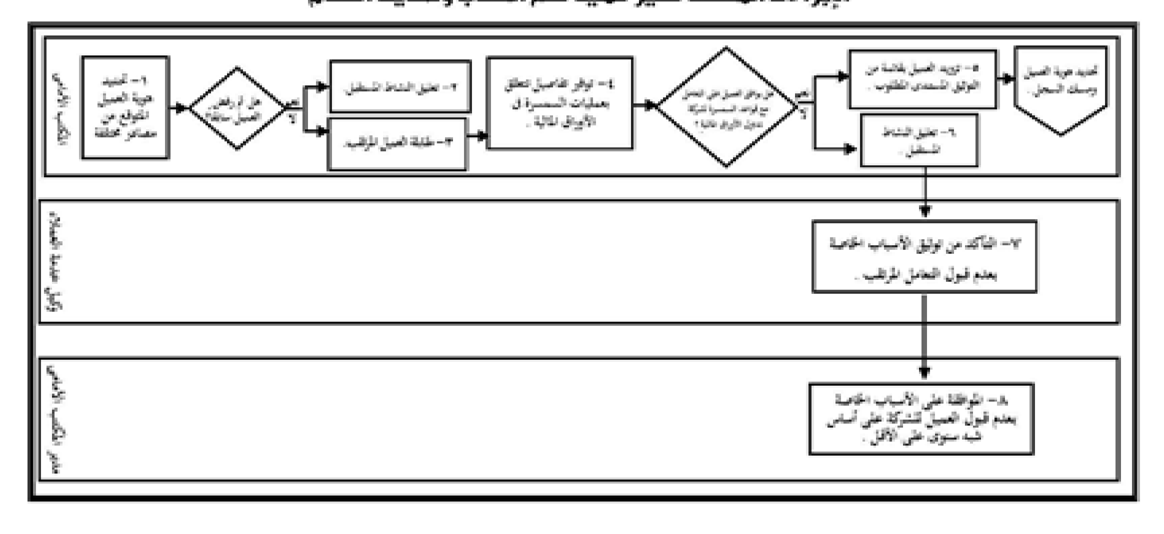
إجراء اعرف عميلك

(A) عندما يوافق العميل المرتقب على التعامل مع شـركة تداول الأوراق المالية، فلابد من فتح حساب للعميل. كما يقوم العميل بملء إستمارة اعرف عميلك حسبما تنص عليه قواعد ولوائح هيئة سوق المال. كما يتم الحصول على تفاصيل إضـافية حول مصـدر الأموال حسـبما هو مطلوب بموجب قواعد مكافحة غسـيل الأموال حسبما هو منصوص عليه من قبل البنك المركزي المصري.

(B) وتوضـــح أدناه المســـتندات التي يتطلب جمعها والتحقق منها لكل فئة من العملاء .

شكل بياني رقم (٣،٤)

الإجراءات المخططه لسير عملية فتح الحساب وتحديث النظام



عملاء الشركة

(A) التحقق من الوجود والهيكل القانوني بالحصـــول على شـــهادة السجل التجاري وإستمارة الموقعين المعتمدين.

(B) تحديد مصـــدر الأموال والمالكين والأشـــخاص المنتفعين الذين تخضع الأموال لسيطرتهم.

(C) التحقق من هويـة العـاملين المرخص لهم بـالتعـامـل نيـابـة عن الشركة بخلاف هؤلاء المقيدين في السجل التجاري للشركة.

(D) إضـــافة إلى ما ذكر أعلاه، فإنه ســوف يتم التحقق من صـــحة الحساب المصرفي سواء أكانت الشركة في مرحلة التشغيل في الوقت الحالي أو قد أدرجت من قبل البنك المركزي المصـــري أو بورصـــتي القاهرة والإسكندرية في القائمة السوداء.

العملاء الفرديين

(A) التحقق من الهويـة بـالحصـــول على نســـخ من جوازات السفر/بطاقات الرقم القومي/رخصة القيادة.

المستثمرون الأجانب

١- التحقق من هوية المنتفع.

٢- جمع البيانات لإثبات أسباب فتح حساب داخل اختصاص قضائي أجنبي.

٣- التحقق من صحة مستندات الهوية بالتصديق على النسخ من سفارتهم في مصر.

٤- يقبل مسـئول خدمة العملاء الصـور الضـوئية عقب التحقق بالنسـخ الأصلية. وتختم الصور الضوئية بـــ" تم الاطلاع الأصل" مع توقيع مسئول خدمة العملاء الذي يتصل بالعميل.

٥- يقوم مسئول خدمة العملاء عندئذ بالتحقق من اسم الحساب الجديد/البيانات مقابلة قاعدة بيانات للأفراد المدرجين في القائمة السوداء المعلنة من قبل البنك المركزي المصري وبورصتي القاهرة والإسكندرية لضمان عدم وجود تشابه.

٦- يقوم مسئول خدمة العملاء بإبلاغ مدير المكتب الأمامي للسمسرة في حالة وجود تشابه.

٧- يتم تعليق أنشطة تقديم العميل ويقرر مدير المكتب الأمامي للسمسرة ما إذا كان ينبغي تنبيه الهيئات القانونية على أساس حالة تلو الأخرى.

٨- وفي حالة عدم العثور على تشابه في قاعدة بيانات القائمة السوداء، فعندئذٍ يتم البدء في أنشطة فتح حساب للعميل الجديد من جانب مسئول خدمة العملاء . ويتم فتح حساب للعميل الجديد من جانب مسئول خدمة العملاء من خلال ملء إستمارة الحساب الجديد وإستمارة اعرف عميلك الخاصة بالشركة وكذلك بتقديم كافة المستندات والتفاصيل ذات الصلة.

٤-٢-١٤الموافقة على فتح الحساب الجديد

يوضح الشكل الإيضاحى رقم (٣,٤) إجراءات فتح الحساب الجديد .

وتتمثل إجراءات الموافقة على فتح الحساب الجديد على النحو التالى :-

١- سوف يتم إحالة إستمارة فتح الحساب الجديد إضافة إلى كافة المستندات ذات الصلة كمرفقات من جانب مسئول خدمة العملاء إلى مدير المكتب الأمامي للوساطة بغرض مراجعتها وإثبات صحتها.

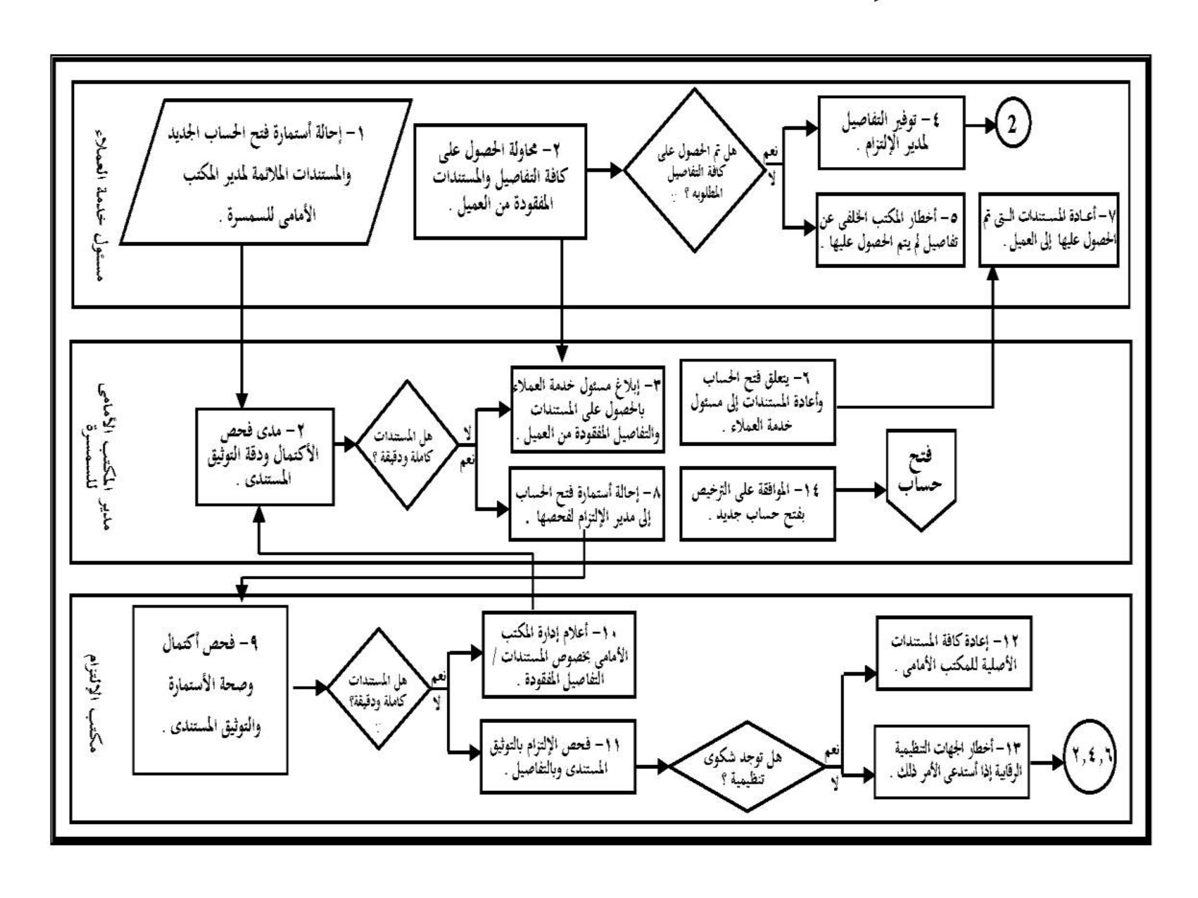
٢- يقوم مدير المكتب الأمامي للوساطة بمراجعة اكتمال ودقة وصحة الإستمارة والبيانات والمستندات المرفقة.

٣- عند الإحساس بأن المعلومات الكافية ليست متاحة والتي تتعلق بأحد العملاء الجدد أو في حالة ما إذا وجد أن البيانات المقدمة ليست دقيقة فإن

مدير المكتب الأمامي للسمسرة يقوم بإبلاغ مسئول خدمة العملاء للحصول على المستندات/البيانات المفقودة.

شكل بيانى رقم (٣,٤)

الإجراءات المخططه لسير عملية الموافقة على فتح الحساب الجديد



٤- سـيتم القيام بمحاولة من قبل مسـئول خدمة العملاء للحصـول على البيانات المفقودة من العميل.

٥- إذا لم تنجح هذه المحاولة فإن مسئول خدمة العملاء يقوم بإبلاغ مدير المكتب الأمامي للوساطة عن البيانات التي لم يتم الحصول عليها.

٦- إذا كان مسـئول خدمة العملاء غير قادر على الحصـول على البيانات المفقودة فإنه يتم تعليق فتح الحسـاب الجديد من جانب مدير المكتب الأمامي للوساطة ويتم إعادة المستندات إلى مسئول خدمة العملاء.

٧- يخبر مسـئول خدمة العملاء العميل برفض طلبه ويزوده بالمسـتندات التي تم الحصول عليها.

٨- في حالة أن تكون المسـتندات والتفاصـيل كاملة فإن مدير المكتب الأمامي للسـمسـرة بإحالة إسـتمارة فتح الحسـاب مرفقًا بها المسـتندات التي ترسل إلى مسئول الالتزام لمراجعته والتحقق منها من وجهة نظر رقابية.

٩- يقوم مسـئول الالتزام بالاطلاع بعناية على كل إسـتمارة فتح حسـاب جديد للتأكد من أن كافة المستندات والتفاصيل اللازمة تم الحصول عليها.

١٠- إذا كان المسـتندات والبيانات التي تم الحصـول عليها غير كاملة فإن مسـئول الالتزام يقوم بإعادة كافة المسـتندات وإسـتمارة فتح الحسـاب إلى إدارة المكتب الأمامي للسمسرة بغرض الحصول على المستندات والبيانات المفقودة.

١١- بعد التأكد من أن كافة المسـتندات والبيانات دقيقة وكاملة فإن مسـئول الالتزام يقوم بمراجعة كافة الاشـتراطات التنظيمية والتي تتعلق بالتحقق من هوية العميل التي قد تم إجرائها طبقًا لقوانين مكافحة غسـيل الأموال وقواعد ولوائح بورصتي القاهرة والإسكندرية وهيئة سوق المال.

١٢- عند اعتبار العميل ملتزماً في وقت تقديم الطلب فإن مسـئول الالتزام يقوم بإعادة إستمارة فتح الحساب مرفقًا بها كافة المستندات إلى مدير المكتب الأمامي للسمسرة من أجل السير في فتح الحساب في النظام.

١٣- في حالة عدم الالتزام الرقابي، فإنه ينبغي تعليق الإجراءات الشـــكلية لفتح الحســاب ويتم إرجاع كافة المســتندات إلى العميل. ويحتفظ مســئول الالتزام بالمسئولية في اتخاذ القرار بإبلاغ السلطات التنظيمية حالة بحالة.

١٤-وفي حالة أن يرضـــي مدير المكتب الأمامي للســـمســـرة بالبيانات المقدمة فعندئذٍ يقوم بالموافقة على كافة عقود العملاء وكذلك إخطار مســـئول خدمة العملاء بفتح حساب جديد بعد أن يتم الترخيص له من قبله.

٤-٢-٥فتح حساب وتحديث النظام

يوضـح الشـكل الإيضـاحى رقم (٤,٤) مخطط سـير عملية فتح الحسـاب وتحديث النظام .

من الشـكل الإيضـاحى السـابق يتضـح أن إجراءات فتح الحسـاب وتحديث النظام تتمثل فى الآتى :-

١- عقب الموافقة على فتح حســاب جديد وترخيصـــه من جانب مدير المكتب الأمامي للســـمســـرة في الأوراق المالية، فإن وكيل خدمات العملاء يتســـلم طلباً مصـــدقاً عليه بالإضـــافة إلى التوثيق المطلوب وعندئذٍ ســوف يقوم وكيل الخدمات بالتحقيق مما إذا كان العميل لديه كود في بورصتي القاهرة والإسكندرية.

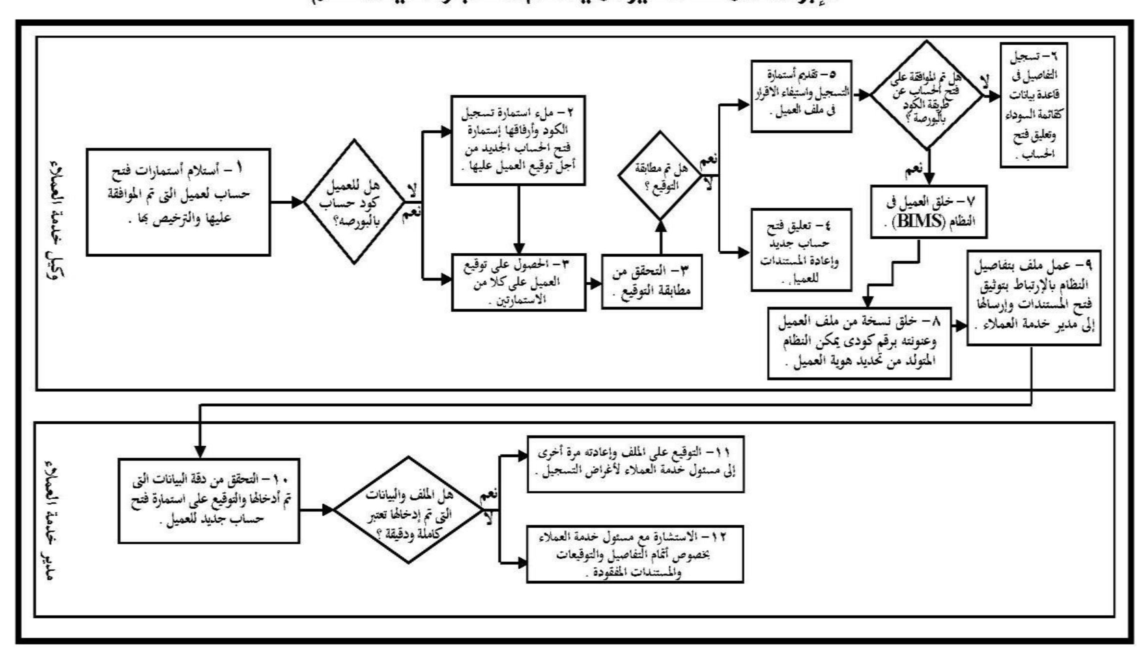
٢- في حالة عدم وجود كود للعميل في بورصـــتي القاهرة والإســكندرية فإن العميل يقوم بملء إســتمارة التســجيل في بورصــتي القاهرة والإســكندرية ويتم إرفاقها بالحساب الجديد من أجل توقيع العميل عليها.

٣- بمجرد توقيع العميل على إســـتمارة التســـجيل لبورصـــتي القاهرة والإســـكندرية ، يتحقق مســـئول خدمة العملاء من توقيع العميل في جميع المستندات التي تم الحصول عليها.

٤- في حالة عدم تشـــابه التوقيع مع بعضـــه البعض، فإنه يتم تعليق فتح الحساب ويتم إعادة المستندات إلى العميل.

شكل بيانى رقم (٤،٤)

الإجراءات المخططه لسير عملية فتح الحساب وتحديث النظام



٥- في حالة تشـابه التوقيع مع باقي المسـتند فإن مسـئول خدمة العملاء يقوم بتقديم إستمارة التسجيل إلى بورصتي القاهرة والإسكندرية كما يتم الحصول على إقرار ويحتفظ به من قبل مسئول خدمة العملاء في ملف العميل.

٦- في حالة رفض بورصـتي القاهرة والإسـكندرية فتح الحسـاب، فإنه يتم إدخال بيانات العميل في النظام ويتم الاحتفاظ بها لأجل الاسـتدلال في المسـتقبل بغرض تفادي إعادة الإدخال. وعندما يرفض البنك المركزي المصـري طلب أحد العملاء لفتح حساب لدى بورصتي القاهرة والإسكندرية يتم إدخال البيانات من قبل وكيل خدمات العملاء في قاعدة بيانات القائمة السوداء.

٧- في حالة موافقة بورصـتي القاهرة والإسـكندرية على التسـجيل فإن وكيل خدمات العملاء حينئذ يقوم بعمل حسـاب جديد في النظام يغطي كافة البيانات ذات الصلة بما في ذلك الكود الموحد ببورصتي القاهرة والإسكندرية. كما سيتم إيجاد رقم في النظام الموحد لشـركة تداول الأوراق المالية (بطاقة تحقيق الشـخصـية للعميل) تلقائيًا للعميل. ويقوم وكيل خدمات العملاء – أثناء عملية إدخال البيانات ذات الصلة الخاصة بالعميل - بتحديد ملامح الحساب المحدد الخاص بالعميل في النظام والذي يشتمل على ما يلي:

- أنواع الطلبات
- إجراء وضع طلب مشتملٍ على نظام التسجيل الصوتي للطلبات.
- يكون نظام الاتصال بين العميل وشركة تداول الأوراق المالية عن طريق الفاكس، البريد الإلكتروني، التليفون ورسـائل **SMS** ... إلخ وكذلك تكرار الاتصال المنتظم مثل موجز المعاملة وأرصدة العميل. ويؤخذ اختيار العميل بعين الاعتبار قبل تحديد وسيلة الاتصال.
- الحدود الزمنية التي يتوقع خلالها أن يتم إرسـال الفواتير والإيصـالات والتأكيدات التي تتعلق بالتعاملات مثل الفواتير التي ترسل في نفس اليوم.

- الرســوم والعمولات التي تفرضـــها شــركة تداول الأوراق المالية نظير الخدمات المختلفة التي تقدمها.

٨- يتم عمل ملف لكل عميل جديد حيث يقوم مســـئول خدمة العملاء بحفظ النسخ الخاصة بكافة البيانات والمستندات ذات الصلة في ملف. وسوف يتم اعطاء العميل رقم كودي من النظام الخاص بالشـركة لسـهولة الاسـتدلال على تعاملات العميل.

٩- عنـدئـذ يقوم مســـئول خـدمـة العملاء بطبع النظـام الـذي يقـدم نبـذة مختصـرة عن العميل وتسـجيله في الملف المطبوع وإرسـالها إلى مدير خدمة العملاء للاطلاع.

١٠-يقوم مـدير خـدمـة العملاء بمراجعـة دقـة واكتمـال البيـانـات التي تم إدخالها.

١١-في حالة اكتمال ودقة كافة بيانات العميل ، يؤشـــر عليها مدير خدمة العملاء ويعيد الملف إلى مســـئول خدمـة العملاء لحفظه في خزائن مقاومة للماء والحريق.

١٢-في حـالـة عدم اكتمـال وعدم دقة كافة بيانات العميل، فإن مدير خدمة العملاء يتشـاور مع مسـئول خدمة العملاء لأجل إتمام البيانات أو التوقيعات أو المستندات المفقودة.

٦.٢.٤ تحديث معلومات العميل

يبين الإيضاح رقم (٥,٤) إجراءات تحديث معلومات العميل .

بمجرد فتح حساب العميل وإنشاء ملف رئيسي في نظام شركة تداول الأوراق المالية فإنه لا يتم السماح بأية تغييرات لاحقة ما لم يتم إتباع إجراءات تصريح سليمة حسبما هو مفصل أدناه:

١- يبلغ العميل خطياً عن أي تغيير في بياناته مثل العنوان ... إلخ. وفي حالة القيام بطلب تغيير في البيانات عن طريق الهاتف، فإن مسئول خدمة العملاء لا يقوم بالنظر فيه إلا بعد التأكد من هوية العميل بطلب رقم واسم حسابه في البنك. كذلك يجوز لمسئول خدمة العملاء طلب المزيد من البيانات مثل رقم بطاقة تحقيق الشخصية وتاريخ الميلاد والعنوان، وذلك في حالة الإحساس بالحاجة إلى إثبات هوية العميل أو المتصل تليفونيًا.

٢- يقوم مسئول خدمة العملاء بالتحقق من البيانات وإحالتها إلى مدير خدمة العملاء ومدير المكتب الأمامي للسمسرة للموافقة عليها.

٣- يوافق مدير خدمة العملاء ومدير المكتب الأمامي الخاص بالسمسرة بالموافقة على التغيير في بيانات العميل.

٤- يتم إجراء التغييرات في النظام بعد الحصول على الموافقات.

٥- في الحالات التي يوجد فيها تغييرات في المراسلات الخاصة بالعنوان بغرض التأكد يتم إجرائها يدويًا من قبل مسئول خدمة العملاء إذا لم يتم إجرائها أوتوماتيكياً بواسطة نظام شركة تداول الأوراق المالية. ويتم إرسالها بالبريد على عناوين العميل القديمة والجديدة، أما بالنسبة لإجراء تغييرات في بيانات البنك، يقوم النظام بإجراء خطابات تصديق مشابهة.

٦- ينبغي الحصول على إقرار من العميل.

٧- يتم حفظ إقرار العميل في الملف المطبوع للرجوع إليها في المستقبل.

٤-٢-٧قفل حساب العميل

قواعد العمل

يتم قفل حسابات العميل سواءً رغب العميل في قفل الحساب أو في حالة وجود مسائل تنظيمية أو متعلقة بالسداد تتعلق بالعميل وتقرر شركة تداول الأوراق المالية قفل الحساب.

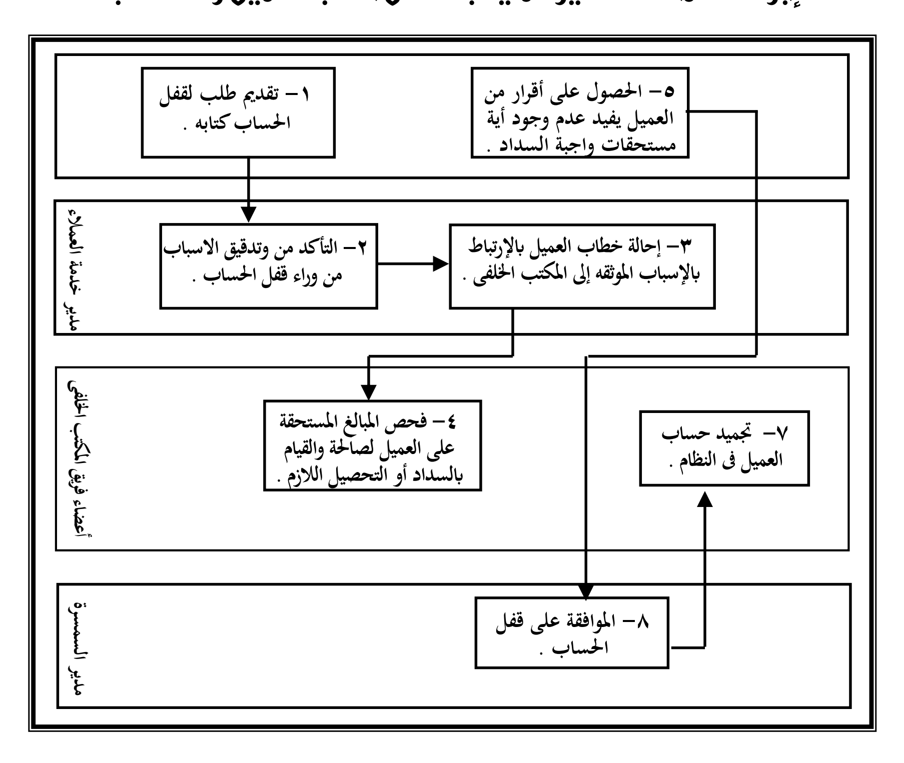
ويتم الاحتفاظ بسجلات تتعلق بتحديد هوية العميل (جواز السفر، بطاقات تحقيق الشخصية، رخص القيادة للأفراد، السجل التجاري، قائمة بأصحاب التوقيع المعتمدين للشركة) لفترة ٥ سنوات على الأقل عقب قفل الحساب من أجل ضمان الالتزام بقوانين مكافحة غسيل الأموال.

ابتداء قفل الحساب من قبل العميل

يوضح الشكل رقم (٦,٤) إجراءات بدء قفل حساب العميل وفقاً لطلبه .

شكل بيانى رقم (٦,٤)

الإجراءات المخططه لسير عملية بدء قفل حساب العميل وفقاً للطلبه



١- يتم الحصول كتابيًا على نية العميل في قفل الحساب.

٢- يتم التأكد من الأسباب عن طريق الاستفسار من العميل وتوثيقها من جانب مسئول خدمة العملاء .

٣- يتم تقديم خطاب العميل إضافة إلى الأسباب المدرجة في مستند إلى المكتب الخلفي.

٤- يتم مراجعة المبالغ المستحقة للعميل وعليه كما يقوم المكتب الخلفي بعمليات السداد أو الاسترداد اللازمة.

٥- يؤخذ إقرار من العميل يفيد عدم وجود أية مستحقات واجبة السداد.

٦- يوافق مدير السمسرة على قفل الحساب.

٧- يقوم المكتب الخلفي بتجميد الحساب في النظام.

ابتداء قفل الحساب من جانب شركة تداول الأوراق المالية.

يبين الشكل الإيضاحى رقم (٧,٤) قفل حساب العميل من جانب الشركة.

١- في حالة حدوث أي توقف في الدفع أو المسائل التنظيمية يقوم مسئول الالتزام أو مدير السمسرة بإبلاغ المدير التنفيذي بقفل الحساب ويقوم المدير التنفيذي باتخاذ قرار لقفل الحساب على أساس حالة تلو الأخرى.

٢- في حالة وجود أية مبالغ مستحقة من العميل، فإنه يتم بيع الأسهم المشتراه باسم العميل وتسوى الإجراءات مقابل المستحقات التي لم تدفع.

٣- يحصل مدير السمسرة على إذن من المدير التنفيذي بإلغاء الخسائر التي تم تكبدها ، وذلك في حالة وجود عجز في حساب العميل.

٤- يوافق المدير التنفيذي على إلغاء الخسائر.

٥- يقوم مدير السمسرة بإلغاء الخسائر.

١- يقوم المكتب الخلفي بتجميد الحساب في النظام ويتم وضع علامة "مقفول" على الملف المطبوع الخاص بالعميل ويتم الاحتفاظ بها لمدة عشر سنوات من تاريخ الإقفال.

٢- يقوم مسئول الالتزام بتقديم تقرير كتابي لشركة تداول الأوراق المالية بشأن قفل الحساب الناجم عن عدم السداد أو المسائل التنظيمية.

٣- يتم إبلاغ العميل من جانب مدير السمسرة بالبيانات المتعلقة بقفل الحساب.

٤-٣سياسات وإجراءات المكتب الأمامى - المبيعات والحصول على طلبات العميل وتنفيذها

٤-٣-١ قواعد العمل

(A) الطلبات الهاتفية

متى تم تلقي الطلبات تليفونيًا فإنه يتم الاحتفاظ بالتسجيل الصوتي كما يتم إبلاغ كافة العملاء بأن طلباتهم يتم مسبقًا تسجيلها صوتيًا وتستخدم كدليل في حال نشوئ أي نزاع بشأن أي طلب من الطلبات. وسوف يتم الاحتفاظ بكافة تسجيلات الاتصالات الهاتفية التي تتعلق بالعمل في الأوراق المالية لفترة قوامها ثلاث سنوات عقب تاريخ إجراء الاتصال الهاتفي. وفي حالة كون أحد الاتصالات الهاتفية ذا صلة بنزاع مع أحد العملاء أو تحقيق تنظيمي فإنه يتم الاحتفاظ بالتسجيل إلى أن يتم تسوية النزاع بشكل كامل أو يتم إكمال التحقيق.

(B) تعارض المصالح

- يضمن المسئول التنفيذي لمبيعات السمسرة أن مصالح العملاء مكفولةً في جميع الأوقات وأنه ليس هناك تعارض بين مصلحة شركة تداول الأوراق المالية ومصلحة العميل والذي يؤثر سلبًا على التعاملات والخدمات التي يتم القيام بها لصالح العميل.

- وإذا كان لدى شركة تداول الأوراق المالية تعارضًا حقيقيًا أو محتملاً في المصالح بشأن إحدى المعاملات فإن المسئول التنفيذي لمبيعات السمسرة يقوم بالإفصاح للعميل كتابةً عن التضارب في المصالح. ويتم الحصول على موافقة العميل على السير في إجراء المعاملة كتابةً قبل مواصلة تنفيذ الطلب.

- ومع ذلك فإنه لن يتم الإفصاح عن التعارض في المصالح في حالة أن تشكل هذه المعلومات تقديمًا لمعلومات داخلية. وفي هذه الحالة يتخذ المسئول التنفيذي لمبيعات السمسرة خطوات معقولة لضمان معاملة تتسم بالعدل لصالح العميل.

(C) طلب الشراء- الحدود الداخلية

يتم أخذ دفعة كاملة قبل تنفيذ طلب الشراء كلما كان ذلك ممكنًا وخاصة في حالة العملاء الجدد. وفي حالات أخرى، فإنه يتم الالتزام بالمبادئ التوجيهية الآتية:

- يتم تقييم ما يلي أثناء فتح الحساب وبشكل دوري
  - المركز المالي .
  - السمعة السوقية في حالة العملاء الاعتباريين .
  - العلاقات التفضيلية مع العملاء .
  - تاريخ التعامل (نظام السداد وأحجامه) .

- أستناداً إلى العوامل المحددة المذكورة أعلاه، فإن وكلاء خدمة العملاء يقومون بتصنيف العملاء إلى فئات (أ)، (ب)، (ج) حيث تكون (أ) هي الأكثر قدرة على الدفع و(ج) هي الأقل.

- بالنسبة لكل فئة من العملاء، تقوم اللجنة التنفيذية بوضع حدود الإفصاح. وهناك حدود إفصاح مختلفة تقوم على أساس فئة العميل وكذلك هيئة الاعتماد (المدير التنفيذي لمبيعات السمسرة، مدير السمسرة، اللجنة التنفيذية)؛ فعلى سبيل المثال، يمكن لعميل الفئة (أ) أن يكون لديه حد يتجاوز

٥٠ % إذا تم اعتماده من قبل المدير العام للسمسرة ويتجاوز ٧٠% إذا تم اعتماده من اللجنة التنفيذية.

- بالإضافة إلى حدود الإفصاح فإنه يُطلب الحد الأدنى من مستويات الدفع المقدم عن التعامل في نفس اليوم إذا كان العميل يحتفظ في حسابه بأموال نقدية. والتي يتم تحديدها لكل فئة من العملاء (السعي دائمًا للحصول على ١٠٠% مقدمًا من جميع العملاء عن كافة التعاملات).

- يتم الاطلاع من قبل المدير العام للسمسرة على الحدود الموضوعة للإفصاح وكذلك الحد الأدنى من مستويات الدفع المقدم بصفة دورية (على أساس ربع سنوي على الأقل) من أجل اتصال مستمر بالموضوعات. ويكون الهدف من ذلك تقليل خطر تعرض شركة تداول الأوراق المالية للإفصاح فيما يتعلق بالعملاء والخسارة الممكنة للنشاط التجاري.

- إذا كانت الحدود أكثر صرامةً مما هو متعارف عليه في النشاط فإنه سوف يتم تعديلها بشكل مناسب.

(D) اشتراطات التغطية

لن يقوم المسئول التنفيذي لمبيعات السمسرة بتنفيذ معاملة مغطاة مع أحد العملاء أو لأجله ما لم يكن العميل قد أبرم عقد تغطية مع شركة تداول الأوراق المالية وسوف يقوم المسئول التنفيذي لمبيعات السمسرة أو مسئول خدمة العملاء بإطلاع العميل على مخاطر معاملات التغطية قبل أن يقوم العميل بالتوقيع على عقد التغطية. وسيحدد عقد التغطية ما يلي:

- الظروف التي قد يطلب بموجبها من العميل تقديم التغطية؛ و
- بيانات الإستمارة التي يجوز أن يقدم فيها التغطية؛ و
- بيانات عن الخطوات التي يجوز لشركة تداول الأوراق المالية أن يكون لها الحق في اتخاذها في حالة عجز العميل عن تقديم التغطية

المطلوبة، بما في ذلك وسيلة (وسائل) الاتصال التي سيتم من خلالها إجراء طلب التغطية على العميل؛و

- قد يؤدي عجز العميل عن الوفاء بطلب التغطية إلى قفل شـركة تداول الأوراق المالية إلى وقف مركز العميل بعد حد زمني محدد، وأن يكون لشـركة تداول الأوراق المالية الحق في وقف مركز العميل بأي حال من الأحوال بعد مضي فترة من الزمن تبلغ خمسة أيام من تاريخ ذلك العجز؛

- وبالنسـبة للتداول الذي يتم في نفس اليوم أو معاملة التغطية الخاصـة بالبيع على المكشوف، فإنه يجب على العميل تقديم حد أدنى من التغطية بنسبة ٢٥ % من قيمة المعاملة قبل سريان المعاملة.

- يتم رصـد التغطية التي يقوم العميل بتقديمها يومياً بغرض ضـمان الإبقاء على التغطية عند مستوى ٢٥% كحد أدني (على سبيل المثال التداول والبيع على المكشوف) من القيمة الحالية لكل وضع ضمان معمول به، وإلا تقوم شـركة تداول الأوراق المالية بتجميد أوراق العميل المالية المتاحة (على سبيل المثال تجميد الأوراق المالية بقيمة لا تقل عن ١٥٠% من المعاملة التي تم تغطيتها).

- عندما تحدد هيئة سـوق المال معدل تغطية أعلى لكي يتم تقديمها عن المعاملات في أي ضمان أو فئة للأوراق المالية، فإنه سوف يكون مطلوبًا من العملاء تقديم أي معدل محدد للتغطية من هذا القبيل.

- في حالة منع هيئة سـوق المال للمعاملات المغطاة فيما يتعلق بأي ضـمان أو فئة للأوراق المالية، فعندئذ تعرض شـركة تداول الأوراق المالية على العميل معاملات مغطاة في تلك الأوراق المالية.

- يجب أن تبلغ التغطية الواجبة الدفع من جانب أحد العملاء فيما يتعلق بمعاملة تغطية في أحد البورصات أو الأسواق المنتظمة مبلغاً أو قيمة تساوي على الأقل اشتراطات التغطية الخاصة بالبورصة أو السوق أو دار المقاصة

ذات الصـــلة. ويجب أن تكون التغطية نقداً أو على شـــكل ضـــمانات مدفوعة بالكامل أو غيرها من الضمانات المقبولة.

(E) الطلبات المرفوضة

- ســـوف تقوم شـــركة تداول الأوراق المالية بالاحتفاظ بكافة الســـجلات المتعلقة بالطلبات التي تم رفضـــها لمدة خمس ســـنوات من تاريخ هذا القرار بموجب قواعد ولوائح هيئة سوق المال.

(F)تنفيذ الطلبات في بورصتي القاهرة والإسكندرية

يقوم المديرون التنفيذيون لمبيعات الســـمســـرة أثناء تنفيذ الطلب في بورصتي القاهرة والإسكندرية بضمان ما يلي:

- أن تكون اللوائح الخاصة بسلوك السوق التي تم نشرها بواسطة هيئة سوق المال ملتزمة التزامًا تامًا أثناء تنفيذ المعاملات.

- يتم دائمًا منح الأفضـــلية لطلب العميل على حافظة الأوراق المالية لشركة تداول الأوراق المالية ويتم تنفيذ طلبات العميل للحصول على ضمان قبل تنفيذ أية طلب لحساب شركة تداول الأوراق المالية بموجب البند الخاص بأولوية العملاء من لوائح سلوك السوق.

- يتم تنفيذ طلبات العملاء بمجرد عملها في ظل الظروف وبموجب البند الخاص بالتنفيذ في حينه من لوائح سلوك السوق.

- يتم تقديم أفضل تنفيذ للعملاء بموجب البند الخاص بالتنفيذ الأفضل من لوائح سلوك السوق. ولتوفير ذلك فإنه:

- سيتم تنفيذ طلب لأفضل سعر سائد في السوق أو في الأسواق ذات الصلة بحجم الطلب؛ أو
- يتم تنفيذ المعاملة للعميل بسعر أفضل مما قد حصل عليه في حال إذا ما تم تنفيذ الطلب طبقًا لـ(أ) المذكورة أعلاه.

- يتم على الفور تخصيص كافة التعاملات التي يتم تنفيذها بناءاً على طلبات العميل بموجب بند التخصيص الملائم من لوائح سلوك السوق.

- وبالنسبة للأوراق المالية التي يتم تداولها في بورصتي القاهرة والإسكندرية فإن طلبات أحد العملاء لن يتم إجمالها مع تلك الطلبات الخاصة بالعملاء الآخرين أو مع تلك الطلبات الخاصة بشركة تداول الأوراق المالية طبقاً للبند الخاص بإجمال طلبات العملاء من لوائح سلوك السوق.

- يتم إدخال الطلبات التي تم استلامها في نظام شركة تداول الأوراق المالية بالتسلسل على أساس أن ما يدخل أولاً يخرج أولاً.

- يتم تنفيذ الطلبات على نحو متطابق تطابقاً تاماً مع تفويض العميل.

- يتم اتخاذ أقصى حد من الحرص لضمان النزاهة في التعامل مع كافة العملاء.

- يتم التعامل على الطلبات التي تم استلامها باسم العملاء فقط.

(G) المشورة الاستثمارية

- يتم إسداء المشورة للعملاء فيما يتعلق بالتعامل في الأوراق المالية بعد أخذ الأغراض الاستثمارية في الاعتبار وكذلك المركز المالي وحجم وطبيعة الحساب الخاصة بالعميل. ويتم اتخاذ الحذر الكافي لإعطاء تأكيدٍ مفاده أنه لا يتم إسداء المشورة الاستثمارية التي تتعارض مع مصلحة العميل طبقاً لما هو مطلوب بموجب لوائح سلوك السوق. كما لا يتم إسداء المشورة الاستثمارية إلا عن طريق أشخاص مصرح لهم ومؤهلين للقيام بذلك. ولن يتم الإفصاح كتابيًا عن تعارض في المصالح وقت إسداء المشورة. وسوف يتم إيداع كافة المشورات الاستثمارية للرجوع إليها في المستقبل كما يتم مراجعتها من قبل مدير السمسرة بحيث يمكن تجنب الأساليب غير الرسمية في إسداء المشورة الاستثمارية.

(H) المراكز المكشوفة

- في حالة أن ينشأ مركز مكشوف نتيجة لخطأ من جانب المدير التنفيذي لمبيعات السمسرة، فإن مدير السمسرة يحتفظ بالحق في إحالة هذه النفقات إلى المسئول التنفيذي لمبيعات السمسرة المختص بذلك. كما يتم اتخاذ قرارات بشأن هذه الحوادث على أساس حالة تلو الأخرى.

(I) أموال العميل وأصول العميل

- يتم الالتزام بكافة القواعد واللوائح المتعلقة بأموال العميل وأصول العميل حسبما هو مبين في قواعد هيئة سوق المال ولوائحها التزاما تامًا.

- يتم فصل أصول العميل وأموال العميل من أموال وأصول شركة تداول الأوراق المالية. و يتم إيداع أموال العميل في حساب العميل لدى أحد البنوك المحلية عقب تقييم مخاطر البنك.

- تقوم شركة تداول الأوراق المالية بالحصول على إقرار من البنك المحلي في غضون عشرين يومًا من تاريخ فتح حساب عميل والذي قد فتح لديه حساب العميل.

- في حالة عدم الحصول على ذلك الإقرار في غضون عشرين يومًا، يتم سحب كافة الأموال التي في الحساب ويتم إدخالها في حساب عميل آخر لدى بنك محلي آخر.

- يتم التعامل مع كافة الأصول بما في ذلك الأوراق المالية التي تحصل عليها شركة تداول الأوراق المالية أثناء القيام بنشاط الأوراق المالية بوصفها أصول العميل كما يتم فصلها من الأصول الخاصة بشركة تداول الأوراق المالية. ولن تستخدم الشركة أصول العميل لحسابها أو لحساب عميل آخر ما لم يتم الحصول على موافقة كتابية مسبقة من العميل الذي تخصه هذه الأصول.

- لن تقوم شـــركة تداول الأوراق المالية بإقراض أوراق مالية تخص أحد العملاء أو تشترك في أنشطة إقراضٍ مع أحد العملاء إلا بعد الحصول على موافقة كتابية من العميل على ذلك صـراحةً. كما يتم توثيق أي أنشطة إقراض لأوراق مالية على نحو ملائم وستخضع للبنود والشروط.

٤-٣-٢طلبات العميل

يبين الشكل الإيضاحى رقم (٨,٤) طلبات العميل .

١- يقوم المسئول التنفيذي لمبيعات السمسرة باستلام طلبات العميل عن طريق التليفون.

٢- يجوز للعميل أن يصل إلى مسئول خدمة العملاء في المكتب الأمامي أثناء محاولته بوضع طلب.

٣- عندما يقوم العميل بالاتصال بمسئول خدمة العملاء فإنه يتم توجيه هذا الاتصال إلى المسئول التنفيذي لمبيعات السمسرة من قبل مسئول خدمة العملاء .

٤- متى تم تلقي طلبًا هاتفيًا فإن المسئول التنفيذي لمبيعات السمسرة يتأكد من هوية العميل بطلب رقم واسم حسابه. كذلك يجوز للمدير التنفيذي المختص بمبيعات السمسرة طلب المزيد من البيانات كرقم بطاقة تحقيق الشخصية وتاريخ الميلاد والعنوان متى أحس بحاجة إلى إثبات آخر لهوية العميل أو المتصل.

٥- في حالة عدم إثبات هوية المتصل بشكل كافي فإن المسئول التنفيذي لمبيعات السمسرة يقوم بالاعتذار إليه ولا يقوم بمواصلة الطلب

٦- كذلك يجوز للمدير التنفيذي المختص بمبيعات السمسرة أن يتلقى طلبات العملاء عن طريق الفاكس.

٧- يبغي أن تحدد كافة طلبات العملاء (شفهية أو عن طريق الفاكس) التفاصيل التالية:

- اسم الشركة/السند الذي سيتم التعامل فيه.

- عدد الأسهم التي سيتم شرائها/بيعها.

- نوع الطلب بيع/شـراء، طلب سـوقي، طلب شـراء أو بيع محدد، أو وقفه إضافة إلى المعدل.

- صحة الطلب.

٨- يقوم المسئول التنفيذي لمبيعات السمسرة عقب استلام أحد الأوامر بإتباع تسلسل .

٩- يقوم المسئول التنفيذي لمبيعات السمسرة بالكشف عن أي تعارض حقيقي أو محتمل للمصالح بين شركة تداول الأوراق المالية والعميل فيما يتعلق بالمعاملة التي يرغب العميل في تنفيذها. و يتم الحصول على موافقة العميل على السير في إجراء المعاملة كتابيًا بغض النظر عن التعارض قبل السير في إجراء الطلب وفقاً لقواعد ولوائح هيئة سوق المال وبورصتي القاهرة والإسكندرية. ويقوم المسئول التنفيذي لمبيعات السمسرة بالكشف للعميل عن أية توصيات استثمارية قامت شركة تداول الأوراق المالية بتقديمها والتي كانت تتعارض مع المعاملة التي يرغب العميل في تنفيذها.

١٠- في حالة إذا كان الطلب الذي تم تلقيه طلب بيع لأسهم تم رهنها فإنه يتم الحصول على خطاب تفويض من العميل (يشكل جزءًا من التفويض) يفيد أن العميل يرغب في دفع أية رسوم/غرامة تفرضها بورصتي القاهرة والإسكندرية في حالة حدوث تأخير في الإفراج عن الأسهم من جانب البنك. وفي حالة عدم الحصول على خطاب التفويض فإن مدير الوساطة سوف يقرر المضي في الطلب أم لا على أساس حالة تلو الأخرى. وفي حالة أن يطلب البنك الذي لصالحه ترهن الأسهم خطاب تصديق مفاده أن الأموال التي تم تلقيها ينبغي إيداعها في ذلك البنك، وعندها فإن ذلك الخطاب يتم

إعداده باسم بورصتي القاهرة والإسكندرية ويسلم إلى البنك. كما يتم الحصول على الإقرار وحفظه في ملف العميل.

١١- في حالة وجود سبب يثير الشك في وجود طلب معين مخالف لقواعد ولوائح السوق أو يتعارض مع النزاهة والعدالة في التعامل في الأوراق المالية، عندئذ يقوم المسئول التنفيذي لمبيعات السمسرة بتصعيدها إلى مدير السمسرة والمدير العام. وعلى وجه التحديد، سوف يتم رفض أحد الأوامر في حالة وجود سبب معقول لتصديق أن العميل:

A) يتورط في التلاعب بالسوق أو في تعامل من الباطن؛ أو

B) أنه يتورط في التلاعب بالسوق أو صفقة تجارية من الداخل في سوق أخرى في حالة أن تسري هذه اللوائح على تلك السوق؛ أو

C) أن يعد منتهكاً للقوانين واللوائح والقواعد المعمول بها في السوق ذات الصلة.

١٢- في حالة صحة الأسباب الداعية إلى التشكك في الطلب، فعندئذٍ تقوم شركة تداول الأوراق المالية برفض الطلب وتوثيق ظروف هذا الرفض و الأسباب الداعية له كتابةً، كما يتم إخطار هيئة سوق المال بالقرار في غضون ثلاثة أيام وفقاً لوائح سلوك الطلب.

١٣- يقوم المسئول التنفيذي لمبيعات السمسرة بإدخال بيانات الطلب في نظام شركة تداول الأوراق المالية كما يقوم كذلك بتسجيل ميعاد ووقت استلام الطلب ووقت الإدخال في نظام شركة تداول الأوراق المالية. وإذا كان الطلب الذي تم تصعيده إلى مدير الوساطة أو المدير العام يثير الشك، فإنه ينبغي على المسئول التنفيذي لمبيعات السمسرة إدخال البيانات في نظام الشركة وذلك بعد الحصول على تصريح للسير في الطلب.

١٤- في حالة أن يتم رفض الطلب من جانب النظام، يبلغ المسئول التنفيذي لمبيعات السمسرة العميل في غضون الحدود الزمنية التي يضعها

المدير التنفيذي لمبيعات السمسرة. ويقوم النظام برفض أحد طلبات البيع في حالة إذا كان العدد المطلوب من الأسهم غير متوافر في حساب العميل. وبالمثل فإن النظام يرفض أحد طلبات الشراء إذا كان الرصيد النقدي الكاف غير متوافر وقيمة المعاملة تتجاوز الحدود المسموح بها للعميل. وفي حال قبول النظام للطلب فسوف يتم إرسال تلقائياً إلى نظام التعامل في بورصتي القاهرة والإسكندرية.

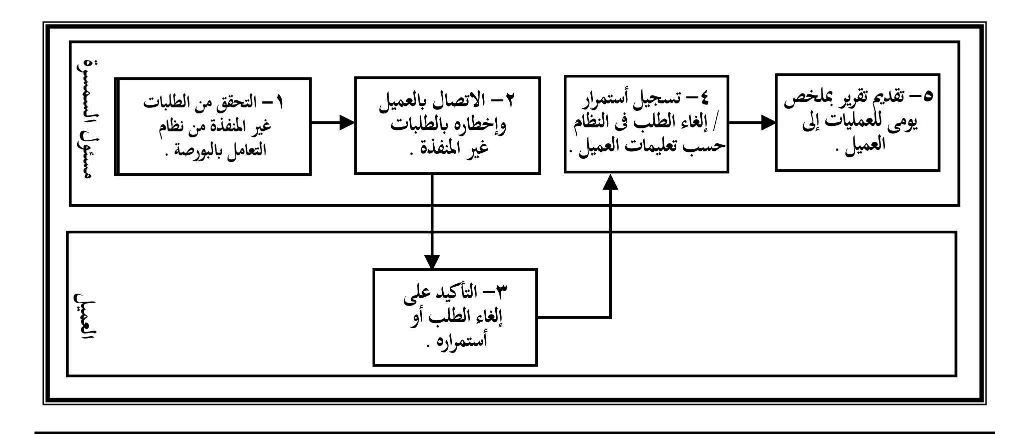
١٥- يقوم المسئول التنفيذي لمبيعات السمسرة بإبلاغ العميل بتنفيذ الطلب عن طريق التليفون أو البريد الإليكتروني أو الفاكس في أقرب وقت.

٤-٣-٣ نهاية عملية اليوم

يوضح الشكل رقم (٩,٤) إجراءات سير العملية فى نهاية اليوم .

شكل بيانى رقم (٩,٤)

الإجراءات المخططه لسير العملية فى نهاية اليوم



١- في نهاية كل جلسة تعامل ، يحصل المسئول التنفيذي لمبيعات السمسرة على البيانات المتعلقة بالطلبات التي لم يتم تنفيذها من نظام التعامل الخاص ببورصتي القاهرة والإسكندرية.

٢- يقوم المدير التنفيذي المختص بمبيعات السمسرة بإبلاغ العميل عن أية تعاملات لم يتم تنفيذها أثناء جلسة التعامل.

٣- يطلب المسئول التنفيذي لمبيعات السمسرة موافقة العميل على استمرار الطلب لليوم التالي.

٤- يعتبر الرصيد غير المنفذ – إذا تم الموافقة عليه - بمثابة طلب لجلسة التعامل التالية ويقوم المسئول التنفيذي لمبيعات السمسرة بإدخاله في طلب التعامل لبورصتي القاهرة والإسكندرية. وإلا سوف يتم إلغاء الطلب في نظام التعامل الخاص ببورصتي القاهرة والإسكندرية.

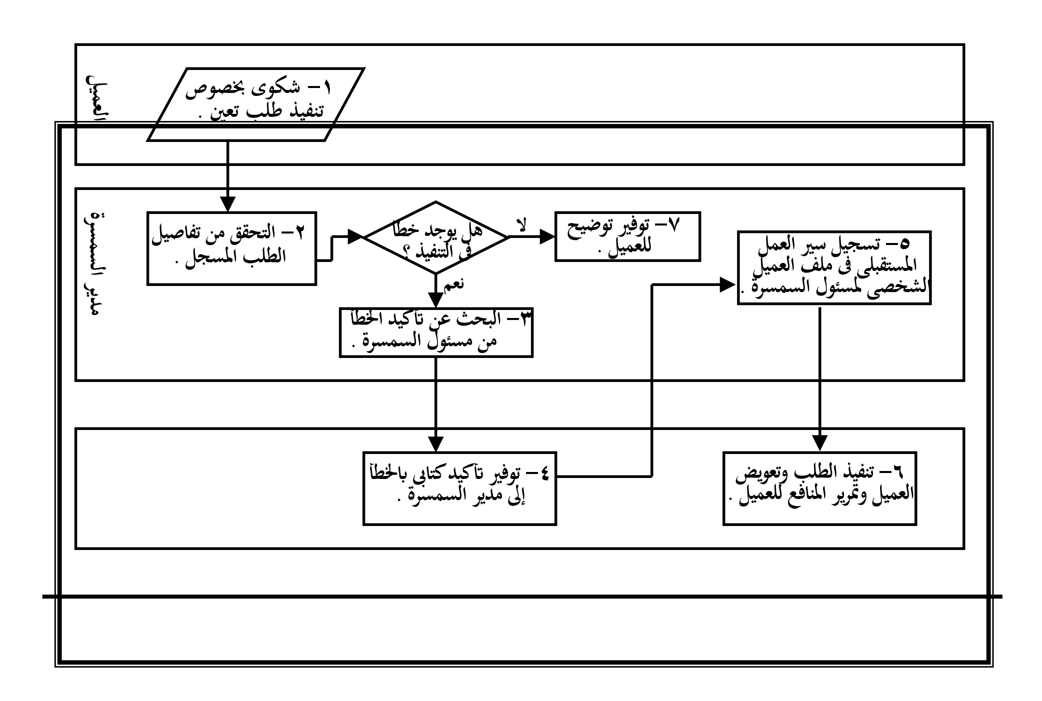
٥- يتم تقديم ملخصاً يومياً إلى العميل في نهاية كل جلسة تعامل. وفي حالة عدم قيام العميل بالرد على أي نزاع في غضون ٢٤ ساعة، فحينئذٍ تعتبر الطلبات والتعاملات التجارية التي تم تنفيذها مقبولة ومصرح بها من قبل العميل.

٤—٣-٤الخطأ فى التنفيذ

يوضح الشكل رقم (١٠,٤) مخطط سير العمل فى حالة وجود خطأ فى التنفيذ

شكل بيانى رقم (١٠,٤)

مخطط سير العمل فى حالة وجود خطأ فى التنـفـيـذ



قواعد العمل

يتحمل المسئول التنفيذي لمبيعات السمسرة أية خسارة مالية تنشأ من جراء خطأ في التنفيذ. ويقوم المدير العام للســـمســـرة باتخاذ هذا القرار وذلك عقب التشاور مع العضو المنتدب للسمسرة حالة بحالة.

١- يتم تحديد الأخطاء في تنفيذ طلبات العميل بشكل أساسي من خلال شكاوى العميل.

٢- عند تلقي شكوى أحد العملاء ، يتم التحقق من المحادثة المسجلة أو الفاكس للطلب الأصلي من قبل مدير السمسرة.

٣- إذا انتهي مدير السـمسـرة إلى - بناءً على المحادثة المسـجلة - أن المسـئول التنفيذي لمبيعات السـمسـرة قد ارتكب خطأً أثناء إدخال تفاصـيل الطلب في النظام، عندئذٍ يطلب مدير السـمسـرة إيضـاحات من المسـئول التنفيذي لمبيعات السمسرة بشأن ذلك.

٤- يقوم المسـئول التنفيذي لمبيعات السـمسـرة بتقديم تأكيد كتابي إلى مدير السمسرة بشأن الخطأ في تنفيذ الطلب.

٥- يقوم مدير السـمسـرة بإخطار المسئول التنفيذي لمبيعات السـمسـرة بشـأن سـير العمل في المسـتقبل كما يتم حفظ نسـخة من ذلك في ملف العميل وكذلك في الملف الشخصي للمدير التنفيذي المختص بمبيعات السمسرة.

٦- يقوم المسـئول التنفيذي لمبيعات السـمسـرة على الفور بتنفيذ الطلب بناءً على تعليمات مدير السـمسـرة كما يتم تعويض العميل عن أية فروق في السـعر قد نشـأت بسـبب التأخير في تنفيذ الطلب. وإذا اتضـح أن التأخير في صـالح العميل (على سـبيل المثال هبوط سـعر السـند عند طلب الشـراء أو ارتفاع سعر السند عند طلب البيع) فإنه يتم تنفيذ الطلب ويحال ما ترتب على ذلك من منافع إلى العميل.

٧- إذا انتهي مدير السمسرة إلى عدم وجود خطأ في تنفيذ الطلب، فإنه يتم تقديم الإيضاحات بشأن ذلك إلى العميل.

٤-٣-٥ضوابط النظام

١- يتم وضـع حدود لصـافي أو إجمالي المراكز للعملاء أو طريقة الفئات أو طريقة الفئات الفردية للعملاء حسـبما يقرره مدير السـمسـرة. ولن يسـمح نظام شركة تداول الأوراق المالية بأن بالمعاملات التي تتجاوز هذه الحدود.

٢- سوف يتم رصد الطلبات الكبيرة غير المميزة وكذلك المعاملات المفاجئة في حسابات خاملة للتحذير من أية إشارة إلى خرق اللوائح من خلال نظم التحذير التلقائي التي يتم وضعها من قبل مدير السمسرة.

٣- يقوم النظام بإيجاد تقارير استثنائية في حالة اكتشاف تجاوز المعاملات التي يقوم بها أحد العملاء أقصى حجم يتعلق بالحجم الإجمالي الذي يتم التعامل به في إحدى الأوراق المالية. و يكون هذا الإجراء مفيداً على وجه الخصوص في تحديد الحالات التي يحاول فيها أحد المستثمرين أو مجموعة منهم التلاعب بسعر أحد السندات أو الحصول على معلومات داخلية.

٤- عندما يتم إيجاد التقارير/التحذيرات الاستثنائية فإن مدير السمسرة يقوم بالاطلاع تلك التقارير كما يتم اتخاذ قرار لإبلاغ الجهات التنظيمية للبت فيها على أساس حالة تلو الأخرى.

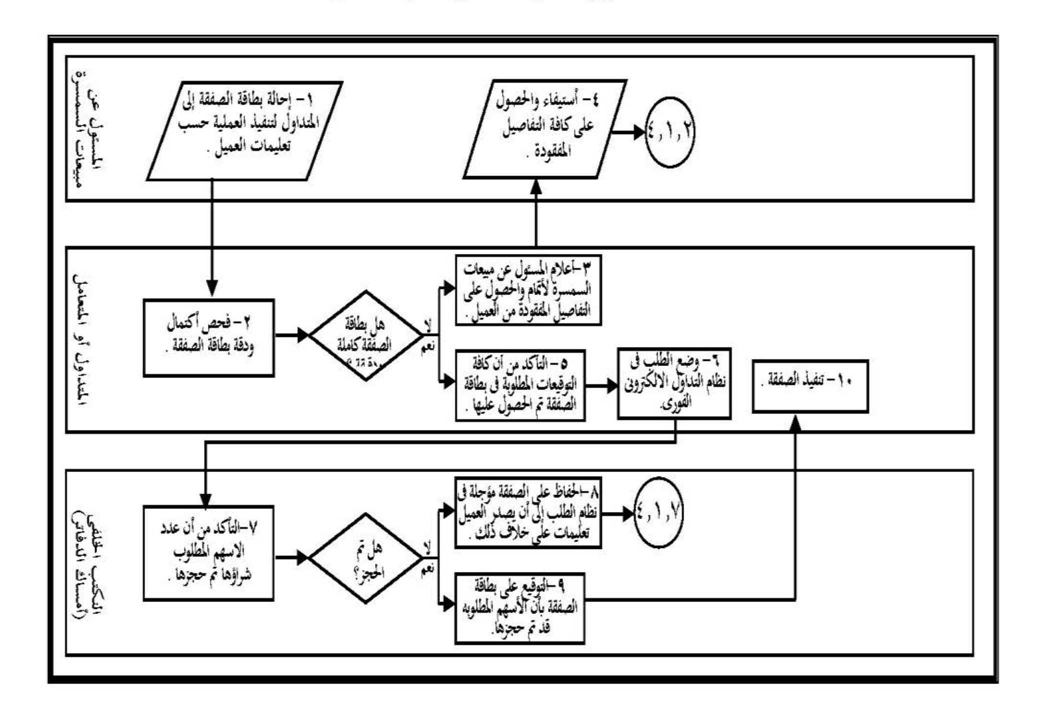
٤-٤سياسات وإجراءات المكتب الأمامي – التعامل وتنفيذ طلبات الشراء والبيع

٤-٤-١ تنفيذ طلبات الشراء

يوضح الشكل رقم (٤,١١) مخطط طلبات الشراء .

شكل بيانى رقم (١١,٤)

مخطط سير العملية - تنفيذ طلبات الشراء



وفيما يلى تفاصيل إجراءات تنفيذ طلبات الشراء :-

١- يرسل المسئول التنفيذي لمبيعات السمسرة بطاقة الصفقة إلى المتداول من أجل تنفيذ المعاملات بناءً على تعليمات العميل.

٢- يقوم المتداول بمراجعة اكتمال تفاصيل بطاقة الصفقة ودقتها.

٣- في حالة أن تكون بطاقة الصفقة غير كاملة وغير دقيقة أو كلاهما، يقوم المتداول بإعادة بطاقة الصفقة إلى المدير التنفيذي لمبيعات السمسرة.

٤- يقوم المسئول التنفيذي لمبيعات السمسرة باستيفاء كافة البيانات المفقودة من بطاقة الصفقة ويعيدها إلى المتداول للنظر في الطلب ووضعه.

٥- بمجرد استلام بطاقة الصفقة مكتملة على نحو صحيح وبها كافة التفاصيل المفقودة ، يتمكن المتداول من المضي قدمًا في وضع الطلب في نظام التعامل من خلال الحاسب الآلي الخاص ببورصتي القاهرة والإسكندرية.

٦- بمجرد وضع الطلب في النظام، فإن موظف مسك الدفاتر يضمن حجز العدد المطلوب من الأسهم التي يتم شرائها على نظام الحاسب الآلي.

٧- في حالة عدم حجز عدد الأسهم، فإن موظف مسك الدفاتر يحدد مدة سريان للتعامل مع الطلب ويُبقي على الصفقة مؤجلةً في نظام الطلب لبورصتي القاهرة والإسكندرية إلى أن يصدر العميل تعليمات خلاف ذلك.

٨- في حالة حجز العدد المطلوب من الأسهم على نظام الحاسب الآلي الخاص ببورصتي القاهرة والإسكندرية يوقع موظف مسك الدفاتر على بطاقة الصفقة ويؤكد حجز الأسهم المطلوبة ويحيلها إلى المتداول لأجل تنفيذها فعليًا.

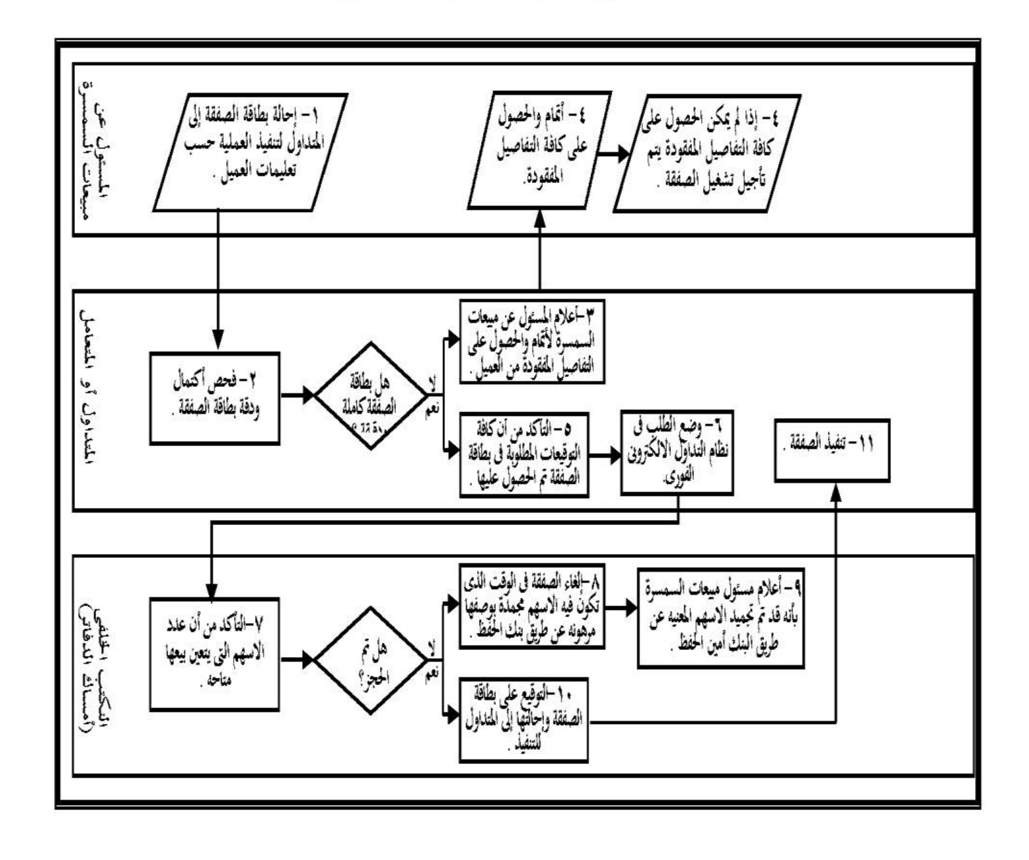
٩- بمجرد أن يوقع موظف مسك الدفاتر على بطاقة المعاملة، فإن المتداول يمكنه المضي قدمًا في تنفيذ الصفقة.

٤-٤-٢تنفيذ طلبات البيع

يبين الشكل الإيضاحى رقم (١٢،٤) إجراءات تنفيذ طلبات البيع .

شكل بيانى رقم (١٣,٤)

مخطط سير العملية - تنفيذ طلبات البيع



١- يقوم المسئول التنفيذي لمبيعات السمسرة بإرسال بطاقة الصفقة لتنفيذ المعاملات وفقاً على تعليمات العميل.

٢- يقوم المتداول بمراجعة اكتمال تفاصيل بطاقة الصفقة ودقتها.

٣- إذا كانت بطاقة الصفقة غير كاملة و/أو غير دقيقة، يقوم المتداول بإرسالها مرة أخرى إلى المسئول التنفيذي لمبيعات السمسرة لاستيفائها والحصول على كافة التفاصيل الناقصة من العميل. إذا كان المسئول التنفيذي لمبيعات السمسرة غير قادرٍ على الحصول على كافة التفاصيل الناقصة، فإنه يتم تعليق عملية تمويل الصفقة.

٤- بمجرد أن يتم استلام بطاقة الصفقة مكتملة على نحو صحيح وبها كافة التفاصيل الناقصة، يمكن للمتداول المضي قدمًا في وضع الطلب في نظام الحاسب الآلي لبورصتي القاهرة والإسكندرية.

٥- بمجرد أن يتم وضع الطلب في النظام، يضمن موظف مسك الدفاتر أن يكون عدد الأسهم المزمع بيعها متاحًا ومحجوزًا.

٦- في حالة عدم حجز عدد الأسهم يقوم موظف إمساك الدفاتر بإلغاء الصفقة في الوقت الذي تكون فيه الأسهم مجمدة بوصفها مضمونة من جانب بنك الحفظ .

٧- كما يقوم موظف إمساك الدفاتر بإبلاغ المسئول التنفيذي لمبيعات السمسرة بتجميد الأسهم المعنية من جانب بنك الحفظ .

٨- إذا كان العدد المطلوب من الأسهم محجوزاً في نظام الحاسب الآلي لبورصتي القاهرة والإسكندرية فإن موظف مسك الدفاتر يوقع على بطاقة الصفقة ويرسلها إلى المتداول لتنفيذها فعليًا.

٩- بمجرد أن يوقع موظف مسك الدفاتر على بطاقة الصفقة، يمكن للمتداول المضي قدمًا في تنفيذ الصفقة.

٥.٤ سياسات وإجراءات المكتب الأوسط – العمليات اليومية – إعداد الفواتير ورفع التقارير إلى العميل

٤–٥–١ قواعد العمل

معاملات الشراء

- يبذل المسئولين التنفيذيين لمبيعات السمسرة الجهود لتشجيع العملاء على الدفع المسبق لكافة أوامر "الشراء". وفي حالة عدم تمويل أوامر "الشراء" مسبقًا ، فإنه يتم إتباع اللوائح الداخلية الموضوعة للحدود الائتمانية وحدود التعرض بحرص.

- ومع ذلك في حالة أن يقدم العميل طلبًا كتابيًا لزيادة الحدود الائتمانية و حدود التعرض أو كلاهما، عندئذ يقوم مدير السمسرة (بناء على الزيادة في الحدود الائتمانية أو حدود التعرض المطلوبة) بمراجعة ذلك كما يوافق أو يرفض الطلب على أساس حالة تلو الأخرى. لن يتمكن المسئولين التنفيذيين لمبيعات السمسرة من تجاهل الحدود الموضوعة في النظام دون الحصول على موافقة من مدير السمسرة.

- يضمن المسئولين التنفيذيين لمبيعات السمسرة اتباع التوجيهات الداخلية للموافقة على المعاملات أو الصفقات التي لم يتم تمويلها مسبقًا دون أية استثناءات.

معاملات البيع

- لا ينبغي تحويل عوائد البيع إلى أي حساب بخلاف ما هو مذكور في حساب العميل أو دفع من خلال شيك باسم أي شخص آخر بخلاف ما هو مذكور في استمارة فتح الحساب ما لم يتم الإعراب عن ذلك صراحةً وكتابية من جانب العميل.

إشعارات التنفيذ

- يتم إرسال إشعار تنفيذ إلى العميل بخصوص أي بيع أو شراء لورقة مالية ضمن حافظة الأوراق المالية الخاصة بالعميل. ولن يتم إرسال إشعار تنفيذ إذا أكد العميل أنه لن يطلب هذا الإشعار ليقدم كتابيًا. وتتضمن إشعارات التنفيذ كافة المعلومات حسبما هو مطلوب بموجب قواعد ولوائح هيئة سوق المال.

كشوف العميل

- يتم تقديم كشوف الحساب إلى العميل بناء على طلبه. كما يتم تقديم كشوف العميل من خلال وسيلة مناسبة كالبريد أو الفاكس أو التسليم باليد حسبما هو مذكور في بند أفضلية العميل في استمارة فتح الحساب وكذلك على نحو ما تم تحديثه في نظام شركة تداول الأوراق المالية و يتم الاحتفاظ بسجل إرسال كشوف العميل في ملفات العميل ذات الصلة.

٤-٥-٢عملية نهاية اليوم

يبين الشكل رقم (١٣,٤) إجراءات العمليات فى نهاية اليوم .

١- يتأكد سمسار بورصة التعامل من تنفيذ أو إلغاء أو إرجاء كافة معاملات نهاية اليوم المطروحة.

٢- يقوم موظف المكتب الأوسط بنقل بيانات كافة المعاملات اليومية التي تم تنفيذها من طلب التعامل ببورصتي القاهرة والإسكندرية.

٣- يعد موظف المكتب الأوسط المسئول عن طباعة القائمة اليومية لكافة المعاملات المنفذة وتسجيل المعاملات ذاتها في السجل اليومي اليدوي لبورصتي القاهرة والإسكندرية.

٤- يقوم موظف المكتب الأوسط بإرسال المطبوعات التي تحتوي على كافة المعاملات اليومية إلى المكتب الخلفي مثل المحاسبة –أو التسويات

وإمســـاك الدفاتر لمزيد من النظر فيها بعد أن يوقع عليها ويعتمدها رئيس التعامل .

٤-٥-٣إعداد الفواتير

يبين الشكل رقم (١٤,٤) إجراءات أعداد فواتير ومطالبات العملاء .

١- يقوم المسئول التنفيذي لمبيعات السمسرة بطبع تقرير عقود المعاملات اليومية من نظام شـــركة تداول الأوراق المالية عقب نهاية كل جلســـة تعامل وترسل إلى مسئول خدمة العملاء إضافة إلى قائمة طلبات اليوم. و يحتوى هذا التقرير على اســم العميل، الســند الذي جري التعامل عليه وكذلك الكمية والقيمة اللتين جري التعامل عليهما. كذلك يتم إيجاد قائمة طلبات اليوم من جانب المســئول التنفيذي لمبيعات الســمســرة من طلب نظام شــركة تداول الأوراق المالية وإرسالها إلى مسئول خدمة العملاء .

٢- يقوم مدير المكتب الأوســط بالتحقق من تقرير عقود المعاملات اليومية باستخدام قائمة الطلبات التي يقدمها المدير التنفيذي لمبيعات السمسرة.

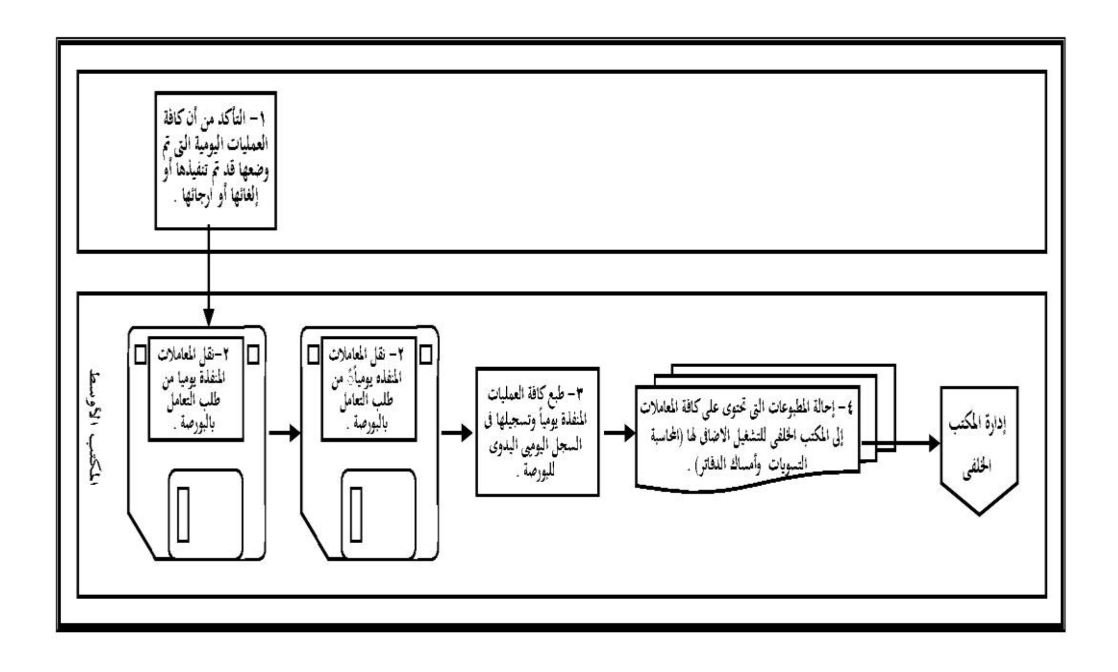
٣- يقوم مســئول خدمة العملاء بتحديد الطلبات غير المنفذة التي لم يبلغ بها العميل. ويقوم المسئول التنفيذي لمبيعات السمسرة بالفعل بإبلاغ العملاء بالطلبات غير المنفذة وذكر ردودهم كجزء من نهاية عملية اليوم في بند ٢/٣. و يقوم مســئول خدمة العملاء فقط بالتحقق عما إذا كان قد تم و يقوم مســئول خدمة العملاء فقط بالتحقق عما إذا كان قد تم الإبلاغ عن كافة الطلبات غير المنفذة.

٤- ويطلب مسئول خدمة العملاء من المسئول التنفيذي لمبيعات السمسرة إبلاغ العميل بالطلبات غير المنفذة.

٥- ويقوم المسئول التنفيذي لمبيعات الســمســرة بنهاية عملية اليوم (بند ٢/٣) للمعاملات غير المنفذة التي تم إبلاغها إلى العميل بالفعل.

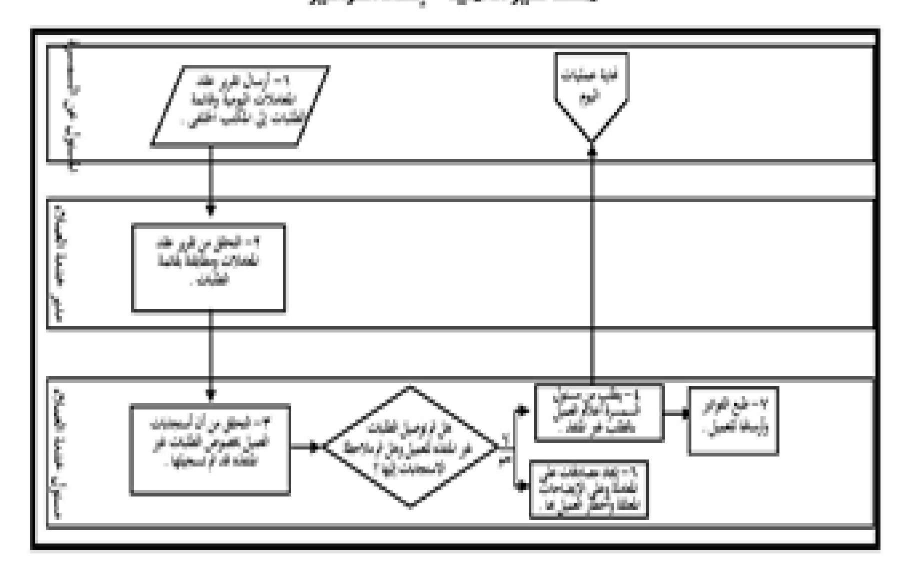
شكل بيانى رقم (١٣,٤)

مخطط سير العملية – عملية نهاية اليوم



شكل بياني رقم (١٤.٤)

مخطط سير العملية – إعداد الفواتير



٦- يقوم مســـئول خدمة العملاء بإيجاد تأكيدات وبيانات للمعاملات المعلقة لكل عميل وكذلك لكل مدير التنفيذي لمبيعات السمسرة كما يقوم بإبلاغها إلى العملاء عن طريق الوسيلة المناسبة ، مثل الفاكس أو رسـائل **SMS** أو ترسل بالبريد الإلكتروني أو تسلم باليد حسبما هو مبين من جانب العميل.

٧- يقوم مسئول خدمة العملاء بإعداد وطباعة فواتير كافة المعاملات التي تم إنجازها ويتم إرســـال هذه الفواتير ســـوف إلى العملاء في نفس اليوم عن طريق الوسيلة المناسبة كالفاكس أو رسائل SMS أو ترسل بالبريد الإلكتروني أو تسـلم باليد بموجب أفضـلية العميل المشـــار إليها. ولا يتم الاحتفاظ بالنســخ الصلبة للفواتير في المكتب الأوسط ، ومع ذلك فإن الفواتير سوف تكون متاحة في نظام شركة تداول الأوراق المالية بغرض استردادها عند الضرورة.

٨- ســيتم إرســـال النســخ الورقية للفواتير اليومية التي يقوم النظام وإدارة المكتب الأوسـط بإيجادها إلى قسـم العمليات المالية والمحاسـبية وقسـم عليمات المكتب الخلفي .

٤-٦سياسات وإجراءات المكتب الخلفي – المحاسبة/التسويات

تقوم شــركة تداول الأوراق المالية بتشــغيل النظام الخاص بها لأجل تغطية الأموال التي تحصـــل عليها من العملاء، وكذلك المبالغ المســتحقة للعملاء والمطـالبـات منهم. و يقوم نظـام الشـــركـة بمراقبـة حـدود الائتمـان والتعرض والسيولة اللازمة للتسوية لأجل إجراء تسوية سلسة.

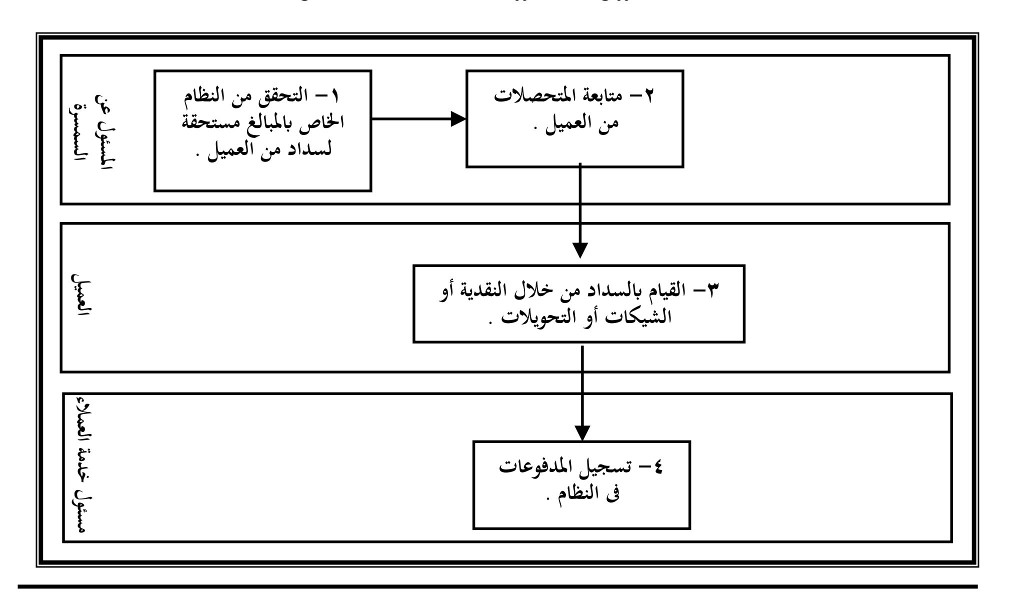
١.٦.٤ معاملات الشراء

(A) يتم إبلاغ العملاء بأن التأخير في الســداد بعد T + ١ من شـــأنه أن يؤدي إلى فرض غرامـات يتم تحصـــيلهـا من العملاء. ويقوم المـدير العـام للســمســرة بتطبيق رســوم الغرامة كما يوافق على التنازلات إن وجدت على أساس حالة بحالة.

(B) يقوم العملاء بالسـداد نقدًا عن طريق البنوك، الشـيكات أو شـيكات مقبولة الدفع أو عن طريق الحوالات البرقية فقط.

شكل بيانى رقم (١٥,٤)

مخطط سير العملية – معاملات الشراء



١- في نهاية كل جلسة تعامل ، يقوم المسئول التنفيذي لمبيعات السمسرة بالتحقق من نظام شـركة تداول الأوراق المالية للدفعات المسـتحقة من العملاء عن طلبات الشراء التي لم يتم تمويلها مسبقًا.

٢- تتولى المسئولين التنفيذيين لمبيعات السمسرة مسئولية التحصيل من العملاء ، و يتم تسوية كافة مستحقات العملاء بحلول T + ٢ (أو بحلول تاريخ التسوية المحدد من قبل بورصتي القاهرة والإسكندرية أو أيهما أقرب).

٣- يتم تسـجيل المدفوعات التي يقوم العميل بسـدادها في نظام شـركة تداول الأوراق المالية عن طريق إدارة المحاسبة أو التسويات.

٤-٦-٢معاملات البيع

(A) لا يتم ســداد مدفوعات مبكرة (قبل T + ١) ما لم يوافق عليها مدير العمليات والعضـو المنتدب للسمسـرة استنادًا إلى تفويض من سـجل الهيئة المالية ويتم ضـــمان عدم الموافقة على مدفوعات مبكرة بالنســبة للعملاء الذين لديهم تاريخ سداد متدني.

من خلال أستقراء الشكل رقم (١٦,٤) يتضح إجراءات عملية معاملات البيع على النحو التالى :-

١- يتم إيداع عوائد البيع للأسهم التي قام العملاء ببيعها في حساباتهم في نظام المحاسبة الخاص بالشركة في اليوم التي جرت فيه الصفقة التجارية.

٢- لن يتم تخليص المدفوعات إلا بعد T + ١ أو أي وجه آخر يتم الاتفاق عليه بعد تأكيد عدم وجود مبالغ مستحقة من العميل.

٣- في حالة وجود مدفوعات مستحقة من العميل ، لن تكون المدفوعات للعميل إلا قيمة الرصيد بعد تسوية الأرصدة المدينة في حساب العميل (صافي المبلغ).

٤- يتم سداد المدفوعات إلى العملاء إما في شكل شيك أو عن طريق حوالة برقية.

٥- تكون المدفوعات عن طريق شيك بحاجة إلى إقرارها من جانب العميل أو الاتفاق عليها في وقت توقيع العقد مع شركة تداول الأوراق المالية.

٦- يتم تسجيل إقرار استلام شيكات من العملاء إضافة إلى الإدخال اليومي الذي تم تحويله.

٤-٦-٣إعداد التدفق النقدي

(A) استلام التقرير اليومي للمعاملات المنفذة (سجل الفواتير) من إدارة المكتب الأوسط.

(B) بدء إعداد قائمة التدفق النقدي اليومية عن طريق الترتيب بين (T + ٢) النشطة و(T + ٣) غير النشطة ، والصفقات المنفذة بواسطة الجهات التجارية والحكومية في نفس اليوم.

(C) التوفيق بين قائمة التدفق النقدي المعدة والمطورة يدويًا و التدفق النقدي لنظام لشركة تداول الأوراق المالية وتحديد الاختلافات وضمان تسوية تلك الاختلافات في وقته المناسب .

(D) إبلاغ أمين الخزانة بالتدفق النقدي لكي يدير إمكانية وجود الفائض والعجز في النقدية.

٤-٦-٤ معاملات التسليم مقابل الدفع

(A) بيع أسهم العميل

- تقوم شركة تداول الأوراق المالية بالسداد للعميل مقابل T + ١ بالأسهم النشطة (T + ٢) وT + ٢ للأسهم غير النشطة (T + ٣).

(B) شراء الأسهم لصالح عميل الشركة

- يقوم العميل بسداد المبلغ المستحق للأوراق المالية المشتراة في تاريخ السداد عن طريق البنك الحارس الخاص بالعميل.

- لا يقوم البنك الحارس بأي حال من الأحوال بسداد المبلغ القائم الخاص بالعميل لشركة تداول الأوراق المالية ما لم يتلق البنك تعليمات من العميل بخصوص كافة التفاصيل الT تتعلق بصفقة الشراء.

- وإذا لم يتلق البنك أي تعليمات من العميل قبل تاريخ الســـداد فإن موظف الحسابات/التسويات يقوم بإبلاغ مدير حسابات العميل ليتابع مع العميل حتى يتم السداد.

- يجب أن يحصل مسئول الحسابات والتسويات في لشركة تداول الأوراق المالية من البنك الحارس الخاص بالعميل على "خطاب بعدم وجود تعليمات" على أن يكون هذا الخطاب كتابيًا.

- إرسال الخطاب الأصلي إلى شركة مصر للمقاصة والتسوية (والمشار إليها بـ"شركة مصر للمقاصة والتسوية") ويحتفظ بنسخة لتودع في ملف العميل لكي يمنع تعرض شـــركة تداول الأوراق المالية لأية غرامة/عقوبة تواجهها شركة مصر للمقاصة والتسوية.

٤-٦-٥التسليم مقابل السداد خلال البنوك الحارسة (الأمين على التسليم مقابل السداد)

(A) بيع أسهم العميل

- تقوم لشركة تداول الأوراق المالية بإرسال الفاتورة إلى العميل والبنك الحارس عن طريق الفاكس في تاريخ الصفقة.

- تقوم شـــركة تداول الأوراق المالية – في T + ١ بإرســـال الفاتورة الأصلية إلى البنك الحارس مع شيك بتاريخ T + ١.

- يقوم البنك الحارس بنقل ملكية الأســـهم في T + ٢ أو T + ٣ طبقًا للسيولة في الأوراق المالية إلى شركة مصر للمقاصة والتسوية.

- وإذا لم يتلق البنك الحارس أية تعليمات من العميل فإن:

- موظف البنك الخلفي التابع لشـــركة تداول الأوراق المالية يســـتلم خطابًا مختومًا "بعدم وجود تعليمات" من البنك الحارس.

- يقدم مســـئول البنك الخلفي خطابًا "بعدم وجود تعليمات" إلى شـــركة مصر للمقاصة والتسوية.

(B) شراء الأسهم لصالح عميل الشركة

- تقوم شركة تداول الأوراق المالية في تاريخ الصفقة بإرسال الفاتورة إلى العميل.

- تقوم شركة تداول الأوراق المالية في T + ١ بإرسال الفاتورة الأصلية إلى البنك الحارس.

- يقوم البنك الحارس بنقل ملكية الأسهم في T + ٢ أو T + ٣ طبقًا للسيولة في الأوراق المالية إلى شركة مصر للمقاصة والتسوية.

- يقوم البنك الحارس في T + ٢ بإقراض شركة تداول الأوراق المالية قيمة الصفقة.

- في حالة عدم استلام البنك الحارس لأي تعليمات من العميل فإن:

- يقوم موظف البنك الخلفي التابع شركة تداول الأوراق المالية بتسليم الأسهم إلى البنك الحارس دون أية قيود.

٤-٦-٦ التوفيق مع قوائم شركة مصر للمقاصة والتسوية

(A) استلام قائمة يومية بصفقات شركة مصر للمقاصة والتسوية المنفذة للصفقات المسددة والتسوية مع التدفق النقدي.

(B) إذا تم تسوية هاذين الأمرين يقوم موظف الحسابات/التسويات بترحيل كافة الصفقات المنفذة والمسجلة مسبقًا إلى نظام شركة تداول الأوراق المالية لتفعيل حساب بنك نسترو.

(C) في حالة عدم توفيق القوائم وقائمة شركة مصر للمقاصة والتسوية مقابل التدفق النقدي يجب على موظف الحسابات/التسويات أن يدرج الاختلافات ويراجع قائمة التسوية لتحديد الاختلاف وحله بطريقة مناسبة لكل صفقة على حدة.

٤-٦-٧ سداد الأتعاب والعمولات

(A) استـــلام الفواتير المتعلقة بالأتعاب والعمولات عن المعاملات المنفذة من البنك الحارس على أساس دوري.

(B) إرســال الفواتير المســتلمة إلى المكتب الأوسـط لمراجعتها في مقابل الحساب العام لمسك الدفاتر ولاعتمادها.

(C) إذا لم تكن الفواتير المستلمة دقيقة فإنه يتم إلقاء الضـوء على المسـائل وإخطار البنك الطالب.

(D) إذا لم تكن هناك أية مسـألة يمكن مواجهتها فإن مدير المكتب الأوسـط يعتمد الفواتير ويرسلها إلى الحسابات/التسويات للقيام بعملية السداد.

٤-٦-٨ المراجعة والمراقبة

(A) يقوم مدير الحسـابات/التسويات على أساس يومي بإعداد قائمة للمطلوبات وتكليف المهام لموظفي التســوية والمتابعة معهم بخصــوص البنود المغلقة/المقســمة على مراحل من القائمة.

(B) المتابعة على أسـاس يومي مع موظفي التسـوية بخصـوص البنود المعلقة من القائمة حتى يحصل على مخالصة لكافة تلك البنود المعلقة.

(C) تتم مراقبة البنود القائمة الخاصـــة بالعميل على أســـاس يومي بواســـطة موظف الحسابات والتسويات بالمكتب الخلفي ويتم تقديم تقرير برصيد حساب العميل إلى مدير مبيعات السمسرة. و يقوم المدير العام لمبيعات السمسرة بمراجعة حالات التأخر في الســـداد ببدء العمل على تجميد الأســـهم ورفع تقرير بالواقعة إلى قســـم الالتزام.

٤-٦-٩إعداد التقارير والتسويات

التسويات اليومية	
١	قائمة شركة مصر للمقاصة والتسوية (للصفقات المنفذة)
٢	الميزانية والتدفق النقدي لاستغلال الفائض وعجز الصندوق
٣	حساب نسترو مع تسوية شركة مصر للمقاصة والتسوية
التسويات الأسبوعية	
١	كافة تسويات قوائم البنوك
٢	قائمة شركة مصر للمقاصة والتسوية (للصفقات المنفذة)
٣	تقرير الخزانة
التسويات الشهرية	
١	التسويات الحسابات العامة
٢	تسويات الحسابات الخاملة بالبنوك
٣	الموازنة وقوائم الدخل
٤	تحليل الأصول الثابتة

٤-٧ سياسات وإجراءات المكتب الخلفي – مسك الدفاتر

يضمن موظف مسك الدفاتر قبل متابعة الصفقات المطروحة/المنفذة أن سمسار بورصة التعامل قد قام بدقة وتمام بملء كافة التفاصيل المطلوبة في بطاقة صفقة العميل. وتشمل عمليات مسك الدفاتر الأقسام الرئيسية التالية:

٤-٧-١بيع الأوراق المالية

(A) يضمن موظف مسك الدفاتر بأن الطلب المسجل في طلب بورصتي القاهرة والإسكندرية بواسطة سمسار التعامل كامل ودقيق في مقابل طلب العميل في بطاقة الصفقة المطورة منذ البداية بواسطة المدير التنفيذي لمبيعات السمسرة.

(B) شاشة عرض توفر التغذية المرتدة عما إذا كانت الصفقة مسجلة أو مرفوضة بسبب عدم كفاية رصيد العميل. وفي كلتا الحالتين يقوم موظف مسك الدفاتر في المكتب الخلفي بإخطار المتداول الذي قد نفذ الصفقة مسبقًا.

(C) في حالة عدم كفاية الرصيد ، يكشف موظف مسك الدفاتر السبب من خلال شاشة التحري عن طلب العميل ويقوم بتسجيل النتائج.

(D) يحدد موظف مسك الدفاتر فترة الصلاحية ويقوم بحفظ الطلب في ملف تنفيذ الطلبات المعلقة إلى أن يكون الرصيد كافيًا.

(E) في حالة عدم كفاية الرصيد يقوم موظف مسك الدفاتر بتجميد عدد الأسهم موضوع التعامل من خلال شاشة متابعة طلبات العملاء.

(F) يقوم موظف مسك الدفاتر بإصدار طلب تحويل البيع وبترحيل طلب البيع إلى المقاصة والتسوية من خلال شاشة تنفيذ الصفقات لشركة مصر للمقاصة والتسوية.

(G) يقوم موظف مسك الدفاتر بإرفاق كافة صفقات الطلبات المنفذة مع النظام المطبوع ويحفظها في غرفة الحفظ على أن ترتب طلبات المبيعات ترتيبًا زمنيًا.

(H) في حالة انقضاء فترة صلاحية الطلب ولا يزال الرصيد غير كافٍ ولم يتم تنفيذ الطلب بواسطة سمسار التعامل يتم الاتصال بالمسئول التنفيذي لمبيعات السمسرة الذي يقوم بدوره بإبلاغ العميل. ويقوم موظف مسك الدفاتر بترتيب الطلب ترتيباً زمنياً في ملف الطلبات المرفوضة للرجوع إليها في المستقبل حسب تاريخ بدء الطلب .

٤-٧-٢شراء الأوراق المالية

(A) بعد استلام طلبات الشراء من سماسرة التعامل من خلال شاشة تنفيذ طلبات الشراء يقوم موظف مسك الدفاتر بإدخال معاملات الشراء لكل ورقة مالية.

(B) يقوم موظف مسك الدفاتر بتخصيص طلبات الشراء من خلال طلب بورصتي القاهرة والإسكندرية.

(C) استخراج طلبات تحويل الشراء.

(D) ترحيل صفقات معاملات الشراء إلى المقاصة والتسوية من خلال شاشة تنفيذ الصفقات وإرسال طلبات تحويل الشراء إلى شركة مصر للمقاصة والتسوية.

٤-٧-٣رهن الأسهم

(A) يتعين على موظف/موظفة مســـك الدفاتر متى اســـتلمت إقرارًا بالرهن من شـركة مصـر للمقاصـة والتسـوية فإنه/فإنها تقوم بالتحري عن مركز العميل موضـوع التعامل.

(B) إدخال بيانات الرهن في نظام شـــركة تداول الأوراق الماليةلضـــمان متى تم اســـتلام طلب من العميل المعني يكون موظفو المكتب الأمامي و مكتب المبيعات على علم بالرهن ولا يسمح بأية معاملة على الأسهم المرهونة.

(C) بعد اسـتلام إقرار بتحرير الرهن من شـركة مصـر للمقاصـة والتسـوية ،يقوم موظف مسك الدفاتر بالتحري عن مركز العميل ويتابع الطلب طبقًا لتفويض السمسرة في الأوراق المالية الخاص بسجل الهيئة.

(D) يتعين على موظف مســـك الدفاتر ســـواءً كان هناك رهن أو تحرير رهن أن يودع الإقرارات في ملف الرهن للرجوع إليها مستقبلاً.

٤-٧-٤ إيصال التحويل

(A) يقوم عملاء شـــــركـة تداول الأوراق المالية بالتوقيع على طلب تحويل حافظة الأوراق المالية من الشـــركة الســـابقة للســـمســـرة في الأوراق المالية الخاص به/بها.

(B) يستلم موظف مسك الدفاتر الطلب ويسلمه إلى شركة مصر للمقاصة والتســـوية ليتم تســـجيله في أول جلســـة للمقاصـــة والتســـوية عن طريق اتخاذ الإجراءات التالية:

- استلام طلبات التحويل من شـركة مصـر للمقاصـة والتسـوية من خلال شاشة تسجيل/طرح الطلبات.

- تخصـــيص طلبات إيصـــالات التحويل بعد تســـجيل بيانات التحويل من خلال شاشة متابعة العملاء.

- تسليم التحويلات إلى شركة مصر للمقاصة والتسوية من خلال شاشة تنفيذ طلبات العملاء (إلكترونيًا) وإرسال النسخة المطبوعة من إيصالات التحويل في نفس اليوم أو في يوم العمل التالي (يدوياً).

٥.٧.٤ تسليم التحويل

(A) قبل البدء في تسليم التحويل يضمن موظف مسك الدفاتر بأن التفاصيل التالية مسجلة في طلب العميل:

- اسم العميل
- الكود الموحد للعميل في بورصتي القاهرة والإسكندرية
- اسم الورقة المالية
- مقدار الورقة المالية (مثل عدد الأسهم أو الصكوك.. الخ)
- كود مسك الدفاتر

(B) يقوم المدير العام للسمسرة في الأوراق المالية بمراجعة واعتماد طلب التحويل.

(C) بعد اعتماد المدير العام للسمسرة في الأوراق المالية يتابع موظف مسك الدفاتر طلب التحويل من خلال الإجراءات التالية:

- تسجيل طلبات التحويل ليتم إرسالها إلى شركة مصر للمقاصة والتسوية من خلال شاشة تسجيل/طرح الطلبات.
- إصدار طلبات تحويل التسليم من خلال شاشة متابعة العملاء.
- إرسال التحويل إلى شركة مصر للمقاصة والتسوية من خلال شاشة تنفيذ طلبات العملاء.

٤-٧-٦ سداد الكوبونات

(A) تقديم العميل لطلب تحصــيل الكوبونات إلى قســم مســك الدفاتر مرفقًا به توكيلاً لصالح شركة تداول الأوراق المالية لتحصيل الكوبونات نيابة عنه/عنها.

(B) بالنسبة للعملاء الأجانب الذين ليس لديهم حساب مصرفي في أي بنك مصــري ، يضــمن موظف مســك الدفاتر صــحة توقيع العميل من خلال أحد البنوك في بلاده حيث يتم التحصيل من خلال الحساب المصرفي شركة تداول الأوراق المالية .

(C) بالنسبة للعملاء المصـريين يضـمن موظف مسك الدفاتر أن العميل قد ذكر حســابه المصــــرفي حيث أنه/أنها ترغب في أن تعتمد شــــركة تداول الأوراق المالية حسابه من خلال التحويل الإلكتروني مع الكوبونات المحصلة.

(D) متابعة موظف مســـك الدفاتر لعملية تحصـــيل مبلغ الكوبونات من خلال شركة مصر للمقاصة والتسوية.

(E) تقوم شـــركـة تداول الأوراق المـاليـة بتحويـل مبلغ الكوبونـات إلى العميـل الأجنبي بعد خصم تكلفة التحويل التي تحملها البنك.

٧.٧.٤ الودائع

(A) استلام الأوراق المالية مع تحديد هوية العملاء. إصدار إيصال للعميل باستلام الأوراق المالية وتسليمه أصل الإيصال.

(B) إيداع نسخة من إيصـال استلام الوديعة في ملف الودائع وتودع نسخة أخرى في كتيب الإيصالات.

(C) تسجيل موظف مسك الدفاتر وديعة الأوراق المالية من خلال شـاشـة طلبات العملاء عن طريق تسجيل الاسم.

(D) إصدار طلب تحويل الودائع من خلال شاشة متابعة طلبات العملاء.

(E) يقوم موظف مسك الدفاتر بطباعة وتوقيع مطبوعات تسويات الودائع.

(F) إرفاق تقرير طلبات الأوراق المالية المودعة للعملاء بمطبوعات تسـويات الودائع.

(G) الترحيل من خلال شاشة تنفيذ طلبات العملاء (إلكترونيًا) وإرسال تحويلات النسخة المطبوعة إلى شركة مصر للمقاصة والتسوية يدويًا.

(H) تسليم الودائع إلى شركة مصر للمقاصة والتسوية.

(I) يضمن موظف مسك الدفاتر أن تضع شركة مصر للمقاصة والتسوية خاتم إيصال الاستلام على إجمالي إيصالات الودائع.

(J) الاحتفاظ بنسخة تودع مع إيصالات الودائع في ملفات الودائع (٧-٧-٢).

(K) وفي حالة رفض شركة مصر للمقاصة والتسوية للوديعة يقوم موظف مسك الدفاتر بمعالجة السبب ويتخذ الإجراء العلاجي اللازم ثم يتابع الإجراءات المذكورة لإيداع الأوراق المالية المرفوضة موضوع التعامل.

٤-٨سياسات وإجراءات المكتب الخلفي – أنشطه الخزانة

الغرض:

تهدف السياسات والإجراءات الخاصة بإدارة المكتب الخلفى لأعمال الخزانه إدارة وتوجيه ومراقبة و تقديم تقارير بشأن أنشطة الخزانة الخاصة بالشركة والغير التى تنفذها وظيفة السمسرة في الأوراق المالية.

٤-٨-١ أغراض قسم الخزانة داخل وظيفة السمسرة في الأوراق المالية الخاصة بشركة تداول الأوراق المالية

(A) مراقبة وإدارة الصرف الأجنبي ومخاطر معدل الفائدة في الميزانية طبقًا لدليل الخزانة والمبادئ التوجيهية لهيئة سوق المال.

(B) مراقبة وإدارة "السيولة" الخاصة بشركة تداول الأوراق المالية وفقًا للوائح هيئة سوق المال ودليل خزانة شركة السمسرة في الأوراق المالية.

(C) توفير خدمات مهنية فعالة للعملاء وتعزيز حصـــــة شـــركة تداول الأوراق المالية في السوق وسمعتها.

(D) إمداد الأقسـام الأخرى في شـركة تداول الأوراق المالية بخدمة شـاملة في الصـــرف الأجنبي وأســواق المال ومنتجات الخزانة الأخرى والتي بدورها تمكن الأقسام من خدمة احتياجات إدارة أصولها بطريقة فنية ومربحة.

(E) تقييم المنتجات الجديدة المقدمة في مجال الخزانة حتى تســـتخدمها شـــركة تداول الأوراق المالية في حســـابها الخاص ولتحســـين قدرات إدارة أصولها وزيادة الربحية.

(F) مراقبة وإدارة السمسرة في الأوراق المالية وأصول الخزانة الخاصة شـركة تداول الأوراق المالية وخصـومها الشـاملة بالتنسـيق الوثيق مع الإدارة العليا لكي تشـــارك في تقليل التكلفة العامة للأموال وكذلك لتزيد من إمكانية الربح بشكل عام.

٤-٨-٢السيولة

(A) تعرف شركة تداول الأوراق المالية السيولة بأنها قدرتها على الوفاء بكافة الالتزامات المالية الحالية والمسـتقبلية في الوقت المناسـب سـواءً أكانت نقصًا في الخصومات أو زيادة في الأصول.

(B) تعتبر إدارة الســيولة بمثابة مســئولية تجارية ومشـــتركة تقوم بها الخزانة. وتضــمن الخزانة أن شــركة تداول الأوراق المالية - الســمســرة في الأوراق المالية ، في كافة الأوقات، لديها أكثر من ســـيولة كافية والتمويل المناســـب للوفاء بالالتزامات قصـــيرة الأجل (الحالية) و التزامات الخصـــوم المســتقبلية. ويقوم أمين الخزانة كل ثلاثة أشــهر بتقديم تقرير الســيولة قصــيرة الأجل وطويلة الأجل إلى الإدارة وإلى مجلس الإدارة.

(C) ومن الوظائف الرئيسية للخزانة حماية السيولة عن طريق تطوير خطط وعملية التمويل مع الأخذ في الاعتبار المتطلبات الاستراتيجية للإدارة العليا ومجلس الإدارة.

(D) يتم بذل الجهود لتنويع التمويل حسب المصدر وموعد الاستحقاق والعملة والمستند.

٤-٨-٣العاملين بقسم الخزانة

(A) تكون المسئولية الرئيسية لكافة المتداولين هي مراقبة وحماية أية مراكز يمكن أن تتعرض لها شركة تداول الأوراق المالية وكذلك لضمان عدم المساس بسمعتها ونزاهتها في أسواق الصرف الأجنبي والمال المحلية والدولية لغرض تحقيق الربح قصير الأجل.

(B) إذا كان لدى أي متداول أية أسئلة أو استفسارات أو شكوك حول أي جوانب لدليل الخزانة فإنه من الحتمي أن يتم تحويلها إلى أمين الخزانة قبل الدخول في الصفقات في أسواق الصرف الأجنبي أو أسواق المال والتي قد تؤدي إلى تعارض في دليل الخزانة.

(C) يعد للمتداولين في الخزانة مسئولون عن ضمان احتفاظهم في كافة الأوقات بآخر الأخبار الاقتصادية والسياسية المتزامنة والتي تؤثر على أسواق الصرف الأجنبي و أسواق المال وخاصة في المجالات التي تقع تحت مسئوليتهم.

(D) أية أخبار أو معلومات تجذب انتباه المتداولين في الخزانة من خلال نظرائهم أو مشاركيهم والتي يمكن أن تؤثر على المراكز الخاصة بشركة تداول الأوراق المالية أو معدل ائتمان المؤسسات التي تتعامل معها شركة تداول الأوراق المالية للسمسرة في الأوراق المالية والتي يجب أن تؤخذ في اعتبار

أمين الخزانة دون تأخير مع إعطاء اهتمام كبير لضمان عدم بدء أو نقل الشائعات والتي تؤثر بالضرر على المؤسسات أو البنوك المقابلة.

(E) يجب أن يضمن العاملون في قسم الخزانة أنهم ملتزمون في كافة الأوقات بقواعد ولوائح هيئة سوق رأس المال وكود سلوك وممارسة إيه سي آي للأسواق المالية والسياسات والإجراءات الداخلية الخاصة شركة تداول الأوراق المالية .

(F) يجب أن يلتزم المتداولون في الخزانة دائمًا بحدود التعامل والحدود المقابلة الحالية والمستقبلية التي تحددها شركة شركة تداول الأوراق المالية .

(G) لا يسمح للمتداولين في الخزانة بأخذ مراكز الملكية.

(H) لا يسمح لكافة للمتداولين في الخزانة على الإطلاق بالتعامل لحسابها الشخصي.

(I) يسمح بالتعامل فقط من خلال غرفة التعامل باستثناء ما يتم عند إغلاق المركز المفتوح والذي يجب أن يؤكد المتداولون بموجبه على الصفقات التي تم القيام بها خارج غرفة التعامل في أقرب وقت ممكن.

(J) يجب إدخال أية صفقات تتم من خلال الهاتف في النظام والتأكيد عليها كتابةً فيما لا يتعدى صباح اليوم التالي.

٤.٨.٤ سماسرة الصرف الأجنبي وسوق المال

(A) لا يمكن الدخول في صفقات الصرف الأجنبي وسوق المال إلا من خلال سماسرة الأوراق المالية المفوضين مسبقًا بواسطة المدير التنفيذي. ويقوم أمين الخزانة بمراجعة قائمة السماسرة المعتمدين وأسعار السمسرة واجبة السداد على أساس سنوي ويتم تقديم أية تعديلات إلى المدير التنفيذي لاعتمادها.

(B) يجب على متداولي الخزانة في كافة الأوقات السعي إلى التعامل مباشرة مع نظرائهم لتقليل التعامل من خلال السماسرة ومن ثم تقليل السمسرة

المدفوعة إلى أدنى حد ممكن ما لم يكن التعامل مع السماسرة يعود بفائدة مالية على شركة تداول الأوراق المالية .

(C) تكون أسعار السمسرة المزمع دفعها إلى السماسرة هي تلك المتفق عليها كتابةً بين شركة تداول الأوراق المالية والسماسرة الأفراد.

(D) يسمح باستثناءات مصروفات السمسرة القياسية فقط إذا كانت أقل من التكلفة القياسية وكانت قد تم الاتفاق عليها مسبقًا مع السماسرة.

(E) يسمح لمتداولي الخزانة فقط بزيارة مكاتب السمسار إذا كان هناك تصريحًا مسبق معطي من قبل أمين الخزانة.

(F) يجب الحصول على تصريح أمين الخزانة بواسطة أي سمسار يريد زيارة غرفة التعامل الخاصة بشركة تداول الأوراق المالية .

(G) لا يقوم فريق الخزانة تحت أي ظرف من الظروف بتنفيذ أية صفقات أثناء زيارتهم لمكتب السمسار.

٤-٨-٥الصفقات التي تم تسجيلها عبر الهاتف

(A) يجب أن تتم جميع الصفقات مع السماسرة،البنوك أو العملاء عن طريق خطوط الهاتف المسجلة، بنظام رويترز للتعامل أو بنظام التعامل البنكي الثنائي المؤمن.

(B) يجب ألا تتم أي صفقات خارج خطوط التليفون المسجلة،أو بنظام رويترز للتعامل أو بنظام التعامل البنكي الثنائي المؤمن. و يجب أن تكون الصفقات التي يتم القيام بها خارج التليفونات المسجلة لإغلاق مراكز مفتوحة و ليس لفتح مراكز جديدة.

(C) يجب أن تقوم الصفقات الخاصة بقفل مراكز العميل التي يتم القيام بها خارج التليفونات المسجلة علي أوامر كتابية.

٤-٨-٦عملية إعادة التقييم الأسبوعية للصرف الأجنبي.

(A) يجب ألا تدخل الخزانة في أية صفقة مرتقبة للصرف الأجنبي.

(B) تكون طريقة إعادة تقييم كافة مراكز الصـــرف الأجنبي هي طريقة (نظام التصـــفية من ســـوق إلى ســـوق)أي المعدل الذي يمكن من خلاله غلق المراكز في السوق في تلك النقطة في وقت مناسب، و يمكن الحصول عليها من شاشة رويترز.

(C) يمكن أن تتعامل خزانة العملات بما يلي:الجنيه المصـــري و الدولار الأمريكي و اليورو.

(D) يجب أن يوافق المدير التنفيذي علي إضافة أية عملة جديدة.

(E) يجب القيام بعملية إعادة تقييم أســبوعية للصــرف الأجنبي بواســطة الخزانة و تحال إلى إدارة الرقابة المالية.

(F) يجب تغطية مراكز العملات المفتوحة الخاصة بشركة تداول الأوراق المالية بموجب ســـياســـات التغطية.و يمكن أن يوافق المدير التنفيذي علي أي قرار تغطية بخلاف ما هو مذكور في سياســة التغطية الخاصــة بشــركة تداول الأوراق المالية

٤-٨-٧إدارة أخطار السوق – إدارة الأوراق المالية الاستثمارية قصيرة و متوسطة الأجل

و تشمل الاستثمارات في هذه الفئة بشكل نمطي سندات و كمبيالات خزانة الحكومة و الصـــكوك التي تصـــدرها البنوك التجارية التي تمتلكها الدولة و وحدات صناديق إدارة النقد الأجنبي و كذلك صناديق ائتمان الاستثمار الأخرى . و يجب تقييم هذه الأوراق المالية و الاســتثمارية علي أســاس معايير تشــمل مايلي:

١- ما الذي يربط مخاطر الائتمان بمُصــــدر الورقة المالية الأخري ؟ فإذا كان المُصــــدر مؤســـســـة مالية أو جهة تجارية ، فيمكن تقييم مخاطر الائتمان

بإستخدام نظام تسجيل مخاطر الائتمان. و إذا كان المُصدر هيئة حكومية فهل تضمن الحكومة صراحةً رد الورقة المالية؟ و إذا اعتبرت مخاطر الائتمان غير مقبولة فهل يرضي مصدر الورقة المالية أن يرهن الضمان؟

٢- هل يكون هناك وجود للسوق الثانوي في هذه الورقة المالية إذا ما رغبت شركة تداول الأوراق المالية تصفية حافظتها للأوراق المالية قبل الإستحقاق؟

٣- هل سبق أن حملت شركة تداول الأوراق المالية أحد الأوراق المالية الخاصة بالمصُدر و كانت هناك أية صعوبات غير متوقعة تمت مواجهتها في ذلك الحين؟

٤- إذا كانت الأوراق المالية تمثل وحدات في صندوق إئتمان أو صندوق مشترك فما هي طبيعة الاستثمارات المملوكة في ذلك الإئتمان أو الصندوق و هل تشمل أية مستندات إشتقاقية؟

٥- هل توجد أية عوامل إضافية للمخاطر مثل الصرف الأجنبي أو مخاطر البلاد؟

٦- هل تقدم عوائد الاستثمار منافسة للإستثمارات الأخرى المماثلة بنفس فترة الإستحقاق؟

٧- يتم إختبار أفضل الأماكن لموظفي قسم الخزانة للحصول علي المعلومات الازمة لما ذكر أعلاه و القيام بالتحليل. و بناءاً عليه يمكن المراقبة المستمرة لهذه الاستثمارات فقط علي تحديد العوامل الهامة التي تهدد قدرة شركة تداول الأوراق المالية علي الإسترداد في موعد الإستحقاق و للحصول علي الدخل كما هو مستحق.

٤-٨-٨رفع التقارير

(A)يكون تقرير المدخلات لقسم خزانة السمسرة في الأوراق المالية هو التدفق النقدي اليومي للجنيه المصري من رصيد الحساب/ التسوية.

(B) يتم تقديم كافة تقارير الخزانة مباشرة إلي كبير الموظفين الماليين لمراجعته و الموافقة عليه.

(C)تكون التقارير المقدمة كما يلي:

- التقارير اليومية
- التدفق النقدي بالدولار الأمريكي
- التدفق النقدي الموحد بالدولار الأمريكي و الجنيه المصري
- التقرير الاسبوعي
- مركزالسمسرة في الأوراق المالية لشركة تداول الأوراق المالية بالعملات.
- التقارير الشهرية
- ربح خزانة السمسرة في الأوراق المالية لشركة تداول الأوراق المالية.

٤-٩سياسات وإجراءات المكتب الخلفي:- صفقات إيصالات الإيداع الشاملة (GDR)

٤-٩-١قواعد العمل

(A) يتم إبتداء صفقات إيصالات الودائع الشاملة من خلال مكتب مبيعات السمسرة في الأوراق المالية و يتم تحويلها بواسطة متداول السمسرة.

(B) هناك نوعان من إيصالات الودائع الشاملة التي يجري تحويلها من جانب شركة تداول الأوراق المالية.

- إيصالات الودائع الشاملة التي تتم تحويلها من خلال المؤسسة المالية العالمية(و المشار إليها فيما بعد في هذا المستند بالمؤسسات المالية العالمية)

- إيصـالات الودائع الشـاملة التـي تتم تحويلها داخلياً و التسوية الداخلية بين عملاء شركة تداول الأوراق المالية من عميل إلي عميل.

٤-٩-٢ إيصالات الودائع العالمية التي تتم تحويلها خلال المؤسسات المالية العالمية:

(A) يقوم المتداول بتحويل إيصـالات الودائع الشـاملة من خلال تقديم الطلب إلي المؤسسة المالية العالمية.

(B) ثم يرسل المتداول بطاقة الصفقة إلي موظف تسويات إيصالات الودائع الشـاملة التابعة للمكتب الخلفي و الذي يتسـلم بدوره تأكيداً من المؤسـسـات المالية العالمية بأن الصفقة تتم تحويلها بناءاً علي الشروط المطلوبة.

(C) يقوم موظف تسوية إيصـالات الودائع الشاملة للمكتب الخلفي بمراجعة التأكيد الذي إستلمه علي بطاقة إيصـالات الودائع الشـاملة الأصـلية لضـمان أن كافة التفاصـيل (مثل التاريخ التجاري-إسـم الورقة المالية-تاريخ التسـوية-عدد الأسهم-السعر ....إلخ) متوافقة.

(D) إذا لم تكن تفاصـيل تأكيد المؤسـسـة المالية العالمية متوافقة مع تفاصـيل بطاقة الصـفقة الأصـلية،فإن موظف تسـوية إيصـالات الودائع الشـاملة يقوم بالإتصال بالمؤسسة المالية العالمية لحل التفاصيل غير المتوافقة.

(E) يقوم موظف تسوية إيصـالات الودائع الشـاملة بإعداد مذكرة الإسـتلام مقابل السداد في حالة قيام العميل بالبيع.

(F) يقوم موظف تسـوية إيصـالات الودائع الشـاملة بإرسـال المذكرة إلي موظف الحسابات و التسوية ليقوم بمراجعتها.

(G) إذا كانت المذكرة غير دقيقة أو ناقصة فإن موظف الحسابات و التسوية يخطر موظف تسـويات إيصـالات الودائع الشـاملة ليقوم بإدخال التعديلات المطلوبة أو إستيفاء البيانات الناقصة.

(H) يجب التوقيع علي المذكرة بما لا يقل عن إثنين من الأشخاص المفوضين التاليين:

- العضو المنتدب لشركة تداول الأوراق المالية.

- المدير العام للمكتب الخلفي –للسمسرة في الأوراق المالية.

(I) كبير الموظفين الماليين – للسمسرة في الأوراق المالية.

(J) يقوم موظف تسوية إيصالات الودائع الشاملة بإرسال نسختين من المذكرة إلي البنك الحارس للعميل لتسجيل بيانات الصفقة من بطاقة إيصالات الودائع الشاملة (صفقات إيصالات الودائع الشاملة اليومية المطلوبة)

(K) يقوم البنك الحارس بختم نسخة بخاتم يشتمل علي (التسليم\تاريخ\وقته) ثم يرجعها إلي مكتب تسوية إيصالات الودائع الشاملة والذي يقوم بإدراجها في ملفات إثبات الإستلام الخاصة بإيصالات الودائع الشاملة .

(L) يقوم موظف تسوية إيصالات الودائع الشاملة بإعداد فاتورة للصفقة متضمنة الرسوم الخاصة بالعمولات والبنك الحارس.

(M) تتم مراجعة الفاتورة بواسطة مدير الحسابات و التسوية.

(N) إرسال الفاتورة إلي العميل بعد إعتمادها مع قوائم الحساب النقدي و الأسهم.

(O) يقوم موظف التسوية بإيصالات الودائع الشاملة بإعداد حساب صفقة إيصالات الودائع الشاملة بعد إرسال الفاتورة و ذلك ليتم إعدادها عن طريق نظام شركة تداول الأوراق المالية و كذلك الطلب المطور داخلياً لإدارة إيصالات الودائع الشاملة (مثل متابعة التسويات،الرصيد عن طريق ماسك الدفاتر....إلخ)

(P) يقوم موظف التسوية الخاص بإيصالات الودائع الشاملة بإدراج بيانات الصفقة داخل نظام لشركة تداول الأوراق المالية و كذلك الطلب الخاص بإيصالات الودائع الشاملة.

٣,٩,٤ عمليات الصفقات الداخلية (عميل إلي عميل)

(A) يتم تسوية عمليات إيصالات الودائع الشاملة بطريقة داخلية عن طريق تحديد الديون و الأرصدة الخاصة بحساب العملاء مع عدد الأسهم و العمولات و المصروفات الخاصة بها.

٤-٩-٤ التسويات

(A) يقوم موظف التسوية الخاص بإيصالات الودائع الشاملة بعمل التسويات اليومية بين التقرير اليومي الذي يتم إستلامه من البنك الحارس الذي يقوم برسم الخطوط العريضة لأرصدة الأسهم والأوراق المالية الخاصة بشركة تداول الأوراق المالية و تقرير الطلب الخاص بإيصالات الودائع الشاملة.

(B) يقوم موظف التسوية بإيصالات الودائع الشاملة بإعتراض أية بنود غير التسوية، و يقوم هو \هي بتصفية الأمر إلي قسم ماسكي الدفاتر قبل رفع الأمر إلي البنك الحارس.

٤-٩-٥ إلغاء إيصالات الودائع الشاملة عن طريق العميل

(A) يقوم موظف التسوية المختص بإيصالات الودائع الشاملة بإستلام إلغاء الحجز من قلم مسك الدفاتر و البيانات الواردة الخاصة بالبطاقة الملغية داخل نظام السمسرة في الأوراق المالية و طلب إيصالات الودائع الشاملة عن طريق جعل تاريخ التسوية الخاص بالحجز هو نفسه التاريخ التجاري.

(B) تحديث صحيفة الإلغاء اليومية(فسخ الصفقات الملغية).

(C) و بمجرد تمام الإلغاء عن طريق البنك الحارس يتم عرض ذلك في التقرير اليومي من البنك الحارس و تغييره من البائع أو المشتري إلي التحويل.

(D) سيقوم الموظف المختص بالتسوية داخل إيصالات الودائع الشاملة بتحديث أوراق المصالحة مرة أخرى عن طريق إلغاء مبلغ الصفقة التي تم إلغاؤها.

٤-٩-٦ تأمين إيصالات الودائع الشاملة (البيع قصير الأجل)

(A) في حالة أن لا يحصل العميل علي ورقة مالية، بيع قصير الأجل يقوم الموظف المختص بالتسوية داخل إيصالات الودائع الشاملة بإدخال بيانات الصفقة بإعتبارها" إصدار" (مثل إصدار XYZ) .

(B) يقوم موظف التسوية في إيصالات الودائع الشاملة بالإحتفاظ بتاريخ التسوية بمدة صلاحية غيرمحددة حتي تتم تسوية الورقة المالية موضوع التعامل عن طريق البنك الأمين.

(C) يتم إظهار الصفقة المبرمة في التقرير اليومي الذي يتم إستلامه من البنك الحارس.

(D) يتم إدراج تاريخ التسوية في الطلب الخاص بإيصالات الودائع الشاملة

٤-٩-٧ الإدراك للملفات.

يتم تسجيل صفقات موظف التسوية الخاص بإيصالات الودائع الشاملة وتقديم تقريربها طبقا للجدول الآتي:

المرجع	نوع الوثيقة	عدد النسخ المرسلة إلي قسم الحسابات و التسوية	عدد النسخ المتبقية في قسم إيصالات الودائع الشاملة
A	بند	النسخة	
B	مذكرة البنك	النسخة	النسخة + تأكيد تسليم
C	تأكيد من المؤسسات المالية العالمية	النسخة	
D	بطاقة حجز الصفقة	١ أصل+١ صورة	٢ نسخة
E	فاتورة	١ نسخة	١ نسخة

٤.١٠ أسئلة وتطبيقات

(١) من الاهمية بمكان الفصل بين وظائف ومهام المكتب الأمامى والمكتب الأوسط والمكتب الخلفى – أشرح تلك العبارة موضحاً مايلى :-

- ماهى المهام الوظيفية لكل من المكتب الأمامى والمكتب الأوسط والمكتب الخلفى .

- لماذا من الاهمية الفصل بين المسئوليات الوظيفية لكل من تلك المكاتب .

- ماهى علاقة إدارة المراجعة الداخلية وإدارة المراقبة والإلتزام بكل من الإدارات الثلاثة .

(٢)حدد سياسات وإجراءات المكتب الأمامى فيما يتعلق بتعريف العميل وفتح الحساب وتحديث النظام وسرية معلومات العميل - يمكن الأستعانه بشكل توضيحى يحدد خطة سير العمل .

(٣)أرسم شكل توضيحى يحدد إجراءات سير عملية تحديد هوية العميل ومسك السجلات ذات الصله فى إدارة المكتب الأمامى .

(٤)كيف تتحقق شركة السمسرة فى الإدوراق المالية من هوية العميل سواء الفردى أو الاجنبى أو الاعتبارى .

(٥)أشرح إجراءات المكتب الامامى التى يتعين أتباعها للموافقة على فتح حساب جديد لأحد العملاء وتحديث المعلومات أستعن - فى الإجابة بشكل بيانى توضيحى .

(٦)قد تلجأ شركة السمسرة فى الأوراق المالية إلى غلق حساب العميل سواء برغبته أو حسب طلب إدارة الشركة - المطلوب أشرح العبارة موضحاً ظروف كل حالة ، والإجراءات التى يمكن أتباعها فى كل حالة - مع الاستعانه بأشكال توضيحية .

(٧)حدد إجراءات المكتب الأمامى فى الحصول على طلبات العميل وتنفيذها مع مراعاة قواعد العمل فيما يتعلق بالطلبات الهاتفية ، وتعارض المصالح والحدود الداخلية لطلبات الشراء وأشتراطات التغطية المشوره الاستثمارية وأموال العميل وأصوله .

(٨)حدد إجراءات المكتب الأمامى فيما يتعلق بتلقى طلبات العميل وتنفيذها وإجراءات سير العميلة فى نهاية يوم عمل التداول .

(٩)حدد إجراءات المكتب الأمامى فى حالة وجود أخطاء فى التنفيذ سـواء أكانت عن طريق العميل أما عن طريق موظفى الشـركة - مع الاسـتعانه بأحد الاشكال التوضيحية .

(١٠) حدد الإجراءات التى يتبعها المكتب الأمامى بتنفيذ طلبات الشـراء والبيع - مع الاستعانه بالرسوم التوضيحية .

(١١) حدد إجراءات المكتب الأوسط الخاصـة بأعداد الفواتير والمطالبات ورفع التقارير إلى العملاء - مع الاستعانه بالرسوم التوضيحية.

(١٢) حدد إجراءات المكتب الخلفى فيما يتعلق بمعاملات الشـراء والبيع وأعداد التدفق النقدى ومعاملات التسـليم مقابل الدفع والتدفق مع قوائم شـركة مصـر للمقاصـة بالإضـافة إلى سـداد الاتعاب والعملات والمراجعة والمراقبة - مع الاستعانه بالأشكال التوضيحية .

(١٣) يضـمن موظف مسك الدفاتر قبل متابعة الصـفقات المنفذه أن سـمسار البورصـة قد قام بدقة بأتمام كافة التفاصـيل المطلوبه فى بطاقة صـفقة العميل - أشرح تلك العبارة موضحاً الاقسام الرئيسية التى تتضمنها عمليات مسك الدفاتر سـواء مايتعلق بيع أو شـراء الأوراق المالية ورهن الأسـهم وإيصـالات التحويل وتسليمها وسداد الكوبونات .

(١٤) يقوم المكتـب الخلفى بـإجراءات هـامـة نحو إدارة وتوجـه ومراقبـة وتقديم تقارير بشـأن أنشـطة الخزانه الخاصـة بوظيفة السـمسـرة فى الأوراق المالية .

أشرح تلك العبارات موضحاً مايلى :-

- أغراض قســـم الخزانه داخل وظيفة الســـمســـرة فى الأوراق المالية الخاصة بشركة تداول الأوراق المالية .
- المقصود بالسيوله والمسئولية عنها .
- مسئوليات العاملين بقسم الخزانه .
- أعمال سماسرة الطرف الأجنبى وسوق المال .
- الصفقات التى تم تسجيلها عبر الهاتف .
- إدارة أخطار السوق .
- إيصالات الإيداع الشاملة .

الفصل الخامس

مقومات النظام المحاسبي

في شركات السمسرة في الأوراق المالية

٥,١ دليل الحسابات.

٥,٢ المجموعة المستندية.

٥,٣ المجموعة الدفترية.

٥,٤ المراقبة الداخلية.

٥,٥ التقارير والقوائم المالية.

٥,٦ أسئلة وتطبيقات.

١٫٥ دليل الحسابات Chart of Accounts

يعتبر دليل الحسـابات هو العنصـر الأسـاسـي لبناء أي نظام محاسـبي، وهو عبارة عن فهرس أو ترميز أو ترقيم لمجموعة الحســابات الإجمالية والتحليلية التي يتم سـردها في النظام المحاسـبي والتي تسـتخدم لحفظ السـجلات المحاسـبية وتحديد كل حسـاب من حسـابات المنشـأة، فهو إذن بمثابة بيان توضـيحي لنوع الحسـاب ورقمه وموضـعه داخل المجموعة التي ينتمي إليها. ومما لا شـك فيه فإن إنشاء دليل الحسابات سوف يقدم رؤية ذات قيمة كبيرة داخل الهيكل الداخلي للنظام المحاســبي والطريقة التي يجب أن يعمل بها فدليل الحســابات إذن يمثل قائمة تتضمن جميع الحسابات بطريقة مرتبة على نحو منظم.

وهناك حسـابات معينة تسـتخدم من قبل كل منشـأة، ومن ثم فإنها موجودة دائمـًا في دليل الحسابات، بعكس حسابات أخرى غير مستخدمة في كل شركة اعتماد على نوع الأعمال التي تـقوم بها، فعلى سبيل المثال قد تحتاج المنشـأة التجارية (الجملة أو التجزئة) إلى حسـاب المخزون، وعلى صـعيد أخر فإن المنشـأة الخدمية (شركة السمسرة مثلا) لا تبيع منتجات أو سلع ملموسة، ومن ثم فإنها لن تحتاج بصفة عامة إلى حساب المخزون.

وبمعنى آخر فإن دليل الحسـابات يتم تخصـيصـه ليتلائم واحتياجات الشـركة الذي سـوف تسـتخدم النظام المحاسـبي، كما ينبغي أيضـا مراعاة النمو المسـتقبلي للمنشأة أثناء إعداد دليل الحسابات.

وفيمـا يلـي أبرز الخطوات والإجراءات التي يتم اتبـاعهـا عنـد إعـداد دليـل للحسابات:-

- حصـر جميع الحسـابات المسـتخدمة في الشـركة، مع مراعاة حصـر تلك التي يتعين استخدامها في المستقبل.

- تصـــنيف تلك الحســـابات إلى مجموعات متجانســـة من حيث طبيعتها والبيانات التي تتضمنها وترتيبها بحيث يسهل التعرف على الحسابات الإجمالية والرئيسية والفرعية والتحليلية.

- ترميز الحسـابات وإعداد قائمة تتضـمن جميع الحسـابات والكود الخاص بها، ويقصد بالكود الترميز أو إجراء عملية تمييز للحسابات عن طريق استخدام الأرقام (أو الحروف أو خليط منها).

وبعد أن يتم إنشاء دليل الحسابات تتحول الحسابات إلى دفتر الأستاذ العام، حيث أن جميع القيود المحاسـبية ينتهي بها الحال إلى دفتر الأسـتاذ العام – قلب النظام المحاسبي – والذي يتم فيه اختبار الحسابات وتعديلها قبل أن يتم ترحيلها للقوائم المالية ويتم تقســيم تلك القوائم المالية إلى عناصـــر ضـــمن الميزانية العمومية وأخرى ضـمن قائمة الدخل، وتتكون الميزانية العمومية عمومـًــا من أصـــول وحقوق ملكية والتزامات في حين تحتوي قائمة الدخل على الإيرادات وتكلفة الإيرادات والمصروفات.

وبعد الانتهاء من تصـميم دليل الحسـابات وإنشـائه يتم تقسـيم الحسـابات إلى فئات وترتيبها حتى تظهر في شـــكلها النهائي في القوائم المالية. وبما أن القوائم المالية هي الخطوة الأخيرة أو النتيجة النهائية للعملية المحاســبية فإن دليل الحسابات هو الخطوة الأولى للوصول إلى تلك النهاية.

عمومـًــا يمثل دليل الإثبات توثيقـًــا رسميا لتلك الحسابات، كما تظهر في السجلات المحاسبية والقوائم المالية، وهو يسـهل كثير من عمليات جمع وتبويب المسـتندات. حيث يمكن فرزها مباشـرة طبقـًــا للدليل وكذلك تحديد انتمائها إلى القسم أو النشـاط الذي يتعلق به الإيراد أو المصـروف، كما أن ذلك الدليل يسـهل من إجراءات المراجعة الداخلية أو الخارجية للحســابات، كما يمكن الدليل من

إعداد القوائم المالية بسهولة وتسهيل تجميع الحسابات التحليلية والإجمالية في ملخص شامل.

ولا شك أن تزايد استخدام الحاسب الآلي في مجال السمسرة في الأوراق المالية قد ترتب عليه ضرورة الاعتماد على نظام ترقيم حسابات الشركة بطريقة منظمة من أجل التكيف مع نظم التشغيل الالكتروني للبيانات، حيث أن ذلك يمكن من تحقيق عديد من المزايا لعل أبرزها ما يلي:-

- سهولة الإثبات المحاسبي حيث يعتبر دليل الحسابات مصدر التوجيه المحاسبي للمستندات والمعاملات والترحيل من واقع المستندات ودفاتر اليومية إلى الحسابات المختلفة بدفاتر الأستاذ، بحيث يمكن تمييز مجموعة الحسابات والتعرف على الحساب المختص بسهولة، وبالتالي سهولة تنفيذ الدورة المحاسبية لعمليات الشركة.

- تسهيل عمليات المراقبة الداخلية على العمليات المالية وضبط أساليب المراجعة الداخلية بتوفير أرقام كودية لكل حساب تمكن من تتبعه داخل الإطار المحاسبي العام، وحيث تستخدم حسابات المراقبة الإجمالية، ومن ثم يمكن إجراء المطابقات الدورية بين حسابات الأستاذ العام ودفتر الأستاذ المساعد.

- سهولة تصنيف الحسابات بطريقة تمكن من إعداد موازين المراجعة والقوائم المالية في نهاية كل فترة (دورية أو سنوية).

- المساهمة في إمداد الإدارة باحتياجاتها من المعلومات التاريخية المرتبطة ببنود الإيرادات والمصروفات والأصول وحقوق الملكية والالتزامات لاستخدامها لأغراض التنبؤ وتحليل الاتجاه في الفترات المستقبلية.

- سهولة إتمام المقارنات بين ذات البنود للحسابات في المنشآت ذات الطبيعة المتشابهة (شركات السمسرة..) ومن ثم استنتاج مؤشرات التطور وأنسب المؤشرات على كفاءة التشغيل.

وفيما يلي إطار عام نموذج دليل حسابات لإحدى شركات السمسرة في الأوراق المالية:-

١- حسابات قائمة المركز المالي

ويمكن تصنيفها إلى أصول ويرمز لها بالرقم (١)، والتزامات وحقوق ملكية ويرمز لها بالرقم (٢)، ويتفرع كل منها إلى حسابات رئيسية على مستوى الرقمين (على سبيل المثال الأصول الثابتة١١) ثم إلى حسابات مساعدة على مستوى الثلاثة أرقام (على سبيل المثال الأثاث ١١١) ثم إلى حسابات فرعية على مستوى أربعة أرقام (على سبيل المثال (مكاتب ١١١١) وهكذا.

٢- حسابات قائمة الدخل (نتائج الأعمال)

ويمكن تبويبها إلى حسابات الإيرادات والمصروفات وينتج عن مقابلتها معا نتيجة أعمال نشاط شركات السمسرة في الأوراق المالية، من أرباح أو خسائر وتصنف إلى مجموعتين:-

الإيرادات (الجانب الدائن من قائمة الدخل) ويرمز لها بالرقم (٣)، والمصروفات (الجانب المدين من قائمة الدخل) ويرمز لها بالرقم (٤).

ويوضح الشكل رقم ٥,١ نموذج متكامل لدليل الحسابات بشركة السمسرة في الأوراق المالية.

الدليل المحاسبي

	أصول طويلة الأجل
	أصول ثابتة
111	أثاث
1110	خزائن
1111	يفط
1112	تليفون
1115	طابعات
1117	سيارات
1118	عقارات
1119	شاشات تنفيذ عن بعد
112	أجهزة ومعدات
1120	موقع الانترنت
113	تركيبات وديكورات
116	أدوات وأجهزة كهربائية
117	أجهزة كمبيوتر
119	ألات حاسبة وكاتبة
	أصول أخرى طويلة الأجل
1113	م. تأسيس
1114	نفقات ايرادية مؤجلة
1121	استثمارات طويلة الأجل
112201	استثمارات في شركة مصر القابضة
112202	استثمارات في شركة بورتفوليو
112203	استثمارات في شركة أيه أل جي
	أصول متداولة
12002	نقدية بخزينة الفرع
121	نقدية بخزينة المركز الرئيسي
12202	البنك الأهلي – مقاصة
12204	بنك مصر – جاري

12215	البنك الأهلي جاري
12220	بنك القاهرة – جاري
12222	البنك الأهلي – أدارة سجلات
12225	البنك المصري الأمريكي
12227	بنك قناة السويس معاملات إسلامية
12228	البنك العربي – جاري
12229	البنك العربي ودائع
123	شيكات تحت التحصيل بالخزينة
1292	تأمينات لدى الغير
1301	سلف عاملين
1303	عهد مؤقتة
13040	عهد مؤقتة تجديدات
126	جاري بيع أوراق مالية
1305	عملاء مدينة
12211	جاري صندوق ضمان التسويات
	خصوم متداولة
1293	ضرائب كسب عمل
1295	حسابات جارية
222	جاري شراء أوراق مالية
224	جاري عملاء دائنة
2251	رسوم خدمات بورصة
2252	دمغة
2253	خدمات مقاصة وهيئة
2254021	خدمات ادارة سجلات
226010	تأمينات اجتماعية
226012	ضرائب مؤجلة
22605	مصلحة الضرائب
22607	مصروفات مستحقة
22609	ضرائب تحت الحساب
22904	مخصص قضايا متنازع عنها
3123	صندوق تأمين مخاطر

	حقوق المساهمين
211	رأس المال
215	أرباح (خسائر) مرحلة
	مجمع إهلاكات أصول ثابتة
21401	إهلاك أثاث
21402	إهلاك أجهزة ومعدات
21403	إهلاك تركيبات وديكورات
21407	إهلاك أجهزة كمبيوتر
21409	إهلاك ألات حاسبة وكاتبة
21412	إهلاك تليفون
21417	إهلاك سيارات
21418	إهلاك عقارات
21419	إهلاك موقع النت
21413	إهلاكات م. تأسيس
21414	إهلاك نفقات إيرادية مؤجلة
	المصروفات
	مرتبات ومكافآت
41017	مرتبات مركز رئيسي أساس
41022	مكافأت مركز رئيسي
41036	مزايا عينية مركز رئيسي
41061	مرتبات فرع مدينة نصر
410038	مكافأت نهاية خدمة
41026	بدل خزينة مركز رئيسي
	مصروفات تسويقية
41025	مصروفات تسويق بالمركز الرئيسي
41049	مصروفات تسويق مدينة نصر
	انتقالات
4101	مركز رئيسي
41070	فرع

	صيانة
41010	مركز رئيسي
41046	فرع
416007	مشترك
	منظافة
41011	مركز رئيسي
41045	فرع
41015	مصروفات بنكية
	دعاية وإعلان
41012	مركز رئيسي
	فرع
	تليفون وفاكس
4013	مركز رئيسي
41064	فرع
416002	مشترك
	اشتراكات
41014	مركز رئيسي
41050	فرع
416013	مشترك
	ضيافة واستقبال
41047	رئيسي
416015	فرع
	أدوات مكتبية
4105	مركز رئيسي
41065	فرع

١ الدليل المحاسبي ٥

اكراميات	
مركز رئيسي	4107
مدينة نصر	41051
مطبوعات	
مركز	4106
فرع	4107
بريد ودمغة	
مركز	41016
فرع	41017
مصروفات كهرباء	
مركز رئيسي	4102
فرع	41048
ايطارات	
مركز رئيسي	4103
فرع	4104
هدايا	
مركز رئيسي	41031
فرع	4032
حصة المنشاة في التامينات الاجتماعية	
مركز رئيسي	4033
فرع	4034
مياه	
مركز رئيسي	41035
فرع	4036

	مستلزمات كمبيوتر	
4104		مركز رئيسي
41051		فرع
	رسوم وتراخيص	
4107		مركز رئيسي
4108		فرع
	غاز	
41093		مركز رئيسي
41094		فرع
	أتعاب مهنية ومحاماه	
41029		أتعاب محاسبية
41091		أتعاب محاماه
41021		تعويضات
41028		غرامات
41084		تسويات
41090		تبرعات
41098		دورات تدريبية
41099		أمن وحراسة
41020		ضرائب
		ضرائب مؤجلة
	الايرادات	
3111		عمولات بيع
3112		عمولات شراء
3121		فوائد دائنة
3125		عوائد صندوق ضمان
3124		ايرادات متنوعة

٢.٥ المجموعة المستندية

تعتبر المستندات هي الدليل المادي والموضوعي الذي يثبت ويؤيد صحة وسلامة المعاملات المالية لشركات السمسرة في الأوراق المالية. وتسهل تلك المستندات وتيسر من تسجيل ومراقبة الحركة اليومية لمعاملات الشركة سواء داخليا أو خارجيا، كما أن تلك المستندات تمثل ترخيصا أو تصريحا بأداء العمليات المالية وغير المالية بالشركة.

ويمكن تصنيف المستندات المتداولة في شركة السمسرة في الأوراق المالية إلى نوعين رئيسين هما المستندات الداخلية وهي تلك التي تنشأ داخل الشركة ذاتها، والمستندات الخارجية التي ترد للشركة من الغير كما يمكن تصنيف المستندات الداخلية إلى مستندات تمثل تعليمات أو أوامر صادرة من الشركة، وأخرى متعلقة بحسابات العملاء.

وفيما يلي بيان موجز للمجموعة المستندية والنماذج الخاصة بها.

١- مستند القبض (نقدي / شيك)

ويستخدم هذا المستند لتسجيل كافة مقبوضات الشركة من الغير. ويتم تصميم مستند قبض نقدي في حالة القبض النقدي، ومستند قبض بشيك في حالة القبض بموجب شيك مصرفي على أحد البنوك، ويتم تحرير هذا المستند بمعرفة أمين الخزينة.

ويتم تصميم مستند القبض من أصل + ٣ صورة.

الأصل ← يسلم للشخص المودع أو المسحوب عليه الشيك

صورة (١) ← لقسم الحسابات للقيد بالدفاتر والحفظ

صورة (٢) ← أمين الخزينة ثم ترفق مع كشف حركة الخزينة.

صورة (٣) ← تظل في الدفتر.

يوضح الشكل رقم ٥,٢ نموذج ايصال استلام النقدية، كما يوضح الشكل رقم ٥,٣ نموذج إيصال استلام الشيكات، كما يوضح الشكل رقم ٥,٤ نموذج إيصال استلام نقدية وشيكات معًا.

ويراعى أن تورد جميع النقدية في نهاية اليوم وتودع في البنك في نفس اليوم أو في اليوم التالي مباشرة وذلك طبقًا لنظام الشركة.

٢- مستند الصرف (نقدي / شيك)

ويستخدم هذا المستند لتسجيل مدفوعات الشركة للغير. وهناك نموذج للصرف النقدي وأخر للصرف بشيك، ولابد من إرفاق المستندات الدالة على إثبات هذا الحق للمستفيد من هذا الصرف.

ويقوم بتحرير هذا الإذن الموظف المختص، ويتم اعتماد هذا المستند من الموظف المسئول باعتماد الصرف، ويحرر هذا المستند من أصل وثلاث صور على النحو التالي:

الأصل ← لأمين الخزينة للصرف ثم ترفق مع كشف حركة الخزينة

صورة (١) ← يحتفظ بها لدى أمين الخزينة.

صورة (٢) ← لقسم الحسابات للقيد بالدفاتر والحفظ.

صورة (٣) ← تظل في الدفتر.

يوضح الشكل ٥,٥ نموذج إذن صرف نقدية كما يوضح الشكل رقم ٥,٦ نموذج إذن صرف شيكات ، كما يوضح الشكل رقم ٥,٧ إذن صرف نقدية وشيكات.

نموذج رقم ٥,٢

إيصال استلام نقدية

رقــــــــــــم

....

تحريرا

في: ....

وصـــلنا من الســـيد/ ....

السادة:

مـــــــبـــــــلـــــــغ وقــــــــــدره:

....

حســــــــــــاب رقـــــــــــم :

....

وذلـــــــــك قـــــــيـــــــمــــــــة:

....

أمين الخزينة ....

مراجعة ....

نموذج رقم ٥,٣

إيصال استلام شيكات

رقم

....

تحريرا

في: ...... / ...../ ....

وصلنا من السيد/ ....

السادة:

مبلغ وقدره:

....

حساب رقم :

....

رقم الشيك:

....

مسحوب على بنك:

....

تاريخ الاستحقاق:

....

وذلك عن:

....

أمين الخزينة	مراجعة
....	....

نموذج رقم ٥,٤

إيصال استلام نقدية / شيكات

المبلغ	

مسلسل رقم ....

التاريخ ..../ ..../ ....

وصـــلـنـا مــن: ....

فــقــط وقــدره: ....

ســــــبب التوريد: ....

....

....

شيك رقم .... حق .... بنك .... فرع ....

توقيع أمين الخزينة	توقيع المراجعة

كود الحساب	

نموذج رقم ٥,٥

إذن صرف نقدية

رقم ....

تحريرا في: ....

يصرف إلى السيد/ السادة: ....

مبلغ وقدره : ....

حساب رقم: ....

وذلك قيمة: ....

اسم المستلم: .... الحسابات مراجعة

التوقيع: ....

بطاقة (شخصية / عائلية) رقم: ....

نموذج رقم ٥,٦

إذن صرف شيكات

رقم: ....

تحريرا في: ....../ ....../ ....

يصرف إلى السيد:

مــــــــــبـــــــــــــــلـــــــــــــــغ وقـــــــــــــدره:

....

حساب رقم: ....

بشيك رقم: ....

على بنك: ....

وذلك قيمة: ....

اسم المستلم:	**إعداد**	**مراجعة**
التوقيع:	....	....

رقم ونوع إثبات الشخصية: ....

نموذج رقم ٥,٧

المبلغ	

إيصال صرف نقدية / شيكات

التاريخ ..... / ..... / ....

اســـم المســـتلم: ....

فـــقـــط وقـــدره: ....

ســـبب الصـــرف: ....

....

....

شيك رقم .... **حق** .... **بنك** .... **فرع** ....

توقيع أمين الخزينة	توقيع المراجعة	توقيع المستلم	بطاقة ش / ع	سجل مدني

٣- إذن تحويل نقدية أو شيكات من الخزينة إلى البنوك.

يتم تحرير إذن تحويل النقدية أو الشيكات من أصل + صورة حيث يستخدم ذلك المستند في إثبات تحويل المبالغ النقدية أو الشيكات من الخزينة سواء نقدية أو شيكات للبنوك المختلفة للشركة.

يوضح الشكل رقم ٥,٨ نموذج إذن تحويل النقدية أو الشيكات من الخزينة إلى البنوك

٤- كشف حركة الخزينة اليومي

يعد هذا الكشف بمعرفة أمين الخزينة في نهاية كل يوم، وذلك لتسجيل كافة المقبوضات والمدفوعات سواء نقدية أو شيكات من واقع مستندات القبض والصرف. كما أنه يوضح أيضا رصيد النقدية بالخزينة في نهاية اليوم.

ويعد كشف حركة الخزينة من أصل وصورة على النحو التالي:-

الأصل ← أمين الخزينة ثم يرسل لقسم الحسابات للمراجعة والمطابقة والحفظ.

صورة ← تحفظ لدى أمين الخزينة.

يوضح الشكل رقم ٥,٩ نموذج لكشف حركة الخزينة.

٥- كشف تسوية (عهدة / سلفة)

يتم إعداد هذا الكشف بمعرفة الشخص الذي بحوزته العهدة أو السلفة ويوضح بهذا الكشف المبالغ التي تم صرفها من العهدة وأسباب الصرف وكذا الرصيد المتبقي.

ويعد هذا الكشف من أصل وصورة على النحو التالي

الأصل ← يرسل لقسم الحسابات لإجراء التسويات والحفظ مرفقا به المستندات المؤيدة.

نموذج رقم ٥,٨

إذن تحويل (نقدية / شيكات) للبنك

البيان	
	جنية | قرش
نقدية مقدارها	
شيكات	
عدد — أرقام الشيكات — بيان الشيكات	

قرش جنية — قرش جنية

اســتلمت عدد .... شــيك وجملة قيمتهم .... نقدية قيمتها .... بغرض إيداعهم في البنك وإحضار قسائم وحوافظ الإيداع بالبنك وهي عهدة طرفي وتحت مسئوليتي

توقيع المندوب

....

إعداد .... مراجعة .... اعتماد ....

نموذج رقم ٥,٩

كشف حركة خزينة نقدية / شيكات

يوم .... الموافق ..... / ...... / ....

نقدية		شيكات		بيان التوريد	رقم سند الاستلام	نقدية		شيكات		بيان المنصرف	رقم سند الصرف

(نقدية)	(شيكات)
رصيد أول الفترة:	رصيد أول الفترة: ....
المقبوضـات:	المقبوضـات: ....
المدفوعـات:	المدفوعـات: ....
رصيد أخر الفترة:	رصيد أخر الفترة: ....

إعداد **مراجعة** **اعتماد**

صورة ← لأمين الخزينة

٦- مستند قيد اليومية

يتم إعداد قيد اليومية لإثبات مجموع اليوميات التحليلية شهريا وتسجيلها في دفتر اليومية الموثقة على النحو التالي:-

A. سند قيد بمجموع يومية الصندوق.

B. سند قيد بمجموع يومية البنك.

C. سند قيد يومية عمليات الشراء والبيع الخاص بحسابات العملاء.

D. سند قيد يومية التسويات.

كما يستخدم ذلك القيد أيضا في إثبات قيود كافة عمليات الشركة بالإضافة إلى قيود التسويات الجردية أو قيود الإقفال.

يوضح الشكل رقم ٥,١٠ نموذج قيد اليومية

٧- أمر شراء أوراق مالية

ألزم المشرع المصري من قانون سوق رأس المال في أن تكون الجهة التي توجه لها أوامر التعامل على الأوراق المالية المقيدة في بورصة الأوراق المالية هو مقر الشركة نفسها سواء الرئيسي أم لدى أحد فروعها ثم تتولى الشركة إرسال هذا الأمر لممثل الشركة في مقصورة البورصة – ويطلق عليه عمليا السمسار المنفذ – الذي يتولى التنفيذ ثم يرسل ما يفيد التنفيذ للشركة مرة أخرى التي ترسلها إلى شركة المقاصة لتسويتها ثم تستلم بعد ذلك ناتج العملية وتسلمه للعميل.

وفي حالة الشراء تقوم الشركة بتحرير عقد مع العميل يطلق عليه أمر شراء الأوراق المالية. ويحرر ذلك الأمر بغرض شراء أوراق مالية للعملاء بناء على

شروطـــهم الواردة بذلك الأمـــر يقيد فيه جميع الشـــروط والبيـــانات المتعلقة بالصفقة من حيث يوم وتاريخ وساعة صـدور الأمـر

نموذج رقم ٥,١٠

سنـد قيـد يوميـة

التاريخ / / ١٩٩				**عدد المرفقات: ....**		
منــه		**لــه**		**جزئي**		**البيـان**
				الإجمالي (فقط		**.................... لا غير)**
شرح القيد:						

محاسب .... **مراجعة** .... **يعتمد** ....

ونوع الأمر ونوع الورقة المالية المطلوب شرائها وسعر الشراء وغير ذلك من البيانات الشخصية والموضوعية.

فإذا كان للعميل رصيد – في الحساب – لدى شركة – السمسرة فتـــقوم الأخيرة بالتحقق من كفاية الرصيد لإجراء الصفقات المالية، فإذا كان كافيا يقوم العميل بالتوقيع على الأمر ويسجل في سجل الأوامر في الشركة ويرسل لقسم التنفيذ لتنفيذ الأمر في البورصـــة ويعطى العميل إيصـــالا يطلق عليه سـند قبض وإذن صرف أوراق مالية(٦٠)، ويحرر أمر الشراء من أصل فقط وصورة وهو الذي يتم إرســـاله إلى المنفذ في البورصـــة، وعند تمام التنفيذ يتم القيام بإعداد مستخرج من الحاسب الآلي **(Print)** ويرسل بدوره هذا المستخرج إلى شركة السـمسـرة أو على وجه التحديد إلى قسم الحسـابات لاستخراج فاتورة شـراء الأوراق المالية(٦١)، ولقسـم المقاصـة الذي يتولى بدوره تسـليم الثمن واسـتلام الأوراق المالية من شركة مصر للمقاصة بعد التأكد من شهادة نقل الملكية لاسم العميل مشتري الصك(٦٢) .

---

(٦٠) سند القبض هو عبارة عن محرر مكتوب يثبت بموجبه استلام شركة السمسرة ثمن الصـفقة المراد إبرامها، ويذيل بتوقيع من قبل الشــركة. ويعتبر هذا السـند أهم سـند على الإطلاق الذي بموجبه يثبت العميل المبلغ المدفوع والأوراق المالية المطلوب شــــرائها بالتحديد من حيث النوع والســـعر والمدة المراد تنفيذ الأمر فيها، أما إذن صـــرف الأوراق المالية فهو عبارة عن محرر مكتوب وموقع من شركة السمسرة والعميل مصدر الأمر أو وكيله وهو يثبت استلام شـركة السـمسـرة لثمن الصـفقة، والذي بموجبه في نفس الوقت يستلم العميل الأوراق المالية المشتراة.

(٦١) هو عبارة عن فاتورة تحرر عن طريق قسم إدخال البيانات في شركة السمسرة وفقا لأمر الشراء الذي يحرره العميل مع الشركة وتكون هذه الفاتورة من أصل وصورتين يعطى العميل الأصل وترسل صورة لقسم الحسابات والأخرى للحفظ في الدفتر كإجراءات إدارية.

(٦٢) تقوم شركة المقاصة والتسوية باستلام طبعة بالعمليات المجراة في البورصة في نهاية يوم العمل ثم استلام الثمن من شـركة السـمسـرة في اليوم التالي لإتمام الصـفقة (T+1)، وتقوم شـــركة المقاصـــة في اليوم الثاني (T+2) بإجراء الفحص أو المراجعة، وفي اليوم الثالث (T+3) يتم تسـجيل الصـفقة ونقل الملكية ومراجعة نهائية للأوراق المالية من حيث أرقامها ونوعها وعددها وكميتها، وفي اليوم الرابع (T+4) تتم عملية التســـوية النقدية للعمليات الصحيحة والجاهزة للتسوية ويتم تسليم شركة السمسرة الأوراق المالية المشتراة

يوضح الشكل رقم ٥,١١ نموذج أمر شراء الأوراق المالية.نموذج رقم ٥,١١

أمر شراء أوراق مالية

رقم الأمر: ....

اسـم العميـل: .... الكود الموحد: ....

كود البورصة: .... التاريخ: ....

عن طريق: .... ساعة ورود الأمر: ....

كيفية ورود الأمر: .... طريقة التنفيذ: ....

تلغى في حالة رقم حساب للعميل

رقم البطاقة ش/ع/ قومي: .... جهة الإصدار: ....

عنوان المنزل: .... تليفون: ....

عنوان العمل: .... تليفون: ....

اسم السهم	عدد الأسهم	السعر	مدة تنفيذه

أقر أنا الموقع أدناه بأن توقيعي على هذا الأمر يعتبر تصديقًا مني على كافة التعاملات مع شركة العلياء للسمسرة منذ بداية التعامل وحتى تاريخه وإنني لا أخضع لأحكام المواد ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢ من اللائحة التنفيذية لقانون ٩٥ لسنة ٩٢ عند تنفيذ هذه العملية كما أنني لا أعمل في أي من شركات الأوراق المالية أو إدارة المحافظ وأن تنفيذ العملية (لا يترتب – يترتب) عليه تجاوز ملكيتي للنسب المقررة قانونا.

كما أقر بالتزامي بتسديد قسمة الشراء الخاصة بالأسهم الموضحة عالية لصالح شركة العلياء للسمسرة وفي حالة عدم التزامي يحق لشركة العلياء بيع الأسهم المشتراة في حدود مديونيتي المستحقة لصالحها ويعتبر هذا تفويض مني بذلك

توقيع العميل: ....

خلال العام ٢٠٠٣ وقد قلصت كل تلك الإجراءات لتصل إلى (T+2)، كما تم إتاحة إجراءات التسوية خلال عام ٢٠٠٦ إلى (T+0) بالنسبة لبعض الأوراق المالية.

توقيـع مســـــتلـم الأمـر: ....

٨- أمر بيع أوراق مالية

في حالة بيع الأوراق المالية للعميل تقوم شركة السمسرة بتحرير أمر بيع الأوراق المالية وهو عبارة عن عقد سمسرة بالبيع ويدون في أمر البيع جميع البيانات الشخصية للعميل بالإضافة للبيانات الموضوعية للصفقة من حيث نوع الأوراق المالية المارد بيعها وكميتها وفئاتها وثمن البيع ومدة الأمر وغير ذلك من البيانات التي تنفي الجهالة عن موضوع الصفقة، ويجب على شركة السمسرة التحقق من وجود وصحة وسلامة الأوراق المالية، ويوقع العميل على أمر البيع ويعطي إيصالا يطلق عليه إيصال استلام(٦٣). ويسجل الأمر في سجل الأوامر الموجود في الشركة تم يرسل لممثل الشركة المنفق في البورصة لتنفيذ الأمر وعند إتمام الصفقة يقوم المنفذ بإعداد طبعة **(Print)** التنفيذ ويتم تسليم الأوراق المالية المباعة لقسم المقاصة في شركة السمسرة التي تتولى تسليم هذه الأوراق المالية لشركة المقاصة والتسوية وترفق معها فاتورة السمسار(٦٤) والأسهم المطبوعة ثم استلامها بعد أربعة أيام من تاريخ تنفيذ الصفقة وتسليم العميل الثمن.

هذا كله إذا لم تكن الأوراق المالية مقيدة بنظام الحفظ المركزي(٦٥)، أما إذا كانت مقيدة بنظام الحفظ المركزي فإنه ترسل طبعة التنفيذ لشركة المقاصة

(٦٣) هو محرر مكتوب لإثبات استلام شركة السمسرة الأوراق المالية المراد بيعها من العميل أو وكيلة ويحرر هذا الإيصال من أصل وصورتين يسلم العميل الأصل منها.

(٦٤) هي فاتورة تحرر فقط في حالة البيع وتختم بختم شركة السمسرة ويوقع عليها عضو مجلس الإدارة المنتدب ويتم تسليمهما إلى شركة المقاصة والتسوية لعمل التسوية المالية اللازمة وذلك للأوراق المالية المباعة (المطبوعة)، وتحرر هذه الفاتورة عملا من أصل وصورة. ويرسل الأصل إلى شركة المقاصة والتسوية ويرفق معه الأوراق المالية المطبوعة، أما الصورة فتحتفظ بها شركة السمسرة لإغراض إدارية وللإثبات عند الضرورة.

(٦٥) ويتم من خلال نظام الحفظ المركزي، إيداع الأوراق المالية (الصكوك المطبوعة) لدى شركة مصر للمقاصة والتسوية والحفظ المركزي بحيث يتم نقل ملكية الأوراق المالية من خلال قيود محاسبة دون حاجة لنقل الأوراق المالية (المطبوعة) ويعطي العميل الذي أودع

للخصم من رصيد العميل البائع وإضافتها لرصيد العميل المشتري مع ضرورة بيان اسم شركة الحفظ التي يتم حفظ الأوراق المالية من خلالها، وتحرر شركة السمسرة أمر البيع من أصل وصورة يرسل لقسم التنفيذ ويعطي العميل إيصال يطلق عليه (فاتورة مع الذي يحرر من خلال قسم إدخال البيانات، ويحرر هذا الإيصال أيضا كما في الشراء من أصل وصورتين.

يوضح الشكل رقم ٥,١٢ نموذج أمر بيع أوراق مالية.

٩- فاتورة شراء أوراق مالية

يتم تحرير فاتورة شراء الأوراق المالية لصالح العملاء بمعرفة قسم إدخال البيانات وفقًا لأمر الشراء الذي تم تحريره للعميل وتنفيذه والتأكد من تمام التنفيذ، على أن يتم تحرير فاتورة الشراء للأوراق المالية من أصل و٢ صورة على النحو التالي-

(a) الأصل ← للعميل

(b) صورة (١) ← للحسابات

(C) صورة (٢) ← للحفظ في الدفتر

يوضح الشكل رقم ٥,١٣ نموذج فاتورة شراء أوراق مالية.

١٠- فاتورة بيع أوراق مالية

يتم تحرير فاتورة بيع الأوراق المالية لصالح العملاء بمعرفة إدخال البيانات وفقًا لأمر البيع الذي تم تحريره للعميل وتنفيذه والتأكد من تمام التنفيذ.

على أن يتم تحرير فاتورة البيع للأوراق المالية من أصل + ٢ صورة على النحو التالي:

أوراقه المالية شهادة تثبت الإيداع بالإضافة لشهادة على كل مرة يتم فيها نقل ملكية الأوراق المالية من خلال الصفقات، ويهدف هذا النظام إلى الحد من مخطر السرقة والتلف والتزوير والضياع وغيرها من المخطر.

(a) الأصل ← للحسابات

(b) صورة (١) ← للعميل

(C) صورة (٢) ← للحفظ

يوضح الشكل رقم ٥,١٢ فاتورة بيع الأوراق المالية.

نموذج رقم ٥,١٢
أمـر بيع أوراق مالية

رقم الأمر: ....

اسـم العـميـل: .... الـكـود المـوحـد: ....

كـود البـورصـة: .... الـتـاريـخ: ....

عـن طـريـق: .... سـاعة ورود الأمر: ....

كيفيـة ورود الأمر: .... طريقـة التـنفيـذ: ....

تلغى في حالة رقم حساب للعميل

رقـم البـطـاقـة ش/ع/ قـومـي: .... جهـة الإصـدار: ....

عـنـوان المـنـزل: .... تـلـيـفـون: ....

عنـوان العـمـل: .... تـلـيـفـون: ....

اسم السهم	عدد الأسهم	السعر	مدة تنفيذه

أقر أنا الموقع أدناه بأن توقيعي على هذا الأمر يعتبر تصديقًا مني على كافة التعاملات مع شركة العلياء للسمسرة منذ بداية التعامل وحتى تاريخه وإنني لا أخضـع لأحكام المواد ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢ من اللائحة التنفيذية لقانون ٩٥ لسـنة ٩٢ عند تنفيذ هذه العملية كما أنني لا أعمل في أي من شركات الأوراق المالية أو إدارة المحافظ.

نوع الإصـدار: .... **ملاحظات:** ....

تـوقـيـع الـعـمـيـل:

توقيع مســـتلم الأمر: ....

٠٢ فاتورة شراء أوراق مالية نموذج ٥,١٣

السادة /	زينب عبد الرحمن عبد الرحمن هاشم	فاتورة شراء	1552
4060002		مدير الحساب	1
	مصر	رقم المستثمر	80443
		رقم الأمر	3347
الحساب الرئيسي	محمود فوزي عطية العزب		
4188001			
	نتشرف بالإفادة أنه تم شراء الأوراق المالية التالية لحسابكم		
		الفرع:	
الورقة:	مدينة نصر للاسكان والتعمير /ج/م/1	السوق:	البورصة المصرية
EGS65571C019			
تاريخ التنفيذ:	2007/06/25		
شركة الحفظ:	سجلات بنك مصر إيران للتنمية		

العملية	الكمية	سعر التنفيذ	القيمة
20487340	19	308.08	5,853.52
20487382	81	309.79	25,092.99
إجمالي	100		30,946.51

عمولة	92.84
حفظ مركزي	30.95
خ بورصة	3.87
خ مقاصة	3.87
أخرى	3.00
تأمين مخاطر	6.19
خدمة هيئة	2.57
اجمالي الخدمات	143.29
اجمالي الفاتورة	**31,089.80**

فقط وقدره إحدى وثلاثون ألفا وتسعة وثمانون و100/80 جنية مصري لا غير

نقر بأن العملية عاليه لم تكن لشخص ممنوع التعامل معه طبقا للقوانين السارية (ما عدا السهو والخطأ).

إعداد	مراجعة	المدير المسئول
------------------	------------------	------------------

٠٣ فاتورة بيع أوراق مالية نموذج ٥,١٤

السادة /	حمدي محمد حمدي محمد مصطفى شبانه	فاتورة بيع	2588
17533001		مدير الحساب	1
	مصر	رقم المستثمر	699775
		رقم الأمر	5567

نتشرف بالإفادة أنه تم بيع الأوراق المالية التالية لحسابكم

الفرع:

الورقة: الاسكندرية للاستثمار العقاري ج/ م/ 1 — السوق: البورصة المصرية

EGS65571C019

تاريخ التنفيذ: 2007/07/26

شركة الحفظ: سجلات بنك مصر إيران للتنمية

العملية	الكمية	سعر التنفيذ	القيمة
21137999	210	414.94	87,137.40
إجمالي	210		87,137.40

عمولة	2.00
حفظ مركزي	21.78
خ بورصة	10.89
خ مقاصة	10.89
أخرى	3.00
تأمين مخاطر	17.43
خدمة هيئة	5.45
اجمالي الخدمات	71.44
اجمالي الفاتورة	87,208.84

فقط وقدره إحدى وثلاثون ألفا وتسعة وثمانون و100/80 جنية مصري لا غير

نقر بأن العملية عاليه لم تكن لشخص ممنوع التعامل معه طبقا للقوانين السارية (ما عدا السهو والخطأ).

إعداد	مراجعة	المدير المسئول
....	....	....

١١- عقد نمطي ينظم العلاقة بين شركة السمسرة والعميل.

يوضح الشكل رقم ٥,١٥ نموذج لعقد فتح حساب تداول أوراق.

١٢- طلب تكويد عميل في البورصة

يوضح الشكل رقم ٥,١٦ نموذج طلب تكويد عميل.

١٣- عقد نمطي ينظم العلاقة بين شركة السمسرة وأمين الحفظ.

يوضح الشكل رقم ٥,١٧ نموذج عقد حفظ أوراق مالية.

نموذج رقم ٥,١٥

عقد فتح حساب تداول أوراق مالية

الأشخاص الطبيعيون (البيانات الشخصية)

	اسم العميل	يملأ بواسطة الشركة		
		رقم الحساب		
		رقم الكود الموحد		
☐	عنوان المنزل	التليفون	المحمول	البريد الالكتروني
حدد عنوان المراسلة				
☐	عنوان العمل	التليفون	الفاكس	البريد الالكتروني
	المدينة		الدولة	
معلومات شخصية	نوع الوثيقة ورقمها (ج.سفر/ ب.شخصية/ ب.عائلية/ ر.قومي)			
	صادرة من بتاريخ		مدة الصلاحية (إذا كان جواز سفر)	
	تاريخ ومحل الميلاد			الجنسية
معلومات عن العمل	المهنة			
	جهة العمل			
	المنصب		عدد سنوات الوظيفة	

طريقة تلقي الأوامر	☐ تليفون	☐فاكس	☐ بريد الكتروني	☐ بريد	☐ باليد	☐ أي من الطرق السابقة
طريقة إخطار العميل	☐ تليفون	☐فاكس	☐ بريد الكتروني	☐ بريد	☐ باليد	☐ أي من الطرق السابقة
إرسال كشف الحساب	☐ شهري	☐ ربع سنوي	☐ سنوي	☐ حفظ المراسلات بالشركة		

البنوك التي يتعامل معها العميل ويمكن الرجوع إليها	اسم البنك	العنوان
	اسم البنك	العنوان
	برجاء ملأ النموذج المرفق الخاص باستعلام البنك والتوقيع عليه.	

أسماء الأشخاص الموكلون بالتعامل مع الشركة بالنيابة عن صاحب الحساب	الاسم	المنصب	التليفون	رقم البطاقة	عنوان السكن	سند الوكالة	صلته بصاحب الحساب

حدود التوكيل	☐ إصدار أوامر بيع وشراء فقط	☐ استلام وتسلم أوراق مالية وأموال	(برجاء استكمال قائمة التوقيعات المرفقة)

أقر بصحة البيانات الواردة عالية وتحت مسئوليتي	توقيع العميل	توقيع الوكيل
يملأ بواسطة الشركة	اسم الموظف المسئول التاريخ	التوقيع

بيانات تكميلية خاصة بالعميل

تملأ بواسطة الأفراد والأشخاص الاعتبارية

الرجاء الإجابة عن الأسئلة التالية	هل تعمل أو أي من أقاربك حتى الدرجة الثانية أو من المفوضين على هذا الحساب لدى أي شركة أو مؤسسة تعمل في مجال الأوراق المالية؟ ☐ نعم ☐ لا إذا كان الجواب بنعم ، رجاء استيفاء التالي: الاسم .... صلة القرابة .... اسم الشركة .... المنصب ....
	هل أنت عضو مجلس إدارة إحدى الشركات التي يتم التعامل عليها في بورصة الأوراق المالية أو تملك نسبة مساهمة (أكثر من ٥%) فيها؟ إذا كان الجواب بنعم ، رجاء ذكر اسم الشركة (او الشركات): ١- .... ٢-... الصفة (عن نفسه بصفته مالكاً)......................... نسبة الملكية................................
جهة الحفظ التي يرغب العميل التعامل معها	١- .... ٢-.. ٣-.......................................
	هل تفوض الشركة في تحصيل الكوبونات الخاصة بك؟ ☐ نعم ☐ لا
	هل ترغب في أن تقوم الشركة بتداول أوراق مالية أجنبية لصلحك ؟ ☐ نعم ☐ لا

أقر بصحة البيانات الواردة عالية وتحت مسئوليتي	توقيع العميل	توقيع الوكيل
يملأ بواسطة الشركة	اسم الموظف المسئول التاريخ	التوقيع

((شروط العقد))

أنه في يوم .... الموافق...........................

تم الاتفاق بين كل من

أولاً:

شركة ....(ش.م.م)

ترخيص هيئة رقم ....

والكائن مقرها في ....

ويمثلها في هذا الاتفاق ....

بصــــــــــــــــــفــــــــــــــــــتـــــــــــــــــــــه

....

ويشار إليها في هذا العقد بـ" الشركة " أو " الطرف الأول".

ثانيا:

السيد أو الشركة / .... (طبقا لنموذج فتح الحساب) والموضح بياناته في صدر هذا العقد، ويشار إليه في العقد بـ" العميل" أو "الطرف الثاني".

تمهيد

حيث أن الطرف الأول من الشـركات المرخص لها بمزاولة نشـاط الوسـاطة في الأوراق المالية. وحيث أن العميل – الطرف الثاني- يرغب في التعامل في الأوراق المالية بواســـطة الطرف الأول.

كما يرغب العميل في الاسـتفادة من الخدمات الإضـافية التي يقدمها الطرف الأول من بحوث ودراسات استثمارية وتحصيل الكوبونات وتسجيل الأسهم وسداد الأقساط المستحقة عليها، وكذلك تحويل الشهادات إلي صكوك.

وحيث أقر الطرفان بأهليتهما وصلاحيتهما لإبرام هذا العقد، واتفقا على ما يلي:

البند الأول

يعتبر كل من التمهيد السابق والمعلومات الشخصية والتكميلية الواردة في النماذج المرفقة مع هذا العقد جزأ لا يتجزأ منه ويكملان بعضهما البعض.

البند الثاني

التزامات وواجبات وإقرارات العميل

١. يقوم العميل بإصدار أوامر شراء وبيع أوراق مالية للطرف الأول سواء عن طريق الفاكس أو باليد، كما يجوز تلقي الأوامر تليفونياً أو بالبريد الالكتروني (طبقاً لموافقة الهيئة على قيام الشركة بذلك والصادرة بتاريخ / /) وتسجيلها بمعرفة الطرف الأول على نظام التسجيل الهاتفي و دفتر الأوامر بالشركة، وذلك طبقاً للنماذج والضمانات التي تعتمدها الهيئة لتلقي الأوامر تليفونياً أو بالبريد الالكتروني والتي ستراعى الإجراءات المحددة في المرفق (٣) من شروط هذا العقد.

٢. يلتزم العميل بالأمر متى صدر منه أو ممن هو صاحب الصفة في تمثيله إلي أن تنتهي مدة صلاحية الأمر أو أن يتم إخطار الطرف الأول بإلغائه قبل التنفيذ.

٣. يلتزم العميل قبل الطرف الأول بسداد قيمة عمليات الشراء، وكذلك عمولات البيع والشراء، بالإضافة إلي الخدمات والمصروفات الأخرى- وفقاً للجدول المرفق رقم(١) والذي يعد جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد- ويقوم الطرف الأول بخصم هذه المصروفات على حساب العميل دون الرجوع إليه.

٤. تعتبر الفاتورة الصادرة من الطرف الأول إلي العميل بمثابة الدليل المعتمد للتنفيذ وتكون واجبة الأداء فور تمام التسوية طبقاً لأحكام القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية والقواعد المعمول بها بالبورصة وشركة مصر للمقاصة والتسوية والحفظ المركزي.

٥. إذا تأخر العميل في أداء أي من التزاماته في هذا العقد فإنه يكون ملتزماً بتعويض الطرف الأول عن كافة الأضرار الأدبية والمادية المترتبة على ذلك وبتكلفة الأموال التي تكبدها الطرف الأول، بالإضافة إلي أي غرامات يحصلها صندوق ضمان التسويات نتيجة لتأخر العميل في السداد النقدي أو تسليم الأوراق الخاصة بالعمليات المنفذة. ومع عدم الإخلال بأحكام المادة ٢٤٣ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ يحق

للطرف الأول تجميد رصيد العميل لدى شركة مصر للمقاصة في حساب معلق لحين التصرف بالبيع بأسعار السوق في كل أو جزء من الأوراق المالية المملوكة للطرف الثاني في الحدود التي تمكنه من تغطيه الرصيد النقدي المدين المكشوف للطرف الثاني، وفي حالة عدم الوفاء بقيمة الأوراق المالية المشتراة لصالح العميل خلال ثلاثة أيام من تاريخ إخطاره بالتنفيذ يتم إنذار العميل كتابياً على أن يتضمن الإنذار أنه إذا لم يتم الوفاء بما عليه من مستحقات للشركة خلال ثلاثة أيام عمل فإن ذلك يعد بمثابة تفويض من العميل للشركة ببيع الكمية التي لم يسدد قيمتها، وأنه في حالة عدم كفاية حصيلة بيع الأوراق المالية لتغطية الرصيد المدين، يحق للطرف الأول الرجوع على الطرف الثاني في حدود باقي الرصيد المكشوف سواء كان الرجوع على العميل سببه عدم كفاية الرصيد النقدي أو إصداره شيك لا يقابله رصيد.

٦- في حالة عدم اعتراض العميل على إخطارات التنفيذ خلال يومين عمل على الأكثر من تاريخ استلامه لها يعتبر ذلك موافقة نهائية منه على ما جاء بالإخطار، كما أن عدم اعتراض العميل على كشوف الحساب خلال ١٥ يوماً على الأكثر من تاريخ استلامه لها يعتبر موافقة نهائية منه على ما جاء بها. كذلك فإن العميل يكون مقراً أيضاً بالعملية في أي من الأحوال التالية- ولا يجوز له الاعتراض عليها بعد ذلك:

- صدور الأمر من العميل وفقاًَ لطريقة تلقي الأوامر المنصوص عليها في صدر هذا العقد.

- مصادقة العميل (أو من ينوب عنه بتوكيل أو سند رسمي) على الفاتورة.

- مصادقة العميل (أو من ينوب عنه بتوكيل أو سند رسمي) على كشف حساب مذكور فيه تفاصيل العمليات والمبالغ المتعلقة بها التي تمت على الحساب.

٧- يلتزم الطرف الثاني بإخطار الطرف الأول كتابة بأية تعديلات قد تطرأ على أي من البيانات الواردة في هذا العقد.

٨- يقر العميل بأن المستندات المقدمة منه للشركة صحيحة وعلى مسئوليته.

البند الثالث

التزامات الشركة وواجباتها

١- يلتزم الطرف الأول بشراء وبيع الأوراق المالية باسم ولحساب الطرف الثاني طبقاً لما تقضي به أحكام المادة ٢٥٦ من اللائحة التنفيذية للقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢.

٢- يقوم الطرف الأول بإخطار العميل كتابة- أو بالأسلوب المتفق عليه في صدر هذا العقد- بموقف تنفيذ أمره سواء بالبيع أو الشراء خلال ٢٤ ساعة من تاريخ تنفيذ الأمر.

٣- يلتزم الطرف الأول قبل العميل ببذل أقصى جهد من أجل الحفاظ على سرية المعلومات والمستندات الخاصة بالعميل وفي حدود القانون، وكذلك تجنب تضارب المصالح في تنفيذ أي أمر من أوامر الطرف الثاني.

٤- يبذل الطرف الأول أقصى درجات العناية لإتمام تنفيذ أوامر العميل، إلا أنه إذا لم يستطع الطرف الأول تنفيذ كل الكمية المدرجة في أمر العميل فليس من حق العميل الامتناع عن قبول الكمية المنفذة لصالحه – إلا إذا كان هناك نص صريح في الأمر يقضي بغير ذلك.

البند الرابع
مدة العقد

مدة هذا العقد سنة واحدة تبدأ من تاريخ التوقيع عليه وتجدد تلقائياً، ويحق لأي من الطرفين إنهائه في أي وقت بموجب إخطار كتابي مدة خمسة عشر يوماً قبل الإنهاء على أن تتم تسوية أي معلقات بين الطرفين خلال أسبوع من تاريخ الإخطار.

البند الخامس
أحكام عامة

١- كل نصيحة بتوصيات من الطرف الأول تتم بناء على المعلومات المتاحة وبغرض خدمة العميل لا تعتبر ضماناً لقيمة الورقة المالية وأدائها المستقبلي، حيث قد يؤدي تذبذب الأسعار إلي ربح أو خسارة لا يكون الطرف الأول مسئول عنها، كما أنه غير مسئول عن العمليات التي تقوم إدارة البورصة أو الهيئة العامة لسوق المال بإلغائها شريطة ألا يكون سبب ألا يكون سبب الإلغاء راجعاً إلي الطرف الأول وعدم الإخلال بمسئوليته في بذل أقصى درجات العناية.

٢- يقر العميل بأنه المالك الأصلي والمستفيد الوحيد من فتح هذا الحساب وبأن جميع مصادر أمواله هي مصادر مشروعة ويقوم باستيفاء النموذج المرفق. كما يلتزم العميل بموافاة الوراق المالية طبقاً لأحكام القانون رقم ٨٠ لسنة٢٠٠٢ الخاص بمكافحة غسل

الأموال ولائحته التنفيذية وقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٦٢٠ لسنة ٢٠٠١وقرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٤ لسنة ٢٠٠٣ وكذا النموذج المعد بمعرفة الهيئة في هذا الشأن، وذلك تطبيقاً لمبدأ" اعرف عميلك".

٣- تسري على هذا العقد أحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٧ ولائحته التنفيذية والقرارات المنفذة له وجميع أحكام القوانين الأخرى ذات الصلة وقانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩.

٤- لا يجوز تعديل هذا العقد إلا كتابة وبتوقيع الطرفين وأية إخطارات ترسل إلي أو تسلم على العنوان المحدد في صدر هذا العقد تعتبر صحيحة ومنتجة لأثارها.

البند السادس

تسوية المنازعات

في حالة قيام أي نزاع أو خلاف بين الطرفين، يجوز لهما العمل على تسويته بطريق التوفيق تحت رعاية الجمعية المصرية للأوراق المالية.

كما يجوز لهما الاتفاق على حسم النزاع أو الخلاف عن طريق التحكيم وفقاً لأحكام القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤ بإصدار قانون في شأن التحكيم في المواد المدنية والتجارية، أو من خلال مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم والتجاري الدولي.

وفي جميع الأحوال يرسل الطرف الأول صورة من اتفاق التوفيق أو قرار التحكيم أو حكم المحكمة- بحسب الأحوال – الخاص بحسم النزاع أو الخلاف إلي الهيئة العامة لسوق المال.

البند الختامي

نسخ العقد

حرر هذا العقد من نسختين بيد كل طرف نسخة منها للعمل بموجبها.

مرفقات

- (الأفراد) صورة إثبات شخصية، التوكيلات الرسمية لمن يفوضهم بالتعامل على الحساب البنكي.

- (الأشخاص الاعتبارية) صورة من السجل التجاري والنظام الأساسي للشركة، تفويض من الشركة بفتح حساب مع الطرف الأول، وكذلك بالأشخاص المفوضين بالتعامل على الحساب، صورة من إثبات الشخصية للمفوضين للتعامل مع الشركة.
- بيان الرسوم والعملات والمصروفات.
- تفويض بالاستعلام عن العميل من البنوك التي يتعامل معها.
- القواعد والإجراءات التي يجب مراعاتها عند تنفيذ أوامر العميل الصادرة تليفونيا أو بالبريد الالكتروني.

الطرف الأول ....

الطرف الثاني ....

- المرفق رقم (١)-

(استرشادي)

بيان العمولات والمصروفات والرسوم
عمولة التداول *   البند الأول / مصروفات فتح حساب لأول مرة   يتحمل العميل عمولة التداول والمصروفات الأخرى، وكذلك رسوم المقاصة، مصاريف البورصة ، الدمغات الحكومية رسوم الحفظ المركزي، أو أي من الرسوم الأخرى التي قد تنتج عن عملية تداول الأوراق المالية في البورصة.
البند الثاني/ بيان الرسوم والعمولات والمصروفات
تعد الرسوم والعمولات والمصروفات السابق ذكرها جزء من الشروط (البند الثاني) من هذا المستند وتملك الشركة الحق في تعديل هذه العمولات والمصروفات في أي وقت، وذلك بشرط موافقة العميل الكتابية المسبقة على هذا التعديل.
يخصم مباشرة من حساب العميل لدى الشركة مصاريف تحصيل الشيكات المسحوبة على البنوك والمخصومة بمعرفتها، مصاريف التحويل من حساب العميل لدى الشركة طبقاً لتعليماته، بالإضافة إلي المصاريف الإدارية الخاصة بحساب العميل.
توقيع العميل أو من ينوب عنه:.............................   التاريخ :................................

- المرفق رقم (٢)-

نموذج استعلام البنوك
التاريخ :.................. إلي السادة : بنك....................... الموضوع : عميلنا السادة / السيد ....
برجاء التكرم بموافاتنا بمعلوماتكم عن الســـمعة المالية ومدة وطبيعة التعامل مع العميل المذكور أعلاه. علماً بأننا نؤكد لكم أن جميع المعلومات التي سوف تقومون بموافاتنا بها ســوف تعامل بســرية تامة. وقد حصــلت الشــركة على موافقة العميل على الاستعلام عنه لديكم كما هو مبين أدناه. عن شركة......... الاسم............. التوقيع ....
أوافق أنا الموقع أدناه على إعطاء كافة البيانات المطلوبة للشــركة بدون أدنى مسئولية عليكم.
الاسم............... التوقيع.............

نموذج رقم ٥,١٦

طلب تكويد عميل

اسم شركة السمسرة : جارانتي لتداول الأوراق المالية وإمساك السجلات كود الشركة :

اسم العميل :

تاريخ الميلاد : / /

العنوان :

الجنسية :

الجنس :

الشكل القانوني :

الشكل الفرعي :

رقم تحقيق الشخصية :

نوع تحقيق الشخصية :

المحافظة :

يتعهد رئيس مجلس إدارة شركة جارانتي لتداول الأوراق المالية بأن البيانات الواردة في هذا الطلب صحيحة وأن صورة تحقيق شخصية العميل المرفقة مطابقة للأصل وذلك دون أدنى مسئولية على إدارة البورصة.

ختم الشركة رئيس مجلس الإدارة / العضو المنتدب / المفوض عنه

الاسم:

التوقيع:

تحريراً في : / /

يملاء بمعرفة إدارة التكويد

استعلام تسجيل مراجعة وترحيل

نموذج رقم ٥،١٧

(عقد حفظ أوراق مالية)

أنه في يوم .... الموافق / / ٢٠م.

قد تم الاتفاق والتعاقد بين كل من:

أولاً : بنك فيصل الإسلامي المصري: شركة مساهمة مصرية، والكائن مقره في ٣ شارع ٢٦ يوليو – بمقر فرع القاهرة سجل تجاري رقم ١٩٧٠٥٥ / القاهر والحاصل على ترخيص ايمن الحفظ من قبل الهيئة العامة لسوق المال بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/٣٠ ترخيص رقم ٨٥٠٦.

ثانيا: شركة/ مؤسسة/ هيئة .... الشكل القانوني.....................

صفة أو سند من له حق التوقيع..................... سجل تجاري رقم....................

الأستاذ/ الآنسة/ السيدة/ .... تحقيق شخصية رقم ....

الجنسية:.. المهنة: ....

الحالة الاجتماعية: .... العنوان: ....

تليفون: .... فاكس ....

(طرف ثاني)

وقد تم الاتفاق والتراض واتفقا على ما يلي:

تمهيد

الطرف الثاني صاحب كود موحد رقم .... لدى الطرف الأول تابع لفرع .... وقرر الطرف الثاني فتح حساب على شكل حساب فردي لدى الفرع حيث يقوم الطرف الثاني بإبلاغ تعليماته للطرف الأول كتابيًا عن طريق الفرع الذي يتعامل معه أو أي شركة سمسرة يتم إبلاغ الطرف الثاني تعليماته لها وفي هذه الحالة يكون الطرف الثاني مسئول عن استيفاء حقوقه المالية من شركة السمسرة التي تم تسليم تعليماته إليها بمعرفته.

كما أقر الطرف الثاني بأنه اطلع على القانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٠ بشأن إصدار قانون الإيداع المركزي للأوراق المالية وعلم بأحكامه وكذا لائحته التنفيذية، وقرار مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال رقم ٧ لسنة ٢٠٠٠ كما اطلع على القانون رقم ١٥٩ لسنة ٨١ ولائحته التنفيذية وما ورد

بهما من تعديلات وكذا القانون رقم ٩٥ لسنة ٩٢ الخاص بسوق المال بالقرار رقم ٥١ لسنة ٩٧ المنظم لإدارة بورصتي الأوراق المالية بالقاهرة والإسكندرية وشئونهما المالية..

(البند الأول)
أعمال إدارية

١- يلتزم الطرف الأول بحفظ وإمساك حسابات الأوراق المالية وإدارتها باسم ولصالح الطرف الثاني وفقا لتعليماته وفي حدودها.

٢- يلتزم الطرف الأول بالفصل في حسابات العملاء وبينها وبين حساباته الخاصة والتزامه بإضافة وخصم المدفوعات الناشئة عن التعامل في الأوراق المالية وإدارتها في الحساب الخاص بكل عميل في ذات يوم تحصيلها.

٣- يلتزم الطرف الأول بتعويض الطرف الثاني عن أي ضرر يلحق به بسبب مخالفة الطرف الأول لتعليماته أو إساءة تنفيذها.

٤- يتعهد الطرف الأول بعدم رهن الأوراق المالية إلا بعد موافقة كتابية من الطرف الثاني على أن يتم الرهن للأوراق المالية وفقا وتعليمات شركة الإيداع والقيد المركزي ونظم البنك في منح الائتمان.

(البند الثاني)
أعمال تصرفية

١- يلتزم الطرف الأول في حالة إجراء أي عملية في حساب الطرف الثاني على الأوراق المالية يجب أن تتم طبقا لتعليمات صادرة من الطرف الثاني مثل (عمليات بيع أو شراء بالبورصة تنازل – ممارسة الحقوق المكررة من قبل الشركات المصدرة) إلا في حالة أن يقوم الطرف الأول بالتصرف لحفظ حق الطرف الثاني على أن يقوم فرع الطرف الأول بإخطار الطرف الثاني بعد تنفيذ أي عملية.

٢- يتعهد الطرف الأول بأن يرد للطرف الثاني أوراقه المالية وما يستحقه من مبالغ نقدية على طلبه خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام عمل من تاريخ الطلب إلا في حالة أن يكون عليها قيود قانونية أو قضائية.

٣- يلتزم الطرف الأول بعدم تسجيل أي عملية في حساب الطرف الثاني تكون غير مطابقة مع التعليمات الصادرة من الطرف الثاني.

٤- يلتزم الطرف الأول ببدل أقصى درجات عناية الرجل الحريص في تنفيذ أوامر العميل.

(البند الثالث)

المعلومات المرسلة للطرف الثاني

١- يلتزم الطرف الأول بإرسال كشف حساب الطرف الثاني لفرع .... بالبريد أو بالفاكس وذلك عند طلب الطرف الثاني وحسب رغبته (شهر – نصف سنوي – سنوي) حيث يقوم الفرع بتسليم العميل الكشف المطلوب والتصديق عليه.

٢- يلتزم الطرف الأول بإخطار الفرع التابع له الطرف الثاني بأي عمليات مقررة من الشركات المصدرة (خاصة بحساب أم) الخاص به حتى تتيح الفرصة للطرف الثاني لممارسة هذه الحقوق.

(البند الرابع)

مقابل الخدمات التي يتقاضها الطرف الأول

١- يقر الطرف الثاني بأنه قد أطلع على أتعاب الطرف الأول الخاصة بكافة العمليات المبينة بعد وقبلها وأقر بالخصم على حسابه طرف الفرع وفور طلبها من الطرف الأول.

أتعاب الخدمات التي يقدمها البنك.

يقوم البنك بتحصيل أتعاب عن خدماته كالأتي:

نوع الخدمة	بواقع
* فتح حساب + كشف حساب.	٥ جنية.
*كشف حساب استثنائي.	٣ جنية.
* عمولة إيداع لكل نوع.	٠,١% من القيمة السوقية بحد أدنى ٥,٠٠جم.
* عمولة سحب أو تحويل.	مجانا
* عمولة شراء أو بيع.	٠,١% من قيمة البيع أو الشراء بحد أدنى ٥,٠٠ جم.
* تحصيل الكوبونات.	٠,٥% شاملة عمولة مصر للمقاصة بحد أدنى ٥,٠٠ جم.
* توزيع أسهم مجانية.	٠,٥% بحد أدنى ١٠,٠٠ جم.
* عمولة الرهن.	٠,١% بحد أدنى ١٠,٠٠ جم.
* زيادة رأس المال.	٠,٥%.
* استبدال أو تجزئة.	مجانا.

عمولة حفظ سنوية.	٠,١% على الأرصدة القائمة في ١٢/٣١ من كل عام.

وذلك بخلاف قيمة الدمغة المستحقة طبقا لقوانين الدمغة الصادرة.

ويكون من حق البنك تغيير هذه الأتعاب وذلك على ضـوء تغيير أتعاب ومقابل خدمات إدارات أمناء الحفظ المركزي الأخرى العاملة بمصر بشرط إخطار العميل بالأتعاب الجديدة بخطاب رسمي قبل شهر على الأقل من بدء سريان الأتعاب الجديدة.

(البند الخامس)

إنهاء الحساب

١- اتفق طرفي العقد في أحقية أي منهما في إنهاء الحاسب ويكون ذلك بعد مضـي ١٥ يوم من إرسال ما يفيد الإنهاء بالبريد السريع لأحد الطرفين وذلك عدا الحالات الاضطرارية التي تستدعي الإغلاق الفوري للحساب (وفاة الطرف الثاني مثلا).

٢- يلتزم الطرف الثاني إذا ما أراد إغلاق الحساب إخطار الفرع التابع له بالجهة التي يريد تحويل حساب أوراقه المالية لها وكذا رقم حسابه لديها ويترتب على إغلاق الحساب إنهاء جميع العمليات التي يمكن أن تتم في حساب الطرف الثاني وذلك عدا العمليات التي تمت وما زالت تحت التنفيذ ولم يتم تسويتها بعد.

(البند السادس)

أساليب تلقي الأوامر وإرسالها

١- يلتزم الطرف الثاني عند تحديدي الأوامر بما يلي على نحو واضح.

- نوع العملية (شراء أو بيع)
- ذكر اسم الورقة المالية والخصائص التي ستتم عليها العملية.
- كمية الأوراق المالية.
- وبصفة عامة كل المعلومات اللازمة لتنفيذ الأمر على أفضل صورة.

٢- يلتزم الطرف الثاني بإرسال أوامر كتابة.

(البند السابع)

١- يلتزم الطرف الأول عند قيامه بتنفيذ أوامر الطرف الثاني أن يقوم بإخطاره كتابيا وإذا يعترض الطرف الثاني على العمليات الواردة في إخطار التنفيذ في مدة لا تزيد عن ٢٤ ســـاعة من إخطاره فإن هذا يعني قبوله للعملية وتنازله عن أي اعتراض تجاه الطرف الأول بشأنها.

٢- يلتزم الطرف الأول بأحكام القانون رقم ٢٠٥/ ٩٠ بشان الحفاظ على سرية حسـسابات الطرف الثاني والتي من شأن إفشائها تسبب في أي خسارة مادية أو معنوية للطرف الثاني.

(البند الثامن)

فيما لم يرد به نص في هذا العقد تطبق أحكام القوانين المصرية السارية.

(البند التاسع)

ينعقد الاختصــاص القضــائي فيما قد يثار من منازعات بخصــوص هذا العقد لمحاكم القاهرة على اختلاف درجاتها.

(البند العاشر)

حرر هذا العقد طبقا للقانون المصري من نسختين بيد كل من طرفيه نسخة منه.

القاهرة في / /

(طرف أول)	**(طرف ثان)**
....	....



٣.٥ المجموعة الدفترية

تعتبر الدفاتر المحاسبية من أهم المقومات الأساسية للنظام المحاسبي حيث تتوقف كفاءة وفاعلية النظام المحاسبي على صحة وانتظام وأمانة هذه الدفاتر.

ولهذا تدخلت كثير من النظم والقوانين التي تنظم المعاملات التجارية، في مختلف دول العالم وألزمت المنشأة بإمساك حد أدنى من الدفاتر، وترك الحرية لها في الاستعانة بسجلات إضافية لتسيير وإدارة أمورها المالية والمحاسبية.

وجدير بالذكر فإن الدفاتر المحاسبية الدقيقة والمنتظمة تحقق المزايا التالية للمنشأة:

١- تعتبر حجة في الإثبات أمام المحاكم في حالات المنازعات التجارية.

٢- تعتبر دليلا على حسن نية التاجر عند الإفلاس، مما يعفي التاجر من المسئولية الجنائية.

٣- تعتبر دليلا قويا لإقناع الجهات الضريبية بحقيقة أرباح المنشأة، وبالتالي عدم اللجوء إلى التقدير الجزائي للأرباح.

٤- تساعد على اكتشاف الأخطاء والغش، وبالتالي توفر البيانات الدقيقة عن الأمور المحاسبية والمالية في المنشأة.

وتعتبر شركة السمسرة في الأوراق المالية من التجار وفقا للتشريع المصري على اعتبار احترافها مهنة السمسرة في الأوراق المالية فضلا عن المتطلب القانوني الخاص بضرورة اتخاذها شكل الشركات المساهمة أو التوصية بالأسهم(٦٦) وتأسيسا على ذلك يتعين على شركات السمسرة الالتزام

---

[٦٦] تنص المادة (٢١) من قانون التجارة رقم ١٦ لسنة ١٩٩٩ على ضرورة إمساك كل تاجر يتجاوز رأس ماله المستثمر في التجارة عن ٢٠٠٠٠ جنية أن يمسك الدفاتر التي تستلزمها طبيعة تجارية وعلى وجه الخصوص دفتري اليومية والجرد. وتطبيقا لنص المادة (١٢٤) من اللائحة التنفيذية للقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٤ يتعين أن تتخذ الشركات العاملة في

بإمســاك الدفاتر التجارية(٦٧)، بالإضــافة إلى ضــرورة الالتزام بإمســاك الدفاتر القانونية التي تتطلبها القوانين المنظمة لشـركات الأموال(٦٨)، بجانب ذلك يتعين على شـركات السـمسـرة الالتزام بالاحتـــــفاظ بمجموعة دفترية محاسـبية حسـب الطريقة المحاسبية المتبعة في النظام المحاسبي لتلك الشركة. وفي ضوء ما تقدم يتطلب على شـركة السـمسـرة في الأوراق المالية ضـرورة إمساك دفاتر محاسـبية إلزامية تنص عليها القوانين، وأخرى محاسبية اختيارية حسب نظامها المحاسبي المتبع. وفيما يلي إبراز وتوضيح لتلك الدفاتر.

A- الدفاتر الإلزامية

١- دفتر اليومية العامة **General Journal Book**

يتم في ذلك الدفاتر إثبات شـركة السمسرة لكافة عملياتها المالية التي تجريها على أسـاس أن يتم التسـجيل من واقع قيود إجمالية شـهرية من واقع دفاتر اليومية المسـاعدة التي يثبت فيها كافة تفاصـيل الأنواع المختلفة لعمليات شـركة السمسرة بشكل يومي.

ويتضـمن دفتر اليومية إثبات القيود الإجمالية الشـهرية لكافة عمليات الشـركة من واقع دفاتر اليومية المسـاعدة من بداية كل سـنة مالية حتى نهايتها، حيث يتم تســجيل قيود الإقفال والقيود العكســية وقيود الافتتاح في نهاية كل ســنة مالية. وفيما يلي مثالا عن تلك العمليات بأحد صفحات دفتر اليومية:-

٢- دفتر الجرد Inventory Book

الأوراق المالية شكل شركة مساهمة أو توصية بالأسهم والتي يجب عليها إمساك الدفاتر والسجلات التي تستلزمها لمباشرة نشاطها والتي تحددها اللائحة.

(٦٧) تم تنظيم أحكام الالتزام بإمســاك الدفاتر التجارية طبقـــــا لأحكام المواد ٢١-٢٩ من قانون التجارة رقم ١٧ لســنة ١٩٩٩. كذلك يخضــع التجار عادة لأحكام القانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٤ الخاص بالدفاتر التجارية.

(٦٨)القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية.

هو الدفتر الذي تقيد فيه الشركة تفاصيل واقعة الجرد السنوي الذي تجريه على كافة موجوداتها والمتمثلة في الأصول الثابتة وغير الثابتة من نقود وأوراق مالية وغيرها، وعادة ما تقوم شركة السمسرة بتشكيل لجنة تتولى أعمال الجرد السنوي وذلك بقرار من مجلس الإدارة وبإشراف من مراقب الحسابات والمراقب الداخلي.

ويتم في دفتر يومية الجرد تسجيل تفاصيل الجرد السنوي بالإضافة إلى الأرصدة الحقيقة للميزانية العمومية للشركة.

٣- دفتر اجتماعات مجلس الإدارة:

حيث تسجل وقائع اجتماعات مجلس الإدارة الدورية وذلك عقب كل اجتماع مباشرة من حيث ما ورد بالجلسة من جدول أعمال ومناقشات وما تم التوصل إليه من قرارات وتوصيات.

٤- دفتر محاضر اجتماعات الجمعية العامة (العادية / غير العادية):

حيث تسجل كافة وقائع محاضر اجتماعات الجمعية العامة سواء العادية وغير العادية دوريا عقب كل اجتماع مباشرة من حيث ما ورد بالجلسة من جدول أعمال ومناقشات وما تم التوصل إليه من قرارات وتوصيات.

٥- سجل الأسهم:

ويستخدم سجل الأسهم لتسجيل عدد الأسهم المملوكة لكل مساهم في بداية تأسيس الشركة ثم يتم تسجيل أية تغيرات في الأسهم بالتفصيل نتيجة عمليات البيع أو التنازل.

٦- سجل الأوامر Orders Book:

ويطلق عليه المشرع المصري سجل الأوامر. وهو من بين أهم الدفاتر الإلزامية التي تمسكها شركة السمسرة. وذلك لأنه يمكن من خلاله إثبات

العمليات والأوامر الصــادرة إلى شــركة الســمســرة من العملاء. ويقيد في هذا السجل اسم العميل وصفته ونوع الأمر «بيع أو شراء» وذلك بصورة متسلسلة تتضــمن تاريخ وســاعة ورود الأمر. ويمثل وقت إصــدار الأمر للشــركة أهمية بـالغة بـالنســـبة للعميل حيث تكون لـه أولويـة في تنفيذ أمره على بقية الأوامر الصـادرة بعده، مع توضيح كيفية ورود الأمر والسعر المطلوب وتاريخ عرضه في البورصـة(٦٩)، وتاريخ وساعة التنفيذ وسعر التنفيذ. توضح الصفحة الأولى من ذلك الدفتر بيانات عامة عن شركة السمسرة على النحو التالي:-

وفيما يلي صورة توضيحية لدفتر أو سجل الأوامر لأحد شركات السمسرة في الأوراق المالية(٧٠) يوضحه النموذج رقم ٥,١٨

وعمومـًــا لا يكفي التزام شـركة السـمسـرة بإمسـاك تلك الدفاتر التجارية والقانونيـة الإلزامية بل لابد أن تتمتع تلك الدفاتر بالانتظام، حيث توجد عديد من الضــوابط المتطلبات والاشـتراطات التي تمكن من الرجوع لتلك الدفاتر بسـهولة وأن تضـــفي الاطمئنان على قارئها خاصـــة فيما يتعلق بالإثبات لعل أبرزها ما يلي:-

١- الالتزام بأن تكون الدفاتر التجارية خالية من أي فراغ أو شـــطب أو محو أو كتابة في الهوامش أو بين السطور، بحيث إذا ما حدث خطأ مـــادي نتيجة سهو أو إهمال فيكون بتصـــويب الخطأ والتوقيع عليه، وهدف المشـــرع من ذلك هو ضمان صحة البيانات حتى يمكن للقضاء الاستعانة بها في الإثبات وحتى يمكن لمصلحة الضرائب الاعتماد عليه في حساب وعاء وقيمة الضريبة.

---

(٦٩) تنص المادة (٩١ من اللائحة التنفيذية لقانون ســوق رأس المال على أنه (يجب على شركة السمسرة تسجيل أوامر العملاء فور ورودها إليها، ويتضمن التسجيل مضمون الأمر واســم مصــدره وصــفته وســاعة وكيفية وروده إلى الشــركة، والثمن الذي يرغب العميل التعامل به).

(٧٠) يجب أن يكون هذا الدفتر موثقـًــا من قبل ومرقمـًــا ولا يجوز الشطب أو التعديل فيه حفاظًا على مصلحة كافة الأطراف وبصفة خاصة العميل.

٢- يجب قبل اســتعمال دفاتر اليومية والجرد أن يتم ترقيم الصــفحات وأن يوقع ويختم على كل صفحة موظف من مكتب الشهر العقاري المختص، مع

٠٤ سجل أوامر العملاء نموذج ٥,١٨

	ترخيص رقم ٢٦٢				نموذج رقم	5.18					
	مقر الادارة ٣٦ش شريف – القاهرة		سجل أوامر العملاء								
م	مضمون الأمر	اسم مصدره وصفته	تاريخ وساعة وروده		كيفية وروده	الثمن الذي يرغب التعامل به	تاريخ عرضه بالبورصة	تاريخ وساعة التنفيذ	الثمن الذي تم به التنفيذ	تاريخ إخطار العميل بالتنفيذ وكيفية الإخطار	ملاحظات
1	بيع ٧٠٠٠ سهم القابضة الكويتية	بشرى أحمد كمال	3/22	12.15	كتابي	1.84	3/22	3/22	1.84	3/22	
2	بيع ١٥٠٠ سهم هيرمس	بشرى أحمد كمال	3/22	12.15	كتابي	39.06	3/22	3/22	39.06	3/22	
3	بيع ١٠٠٠ سهم الانتاج الاعلامي	بشرى أحمد كمال	3/22	12.15	كتابي	11.79	3/22	3/22	11.79	3/22	
4	بيع ١٠٠٠ سهم الانتاج الاعلامي	بشرى أحمد كمال	3/22	12.15	كتابي	11.86	3/22	3/22	11.86	3/22	
5	بيع ٣٠٠٠ سهم المتحدة للاسكان	نبيل ذكري ذكري	3/22	12.20	كتابي	14.90	3/22	3/22	14.90	3/22	
6											
7	بيع ٢٠٠ سهم القاهرة للاسكان	فايزة محمد محمد أبو رحمة	3/22	12.20	كتابي	15.00	3/22	3/22	15.00	3/22	
8	بيع ٦٠ سهم جنوب الوادي للأسمنت	منال سمير متولي	3/22	12.20	كتابي	26.10	3/22	3/22	26.10	3/22	
9											
10	بيع ٢٠٠ سهم المصرية للاتصالات	أحمد جاد الرب علوان	3/22	12.25	كتابي	16.50	3/22	3/22	16.50	3/22	
11	بيع ٣٠٠ سهم جنوب الوادي للأسمنت	جاكلين وليم عزيز	3/22	12.30	كتابي	سوق	3/22	3/22	سوق	3/22	
12	بيع ٣٠٠ سهم البنك الوطني للتنمية	أحمد عماد الدين حسن	3/22	12.40	كتابي	سوق	3/22	3/22	سوق	3/22	
13	بيع ٦٣٦ سهم المصرية للاتصالات	عبد الفتاح أحمد محمد	3/22	12.40	كتابي	16.00	3/22	3/22	16.00	3/22	
14	بيع ٨٥٠ سهم المصرية للاتصالات	عبد الفتاح أحمد محمد	3/22	12.40	كتابي	15.95	3/22	3/22	15.95	3/22	
15											
16											
17											
18	بيع ٥٠ سهم هيرمس	عمرو أحمد زكي	3/22	12.40	كتابي	38.70	3/22	3/22	38.70	3/22	
19	بيع ٢٠٠ سهم هيرمس	سعد حسب الله قاسم	3/22	12.45	كتابي	39.00	3/22	3/22	39.00	3/22	
20	بيع ٧١٥ سهم القابضة الكويتية	بيشوي خلف الله نجيب	3/22	12.45	كتابي	1.85	3/22	3/22	1.85	3/22	
21	بيع ٢٠٠ سهم هيرمس	بهاء الدين إبراهيم عبد الحمدي	3/22	12.50	كتابي	39.20	3/22	3/22	39.20	3/22	
22											
23	بيع ٧٥٠ سهم بنك التعمير والاسكان	اسامه أديب نظيم قلتة	3/22	12.50	كتابي	48.48	3/22	3/22	48.48	3/22	
24	بيع ٦٦٣ سهم هيرمس		3/22	12.55	كتابي	39.00	3/22	3/22	39.00	3/22	
25	بيع ٥٠ سهم الاسكندرية للاستثمار العقاري	إيهاب سمير زكي	3/22	12.55	كتابي	179.00	3/22	3/22	179.00	3/22	

بيان عدد الصفحات، والهدف من ذلك هو تفويت فرصة التلاعب بهذا المستند سواء من خلال إضافة صفحات جديدة أو تمزيق بعض الصفحات الموجودة فيه، وإذا ما مليء الدفتر وانتهى بحيث لم يعد يكفي لإضافة بيانات أخرى فإنه ينبغي على ممثل الشركة المسارعة في تقديم دفتر اليومية والجرد إلى مكتب الشهر العقاري للتأشير عليه بما يفيد قفلهما، ويتخذ نفس الإجراء في حالة شطب شركة السمسرة أو إفلاسها.

٣- كانت القاعدة العامة سابقًا بالنسبة لمدة احتفاظ التاجر بهذه الدفاتر هي مدة عشر سنوات، وهي المدة التي كانت تلتزم بها شركة السمسرة، وذلك لخلو قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ من نص ينظم ذلك واكتفى بالنص على أنه يكون الاحتفاظ بها بما يتفق مع القوانين واللوائح السارية. وهو يقصد بذلك نصوص القانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٤ في شأن الدفاتر التجارية والتي تقضي بإمساكها لمدة عشر سنوات(٧١).

إلا أنه عدلت هذه المادة استجابة لاستقرار التعاملات بموجب قانون التجارة الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ حيث أصبح التزام شركة السمسرة في حفظ الدفاتر التجارية والصور والمراسلات والبرقيات والسجلات وغيرها من المستندات لمدة خمس سنوات من تاريخ إرسالها أو تسلمها، ويجوز للشركة الاحتفاظ بها خلال المدة المذكورة من خلال الصور المصغرة الميكروفيلم بدلا من الأصل(٧٢) .

---

(٧١) المادة (٧) من قانون الدفاتر التجارية المصري رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٤.

(٧٢) الميكروفيلم يعتبر من الوسائل التكنولوجية الحديثة في تخزين وحفظ المعلومات وهو عبارة عن عملية تصوير وتصغير للمعلومات الورقية منها أو المخزنة في ذاكرة الحاسب الإلكتروني على مادة فلمية حساسة جدًا، بحيث تصل نسبة التصغير إلى درجة لا يمكن معها قراءة المعلومات بالعين المجردة الذي يستعدي الاستعانة بجهاز خاص لقراءتها.

وقد أعطى المشرع المصري – خلافا للقواعد العامة – هذه الصور حجية الأصل في الإثبات إذا ما روعي في إعدادها وحفظها واسترجاعها القواعد الخاصة التي يصدر بها قرار من وزير العدل(٧٣)، أما بالنسبة لملف العميل لدى شركة السمسرة وبيانات الأوراق المالية التي جرى التعامل عليها لحسابه، والعقود التي وقعها العميل مع الشركة بالإضافة لمراسلات المتبادلة بينهما، فإن المشرع اكتفى بان تحتفظ شركة السمسرة بها لمدة سنتين فقط(٧٤)

(B) الدفاتر المحاسبية الاختيارية

تتعدد العمليات في شركات السمسرة في الأوراق المالية لا سيما المتشابهة، ولذلك يكون من الملائم الاعتماد على يوميات مساعدة لدفتر اليومية أو دفاتر مساعدة لدفتر الأستاذ العام، وعادة ما يشار إلى الطريقة المحاسبية التي تعتمد في تشغيل النظام المحاسبي على مفهوم دفاتر اليوميات والأستاذ المساعدة بجانب دفتر اليومية العامة ودفتر الأستاذ العام بالطريقة الفرنسية(٧٥)

ويمكن التعرف على مقومات الطريقة الفرنسية في الشكل التوضيحي التالي رقم ٥,١٩.

وترجع أهمية الميكروفيلم إلى قدرته الفائقة في تخزين وحفظ المعلومات والحد من الحيز والمساحات التي تأخذها الملفات الورقية التي تحتفظ بها خلال فترة من الزمن، ويمكن أن يوفر استخدام الميكروفيلم ما مساحته ٩٨% من الحيز الذي تحتاجه الملفات الورقية.

(٧٣) المادة (٢٦) من قانون التجارة المصري رقم ١٦ لسنة ١٩٩٩.

(٧٤) المادة (٢٢٨) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢.

(٧٥) يمكن حصر الطرق المحاسبية الشائعة الاستخدام في تنظيم المجموعة الدفترية في المنشأة إلى الطريقة الإيطالية والطريقة الإنجليزية والطريقة الأمريكية بالإضافة إلى الطريقة الفرنسة. وجدير بالذكر فإن الطريقة المسماة باسم الدولة التي تحملها لا تطبق في تلك الدولة فقط وإنما تطبق في مختلف الدول، كما يتم تطبيق عدة طرق محاسبية في نفس الدولة حسب ظروف المنشأة وحجمها وطبيعة نشاطها.

وقد يتم الاعتماد على الطريقة الأمريكية٧٦ في حالة عدم ضخامة حجم الشركة وتركيز الإدارة المالية في عدد محدود من الأفراد، يوضح الشكل البياني رقم ٥,٢٠ نموذج للطريقة الأمريكية:-

مما سبق يتمثل الإطار العام للدفاتر المحاسبية المستخدمة في شركات السمسرة في الأوراق المالية على النحو التالي:-

دفاتر اليومية المساعدة Subsidiary Journals Books

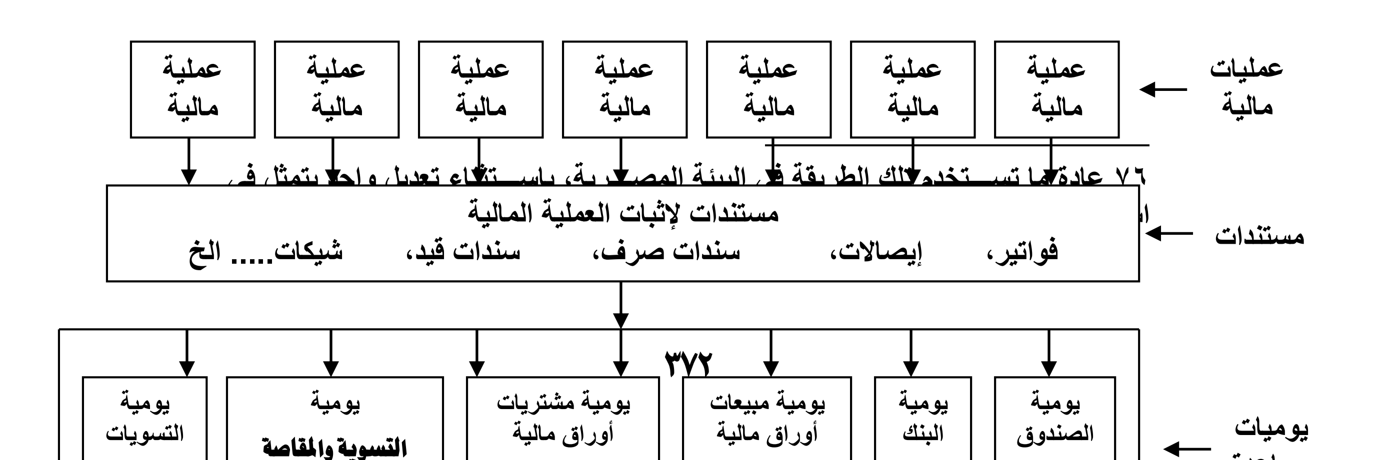
وهي تعرف بأنها يوميات خاصة تستخدم لتسجيل العمليات اليومية المتماثلة، وتعمل كسجلات تحليلية لليومية العامة حيث تهدف إلى تلخيص العمليات خلال الفترة المحاسبية تمهيدا لإثباتها في دفاتر اليومية العامة في نهاية كل شهر، وتتمثل أبرز تلك الدفاتر في الأتي:-

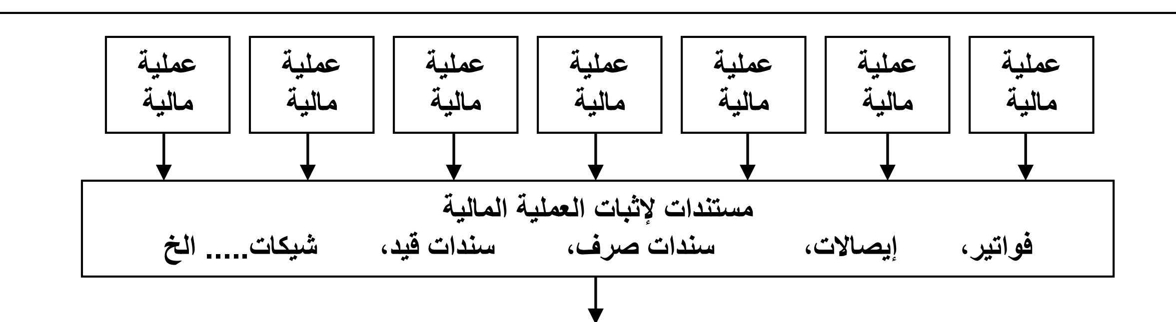
١- دفتر يومية الصندوق

ويتم القيد بدفتر يومية الصندوق من واقع مستندات الصرف والقبض المسلسلة الأرقام والمعتمدة من الموظف المختص، وفي نهاية اليوم يقوم المحاسب بإعداد قيود اليومية الخاصة بالمقبوضات والمدفوعات وإجراء المطابقة بين الرصيد الدفتري ليومية الصندوق والرصيد الدفتري لسجل حركة الخزينة الممسوك بمعرفة أمين الخزينة بعد القيام بجرد خزينة الشركة وفي نهاية الشهر ترحل إجماليات دفتر يومية الصندوق إلى دفتر اليومية العامة.

---

٧٦ عادة ما تستخدم تلك الطريقة في البيئة المصرية، باستثناء تعديل واحد يتمثل في




عملية مالية
عملية مالية
عملية مالية
عملية مالية
عملية مالية
عملية مالية
عملية مالية
مستندات لإثبات العملية المالية
فواتير، إيصالات، سندات صرف، سندات قيد، شيكات..... الخ

٢- دفتر يومية البنوك

يتم القيد بدفتر يومية البنك من واقع قسائم الإيداع والشيكات المنصرفة وإشعارات الخصم وإذون تحويل البنك بالإضافة إلى إذون صرف الشيكات حيث يتم تخصيص جانب (منه) في تسجيل الإيرادات المقبوضة والمبالغ المحصلة التي تدخل البنك بموجب قسائم الإيداع بينما يتم تخصيص جانب (له) في تسجيل المبالغ المنصرفة من البنك بموجب إشعارات الخصم وفي نهاية الشهر ترحل إجماليات دفتر يومية البنوك إلى دفاتر اليومية العامة.

٣- دفتر يومية عمليات الشراء والبيع

ويتم التسجيل في دفتر يومية عمليات الشراء والبيع من واقع قيود اليومية المؤيدة بكل من فواتير شراء الأوراق المالية، وكذا فواتير بيع الأوراق المالية، والموضح بها قيمة الأوراق المالية التي يتم تنفيذها والعمولة (عمولة شراء × عمولة بيع) والرسوم الأخرى الواجب إضافتها أو استقطاعها من قيمة التنفيذ حسب نوع العملية.

٤- دفتر يومية التسويات

يتم قيد جميع معاملات الشركة الغير نقدية (صندوق وبنك)، وكذا قيود افتتاح وإقفال الدفاتر وغيرها من قيود التسوية الأخرى من خلال سند قيد يومية فرعي وفي نهاية الشهر ترحل إجماليات هذا الدفتر إلى دفتر اليومية العامة.

دفتر الأستاذ العام

يتضمن هذا الدفتر كافة حسابات الشركة الرئيسية التي تظهر بصورة إجمالية في القوائم المالية، حيث يتم فتح صفحة خاصة لكل حساب يرحل له من إجمالي قيود اليومية العامة سواء أكان طرف مدين أو دائن ويتم إعداد ميزان المراجعة من أرصدة هذا الحسابات.

الدفاتر التحليلية

يعتمد النظام المحاسبي للشركة على استخدام يوميات تحليلية بهدف تحليل كافة الحسابات العامة الواردة بدفاتر اليوميات الرئيسية من أجل توفير البيانات المتعلقة بطبيعة النشاط بما يمكن المستويات الإدارية المختلفة من اتخاذ القرارات الملائمة، أو استخدامها كوسيلة من وسائل الضبط الداخلي. حيث يتم في نهاية كل فترة المطابقة بين إجماليات الحركة الشهرية من اليوميات المساعدة الرئيسية مع إجماليات الحسابات التحليلية المقابلة لها في اليوميات التحليلية عن نفس الفترة ويتم القيد بهذه اليوميات من خلال مستندات القيد الأولى.

وتشمل اليوميات التحليلية:-

١- دفتر تحليلي المصروفات العمومية والإدارية.

٢- دفتر تحليلي الأصول الثابتة وهو يوضح البيانات الأساسية لكل أصل من الأصول الثابتة من حيث تكلفته التاريخية وبيان نوعيته ومواصفاته، ومكان وجود الأصل بالإضافة إلى الإضافات والاستبعادات والإهلاكات... الخ

دفاتر الأستاذ المساعدة

وهي تعتبر دفاتر هامة يعتمد عليها تصميم النظام المحاسبي للشركة. وتهدف إلى تحقيق نفس الأهداف المشار إليها في اليوميات التحليلية من حيث توفير البيانات للإدارة العليا كما أنها وسيلة من وسائل الضبط الداخلي. وتشمل هذه الدفاتر جميع الحسابات الفرعية بحيث يتساوى رصيد الحسابات الفرعية من كل دفتر أستاذ مساعد مع الرصيد المقابل له في الأستاذ العام. كما تتساوى مجموع الحركة الشهرية في كل سجل مع مجموع القيود التي تمت في اليومية العامة خلال نفس الفترة.ويتم القيد بهذه اليوميات من خلال مستندات القيد الأولى، وهي تتضمن الدفاتر الآتية:-

١- أستاذ مساعد البنوك

٢- أستاذ مساعد العملاء

٣- أستاذ مساعد الحسابات المدينة

٤- أستاذ مساعد الحسابات الدائنة

٥- دفتر أستاذ مقاصة شراء الأوراق المالية.

٦- دفتر أستاذ مقاصة بيع الأوراق المالية.

كما تتضمن دفاتر أستاذ خدمات البورصة والمقاصة وأمناء الحفظ المركزي بالإضافة إلى دفتر أستاذ الخصم والتحصيل تحت الضريبة، وضرائب المرتبات وهيئة التأمينات الاجتماعية.

دفاتر وسجلات أخرى

سجل حركة الخزينة

يتم الاحتفاظ بهذا السجل لدى أمين خزينة الشركة ويسجل به حركة التدفقات النقدية الواردة والصادرة للخزينة بموجب سندات القبض والصرف، ويستخدم هذا السجل أيضا المطابقة مع رصيد الصندوق الدفتري باليومية في نهاية اليوم بمعرفة المحاسب المختص.

سجل متابعة الشيكات

يستخدم هذا السجل في متابعة حركة الشيكات الصادرة والواردة للشركة بهدف أحكام الرقابة عليها، وينقسم هذا السجل إلى قسمين:

- قسم يبين حركة الشيكات الواردة موضحًا به رقم الشيك – اسم العميل – تاريخ استلام الشيك تاريخ التحصيل..... الخ.

- قسم يبين حركة الشيكات الصادرة موضحًا به رقم الشيك – اسم العميل – تاريخ تحرير الشيك – تاريخ الدفع.....الخ.

وعمومـًــا تأخذ الدفاتر المحاسبية أشكالاً متعددة، حيث يتلائم تصميمها مع ظروف كل منشـــأة وحجم عملياتها، والبيانات المطلوبة منها، وبالتالي فإن هذا الدفاتر،تأخذ أحد الأشكال التالية:

- مجلدات ذات أوراق ثابتة.
- بطاقات متحركة تجمع في إطار مناسب، أو في ملف مناسب.

وفي حالة اســتخدام الحاســب الآلي فإنها توجد داخل الحاســب الآلي ذاته، على وسائط مناسبة ويمكن طبعها في صحائف مكتوبة تأخذ شكل أوراق سائبة.

ومهما كان الشـــكل، الذي يتخذه الدفتر المحاســـبي، فإن ذلك لا يغير من طبيعته أهدافه واستخداماته الأساسية.

٤.٥ الرقابة الداخلية في شركات السمسرة في الأوراق المالية

١.٤.٥ الهدف

يجب أن يتوافر لشركة السمسرة في الأوراق المالية نظام متكامل للمراقبة الداخلية يهدف إلى ما يلي:-

١- تنفيذ عمليات الشركة بكفاءة وفعالية.

٢- تعزيز الاعتماد على المعلومات المالية.

٣- التحقق من التزامات المســاءلة أو المحاســبة داخل الشــركة وحماية مواردها من الخسارة وسوء الاستخدام والتلف والضياع.

٤- الحد من المخاطر المرتبطة بأعمال الشركة.

٥- التحقق من التزام الشركة والعاملين بها بالقوانين واللوائح السارية.

٢.٤.٥ مكونات هيكل الرقابة الداخلة

يتكون الهيكل المتكامل للرقابة الداخلية من خمس مكونات أســاســية هي:- بيئة الرقابة، وتقييم المخاطر، وأنشــطة الرقابة، ومعالجة وتوصــيل المعلومات والمتابعة. وتعتبر تلك المكونات قابلة للتطبيق على كل منشـــأة، كما أنها ترتبط

بشكل أساسي بكافة أنشطتها أو وحداتها التشغيلية أو الوظيفية، يوضح الشكل التالي رقم **(5.21)** مكونات وخصائص هيكل الرقابة الخمسة التي تمكن المنشأة من تحقيق أهدافها(٧٧)

(٧٧) ينظر بالتفصيل

- د. أمين السيد أحمد لطفي، مراجعة نظم الرقابة الداخلية، موسوعة د. أمين لطفي في المراجعة، الكتاب السابع، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٤.

١- بيئة الرقابة Control Environment

وهي عبارة عن المناخ الذي تعمل فيه الشـــركة والذي يؤثر على الوعي الرقابي للعاملين بها، وتتمثل عناصر البيئة الرقابية في سبعة عناصر رئيسية هي:

a. النزاهة الشخصية والمهنية والقيم الأخلاقية للإدارة والعاملين.
b. الالتزام بالكفاءة.
c. فلسفة الإدارة العليا وأسلوبها التشغيلي.
d. مجلس الإدارة ولجنة المراجعة.
e. الهيكل التنظيمي.
f. تخصيص السلطة والمسئولية.
g. السياسات والممارسات المرتبطة الموارد البشرية.

٢- تقييم وتحليل المخاطر Risk Assessment and Analysis

ويقصـــد بها التعرف على المخاطر وتحليلها لتحقيق أهداف الوحدة، وتحديد رد الفعل المناســب لتلك المخاطر، ويتضـــمن ذلك تحديد المخاطر المرتبطة بأهداف الوحدة أو المخاطر الشاملة سواء كانت تلك المخاطر ترجع إلى عوامل داخلية أو خارجية على كل من مستوى الشركة أو مستوى النشاط.

كما يلزم تحديد المخاطر التي تتعرض لها الوحدة وتقييم احتمال حدوثها وتحديد المخاطر المقبولة للشركة وتطوير أساليب مواجهة تلك المخاطر.

٣- أنشطة الرقابة Control Activities

تتمثل تلك الأنشطة في السياسات والإجراءات الموضوعة للتعامل مع المخاطر لإنجاز أهداف الشركة والتي يلزم أن تكون متفقة مع خطة الشركة من ناحية التكلفة وأن تتسم بالشمول، ترتبط بشكل مباشر بأهداف الرقابة فضلا عن تغطيتها جميع المستويات والوظائف.

وتتضمن أنشطة الرقابة في حالة التشغيل الإليكتروني للمعلومات على كل من أنشطة الرقابة العامة وإجراءات الرقابة على التطبيقات والبرامج مع ملاحظة وجود تداخل بين إجراءات الرقابة العامة وإجراءات رقابة التطبيقات.

وتتضمن أنشطة الرقابة مجموعة من الأنشطة الكاشفة والمانعة المتنوعة، ومنها على سبيل المثال:

a. إجراءات تفويض السلطة والاعتماد.
b. فصل المهام (الاعتماد، التشغيل، التسجيل، الفحص والمراجعة).
c. إجراءات التحقيق.
d. عمليات التسوية.
e. عمليات فحص ومراجعة الأداء التشغيلي.
f. عمليات مراجعة العمليات والمراحل والأنشطة.
g. الإشراف (التخصيص والمراجعة والإرشادات والتدريب) .

٤- المعلومات والاتصال

Processing Information and communication

وهي من العوامل الضرورية لتحقيق أهداف الرقابة الداخلية، ولذلك يلزم التسجيل الفوري والتصنيف المناسب للعمليات والأحداث للحصول على المعلومات الملائمة التي يمكن الاعتماد عليها، والتي تكون مطلوبة على جميع المستويات بالشركة في الوقت المناسب والشكل المناسب بما يمكن من القيام بالرقابة الداخلية.

كما يعد الاتصـــال الفعال أمر ضـــروري لتحقيق أهداف الرقابة الداخلية، ويجب أن يتدفق الاتصــال الفعال من أســفل وخلال وعلى الهيكل التنظيمي، كما يجب أن يتلقى كل الأفراد رسالة واضحة من الإدارة العليا. أن مسئوليات الرقابة الداخلية يجب أخذها بجدية، ويجب أن يفهم الأفراد أدوارهم الخاصـــة في نظام الرقـابـة الـداخلية، كما يجب أن يفهم الإفراد كيفية ربط أعمالهم بأعمال الآخرين، كذلك ضرورة الاتصال الفعال مع الأطراف الخارجية.

٥- المتابعة Monitoring

وتســـتخدم لتقييم جودة نظـام الرقـابـة الداخلية المطبق كل فترة زمنية، ويتم ذلك بالمتابعة من خلال الأنشـطة الروتينية وعمليات التقييم المنفصـلة أو كلاهما معا، وتتم المتابعة المستمرة لنظام الرقابة الداخلية من خلال متابعة الأنشطة التشغيلية المتكررة العادية للشـركة، ويشـتمل ذلك على مدى القيام بالأداء الإداري بشـكل سـليم وأنشـطة الإشراف والتصرفات الأخرى التي يقوم بها العاملين.

ويجب أن تضمن عملية المتابعة أن نتائج وتوصيات المراجعة والتقييم قد تم تنفيذها بشكل ملائم وفوري.

٣.٤.٥ دور ومسئولية المختصين بشركة السمسرة عن الرقابة الداخلية:

١- المديرون

يعتبر المديرون مســئولون بشــكل مباشــر عن أنشــطة الرقابة الداخلية في الشركة، وتتمثل مسئوليتهم في تصميم وتنفيذ والإشراف على التشغيل المناسب والالتزام بنظام الرقابة الداخلية، وتختلف مســـئولياتهم اعتمادا على وظائفهم في الشركة، وخصائص الشركة ذاتها.

٢- مسئول الرقابة الداخلية

يعتبر المراقب مسـئولا عن التأكد من تطبيق اللوائح والقوانين الملزمة للشركة بما في ذلك كل ما يصدر عن الجهات الرقابية بهذا الشأن. وعليه إبلاغ الإدارة العليا بالشـركة بأية مخالفات، ورفعها للهيئة إذا لم يتخذ فيها الإجراء اللازم، وتتضـمن مهامه الوظيفية القيام بشـكل دوري بمراجعة ومتابعة سـجل أوامر العملاء وتوقيعه ومراجعة الفواتير وسـجل عمليات التداول لأعضـاء مجلس الإدارة والمديرين، والتحقق من وجود كافة عمليات البيع والشراء اليومية على كشف حساب العميل ووجود ملف لكل عميل لدى الشركة، ويجب أن يكون المراقب الداخلي ملما بالدورة المستندية من بداية تعامل العميل مع الشركة.

كما أنه يلتزم بموافاة الهيئة بكشف بالعاملين بالشركة وأقاربهم الذين يتعاملون من خلال الشركة لأخذ موافقة الهيئة بعد صدور قرار من مجلس إدارة الشركة بالموافقة على ذلك، وعليه أن يتحقق من عدم قيام الشـركة بتنفيذ أوامر بيع أو شـراء لحسـاب أحد المديرين أو العاملين بها في عمليات تطبيقية يكون طرفها الأخر أحد العملاء، وأن يتحقق من طباعة كافة الفواتير يوميا واعتمادها، وعليه الاحتفاظ بملف بجميع شـكاوى العملاء المعلقة بأعمال الشـركة وبما انتهت إليه الإجراءات والمدة التي تتم فيها فحص الشـكوى، ويجب أن تتاح له الصـلاحيات اللازمة داخل الشـركة للقيام بالمهام والوظائف المذكورة.

٣- أعضاء الشركة (العاملين)

تعتبر الرقابة الداخلية جزء صريح أو ضمني من واجبات كل فرد بالشركة، ولذلك يكون العاملون بالشـركة مسـئولين عند عدم الالتزام بقواعد السـلوك الأخلاقي أو مخالفة السياسيات.

٤- المراجع الخارجي (مراقب الحسابات)

وهو يدعم وضـع هيكل رقابة داخلية فعال للشـركة، حيث يعتبر تقييم مدى فعالية نظـام الرقـابـة الـداخليـة احد معايير الفحص الميداني لعملية المراجعة الخارجية. ويقوم المراجع الخارجي بتقديم توصـــيات خاصـــة بدعم نظام الرقابة الداخلية ويكون تقييم نظام الرقابة الداخلية بواسـطة مراجع الحسـابات جزء أسـاسـي من أجل تحديد حجم ونطاق وتوقيت ما يقوم به من فحوص واختبارات.

٥- المراجع الداخلي

هو المســئول عن إتبـاع الأســلوب الرقـابي الأمثـل للتـأكد من الالتزام بالقواعد والإجراءات المحددة باللائحة الداخلية للشــركة، وتقع عليه مســئولية الإبلاغ عن أية مخالفات في هذا الشأن إلى مجلس الإدارة ومتابعة الإجراءات التي اتخذت لإزالة تلك المخالفات، وتتضمن المهام الرئيسية للمراجع الداخلي التحقق من الفصل بين حسابات العملاء وحسـابات الشـركة وكيفية التعامل مع العملاء بالشيكات وتغذية رصيد العميل بالشيك فور تسلمه، وكيفيه التحقق أن تعامل الشـركة يتم مع العميل شخصيا أو وكيله القانوني عند صرف المبالغ الناتجة عن التعامل، وكيفية دفع ناتج البيع للعملاء وتعامل الشركة مع الأرصدة المدينة والدائنة، والتحقق من الدورة المستندية للشركة ومراجعة كافة الإجراءات.

٤.٤.٥ إدارة المراجعة الداخلية:

هي إدارة مسـتقلة يتم إنشـاؤها داخل الشـركة لفحص وتقييم أنشـطة الشـركة المختلفة وذلك بغرض مسـاعدة المسـئولين فيها على القيام بمسـئولياتهم بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية، وذلك عن طريق توفير التحليل والتقييم والتوصـيات التي تتعلق بالرقابة على الأنشــطة التي يتم فحصــها، وتســاعد إدارة المرجعة الداخلية للشركة في تحقيق أهدافها وحماية أصولها.

وفيما يلي أهم الاعتبارات المرتبطة بإدارة المراجعة الداخلية :

١- يجب أن يكون لدى الشـركة إدارة مختصــة بالمراجعة الداخلية وتختص هذه الإدارة بوضـــع الإجراءات الرقابية داخل الشـــركة وتقييمها للتحقق من فعاليتها، وعلى العاملين بهذه الإدارة الالتزام بالموضــوعية وبذل العناية المهنية الملائمة والتحقق من الالتزام بمبادئ الحوكمة.

٢- يتولى إدارة المراجعة مسئول متفرغ لذلك بالشركة ويكون من القيادات الإدارية بها، ويلتزم مدير إدارة المراجعة الداخلية بعرض نطاق عمله وخططه وبرامجه وتقاريره على لجنة المراجعة، ولمدير إدارة المراجعة الداخلية الاتصــال مباشـرة والتشــاور مع رئيس مجلس الإدارة ويجب دعوته لحضــور اجتماعات لجنة المراجعة.

٣- يكون تعيين وعزل مدير إدارة المراجعة الداخلية وتحديد معاملته المالية بقرار من مجلس إدارة الشـــركة، وبعد موافقة لجنة المراجعة، ويصـــدر مجلس الإدارة قرارا بتحديد أهداف ومهام وصلاحيات إدارة المراجعة الداخلية وأسماء مديرها ومعاونيه.

٤- يكون لمدير المراجعة الداخلية الصلاحيات اللازمة التي تمكنه من القيام بعمله على أكمل وجه، مع التزامه بكافة المبادئ الأســـاســـية للســـلوك المهني المشار إليها في دليل القواعد التنفيذية للحوكمة.

٥- يقدم مدير إدارة المراجعة الداخلية تقريرا ربع سنوي إلى مجلس الإدارة وإلى لجنة المراجعة عن مدى التزام الشـــركة بأحكام القانون والقواعد المنظمة لنشاطها وكذلك عن مدى التزامها بقواعد الحوكمة.

٦- توضع نظم وإجراءات الرقابة الداخلية بناء على دراسة للمخاطر التي تواجه الشركة، ويستعان في ذلك بآراء وتقارير مجلس الإدارة ومراقبي الحسابات ومديري الشركة، ويتم تحديث متابعة وتقييم تلك المخاطر بشكل دوري.

٥.٤.٥ إدارة المراقبة الداخلية ودورها في مكافحة غسيل الأموال ونظام شكاوى العملاء

كما سبق القول يقع على المراقب الداخلي الاختصاصات التالية:-

- يقوم المراقب الداخلي بالتأكد من تطبيق المديرين والعاملين لنظام العمل بالشركة وتنظيمه طبقًا للقوانين المنظمة واللائحة الداخلية للشركة وذلك عن طريق المراجعة الاختبارية والدورية.

- استلام الشكاوي الخاصة بالعملاء والمتعلقة بأعمال الشركة وفحصها والرد عليها في خلال أسبوع من تاريخ تقديمها للشركة، على أن يحتفظ بما تم في هذه الشكاوى في ملف خاص بذلك.

- وأي شكوى لم يتم حلها خلال أسبوع من تاريخ تقديمها للشركة أو تم التعامل معها على نحو غير مرضي للعميل يجب أن يبلغ عنها الهيئة.

- إخطار الهيئة بما يتم اكتشافه من مخالفات للقانون أو اللائحة التنفيذية والداخلية سواء تمت تلك المخالفة عن طريق الشركة أو أي من مديريها أو موظفيها والعاملين بها.

- إخطار الهيئة بأي حكم قضائي يصدر على الشركة أو على أي من مديريها أو موظفيها والعاملين بها خلال ثلاث أيام من تاريخ علمه بها (وهذه الأحكام: تتمثل في الأحكام التي تتعلق بممارسة عمله والمنازعات المدنية المتعلقة بمجال العمل وأحكام إشهار الإفلاس أو أي عقوبة جنائية أو أي جنحة تمس الشرف والأمانة).

- التأكد من وجود موافقة مكتوبة ومعتمدة من العضو المنتدب للشركة تفيد تعامل أي من المديرين أو العاملين بالشركة أو أحد موظفيها في الأوراق المالية بالشركة، والاحتفاظ بنسخة من تلك الموافقات في ملف خاص مع جميع التعاملات المنفذة لصالحهم (على أن يكون في تلك الموافقة أسماء الذين سيتعامل الموظف بأسمائهم والتأكد من أنهم أقاربه من الدرجة الثانية بحد أقصى والسند القانوني لذلك).

- فحص أوامر البيع والشـراء المقدمة من المديرين أو العاملين بالشـركة أو أحد موظفيها والموافقة عليها في حالة عدم وجود تعارض في المصـالح بين تلك الأوامر وأوامر العملاء على نفس نوع الورقة المالية، والتأكد من عدم وجود عمليات تطبيقية بين أسهم أحد المديرين أو العاملين بالشركة أو أحد موظفيها وأحد العملاء.

- الاحتفاظ بملف خاص بالإقرارات الدورية للعاملين بالمنح والهدايا التي قدموها والتي حصلوا عليها، والتأكد من أن قيمة تلك الهدايا لا تمثل حدًا جوهريًا.

وفيما يلي الآليات المتبعة في مراقبة غسـيل الأموال ومراقبة وشـكاوى العملاء بالارتباط بكافة إدارات الشركة.

المراقب الداخلي والرقابة على غسيل الأموال

غسـيل الأموال هي عملية يتم من خلالها القيام بمحاولات غير شـرعية/ قانونية لإخفاء المصـدر الحقيقي للعوائد وملكيتها، ويكون الغرض منها – إذا ما تمت بنجاح. هو تجنب المقاضـاة والإدانة وما يترتب على ذلك من مصـادرة للأموال. حيث أنها توفر غطاءًا شرعيًا ظاهرًا لمصدر دخل الخارجين عن القانون.

ولا شك انه من واجب كل موظف داخل الشركة أن يبلغ عن أي عمل يثير الشك، وإذا كان أحد العاملين على علم أو يساوره الشك في عملية لغسيل أموال ينبغي عليه أن يبلغ عن التفاصـيل المتعلقة بالعملية أو بشـكوكه إلى مسـئول مكافحة غسـيل الأموال والمدير التنفيذي للشـركة. وجدير بالذكر فإنه القانون يحمي عملية الإبلاغ عن الشكوك في عمليات غسيل الأموال من الدعاوي فيما يتعلق بأي انتهاك مدعي به لسرية العميل.

ويتعين أن تتبع الشـركة إجراءات رقابية تهدف إلى ضـمان أن الشـركة قد أسست وحدة مكافحة غسيل الأموال المسئولة عن صياغة آليات منع ومراقبة غسيل الأموال، كما أن مسئولية إدارة مكافحة غسيل الأموال تكمن في ضمان

قيام الشـركة بتطبيق إجراءات معترف بها لمنع غسـيل الأموال والتزام الشـركة بالقوانين واللوائح المعمول بها.

سياسات عامة لمراقبة غسيل الأموال

١- أنه لشـيء أسـاسـي – كجزء من التزام الشـركة بمكافحة أنشـطة غسـيل الأموال – أن تتحقق الشـركة من الجوانب التالية بالنسـبة لكافة العملاء الجدد والحاليين من خلال تطبيق قاعدة «اعرف عميلك» قبل إقامة فتح حسـاب جديد للعميل، ومن خلال الاسـتيعاب الكامل لظروف العميل ونشـاطه التجاري بما في ذلك مصـدر الأموال والثروة وغرض المعاملات المحددة والطبيعة المتوقعة للمعاملات ومستواها.

٢- لا يجوز للشـركة تنفيذ أية عمليات تجارية أو مالية بأسـماء مجهولة أو مزيفة، وينبغي عليهم التحقق من هوية العميل بناءًا على المستندات الرسمية في بداية التعامل مع هذا العميل.

٣- ينبغي على الشـركة مراقبة وتحديد أنشـطة ومعاملات العميل طوال مدة تعامله، وكذلك المراجعة الدورية للبيانات الخاصـة بعملائها لضـمان سـريانها وصحتها.

٤- يجب على الشـركة عدم فتح حسـاب دون الحصـول على نسـخة رسـمية من مسـتندات تحديد الهوية والتحديث المسـتمر لها لأجل التحقق من شـخصـية العميل على نحو صحيح.

٥- يجب الحصـول على الوثائق التي تثبت طبيعة ونطاق التمثيل القانوني وذلك عند قيام العميل بفتح حساب نيابة عن الغير.

٦- تعد موافقة مسـئول مكافحة غسـيل الأموال على نموذج أعرف عميلك أمرًا إلزاميا.

٢- يقوم نظام اكتشاف ومكافحة غسيل الأموال الخاص بالشركة على ما يلي:

(A) المنع ويتم من خلال ما يلي:

١- **السياسات والإجراءات**: وهي سياسات وإجراءات موضوعة لمكافحة غسيل الأموال وتضمن الالتزام بالقوانين واللوائح ذات الصلة.

٢- **اعرف عميلك**: ينبغي الحصول على الحد الأدنى من وثائق تحديد هوية العميل، وكذلك المتطلبات الإضافية استنادًا إلى المخاطر التي يتم تحديدها.

٣- **التدريب**: ضمان التدريب المستمر لموظفي الشركة المعنيين على متطلبات مكافحة غسيل الأموال.

٤- **الإشراف على الإدارة**: ويقصد به إدارة الشركة التي تظهر الالتزام بالامتثال بسياسات وإجراءات مكافحة غسيل الأموال.

٥- **المراجعة الداخلية**: يقصد بها التقييم المستقل للالتزام بمكافحة غسيل الأموال في حينه.

٦- **مراجعات الالتزام**: ويقصد بها مراجعة التزام الشركة بمكافحة غسيل الأموال من خلال إدارة الالتزام بالشركة.

(B) الاكتشاف ويتم من خلال ما يلي:

١- **مراقبة نشاط المعاملات**: يقصد به تحديد ما إذا كانت أنشطة الصفقات عادية أو مشكوك فيها.

٢- **تقديم التقارير الخاصة بالصفقات المشكوك فيها**: ويقصد به تقديم التقارير بشأن الأنشطة التي يتم تحديدها على أنها مشكوك فيها.

٣- **التحري والتحليل**: يقصد به التحقيقات الداخلية معاملة مشتبه فيها حيث تم تقديم تقرير بشأنها.

٤- **برامج المراجعة الداخلية:** ويقصد بها التنسيق المستمر مع مهام التدقيق الحسابي للشركة لضمان التقييم المستقل للالتزام بمكافحة غسيل الأموال.

(C) التدريب:

١- يجب بقاء كافة مسئولي وموظفي الشركة بما في ذلك رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي ورؤساء الأقسام ومساعديهم على علم بالاشتراطات المحلية والدولية بخصوص مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

٢- يجب على الموظفين المعينين حديثا المشاركة في برامج التدريب لضمان استيعابهم لكافة الأمور المتعلقة بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب والإجراءات المضادة.

٤- إعداد تقارير بخصوص المعاملات المشكوك فيها:

(A) اكتشاف وإتباع مسار سياسة المعاملات الكبيرة والمعقدة والغير معتادة

يجب على الشركة تطوير برامج لمكافحة غسيل الأموال والتي تغطي كحد أدنى ما يلي:

١- تطوير وتطبيق السياسات والإجراءات والضوابط الداخلية بما في ذلك تعيين موظفين مؤهلين على مستوى إداري عالي لتنفيذ ما ذكر.

٢- تطوير تظم المراجعة الداخلية للإشراف على إتاحة المتطلبات الأساسية لمكافحة غسيل الأموال.

٣- ينبغي على الموظف المختص إعداد تقرير عن كافة المعاملات المشكوك فيها، بغض النظر عن حجمها ورفعه إلى مسئول مكافحة غسيل الأموال.

٤- يجب على مسئول مكافحة غسيل الأموال رصد المعاملات النقدية اليومية التي تساوي مائة ألف جنيهًا مصريًا أو تزيد.

٥- يجب على مسئول مكافحة غسيل الأموال رصد التحويلات اليومية التي تساوي مائتين وخمسين ألف جنيهًا مصريًا أو تزيد.

٥- إجراءات إعداد تقارير داخلية بشأن أنشطة/ صفقات مشكوك فيها:

عادة ما يتم تحديد المعاملات المشكوك فيها على مستوى الموظف المختص ويجب توثيق كافة الأشياء المشكوك فيها، ويجوز للعاملين أن يستشيروا مسئول مكافحة غسيل الأموال لمناقشة الموضوع، وقد تشمل أمثلة المعاملات الممكنة المشكوك فيها على ما يلي (لا يعد هذا قائمة شاملة):

- العميل الذي يرفض تقديم مستندات تحقيق الشخصية من أجل فتح الحساب.

- يجوز للعميل أن يكون له أكثر من حساب بأكثر من اسم.

- العملاء الذين يرفضون إكمال المعاملة بعد معرفة أنه سيتم تقرير عن الصفقة.

- فرد أو شركة يظهر حسابها عدم وجود أنشطة متعلقة بأعمال أو أشخاص طبيعية وتقوم باستثمار أموال.

- شراء أوراق مالية تقوم المؤسسة المالية بامتلاكها في إيداع آمن حيث لا يبدو المبلغ مناسبًا نظرًا للوضع الظاهر للعميل.

- مؤسسات فردية أو تجارية يتمخض عنها مبالغ مالية كبيرة يتم استثمارها بالعملات أو الأوراق المالية بحيث لا يتماشى حجم الصفقات مع المؤسسة الفردية أو التجارية المعنية.

خطوات تفصيلية:

١- بمجرد أن يلغ الموظف المختص عن طريق مديره المباشر مسئول مكافحة غسيل الأموال عن ما يثيره/ تثيره من شكوك فحينئذ يكون قد وفى بالتزاماته القانونية.

٢- ينبغي على مسئول مكافحة غسيل الأموال أن يقر باستلامه تقرير الشك.

٣- بجب توثيق وتسجيل كافة التحقيقات الداخلية التي يقوم بها مسئول مكافحة غسيل الأموال فيا يتعلق بالتقرير والكشف/ عدم الكشف للهيئات التنظيمية المختصة.

٤- عند إجراء أي تحقيق داخلي فإنه يتاح لمسئول مكافحة غسيل الأموال الوصول إلى أية معلومات مطلوبة ذات صلة وكذلك كافة المعلومات الخاصة بنموذج اعرف عميلك المتعلقة بالعميل.

٥- إعداد تقرير من قبل مسئول مكافحة غسيل الأموال فقط بعد القيام بالتحقيقات الداخلية المسئولة والتشاور مع المدير التنفيذي/ العضو المنتدب.

٦- إذا ما نما إلى علم مسئول مكافحة غسيل الأموال وجود نشاط يثير الشكوك نتيجة لإجراء تحقيق في أنشطة الشركة بموجب اللوائح الخارجية حينئذ ينبغي توثيق هذا القرار وحفظه.

٧- لا توجد عقوبات على العاملين بسبب تقديم التقارير بخصوص أي اشتباه في محاولة غسيل أموال والتي يثبت فيما بعد عدم صحة هذا الاشتباه بعد أن يقوم مسئول مكافحة غسيل الأموال برفع تقريره.

٦- إعداد التقارير:

(A) يقوم مسئول مكافحة غسيل الأموال بإعداد تقرير – مرة واحدة على الأقل شهريا – فيما يتعلق بأنشطته وتقييم نظم مكافحة غسيل الأموال والمعاملات المشكوك فيها وغير العادية وما تم اتخاذه من قرارات فيما يتعلق بهم.

(B) يرسل التقرير لوحدة مكافحة غسيل الأموال التي أنشئت في البنك المركزي المصري بالإضافة لالتزامات وقرارات الشركة.

٧- إمساك السجلات

(A) يحتفظ مسئول مكافحة غسيل الأموال للشركة بالملفات الخاصة بالمعاملات المشكوك فيها وكذلك حفظ الصفقات والتقارير والوثائق ذات الصلة.

(B) يجب الاحتفاظ بكافة سجلات المعاملات لفترة زمنية لا تقل عن خمس سنوات عقب السنة التي يتم فيها إتمام المعاملات ذات الصلة.

المراقب الداخلي وآليات شكاوى العملاء

يهدف هذا الإجراء إلى إلقاء الضوء على الخطوات المطلوبة لتناول شكاوى العملاء، وعادة ما يطبق هذا الإجراء على كافة إدارات الشركة التي تتعامل مع العملاء، وفيما يلي أبرز الضوابط المرتبطة بإجراءات تناول شكاوى العملاء.

١- تناول الشكاوى وإعداد التقارير

في حالة وجود أية شكوى ناجمة لما يلي:

(A) شكوى/ حادثة عدم التزام يقدمها أحد موظفي الشركة.

(B) شكوى/ حادثة عدم التزام يقدمها أحد العملاء أو إحدى الهيئات التنظيمية.

(C) استفسار يتم تلقي من الإدارة التنفيذية للشركة.

وفي هذه الحالة يقوم مسئول الالتزام بإجراء تحقيق داخلي كما يلي:

- يرفع الموظف الذي قد لاحظ انتهاكـًا لإجراءات الالتزام أو الإجراءات التنظيمية الشكوى لرئيس القسم المختص.

- يكون رئيس القسم مسئولا حينئذ عن رفع تقرير لمسئول الالتزام بخصوص خرق الالتزامات.

- يقوم مسئول الالتزام بالتحقيق في الأمر/ الواقعة، وعند إثبات التحقيق لعدم الالتزام فإن مسئول الالتزام يقدم تقريرًا بعدم الالتزام ومتى تمكن من إثبات عدم الالتزام، فإنه يجب توثيق الإجراءات المتخذة. وفي حالة عدم التمكن من إثبات عدم الالتزام فعندئذ يقدم تقرير عن الأمر/ الواقعة للمدير التنفيذي للشركة.

- ويجوز لمسئول الالتزام – أثناء التحقيق – أن يقابل أي موظف وينبغي عليه الحصول على أي مستند متعلق بالتحقيق وأخذ نسخة منه.

- يعرض المدير التنفيذي للشركة التقرير على لجنة الالتزام (إن كانت للجنة مشكلة) في اجتماعهم التالي المعد انعقاده.

- يحتفظ مسئول الالتزام بسجل لكافة الشكاوى/ حوادث عدم الالتزام التي قدم عنها تقرير إلى الهيئات التنظيمية.

٥.٥ التقارير والقوائم المالية

تعد التقارير والقوائم المالية التي تعدها شركة السمسرة في الأوراق المالية بمثابة مخرجات النظام المحاسبي المرتبط بها. وقد يتم إعداد تلك التقارير والقوائم المالية إلى أطراف خارجية (على سبيل المثال المستثمرين مصلحة الضرائب، هيئة سوق المال، البورصة) وقد يتم توفير بعض تلك التقارير إلى الأطراف الداخلية (على سبيل المثال إدارة الشركة) بهدف تقييم أداء الشركة واتخاذ القرارات سواء قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل.

وبصفة عامة تتمثل أبرز تلك التقارير والقوائم المالية في الأتي:-

١- التقرير السنوي لشركات السمسرة في الأوراق المالية

تصدر الشركات عمومًا تقرير سنوي خاص بها يظهر ويعرض روح وذاتية الشركة وهويتها ورسالتها، وهو في الأساس تقرير مالي سردي مفصل حول الأنشطة التجارية التي قامت بها الشركة خلال السنة الماضية، ويتألف ذلك التقرير من أجزاء عديدة غالبًا ما يخضع محتواه للقواعد المحاسبية والتشريعية وتعليمات ولوائح هيئة سوق المال.

وتعد أحد المكونات الرئيسية للتقرير السنوي في القوائم المالية للشركة (الميزانية قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية...)، تقارير مجلس الإدارة ورئيس المجلس والمدير التنفيذي الإضافة إلى تقارير المراجعة المالية والتشغيلية.

٢- القوائم المالية لشركات السمسرة في الأوراق المالية

تعد القوائم المالية بغرض تقديم المعلومات المالية اللازمة لمستخدمي تلك القوائم، ومن بينهم إدارة الشركة وحملة الأسهم والسندات والبنوك والهيئات الرقابية ومصلحة الضرائب.

وعادة تتكون القوائم المالية من قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل ، وقائمة التدفقات النقدية وقائمة التوزيعات المقترحة للأرباح بالإضافة إلى الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، وعادة ما يرفق تقرير مراقب الحسابات بالقوائم المالية ولذلك يطلق عليها القوائم المالية المراجعة.

وفيما يلي نماذج القوائم المالية لشركات السمسرة في الأوراق المالية(٧٨) الواردة في نموذج ٣/ج.

---

(٧٨) وردت نماذج القوائم المالية للشركات العاملة في مجال الأوراق المالية في ملحق معايير المحاسبة المصرية رقم ٣/ج بموجب قرار وزير الاقتصاد رقم ٥٠٣ لسنة ١٩٩٧، إلا أن قرار وزير الاستثمار رقم ٢٤٣ لسنة ٢٠٠٦ الخاص بإصدار معايير المحاسبة المصرية بشكل يتفق مع المعايير الدولية للتقارير المالية قد عرض نماذج القوائم المالية ضمن المعيار المحاسبي الأول بعنوان عرض القوائم المالية وليس من ضمنها نموذج ٣/ج.

وجدير بالذكر فإن منشأ الاختلاف الظاهر بين نماذج القوائم المالية الواردة بالمحلق ٣/ج عن نماذج تلك القوائم الواردة في المعيار الأول من معايير المحاسبة المصرية يرجع إلى إعطاء أولوية للإفصاح عن المكونات الأكبر سيولة في قائمة المركز المالي، حيث يبدأ التبويب بالأصول المتداولة مطروحا منها الالتزامات المتداولة مكونا رأس المال العامل ثم يلي ذلك عرض الأصول طويلة الأجل في بداية قائمة المركز المالي بالنسبة للشركات الأخرى بخلاف تلك العاملة في مجال الأوراق المالية.

٣- تقارير أخرى

هناك عديد من التقارير الأخرى التي تعدها إدارة شركات السمسرة في الأوراق المالية لعل أبرزها:-

(A) قائمة الدخل على أساس قطاعي (سواء أكانت على مستوى الفرع أو المنطقة الجغرافية – أو حسب العملاء أو حسب مديري الحساب) ولا شك أن شكل ومحتوى تلك التقارير تختلف من شركة إلى أخرى حسب طبيعتها واحتياجاتها.

(B) كما تقوم شركة السمسرة أيضا بإعداد تقارير أخرى سواء يومية أو أسبوعية أو شهرية أو ربع سنوية أو سنوية. لعل أبرز تلك التقارير ما يلي:-

١- تقرير مجمع بحجم تداولات شركة السمسرة يوميا وأسبوعيا وشهريا وربع سنويا وسنويا.

٢- تقرير أو بيان دوري لكل عميل عن حساباته النقدية والورقية التي تعامل عليها خلال شركة السمسرة وعمولات السمسرة وكافة العمولات والأتعاب الأخرى التي تم خصمها من حساب العميل خلال تسوية معاملاته لصالح الجهات الأخرى وتفاصيلها.

٣- كما تقوم الشركة بإعداد بيان بصافي رأس المال السائل يوميا (ويعتمد من العضو المنتدب والمدير المالي للشركة) تحتفظ بملف خاص لدى المراقب الداخلي للشركة. كما يتم تقديم ذات البيان في أول يوم عمل من كل أسبوع عن يوم العمل الأخير من الأسبوع السابق، فضلا عن تقديم ذات البيان للبورصة وهيئة سوق المال خلال ١٠ أيام عمل من بداية كل شهر عن نهاية الشهر السابق، وخلال ٤٥ يومًا من تاريخ نهاية كل فترة ربع سنوية، وخلال ٣ شهور من تاريخ نهاية السنة المالية.

ملحق رقم ٣ / ج

نموذج قائمة المركز المالي في / / ١٩

للشركات العاملة في مجال الأوراق المالية

اسم الشركة: **نوع العملة**

كلي	جزئي	جزئي		سنة المقارنة
			الأصول المتداولة:	
			النقدية بالخزينة والبنوك:	
		××	نقدية بالخزينة	
		××	حسابات جارية بالبنوك	
		××	ودائع لأجل بالبنوك	
	××		مجموع النقدية والأرصدة بالبنوك	
			استثمارات متداولة في أوراق مالية	
		××	أوراق حكومية ومضمونة من الحكومة	
		××	أسهم محلية	
			(تذكر الشركات التابعة والشقيقة تفصيلا)	
		××	أسهم أجنبية	
		××	سندات وصكوك تمويل	
		××	وثائق استثمار	
	××		مجموع الاستثمارات في أوراق مالية	
			المدينون وأرصدة مدينة أخرى:	
		××	عملاء وأوراق قبض مدينون (بعد خصم المخصص البالغ قيمته...)	
		××	جاري صناديق الاستثمار	
		××	مشاركات	
		××	جاري شركات تابعة وشقيقة	
		××	حسابات مدينة لأعضاء مجلس الإدارة والمديرين	
		××	تأمينات لدى الهيئة العامة لسوق المال	
		××	حسابات مدينة أخرى	
	××		مجموع المدينون والأرصدة المدينة الأخرى	
××			مجموع الأصول المتداولة	
××			بعده	

ملحق رقم ٣ / ج

تابع نموذج قائمة المركز المالي في / / ١٩				
كلي	جزئي	جزئي		سنة المقارنة
			ما قبله	
	××		**(ناقصا) الالتزامات المتداولة:**	
		××	بنوك حسابات دائنة	
		××	بالعملة المحلية	
		××	بالعملة الأجنبية	
		××	دائنون	
		××	جاري شركات تابعة وشقيقة	
		××	جاري صناديق الاستثمار	
		××	دائنوا التوزيعات	
		××	حسابات دائنة لأعضاء مجلس الإدارة والمديرين	
		××	حسابات دائنة متنوعة	
			مخصصات (تذكر تفصيلا)	
	××			
××			مجموعة الالتزامات المتداولة	
××			رأس المال العامل	
	××		**الأصول طويلة الأجل:**	
			مصروفات مؤجلة بعد خصم مجمع الاستهلاك	
			استثمارات طويلة الأجل:	
		××	شركات تابعة وقابضة وشقيقة	
		××	مشاركات طويلة الأجل	
	××	××	شركات أخرى	
	××		أصول ثابتة (بعد خصم مجمع الإهلاك)	
×××			إجمالي الأصول طويلة الأجل	
			إجمالي الاستثمار يتم تمويله على النحو التالي:	
			حقوق المساهمين:	
		××	راس المال المصدر والمكتتب فيه	
		××	يخصم المبالغ غير المسددة	
	××		رأس المال المدفوع	
			بعده	
×××				

ملحق رقم ٣ / ج

تابع نموذج قائمة المركز المالي في / / ١٩				
كلي	جزئي	جزئي		سنة المقارنة
×××	××		**ما قبله ....**	
	××		الاحتياطيات (تذكر تفصيلا)	
	××		أرباح (أو خسائر) مرحلة	
××			**إجمالي حقوق المساهمين**	
			التزامات طويلة الأجل	
	××		صكوك التمويل والسندات	
	××		قروض من شركات قابضة أو تابعة أو شقيقة	
	××		قروض من البنك	
	××		أخرى	
×××			إجمالي تمويل رأس المال العامل والأصول طويلة الأجل	

الإيضاحات المرفقة جزءًا لا يتجزأ من هذه القوائم وتقرأ معها ويتم الإفصاح عن كل حساب بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية وفقا لمتطلبات الإفصاح الواردة بمعايير المحاسبة المصرية.
تقرير مراقب الحسابات مرفق

عضو مجلس الإدارة ....

رئيس مجلس الإدارة ....

ملحق رقم ٣ / ج

نموذج قائمة الدخل للشركات العاملة في مجال الأوراق المالية

كلي	جزئي	جزئي	عن الفترة المالية من / / ١٩ إلى / / ١٩	سنة المقارنة
			إيرادات النشاط:	
		××	أرباح بيع أوراق مالية	
		××	عائد استثمارات في أوراق مالية	
		××	سمسرة وعمولات	
		××	مقابل إدارة صناديق الاستثمار	
	××		إجمالي إيرادات النشاط	
			يخصم:	
		××	مصروفات تسويقية وإعلانية	
		××	مصروفات تمويلية	
		××	مصروفات إدارية وعمومية	
		××	مخصصات بخلاف الإهلاك (تذكر تفصيلا)	
	××			
×××			صافي ربح (أو خسارة) النشاط	
			يضاف:	
		××	فوائد بنكية	
		××	إيرادات غير عادية	
		××	أرباح (أو خسائر) فروق عملة	
		××	أخرى	
	××			
			ناقصا:	
		××	مصروفات غير عادية	
		××	أخرى	
	××			
×××				
×××			صافي الأرباح (أو الخسائر) قبل خصم ضرائب الدخل	
×××			ضريبة الدخل	
×××			صافي الربح أو الخسارة بعد ضريبة الدخل	

نموذج استرشادي لقائمة التدفق النقدي

باتباع الطريقة غير المباشرة*

شركة .... البنود على سبيل المثال

قائمة التدفق النقدي

عن الفترة المنتهية في / / ١٩

أرقام المقارنة

البيان	العملة	العملة
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل		
صافي الأرباح (الخسائر) قبل الضرائب والبنود غير العادية	××	××
تعديلات لتسوية صافي الأرباح (الخسائر) مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل		
= إهلاك واستهلاك	×	×
= مخصصات	×	×
= خسائر (أرباح) تقييم العملات الأجنبية	×	×
= خسائر (أرباح) بيع أصول ثابتة	×	×
= خسائر (أرباح) بيع الاستثمارات المالية	×	×
= ضرائب الدخل المسددة	×	×
= الفوائد المدينة	×	×
أرباح (خسائر) التشغيل قبل التغيرات في رأس المال العامل	××	××
(الزيادة) النقص في أرصدة العملاء والأرصدة المدينة	×	×
(الزيادة) النقص في المخزون	×	×
الزيادة (النقص) في أرصدة الدائنون والأرصدة الدائنة	×	×
تدفقات نقدية قبل البنود غير العادية	××	××
مقبوضات (مدفوعات) البنود غير العادية	×	×
صافي النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة التشغيل	××	××
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار		
مدفوعات لشراء استثمارات مالية	××	××
متحصلات من بيع استثمارات مالية	×	×
متحصلات من بيع استثمارات مالية	×	×
مدفوعات لشراء أصول ثابتة والأصول طويلة الأجل الأخرى	×	×
متحصلات من بيع أصول ثابتة والأصول طويلة الأجل الأخرى	×	×
فوائد محصلة	×	×
صافي النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار	××	××

*** يجوز إتباع الطريقة المباشـــرة عند إعداد القائمة وذلك وفقا لما هو موضـــح بالمعيار المحاسبي المصري الخاص بقائمة التدفق النقدي.**

البيان	سنة المقارنة	
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل		
مقبوضات من إصدار أسهم راس المال	×	×
مقبوضات من اقتراض طويل الأجل	×	×
مدفوعات عن اقتراض طويل الأجل	(×)	(×)
مدفوعات عن التزامات التأجير التمويلي	(×)	(×)
توزيعات الأرباح المدفوعة	(×)	(×)
صافي النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة التمويل	××	××
صافي الزيادة (النقص) في النقدية وما في حكمها خلال الفترة	××	××
النقدية وما في حكمها في بداية الفترة (إيضاح رقم ....)	××	××
النقدية وما في حكمها في نهاية الفترة (إيضاح رقم ....)	××	××

قائمة التوزيعات المقترحة للأرباح

من الفترة المالية المنتهية / / ١٩

اسم الشركة

كلي	جزئي		سنة المقارنة
	××	صافي الربح أو (الخسارة) بعد ضريبة الدخل	
	××	الأرباح أو الخسائر) المرحلة من العام الماضي	
	××	احتياطيات محولة (إن وجدت وتذكر تفصيلا)	
×××		صافي الربح القابل للتوزيع	
		يوزع كالأتي:	
	××	احتياطي قانوني	
	××	احتياطي نظامي (يذكر تفصيلا)	
	××	احتياطي رأسمالي (إن وجد)	
	××	نصيب المساهمين (بواقع للسهم)	
	××	نصيب العاملين	
	××	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة (إن وجدت)	
	××	احتياطي أخرى (تذكر تفصيلا)	
×××			
×××		أرباح محتجزة مرحلة للعام التالي	

	رأس المال	الاحتياطي القانوني	الاحتياطيات (تذكر تفصيلا)	فائض[٧٩] إعادة التقييم	الأرباح المرحلة	الإجمالي
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤	×		×	(×)	×	×
التغيرات في السياسات المحاسبية					(×)	(×)
الرصيد المعدل	×	×	×	(×)	×	×
الفائض من إعادة تقييم الأصول				×		×
العجز من إعادة تقييم الاستثمارات				(×)		×
صافي الأرباح والخسائر التي لم تتأثر بها قائمة الدخل				×	(×)	×
صافي ربح العام					×	×
المحول للاحتياطي القانوني		×			(×)	
توزيعات الأرباح					(×)	(×)
إصدار أسهم نقدية	×					×
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥	×		×	(×)	×	×
العجز من إعادة تقييم الأصول				(×)		(×)
الفائض من إعادة تقييم الاستثمارات				×		×
صافي الأرباح والخسائر التي لم تتأثر بها قائمة الدخل				(×)	(×)	(×)
صافي ربح العام					×	×
المحول للاحتياطي القانوني		×			(×)	
توزيعات الأرباح					(×)	(×)
إصدار أسهم من الاحتياطيات	×		×		(×)	
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦	×	×	×	(×)	×	×

(٧٩) وردت في نموذج القائمة المرفق بالمعيار تحت مسمى احتياطي إعادة التقييم والأحرى إثباتها كفائض إعادة تقييم نظرًا لأن الاحتياطيات يمكن استخدامها في غير الأغراض المخصصة لها بموافقة الجمعية العامة وفقا للمادة رقم (٤٢) من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بشأن قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة، في حين أن فائض إعادة التقييم لا يستخدم إلا في حالة انخفاض قيمة أصل سبق وان كون له فائض أو التصرف في الأصل المكون له الفائض.

٦،٥ أسئلة وتطبيقات

١- عرف دليل الحسابات وأهميته لبناء أي نظام محاسبي وما هي الخطوات والإجراءات التي يتم اتباعها عند إعداد دليل الحسابات في شركة السمسرة في الأوراق المالية، وحدد إطار عام لدليل حسابات في ذلك النوع من الشركات.

٢- عرف المستندات وأهميتها وتصنيفها وضع إطار عام مجموعة مستندية تتلائم مع طبيعة شركات السمسرة في الأوراق المالية.

٣- ما هي المجموعة المستندية التي تعتبر فريدة في النظام المحاسبي لشركات السمسرة مقارنة بالشركات في الصناعات والأنشطة الأخرى.

٤- لماذا من الأهمية بمكان وجود فتح حساب بين شركة السمسرة والعميل، وحدد أهم أركان ذلك العقد.

٥- لماذا يتم تكويد العميل عند وجود رغبة منه في شراء وبيع أوراق مالية عن طريق شركة للسمسرة في الأوراق المالية، وما هي البيانات الأساسية التي يتضمنها مستند طلب تكويد عميل.

٦- ما أهمية حفظ الأوراق المالية لدى أمناء السجلات، وهل يمكن لشركة السمسرة أن تقوم بوظيفة أمناء الحفظ؟ وما هي متطلبات واشتراطات الحصول على ترخيص أمين حفظ؟

٧- ما هي حتمية وجود مجموعة دفترية متكاملة ومنتظمة لشركة السمسرة في الأوراق المالية، وما هي تلك المجموعة الإلزامية والاختيارية التي يتعين على الشركة الاحتفاظ بها.

٨- ما هو سجل الأوامر، وهل هو دفتر إلزامي أم اختياري – ارسم نموذج توضيحي لذلك الدفتر وبياناته الأساسية

٩- صمم مجموعة دفترية ومستدية تتلائم مع نشاط شركات السمسرة في الأوراق المالية تتسم بالتكامل موضحا أهم المستندات والدفار التي تميز تلك الشركات عن غيرها من الأنشطة والصناعات.

١٠- ما هو النظام المحاسبي وأهميته والمسئول عن إعداده ووضعه وما هي مقوماته الأساسية في شركة السمسرة في الأوراق المالية.

١١- ضع إطار عام لمجموعة دفترية تتناسب مع طبيعة أنشطة شركات السمسرة في الأوراق المالية موضحا أبرز دفاتر اليومية والأستاذ التي تميز طبيعة نشاط السمسرة عن غيره من الأنشطة.

١٢- حدد الهدف من هيكل الرقابة الداخلية في شركات السمسرة في الأوراق المالية ومكوناته الأساسية، وطبيعة العناصر التي تتكون منها تلك المكونات.

١٣- حدد دور ومسئولية المختصين التاليين بشركة السمسرة عن الرقابة الداخلية:-

- المديرون
- المراقب الداخلي.
- العاملون والمسئولون بالشركة.
- المراجع الخارجي.

١٤- من الأهمية بمكان أن يتضمن الهيكل التنظيمي بشركة السمسرة في الأوراق المالية إدارة للرقابة الداخلية وإدارة للمراجعة الداخلية. اشرح تلك العبارة موضحا الأتي:-

- طبيعة دور ووظيفة إدارة المراجعة الداخلية وإدارة الرقابة الداخلية.
- طبيعة الموقع التنظيمي لكل من الإدارتين وأهمية توفير الاستقلالية لكلا الإدارتين والآليات المستخدمة لتحقيق ذلك.

- أهم الاعتبارات المرتبطة بتشكيل إدارة المراجعة الداخلية وإدارة المراقبة الداخلية.

١٥- اشرح دور إدارة المراقبة الداخلية في مكافحة غسيل الأموال.

١٦- اشرح دور إدارة المراقبة الداخلية في ظل نظام شكاوى العملاء.

١٧- حدد السياسات العامة لشركات السمسرة في الأوراق المالية لمراقبة غسيل الأموال.

١٨- يقوم نظام اكتشاف ومكافحة غسيل الموال الخاص بالشركة على آليات المنع والاكتشاف.

اشرح تلك العبارة موضحًا:-

- آليات منع غسيل الأموال عن طريق الشركة.

- آليات اكتشاف غسيل الموال.

١٩- أن إعداد تقارير عن المعاملات المشكوك فيها أمرًا هامًا لمكافحة معاملات غسيل الأموال.

اشرح تلك العبارة موضحًا الإجراءات والآليات المرتبطة بالتقرير عن معاملات غسيل الأموال موضحًا دور العاملين والمسئولين الرئيسيين في شركات السمسرة في الأوراق المالية.

الفصل السادس

أتمام الدورة المحاسبية

في شركات السمسرة في الأوراق المالية

Completion of the Accounting Cycle
In Brokerage Company

٦,١ خطوات ومراحل الدورة المحاسبية .

٦,٢ تحديد وتسجيل العمليات والأحداث المالية .

٦,٣ إثبات وتســـجيل العمليات والأحداث في دفاتر اليومية وترحيلها إلي دفاتر الأستاذ .

٦,٤ إعداد ميزان المراجعة قبل وبعد التسويات .

٦,٥ استخدام قائمة التسوية في إعداد القوائم المالية .

٦,٦ أسئلة وتطبيقات

١,٦ خطوات ومراحل الدورة المحاسبية

عادة ما يتم تقسـيم حياة الوحدة الاقتصـادية إلي عدد من الفترات المحاسـبية المتساوية ، وفي كل فترة يتم تكرار التتابع المنطقي للإجراءات المحاسبية ابتداء من تسجيل العمليات في اليومية العامة وانتهاء بميزان المراجعــة بعــد الأقفــال. بصفة عامة تتمثـل مراحل الدورة المحاسبية في الآتي :-

(١) تحديد وتسجيل الصفقات والأحداث الأخرى .

(٢) الإثبات والتسجيل في دفاتر اليومية المختصة .

(٣) الترحيل من دفاتر اليومية إلي دفاتر الأستاذ .

(٤) تصوير ميزان المراجعة قبل التسوية .

(٥) إجراء قيود التسويات الجردية في اليومية وترحيلها لدفاتر الأستاذ.

(٦) إعداد ميزان المراجعة بعد التسوية .

(٧) إعداد قيود الأقفال في اليومية وترحيلها للأستاذ العام .

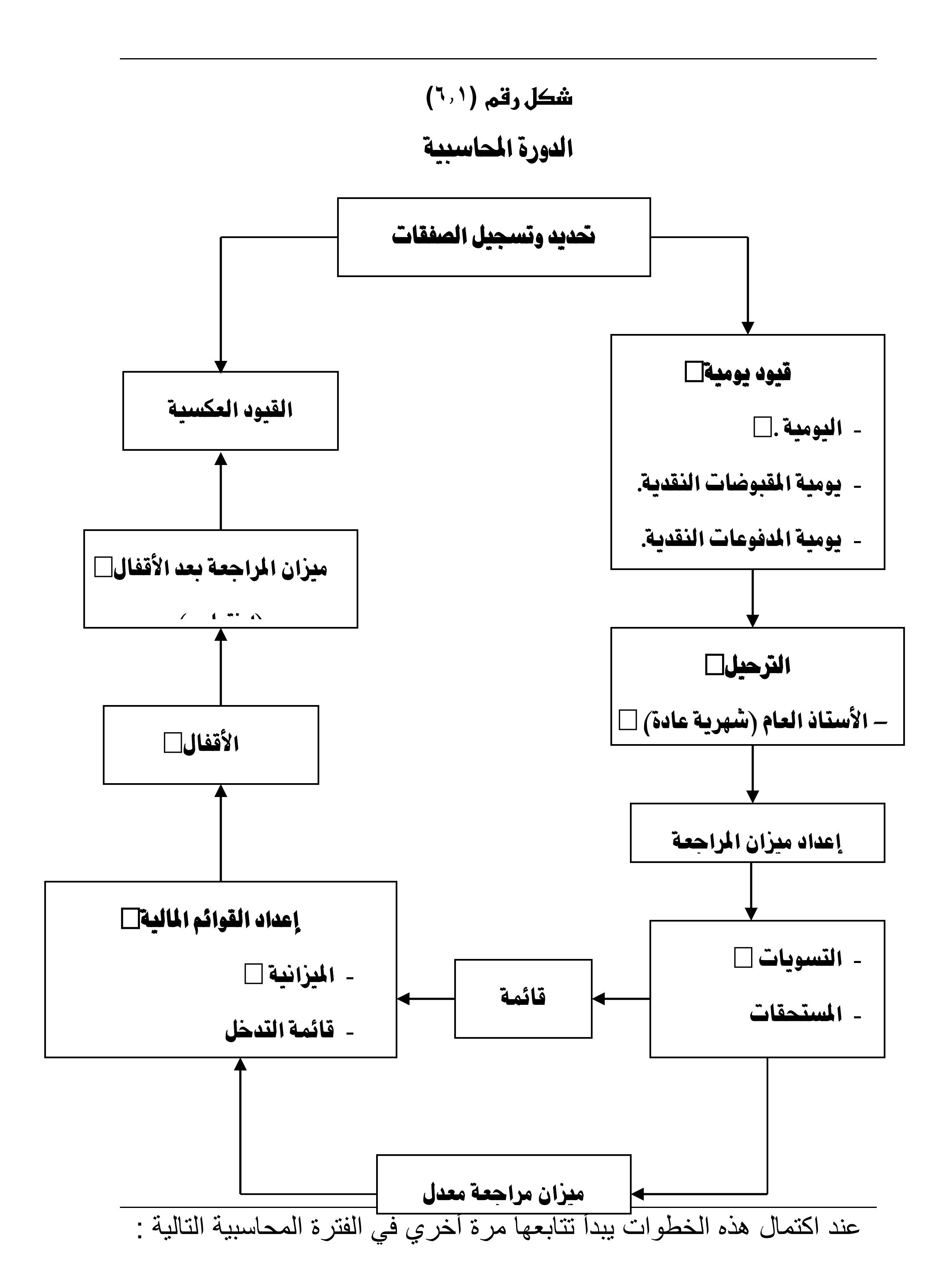
(٨) إعداد ميزان المراجعة بعد الأقفال .

(٩) إعداد القيود العكسية (اختيارياً) وترحيلها لدفاتر الأستاذ .

تشـكل الإجراءات المحاسـبية الموضـحة بعالية عملية محاسـبية متكاملة ، ويطلق علي تكرار عمليـة تكرار تلـك المجموعـة من الإجراءات في كـل فترة محاسبية مصطلح الدورة المحاسبية **Accounting Cycle** . يوضـح الشكل رقم **(٦,١)** خطوات ومراحل تلك الدورة المحاسبية .

شكل رقم (٦،١)

الدورة المحاسبية



عند اكتمال هذه الخطوات يبدأ تتابعها مرة أخري في الفترة المحاسبية التالية :

٢,٦ تحديد وتسجيل العمليات والأحداث المالية

Identification and Recording of Transactions and Other Events

تتمثل الخطوة الأولي في الدورة المحاسبية في تحليل الصفقات والأحداث المالية وتحديد ما يلزم تسجيله. حيث يتم الاعتراف ببند معين في القوائم المالية إذا كان عنصراً قابلاً للقياس وملائماً ويمكن الاعتماد عليه .

ومن الضروري تفهم الفرق بين الحدث والصفقة علي النحو التالي :-

(A) الحدث Event

بصفه عامة يمثل الحدث مصدر أو سبب التغيرات في الأصول والالتزامات وحقوق الملكية. فالحدث واقعة ذات أثر ، وقد يكون ذلك الحدث خارجي أو داخلي .

(B) العملية أو الصفقة Transaction

تمثل العملية أو الصفقة حدث خارجي يتضمن تحويل أو تبادل بين منشأتين أو أكثر. ولا شك أن الوحدة الاقتصادية تقوم بإجراء مئات أو الآف العمليات والصفقات يومياً ، وبالطبع لا يكون منطقياً أعداد قوائم مالية بعد كل صفقة ، حيث عادة ما يتم تسجيل هذا العدد الكبير في السجلات المحاسبية أولاً بأول ، ثم يتم أعداد القوائم المالية من واقع تلك السجلات في نهاية كل فترة (شهر ، ربع سنه أو سنه) .

عموماً يعني مصطلح العملية المالية أي حدث اقتصادي في مجال الأعمال يمكن التعبير عنه مالياً ويجب أن يسجل في السجلات المحاسبية ، والأمثلة علي ذلك تحصيل أو دفع النقدية ، الشراء أو البيع بالأجل ... ألخ .

وينبغي ملاحظة أن العملية المالية لابد أن يكون لها قيمة محاسبية وأن تؤثر علي القوائم المالية .

وغني عن القول فأنه علي الرغم من عملية مثل أحالة أحد الموظفين للتقاعد تعتبر من الأمور الهامة علي أن ألا أنها تعتبر حدث يمكن التعبير عنه مالياً ولذلك لا تسجل في الحسابات .

ويتم استخدام عبارة العمليات أو الصفقات والأحداث الأخري التي تؤثر علي منشآت الأعمال في وصف مصادر ومسببات التغيرات في أصول المنشأة والتزاماتها وحق الملكية بها. ويمكن القول أن هناك عديد من الأحداث :-

(A) أحداث خارجية Exogenous Events

تتضمن التفاعل بين المنشأة وبيئتها علي سبيل المثال الصفقات مع منشآت أخري أو التغير في سعر السلعة أو الخدمة التي تشتريها أو تبيعها الوحدة ، أو حدوث فيضان أو زلازل أو وجود تحسن في التقنية التي يستخدمها المنافس .

(B) أحداث داخلية Endogenous Events

وهي تلك التي تحدث داخل الوحدة مثل استخدام الآلات في النشاط أو استخدام المواد الخام في عمليات الإنتاج .

(C) أحداث تتضمن عناصر داخلية وخارجية

من أمثلة تلك الأحداث الحصول علي خدمات الموظفين والعاملين أو غيرهم حيث تعتبر صفقة تبادل نتيجة حدث خارجي ، في حين أن استخدام تلك الخدمات في وقت الحصول عليها باعتبارها جزء من عملية الإنتاج تعد بمثابة حدث داخلي .

وقد تقع الأحداث في نطاق تحكم المنشأة علي سبيل المثال شراء البضائع واستخدام الآلات ، في حين قد تكون تلك الأحداث خارج نطاق تحكم المنشأة مثل تغير معدل الفائدة أو فرض الضرائب .

تعتمد المحاسـبة علي مجموعة من المناهج والإجراءات لتحديد وتسـجيل وتصنيف وتفسير الصفقات والأحداث الأخرى المتعلقة بمنشآت لأعمال .

كما أن هناك عدة قواعد أساسية لتسجيل الصفقات والأحداث الأخرى عند حدوثها يطلق عليها محاسـبة القيد المزدوج **Double Entry Accounting** . ولعل أفضـل تعبير عن القيد المزدوج ما يشـار إليه بمفهوم المعادلة المحاسـبية **The Accounting Equation** ، بمعني وجود تساوى مستمر لأجمالي الأصول مع إجمـالي كـل من الالتزامـات وحقوق الملكيـة. ولعـل ذلـك التوازن بين كلاً الجانبين أحد أسباب أطلاق أسم الميزانية علي قائمة المركز المالي .

وتطبيقاً لقواعد القيد المزدوج يجب أن تتساوي الجوانب المدينة **Debits** مع الجوانب الدائنة **Credits** ، ويمكن تصوير المعادلة الأساسية في المحاسبة علي النحو التالي :-

الأصول = الإلتزامات + حقوق الملكية

Owner equity + Liabilities = Assets

ولعل كل عملية تحدث في الشـركة يمكن التعبير عنها علي ضـوء تأثيرها علي المعادلة المحاسبية .

وتتغير عناصر تلك المعادلة عند حدوث أي صفقة أو أية أحداث أخري إلا أن القاعدة الأسـاسـية هي أن يظل التسـاوي بين الجوانب المدينة والدائنة قائمة ويمكن توضيح ذلك علي النحو التالي :-

١- إيداع حملة الأسهم مساهمتهم في رأس مال الشركة نقداً في البنك

سدد المساهمون قيمة مساهمتهم في رأس مال أحد شركات السمسرة في الأوراق المالية ومقدارها ٥٠٠٠٠٠٠ جنية نقداً في البنك .

تأثير العملية علي معادلة الميزانية :

الأصول = الالتزامات + حقوق الملكية

+ ٥٠٠٠٠٠٠ جنية(حساب البنك) = صفر(الالتزامات) + ٥٠٠٠٠٠٠ جنية (حساب رأس المال)

التفسير :- زيادة حساب البنك (+ أصل) = زيادة حساب رأس المال (+حقوق الملكية)

٢- شراء أصول ثابتة لشركة السمسرة وسداد جزء من قيمة تلك الأصول نقداً والباقي تسهيلات علي الحساب .

اشترت شركة السمسرة أصولها الثابتة علي النحو التالي :-

البيان	المبلغ	المسدد	الأجل
شقة	٣٠٠٠٠٠ ج	٢٠٠٠٠٠ ج	١٠٠٠٠٠ ج
أجهزة حاسبات آلية	٢٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
برامج	١٢٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠
أثاث وديكورات	٢٥٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠
أجهزة وآلات	٢٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
الإجمالـــي	١١٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠

تأثير العملية علي معادلة الميزانية :

الأصول = الالتزامات + حقوق الملكية

+ ١١٠٠٠٠٠ أصول ثابتة

- ٧٠٠٠٠٠ نقدية

٤٠٠٠٠٠ **= + ٤٠٠٠٠٠ الالتزامات + ٠ حقوق الملكية**

التفسـير : زيادة الأصــول الثابتة بمقدار + ١١٠٠٠٠٠ ج ، ونقص النقدية

بمقدار = ٧٠٠٠٠٠ ج =زيادة حساب الالتزام بمقدار + ٤٠٠٠٠٠

٣- قامت شـــركة الســـمســـرة بتنفيذ طلبات شـــراء وبيع أوراق مالية لعملائها نقداً علي النحو التالي :

قيمة طلبات الشراء والبيع ٢٠٠٠٠٠٠ جنية .

العمولة ٦٠٠٠ جنية .

المحصل من قيمة الطلبات **٥٠%**

التأثير علي معادلة الميزانية

الأصول = الالتزامات + حقوق الملكية

+ ١٠٠٠٠٠٠ النقدية

+ ١٠٠٠٠٠٠ العملاء

+ ٣٠٠٠ النقدية = + **صفر** الالتزامات

+ ٣٠٠٠ العملاء + ٦٠٠٠ حقوق الملكية

٢٠٠٦٠٠٠

٢٠٠٠٠٠٠ **(-)** النقدية

التفسير :

زيادة في الأصول

(النقدية ١٠٠٠٠٠٠ + ١٠٠٠٠٠٠ العملاء + ٣٠٠٠ النقدية + ٣٠٠٠ العملاء)

ونقص في الأصول ((٢٠٠٠٠٠٠) + ٦٠٠٠ زيادة في حقوق الملكية)

حيث يمثل حساب العمولة (الإيرادات) أحد عناصـر حقوق الملكية ، باعتبار أن الإيراد يؤدي إلي زيادة حقوق الملكية عن طريق زيادة الأرباح .

٤- سداد مصروفات أجور وتسويق لشركة السمسرة

قامت شركة السمسرة بسداد الآتي :-

	إجمالي المبلغ	المسدد
مصروفات الأجور	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠
مصروفات التسويق	١٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠
	١٢٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠

تأثير العملية علي معادلة الميزانية

الأصول = الالتزامات + حقوق الملكية

- ١٠٠٠٠٠ نقدية = + ٢٠٠٠٠ الالتزامات -١٢٠٠٠٠ حقوق الملكية

التفسير :

= نقص ١٠٠٠٠٠ في النقدية مع زيادة في الالتزامات + ٢٠٠٠٠ ، ونقص في حقوق الملكية - ١٢٠٠٠٠ ، علي أساس أن المصروفات تساهم في تخفيض الأرباح ومن ثم تخفيض قيمة حقوق الملكية

٣.٦ أثبات وتسجيل العمليات والأحداث في دفاتر اليومية وترحيلها إلي دفاتر الأستاذ **Journalization and Posting to the Ledger**

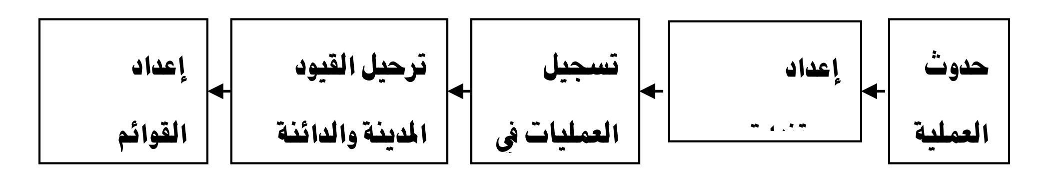
١,٣,٦ دورة القيد والترحيل في دفاتر اليومية والأستاذ العام

يشار إلي دورة القيد والترحيل بالمراحل والخطوات التي يمر بها المستند منذ بداية نشأته وترحيلة في الدفاتر والسجلات المحاسبية. ويعد المستند بمثابة الواقعة المنشئة لأي قيد محاسبي .

وتعتبر دفاتر اليومية بمثابة دفاتر القيد الأولي الذي يتم فيها تسجيل العمليات المالية أو الصفقات والأحداث المالية حسب تسلسلها موضحاً فيها التغيرات التي تطرأ علي الجانبين المدين والدائن للحسابات بدفتر الأستاذ .

وتتضمن تلك اليومية تفسيراً موجزاً عن كل عملية ، وتعتبر عملية ترحيل القيود المدينة والدائنة أولاً بأول من دفتر اليومية إلي الحسابات بدفتر الأستاذ الأساس لأعداد

الميزانية العمومية وغيرها من القوائم المالية. يوضـــح الشـــكل رقم **(٦,٢)** الخطوات المنطقية لتدفق المعلومات خلال النظام المحاسبي.



شكل رقم (٦,٢)

تدفق المعلومات خلال النظام المحاسبي

ويشـــار بعملية الترحيل تحويل البنود التي أدرجت وســـجلت بدفاتر اليومية لدفاتر الأسـتاذ ، ويعد إجراء الترحيل بمثابة جزء من عملية التلخيص والتبويب. ومن الأهمية بمكان الإشـــارة إلي تعريف مصـــطلحات دفتر اليومية ، ودفتر الأستاذ والحسابات وأنواعها .

دفاتر اليومية

توفر دفـاتر اليوميـة ســـجل زمني لكل الأحداث والمعلومـات عن العمليـة وشــرحاً لها بطرفيها المدين والدائن ، وعادة ما تسـتخدم شـركة السـمسـرة في الأوراق المـاليـة أنواعاً مختلفة من دفاتر اليومية لعل أبرزها اليومية العامة وهي تتضمن خانتان فقط أحداها للطرف المدين والثاني للطرف الدائن .

يوضح الشكل رقم **(٦,٣)** نموذجاً لليومية العامة .

شكل رقم (٦,٣)

نموذج اليومية العامة

مدين	دائن	رقم صفحة الأستاذ	الحسابات وتفسير العمليات	التاريخ

وعلي الرغم من أن دفتر الأستاذ العام يمثل تجميعاً لكل حسابات الأصول الإلتزامات وحقوق الملكية والإيرادات والمصروفات ، كما أنه يعتبر مناسباً لتوضيح أثر الصفقات علي أحد بنود تلك الحسابات إلا أنه لا يتم تسجيل تلك الصفقات أو الأحداث الأخرى مباشرة في دفتر الأستاذ ، وإنما يتم استخدام دفتر اليومية للإثبات التاريخي لتلك المعاملات علي أساس التعبير عنها في صورة قيود مدينة ودائنة **Debits and Credits Journals** للحسابات المختلفة.

ويتم تسجيل الصفقات والأحداث في دفتر اليومية بعد مراعاة الاعتبارات التالية :-

(١) يتضمن كل قيد يومية عامة أربعة أجزاء :-

(A) الحسابات والمبالغ المدينة (منه) .

(B) الحسابات والمبالغ الدائنة (له) .

(C) تاريخ القيد .

(D) شرح القيد .

(٢) يتم إدراج وتسجيل الجوانب المدينة أولاً ، ثم يتم أتباعها بتسجيل الجوانب الدائنة ، ثم يأتي شرح القيد بعد أسم أخر حساب دائن ، وأحياناً ما يستكمل عمود رقم صفحة الأستاذ عند ترحيل الحسابات .

(٣) عادة ما يتم استخدام يومية مساعدة أو يومية خاصة**Special Journals** علاوة علي دفتر اليومية العامة .

ويتم استخدام قيد اليومية في تسجيل كافة العمليات اليومية المتشابهة في التاريخ من واقع مستندات إثباتها ويحرر بها قيد اليومية يتم بموجبة القيد في اليوميات الرئيسية. وهذا الأسلوب يهدف إلي تحقيق الأغراض الآتية :-

١- تقليل عدد مرات التسجيل بالدفاتر والتي تتم لعملية واحدة من نفس النوع والتاريخ .

٢- ســهولة حفظ وتتبع المســتندات من واقع الرقم المســلســل لســند قيد اليومية الفرعي .

٣- أن العمليات التي تســجل في اليوميات الرئيســية وترحل إلي دفاتر الأســتاذ المســاعدة والتي يوجد بها حســابات مقابلة ســوف يحقق أحكام الرقابة والضبط عليها بطريقة أكثر فاعلية .

ويتم عمل تجميع شــهري للأعمدة الموجودة في كل يومية رئيسـية ثم يحرر به (ســند قيد يومية عامة) بالرصــيد الشــهري لكل عمود يرحل إلي الحســابات المقابلة في اليومية العامة .

وفي نفس الوقت تستخدم قيود اليومية الفرعية مرفق بها المستندات المؤيدة للصــرف للتســجيل في اليوميات التحليلية ودفتر الأســتاذ المســاعد علي أن تتم المطابقة في نهاية كل فترة بين مجموع الحركة الشهرية لكل يومية تحليلية ولكل دفتر أســتاذ مســاعد مع مجموعة القيود التي تمت في اليوميات الرئيســية ودفتر الأستاذ العام خلال نفس الفترة .

وعادة ما يتم ترحيل الحسابات الإجمالية بدفتر اليومية العامة إلي الحسابات المقابلة لها بدفتر الأستاذ العام .

دفتر الأستاذ The Ledger

يمثل دفتر الأســتاذ الوعاء الذي يتم فيه ترحيل القيود من دفاتر اليومية إلي دفتر الأسـتاذ. ويقصـد بالترحيل عملية تحويل ونقل المبالغ المدينة والدائنة من دفتر اليومية إلي الحســابات بدفتر الأســتاذ ، حيث يرحل كل مبلغ مدرج بخانة المدين في دفتر اليومية إلي الجانب المدين من الحسـاب بدفتر الأسـتاذ ، وكذلك يرحل كل مبلغ مدرج بخانة الدائن بدفتر اليومية إلي الجانب الدائن من الحساب بدفتر الأستاذ .

يعبر دفتر الأسـتاذ بمثابة وسـيلة لتجميع كافة المعلومات المتعلقة بالتغيرات التي تطرأ علي أي عنصـر من عناصـر القوائم المالية ، علي سبيل المثال يظهر

حســاب النقدية كأصــل بدفتر الأســتاذ المبالغ النقدية المحصــلة والمدفوعة عن طريق الوحدة ورصيد النقدية المتاح .

بعبارة أخري يتضمن دفتر الأستاذ كافة الحسابات التي تظهر في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل ، حيث يفتح لكل حساب صفحة مستقلة لكل حساب من حسابات الأصول أو الالتزامات أو حق الملكية أو الإيرادات أو المصروفات .

ويتكون حساب الأستاذ في أبسط صورة من ثلاثة عناصر هي :-

١- العنوان (ويتضــمن أســم الحســاب) علي ســبيل المثال أحد حســابات الأصول أو الالتزامات ... ألخ .

٢- الجانب الأيمن (ويسمي الجانب الدائن **Debit**) .

٣- الجانب الأيسر (ويسمي الجانب الدائن **Credit**) .

ويطلق علي المبالغ التي تســجل في الجانب الأيمن "مدين" ، كما تســمي المبالغ التي تسـجل في الجانب الأيســر الدائن ، ويمثل الفرق بين مجموع الجانب المـــــدين ومجمــوع الجانب الدائن لأي حســـاب مصطلح الرصيد **The Balance**. حيث يكون الرصـــيد مديناً **Debit Balance** إذا زاد مجموع الجانب المدين عن مجموع الجانب الدائن ، والعكس صـــحيح حيث يكون الرصـــيد دائن **Credit Balance** عندما يزيد مجموع الجانب الدائن عن مجموع الجانب المدين .

وعادة ما يتم عرض نموذج دفتر الأســـتاذ علي شـــكل حرف T باللغة الإنجليزية ، وهناك نوعان من دفاتر الأستاذ :-

(A)دفترعام **General Ledger** وهو يتضــمن الحســابات الإجمالية التي تظهر في قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل ، ويتم الترحيل إليه من دفتر اليومية العامة .

(B) دفتر الأســتاذ الفرعـــــي **Sub-Ledger** وهو الأسـتاذ المســاعد الذي يتضـمن تفاصـيل كل حسـاب من حسـابات الأسـتاذ العام . حيث يتم الترحيل إلي تلك الحسابات من دفاتر اليومية المساعدة .

الحساب Account

في نهاية السـنة المالية تقفل جميع الحسـابات الموجودة بدفتر الأسـتاذ العام وتسـتخرج الأرصـدة المدينة والدائنة لكل حسـاب ومن هذه الأرصـدة يتم عمل ميزان المراجعة. وعادة ما يتم إعداد القوائم المالية من واقع أرصـدة الحسـابات المدينة والدائنة الواردة بميزان المراجعة للوصـــول إلي نتيجة أعمال الشـــركة والمركز المالي لها خلال العام المالي المعد عنه القوائم المالية .

ويمكن القول أن الحسـاب يمثل ترتيب منظم يظهر أثر الصـفقات والأحداث الأخرى علي أصـل أو حق معين. ويتم الاحتفاظ بحسـاب منفصـل لكل أصـل أو التزام أو إيراد أو مصروف وكذلك رأس المال .

ويطلق مصـطلح الحسـاب أو حسـاب الأسـتاذ **Ledger Account** علي نموذج السـجل الذي يثبت فيه الزيادة والنقص اللذين يطرآن علي كل عنصـر من عناصـر القوائم المالية.وتحفظ مجموعة الحسابات في دفتر رسمي دفتر الأستاذ.

وقد تكون الحســابات حقيقية **Real** وقد تكون أسـمية **Nominal** علي النحو التالي :-

وتتمثل الحســابات الحقيقية **Real Accounts** في الحســابات الدائمة الخاصــة بحسابات الأصول والالتزامات وحق الملكية وجميعها تظهر في الميزانية .

أما الحســابات الاسـمية **Nominal** فهي تلك الحســابات المؤقتة لحســابات الإيرادات والمصروفات التي تظهر في قائمة الدخل .

وعادة ما لا يتم أقفال الحسـابات الحقيقية (حسـابات الميزانية) ، في حين يتم أقفال الحسابات الاسمية (حسابات قائمة الدخل) بصورة دورية .

٢,٣,٦ تسجيل وترحيل عمليات إصدار رأس المال وزيادته أو تخفيضة

١.٢.٣.٦ المحاسبة عن أصدار رأس المال في شركة السمسرة في الأوراق المالية

هناك عديد من المعاني المرتبطة بمصـــطلح رأس المال **Capital** حيث تفســـر مجموعات المســتخدمين المختلفة مصـطلح رأس المال بصـورة مختلفة ، ففي مجال التمويل يمثل رأس المال عادة جملة أصـول الشـركة ، أما في مجال القانون فإن راس المال يمثل ذلك الجزء من حقوق المسـاهمين الذين يتطلب احتجازه في الشركة لحماية الدائنين ، وعموما يعني رأس المال القانوني القيمة الاســـمية **Nominal Value** لكل أسـهم رأس المال المصـدرة، أما المحاسـبون فإنهم يعرفون رأس المال بصـورة أكثر ضيقا من إجمالي الأصول وأكثر اتساعاً من رأس المال القانوني ، حيث يقصد برأس المال محاسـبيا حقوق المسـاهمين وحقوق الملاك ، ويقومون بتصـنيفه إلي مجموعتين همـا رأس المـال المـدفوع **Paid In Capital** ورأس المـال المكتســـب **Earned Capital** ، حيث يسـتخدم رأس المال المدفوع لوصـف المقدار الإجمالي المسـدد عن أسهم رأس المال في أي وقت أو المقدار الذي يقوم المساهمون للشركة لاستخدامه في النشـــاط وهو يتضمن عدة بنود مثل القيمة الاسمية لكل أسهم رأس المال المصـــدرة وعلاوات الإصـدار مطروحا منها أي خصـومات إصـدار والمقدار المسـدد في أي اتفاقيات للاكتتابات ، أما رأس المال المكتســب فهو رأس المال الذي يظهر إذا حققت الشركة أرباح من نشاطها وهو يتكون من الدخل غير الموزع الذي يظل مستثمرا في الشركة .

وينبغي مراعاة عديد من الأمور عند المحاســبة عن العمليات المختلفة لإصدار أسهم رأس المال علي النحو التالي :

(١) يتم إثبات رأس المال المرتبطة بحســابات الأســهم المصــدرة أو التي طرحتها الشـركة للاكتتاب علي أقسـاط وليس الأسـهم المصـرح بها والتي لا يتطلب قيدها في السجلات المحاسبية إلا في شكل مذكرة في بعض الاحيان في دفتر اليومية

، وكذلك يتعين الإفصـــاح عن عدد الأســـهم المصـــرح بها كمذكرة ضـــمن حقوق المساهمين في قائمة المركز المالي .

(٢) ينبغي الإفصـاح عن القيمة الاسـمية لأسـهم رأس المال عن باقي بنود رأس المال المدفوع ، كما يتم تخصـــيص عدة حســـابات للمحاســـبة عن بنود رأس المال المدفوع بخلاف القيمة الاسمية مثل حـ/ علاوة إصدار الأسهم.

(٣) ينبغي تخصـيص حسـابات مسـتقلة لكل نوع من أنواع الأسـهم علي حده لو تعددت أنواع الأسـهم المصـدرة ، ويتم الإفصـاح عن تفاصـيل راس المال المدفوع لكل نوع من تلك الأنواع في حقوق المساهمين الظاهرة في قائمة المركز المالي للشركة

(٤) تتمثل ابرز أنواع المشـكلات المحاسـبية الأكثر شـيوعا عند إصـدار أسـهم رأس المال في :

١- المحاسبة عن إصدار الأسهم المحصلة نقدا مرة واحدة أو علي أقساط.

٢- المحاسبة عن الأسهم المصدر التي يتأخر أو يتوقف سداد بعد أقساطها.

٣- المحاسبة عن مصاريف التأسيس المتعلقة بالاكتتاب في أسهم رأس المال.

١- المحاسبة عن إصدار الأسهم المحصلة قيمتها مرة واحدة أو علي أقساط.

يكون للشركة المساهمة رأس مال مصدر يتكون من مجموع القيم الاسمية لمختلف أنواع الأسهم المصدرة عن الشركة ، ويتعين أن يتم الاكتتاب في جميع الأسهم .

وتطبيقاً لنص المادة (٨٢) من اللائحة التنفيذية للقانون ١٥٩ لســـنة ١٩٨١ يجب علي كل مكتتب أن يدفع نقداً أو بوسيلة دفع أخري مقبولة قانوناً الربع علي الأقل للقيمة الاسمية للأسهم النقدية فور الاكتتاب بالإضافة إلي علاوة الإصدار والمصـــروفات ، وعلي مجلس الإدارة طلب أداء الباقي خلال مدة لا تتجاوز عشر سنوات من تاريخ تأسيس الشركة ، كما لا يجوز بطريقة المقاصة بين ما يكون للمكتتب من دين علي أحد المؤسسين ومقدار قيمة المبلغ الواجب أداؤه. إلا

أن المادة **(٣٢)** من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٨ قد اشترطت أن يكون رأس المال المصـــدر مكتتباً فيه بالكامل وأن يقوم كل مكتتب بأداء **١٠%** علي الأقل من القيمة الاسمية للأسهم النقدية تزاد إلي **٢٥%** خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ تأسيس الشركة ، علي أن يسدد باقي تلك القيمة خلال مدة لا تزيد علي خمس سنوات من تاريخ تأسيس الشركة ، وتحدد اللائحة التنفيذية إجراءات تداول الأسهم قبل أداء قيمتها بالكامل(١)

وتختلف المعالجة المحاسبية حسب ما إذا كان المؤسسين والمكتتبين قد قاموا بالاكتتاب الكامل في الأسهم المصدرة (سواء تم طرحها أو لم يتم طرحها للاكتتاب العام) وحسب ما إذا كان قد تم تحصيل قيمة تلك الأسهم نقداً ومرة واحدة أو تم الاكتتاب فيها علي أقساط. وفيما يلي مناقشة للحالتين :-

(A) المحاسبة عن إصدار الأسهم المحصل قيمتها علي مره واحدة .

حيث تتم المعالجة المحاسبية لإصدار الأسهم المحصل قيمتها نقداً ولمرة واحدة علي أســاس التمييز بين حالتين الأولي هي قيام المكتتبين بدفع القيمة الاسمية للأسهم المكتتب فيها في البنك المعتمد (طبقاً لنشرة الاكتتاب)، وثانياً عند تكوين الشركة وإشهارها وقيدها بالسجل التجاري ، ويتم ذلك من خلال ما يلي :

Xxx	xxx	١- دفع القيمة الإسمية للأسهم المكتتب فيها في البنك من حـ/ النقدية بالبنك إلي حـ/ المكتتبين في الأسهم العادية (أو الممتازه)
Xxx	xxx	٢- عند تكوين الشركة وقيدها بالسجل التجاري من حـ/ المكتتبين في الأسهم العادية (أو الممتازة) إلي حـ/ رأس مال الأسهم العادية (أو الممتازة)

(١) إلا أنه يتعين علي شركات السمسرة في الأوراق المالية الالتزام بسداد الحد الأدنى لراس المال المصـــدر بحيث لا يقل عن خمســة مليون جنية ، أي أن رأس المال المصـــدر يتساوى مع رأس المال المدفوع – يراجع قرار رئيس مجلس إدارة هيئة سوق المال برقم ٤٩ لسنة ٢٠٠٦ .

وقد تصدر الشركة أسهماً ذات قيمة اسمية بسعر إصدار مساوي للقيمة الاسمية أو بسعر إصدار يزيد علي القيمة الاسمية – أي بعلاوة إصدار ، **Share Premium** ، ويلاحظ أن زيادة سعر الإصدار علي القيمة الاسمية للسهم والمحصلة من المساهمين لا تمثل أرباحاً للشركة هي جزء من راس المال المدفوع الذي يظهر منفصلاً عن القيمة الاسمية لرأس المال المصدر في حساب علاوة إصدار الأسهم .

وتجدر الإشارة أيضاً إلي أنه إذا تعددت أنواع الأسهم فسوف يتم إستخدام عدة حسابات لرأس مال الأسهم وعلاوة لكل نوع منها (علي سبيل المثال أسهم عادية ، أسهم ممتازة **١٠%** ، أسهم ممتازة **١٢%**) .

مثال

أتفق عدد من المؤسسين المساهمين في ٢٠٠٧/١/١ علي تأسيس شركة مساهمة تعمل في مجال السمسرة في الأوراق المالية برأس مال مرخص يبلغ ٥٠٠٠٠٠٠٠ جنية بقيمة اسمية ١٠٠ جنية للسهم وبرأس مال مصدر قدره ١٠٠٠٠٠٠٠ جنية مقسم إلي ١٠٠٠٠٠ سهم عادي ، القيمة الاسمية لكل منها ١٠٠ جنية ، وقد تم الاكتتاب في تاريخ ٢٠٠٧/١١/١ في الأسهم بالكامل وأودع المبلغ ببنك الشركة ، وتم قيد الشركة بالسجل التجاري بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٣٠.

المطلوب

إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقدم مع إعداد الميزانية الإفتتاحية لشركة السمسرة المساهمة في ٢٠٠٧/١٢/٣١ .

الحل :

١- قيود اليومية

١٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠	من حـ/ النقدية بالبنك إلي حـ/ المكتتبين في الأسهم العادية إثبات إكتتاب المؤسسين والمساهمين في الأسهم بعدد ١٠٠٠٠٠ بقيمة اسمية ١٠٠جنية	٢٠٠٧/١١/١
١٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠	من حـ/ المكتتبين في الأسهم العادية إلي حـ/ رأس مال الأسهم العادية	٢٠٠٧/١٢/٣٠

٢- إعداد الميزانية الافتتاحية للشركة المساهمة

الميزانية الافتتاحية في ٢٠٠٧/١٢/٣١

	الأصول أصول متداولة	٥٠٠٠٠٠٠٠	حقوق المساهمين رأس المال المرخص به (٥٠٠٠٠٠ سهم عادي بقيمة اسمية ١٠٠ج للسهم)
١٠٠٠٠٠٠٠	نقدية بالبنك	١٠٠٠٠٠٠٠	رأس المال المصدر والمدفوع (١٠٠٠٠٠ سهم عادي بقيمة اسمية ١٠٠ج للسهم)
١٠٠٠٠٠٠٠		١٠٠٠٠٠٠٠	

(B) المحاسبة عن إصدار الأسهم المحصل قيمتها علي أقساط

قد تقوم بعض شركات المساهمة بطرح أسهم رأس المال بنظام الاكتتاب علي أقساط **Stock Subscription** ، وبمقتضي ذلك يقوم المكتتب (الراغب في شراء السهم) بسداد جزء محدد من سعر إصدار السهم عند طلب الاكتتاب (قسط اكتتاب) ، ويقوم بسداد الباقي من سعر الإصدار طبقاً للشروط والمواعيد التي تحددها الشركة ، حيث تقوم الشركة بتخصيص الأسهم ويقوم المكتتب بسداد قسط التخصيص عن الأسهم المخصصة لهم ، أما الباقي فيدفع بعد ذلك إما علي قسط واحد (القسط الأخير) أو علي قسطين (قسط أول وقسط أخير) ، ولا تقوم الشركة بإصدار السهم أو تسليم شهادة لهم **Stock Certificate** إلا بعد تمام سداد سعر إصدار السهم من جانب المكتتبين .

وعادة ما تواجه الشركة المساهمة بصدد الاكتتاب في الأسهم المطروحة ثلاثة مواقف هي :

a- الاكتتاب بالكامل : حيث تساوي عدد الأسهم المكتتب فيها العدد المطروح للاكتتاب العام بالضبط .

b- النقص في الاكتتاب : ويعني ذلك أن عدد الأسهم المكتتب فيها تقل عن العدد المطروح للاكتتاب العام .

c- الزيادة في الاكتتاب : ويعني أن عدد الأسهم المكتتب فيها يزيد عن العدد المطروح للاكتتاب العام .

وفيما يلي الإجراءات المحاسبية المتعلقة بإصدار الأسهم المحصل قيمتها علي أقساط في ظل المواقف الثلاثة :

a- الاكتتاب بالكامل

نادراً ما يحدث اكتتاب بالكامل في الحياة الواقعية ، رغماً عن ذلك ففي ظل الموقف ليس هناك أية مشاكل حيث لا يتطلب الأمر وضع قواعد من قبل مجلس إدارة الشركة لكيفية تخصيص الأسهم المكتتب فيها وتتمثل المعالجة المحاسبية علي النحو التالي :

١- تحصيل قسط الاكتتاب

عند طرح الأسهم للاكتتاب ، يقوم المؤسسون والمكتتبون المساهمون بتغطية الأسهم المصدرة ، وعندما يرد إخطار البنك بتحصيل قسط الاكتتاب يتم إجراء القيد التالي :

XXX		من حـ/ النقدية بالبنك
	XXX	إلي حـ/ المكتتبين في الأسهم العادية- قسطي الاكتتاب والتخصيص
		(الاكتتاب في عدد ... سهم بقيمة اسمية ... جنية بقسط اكتتاب مقداره .... جنية)

٢- تخصيص الأسهم

بعد فحص طلب الاكتتاب وتخصيص الأسهم علي المكتتبين يتم إجراء القيد الأتـي :

xxx		من حـ/ المكتتبين في الأسهم العادية – قسطي الاكتتاب والتخصيص
	xxx	إلي حـ/ رأس مال الأسهم العادية
		(تخصيص عدد ... سهم بقيمة اسمية ... جنية دفع منها عند الاكتتاب ... جنية)

٣– تحصيل قسط التخصيص

إذا ما قام المســاهمون بدفع قيمة قسـط التخصـيص أو جزء منه ، وورد إخطار من البنك لتحصيل ذلك القسط – يتم إجراء القيد التالي :

xxx		من حـ/ المكتتبين في الأسهم العادية – قسطي الاكتتاب والتخصيص
	xxx	إلي حـ/ رأس مال الأسهم العادية
		(طلب قسطي الاكتتاب والتخصيص عن عدد... سهم بقسط تخصيص قدره ...جنية)

٤- تحصيل قسط التخصيص

إذا ما قام المســاهمون بدفع قيمة قسـط التخصـيص أو جزء منه ، وورد إخطار من البنك لتحصيل ذلك القسط – يتم إجراء القيد التالي :

xxx		من حـ/ النقدية بالبنك
	xxx	إلي حـ/ المكتتبين في الأسهم العادية- قسطي الاكتتاب والتخصيص
		(حصيلة قسط التخصيص عن عدد ... سهم بواقع قسط تخصيص مقداره ... جنية)

٥- طلب الأقساط الباقية وإثبات حصيلتها

إذا ما كانت هناك أقساط باقية ، يتم إثبات طلب القسط في بداية المدة المحددة للتحصيل ، وبعد إنتهاء المدة وورود إخطارات من البنك بالتحصيل يتم إجراء القيود التالية لإثبات هاتين العمليتين :

xxx		من حـ/ المكتتبين في الأسهم العادية – قسط أخير
	xxx	إلي حـ/ رأس مال الأسهم العادية
		(إثبات طلب القسط الأخير عن عدد ... سهم بقسط أخير مقداره... جنية)
		من حـ/ النقدية بالبنك
		إلي حـ/ المكتتبين في الأسهم العادية – قسط أخير
		(حصيلة القسط الأخير عن عدد ... سهم بواقع قسط أخير مقداره ... جنية)

مثال :

في ٢٠٠٧/٦/١ تكونت شركة ايه ال جي للسمسرة في الأوراق المالية (ش.م.م) برأس مال مرخص به مقداره ١٠٠٠٠٠٠٠٠ مقسم إلي ١٠ مليون سهم عادي بقيمة اسمية ١٠ جنية للسهم ، ورأس مال مصدر مقداره ١٠٠٠٠٠٠٠ جنية مقسم إلي ١٠٠٠٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ١٠ جنية للسهم تدفع علي أقساط كما يلي :

- ٥ جنية قسط اكتتاب – يدفع من ٤/١ إلي ٢٠٠٧/٥/١٥ .
- ٣ جنية قسط تخصيص – يدفع من ٨/١ إلي ٢٠٠٧/٨/١٥ .
- ٢ جنية قسط أخير – يدفع من ١١/١ إلي ٢٠٠٧/١١/٣٠ .

وقد طرحت الأسهم في الاكتتاب العام وتم الاكتتاب فيها ودفعت كل الأقساط كاملة وفي مواعيدها .

المطلوب :

١- إجراء قيود اليومية اللازمة .

٢- إعداد حسابات الأقساط وحساب راس المال .

٣- إعداد ميزانية الشركة المساهمة بتاريخ ٢٠٠٧/١/١ .

١- إثبات قيود اليومية :

٥٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠	من حـ/ البنك إلي حـ/ المكتتبين في الأسهم العادية – قسطي الاكتتاب والتخصيص (الاكتتاب في ١٠٠٠٠٠٠ سهم عادي بقيمة اسمية ١٠ جنيهات بقسط اكتتاب قدره ٥ جنيهات)	٦/١
٥٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠	من حـ/ المكتتبين في الأسهم العادية – قسطي الاكتتاب والتخصيص (إصدار وتخصيص ١٠٠٠٠٠٠ سهم عادي بقيمة اسمية ١٠ جنية دفع منها عند الاكتتاب ٥ جنية)	٦/١
٣٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠	من حـ/ قسطي الاكتتاب والتخصيص إلي حـ/ رأس مال الأسهم العادية (طلب قسط التخصيص عن ١٠٠٠٠٠٠ سهم عادي بقسط تخصيص ٣ جنية عن كل سهم)	٨/١
٣٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠	من حـ/ البنك إلي حـ/ المكتتبين في الأسهم العادية – قسطي الاكتتاب والتخصيص (حصيلة قسط التخصيص عن ١٠٠٠٠٠٠ سهم عادي بواقع بقسط تخصيص مقدارة ٣ جنية عن كل سهم)	٨/١٦
٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	من حـ/ المكتتبين في الأسهم العادية – قسط أخير إلي حـ/ راس مال الأسهم العادية (طلب القسط الأول والأخير عن ١٠٠٠٠٠٠ سهم عادي بقسط أخير مقداره ٢ جنية للسهم)	١١/١
٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	من حـ/ البنك إلي حـ/ المكتتبين في الأسهم العادية – القسط الأخير (حصيلة القسط الأخير عن ١٠٠٠٠٠٠ سهم عادي بقسط أخير مقداره ٢ جنية للسهم)	١٢/١

٢- حساب رأس المال وحساب الأقساط :

١٠٠٠٠٠٠٠	رصيد مرحل	١٢/٣١	٥٠٠٠٠٠٠	من حـــ/ قسطي الاكتتاب والتخصيص	٦/١
			٣٠٠٠٠٠٠	من حـــ/ قسطي الاكتتاب والتخصيص	٨/١
			٢٠٠٠٠٠٠	من حـ/ القسط الأخير	١١/١
١٠٠٠٠٠٠٠			١٠٠٠٠٠٠٠		

حـ/ المكتتبين في الأسهم العادية – قسطي الاكتتاب والتخصيص

٥٠٠٠٠٠٠	إلي حـ/ رأس المال	٦/١	٥٠٠٠٠٠٠	من حـ/ البنك	٦/١
٣٠٠٠٠٠٠	إلي حـ/ رأس المال	٨/١	٣٠٠٠٠٠٠	من حـ/ البنك	٨/١٦
٨٠٠٠٠٠٠			٨٠٠٠٠٠٠		

حـ/ المكتتبين في الأسهم العادية – القسط الأخير

٢٠٠٠٠٠٠	إلي حـ/ رأس المال	١١/١	٢٠٠٠٠٠٠	من حـ/ البنك	١٢/١
٢٠٠٠٠٠٠			٢٠٠٠٠٠٠		

الميزانية بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٣١

الالتزامات وحقوق المساهمين		
حقوق المساهمين :		
رأس المال المرخص به	١٠٠٠٠٠٠٠	
(١٠٠٠٠٠٠ سهم عادي بقيمة اسمية ١٠ جنية للسهم)		
رأس المال المصدر		١٠٠٠٠٠٠٠
(١٠٠٠٠٠٠ سهم عادي بقيمة اسمية ١٠ جنية للسهم)		

تعليق

١- يتم تحميل رأس مال الأسهم بقيمة الأقساط عند طلب كلا منها ، أي القيمة الاسمية للأسهم ولكن علي دفعات ، ويتم إثبات المبالغ المحصلة من كل من قسط التخصيص والأقساط التالية بعد إنتهاء المدة المحددة للتحصيل وورود إخطارات البنك بما يفيد ذلك .

٢- تعتبر حسابات الأقساط مجرد حسابات وسيطة مؤقتة ، وبالتالي يتم إقفالها عند تحصيلها بالكامل ولا يظهر لها رصيد مدين بالدفاتر إلا في حالتين هما :

a- عندما يتأخر بعض المساهمين عن السداد .

b- إذا تم طلب وتحصيل بعض الأقساط في فترة مالية للسنة المالية ، حيث يمثل رصيد حـ/ راس المال الأقساط التي طلبت فعلاً وتظهر بالميزانية علي هذا الأساس .

c- الزيادة في الاكتتاب

في الحياة العملية كثيراً ما يحدث أن يقوم المكتتبون بالاكتتاب في عدد من الأسهم يفوق العدد المطروح للاكتتاب العام ، وتبعاً لذلك يجب أن يضع مجلس الإدارة قواعد التخصيص واجبة الإتباع والتي قد تنطوي علي رفض بعض الاكتتابات بالكامل ورد أقساط الاكتتاب المحصلة إلي أصحابها ، أو تخصيص عدد من الأسهم أقل من العدد الذي أكتتب فيه بعض المكتتبين ورد الأموال الزائدة إليهم أو الاحتفاظ بها لتسديد الأقساط التالية في الاستحقاق أو تخصيص بعض الأسهم التي أكتتب فيها بعض المكتتبين بالكامل .

وفي ظل هذا الموقف يتم إعداد قائمة التخصيص والتي تتضمن ما يلي:

١- أسماء المكتتبين .

٢- عدد الأسهم المكتتب فيها .

٣- عدد الأسهم المخصصة .

٤- المبالغ المدفوعة عند الاكتتاب .

٥- المبالغ المستحقة عن قسطي الاكتتاب والتخصيص .

٦- المبالغ المردودة .

٧- المبالغ المحولة لحساب الأقساط اللاحقة .

٨- الرصيد المستحق .

وقد أشارت اللائحة التنفيذية لقانون الشركات المصري في المادة رقم **(٢٢)** إلي القواعد والأسس المرتبطة بتلك القضية علي النحو التالي :

١- إذا جاوز الاكتتاب عدد الأسهم المطروحة – يجب أن يتم توزيعها بين المكتتبين بالكيفية التي يحددها نظام الشركة .

٢- إذا لم يحدد نظام الشركة كيفية التوزيع بين المكتتبين فيتم التخصيص علي أساس التوزيع النسبي (أي يتم تخصيص عدد من الأسهم لكل مكتتب علي أساس نسبة عدد الأسهم المطروحة (أي المصدرة) إلي عدد الأسهم المكتتب فيها) ، بحيث لا يترتب علي ذلك إقصاء المكتتب في الشركة أياً كان عدد الأسهم التي أكتتب فيها ، وفي تلك الحالة يقدم المكتتب شهادة الاكتتاب للجهة التي تم الاكتتاب عن طريقها ، وذلك لإثبات عدد الأسهم التي خصصت له ومقدار ما دفعه من مبالغ عنها ويرد له الباقي مما دفعة عند الاكتتاب .

ولإثبات رد الزيادة محاسبياً يجعل حـ/ المكتتبين في الأسهم (في حالة دفع قيمة الأسهم بالكامل) أو حـ/ المكتتبين في الأسهم – قسط الاكتتاب والتخصيص (إذا كان دفع قيمة الأسهم علي أقساط) مديناً مع جعل حـ/ النقدية بالبنك دائناً بقيمة المبالغ المردودة .

مثال :

في ٢٠٠٧/٤/١ أصدرت إحدي الشركات المساهمة ١٠٠٠٠٠٠ سهم عادي بقيمة اسمية ١٠ ج للسهم تسدد علي أقساط علي النحو التالي :

- ٥ ج قسط اكتتاب
- ٣ ج قسط تخصيص
- ٢ ج قسط أخير

وقد تم الاكتتاب في ١٢٠٠٠٠٠ سهم ، ولذلك فقد قرر مجلس الإدارة تخصيص الأسهم وتوزيعها علي المكتتبين توزيعاً نسبياً .

المطلوب :

إثبات قيود اليومية (علماً بأن الأقساط قد تم طلبها جميعاً ودفعت في الميعاد) في ظل حالتي رد الزيادة المدفوعة لأصحابها ، أو حجز الزيادة لسداد الأقساط التالية .

الحل

a- قيود اليومية في ظل حالة رد الزيادة لأصحابها

٦٠٠٠٠٠٠		من حـ/ البنك
	٦٠٠٠٠٠٠	إلي حـ/ المكتتبين في الأسهم العادية – قسطي الاكتتاب والتخصيص
		(الاكتتاب في ١٢٠٠٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ١٠ ج طلب منها ٥ ج عند الاكتتاب)
٥٠٠٠٠٠		من حـ/ المكتتبين في الأسهم العادية – قسطي اكتتاب وتخصيص الأسهم
	٥٠٠٠٠٠	إلي حـ/ النقدية بالبنك
		(رد الزيادة المدفوعة عن ٢٠٠٠٠٠ سهم بواقع ٥ ج)
١٠٠٠٠٠		من حـ/ المكتتبين في الاسهم العادية – قسطي اكتتاب وتخصيص الأسهم
	١٠٠٠٠٠	إلي حـ/ رأس مال الأسهم العادية
		(رد الزيادة المدفوعة عن ٢٠٠٠٠٠ سهم بواقع ٥ ج)
٣٠٠٠٠٠٠		من حـ/ المكتتبين في الأسهم العادية – قسطي اكتتاب وتخصيص

	٣٠٠٠٠٠٠	إلي حـ/ رأس مال الأسهم العادية (طلب قسط التخصيص عن ١٠٠٠٠٠٠ سهم بواقع ٣ ج للسهم)
٣٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠	من حـ/ النقدية بالبنك إلي حـ/ المكتتبين في الأسهم العادية – قسطي اكتتاب وتخصيص (قسط التخصيص عن ١٠٠٠٠٠٠ سهم بواقع ٣ ج للسهم)
٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	من حـ/ المكتتبين في الأسهم العادية – قسط أخير للأسهم إلي حـ/ رأس مال الأسهم العادية (طلب القسط الأخير عن ١٠٠٠٠٠٠ سهم بواقع ٢ ج للسهم)
٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	من حـ/ النقدية بالبنك إلي حـ/ المكتتبين في الأسهم العادية – قسط أخير للأسهم (القسط الأخير عن ١٠٠٠٠٠٠ سهم بواقع ٢ ج للسهم)

b- حل المثال في ظل حالة حجز الزيادة لتخصم من الأقساط التالية:

٦٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	من حـ/ النقدية بالبنك إلي حـ/المكتتبين في الأسهم العادية–قسطي اكتتاب وتخصيص الأسهم (الاكتتاب في ١٢٠٠٠٠٠ سهم ودفع ٥ ج عن كل سهم)
٥٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠	من حـ/ المكتتبين في الأسهم العادية – قسطي اكتتاب وتخصيص الأسهم إلي حـ/ رأس مال الأسهم العادية (إصدار ١٠٠٠٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ١٠ ج طلب منها ٥ ج)
٣٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠	من حـ/ المكتتبين في الأسهم العادية – قسطي اكتتاب وتخصيص الأسهم إلي حـ/ رأس مال الأسهم العادية (إثبات استحقاق قسط التخصيص عن ١٠٠٠٠٠٠ سهم بواقع ٣ ج للسهم)
١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	من حـ/ النقدية بالبنك إلي حـ/المكتتبين في الأسهم العادية–قسطي اكتتاب وتخصيص الأسهم (سداد الباقي من قسط التخصيص ومقدارة ٣٠٠٠٠٠٠ ج بعد خصم المبالغ المدفوعة عند الاكتتاب عن طلبات لم يخصص لها أسهم وقدرها ٢٠٠٠٠٠ × ٥ ج = ١٠٠٠٠٠٠ ج)
٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	من حـ/ المكتتبين في الأسهم العادية – قسط أخير الأسهم إلي حـ/ رأس مال الأسهم العادية (إثبات استحقاق القسط الأخير وقدره ٢ ج)

٢٠٠٠٠٠٠		من حـ/ النقدية بالبنك
	٢٠٠٠٠٠٠	إلي حـ/ جاري المكتتبين في الأسهم العادية – قسط أخير للأسهم
		(إثبات سداد قسط الأخير للأسهم)

c- النقص في الاكتتاب

حيث كثيراً ما يحدث ألا يكتتب المساهمين في جميع الأسهم المطروحة خلال الفترة المحددة للاكتتاب ، مما يتطلب رد المبالغ التي حصلت إلي أصحابها وبالتالي لا يتم تكوين الشركة – طبقاً لما نص عليه القانون .

ويتم معالجة تحصيل قسط الاكتتاب عن الأسهم المكتتب فيها علي النحو التالي:

xx		من حـ/ النقدية بالبنك
	xx	إلي حـ/ المكتتبين في الأسهم العادية

كما يعالج رد المبالغ المحصلة إلي المكتتبين كالآتي :

xx		من حـ/ المكتتبين في الأسهم العادية
	xx	إلي حـ/ النقدية بالبنك

أي أنه في حالة الاكتتاب في عدد من الأسهم يقل من العدد المطروح للاكتتاب ، يفشل مشروع الشركة ويلزم رد مبالغ الاكتتاب للمكتتبين ما لم يتم تغطية الأسهم التي يكتتب فيها في الاكتتاب العام عن طريق المؤسسين أو أي منشأة مالية يقع هذا العمل ضمن أغراض نشاطها ، ويعد ذلك تطبيقاً لنص المادة رقم **(٢٣)** من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات ، ويتعين في ظل تلك الحالة – علي البنك الذي تلقي مبالغ من المكتتبين أن يرد إليهم هذه المبالغ كاملة بما في ذلك مصاريف الإصدار فور طلبهم .

٢- المحاسبة عن الأسهم المصدرة التي يتأخر أو يتوقف سداد بعض أقساطها

في حالة تحصيل قيمة الأسهم المصدرة علي أقساط يجب أن يتم الوفاء بباقي قيمة هذه الأقساط خلال خمس سنوات علي الأكثر من تاريخ تأسيس الشركة تطبيقاً للقانون ٣ لسنة ١٩٩٨ .

وتكون للأســـهم التي لم يتم أداء قيمتها بالكامل كافة الحقوق المقررة للأســـهم التي تم أداء قيمتها وذلك في حدود ما ينص عليه نظام الشـــركة ، فيما عدا الأرباح فيتم توزيعها بنسبة ما تم دفعة من قيمتها الاسمية إلي تلك القيمة .

ويجب علي المســاهم أن يدفع في المواعيد التي يحددها مجلس الإدارة المبالغ المتبقية من قيمة الأسـهم التي أكتتب فيها ، وإذا لم يدفع المســاهم تلك المبالغ في مواعيدها ، وجهت إليه الشــركة إنذاراً بالدفع وذلك بكتاب مســجل علي عنوانه المبين بسجلات الشركة .

وتطبيقـاً لنص المـادة **(١٤٣)** من اللائحـة التنفيـذيـة للقـانون يجوز أن ينص النظام علي بيع الأسـهم لحسـاب مسئولية المسـاهم الممتنع عن الوفاء دون حاجة إلي اتخاذ أي إجراءات قضــائية ، وذلك لم يقم بالســداد خلال المدة التي يحددها النظام بما لا يقل عن ثلاثين يوماً .

ويتم البيع في البورصة إذا كانت الأسهم مقيدة بالبورصة فإذا لم يكن الأمر كذلك يتم البيع بطريقة المزاد العلني الذي يتولاه أحد السماسرة ، ويجب أن تعلن الشركة في أحد الصــحف أو في صــحيفة الشــركات عن أرقام الأســهم التي تأخر أصــحابها في الوفاء بقيمتها ، وتوجه الدعوة لشرائها بطريقة المزاد وذلك بعد ستين يوماً علي الأقل من تاريخ إعذار المساهم الممتنع عن الوفاء ، ويحظر المساهم بكتاب مسجل بصورة من الإعلان وعدد الجريدة والصحيفة التي تم نشره بها ، ولا يجوز للشركة أن تجري البيع إلا بعد فوات خمســة عشــر يوماً علي الأقل من تاريخ هذا الإخطار تطبيقاً لنص المادة رقم **(١٤٤)** من اللائحة .

وإذا نتج عن بيع الســـهم مبالغ تكفي لســـداد المبلغ المطلوب من المســـاهم والفوائد والمصـــاريف ، احتجزت الشـــركة ما يقابل حقوقها وردت الباقي إلي صــاحب السـهم ، أما إذا لم ينتج ثمن البيع مبالغ تكفي لسـداد تلك الحقوق فيكون

للشــركة حق الرجوع علي المســاهم بقيمة الفرق تطبيقاً لنص المادة رقم **(١٦٤)** من اللائحة .

ويلغي قيد أسهم المساهم الذي تم بيع أسهمه من سجلات الشركة كما تلغي منها ذات الأســـهم التي قد تكون تحت يده وتخطر بذلك البورصـــات لإيقاف التعامل عليها ، حيث يقيد بالسجلات أسهم من انتقلت إليه ملكية الأسهم المبيعة، ويعطي شــهادات أســهم جديدة يثبت عليها أنها صــورة من الشــهادات التي تم إلغاؤها تطبيقاً لنص المادة رقم **(١٤٧)** من اللائحة .

ولا يكون للأسهم التي أعذر أصحابها للوفاء بباقي قيمتها ول يقوموا بالوفاء أية حقوق في التصــويت بعد مضــي شــهر من تاريخ إعذاره حتى تمام الســداد وتستنزل تلك الأسهم من نصاب التصويب ، كما يوقف صرف آية أرباح لتلك الأسهم ، وكذلك حقوقها في أولوية الاكتتاب في أسهم زيادة رأس المال ، فإذا ما تم الوفاء بالمبالغ المستحقة ، تصـرف الأرباح إلي صـاحب السـهم ، ويكون له الحق في أولوية الاكتتاب في أســهم زيادة رأس المال إذا كانت مواعيد الاكتتاب لازالت قائمة .

عموماً في حالة تأخر أحد المساهمين في سداد قيمة الأقساط المطلوبة منهم في مواعيدها المحددة ، سـوف تظهر الدفاتر أرصـدة مدينة للأقسـاط المتأخرة ، وتظهر تلك الأرصدة بالميزانية مخصومة من رأس المال المصدر للإفصاح عن رأس المال المدفوع .

بعبـارة أخري يتم عكس رأس المـال المـدفوع في الميزانيـة يتم إظهـار الأرصدة المدينة لحسابات الأقساط مطروحة من رأس المال المصـدر ، وتعبر حســابات الأقســاط في الرصــيد المدين الجاري المكتتبين في الأســهم – قســط تخصيص وقسط أخير .

وتطبيقاً نص المادة رقم **(١٤٥)** يكون المكتتب في الأسـهم التي لم يتم الوفاء بقيمتها ، وكذلك من تم التنازل إليه عن هذه الأســهم حتى الأخير لها مســئولين علي سـبيل التضــامن عن الوفاء بمطلوبات الشــركة من قيمة الأســهم والفوائد والمصـاريف ويجوز للشركة إقامة الدعوى ضدهم في هذا الشأن سواء استعملت حقها في التنفيذ علي الأسهم أو لم تستعمله .

وتستخدم حصيلة ثمن بيع الأسهم التي لم تســدد باقي قيمتهــا في سداد قيمة الأقساط المستحقة وفوائد المصـاريف التي تحملها الشركة علي أن يقيد الباقي في حسابـــات شخصية بإسم أحد المساهمين والمتأخرين لحين ردها ، وإذا لم يكفي ثمن البيــع سداد قيمة الأقساط المستحقة وفوائدهــا ومصـاريف البيع يحق للشركة الرجوع علي المساهمين المتأخرين بالمبالغ المستحقة .

٣- المحاسبة عن مصاريف التأسيس المتعلقة بالاكتتاب في أسهم رأس المال

يقصـــد بمصـــاريف التأســيس **Preliminary Expenses** بأنها عبارة عن المصــاريف والنفقات التي ينفقها ويدفعها المؤسـسـون في المدة الواقعة من البدء في إجراءات التأسيس والتسجيل إلي تاريخ انعقاد الجمعية التأسيسية بعد تسجيل الشركة رسمياً وتوثيقها وقيدها بالسجل التجاري لشركات الأموال .

وطبقـاً لنص المـادتين ٣٠ ، ٤٠ من اللائحـة التنفيـذيـة لقـانون الشـــركـات المصـري يتم إعداد قائمة مفصـلة بالنفقات التي اسـتلزمها تأسـيس الشـركة ويتم اتخاذ قرار في أول جمعية تأسيسية برد تلك المصـاريف إلي المؤسسين ، وغني عن القول ففي حالة عدم تأسـيس الشـركة يتحمل المؤسـسـين بالتضـامن والتكافل النفقات التي بذلت في سبيل هذا التأسيس .

وجري العرف المحاسـبي علي اسـتهلاك **Amortization** مصــاريف التأسـيس علي مدي **٣-٥** سنوات ابتداء من السنة التي تحقق فيها الشركة أرباحاً .

وفيما يلي مثالا إيضاحياً للمعالجة المحاسبية لمصاريف التأسيس :

مثال :

اتفق مجموعة من الأفراد علي تأسيس شركة مساهمة عامة ، حيث قاموا بإنفاق مبلغ ١٥٥٠٠ خلال مرحلة التأسيس علي النحو التالي :

١١٦٥٠ ج مصاريف قانونية لإعداد العقود وتوثيقها ، ١٢٥٠ ج مطبوعات، ٢٣٠٠ ج مصاريف نشر وإعلان ، ٣٠٠ ج بريد ودمغة وتليفون وتلغراف .

وبعد تأسيس الشركة قررت الجمعية التأسيسية في جلستها تسديد المبلغ للمؤسسين من أموال الشركة المساهمة .

المطلوب : إجراء قيود اليومية اللازمة بدفاتر الشركة .

الحل :

		من مذكورين
١١٦٥٠		حـ/ مصاريف قانونية لإعداد العقود وتوثيقها
١٢٥٠		حـ/ مطبوعات
٢٣٠٠		حـ/ مصاريف نشر وإعلان
٣٠٠		حـ/ بريد ودمغة وتليفون وتلغراف
	١٥٥٠٠	إلي حـ/ جاري المؤسسين
		- إثبات ما أنفقه المؤسسون لمصاريف التأسيس -
١٥٥٠٠		من حـ/ جاري المؤسسين
	١٥٥٠٠	إلي حـ/ النقدية بالبنك
		- المصاريف المدفوعة بشيكات للمؤسسين عن ما أنفقوه -
١٥٥٠٠		من حـ/ مصاريف التأسيس
	١١٦٥٠	إلي حـ/ مصاريف قانونية
	١٢٥٠	إلي حـ/ مطبوعات
	٢٣٠٠	إلي حـ/ مصاريف نشر وإعلان
	٣٠٠	إلي حـ/ بريد ودمغة وتليفون وتلغراف
		- إقفال المصاريف المذكورة في حساب مصاريف التأسيس -

وقد تتكبد الشركة المساهمة عديد من المصاريف خلال المدة الواقعة بين تأسيسها وبين مباشرتها بعمليات الإنتاج ، وخلال تلك المدة قد تتكبد الشركة

كثيراً من المصـــــاريف الإداريـة كرواتـب وأجور الموظفين والإيجـارات ومصـــاريف البريد والتليفون والفاكس وغيرها ، ولا يوجد خلال تلك المــــدة للشركة أي إيرادات غير عوائد الأمـــوال المودعة بالبنــوك (أن وجدت) ، وقد تعارف المحاسـبون علي ترحيل أرصـدة تلك المصـاريف المتراكمة خلال تلك المدة في حساب يطلق عليه المصاريف الإدارية المؤجلة **Deferred Expenses** ، ومن ثم يدمج ذلك الحساب بحساب مصاريف التأسيس .

مثال :

تكبدت شـركة مصـر القابضــة شـركة مسـاهمة عاملة في مجال الأوراق المالية مصـــاريف إدارية خلال الفترة الواقعة بين تأســيســها وبين مباشـــرتها لعملياتها ومزاولتها لنشاطها ، حيث بلغت إجماليها ٦٠٠٠٠ ج مرتبـــات ، ٤٨٠ ج إيجارات ، ١٢٠٠٠ ج مصـاريف تليفون وبريد وفاكس ، ٥٠٠٠ ج مصـاريف كهرباء ومياه ، ٦٠٠٠ ج مطبوعات ، ١٥٠٠٠ ج مصـــاريف سـفر وانتقالات ، وقد قررت الشـركة ترحيل تلك المصـاريف إلي حسـاب المصـاريف الإيرادية المؤجلة وإقفال ذلك الحساب في مصاريف التأسيس .

المطلوب : إجراء قيود اليومية اللازمة .

الحل :

		من مذكورين
٦٠٠٠٠		حـ/ رواتب وأجور
٤٨٠٠٠		حـ/ ايجارات
١٢٠٠٠		حـ/ مصاريف بريد وتليفون
٥٠٠٠		حـ/ مصاريف كهرباء ومياه
٦٠٠٠		حـ/ مصاريف سفر وانتقالات
١٥٠٠٠٠		حـ/ مطبوعات
	١٤٦٠٠٠	إلي حـ/ البنك

		- إثبات سداد المصاريف المذكورة نقداً بشيكات -

١٤٦٠٠٠		من حـ/ المصاريف الإدارية المؤجلة
		إلي مذكورين
	٦٠٠٠٠	حـ/ رواتب وأجور
	٤٨٠٠٠	حـ/ إيجارات
	١٢٠٠٠	حـ/ مصاريف بريد وتليفون
	٥٠٠٠	حـ/ مصاريف كهرباء ومياه
	٦٠٠٠	حـ/ مصاريف سفر وانتقال
	١٥٠٠٠	حـ/ مطبوعات
		- ترحيل المصاريف المذكورة إلي حـ/ المصاريف الإدارية المؤجلة-
١٤٦٠٠٠		من حـ/ مصاريف التاسيس
	١٤٦٠٠٠	إلي حـ/ المصاريف الإدارية المؤجلة
		- إقفال حـ/ المصاريف الإدارية بحساب مصاريف التأسيس -

مقابل مصروفات إصدار الأسهم Stock Issue Costs

قد تطلب الشركات المساهمة تحت التأسيس في بعض الأحيان من المكتتبين دفع مبلغ إضافي زيادة علي القيمة الاسمية للسهم لتغطية مصاريف الإصدار مثل مصروفات طبع شهادات الأسهم وتكاليف الدعوة إلي الاكتتاب والتسجيل في البورصة ، وترحيل هذه الزيادة إلي حساب مقابل مصاريف الإصدار ، حيث تستخدم المبالغ المحصلة عادة في تغطية مصاريف التأسيس في حالة تكوين الشركة أو في تغطية علاوة الإصدار في حالة زيادة رأس المال .

ويتم إقفال رصيد حساب مقابل مصاريف الإصدار – الدائن مع حساب مصاريف التأسيس – المدين علي النحو التالي :

XXX		من حـ/ مقابل الإصدار
	XXX	إلي حـ/ مصاريف التأسيس
		- إقفال رصيد حساب مقابل مصاريف الإصدار -

ويترتب علي تلك المعالجة المحاسبية إقفال حساب مصاريف الإصدار، إلا أنه قد تظهر مشكلة في حالة زيادة أو انخفاض رصيد مقابل مصاريف الإصدار عن رصيد حساب مصاريف التأسيس ، ففي ظل الحالة الأولي – قد يترتب علي قيد الإقفال وجود رصيد مدين في حساب مصاريف التأسيس بمقدار الفرق ، حيث يظهر ضمن النفقات الإيرادية المؤجلة بالأصول طويلة الأجل بميزانية الشركة ويستهلك علي فترة تتراوح ما بين ٣-٥ سنوات ، وفي ظل الحالة الثانية – قد يترتب علي قيد الإقفال وجود زيادة في حصيلة مقابل مصاريف الإصدار علي مصاريف التأسيس ، حيث تعتبر الزيادة بمثابة ربح رأسمالي غير قابل للتوزيع ، ولذلك يتم ترحيل ذلك إلي حساب الاحتياطي الرأسمالي ، حيث تتم المعالجة المحاسبية علي النحو التالي :

xxx		من حـ/ مقابل مصاريف الإصدار
		إلي مذكورين
	xxx	حـ/ مصاريف التأسيس
	xxx	حـ/ الاحتياطي الرأسمالي
		اقفال حساب مقابل مصاريف الإصدار
		مع ترحيل الزيادة إلي الاحتياطي الرأسمالي

٢,٢,٣,٦ المحاسبة عن زيادة رأس المال أو تخفيضه في شركة السمسرة في الأوراق المالية

المحاسبة عن زيادة رأس المال

يجوز بقرار من الجمعية العامة غير العادية زيادة رأس المال المرخص به ، وتتم الزيادة بناء علي إقتراح مجلس الإدارة – بحيث يتضمن القرار الخاص بزيادة رأس المال المرخص به جميع البيانات المتعلقة بالأسباب التي تدعو إلي الزيادة ، علي أن يرفق تقرير آخر من مراقب الحسابات بشأن مدي صحة البيانات الواردة في تقرير مجلس الإدارة بهذا الشأن .

ويجوز بقرار من مجلس الإدارة زيادة رأس المال المصدر في حدود رأس المال المرخص به ، ويشترط لصحة القرار الصادر بالزيادة تمام سداد رأس المال المصدر قبل الزيادة بالكامل .

وتتم زيادة راس المال المصدر بإصدار أسهم جديدة بذات قيمة الأسهم من الإصدار الأول ، ويجوز أن يكون مقابل أسهم الزيادة : ١- مبالغ نقدية ، ٢- حصص عينية ، ٣- ديون نقدية مستحقة الأداء للمكتتب قبل الشركة ، ٤- تحويل ما يملكه المكتتب من سندات إلي أسهم ، ٥- تحويل ما يملكه المكتتب من حصص تأسيس أو أرباح الأسهم .

هذا ويجوز بقرار من الجمعية العامة للشركة بناء علي إقتراح مجلس الإدارة أن تقرر تحويل المال الاحتياطي أو جزء منه إلي أسهم يزاد بقيمتها رأي المال المصدر ، وتوزع الأسهم الناتجة عن الزيادة مجاناً علي المساهمين كل بحسب قيمة مساهمة .

ولا يجوز زيادة رأس المال المصدر بأسهم ممتازة ، إلا إذا كان نظام الشركة يرخص بذلك – وبعد موافقة الجمعية العامة غير العادية بناء علي إقتراح مجلس الإدارة وتقرير من مراقب الحسابات في شأن الأسباب المبررة لذلك .

وتصدر أسهم الزيادة في رأس المال بقيمتها الاسمية مضافاً إليها مصاريف الإصدار في الحدود التي تقررها الهيئة ، ويجوز لمجلس الإدارة في غير حالة تحويل المال الاحتياطي إلي أسهم أن يضيف القيمة الاسمية علاوة إصدار يحددها بناء علي تقرير يقدم إليه مراقب الحسابات ، وتضاف قيمة علاوة الإصدار إلي الاحتياطي القانوني للشركة حتى يبلغ ما يساوي نصف قيمة رأس المال المصدر – أما ما يزيد علي ذلك من مبالغ العلاوة فيتكون منها إحتياطي خاص ، وللجمعية العامة بناء علي إقتراح مجلس الإدارة أن يقرروا في شأنه ما يرونه محققاً لصالح الشركة علي ألا يتضمن ذلك توزيعة بصفته ربح .

وفيما يلي المعالجة المحاسبية للطرق المختلفة لزيادة رأس المال في الشركات المساهمة .

١- المحاسبة عن إصدار أسهم جديدة مقابل مبالغ نقدية

بوجه عام يتم الاكتتاب والتخصيص لأسهم زيادة رأس المال الإضافي كما هو الحال عند إصدار رأس المال في الشركة المساهمة ، ويسري علي ذلك جميع القواعد الخاصة بالاكتتاب في الأسهم الأصلية التي تصدر عند تأسيس الشركة ، وعادة ما يتأثر السعر الذي تطرح به الأسهم الجديدة للاكتتاب بالسعر السائد في السوق للأسهم الأصلية ، والذي يتأثر بدوره بتوزيعات الأرباح ومقدار الأرباح المحتجزة والتي تعتبر جزء من حقوق المساهمين ، من ثم عادة ما يتم إصدار الأسهم الجديدة بعلاوة إصدار حتى لا يقع عبء علي المساهمين الأصليين في حقوقهم ، كما أن إصدار الأسهم الجديدة بالقيمة الاسمية قد يؤدي إلي تخفيض القيمة السوقية للأسهم الأصلية ومن ثم يلحق الضرر بالمساهمين القدامى وبالشركة المساهمة .

ويجب أن يتضمن نظام الشركة النص علي مدي حقوق الأولوية للمساهمين القدامى في الاكتتاب في أسهم زيادة راس المال إذا تمت الزيادة بالطريق النقدي ، ولا يجوز أن يتضمن النظام النص علي إقتصار هذا الحق علي بعض المساهمين دون البعض الآخر ، مع عدم الإخلال بما يتقرر للأسهم الممتازة من حقوق ، ويجوز خلال فترة الاكتتاب في الزيادة تداول هذا الحق سواء منفصلاً أو بالتبعية من الأسهم الأصلية .

وإستثناء من النص السابق يجوز بقرار من الجمعية العامة غير العادية بناء علي طلب مجلس الإدارة وللأسباب الجدية التي بيديها ويقرها مراقب الحسابات بتقرير منه ، أن تطرح أسهم الزيادة كلها أو بعضها للاكتتاب العام مباشرة دون أعمال حقوق الأولوية المقررة لقدامى المساهمين .

ويتم إخطار المساهمين القدامى بإصدار أسهم زيادة رأس المال بإعلان ينشر في صحيفة الشركة أو صحفيتين يوميتين قبل الموعد المقرر لبدء الاكتتاب بسبعة أيام علي الأقل ، حيث يجب أن يتضمن الإعلان إسم الشركة ومركزها الرئيسي وعنوانه ، وشكل الشركة ، وقيمة رأس المال المصدر ورأس المال المرخص به في حالة وجودة ، ومقدار الأولوية المقررة للمساهمين القدامى من الاكتتاب في أسهم الزيادة ، والقيمة الاسمية للأسهم الجديدة وعلاوة الإصدار في حالة تقريرها ، والمبلغ الذي يجب أداؤه عند الاكتتاب ، وإسم البنك الذي يودع فيه مبالغ الاكتتاب ، وبيان الحصص العينية في حالة وجودها والقيمة المقدرة بها والأسهم المخصصة لها .

وإذا كانت الشركة لم تطرح أسهمها الأصلية للاكتتاب فيخطر المساهمين قبل فتح الاكتتاب بسبعة أيام علي الأقل بكتاب موصي عليه .

ويثبت الاكتتاب في أسهم الزيادة بموجب شهادة اكتتاب يثبت فيها تاريخ الاكتتاب وإسم المكتتب وجنسيته وعنوانه وعدد الأسهم وتوقيع المكتتب ، ويعطي المكتتب صورة من شهادة الاكتتاب. ويتبع في شأن تخصيص الأسهم وإثبات عدد الأسهم المخصصة للمكتتب في تلك الشهادة ما نصت عليه المادة رقم **(٢٢)** من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات المصري .

ويجوز أن يتم الاكتتاب في أسهم الزيادة بطريق المقاصة بين حقوق المكتتب النقدية المستحقة الأداء قبل الشركة وبين قيمة الأسهم المكتتب فيها – كلها أو بعضها – وذلك بإقرار يصدر من مجلس الإدارة أو من يفوضه بقيمة تلك الديون ، ويصدق عليه من مراقب الحسابات ويقدم هذا الإقرار إلي شركة أو البنك الذي يتلقى الاكتتاب لإرفاقه بأصل شهادة الاكتتاب .

ولا شك أن سعر إصدار أسهم زيادة راس المال يتوقف علي القيمة الحقيقية والقيمة السوقية للسهم ، وقد تقل القيمة الحقيقية والسوقية عن القيمة الاسمية للسهم أو تزيد عنه .

فإذا ما قلت القيمة الحقيقية أو السوقية عن القيمة الاسمية فلا يجوز طبقاً لقانون الشركات إصدار السهم بأقل من قيمته الاسمية وذلك لحماية المستثمرين من شراء أسهم الشركات غير الناجحة عن طريق تخفيض سعر السهم عن قيمته الحقيقية ، أما إذا زادت القيمة الحقيقية أو القيمة السوقية عن القيمة الاسمية فإن أسهم زيادة رأس المال – في غير حالة تحويل المال الاحتياطي إلي أسهم – تصدر عادة بقيمة أعلي من قيمتها الاسمية أي بعلاوة إصدار .

وقد نصت اللائحة التنفيذية لقانون الشركات علي أنه يجوز لمجلس الإدارة – في غير حالة تحويل المال الاحتياطي إلي أسهم – أن يضيف إلي القيمة الاسمية علاوة إصدار تحدد بناء علي تقرير يقدم من مراقب الحسابات .

وتضاف قيمة علاوة إصدار الأسهم إلي الاحتياطي القانوني للشركة حتى يبلغ ما يساوي نصف قيمة رأس مال الشركة المصدر ، أما ما يزيد عن ذلك من مبلغ العلاوة فيتكون منها احتياطي خاص ، وللجمعية العامة بناء علي إقتراح مجلس الإدارة أن تقرر في شأنه ما تراه محققاً لصالح الشركة علي آلا يتضمن ذلك توزيعه بصفة أرباح تطبيقاً لنص المادة رقم (٩٤) من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات .

وفي هذا الصدد أيضاً نصت المادة رقم (١٧) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال (رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢) علي أن يكون زيادة رأس المال بإصدار أسهم جديدة ، علي أن تحدد القيمة التي تصدر بها علي أساس متوسط نصيب السهم من الإصدارات السابقة في القيمة العادلة لصافي أصول الشركة وقت الإصدار – حسبما تحددها الشركة وتحت مسئوليتها ويقر بصحتها مراقب الحسابات ، وذلك بمراعاة ما يلي :

١- إذا كانت القيمة أزيد من القيمة الاسمية للسهم تجنب الزيادة في حساب الاحتياطي .

٢- إذا كانت القيمة المحددة أقل من القيمة الاسمية للسهم يتعين علي الشركة تخفيض القيمة الاسمية بما فيها الأسهم القائمة إلي تلك القيمة وحساب رأس المال وفقاً لذلك .

٣- إذا كانت القيمة المحددة أقل من الحد الأدنى ، للقيمة الاسمية للسهم المقرر قانوناً تكون قيمته الاسمية بما فيها الأسهم القائمة بالحد الأدنى مع تخفيض عدد أسهم الشركة وحساب رأس المال وفقاً لذلك .

مما سبق يتضح أن علاوة الإصدار تعتبر ربحاً غير قابل للتوزيع من ثم فهي تضاف للاحتياطي القانوني – لأنها تؤثر علي حقوق المساهمين مباشرة دون المرور علي حسابات النتيجة .

وتتمثل المعالجة المحاسبية لعلاوة إصدار الأسهم علي النحو التالي :

١- **عند تخصيص الأسهم**

يتم فتح حساب علاوة إصدار بمقدار العلاوة المضافة للقيمة الاسمية للسهم ولجميع الأسهم المصدرة فقط ، وذلك سواء في حالة سداد قيمة السهم مره واحدة أم علي أقساط علي النحو التالي :

xx		من حـ/ المساهمين (من حـ/ قسطي الاكتتاب والتخصيص)
		إلي مذكورين
	xx	حـ/ رأس المال
	xx	حـ/ علاوة إصدار
		(تخصيص عدد ... سهم بقيمة إسمية ... ج ، علاوة إصدار ... ج)

٢- عند إقفال علاوة الإصدار

يقفل حساب علاوة الإصدار بجعله مديناً ، ويتوقف الطرف الدائن علي مقارنة مجموع رصيد حـ/ علاوة الإصدار ورصيد حـ/ الاحتياطي القانوني بنصف رأس المال المصدر لجميع الإصدارات بما فيها الإصدار الحالي ، والعبرة بالطبع برأس المال المصدر وليس المدفوع .

فإذا كان المجموع مساوياً أو أقل من نصف رأس المال المصدر : تقفل العلاوة بالكامل في الاحتياطي القانوني عن طريق القيد التالي :-

××		من حـ/ علاوة الإصدار
	××	إلي حـ/ الاحتياطي القانوني

المحاسبة عن زيادة رأس المال بتجميد الاحتياطيات عن طريق إصدار أسهم منحة

عندما لا تكون الشركة المساهمة في حاجة لمزيد من الأموال وإنما تكون في حاجة إلي تصحيح المركز المالي لها عندما توجد احتياطيات وأرباح مرحلة ومحتجزة كثيرة ، وتلك الحالة تؤدي علي إرتفاع القيمة الاسمية للأسهم في البورصة إرتفاعاً كبيراً عن قيمتها الاسمية .

ولتصحيح هذا الوضع تلجأ عديد من الشركات إلي تجميد تلك الاحتياجات أو الأرباح المحتجزة من أعوام سابقة وتحويلها إلي رأس المال المدفوع وتوزيع الشركة أسهماً مجانية علي المساهمين تمثل قيمة الزيادة في رأس المال ، ولا ينشأ عن إصدار الشركة المساهمة لأسهم المنحة لزيادة رأسمالها حصول الشركة علي أي أموال نقدية أو أصول عينية ، وإنما هي مجرد تعديل داخلي لهيكل رأس مال الشركة يترتب عليها زيادة رأس المال وبالتالي زيادة عدد الأسهم المصدرة بتحويل مبالغ الاحتياطيات والأرباح المحتجزة اللازمة للزيادة دون أن يتأثر مجموع حقوق المساهمين ، وإنما يترتب عليها تخفيض القيمة الدفترية للسهم ،

وفي هذا تنص الفقرة الأولي من المادة رقم (٩١) من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات المصري علي ما يلي :

"يجوز بقرار من الجمعية العمومية للشركة بناء علي إقتراح مجلس الإدارة أن تقرر تحويل المال الاحتياطي أو جزء منه إلي أسهم يزاد بقيمتها رأس المال المصدر"

"ويتم توزيع الأسهم الناتجة عن الزيادة مجاناً علي المساهمين كل بحسب قيمة مساهمته ويطلق علي هذه الأسهم منحة". وتتم المعالجة المحاسبية لأسهم المنحة بالقيد التالي :

١- عند تخصيص قيمة أسهم المنحة

		من مذكورين
xxx		حـ/ الاحتياطيات
xxx		حـ/ الأرباح المحتجزة أو المرحلة
	xxx	إلي حـ/ أسهم منحة
		(تخصيص قيمة أسهم المنحة بقيمة إسمية ... ج وفقاً لقرار الجمعية العامة رقم ... بتاريخ / /)

٢- عند إصدار أسهم المنحة

xx		من حـ/ أسهم المنحة
	xx	إلي حـ/ رأس المال
		(إصدار عدد ... سهم منحة بقيمة إسمية ... مدفوعة بالكامل وتوزيعها بمعدل ... سهم لكل ... سهم يمتلكها المساهم)

المحاسبة عن تخفيض رأس المال في شركات السمسرة

عادة ما يخفض رأس المال المصدر للشركة المساهمة بقرار من الجمعية العامة غير العادية بناء علي إقتراح مجلس الإدارة ، ويتم تعديل أحكام العقد أو النظام بما يتفق مع هذا التخفيض ، ويجب أن يرفق مع مشروع التخفيض المقدم إلي الجمعية تقرير من مراقب الحسابات حول مدي قيام أسباب جدية تدعو للتخفيض ، ولا يشترط أن يكون رأس المال الذي يتم تخفيضه مدفوعاً بالكامل .

وهناك عديد من الأسـباب الجدية التي تدعو الشـركة المسـاهمة إلي تخفيض رأس مالها هي :-

١- وجود راس مال زائد عن حاجة الشركة

حيث يكون راس المال المصدر في تلك الحالة أكبر من التكاليف الاستثمارية التي يتطلبها المشـروع ، وحتى تتفادى الشـركة دفع أرباح عن أموال غير موظفة ، ورغبـة في إظهـار المعدل الحقيقي للأربـاح والأموال المســتثمرة في أعمـال الشــركة ، فمن الأحري أن يتم تخفيض رأس مال الشــركة ولا ســيما إذا لم يقم المساهمين بعد بسداد كامل رأس المال المصدر .

٢- تحقيق الشركة لخسائر كبيرة

في حالة تحقيق الشركة المساهمة لخسـائر جسيمة – يتعذر معها توزيع الشركة الأرباح علي حملة الأسـهم – فإن الأمر يترتب عليه هبوط أسـعار أسـهم الشـركة في البورصة ، لذلك يتعين أن تقوم الشركة بتخفيض رأسمالها بقيمة تلك الخسائر .

٣– تمثل رأس مال الشركة في أصول تم تقويمها بأكثر من حقيقتها

يحدث ذلك الموقف حينما تكون أصــول الشــركة مقومة دفترياً بأكثر من قيمتهـا الحقيقيـة **Overvalued** ، وأن الخصــوم مقومـة بـأقـل من قيمتهـا **Undervalued** وفي تلك الحالة تكون أرباح الشركة غير ملائمة لرأس مالها بما قد يؤدي إلي تدهور قيمة أسهم الشركة في البورصة ، لذلك يتعين تخفيض رأس مال الشركة بقيمة النقص في الأصول أو الزيادة في الخصوم بعد إعادة تقييم كل منها .

ولا يجوز أن يترتب علي تخفيض رأس المـال المصــدر أن يقل عن الحد الأدنى في المنصـوص عليه ، كما لا يجوز أن يترتب علي تخفيض قيمة السـهم أن يقل أيضاً عن الحد الأدنى المنصوص عليه .

وسائل تخفيض راس مال الأسهم

ويحدد القرار الصـادر بالتخفيض الكيفية التي يتم بها تنفيذه ، ويكلف مجلس الإدارة بإتخـاذ مـا يلزم من إجراءات لتنفيذ قرار التخفيض ، ويتم التخفيض بأحد ثلاثة وسائل هي :-

١- **تخفيض القيمة الاسمية للسهم Reduction Of Par Value**

ويتم تخفيض القيمة للسهم بطريقتين هما :-

- في حـالـة إذا كـانـت قيمـة الأســـهم غير مســـددة بالكامل – يتم إعفاء المساهم من دفع المبالغ الباقية من قيمة السهم .
- في حالة إذا كانت قيمة الأسهم مسددة بالكامل – هنا يتم رد جزء نقدي من قيمة تلك الأسهم المدفوعة .

وفي تلك الحالتين قد يكتفي بالتأشــير علي الأســهم القديمة بما يفيد تخفيض قيمتها الاسمية ، أو قد يتم شراء الأسهم القديمة وإعطاء المساهمين أسهماً جديدة بالقيمة الاسمية المخفضة .

٢- **تخفيض عدد الأسهم مع بقاء قيمتها الاسمية ثابتة**

وتلك الحالة قد تعرف بإستهلاك الأسـهم ، حيث ترد الشـركة نقداً كل القيمة المدفوعة عن عدد معين من الأســهم يتم إختيارها عن طريق تقليل عدد الأســهم التي يمتلكها كل مسـاهم بذات النسـبة التي تقرر بها تخفيض رأس المال ، وتدفع لأصـحابها قيمتها أو تسـترد الشـركة الأسـهم القديمة من المسـاهمين جميعاً مقابل تسليمهم عدد أقل من الأسهـم القديمـة مع دفع الفرق نقداً .

٣- **شراء الأسهم من البورصة**

ويطلق علي الأســهم التي تقوم بشــرائها من البورصـــة (وفي تلك الحالة لا تكتسب الشركة صفة المسـاهم ولا تحصل علي نصيب من الأرباح ولا تصوت

في الجمعية العامة) بأســم الخزانة **Treasury Stock** ، حيث يمكن أن تحتفظ الشركة بنك الأسهم وتضعها في التداول فيما بعد .

وتنص المادة رقم **(١٤٩)** من اللائحة التنفيذية علي أن يجوز للشركة شراء أسهمها في الحالات التالية :-

a- في حالة تخفيض رأس المال .

b- إذا كان الشراء بقصد التوزيع علي العاملين بالشركة ، سواء بنصيب في الأرباح أو نسبة مشاركتهم .

c- إذا تطلب النظام موافقة الشــركة علي إنتقال ملكية الأســهم ، ورأت الشركة رفض الموافقة وشراء الأسهم لنفسها .

المحاسبة عن تخفيض القيمة الاسمية للسهم

يتم التفرقة بين عدة حالات هي :-

١- تخفيض القيمة الاســمية عن طريق إعفاء المســاهمين عن دفع باقي القيمة ويحدث ذلك الموقف عندما يكون رأس المال غير مســدد بالكامل ، وفي تلك الحالة لا يتم إجراء أي قيود محاسبية – حيث يتم تخفيض رأس المال بمقدار الأقساط التي لم تطلب بعد ، بينما يتم التعديل في الدفاتر الإحصائية لإثبات عدم الاحتياج للأقساط التي لم تطلب بعد .

٢- تخفيض القيمة الاســمية عن طريق رد جزء من القيمة الاســمية لكل ســهم نقداً وتحدث تلك الحالة ما إذا كان رأس المال مســدد بالكامل ، وفي تلك الحالة يتم إجراء القيود التالية :-

		١- إثبات قرار التخفيض
xx		من حـ/ رأس مال الأسهم
	xx	إلي حـ/ المساهمين
		٢- إثبات رد المبالغ
xx		من حـ/ المساهمين
	xx	إلي حـ/ البنك

٣- رد القيمة الاسمية لبعض الأسهم بالكامل حيث يتم إختيار تلك الأسهم بالقرعة عادة ويتم إثبات قرار التخفيض بنفس الطريقة السابقة .

٣,٣,٦ تسجيل وترحيل عمليات تنفيذ أوامر بيع وشراء وتسوية ومقاصة الأوراق المالية

سبق استعراض دورة تنفيذ وتسوية عمليات بيع وشراء الأوراق المالية بالتفصيل في الفصل الرابع. ويتطلب الأمر في هذا الجزء إلي تلخيص تلك الدورة لإبراز المهام الوظيفية للإدارة المالية في هذا الشأن .

فبعد قيام العميل بتوقيع نموذج العقد بينه وبين شركة السمسرة وبعد استيفاء عملية تكويده في البورصة ، يقوم العميل بتحديد نوعية الأمر سواء شراء أو بيع وتحديد أنواع الأوراق المالية التي يرغب في التعامل عليها ، وهنا يتقدم العميل لقسم خدمة العملاء لتوقيع الأوامر (سواء أكانت بيع أو شراء). وعادة ما يتم استيفاء الشروط الشكلية والموضوعية للأوامر سواء فيما يتعلق بالبيانات الخاصة بالأسم والتاريخ ومدة صلاحية الأمر ونوع الورقة المالية وكميتها والسعر المستهدف .

وهنا يتعين قيام الموظف المختص بخدمة العملاء بمراجعة قسم الحسابات والإدارة المالية ، ففي حالة الشراء يتم التحقق من رصيد العميل وما إذا كان يكفي للشراء من عرضة ، حيث يتعين قيام العميل بسداد الفرق في حالة عدم كفاية رصيده مع مبلغ الشراء ، أما في حالة البيع فأن مسئول خدمة العملاء يتحقق من كفاية رصيد العميل من أسهم لدي أمناء الحفظ المسئولة عن طريق الموظف المسئول عن الحفظ المركزي. وفي ضوء ذلك يتم إبلاغ منفذي عمليات الشركة لدي البورصة بتنفيذ أوامر الشراء أو البيع. ويقوم موظف خدمة العملاء بدفتر أو سجل الأوامر .

يقوم قسم الحاسب الآلي بطباعة سجل عمليات الشراء والبيع المنفذ خلال اليوم ، ويتم تقديم نسخة إلي الإدارة المالية حتى يتسنى لها القيام بالأعمال

المحاسـبية (من إعداد مطالبات وتسـجيل العمليات وترحيلها) في ضـوء الدورة المستندية الكاملة المرتبطة بتلك العمليات. حيث يقوم أحد المحاسبين المختصين بالإدارة المالية بالاشـتراك مع الموظف المسـئول بخدمة العملاء تحت إشـراف المدير المالي بالمحاسـبة عن قيم عمليات البيع والشـراء للأوراق المالية لكافة العملاء ، والمحاسبة عن قيم العمولات المستحقة وفقاً للعقد المبرم بالإضافة إلي مقابل الخدمات المؤداه سواء من البورصة أو المقاصة أو الحفظ وما إلي ذلك ، وفيما يلي بيان توضيحي لذلك :-

العمولة ومقابل الخدمات	أسس المحاسبة	
	القيمة	الحد الأدنى
(١) العمولة	تفاوضية علي أن يكون الحد الأقصى ٥ من الألف عن العمليات التي تقل عن ١٠٠٠٠٠ جنية	٢ جنية
(٢) رسوم الدمغات	٣,٤ جنية عن كل فاتورة	-
(٣) رسوم مقابل خدمات البورصة .	(a) ٨/١ في الألف عن قيمة العمليات المنفذة داخل المقصورة للأوراق ذات الحفظ المركزي (b) ١٦/٣ في الألف عن قيمة العمليات داخل المقصورة للأوراق المالية غير المحفوظة مركزياً (c) ١ في الألف عن قيمة العمليات المنفذة خارج المقصورة	بدون
(٤) رسوم مقابل خدمات المقاصة .	٨/١ في الألف من قيمة العمليات	٠,٢٠ جنية للعملية
(٥)رسوم مقابل خدمات الهيئة العامة لسوق المال.	١٦/١ في الألف من قيمة العمليات	١ جنية للعملية
(٦) رسوم مقابل خدمات الحفظ المركزي .	تفاوضية طبقاً للاتفاق بين شركة السمسرة وأمين الحفظ	٢ جنية للعملية
(٧) صندوق تأمين مخاطر المتعاملين في الأوراق المالية .	٢ في العشرة ألاف	٠,٢٥ للعملية

وبعد الانتهاء من العمليات المحاسـبية يتم إصـدار الفواتير والمطالبات الخاصـة بكل عميل حيث يتم ترحيل تلك العملية سـواء أكانت بيع وشـراء وبعد احتساب قيمة العمولات المستحقة لشركة السمسرة إلي جاري حسابات العملاء، بالإضـافة لذلك فأن الإدارة المالية تحقق وتتأكد يومياً من كفاية رصـيد حسـاب بنك المقاصة والتسوية ، حيث أن وجود أي عجز بذلك الحساب سيعرض شركة

السمسرة لغرامات تفرض عليه من صندوق ضمان التسويات وقد يتوقف نشاط الشركة في حالة استمرار العجز عن التسوية النقدية من حساب بنك المقاصة .

وفيما يلي بيان توضـيحي لإثبات قيود عمليات شـراء وبيع الأوراق المالية في البورصة وتسويتها في حساب المقاصة في دفاتر اليومية الفرعية (من واقع قيود اليومية) وترحيل الحسـابات بالأطراف المدينة والدائنة إلي دفاتر الأسـتاذ الفرعية المختصة .

(١) أثبات عمليات شراء شركة السمسرة أوراق مالية لحساب العملاء

يتم إثبات عمليات شراء شركة السمسرة أوراق مالية من البورصة لحساب عملائهم عن طريق إثبات القيد العام التالي :-

مدين	دائن	بيان	أسم الحساب
		من حـ/ العملاء	
٧٢٦١٨		حـ/ العميل **A**	
٢٠٢٢٠		حـ/ العميل **B**	
٥٧٧٨٠		حـ/ العميل **C**	
		إلي مذكورين	
	١٤٩٦٣٣	حـ/ جاري شراء أوراق مالية	
	٧٤٨	حـ/عمولة السمسرة (شراء)	
	١٠	حـ/ رسوم الدمغة	
	١٩	حـ/ رسوم خدمات البورصة	
	١٩	حـ/ رسوم خدمات المقاصة	
	١٥٠	حـ/ رسوم خدمات الحفظ المركزي	
	٩	حـ/ رسوم خدمات هيئة سوق المال	
	٣٠	حـ/ صندوق تأمين المخاطر	
١٥٠٦١٨	١٥٠٦١٨	**(أثبات قيد استحقاق عمليات شراء أوراق مالية في يوم ٢٠٠٦/٦/١)**	

(٢) أثبات عمليات بيع شركة السمسرة أوراق مالية لصالح العملاء

يتم إثبات عمليات بيع شركة السمسرة أوراق مالية في البورصة لحساب العملاء عن طريق إثبات القيد العام التالي :-

مدين	دائن	البيان	رقم الحساب
١٤٩٦٣٣		من حـ/ جاري بيع أوراق مالية	
		إلي مذكورين	
	٧٥٤٢٠	حـ/ العميل (A)	
	٤٠٢٢١	حـ/ العميل (B)	
	٣٣٠٠٧	حـ/ العميل (C)	
	٧٤٨	حـ/ عمولة البيع	
	١٠	حـ/ رسوم الدمغة	
	١٩	حـ/ رسوم البورصة	
	١٩	حـ/ رسوم المقاصة	
	٩	حـ/ رسوم هيئة سوق المال	
	١٥٠	حـ/ رسوم الحفظ المركزي	
	٣٠	حـ/ تأمين المخاطر	
١٤٩٦٣٣	**١٤٩٦٣٣**	**(إثبات عمليات البيع عن يوم ٢٠٠٧/٦/١)**	

(٣) إثبات تسوية ومقاصة عمليات شراء وبيع الأوراق المالية

عادة ما يتم تسوية ومقاصة عمليات شراء وبيع شركة السمسرة للأوراق المالية عن طريق شركة مصر للمقاصة والتسوية باستخدام بنك المقاصة للشركة وهو البنك المخصص لسداد عمليات الشراء وتحصيل عمليات البيع وسداد رسوم الخدمات المختلفة المستحقة علي عمليات شراء وبيع الأوراق المالية لصالح العملاء .

وعادة ما تتم تسوية عمليات شراء وبيع الأسهم أما في نفس الجملة (أو ما يطلق عليها **T+O**) أو خلال يومين (أو ما يطلق عليها **T+٢**) حيث يتم خلال فترة التسوية الأتي(١) :-

---

(١) عادة ما تقوم شركة مصر للمقاصة والتسوية والإيداع المركزي بثلاثة وظائف أساسية حيث عادة ما تقوم بنقل ملكية الأوراق المالية بعد أتمام تنفيذ عملية البيع والشراء عن طريق شركات السمسرة في الأوراق المالية وهي ما يشار إليها بوظيفة التسوية ، كما أنها تتولي أيضاً بنقل قيمة الأوراق المالية من عملاء شركات السمسرة المشتراة إلي

- تسوية ونقل ملكية الأسهم المشتراة عن طريق شركة السمسرة لصالح العملاء المشترية .

- تسوية ونقل ملكية الأسهم المباعة عن طريق شركة السمسرة من العملاء البائعة .

- سداد بنك شركة السمسرة (بنك المقاصة) لقيمة الأسهم المشتراة لصالح العملاء

- تحصيل بنك شركة السمسرة (بنك المقاصة) قيمة الأسهم المباعة لصالح العملاء .

- سداد بنك شركة السمسرة (بنك المقاصة) كافة رسوم الخدمات (البورصة ، هيئة رأس المال ، ورسوم الدمغة حسب ما تقدم بيانه) .

- يتم تسوية رصيد أول اليوم لبنك شركة السمسرة (بنك المقاصة) بإضافة قيمة عمليات بيع الأوراق المالية وخصم قيمة عمليات شراء الأوراق المالية بالإضافة إلي خصم سداد رسوم الخدمات ، ويتم الوصول إلي رصيد أخر اليوم والذي يتعين أن يكون فائض ، فإذا كان عجز يتعين علي شركة السمسرة تغطيته فوراً وإلا تعرضت لفرض غرامات من صندوق ضمان التسويات أو قد يتم إيقاف نشاطها حسب ما سبق الذكر.

عملاء شركات السمسرة المباعة عن طريق بنوك المقاصة وهو ما يشار إليه بوظيفة المقاصة ، بالإضافة لهاتين الوظيفتين فإنها تقوم بعمليات الحفظ والإيداع المركزي أيضاً حيث تقوم بتجميع أسهم الشركات والاحتفاظ بها داخل خزائنها وإصدار أذون علي نفسها في صورة كشوف حساب ، حيث يمكن للعملاء التعامل علي أي ملكية من ملكيات الأسهم التي يمتلكها .

وفي ضوء المثال الافتراضي السابق يمكن إثبات تسوية عمليات شراء وبيع الأوراق المالية التي تمت بتاريخ ٢٠٠٦/٦/١ علماً بأن التسوية ستتم يومين عمل (تسوية ٢ + T) عن طريق القيد التالي :-

منه	له	البيـــــان	رقم الحساب
		من مذكورين	
١٤٩٦٣٣		حـ/ جاري شراء أوراق مالية	
٣٨		حـ/ رسوم مصر للمقاصة	
٣٨		حـ/ رسوم خدمات البورصة	
٦٠		حـ/ رسوم تأمين المخاطر	
١٨		حـ/ رسوم هيئة سوق المال	
١٤٩٥٩٥		حـ/ جاري بنك المقاصة	
		إلي مذكورين	
	١٤٩٧١١	حـ/ جاري بيع أوراق مالية	
	١٤٩٦٧١	حـ/ جاري بنك المقاصة	٧٦
			٧٨
٢٩٩٣٨٢	٢٩٩٣٨٢	**أثبات تسوية بيع وشراء أوراق مالية وسداد رسوم الخدمات في ٢٠٠٦/٦/٣**	

ويمكن اختصار القيد السابق عن طريق إثبات صافي قيمة التسوية علي النحو التالي :-

منه	له	البيـــــان	رقم الحساب
		من مذكورين	
١٤٩٦٣٣		حـ/ جاري شراء أوراق مالية	
١٥٤		حـ/ رسوم خدمات	
		إلي مذكورين	
	١٤٩٦٣٣	حـ/ جاري بيع أوراق مالية	
	١٥٤	حـ/ جاري بنك المقاصة	
١٤٩٧٨٧	١٤٩٧٨٧	**أثبات تسوية بيع وشراء أوراق مالية وسداد رسوم الخدمات في ٢٠٠٧/٦/٣**	

٤- ترحيل قيود عمليات شراء وبيع الأوراق المالية لدفاتر الأستاذ المختصة

يتم ترحيل الحسـابات المتضـمنة في الأطراف المدينة والدائنة الواردة في قيود إثبات شراء وبيع الأوراق المالية وتسويتها إلي دفاتر الأستاذ الفرعية علي النحو التالي :-

(١) يتم ترحيل المبالغ الموضحة بالأعمدة المدينة من قيود اليومية إلي الجوانب المدينة من دفاتر الأستاذ المختصة علي النحو التالي – حساب كل من العميل **A** ، **B** ، **C** بالقيد الأول ، حساب مقاصة بيع أوراق مالية بالقيد الثاني ، حـ/ مقاصة شراء أوراق مالية بالقيد الثالث - **(a)** ،حساب جاري بنك المقاصة ، حساب خدمات مصر للمقاصة ، خدمات البورصة بالقيد الثالث - **(b)** .

(٢) يتم ترحيل المبالغ الموضحة بالأعمدة الدائنة من قيود اليومية إلي الجوانب الدائنة من دفاتر الأستاذ المختصة علي النحو التالي :- حساب مقاصة شراء أوراق مالية ، حـ/ عمولة شراء أوراق مالية ، حـ/ الدمغة، حـ/ خدمات البورصة ، حـ/ خدمات هيئة سوق المال ، حساب خدمات الحفظ المركزي ، حـ/ صندوق المتعاملين بالقيد الأول ، وحساب العميل **(A)** ، **(B)** ، **(C)** ، وحـ/ عمولة بيع الأوراق المالية ، وحـ/ خدمات المقاصة ، حسابات خدمات البورصة ، حـ/ خدمات هيئة سوق المال ، حـ/ خدمات المقاصة ، حساب خدمات البورصة ، حـ/ خدمات هيئة سوق المال، حـ/ خدمات الحفظ المركزي، حـ/ صندوق المتعاملين في الأوراق المالية بالقيد الثاني ، حساب مصر للمقاصة، حـ/ خدمات البورصة ، جاري بنك المقاصة بالقيد الثالث – **(a)** ، حـ/ مقاصة بيع أوراق مالية بالقيد الثالث - **(b)** .

وفيما يلي الحسابات المختصة بدفاتر الأستاذ بعد إتمام عملية ترحيل قيود اليومية (الأول والثاني والثالث - **a** ، **b**) .

حـ/ العميل (A)

٧٥٦١٨	إلي مذكورين ٢٠٠٧/٦/١		٧٥٦١٨	من حـ/ مقاصة بيع أوراق مالية	٢٠٠٧/٦/١

حـ/ العميل (B)

٢٠٢٢٠	إلي مذكورين ٢٠٠٧/٦/١		٤٠٢٢١	من حـ/ مقاصة بيع أوراق مالية	٢٠٠٧/٦/١

حـ/ العميل (c)

٥٤٧٨٠	إلي مذكورين ٢٠٠٧/٦/١		٣٣٠٠٧	من حـ/ مقاصة بيع أوراق مالية	٢٠٠٧/٦/١

حـ/ مقاصة بيع أوراق مالية

١٤٩٦٣٣	إلي مذكورين ٢٠٠٧/٦/١		١٤٩٦٣٣	من مذكورين	٢٠٠٧/٦/٣

حـ/ مقاصة بيع أوراق مالية

١٤٩٦٣٣	إلي مذكورين ٢٠٠٧/٦/٣		١٤٩٦٣٣	من مذكورين	٢٠٠٧/٦/١

حـ/ جاري بنك المقاصة

١٤٩٥٩٥	إلي حـ/ مقاصة بيع أوراق مالية ٢٠٠٧/٦/٣		١٤٩٦٧١	من مذكورين	٢٠٠٧/٦/٣

حـ/ خدمات مصر للمقاصة

	إلي حـ/ مقاصة بيع أوراق مالية	٢٠٠٧/٦/٣		١٩	من مذكورين	٢٠٠٧/٦/١
	إلي حـ/ جاري بنك مصر للمقاصة	٢٠٠٧/٦/٣		١٩	من حـ/ مقاصة بيع أوراق مالية	٢٠٠٦/٦/١

حـ/ خدمات البورصة

	إلي حـ/ مقاصة بيع أوراق مالية	٢٠٠٧/٦/٣		١٩	من مذكورين	٢٠٠٧/٦/١
	إلي حـ/ جاري بنك مصر للمقاصة	٢٠٠٧/٦/٣		١٩	من حـ/ مقاصة بيع أوراق مالية	٢٠٠٧/٦/١

حـ/ عمولات شراء أوراق مالية

				٧٤٨	من مذكورين	٢٠٠٧/٦/١

حـ/ عمولات بيع أوراق مالية

				٧٤٨	من حـــــ/ مقاصـــة بيع أوراق مالية	٢٠٠٧/٦/١

حـ/ الدمغة

				١٠	من مذكورين	٢٠٠٦/٦/١
				١٠	من حـ/ مقاصة بيع أوراق مالية	٢٠٠٦/٦/١

خدمات هيئة سوق المال

				٩	من مذكورين	٢٠٠٧/٦/١
				٩	من حـ/ مقاصة بيع أوراق مالية	٢٠٠٧/٦/١

خدمات الحفظ المركزي

				١٥٠	من مذكورين	٢٠٠٧/٦/١
				١٥٠	من حـ/ مقاصة بيع أوراق مالية	٢٠٠٧/٦/١

حـ/ صندوق المتعاملين في الأوراق المالية

				٣٠	من مذكورين	٢٠٠٧/٦/١
				٣٠	من حـ/ مقاصة بيع أوراق مالية	٢٠٠٧/٦/١

(١) مثال عملي تطبيقي علي عمليات بيع وشراء الأوراق المالية

فيما يلي بيان إجمالي فواتير عمليات شــراء وبيع الأوراق المالية التي تمت بشركة جارانتي لتداول الأوراق المالية لصالح العملاء في تاريخ **٢٠٠٦/١٢/٥** .

أولاً : عمليات شراء الأوراق المالية

١- عمليات شراء أسهم بالجنية المصري داخل المقصورة **٣٨٩٠٢٣٤,١٩**

٢- فواتير شراء أسهم بالدولار داخل المقصورة **١٤٢٥**

٣- فواتير شراء أسهم بالجنية خارج المقصورة **٣٠٠٠٠٠**

٤- وقد بلغت رســوم الخدمات المســتحقة علي عمليات شــراء الأوراق المالية علي النحو التالي :-

	داخل المقصورة		خارج المقصورة(١)
	بالجنية	بالدولار	
رسوم الدمغة	٤١١,٤٠	٦,٨٠	٣,٤٠
خدمات البورصة	٧٦٢,١١	٠,١٨	٣٠٠,٠٠
خدمات المقاصة والهيئة	٨٦٣,٤٦	٦,٠٠	٠
صندوق تأمين المخاطر	٧٢٦,٦٤	٠,٣٢	٦٠,٠٠
إدارة السجلات	٢٧٢٥,٢٢	٤,٠٠	٠

٥- كما بلغت عمولات السمسرة عن عمليات الشراء الآتي :-

عمولات شراء أسهم بالجنية داخل المقصورة ١١٣٤٨,٣٢

عمولات شراء أسهم بالدولار داخل المقصورة ٧,١٣

عمولات شراء أسهم بالجنية خارج المقصورة ٩٠٠,٠٠

ثانياً :- عمليات بيع الأوراق المالية

عمليات بيع الأوراق المالية	داخل المصورة		خارج المقصورة
	بالجنية	بالدولار	
عمليات بيع أسهم	٣٦٧٣٦٧٨,٥٩	٣١٢٨,٦٠	٣٠٠٠٠٠
عمولات سمسرة علي البيع	١١٥٨٠,٨٢	١٤,٧٧	٩٠٠,٠
رسوم دمغة	٣٠٦,٥٥	٦,٨٠	٣,٤٠
خدمات البورصة	٤٩٢,٥٠	٠,٣٩	٣٠٠,٠٠
خدمات المقاصة والهيئة	٧٧٥,٥٠	٣,٠٠	-
صندوق تأمين المخاطر	٧٣٢,٩٢	٠,٦٣	٦٠,٠٠
رسوم إدارة سجلات	٢٥١٤,٨٣	٤,٥٥	-

المطلوب

- أثبات قيود عمليات شراء الأوراق المالية داخل أو خارج المقصورة.

(١) عادة لا توجد رسوم خدمات للمقاصة والهيئة علي عمليات شراء وبيع الأوراق خارج المقصورة لإتمام تلك العمليات بين المشتري والبائع خارج نطاق المقصورة. وبالتالي تكون خارج نطاق المقاصة ، ولا يوجد أي رسوم للسجلات طالما كانت أسهم مادية أي غير محفوظة بإدارة السجلات أي كانت لدي أمناء الحفظ .

- أثبات قيود عمليات بيع الأوراق المالية .

جارانتي لتداول الأوراق المالية وإمساك السجلات

قائمة قيود

فواتير شراء

من تاريخ ٥-١٢-٢٠٠٦ إلي تاريخ ٢٠٠٦/١٢/٥ تاريخ الطباعة ٢٠٠٧/٨/١٢

من مستند ١ إلي مستند ٩٩٩٩٩٩٩٩ صفحة ٧/١

تاريخ القيد ٢٠٠٦/١٢/٥ **رقم المستند** ٥٠٣ **رقم القيد** ١٣٤٥٦ **نوع القيد** فواتير شراء

مسلسل	نوع الحساب	رقم الحساب	اسم الحساب	وصف الحركة	سعر التحويل	العملة	مدين	دائن
١	عميل	٢٦٢٢٠٠١	طارق محمد فتحي عبد الواحد عيد	شراء ٨٥٠٠٠ ايه أي سي للمقاولات (ف ٦٠٢٨٥٧١)	١,٠٠٠	جنية مصري	٢٧٨٣٣٧,١٠	
٢	عميل	٥٦٨٣٠٠١	ماجدة عبد الفتاح حامد السيد	شراء ٥٠٠٠ ايه اي سي للمقالات (ف ٦٠٢٨٥٧٢)	١,٠٠٠	جنية مصري	١٦١٤٨,٧٠	
٣	عميل	١٧٥٧٠٠١	عبدالله ابو السعود سنوسي عبد العال	شراء ٢٠٠٠ النيل لحليج الأقطان (ف ٦٠٢٨٧٥)	١,٠٠٠	جنية مصري	١٠٦١١,١٢	
٤	عميل	٢٠٣٤٠٠١	إيمان ادوارد يوسف اسكندر	شراء ٢٠٠٠٠ النيل لحليج الأقطان (ف ٦٠٢٨٥٧٤)	١,٠٠٠	جنية مصري	١٠٦٦٥٦,٠٩	
٥	عميل	٦١٦٤٠٠١	شعبان محمد أحمد عبد الله	شراء ٣٠٠٠ النيل لحليج الأقطان (ف ٦٠٢٨٥٧٥)	١,٠٠٠	جنية مصري	١٦١٥٣,٩٢	
٦	عميل	٨٠٠٩٠٠١	عاطف صلاح إبراهيم العروسي	شراء ٢٠٠٠ النيل لحليج الأقطان (ف ٦٠٢٨٥٧٦)	١,٠٠٠	جنية مصري	١٠٦٩١,٤٧	
٧	عميل	١٩٦٠٠١	أحمد محمد أحمد سليمان	شراء ١٠٠٠ النيل لحليج الأقطان (ف ٦٠٢٨٥٧٧)	١,٠٠٠	جنية مصري	١٠٨٣٥,٨٦	
٨	عميل	٢٨٧٢٠٠١	وسام سيد حسين السيد	شراء ٤٠٠٠ النيل لحليج الأقطان (ف ٦٠٢٨٥٧٨)	١,٠٠٠	جنية مصري	٤٣٧٨٩,٢٥	
٩	عميل	٤١٣٣٠٠١	اشرف فاروق كامل أبو الخير	شراء ٣٠٠ النيل لحليج الأقطان (ف ٦٠٢٨٥٧٩)	١,٠٠٠	جنية مصري	٣٢٥٢,٠٨	
١٠	عميل	٥٧١٢٠٠١	تامر علي البدوي حامد	شراء ٥٠٠ النيل لحليج الأقطان (ف ٦٠٢٨٥٨٠)	١,٠٠٠	جنية مصري	٥٤٣٤,٨٠	
١١	عميل	٦٤٦٩٠٠١	محمد صلاح الدين ابو اليزيد محمد	شراء ٤٠٠ النيل لحليج الأقطان (ف ٦٠٢٨٥٨١)	١,٠٠٠	جنية مصري	٤٣٤٨,٩٢	
١٢	عميل	٦٩٩٧٠٠١	إيهاب وليم يعقوب مكاوي	شراء ١٠٠٠ النيل لحليج الأقطان (ف ٦٠٢٨٥٨٢)	١,٠٠٠	جنية مصري	١٠٨٥٢,٤٦	
١٣	عميل	٧٩١٤٠٠١	خالد حسن فضل الشريف	شراء ١٠٠٠ النيل لحليج الأقطان (ف ٦٠٢٨٥٨٣)	١,٠٠٠	جنية مصري	١٠٨٧١,٣٦	
١٤	عميل	٨٠٠٩٠٠١	عاطف صلاح إبراهيم العروسي	شراء ١٠٠٠ النيل لحليج الأقطان (ف ٦٠٢٨٥٨٤)	١,٠٠٠	جنية مصري	١٠٨٢١,٠٤	
١٥	عميل	٨١٠٧٠٠١	هانم فتحي شلبي علي	شراء ٥٠٠ النيل لحليج الأقطان (ف ٦٠٢٨٥٨٥)	١,٠٠٠	جنية مصري	٥٤٤٢,٦٨	
١٦	عميل	٨١٢٩٠٠١	محمد السيد عبد الصادق السيد عمار	شراء ٢٥٠ النيل لحليج الأقطان (ف ٦٠٢٨٥٨٦)	١,٠٠٠	جنية مصري	٢٧٣٦,٨٤	
١٧	عميل	٨١٥٢٠٠١	ممدوح صبحي رقه صليب/ ممدوح صبحي رقه صلي	شراء ٥٠٠ النيل لحليج الأقطان (ف ٦٠٢٨٥٨٧)	١,٠٠٠	جنية مصري	٥٤٦٩,٠٠	
١٨	عميل	٨١٨١٠٠١	ملاك فوزي رمزي إبراهيم	شراء ٢٠٠ النيل لحليج الأقطان (ف ٦٠٢٨٥٨٨)	١,٠٠٠	جنية مصري	٢١٩١,٤٥	
١٩	عميل	٢٩٩٨٠٠١	إيهاب حليم إبراهيم معوض	شراء ٣٠٠٠ النصر للملابس والمنسوجات (ف ٦٠٢٨٥٨٩)	١,٠٠٠	جنية مصري	٨٥١٨,١٥	
٢٠	عميل	٣٤١٣٠٠١	خالد حسن عثمان حسن	شراء ٢٠٠٠ النصر للملابس والمنسوجات (ف ٦٠٢٨٥٩٠)	١,٠٠٠	جنية مصري	٥٦٣٥,٤٤	
٢١	عميل	٥٦٨٢٠٠١	محمد عطية محفوظ عبد العال	شراء ٢٥٠٠ النصر للملابس والمنسوجات (ف ٦٠٢٨٥٩١)	١,٠٠٠	جنية مصري	٧٢٧٠٦,٠١	

٥٦

٢٢	عميل	٥٩٤٠٠٠١	أحمد محمد نجيب إبراهيم حسان	شراء ٢٤٠ النصر للملابس والمنسوجات (ف ٦٠٢٨٥٩٢)	١,٠٠٠	جنية مصري	٦٩٧,٥٥	
٢٣	عميل	٨٠٧٠٠٠١	أمجد عدلي راصف هارون	شراء ١٢٥٠ النصر للملابس والمنسوجات (ف ٦٠٢٨٥٩٣)	١,٠٠٠	جنية مصري	٣٥٥٣,٦٨	

جارانتي لتداول الأوراق المالية وإمساك السجلات

قائمة قيود

فواتير شراء

من تاريخ ٢٠٠٦-١٢-٥ إلي تاريخ ٢٠٠٦/١٢/٥ تاريخ الطباعة ٢٠٠٧/٨/١٢

من مستند ١ إلي مستند ٩٩٩٩٩٩٩٩ صفحة ٧/٢

تاريخ القيد	٢٠٠٦/١٢/٥	رقم المستند	٥٠٣	نوع القيد			فواتير شراء	
مسلسل	**نوع الحساب**	**رقم الحساب**	**اسم الحساب**	**وصف الحركة**	**سعر التحويل**	**العملة**	**مدين**	**دائن**
٢٤	عميل	٨١١٧٠٠١	نادر حجازي عبد الوهاب كامل	شراء ٢٥٠٠ النصر للملابس والمنسوجات (ف ٦٠٢٨٥٩٤)	١,٠٠٠	جنية مصري	٧٠٤٧,٨١	
٢٥	عميل	٣٢٠٥٠٠١	كريم سدوح لويس عزازي/سدوح لويس عزازي	شراء ١٠٠٠ الاسكندرية للزيوت المعدني (ف ٦٠٢٨٥٩٥)	١,٠٠٠	جنية مصري	٧٥٢٠١,٨٧	
٢٦	عميل	٤٢٤٨٠٠١	صفاء محمد فخري عبد اللطيف أبو النصر	شراء ٢٠٠ الاسكندرية للزيوت المعدني (ف ٦٠٢٨٥٩٦)	١,٠٠٠	جنية مصري	١٥١٨٣,٩٤	
٢٧	عميل	٦١٦٢٠٠١	هاني محمد مهدي عبدالمقصود عبدالجواد	شراء ٥٠٠ جنوب الوادي للاسمنت ف ٦٠٢٨٥٩٧)	١,٠٠٠	جنية مصري	١٦٦٠٨,١٠	
٢٨	عميل	١٨٧٧٠٠١	جرجس بشاي نجيب حنا	شراء ٥ العز الدخيلة للصلب- الاس (ف ٦٠٢٨٥٩٨)	١,٠٠٠	جنية مصري	٤٩٨١,٥٣	
٢٩	عميل	٢٤٠٩٠٠١	هاني علاء أحمد هاني جراف/علاء أحمد هاني	شراء ١٢٠ العز الدخيلة للصلب- الاس (ف ٦٠٢٨٥٩٩)	١,٠٠٠	جنية مصري	١١٩١٦٠,٦٣	
٣٠	عميل	٣٢٤١٠٠١	هاني جميل بديع أيوب	شراء ٥٠٠ الصناعات الهندسية والمعما (ف ٦٠٢٨٦٠٠)	١,٠٠٠	جنية مصري	١٠١٤٩,٢٧	
٣١	عميل	٨٧٠٠١	ماجد حسن طه الجزار	شراء ١٠٠٠ الكابلات الكهربائية المصر (ف ٦٠٢٨٦٠١)	١,٠٠٠	جنية مصري	١٠٨٣٨,٩٦	
٣٢	عميل	٦٩٢٠٠١	أشرف عبد الفتاح محمود الابجي	شراء ١٠٠٠ الكابلات الكهربائية المصر (ف ٦٠٢٨٦٠٢)	١,٠٠٠	جنية مصري	١٠٧٣٨,٦٥	
٣٣	عميل	١٤٥٠٠٠١	اميل باسيلي دميان	شراء ٥٠٠٠ الكابلات الكهربائية المصر (ف ٦٠٢٨٦٠٣)	١,٠٠٠	جنية مصري	٥٣٧٠٧,٥٠	
٣٤	عميل	٢٠٣٤٠٠١	ايمان ادوارد يوسف اسكندر	شراء ٢٠٠٠٠ الكابلات الكهربائية المصر (ف ٦٠٢٨٦٠٤)	١,٠٠٠	جنية مصري	٢١٤١١٤,٩٥	
٣٥	عميل	٢٥٧٨٠٠١	محمد عبد الفتاح محمود الابجي	شراء ١٠٠٠ الكابلات الكهربائية المصر (ف ٦٠٢٨٦٠٥)	١,٠٠٠	جنية مصري	١٠٧٩٩,٥٤	
٣٦	عميل	٣٢٠٥٠٠١	كريم سدوح لويس عزازي/سدوح لويس عزازي	شراء ٥٠٠٠ الكابلات الكهربائية المصر (ف ٦٠٢٨٦٠٦)	١,٠٠٠	جنية مصري	٥٣٥٣٧,٥٨	
٣٧	عميل	٦٨٣٥٠٠١	مصطفي محمد احمد محمود	شراء ٥٠٠ الكابلات الكهربائية المصر (ف ٦٠٢٨٦٠٧)	١,٠٠٠	جنية مصري	٥٣٦٨,٤٦	
٣٨	عميل	٧٨٢٤٠٠١	طارق محمد متولي محمدين	شراء ٢٠٠٠ الكابلات الكهربائية المصر (ف ٦٠٢٨٦٠٨)	١,٠٠٠	جنية مصري	٢١٤٥٦,٩٢	
٣٩	عميل	٦١٦٤٠٠١	شعبان محمد أحمد عبدالله	شراء ١٨٠ انترناشيونال الكترونكس. ا (ف ٦٠٢٨٦٠٩)	١,٠٠٠	جنية مصري	٣٦٨٧,٣٢	
٤٠	عميل	١٤٨٧٠٠١	مصطفي كمال عبدالعظيم محمود	شراء ١٠٠٠ القناه للتوكيلات الملاحية (ف ٦٠٢٨٦١٠)	١,٠٠٠	جنية مصري	١١١٩١,١٩	
٤١	عميل	٢٠٣٤٠٠١	ايمان ادوارد يوسف اسكندر	شراء ٢٠٠٠٠ القناه للتوكيلات الملاحية (ف ٦٠٢٨٦١١)	١,٠٠٠	جنية مصري	٢٢٠٥٤٦,٣٧	
٤٢	عميل	٢٨٦٦٠٠١	وائل محمد احمد حمزه	شراء ٥٠٠ القناه للتوكيلات الملاحية (ف ٦٠٢٨٦١٢)	١,٠٠٠	جنية مصري	٥٥٢٩,٣٣	
٤٣	عميل	٣٠٠١٠٠١	عبد الحافظ علي سليمان محمد عثمان	شراء ٥٠٠٠ القناه للتوكيلات الملاحية (ف ٦٠٢٨٦١٣)	١,٠٠٠	جنية مصري	٥٥١١٠,٩٤	

٥٧

٥٨

جارانتي لتداول الأوراق المالية وإمساك السجلات

قائمة قيود

فواتير شراء

من تاريخ ٢٠٠٦/١٢/٥ إلى تاريخ ٢٠٠٦/١٢/٥ تاريخ الطباعة ٢٠٠٧/٨/١٢

من مستند ١ إلى مستند ٩٩٩٩٩٩٩٩ صفحة ٧/٣

تاريخ القيد	٢٠٠٦/١٢/٥	رقم المستند	٥٠٣	نوع القيد		فواتير شراء		
مسلسل	نوع الحساب	رقم الحساب	اسم الحساب	وصف الحركة	سعر التحويل	العملة	مدين	دائن
٤٨	عميل	٢٦٦٨٠٠١	إيهاب حليم ابراهيم معوض	شراء ١٠٠٠ المصرية للاتصالات (ف ١٠٠٢٨٦١٨)	١,٠٠٠	جنيه مصري	١٣٩٩٠,٥٩	
٤٩	عميل	٣٩٠٠٠٠١	كريم ممدوح لويس عزيز/ممدوح لويس عزيز	شراء ٧٠٠٠ المصرية للاتصالات (ف ١٠٠٢٨٦١٩)	١,٠٠٠	جنيه مصري	٩٨٧٤٩,٦٤	
٥٠	عميل	٢٨٦١٠٠١	بقلي ادوارد فهيم راسم حنحب الكلاودارد ف	شراء ٥٠٠ المجموعة المالية هيرميس ((ف ١٠٠٢٨٦٦٣)	١,٠٠٠	جنيه مصري	١٩٦٣٢,٩٣	
٥١	عميل	٣٣٣٧٠٠١	توماس اسكندر كمال اطراونيوس اسكندر اسكندر	شراء ٥٠٠٠ المصرية للاتصالات (ف ١٠٠٢٨٦٢٠)	١,٠٠٠	جنيه مصري	٧٠٣٢٥,٣٤	
٥٢	عميل	٣٩٤١٠٠١	هاني جميل بديع ايوب	شراء ٢٠٠٠ المصرية للاتصالات (ف ١٠٠٢٨٦٢١)	١,٠٠٠	جنيه مصري	٢٨٠٢١,٧٢	
٥٣	عميل	٥٧٩٤٠٠١	احمد جاد الرب عزان الله جاب	شراء ١٢٤ المصرية للاتصالات (ف ١٠٠٢٨٦٢٢)	١,٠٠٠	جنيه مصري	١٧٥٤,٦٦	
٥٤	عميل	٥٩٤٣٠٠١	رامي ماهر عزيز بطرس	شراء ٣٥٠ المصرية للاتصالات (ف ١٠٠٢٨٦٢٣)	١,٠٠٠	جنيه مصري	٤٩٧١,٨٢	
٥٥	عميل	٦٩٠٦٠٠١	محمد اسماعيل عبد الواحد اسماعيل	شراء ١٩٠٠ المصرية للاتصالات (ف ١٠٠٢٨٦٢٤)	١,٠٠٠	جنيه مصري	٢٦٦٥٨,٠٠	
٥٦	عميل	٦٩٧٠٠٠١	محمد علي عطية حسرية	شراء ٤٢٤ المصرية للاتصالات (ف ١٠٠٢٨٦٢٥)	١,٠٠٠	جنيه مصري	٦٠٠٦,٥٥	
٥٧	عميل	٦٦٩٥٠٠١	فايز فتحي وهبة ايوب	شراء ٢٠٠٠ المصرية للاتصالات (ف ١٠٠٢٨٦٢٦)	١,٠٠٠	جنيه مصري	٢٨٠٢٩,٥١	
٥٨	عميل	٢٨٦١٠٠١	بقلي ادوارد فهيم راسم حنحب الكلاودارد ف	شراء ٥٠٠ سماد مصر (ايجفرت) (ف ١٠٠٢٨٨٢٧)	١,٠٠٠	جنيه مصري	٨٣٤٢,٠٧	
٥٩	عميل	٦٨٨٩٠٠١	عاطف مرزوق عزيز خليل	شراء ٢٠٠٠ اوراسكوم للفنادق والتنمية (ف ١٠٠٢٨٦٨١)	١,٠٠٠	جنيه مصري	٨٠٨٩٦,٣٦	
٦٠	عميل	٧٨٨٨٠٠١	محمد يوسف علي نجم الدين محمد	شراء ١٠٠٠ راية القابضة للتكنولوجيا ورقم (ف ١٠٠٢٨٧٧٩)	١,٠٠٠	جنيه مصري	١٢٩٨١,٣٨	
٦١	عميل	٥٧٦٤٠٠١	تامر علي البدري حامد	شراء ٥٠٠ راية القابضة للتكنولوجيا ورقم (ف ١٠٠٢٨٧٧٨)	١,٠٠٠	جنيه مصري	٦٤٨٨,١١	
٦٢	عميل	٣٦٨٣٠٠١	عبير عطية عطية سيد أحمد	شراء ٣٠٠ راية القابضة للتكنولوجيا ورقم (ف ١٠٠٢٨٧٧٧)	١,٠٠٠	جنيه مصري	٣٩٩١,١٥	
٦٣	عميل	٣٠٧٤٠٠١	وهران روبين وهران جاركيان	شراء ١٠٠٠ راية القابضة للتكنولوجيا ورقم (ف ١٠٠٢٨٧٧٦)	١,٠٠٠	جنيه مصري	١٢٩٦٤,١٥	
٦٤	عميل	٢٩٣٩٠٠١	نانيا احمد عوض احمد يوسف	شراء ٨٠٠ راية القابضة للتكنولوجيا ورقم (ف ١٠٠٢٨٧٧٥)	١,٠٠٠	جنيه مصري	١٠٣٣٣,٦٤	
٦٥	عميل	٢٧٥٧٠٠١	رأفت فخري نصيف جرجس	شراء ٢٠٠٠ راية القابضة للتكنولوجيا ورقم (ف ١٠٠٢٨٧٧٤)	١,٠٠٠	جنيه مصري	٢٥٧٣٨,١٢	
٦٦	عميل	٢٤٠٥٠٠١	ناجي حليم جرجس منصور سوريال	شراء ١٠٠٠ راية القابضة للتكنولوجيا ورقم (ف ١٠٠٢٨٧٧٣)	١,٠٠٠	جنيه مصري	١٢٩٥٣,٤٤	
٦٧	عميل	١٣٦٠٠٠١	سامي لوندي حنين داود	شراء ٢٠٠ راية القابضة للتكنولوجيا ورقم (ف ١٠٠٢٨٧٧٢)	١,٠٠٠	جنيه مصري	٢٦٠١,٦٣	
٦٨	عميل	٥٧٥٦٠٠١	هاني راضي وهيب	شراء ٢١٥ المصرية لمدينة الانتاج ال (ف ١٠٠٢٨٦٩٣)	١,٠٠٠	جنيه مصري	٢٦٦٤,٤١	
٦٩	عميل	٩٢٠٠١	مصطفى مجدي عبد الله عبد المجيد	شراء ٥٠٠٠ المصرية لمدينة الانتاج ال (ف ١٠٠٢٨٦٩٢)	١,٠٠٠	جنيه مصري	٦٢٤٤٢,١٩	
٧٠	عميل	٧٦٦٧٠٠١	محمد حسن عز الدين محمد الديب	شراء ٢٥٠ المصرية للمنتجعات السياحية (ف ١٠٠٢٨٦٩١)	١,٠٠٠	جنيه مصري	٢٠٤٤٣,١٠	
٧١	عميل	٥٩٤٣٠٠١	رامي ماهر عزيز بطرس	شراء ١٠٠ المصرية للمنتجعات السياحية (ف ١٠٠٢٨٦٩٠)	١,٠٠٠	جنيه مصري	٨٧١٧,٢٤	

٥٨

جارانتي لتداول الأوراق المالية وإمساك السجلات

قائمة قيود

فواتير شراء

من تاريخ ٢٠٠٦-١٢-٥ إلي تاريخ ٢٠٠٦/١٢/٥ تاريخ الطباعة ٢٠٠٧/٨/١٢

من مستند ١ إلي مستند ٩٩٩٩٩٩٩٩ صفحة ٧/٤

تاريخ القيد ٢٠٠٦/١٢/٥ **رقم المستند** ٥٠٣ **نوع القيد** فواتير شراء

مسلسل	نوع الحساب	رقم الحساب	اسم الحساب	وصف الحركة	سعر التحويل	العملة	مدين	دائن
٧٢	عميل	٤٩٢٥٠٠١	محمد حسن محمد الجندي	شراء ٥٠ المصرية للمنتجعات السياحي (ف ٦٠٢٨٦٨٩)	١,٠٠٠	جنية مصري	٤٢٧٧,٠٣	
٧٣	عميل	٣٧٥٩٠٠١	محمد السيد محمد متولي	شراء ١٠٠ المصرية للمنتجعات السياحي (ف ٦٠٢٨٦٨٨)	١,٠٠٠	جنية مصري	٨٣٥٥,٨٧	
٧٤	عميل	٣٠١١٠٠١	وسام رمضان عبد الحميد عبد المجيد يوسف	شراء ١٥٠ المصرية للمنتجعات السياحي (ف ٦٠٢٨٦٨٧)	١,٠٠٠	جنية مصري	١٢٤٢٠,٠٠	
٧٥	عميل	٢٥٤٠٠٠١	جاكلين وليم عزيز عطية	شراء ١٥٠ المصرية للمنتجعات السياحي (ف ٦٠٢٨٦٨٦)	١,٠٠٠	جنية مصري	١٢٦٠٦,٨٣	
٧٦	عميل	٨١٨٦٠٠١	رفيق اسعد ابراهيم عبده اسعد	شراء ٢٠٠ بيراميزا للفنادق والقري (ف ٦٠٢٨٦٨٥)	١,٠٠٠	جنية مصري	٤٩٧٨,٣٤	
٧٧	عميل	٧٧٥٥٠٠١	ماجد سامي ابراهيم	شراء ٢٠٠ بيراميزا للفنادق والقري (ف ٦٠٢٨٦٨٤)	١,٠٠٠	جنية مصري	٤٩٧٨,٢٤	
٧٨	عميل	٥٠٢٥٠٠١	حسن عبد الجواد حسن عبد الجواد	شراء ١٥٣ بيراميزا للفنادق والقري (ف ٦٠٢٨٦٨٣)	١,٠٠٠	جنية مصري	٣٨٤٧,٦٣	
٧٩	عميل	٤٩٠٨٠٠١	طلعت سعد لبيب بولس	شراء ٢٥٠ بيراميزا للفنادق والقري (ف ٦٠٢٨٦٨٢)	١,٠٠٠	جنية مصري	٦٢٩٤,٩٩	
٨٠	عميل	٨١٣٧٠٠١	ناجي نبيل حبيب غربال	شراء ٣٠٠ المجموعة المالية هيرمس (ف ٦٠٢٨٦٧١)	١,٠٠٠	جنية مصري	١١٩٠٣,٦٦	
٨١	عميل	٧١٦١٠٠١	فتحي منير اسعد عبده	شراء ١٠٠٠ المجموعة المالية هيرمس (ف ٦٠٢٨٦٧٠)	١,٠٠٠	جنية مصري	٣٩٤٤٩,٤٠	
٨٢	عميل	٦٨٦٢٠٠١	السيد يسن البرجيسي هيكل	شراء ٢٠٠ المجموعة المالية هيرمس (ف ٦٠٢٨٦٦٩)	١,٠٠٠	جنية مصري	٧٩٣٣,٢٧	
٨٣	عميل	٥٩٧٣٠٠١	عماد دميان رزق الله دميان رزق الله	شراء ١٠٠ المجموعة المالية هيرمس (ف ٦٠٢٨٦٦٨)	١,٠٠٠	جنية مصري	٣٩٨١,٩٤	
٨٤	عميل	٥٩٤٣٠٠١	رامي ماهر عزي بطرس	شراء ١٠٠ المجموعة المالية هيرمس (ف ٦٠٢٨٦٦٧)	١,٠٠٠	جنية مصري	٣٩٦٠,٨٣	
٨٥	عميل	٥٧٧٦٠٠١	احمد عبد الستار عبد الخالق ابو الخير	شراء ١٠٠٠ المجموعة المالية هيرمس (ف ٦٠٢٨٦٦٦)	١,٠٠٠	جنية مصري	٣٩٣٠٩,١٧	
٨٦	عميل	٣٦٣٩٠٠١	هنا جورج فخري حليم/جورج فخري حليم حنا	شراء ٢٥٠ المجموعة المالية هيرمس (ف ٦٠٢٨٦٦٥)	١,٠٠٠	جنية مصري	٩٩٥١,٩٥	
٨٧	عميل	٣٠٩٩٠٠١	سمير عبد الله ابو العنين الصفتي	شراء ٥٠٠٠ المجموعة المالية هيرمس (ف ٦٠٢٨٦٦٤)	١,٠٠٠	جنية مصري	١٩٧٤٧٠,٣٩	
٨٨	عميل	٣٠٨٩٠٠١	وائل عاطف طه محمود	شراء ٢٠٠ سلد مصر (بجيفرت) (ف ٦٠٢٨٦٢٨)	١,٠٠٠	جنية مصري	٣٣٢٤,٨٨	
٨٩	عميل	٧٧٢٧٠٠١	وجدي وديع جبره عبد الملاك	شراء ٣٠٠ سلد مصر (بجيفرت) (ف ٦٠٢٨٦٢٩)	١,٠٠٠	جنية مصري	٥١٠٩,٩١	
٩٠	عميل	٥٧٧٦٠٠١	احمد عبد الستار عبد الخالق ابو الخير	شراء ٢٠٠٠ كريدي اجريكول اند سويس (ف ٦٠٢٨٦٣٠)	١,٠٠٠	جنية مصري	٣٣٤٧٨,٦٤	
٩١	عميل	٦٧٢٧٠٠١	فاتن محمد احمد شلبي	شراء ٥٠٠ كريدي اجريكول اند سويس (ف ٦٠٢٨٦٣١)	١,٠٠٠	جنية مصري	٨٤٧٤,١٦	
٩٢	عميل	٦٨٣٦٠٠١	ايمن علي عليوه شلبي	شراء ٥٠٠ كريدي اجريكول اند سويس (ف ٦٠٢٨٦٣٢)	١,٠٠٠	جنية مصري	٨٤٠٦,١٦	
٩٣	عميل	٦٨٨٥٠٠١	حاتم احمد عبد اللطيف الشعراوي	شراء ١٠٠٠ كريدي اجريكول اند سويس (ف ٦٠٢٨٦٣٣)	١,٠٠٠	جنية مصري	١٦٦٣٦,٩٣	
٩٤	عميل	٧٥٦٤٠٠١	جمال احمد محمد حسن عبد العال	شراء ٢٠٠٠ كريدي اجريكول اند سويس (ف ٦٠٢٨٦٣٤)	١,٠٠٠	جنية مصري	٣٣٤٨١,٧٥	
٩٥	عميل	٣٠٩٣٠٠١	شيرين وحيد يوسف فلتس	شراء ١٠٠٠٠ بنك التمويل المصري السعودي(ف ٦٠٢٨٦٣٥)	١,٠٠٠	جنية مصري	١٤٠٣٣٣,٠	

جارانتي لتداول الأوراق المالية وإمساك السجلات

قائمة قيود

فواتير شراء

من تاريخ ٥-١٢-٢٠٠٦ إلي تاريخ ٢٠٠٦/١٢/٥ تاريخ الطباعة ٢٠٠٧/٨/١٢

من مستند ١ إلي مستند ٩٩٩٩٩٩٩٩ صفحة ٧/٥

تاريخ القيد	٢٠٠٦/١٢/٥	رقم المستند	٥٠٣	نوع القيد		فواتير شراء		
مسلسل	نوع الحساب	رقم الحساب	اسم الحساب	وصف الحركة	سعر التحويل	العملة	مدين	دائن
٩٦	عميل	٣٤١٧٠٠١	بدر شحاته شنوده غبريال	شراء ١٥٠٠ بنك التمويل المصري السعود(ف ٦٠٢٨٦٣٦)	١,٠٠٠	جنية مصري	٢١١٤٥,٦٧	
٩٧	عميل	٨١٢٩٠٠١	محمد السيد عبد الصادق السيد عمار	شراء ٢٥٠ بنك التمويل المصري السعود(ف ٦٠٢٨٦٣٧)	١,٠٠٠	جنية مصري	٣٥٢٣,٥٢	
٩٨	عميل	٣٠٩٣٠٠١	شيرين وجيد يوسف فلتس	شراء ١٠٠٠٠ البنك الوطني للتنمية (ف ٦٠٢٨٦٣٨)	١,٠٠٠	جنية مصري	١٦٩٦٤٣,٠ ٣	
٩٩	عميل	٦٢٧٥٠٠١	محمد علي عطية حسوبه	شراء ٥٠٠ البنك الوطني للتنمية (ف ٦٠٢٨٦٣٩)	١,٠٠٠	جنية مصري	٨٢٢٧,٥٤	
١٠٠	عميل	٣٤١٣٠٠١	خالد حسن عثمان حسن	شراء ١٧٠٩ البنك المصري لتنمية الصاد(ف ٦٠٢٨٦٤٠)	١,٠٠٠	جنية مصري	٣١٢٧٤,٤٦	
١٠١	عميل	٣٦١٤٠٠١	صباح عبد الرحمن ابراهيم	شراء ٣٥٠ البنك المصري لتنمية الصاد(ف ٦٠٢٨٦٤١)	١,٠٠٠	جنية مصري	٦٤٥٢,٠٢	
١٠٢	عميل	٨٠٧٠٠٠١	امجد عدلي واصف هارون	شراء ٢٥٠ البنك المصري لتنمية الصاد(ف ٦٠٢٨٦٤٢)	١,٠٠٠	جنية مصري	٤٦٠٠,٧٢	
١٠٣	عميل	١٢٥٤٠٠١	حاتم فؤاد سيد محمد النقلي	شراء ١٠٠٠ بنك التعمير والاسكان (ف ٦٠٢٨٦٤٣)	١,٠٠٠	جنية مصري	٥٣٧٣٧,٨٣	
١٠٤	عميل	٢٠٣٤٠٠١	ايمان ادوارد يوسف اسكندر	شراء ٢٠٠٠ بنك التعمير والاسكان (ف ٦٠٢٨٦٤٤)	١,٠٠٠	جنية مصري	٨٤٢٨٩,٦٥	
١٠٥	عميل	٢١٣٧٠٠١	محمد نصر عبد المنعم محمد محمد سعد	شراء ١٠٠٠ بنك التعمير والاسكان (ف ٦٠٢٨٦٤٥)	١,٠٠٠	جنية مصري	٥٤٣٤١,٥٨	
١٠٦	عميل	٥٩٣٩٠٠١	عبد الحميد محمد حسين فهد	شراء ٣٠٠ بنك التعمير والاسكان (ف ٦٠٢٨٦٤٦)	١,٠٠٠	جنية مصري	١٦٣١٨,٠٨	
١٠٧	عميل	٦١٦٤٠٠١	شعبان محمد احمد عبد الله	شراء ٥٠٠ بنك التعمير والاسكان (ف ٦٠٢٨٦٤٧)	١,٠٠٠	جنية مصري	٢٧٢٧٣,١٢	
١٠٨	عميل	٧٩١٦٠٠١	يوسف عبد المنعم يوسف حسن	شراء ١٠٠٠ بنك التعمير والاسكان (ف ٦٠٢٨٦٤٨)	١,٠٠٠	جنية مصري	٥٣٧٤٤,٢٤	
١٠٩	عميل	٥٦٣٠٠٠١	سعد ميخائيل جرجس سبع	شراء ٥٠٠ المتحدة للاسكان والتعمير (ف ٦٠٢٨٦٤٩)	١,٠٠٠	جنية مصري	٧٦٠١,٢٠	
١١٠	عميل	٦٨٨٥٠٠١	حاتم احمد عبد اللطيف الشعراوي	شراء ١٠٠٠ المتحدة للاسكان والتعمير (ف ٦٠٢٨٦٥٠)	١,٠٠٠	جنية مصري	١٥٢٠٨,٠٨	
١١١	عميل	١١٠٠٠٠١	دعاء محمود محمد محمد نور	شراء السادس من أكتوبر للتنمية (ف ٦٠٢٨٦٥١)	١,٠٠٠	جنية مصري	٣٥٧٥٢٢,١ ٦	
١١٢	عميل	٢٣٦٤٠٠١	مينا الن شحاته جرجس	شراء ٥٦ الاهلي للتنمية والاستثمار (ف ٦٠٢٨٦٥٢)	١,٠٠٠	جنية مصري	٩٧٨,٧٩	
١١٣	عميل	٢٩٣٩٠٠١	نادية احمد عوض احمد يوسف	شراء ٥٨٠ الاهلي للتنمية والاستثمار (ف ٦٠٢٨٦٥٣)	١,٠٠٠	جنية مصري	١٠١٢٢,٢٤	
١١٤	عميل	٥٩٤٣٠٠١	رامي ماهر عزي بطرس	شراء ١٤٠ الاهلي للتنمية والاستثمار (ف ٦٠٢٨٦٥٤)	١,٠٠٠	جنية مصري	٢٤٣٢,١٣	
١١٥	عميل	٦٧٢٧٠٠١	فاتن محمد احمد شلبي	شراء ٥٠٠ الاهلي للتنمية والاستثمار (ف ٦٠٢٨٦٥٥)	١,٠٠٠	جنية مصري	٨٧١٤,١٣	
١١٦	عميل	٧٨٢٤٠٠١	طارق محمد مدبولي محمدين	شراء ٥٠٠ الاهلي للتنمية والاستثمار (ف ٦٠٢٨٦٥٦)	١,٠٠٠	جنية مصري	٨٦٤٢,٦٣	
١١٧	عميل	٧٩٧٣٠٠١	عبدالصادق حسن عبدالصادق محمد الشقر	شراء ١٠٠ الاهلي للتنمية والاستثمار (ف ٦٠٢٨٦٥٧)	١,٠٠٠	جنية مصري	١٧٥٤,١٥	
١١٨	عميل	٧٩٨١٠٠١	عزمي شهدي عبد الشهيد عازر	شراء ١٠٠ الاهلي للتنمية والاستثمار (ف ٦٠٢٨٦٥٨)	١,٠٠٠	جنية مصري	١٧٥٤,١٥	

٦٠

١١٩	عميل	٨١٨٤٠٠١	سعيد رجب ابو لعلا احمد	شراء ١٠٠ الاهلي للتنمية والاستثمار (ف ٦٠٢٨٦٥٩)	١,٠٠٠	جنية مصري	١٧٥٤,١٥

جارانتي لتداول الأوراق المالية وإمساك السجلات

قائمة قيود

فواتير شراء

من تاريخ ٥-١٢-٢٠٠٦ إلي تاريخ ٢٠٠٦/١٢/٥ تاريخ الطباعة ٢٠٠٧/٨/١٢

من مستند ١ إلي مستند ٩٩٩٩٩٩٩٩ صفحة ٧/٦

تاريخ القيد	٢٠٠٦/١٢/٥	رقم المستند	٥٠٣		نوع القيد		فواتير شراء	
مسلسل	نوع الحساب	رقم الحساب	اسم الحساب	وصف الحركة	سعر التحويل	العملة	مدين	دائن
١٢٠	عميل	٨١٩٠٠٠١	رشا فاروق لبيب حناوي	شراء ٢٠٠٠ الاهلي للتنمية والاستثمار (ف ٦٠٢٨٦٦٠)	١,٠٠٠	جنية مصري	٣٥٦٤٠,٧٦	
١٢١	عميل	١٧٥٧٠٠١	عبد الله ابو السعود سنوسي عبد العل	شراء ١٠٠٠٠ القابضة للاستثمارات المال (ف ٦٠٢٨٦٦١)	١,٠٠٠	جنية مصري	١٨٤٩٤,٢٥	
١٢٢	عميل	٣١١٢	عمولات شراء	عمولات يوم ٥-١٢-٢٠٠٦	١,٠٠٠	جنية مصري		١١٣٤٨,٣٢
١٢٣	عميل	٢٢٥٢	الدمغة	دمغات يوم ٥-١٢-٢٠٠٦	١,٠٠٠	جنية مصري		٤١١,٤٠
١٢٤	عميل	٢٢٥١	خدمات البورصة	مصاريف بورصة يوم ٥-١٢-٢٠٠٦	١,٠٠٠	جنية مصري		٧٦٢,١١
١٢٥	عميل	٢٢٥٣	خدمات المقاصة والهيئة	مصاريف مقاصة يوم ٥-١٢-٢٠٠٦	١,٠٠٠	جنية مصري		٨٦٣,٤٦
١٢٦	عميل	٣١٢٣	صندوق تأمين المخاطر	مصاريف أخري يوم ٥-١٢-٢٠٠٦	١,٠٠٠	جنية مصري		٧٢٦,٦٤
١٢٧	عميل	٢٢٢	شراء أوراق مالية داخل	قيمة شراء أسهم عن يوم ٥-١٢-٢٠٠٦	١,٠٠٠	جنية مصري		٣٨٩٠٢٣٤,١٩
١٢٨	عميل	٢٢٥٤٠٧٣	ادارة سجلات بنك فيصل الإسلامي	مصاريف ح.م عن يوم ٥-١٢-٢٠٠٦	١,٠٠٠	جنية مصري		٢٧٢٥,٢٢
					إجمالي القيد بالمصري		٣٩٠٧٠٧١,٣٤	٣٩٠٧٠٧١,٣٤

٦١

جارانتي لتداول الأوراق المالية وإمساك السجلات

قائمة قيود

فواتير شراء

من تاريخ ٥-١٢-٢٠٠٦ إلي تاريخ ٢٠٠٦/١٢/٥ تاريخ الطباعة ٢٠٠٧/٨/١٢

من مستند ١ إلي مستند ٩٩٩٩٩٩٩٩ صفحة ٧/٧

تاريخ القيد ٢٠٠٦/١٢/٥ **رقم المستند** ٥٠٣ **رقم القيد** ١٣٤٥٧ **نوع القيد** فواتير شراء

مسلسل	نوع الحساب	رقم الحساب	اسم الحساب	وصف الحركة	سعر التحويل	العملة	مدين	دائن
١	عميل	٢٩٩٨٠٠١	ايهاب حليم ابراهيم معوض	شراء ٣٠٠ القابضة المصرية الكويتية (ف ٦٠٢٨٦٦٢)	٤,٥٠٠	دولار امريكي	٧٠٠,٢٠	
٢	عميل	٢٩٩٨٠٠١	ايهاب حليم ابراهيم معوض	دمغات عن فاتورة رقم ٦٠٢٨٦٦٢	١,٠٠٠	جنية مصري	٣,٤٠	
٣	عميل	٨١٩٧٠٠١	جلال سيد ابراهيم حسن	شراء ٤٥٠ النعيم القابضة للاستثمار (ف ٦٠٢٨٦٨٠)	٤,٥٠٠	دولار امريكي	٧٤٢,٤٣	
٤	عميل	٨١٩٧٠٠١	جلال سيد ابراهيم حسن	دمغات عن فاتورة رقم ٦٠٢٨٦٨٠	١,٠٠٠	جنية مصري	٣,٤٠	
٥	عام	٣١١٢	عمولات الشراء	عمولات يوم ٥-١٢-٢٠٠٦	٤,٥٠٠	دولار امريكي		٧,١٧
٦	عام	٢٢٥٢	الدمغة	دمغات يوم ٥-١٢-٢٠٠٦	١,٠٠٠	جنية مصري		٦,٨٠
٧	عام	٢٢٥١	خدمات البورصة	مصاريف بورصة يوم ٥-١٢-٢٠٠٦	٤,٥٠٠	دولار امريكي		٠,١٨
٨	عام	٢٢٥٣	خدمات المقاصة والهيئة	مصاريف مقاصة يوم ٥-١٢-٢٠٠٦	٤,٥٠٠	دولار امريكي		٦,٠٠
٩	عام	٣١٢٣	صندوق تأمين المخاطر	مصاريف اخري يوم ٥-١٢-٢٠٠٦	٤,٥٠٠	دولار امريكي		٠,٣٢
١٠	عام	٢٢٢	شراء أوراق مالية داخل	قيمة أسهم عن يوم ٥-١٢-٢٠٠٦	٤,٥٠٠	دولار امريكي		١٤٢٥,٠٠
١١	عام	٢٢٥٤٠٧٣	ادارة بنك فيصل الاسلامي	مصاريف ح.م عن يوم ٥-١٢-٢٠٠٦	٤,٥٠٠	دولار امريكي		٤,٠٠
						اجمالي القيد بالمصري	٦,٨٠	٦,٨٠
						اجمالي القيد بالعملة	١٤٤٢,٦٣	١٤٤٢,٦٣

تاريخ القيد ٢٠٠٦/١٢/٥ **رقم المستند** ٥٤٠ **رقم القيد** ١٣٣٤٥ **نوع القيد** فواتير شراء

مسلسل	نوع الحساب	رقم الحساب	اسم الحساب	وصف الحركة	سعر التحويل	العملة	مدين	دائن
١	سمسار	١١٣٦	جارانتي لتداول الأوراق المالية وامسك ال	عملية شراء خارج – عملية رقم ٥٣١١٣٨	١,٠٠٠	جنية مصري		٣٠٠٠٠٠,٠٠
٢	عميل	٨٢٢٧٠٠٦	امير محمد وحيد زهير جرانه/تاروت جرانه ال	شراء ١٢٠٠ تاروت جرانة للاستثمار (٦٠٣٠٧٤٧)	١,٠٠٠	جنية مصري	٣٠١٢٦٣,٤٠	
٣	عام	٣١١٢	عمولات الشراء	عمولات يوم ٥-١٢-٢٠٠٦	١,٠٠٠	جنية مصري		٩٠٠,٠٠
٤	عام	٢٢٥٢	الدمغة	دمغات يوم ٥-١٢-٢٠٠٦	١,٠٠٠	جنية مصري		٣,٤٠
٥	عام	٢٢٥١	خدمات البورصة	مصاريف يوم ٥-١٢-٢٠٠٦	١,٠٠٠	جنية مصري		٣٠٠,٠٠
٦	عام	٣١٢٣	صندوق تأمين المخاطر	مصاريف اخري يوم ٥-١٢-٢٠٠٦	١,٠٠٠	جنية مصري		٦٠,٠٠
						اجمالي القيد بالمصري	٣٠١٢٦٣,٤٠	٣٠١٢٦٣,٤

٦٢

قائمة قيود

فواتير بيع

من تاريخ ٥-١٢-٢٠٠٦ إلي تاريخ ٢٠٠٦/١٢/٥ تاريخ الطباعة ٢٠٠٧/٨/١٢

من مستند ١ إلي مستند ٩٩٩٩٩٩٩٩ صفحة ٦/١

تاريخ القيد ٢٠٠٦/١٢/٥ **رقم المستند** ٤٦٨ **رقم القيد** ١٣٤٥٨ **نوع القيد** فواتير بيع

مسلسل	نوع الحساب	رقم الحساب	اسم الحساب	وصف الحركة	سعر التحويل	العملة	مدين	دائن
١	عميل	٥٦٨٣٠٠١	ماجده عبد الفتاح حامد السيد	بيع ٥٠٠٠ ايه أي سي للمقاولات (ف ٦٠٢٥٦١٥)	١,٠٠٠	جنية مصري		١٥٩٤٩,١٢
٢	عميل	٦١٥٦٠٠١	وليد محمد امام محمد رضوان	بيع ١٠٠٠ ايه أي سي للمقاولات (ف ٦٠٢٥٦١٦)	١,٠٠٠	جنية مصري		٣٢٩٠,١٨
٣	عميل	٨٠٧٠٠١	امجد علي واصف هارن	بيع ٢٠٠ الجيزة العامة للمقاولات و (ف ٦٠٢٥٦١٧)	١,٠٠٠	جنية مصري		٥٤٤٠,٧٢
٤	عميل	١٧٥٧٠٠١	عبد الله ابو السعود سنوسي عبد العال	بيع ١٠٠٠ المشروعات الصناعية والهند (ف ٦٠٢٥٦١٨)	١,٠٠٠	جنية مصري		٩٣٩٥,٩٥
٥	عميل	٦٨١٥٠٠١	عادل وليم فهيم بخيت	بيع ١٠٠ الاسكندرية للغزل والنسيج (ف ٦٠٢٥٦١٩)	١,٠٠٠	جنية مصري		١١٦٢٣,٠٦
٦	عميل	٢٢٨٤٠٠١	عادل سعد واصف شحاته	بيع ٧٢٠ العربية لحليج الاقطان (ف ٦٠٢٥٦٢٠)	١,٠٠٠	جنية مصري		٧٧٧٤,٧٨
٧	عميل	٢٨٧٢٠٠١	وسام سيد حسن السيد	بيع ١٠٠٠ العربية لحليج الاقطان (ف ٦٠٢٥٦٢١)	١,٠٠٠	جنية مصري		١٠٦٧٠,٥٨
٨	عميل	٣٠٥٢٠٠١	جمال احمد عبد الغفار عبد العال	بيع ٢٠٠٠ العربية لحليج الاقطان (ف ٦٠٢٥٦٢٢)	١,٠٠٠	جنية مصري		٢١٩٣١,٠٦
٩	عميل	٣٠٧٠٠٠١	احمد عبد الواحد احمد عيد	بيع ٣١٠٠ العربية لحليج الاقطان (ف ٦٠٢٥٦٢٣)	١,٠٠٠	جنية مصري		٣٣٢٦٨,٢٧
١٠	عميل	٤٩٢٥٠٠١	محمد حسن محمد الجندي	بيع ٥٠٠ العربية لحليج الاقطان (ف ٦٠٢٥٦٢٤)	١,٠٠٠	جنية مصري		٥٣٦١,١٦
١١	عميل	٥٧٥٦٠٠١	هاني راضي وهيب	بيع ٤٠٠ العربية والمتحدة وبوليفارا (ف ٦٠٢٥٦٢٥)	١,٠٠٠	جنية مصري		٢٧٣٥,٤٠
١٢	عميل	٢٣٨٩٠٠١	غاده ثروت مصطفي كامل كيلاني	بيع ١٥٠٠ النصر للملابس والمنسوجات (ف ٦٠٢٥٦٢٦)	١,٠٠٠	جنية مصري		٤٢٥٥,١٣
١٣	عميل	٦٥٧٨٠٠١	حسن عبد الله حسن حسنين	بيع ١٠٠٠ النصر للملابس والنسوجات (ف ٦٠٢٥٦٢٧)	١,٠٠٠	جنية مصري		٢٧٧٣,٦٩
١٤	عميل	٧٤٢٩٠٠٢	مي هاني عبدالله عبد المقصود ابو الليل/ه	بيع ٥٠٠٠ النصر للملابس والمنسوجات (ف ٦٠٢٥٦٢٨)	١,٠٠٠	جنية مصري		١٣٩٧٦,٩٣
١٥	عميل	٨١٧٠٠١	ايمن توفيق محمد توفيق	بيع ٥٠٠ مصر لصناعة الكيماويات (ف ٦٠٢٥٦٢٩)	١,٠٠٠	جنية مصري		٦٣٨٠,٢٧
١٦	عميل	٧٨٤٦٠٠١	ابراهيم زكي صليب بشاي	بيع ٣٠٠ البويات والصناعات الكيماو (ف ٦٠٢٥٦٣٠)	١,٠٠٠	جنية مصري		١١٣٣٠,٤٩
١٧	عميل	٥٥٠٠١	حسام حسن طه الجزار	بيع ٢٠٠ الاسكندرية للزيوت المعدني (ف ٦٠٢٥٦٣١)	١,٠٠٠	جنية مصري		١٥٢٥٨,٦٢
١٨	عميل	٨٧٠٠١	ماجد حسن طه الجزار	بيع ٢٠٠ الاسكندرية للزيوت المعدني (ف ٦٠٢٥٦٣٢)	١,٠٠٠	جنية مصري		١٥١٤٦,٩٦
١٩	عميل	١٤٥٠٠٠١	اميل باسيلي حنا دميان	بيع ٤٠٠ الاسكندرية للزيوت المعدني (ف ٦٠٢٥٦٣٣)	١,٠٠٠	جنية مصري		٣١٦٣٧,١٠
٢٠	عميل	٢٥٤٠٠٠١	جاكلين وليم عزيز عطية	بيع ٢٠٠ الاسكندرية للزيوت المعدني (ف ٦٠٢٥٦٣٤)	١,٠٠٠	جنية مصري		١٥٢٨٩,١١
٢١	عميل	٣٢٠٥٠٠١	كريم ممدوح لويس عزاري/ممدوح لويس عزاري	بيع ٦٥٠٠ الاسكندرية للزيوت المعدني (ف ٦٠٢٥٦٣٥)	١,٠٠٠	جنية مصري		٤٩٧٦١٤,٧ ٩
٢٢	عميل	٣٢٣٧٠٠١	توماس اسكندر كمال انطونيوس اسكندر/اسكندر	بيع ٦٣١٥ العز للبورسلين (الجوهرة) (ف ٦٠٢٥٦٣٦)	١,٠٠٠	جنية مصري		٧٣٧٨٢,٠١
٢٣	عميل	٨١٧٠٠١	ايمن توفيق محمد توفيق	بيع ١٠٠ العز لصناعة حديد التسليح (ف ٦٠٢٥٦٣٧)	١,٠٠٠	جنية مصري		٥٢٦٩,٦٧
٢٤	عميل	٦٠٢٨٠٠١	تامر فرحان زكي فرج	بيع ٧٥ العز لصناعة حديد التسليح (ف ٦٠٢٥٦٣٨)	١,٠٠٠	جنية مصري		٣٩٣٢,٧٤

جارانتي لتداول الأوراق المالية وإمساك السجلات

قائمة قيود

فواتير بيع

من تاريخ ٥-١٢-٢٠٠٦ إلي تاريخ ٢٠٠٦/١٢/٥ تاريخ الطباعة ٢٠٠٧/٨/١٢

من مستند ١ إلي مستند ٩٩٩٩٩٩٩٩ صفحة ٦/٢

تاريخ القيد ٢٠٠٦/١٢/٥ **رقم المستند** ٤٦٨ **نوع القيد** فواتير بيع

مسلسل	نوع الحساب	رقم الحساب	اسم الحساب	وصف الحركة	سعر التحويل	العملة	مدين	دائن
٢٥	عميل	٦٨٨٤٠٠١	نيفين محمد بهاء الدين السيد حسن فؤاد	بيع ٦٠٠ العز لصناعة حديد التسليح (ف ٦٠٢٥٦٣٩)	١,٠٠٠	جنية مصري		٣١٩٥٧,١٥
٢٦	عميل	٨٠٩٨٠٠٢	ياسمين يحي عبد الفتاح علي العراقي/ يحيي	بيع ٦٠٠ العز لصناعة حديد التسليح (ف ٦٠٢٥٦٤٠)	١,٠٠٠	جنية مصري		٣١٥٩٧,٤٤
٢٧	عميل	٢٠٣٤٠٠١	ايمان ادوارد يوسف اسكندر	بيع ٥٠٠٠ جنوب الوادي للاسمنت (ف ٦٠٢٥٦٤١)	١,٠٠٠	جنية مصري		١٦٥٣٣٦,٥٢
٢٨	عميل	٦١٦٢٠٠١	هاني محمد مهدي عبد المقصود عبد الجواد	بيع ٥٠٠ جنوب الوادي للاسمنت (ف ٦٠٢٥٦٤٢)	١,٠٠٠	جنية مصري		١٧٣٤٧,٢٦
٢٩	عميل	٦٨١٥٠٠١	عادل وليم فهيم بخيت	بيع ٢٥٠ جنوب الوادي للاسمنت (ف ٦٠٢٥٦٤٣)	١,٠٠٠	جنية مصري		٨٣١٨,٦٦
٣٠	عميل	٨٠٧٠٠٠١	امجد عدلي واصف هارون	بيع ١٠٠ جنوب الوادي للاسمنت (ف ٦٠٢٥٦٤٤)	١,٠٠٠	جنية مصري		٣٤٦٣,٥٠
٣١	عميل	٨٢٠٣٠٠١	ايمن عدلي واصف هارون	بيع ٢٠٠ جنوب الوادي للاسمنت (ف ٦٠٢٥٦٤٥)	١,٠٠٠	جنية مصري		٦٩٣٢,٣٢
٣٢	عميل	١٥٦٠٠٠١	هشام الحسيني احمد عبد الوهاب	بيع ١٢٥ مصر بني سويف للاسمنت (ف ٦٠٢٥٦٤٦)	١,٠٠٠	جنية مصري		١٣٦٤٩,٥٦
٣٣	عميل	١٧٨٦٠٠١	كريم هشام الحسيني احمد عبد الوهاب/هشام ا	بيع ٢٥ مصر بني سويف للاسمنت (ف ٦٠٢٥٦٤٧)	١,٠٠٠	جنية مصري		٢٧٢٣,٩٧
٣٤	عميل	٥٦٨٢٠٠١	محمد عطية محفوظ عبد العال	بيع ٥٠٠٠ المتحدة للاسكان والتعمير (ف ٦٠٢٥٦٧٠)	١,٠٠٠	جنية مصري		٧٥٢٢٢,٩٣
٣٥	عميل	١٧٨٨٠٠١	ياسمين هشام الحسيني احمد عبد الوهاب /هشام	بيع ٢٥ مصر بني سويف للاسمنت (ف ٦٠٢٥٦٤٨)	١,٠٠٠	جنية مصري		٢٧٢٣,٩٧
٣٦	عميل	١٧٨٩٠٠١	محمد هشام الحسيني احمد عبد الوهاب/هشام ا	بيع ٢٥ مصر بني سويف للاسمنت (ف ٦٠٢٥٦٤٩)	١,٠٠٠	جنية مصري		٢٧٢٣,٩٧
٣٧	عميل	١٨١٩٠٠١	مرفت عبد الوهاب محمد عبد الوهاب	بيع ٢٥ مصر بني سويف للاسمنت (ف ٦٠٢٥٦٥٠)	١,٠٠٠	جنية مصري		٢٧٢٣,٩٧
٣٨	عميل	٨٠٨٣٠٠١	محمد مهدي حسنين السيد	بيع ٥٠٠ الصناعات الهندسية والمعما (ف ٦٠٢٥٦٥١)	١,٠٠٠	جنية مصري		١٠٠٤١,٦٣
٣٩	عميل	٨٠١٣٠٠١	سعيد حسين احمد حسين	بيع ٣٠٠ الكابلات الكهربائية المصر (ف ٦٠٢٥٦٥٢)	١,٠٠٠	جنية مصري		٣١٦٨,٠٨
٤٠	عميل	٧٢٨٢٠٠١	جيهان احمد ابراهيم احمد خير	بيع انترناشيونال الكترونكس- ا (ف ٦٠٢٥٦٥٣)	١,٠٠٠	جنية مصري		٢٠٠٨,٩١
٤١	عميل	٣٠٠١	اشرف فتحي محمود السيد	بيع ٤٠٠٠ القناة للتوكيلات الملاحية (ف ٦٠٢٥٦٥٤)	١,٠٠٠	جنية مصري		٤٣٦٣٨,٢٦
٤٢	عميل	٨١٧٠٠١	ايمن توفيق محمد توفيق	بيع ٥٠٠ القناة للتوكيلات الملاحية (ف ٦٠٢٥٦٥٥)	١,٠٠٠	جنية مصري		٥٤٥٦,٠٣
٤٣	عميل	٣٤١٣٠٠١	خالد حسن عثمان حسن	بيع ٥٠٠ المجموعة المالية هيرميس ا (ف ٦٠٢٥٦٨٧)	١,٠٠٠	جنية مصري		١٩٥٩٣,٩٢
٤٤	عميل	٨٠٧٠٠٠١	امجد عدلي واصف هارون	بيع ١٠٠٠ القابضة للاستثمارات المال (ف ٦٠٢٥٦٨٦)	١,٠٠٠	جنية مصري		١٨٢٩,٠٠
٤٥	عميل	٦٨٣٥٠٠١	مصطفي محمد احمد محمود	بيع ٥٠٠٠ القابضة للاستثمارات المال (ف ٦٠٢٥٦٨٥)	١,٠٠٠	جنية مصري		٩١٣٢,٣٥
٤٦	عميل	٣١٠٢٠٠١	محمود حسن حسين حسن /محمود حسن حسنين	بيع ٣٠٠٠ القابضة للاستثمارات المال (ف ٦٠٢٥٦٨٤)	١,٠٠٠	جنية مصري		٥٤٧٨,٩٨
٤٧	عميل	١١٥٣٠٠١	محب فوزي بنيامين تاورضوس الصباغ	بيع ٢٠٠٠ الاهلي للتنمية والاستثمار (ف ٦٠٢٥٦٨٣)	١,٠٠٠	جنية مصري		٣٤٤٩١,٨٠
٤٨	عميل	٧٩٧٨٠٠١	هلبيس اخنوخ سمعان عبد السيد	بيع ١٠٠ مصر الجديدة للاسكان والتع (ف ٦٠٢٥٦٨٢)	١,٠٠٠	جنية مصري		١١٠١٤,٠٦

٤٥٩

جارانتي لتداول الأوراق المالية وإمساك السجلات

قائمة قيود

فواتير بيع

من تاريخ ٥-١٢-٢٠٠٦ — إلى تاريخ ٢٠٠٦/١٢/٥ — تاريخ الطباعة ٢٠٠٧/٨/١٢

من مستند ١ — إلى مستند ٩٩٩٩٩٩٩٩ — صفحة ٦/٣

تاريخ القيد	٢٠٠٦/١٢/٥	رقم المستند	٤٦٨		نوع القيد		فواتير بيع	
مسلسل	نوع الحساب	رقم الحساب	اسم الحساب	وصف الحركة	سعر التحويل	العملة	مدين	دائن
٤٩	عميل	٢٧٠٤٠٠١	محمد كريم محمد زهير جرانه	بيع ٥٠٠ مصر الجديدة للإسكان والتع (ف ٦٠٢٥٦٨١)	١,٠٠٠	جنية مصري		٥٥١٩٦,٣٧
٥٠	عميل	١٤٨٧٠٠١	مصطفي كمال عبد العظيم محمود	بيع ٢٠٠ مصر الجديدة للإسكان والتع (ف ٦٠٢٥٦٨٠)	١,٠٠٠	جنية مصري		٢٢٠٨٢,٠٥
٥١	عميل	٢٩٤٠٠٠١	مصطفي حسن عبد القادر مصطفي عبد الدايم	بيع ٢٥٠ مدينة نصر للإسكان والتعمي (ف ٦٠٢٥٦٧٩)	١,٠٠٠	جنية مصري		٢٦٣٤٣,٠٦
٥٢	عميل	٧٩٦٣٠٠١	محمد عبد القادر عبد الحليم مصطفي	بيع ٢٠٠ المصرية للمنتجعات السياحي (ف ٦٠٢٥٧٠٤)	١,٠٠٠	جنية مصري		١٧٢٠١,٢٦
٥٣	عميل	٧٩٥٩٠٠١	شركة قناة السويس للتأمين (ش.م.م)	بيع ١٠٠٠ المصرية للمنتجعات السياحي (ف ٦٠٢٥٧٠٣)	١,٠٠٠	جنية مصري		٨٤٨٨٢,٤٧
٥٤	عميل	٧٩١٥٠٠١	محمد احمد سامي معوض عبد الحفظ/احمد سامي	بيع ٥٠٠ المصرية للمنتجعات السياحي (ف ٦٠٢٥٧٠٢)	١,٠٠٠	جنية مصري		٤٢٦٧٦,٧٢
٥٥	عميل	٧٨٨٧٠٠١	قدري هاشم علي ابراهيم	بيع ١٠٠ المصرية للمنتجعات السياحي (ف ٦٠٢٥٧٠١)	١,٠٠٠	جنية مصري		٨٥٦٧,١١
٥٦	عميل	٧٧٨٧٠٠١	داليه رشدي جرجس ابادير	بيع ١٥٠ المصرية للمنتجعات السياحي (ف ٦٠٢٥٧٠٠)	١,٠٠٠	جنية مصري		١٢٨٦٦,٧٩
٥٧	عميل	٧١٨٢٠٠١	احمد عباس امين احمد	بيع ١٠٠ المصرية للمنتجعات السياحي (ف ٦٠٢٥٦٩٩)	١,٠٠٠	جنية مصري		٧٨٤٧,٦٠
٥٨	عميل	٣٤٣٠٠٠١	عبد العزيز لبيب محمد مطاوع	بيع ١٠٠ المصرية للمنتجعات السياحي (ف ٦٠٢٥٦٩٨)	١,٠٠٠	جنية مصري		٨٥٧٠,٣٦
٥٩	عميل	٣٠٩٣٠٠١	شيرين وجيد يوسف فلتس	بيع ١١٠٠٠ المصرية للمنتجعات السياحي(ف ٦٠٢٥٦٩٧)	١,٠٠٠	جنية مصري		٩٤٢٤٢٧,٣٠
٦٠	عميل	٢٩١٩٠٠١	نيله سعيد توفيق احمد	بيع ٤٠٠٠ المصرية للمنتجعات السياحي (ف ٦٠٢٥٦٩٦)	١,٠٠٠	جنية مصري		٣٢١٨٥٩,٤٠
٦١	عميل	٨٢٠٤٠٠١	صباح زايد احمد رمضان	بيع ٢٠٠ المصرية للمنتجعات السياحي (ف ٦٠٢٥٧٠٦)	١,٠٠٠	جنية مصري		١٧٢٠٦,٢٧
٦٢	عميل	٨٠١٣٠٠١	سعيد حسين احمد حسين	بيع ٥٠ المصرية للمنتجعات السياحي (ف ٦٠٢٥٧٠٥)	١,٠٠٠	جنية مصري		٤٢٦٧,١٦
٦٣	عميل	٢٨٤٧٠٠١	وليد رمضان عبد الحميد عبد المجيد	بيع ١٦٥ المصرية للمنتجعات السياحي (ف ٦٠٢٥٦٩٥)	١,٠٠٠	جنية مصري		١٣٩٤٠,٢١
٦٤	عميل	٢٨٠٥٠٠١	ناثي عبد الشكور ابراهيم حسين	بيع ١٥٢ المصرية للمنتجعات السياحي (ف ٦٠٢٥٦٩٤)	١,٠٠٠	جنية مصري		١٢٦٤٠,٦٣
٦٥	عميل	٢٧٠٤٠٠١	محمد كريم محمد زهير جرانه	بيع ٣٠٠٠ المصرية للمنتجعات السياحي (ف ٦٠٢٥٦٩٣)	١,٠٠٠	جنية مصري		٢٤٩٦٦٤,٨٦
٦٦	عميل	٢١٣٧٠٠١	محمد نصر عبد المنعم محمد محمد سعد	بيع ١٠٠٠ المصرية للمنتجعات السياحي (ف ٦٠٢٥٦٩٢)	١,٠٠٠	جنية مصري		٨٢٩٧٣,٦٧
٦٧	عميل	٢٠٣٤٠٠١	ايمان ادوارد يوسف اسكندر	بيع ١٠٠٠ المصرية للمنتجعات السياحي (ف ٦٠٢٥٦٩١)	١,٠٠٠	جنية مصري		٨٥٦٢٠,٠٧
٦٨	عميل	١٨٧٧٠٠١	جرجس بشاي نجيب حنا	بيع ٢٠٠ المصرية للمنتجعات السياحي (ف ٦٠٢٥٦٩٠)	١,٠٠٠	جنية مصري		١٦٢٦٤,٩٣
٦٩	عميل	٧٩٩٧٠٠١	محمد حسن عز الدين محمد لبيب	بيع ٥٠٠ اوراسكوم للفنادق والتنمية (ف ٦٠٢٥٦٨٩)	١,٠٠٠	جنية مصري		١٩٨٧١,٣٥
٧٠	عميل	٣٦٤٧٠٠١	مني حسن عبد القادر مصطفي عبد الدايم	بيع ٥٠٠ راية القابضة لتكنولوجيا و (ف ٦٠٢٥٦٨٨)	١,٠٠٠	جنية مصري		٦٤٥٧,٦٤
٧١	عميل	٢٩٣٩٠٠١	نادية احمد عوض احمد يوسف	بيع ٢٠٠ مدينة نصر للإسكان والتعمي (ف ٦٠٢٥٦٧٨)	١,٠٠٠	جنية مصري		٢١٠٥٧,٨٥
٧٢	عميل	٢٦٠٤٠٠١	احمد خلف حماد الحسيني	بيع ٢٠٠ مدينة نصر للإسكان والتعمي (ف ٦٠٢٥٦٧٧)	١,٠٠٠	جنية مصري		٢٠٦٨٨,٠١

جارانتي لتداول الأوراق المالية وإمساك السجلات

قائمة قيود

فواتير بيع

من تاريخ ٢٠٠٦-١٢-٠٥ إلي تاريخ ٢٠٠٦/١٢/٥ تاريخ الطباعة ٢٠٠٧/٨/١٢

من مستند ١ إلي مستند ٩٩٩٩٩٩٩٩ صفحة ٦/٤

تاريخ القيد	٢٠٠٦/١٢/٥	رقم المستند	٤٦٨		نوع القيد		فواتير بيع	
مسلسل	نوع الحساب	رقم الحساب	اسم الحساب	وصف الحركة	سعر التحويل	العملة	مدين	دائن
٧٣	عميل	٧٨٤٦٠٠١	ابراهيم زكي صليب بشاي	بيع ٥٠٠ الشمس للإسكان والتعمير (ف ٦٠٢٥٦٧٦)	١,٠٠٠	جنية مصري		٦٠٨٥,٨٠
٧٤	عميل	٣٥٣٦٠٠١	منال زكريا بولس مكاري	بيع ١٠٠٠ الشمس للإسكان والتعمير (ف ٦٠٢٥٦٧٥)	١,٠٠٠	جنية مصري		١٢١٢٥,٢٦
٧٥	عميل	٤٠١٤٠٠١	عبد الهادي عبد اللطيف عبد الهادي احمد	بيع ٥٦٠ القاهرة للإسكان والتعمير (ف ٦٠٢٥٦٧٤)	١,٠٠٠	جنية مصري		٦٨٤٠,٨٩
٧٦	عميل	٢٧٦٣٠٠١	راجي عادل فهمي جلاب	بيع ١٠٠٠ القاهرة للإسكان والتعمير (ف ٦٠٢٥٦٧٣)	١,٠٠٠	جنية مصري		١٢٢٤٢,٩٣
٧٧	عميل	٦٨٨٥٠٠١	حاتم احمد عبد اللطيف الشعراوي	بيع ١٠٠٠ المتحدة للإسكان والتعمير (ف ٦٠٢٥٦٧٢)	١,٠٠٠	جنية مصري		١٥٣٠٠,١١
٧٨	عميل	٦٤٦٩٠٠١	محمد صلاح الدين ابو اليزيد محمد	بيع ١٣٣ المتحدة للإسكان والتعمير (ف ٦٠٢٥٦٧١)	١,٠٠٠	جنية مصري		١٩٩٤,١٥
٧٩	عميل	١٨٦٩٠٠١	عبد اللطيف حسنين محمد حسنين	بيع ١٥٠٠ القناة للتوكيلات الملاحية (ف ٦٠٢٥٦٥٦)	١,٠٠٠	جنية مصري		١٦٧٠٣,٧٦
٨٠	عميل	٢١٣٧٠٠١	محمد نصر عبد المنعم محمد محمد سعد	بيع ١٠٠٠ القناة للتوكيلات الملاحية (ف ٦٠٢٥٦٥٧)	١,٠٠٠	جنية مصري		١٠٩٣٧,٣٣
٨١	عميل	٧٤٢٩٠٠٢	مي هاني عبد الله عبد المقصود ابو الليل /ه	بيع ١٠٠٠ القناة للتوكيلات الملاحية (ف ٦٠٢٥٦٥٨)	١,٠٠٠	جنية مصري		١٠٩٢٣,٩٩
٨٢	عميل	٨٠٧٠٠٠١	امجد علي واصف هارون	بيع ١٥٠ العربية المتحدة للشحن وال (ف ٦٠٢٥٦٥٩)	١,٠٠٠	جنية مصري		٤٦٨٩,٨٤
٨٣	عميل	٨٢٤٢٠٠١	حسن محمد حسن غايه	بيع ٢٥ الشركة المصرية لخدمات الت (ف ٦٠٢٥٦٦٠)	١,٠٠٠	جنية مصري		٤٢٣٧,٨٠
٨٤	عميل	٨١٧٠٠١	ايمن توفيق محمد توفيق	بيع ٥٠٠ المصرية للاتصالات (ف ٦٠٢٥٦٦١)	١,٠٠٠	جنية مصري		٦٩٩٧,٥٣
٨٥	عميل	٦٢٠٦٠٠١	محمد اسماعيل عبد الواحد اسماعيل	بيع ١٩٠٠ المصرية للاتصالات (ف ٦٠٢٥٦٦٢)	١,٠٠٠	جنية مصري		٢٦٧٥٠,٧٨
٨٦	عميل	٦٨٨٤٠٠١	نيفين محمد بهاء الدين السيد حسن فؤاد	بيع ١٠٠٠ المصرية للاتصالات (ف ٦٠٢٥٦٦٣)	١,٠٠٠	جنية مصري		١٤٠٩٧,٦٣
٨٧	عميل	٤٥٨١٠٠١	صادق دوس صادق دوس	بيع ١٠٠٠ سماد مصر (ايجيفرت) (ف ٦٠٢٥٦٦٤)	١,٠٠٠	جنية مصري		١٦٧٠٥,٣٥
٨٨	عميل	٨٠٤٧٠٠١	جيهان سيد العربي عبد الرحمن محمد رمضان	بيع ٢٠٠٠ سماد مصر (ايجيفرت) (ف ٦٠٢٥٦٦٥)	١,٠٠٠	جنية مصري		٣٣٠٩٣,٣٤
٨٩	عميل	٦٨٨٥٠٠١	حاتم احمد عبد اللطيف الشعراوي	بيع ١٠٠٠ كريدي اجريكول انسويس (ف ٦٠٢٥٦٦٦)	١,٠٠٠	جنية مصري		١٦٧٤١,٠٧
٩٠	عميل	٦٦٨٢٠٠١	عصام حجازي السيد حجازي	بيع ٣٠٠ البنك الوطني للتنمية (ف ٦٠٢٥٦٦٧)	١,٠٠٠	جنية مصري		٤٩٧٣,٢٩
٩١	عام	٣١١١	عمولات البيع	عمولات يوم ٢٠٠٦-١٢-٠٥	١,٠٠٠	جنية مصري		١١٥٨٠,٨٢
٩٢	عام	٢٢٥٢	الدمغة	دمغات يوم ٢٠٠٦-١٢-٠٥	١,٠٠٠	جنية مصري		٣٠٦,٠٠
٩٣	عام	٢٢٥١	خدمات البورصة	مصاريف بورصة يوم ٢٠٠٦-١٢-٠٥	١,٠٠٠	جنية مصري		٤٩٢,٥٠
٩٤	عام	٢٢٥٣	خدمات المقاصة والبيئة	مصاريف مقاصة يوم ٢٠٠٦-١٢-٠٥	١,٠٠٠	جنية مصري		٧٧٥,٥٠
٩٥	عام	٣١٢٣	صندوق تأمين المخاطر	مصاريف أخري يوم ٢٠٠٦-١٢-٠٥	١,٠٠٠	جنية مصري		٧٣٢,٩٢
٩٦	عام	٢٢٥٤٠٧٣	إدارة سجلات بنك فيصل الإسلامي	مصاريف ح م عن يوم ٢٠٠٦-١٢-٠٥	١,٠٠٠	جنية مصري		٢٤٧١,١٤

جارانتي لتداول الأوراق المالية وإمساك السجلات

قائمة قيود
فواتير بيع

من تاريخ ٢٠٠٦-١٢-٠٥ — إلي تاريخ ٢٠٠٦/١٢/٥ — تاريخ الطباعة ٢٠٠٧/٨/١٢

من مستند ١ — إلي مستند ٩٩٩٩٩٩٩٩ — صفحة ٦/٥

تاريخ القيد ٢٠٠٦/١٢/٥ — **رقم المستند** ٤٦٨ — **نوع القيد** فواتير بيع

مسلسل	نوع الحساب	رقم الحساب	اسم الحساب	وصف الحركة	سعر التحويل	العملة	مدين	دائن
٩٧	عام	٢٢٥٤٠٦٢	بنك مصر لإدارة السجلات	مصاريف ح.م. عن يوم ٢٠٠٦-١٢-٠٥	١,٠٠٠	جنية مصري		٣٣,٦٩
٩٨	عام	٢٢٥٤٠٤٤	البنك التجاري الدولي CIB	مصاريف ح.م. عن يوم ٢٠٠٦-١٢-٠٥	١,٠٠٠	جنية مصري		١٠,٠٠
٩٩	عام	١٢٦	بيع أوراق مالية داخل	قيمة بيع أسهم عن يوم ٢٠٠٦-١٢-٠٥	١,٠٠٠	جنية مصري	٣٦٧٣٦٧٨,٥٩	
						اجمالي القيد بالمصري	٣٦٧٣٦٧٨,٥ ٩	٣٦٧٣٦٧٨, ٥٩

تاريخ القيد ٢٠٠٦/١٢/٥ — **رقم المستند** ٤٦٩ — **رقم القيد** ١٣٤٥٩ — **نوع القيد** فواتير بيع

مسلسل	نوع الحساب	رقم الحساب	اسم الحساب	وصف الحركة	سعر التحويل	العملة	مدين	دائن
١	عميل	١١١٩٠٠١	عزّر فوكيه عزّر حنا	بيع ٢٥٠ البنك المصري الخليجي (ف ٦٠٢٥٦٦٨)	٤,٥٠٠	دولار أمريكي		٥٦٩,٣١
٢	عميل	١١١٩٠٠١	عزّر فوكيه عزّر حنا	دمغات عن فاتورة رقم ٦٠٢٥٦٦٨	١,٠٠٠	جنية مصري	٣,٤٠	
٣	عميل	٨٠٨٦٠٠١	مصطفي احمد عيسي شاويش/مصطفي احمد عيسي	بيع ١١٢٠ البنك المصري الخليجي(ف ٦٠٢٥٦٦٩)	٤,٥٠٠	دولار أمريكي		٢٥٣٥,٩٥
٤	عميل	٨٠٨٦٠٠١	مصطفي احمد عيسي شاويش/مصطفي احمد عيسي	دمغات عن فاتورة رقم ٦٠٢٥٦٦٩	١,٠٠٠	جنية مصري	٣,٤٠	
٥	عام	٣١١١	عمولات البيع	عمولات يوم ٢٠٠٦-١٢-٠٥	٤,٥٠٠	دولار أمريكي		١٤,٧٧
٦	عام	٢٢٥٢	الدمغة	دمغات يوم ٢٠٠٦-١٢-٠٥	١,٠٠٠	جنية مصري		٦,٨٠
٧	عام	٢٢٥١	خدمات البورصة	مصاريف بورصة يوم ٢٠٠٦-١٢-٠٥	٤,٥٠٠	دولار أمريكي		٠,٣٩
٨	عام	٢٢٥٣	خدمات المقاصة والهيئة	مصاريف مقاصة يوم ٢٠٠٦-١٢-٠٥	٤,٥٠٠	دولار أمريكي		٣,٠٠
٩	عام	٣١٢٣	صندوق تأمين المخاطر	مصاريف أخري يوم ٢٠٠٦-١٢-٠٥	٤,٥٠٠	دولار أمريكي		٠,٦٣
١٠	عام	٢٢٥٤٠٧٣	إدارة سجلات بنك فيصل الإسلامي	مصاريف ح.م. عن يوم ٢٠٠٦-١٢-٠٥	٤,٥٠٠	دولار أمريكي		٤,٥٥
١١	عام	١٢٦	بيع أوراق مالية داخل	قيمة بيع أسهم عن يوم ٢٠٠٦-١٢-٠٥	٤,٥٠٠	دولار أمريكي	٣١٢٨,٦٠	
						اجمالي القيد بالمصري	٦,٨٠	٦,٨٠
						اجمالي القيد بالعملة	٣١٢,٦٠	٣١٢٨,٦٠

جارانتي لتداول الأوراق المالية وإمساك السجلات

قائمة قيود

فواتير بيع

من تاريخ ٢٠٠٦-١٢-٥ إلي تاريخ ٢٠٠٦/١٢/٥ تاريخ الطباعة ٢٠٠٧/٨/١٢

من مستند ١ إلي مستند ٩٩٩٩٩٩٩٩ صفحة ٦/٦

تاريخ القيد	٢٠٠٦/١٢/٥	رقم المستند	٥٠٦		نوع القيد		فواتير بيع	
مسلسل	نوع الحساب	رقم الحساب	اسم الحساب	وصف الحركة	سعر التحويل	العملة	مدين	دائن
١	سمسار	١١٣٦	جارانتي لتداول الأوراق المالية وامساك ال	عملية بيع خارج – عملية رقم ٥٣١١٣٨	١,٠٠٠	جنية مصري	٣٠٠٠٠٠,٠٠	
٢	عميل	٨١٤١٠٠٧	محمد زهير محمد وحيد جرانةالتورت جرانة ل	بيع ١٢٠٠ تاورت جرانه للاستثمار (ف ٦٠٢٧٧٤٣)	١,٠٠٠	جنية مصري		٢٩٨٧٣٦,٦٠
٣	عام	٣١١١	عمولات البيع	عمولات يوم ٠٥-١٢-٢٠٠٦	١,٠٠٠	جنية مصري		٩٠٠,٠٠
٤	عام	٢٢٥٢	الدمغة	دمغات يوم ٠٥-١٢-٢٠٠٦	١,٠٠٠	جنية مصري		٣,٤٠
٥	عام	٢٢٥١	خدمات البورصة	مصاريف بورصة يوم ٠٥-١٢-٢٠٠٦	١,٠٠٠	جنية مصري		٣٠٠,٠٠
٦	عام	٣١٢٣	صندوق تأمين المخاطر	مصاريف أخري يوم ٠٥-١٢-٢٠٠٦	١,٠٠٠	جنية مصري		٦٠,٠٠
٧	عام	١٢٦	بيع أوراق مالية داخل	قيمة بيع أسهم عن يوم ٠٥-١٢-٢٠٠٦	١,٠٠٠	جنية مصري	٠,٠٠	
						اجمالي القيد بالمصري	٣٠٠٠٠٠,٠	٣٠٠٠٠٠,٠
							٠	٠

الحل

(١) قيود عمليات شراء الأوراق المالية

منه	له	البيـــــان	رقم الحساب
٣٩٠٧٠٧١,٣٤		من حـ/ العملاء	
		إلي مذكورين	
	٣٨٩٠٢٣٤,١٩	حـ/ جاري شراء أوراق مالية حالية داخل	
	١١٣٤٨,٣٢	حـ/ عمولات مسمرة شراء	
	٤١١,٤٠	حـ/ رسوم الدمغة	
	٧٦٢,١١	حـ/ خدمات البورصة	
	٨٦٣,٤٦	حـ/ خدمات المقاصة والهيئة	
	٧٢٦,٦٤	حـ/ حقوق تأمين المخاطر	
	٢٧٢٥,٢٢	حـ/ إدارة السجلات	
٣٩٠٧٠٧١,٣٤	٣٩٠٧٠٧١,٣٤	(أثبات عمليات شـــراء أوراق مالية داخل المقصـــورة بالجنية بتاريخ ٢٠٠٦/١٧/٥)	
١٤٤٢,٦٣		من حـ/ العملاء	
		إلي مذكورين	
	١٤٢٥,٠	حـ/ جاري شراء أوراق مالية داخل بالدولار	
	٧,١٣	حـ/ عمولة شراء أوراق مالية بالدولار	
	٠,١٨	حـ/ دمغة	
	٦,٠٠	حـ/ خدمات بورصة	
	٠,٣٢	حـ/ خدمات مقاصة وهيئة	
	٤,٠٠	حـ/ صندوق تأمين المخاطر	
١٤٤٢,٦٣	١٤٤٢,٦٣	(أثبات عمليات شـــراء أوراق مالية داخل المقصـــورة بالدولار بتاريخ ٢٠٠٦/١٢/٥)	
٣٠١٢٦٣,٤٠		من حـ/ العملاء – خارج بالمقصورة	
	٣٠٠٠٠٠,٠٠	إلي حـ/ جاري شراء أوراق مالية خارج المقصورة	
	٩٠٠,٠٠	حـ/ عمولة شراء أوراق مالية خارج المقصورة	
	٣,٤٠	حـ/ الدمغة	
	٣٠٠,٠٠	حـ/ خدمات البورصة	
	٦٠,٠٠	حـ/ صندوق تأمين المخاطر	
٣٠١٢٦٣,٤٠	٣٠١٢٦٣,٤٠		

(٢) قيود عمليات بيع الأوراق المالية

منه	له	البيـــــان	رقم الحساب
٣٦٧٣٦٧٨,٥٩		من حـ/ جاري بيع أوراق مالية	
		إلي مذكورين	

	٣٦٥٧٢٧٦,٠٢	حـ/ العملاء	
	١١٥٨٠,٨٢	حـ/ عمولات سمسرة بيع أوراق مالية	
	٣٠٦,٠٠	حـ/ الدمغة	
	٤٩٢,٥٠	حـ/ خدمات البورصة	
	٧٧٥,٥٠	حـ/ خدمات المقاصة والهيئة	
	٧٣٢,٩٢	حـ/ صندوق تأمين المخاطر	
	٢٥١٤,٨٣	حـ/ إدارة السجلات	
٣٦٧٣٦٧٨,٥٩	٣٦٧٣٦٧٨,٥٩	(أثبات عمليات بيع أوراق مالية بالجنية المصري) - داخل المقصورة بتاريخ ٢٠٠٦/١٢/٥ -	
٣١٢٨,٦٠		من حـ/ جاري بيع أوراق مالية	
		إلي مذكورين	
	٣٠٩٨,٤٦	حـ/ العملاء	
	١٤,٧٧	حـ/ عمولات سمسرة بيع أوراق مالية	
	٦,٨٠	حـ/ الدمغة	
	٠,٣٩	حـ/ خدمات البورصة	
	٣,٠٠	حـ/ خدمات المقاصة والهيئة	
	٠,٦٣	حـ/ صندوق تأمين المخاطر	
	٤,٥٥	حـ/ إدارة السجلات	
٣١٢٨,٦٠	٣١٢٨,٦٠	(أثبات عمليات بيع أوراق مالية بالجنية المصري) - داخل المقصورة بتاريخ ٢٠٠٦/١٢/٥-	
٣٠٠٠٠٠		من حـ/ جاري بيع أوراق مالية خارج المقصورة	
		إلي مذكورين	
	٢٩٨٧٣٦٠,٦٠	حـ/ العملاء	
	٩٠٠,٠٠	حـ/ عمولات سمسرة بيع خارج المقصورة	
	٣,٤٠	حـ/ الدمغة	
	٣٠٠,٠٠	حـ/ خدمات البورصة	
	٦٠,٠٠	حـ/ صندوق تأمين المخاطر	
٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	(أثبات عمليات بيع أسهم خارج المقصورة بتاريخ ٢٠٠٦/١٢/٥)	

مثال تطبيقي على تسوية ومقاصة عمليات بيع وشراء الأوراق المالية

بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٧ تمت تسـوية ومقاصــة عمليات شــراء وبيع الأوراق المالية لشــركة جارانتي لتداول الأوراق المالية بتاريخ ٢٠٠٧/٧/٥ حسب المرفق التحليلي (قائمة قيود وتسوية مقاصة).

وفيما يلي ملخص بتلك التسويات

	عمليات داخل المقصورة			
	بالجنية		بالدولار	
	مدين	دائن	مدين	دائن
تسوية عمليات شراء ٧/٥	٥٤٣٧٦١٨,٠٦	—	١٨١٥,٦٠	—
تسوية عمليات بيع ٧/٥	—	٣٥٩٨٧٦٧,٤٤	—	٣١٥,٤٤
تسوية حساب مصر المقاصة	١١٦٢,٠٠	—	٣,٥٠	—
البنك الأهلي – جارى المقاصة	—	١٨٤٠٠١٢,٦٢	١٣٣١,٣٤	—

المطلوب

١- إثبات قيود اليومية الخاصة بتسويات مقاصة عمليات بيع وشراء الأوراق المالية سواء بالجنية أو بالدولار في نهاية يوم عمل ٢٠٠٧/١٢/٧.

٢- تصوير حساب بنك المقاصة بالجنية والدولار إذا علمت أن رصيد أول اليوم الاتى :-

مدين بمبلغ ٦٣٣٠٥٦٥,٦٨ جنية بالعملة المحلية

مدين بمبلغ ٢٦١٩٨,٦٣ جنية بالدولار (ما يعادله)

١. قائمة قيود تسوية مقاصة

من تاريخ	2006/12/7		إلى تاريخ	2006/12/7			تاريخ الطباعة	2007/8/12	
من مستند	1		إلى مستند	99999999			صفحة	1/1	
تاريخ القيد	2006/12/07	رقم المستند	241	رقم القيد	12515	نوع القيد		تسوية مقاصة	
مسلسل	نوع الحساب	رقم الحساب	اسم الحساب		وصف الحركة	سعر التحويل	العملة	مدين	دائن
1	عام	222	شراء أوراق مالية داخل		تسوية حساب دائنو عمليات مشتراة ليوم ٢٠٠٦/١٢/٧	1.000	جنية مصري	5437618.06	
2	عام	2253	خدمات المقاصة والهيئة		تسوية حساب خدمات مصر المقاصة ليوم ٢٠٠٦/١٢/٧	1.000	جنية مصري	1162.00	
3	عام	126	بيع أوراق مالية داخل		تسوية حساب مدينو عمليات مباعة ليوم ٢٠٠٦/١٢/٧	1.000	جنية مصري		3598767.44
4	عام	12202	البنك الأهلي جاري (مقاصة)		تسوية حساب تسويات المقاصة ليوم ٢٠٠٦/١٢/٧	1.000	جنية مصري		1840012.62
5	عام	222	شراء أوراق مالية داخل		تسوية حساب دائنو عمليات مشتراة ليوم ٢٠٠٦/١٢/٧	4.500	دولاء أمريكي	1815.60	
6	عام	2253	خدمات المقاصة والهيئة		تسوية حساب خدمات مصر المقاصة ليوم ٢٠٠٦/١٢/٧	4.500	دولاء أمريكي	3.50	
7	عام	12202	البنك الأهلي جاري (مقاصة)		تسوية حساب تسويات المقاصة ليوم ٢٠٠٦/١٢/٧	4.500	دولاء أمريكي	1331.34	
8	عام	126	بيع أوراق مالية داخل		تسوية حساب مدينو عمليات مباعة ليوم ٢٠٠٦/١٢/٧	4.500	دولاء أمريكي		3150.44
							إجمالي القيد بالمصري	5438780.06	5438780.06
							إجمالي القيد بالعملة	3150.44	3150.44

شركة مصر للتسوية والمقاصة
والحفظ المركزي

كشف حساب شركة: جارانتي لتداول الأوراق المالية وإمساك السجلات في يوم: ٢٠٠٦/١٢/٧

العملة جنية مصري رقم الحساب: ٠١٩٩٠٠١١٣٦٠ البنك: الأهلي

البيان	خصم	إضافة
رصيد قبل التسوية		٦٣٣٠٥٦٥,٦٨
إجمالي حركة التسوية – دائن		٣٥٩٨٧٦٧,٤٤
إجمالي رد التسليف		٠
إجمالي حركة التسوية – مدين	٥٤٣٧٦١٨,٠٦	
مقابل الخدمات	١١٦٢,٠	
مقابل الحيازة	٠,٠	
مقابل الاستعلام الآلي	٠,٠	
الغرامة	٠,٠	
مقابل تأمين مخاطر	١٦٧٥,٢٨	
مقابل خدمات البورصة	١٧٠٨,٤٥	
مقابل خدمات الهيئة	٧٩٤,١٣	
إجمالي خصم التسليف	٠,٠	
خصم كوبونات مسلفة	٠,٠	
إجمالي	٥٤٢٩٥٧,٩٢	٣٥٩٨٧٦٧,٤٤
صافي التسوية		١٨٤٤١٩٠,٤٨ مدين

شركة مصر للتسوية والمقاصة
والحفظ المركزي

كشف حساب شركة: جارانتي لتداول الأوراق المالية وإمساك السجلات في يوم: ٢٠٠٦/١٢/٧

العملة دولار أمريكي رقم الحساب: ٠١٩٩٠٥١١٣٦٦ البنك: الأهلي

البيان	خصم	إضافة
رصيد قبل التسوية		٢٦١٩٨,٦٣

إجمالي حركة التسوية – دائن		٣١٥٠,٤٤
إجمالي رد التسليف		٠
إجمالي حركة التسوية – مدين	١٨١٥,٦	
مقابل الخدمات	٣,٥٠	
مقابل الحيازة	٠,٠	
مقابل الاستعلام الآلي	٠,٠	
الغرامة	٠,٠	
مقابل تأمين مخاطر	١,٠٦	
مقابل خدمات البورصة	٠,٦٢	
مقابل خدمات الهيئة	١,١٩	
إجمالي خصم التسليف	٠,٠	
خصم كوبونات مسلفة	٠,٠	
إجمالي	١٨٢١,٩٧	٣١٥٠,٤٤
صافي التسوية		١٣٢٨,٤٧ دائن

٢. كشف حساب البنك الأهلي المصري

البنك الأهلي المصري

سجل تجاري رقم ١ القاهرة

الفرع الرئيسي

كشف حساب

السادة/

شركة جارانتي لتداول أ.م وامساك السجلات

حفظ المراسلات بالبنك وتسلم للسيد/

عصام ابراهيم سيد/ وائل مصطفى عوض

أو سيد احمد عباس احمد

من	2006/12/6	رقم الصفحة	1
الى	2006/12/7	رقم الحساب	01007011361
نوع العملة	جنية مصري		
نوع الحساب	حسابات جارية دائنة – عادي		

م	التاريخ	المرجع	البيان	الحركة: مدين	الحركة: دائن	الرصيد	تاريخ الحق
1	20061206		الرصيد السابق		6330565.68	6330565.68	
2	20061207	149028	110157	1844190.48			20061207
3	20061207	52307	1207 ط 732886006001		50000.00		20061207
4	20061207	5856	شيك رقم 000106000524326	8709.00			20061207
5	20061207	5813	شيك رقم 000106000524331	10851.00			20061207
6	20061207	5831	شيك رقم 000106000524335	196417.00			20061207
		688	شيك رقم 000106000524342	4000.00		4316398.20	20061207
			الرصيد الحالي	2064167.48	6380565.68	4316398.2	

– إذا لم يصلنا اعتراض من قبلكم على هذا الكشف خلال ١٥ يوما يعتبر ذلك إقرار منكم بصحته.

– برجاء إخطارنا عن أي تغيير يطرأ على عنوانكم (ما عدا السهو والخطأ)

– يبلغ البنك كل عميل من عملائه بكشف برصيد حسابه كل ٣ شهور على الأكثر

– يمكن للعميل أن يطلب كشف حساب عن مدد أقل

البنك الأهلي المصري	حافظة خصم		Cairo	القاهرة في ٢٠٠٦/١٢/٧
National Bank of Egypt	Debit Note			
Main Branch الفرع الرئيسي				تأشيرة مراجع دفتر الأستاذ
سجل تجاري رقم ١				

Please note that we have passed to your debit		نحيطكم علما بأننا قيدنا عليكم

Particulars بيانات			L.E. جنية مصري	P.T قرش
		تسويه		
فقط مليون ثمانمائة أربعة واربعون الف مائة وتسعون جنيه ١٠٠/٤٨ قرش لاغير .			١٨٤٤١٩٠,٤٨	
عن رئيس الحسابات				
For Accountant				

١) إثبات قيود يومية تسويات مقاصة عمليات بيع وشراء الأوراق المالية

مدين	دائن	البيـان	اسم الحساب
		من مذكورين	
٥٤٣٧٦١٨,٠٦		ح/ جاري شراء أوراق مالية	
١١٦٢,٠٠		ح/ مقابل خدمات المقاصة	
١٦٧٥,٢٨		ح/ مقابل تأمين مخاطر	
١٧٠٨,٤٥		ح/ مقابل خدمات البورصة	
٧٩٤,١٣		ح/ مقابل خدمات الهيئة	
		الى مذكورين	
	٣٥٩٨٧٦٧,٤٤	ح/ جاري بيع أوراق مالية	
	١٨٤٤١٩٠,٤٨	ح/ البنك – مقاصة	
٥٤٤٢٩٥٧,٩٢	٥٤٤٢٩٥٧,٩٢	(إثبات تسوية ومقاصة بيع وشراء أوراق مالية بالجنية المصري يوم ٢٠٠٧/١٢/٧)	
		من مذكورين	
١٨١٥,٦٠		ح/ جاري شراء أوراق مالية	
٣,٥٠		ح/ مقابل خدمات المقاصة	
١,٠٦		ح/ مقابل تأمين مخاطر	
٠,٦٢		ح/ مقابل خدمات البورصة	
١,١٩		ح/ مقابل خدمات الهيئة	
١٣٢٨,٤٧		ح/ البنك – مقاصة	
	٣١٥٠,٤٤	إلى ح جاري بيع أوراق مالية	
		إثبات تسوية ومقاصة بيع وشراء أوراق مالية بالدولار بتاريخ ٢٠٠٧/٧/٧.	

٢) تصوير حساب أستاذ بنك المقاصة

حـ/ بنك – مقاصة بالجنية

٦٣٣٠٥٦٥,٦٨	رصيد أول اليوم	١٢/٦		١٨٤٤١٩٠,٤٨	من مذكورين	١٢/٧
				٤٤٨٦٣٧٥,٢٠	رصيد مرحل	
٦٣٠٠٥٦٥,٦٨				٦٣٠٠٥٦٥,٦٨		

حـ/ بنك – مقاصة بالدولار (بالمعادل)

٢٦١٩٨,٦٣	رصيد أول اليوم	١٢/٦		١٨٤٤١٩٠,٤٨	من مذكورين	١٢/٧
١٣٢٨,٤٧	من مذكورين	١٢/٧				
				٢٧٥٢٧,١٠	رصيد مرحل	
٢٧٥٢٧,١٠				٢٧٥٢٧,١٠		

٤،٣،٦ تسجيل وترحيل عمليات دورة إبداع وصرف العملاء للنقدية المرتبطة ببيع وشراء الأوراق المالية.

(A) الإيداع والصرف

١،٤،٣،٦ عمليات دورة الإيداع النقدي من العملاء

عند توريد أحد العملاء للقيمة النقدية المرتبطة بشراء الأوراق المالية أو سداد رصيد حسابه المدين سواء أكان ذلك نقداً أو بشيكات، يحرر أمين الخزينة إيصال استلام نقدية أو شيكات من أصل وثلاثة صور ويتم اعتماده من المدير المالي، حيث يتم تسليم الأصل للعميل بينما يتم إثبات القيد المحاسبي لعملية الإيداع من واقع أحد الصور، بينما ترفق الصورة الأخرى بكشف حركة الخزينة، وتظل الصورة الأخيرة في دفتر الإيصالات. ويتم إثبات قيد تلك العملية علي النحو التالي:-

- إيداع العميل نقدية بخزينة الشركة:

مدين	دائن	البيان	رقم الحساب
١٠٠٠٠		من حـ/ نقدية بالخزينة	
	١٠٠٠٠	إلي حـ/ العميل (D)	
		(قيمة إيداع شيك مصرفي بإيصال رقم .... بتاريخ / /)	

- إيداع العميل نقدية بشيك مصرفي بخزينة الشركة

مدين	دائن	البيان	رقم الحساب
١٠٠٠٠		من حـ/ شيكات تحت التحصيل	
	١٠٠٠٠	إلي حـ/ العميل (D)	

	(قيمة إيداع شـيك مصـرفي بإيصـال رقم .... بتاريخ / /)		

٢,٤,٣,٦ **عمليات دورة الصرف النقدي للعملاء**

عند تقدم العميل إلي الإدارة المالية يطلب صرف رصيد حسابه (في حالة بيع أوراق مالية لصالحة)، يتعين التحقق من شخصية العميل والتأكد من صحة رصيد حسابه وان عملية بيع الأوراق المالية قد تم تنفيذها وتسويتها بالفعل، وفي ضوء ذلك يتم تحرير أذن صرف نقدية أو شيكات بعد التوقيع من المرخص لهم باعتماد الصرف، وفي ضوء ذلك يقوم أمين الخزينة بالصرف بعد توقيع العميل بما يفيد استلامه النقدية. ويتم أثبات قيد عملية الصرف علي النحو التالي:-

- في حالة الصرف نقداً من خزينة الشركة إلي العميل

مدين	دائن	البيان	رقم الحساب
١٠٠٠٠		من حـ/ العميل (E)	
	١٠٠٠٠	إلي حـ/ نقدية بالخزينة	
١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	(قيمة إذن صرف رقم xxx المنصرف إلي العميل (E) بتاريخ / /)	

- في حالة الصرف بشيك علي البنك إلي العميل

مدين	دائن	البيان	رقم الحساب
١٠٠٠٠		من حـ/ العميل (E)	
	١٠٠٠٠	إلي حـ/ جاري البنك	
١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	(قيمة شيك رقم xxx منصرف للعميل (E) بتاريخ / /)	

(B) ترحيل قيود عمليات الصرف والإبداع المرتبطة بالعملاء

يتم ترحيل الحسابات المدينة والدائنة بقيود أثبات عمليات صرف وإبداع النقدية المرتبطة بالعملاء بالحسابات المختصة بدفاتر الأستاذ علي النحو السالف البيان. ويمكن إجراء ذلك الترحيل علي النحو التالي:-

ح/ نقدية بالخزينة

من ح/ العميل (E)	١٠٠٠٠			إلي ح/ العميل	١٠٠٠٠

ح/ شيكات تحت التحصيل

				إلي ح/ العميل (D)	١٠٠٠٠

ح/ جاري البنك

من ح/ العميل (E)	١٠٠٠٠				

ح/ العميل (D)

من ح/ النقدية بالخزينة	١٠٠٠٠				
من ح/ شيكات تحت التحصيل					

ح/ العميل (E)

				إلي ح/ نقدية بالخزينة	١٠٠٠٠
				إلي ح/ جاري البنك	١٠٠٠٠

٥.٣.٦ تسجيل وترحيل المصروفات والمدفوعات النقدية

٥.٣.٦ .1 مصروفات المرتبات والأجور وما في حكمها

أشــارت الخريطة التنظيمية لشــركة الســمســرة في الأوراق المالية في الفصــل الثالث إلى الوظائف الإدارية التي يتعين شغلها في الشركة حتى يتسنى الوفاء بأغراضها سواء في مستوى الإدارة العليا أو الإدارات التنفيذية وقد سـبق التأكيد على التوصـيف الوظيفي في مختلف إدارات الشــركة ســواء الغرض من الوظيفة أو المهام التفصــيلية للوظيفة بالإضــافة إلى شــروط التقدم للوظيفة[٨٠] ولعل أبرز تلك الوظائف:-

(٨٠) عادة ما يتم الترخيص للعاملين في شركات السمسرة في الأوراق المالية بقرار رئيس الهيئة بعد اسـتيفاء الشـروط اللازم اجتياز الدورات التدريبية واجتياز الاختبارات المعتمدة للعاملين في شـركات الأوراق المالية وفقا لقرار رئيس هيئة سوق المال رقم (٢٤) لسنة ٢٠٧ بشأن متطلبات وشروط الترخيص للعاملين في مجال الأوراق المالية بالإضـافة إلى قرار رئيس الهيئة رقم (٦٢) لسنة ٢٠٠٧ بشأن دليل تطبيق القواعد التنفيذية.

١- الأجور والمرتبات الخاصة برئيس مجلس إدارة الشركة والعضو المنتدب بها فضلا عن مكافأتهم ومخصصاتهم بالإضافة إلى كافة مخصصات باقي أعضاء مجلس الإدارة أو رؤساء اللجان المشكلة من المجلس (على سبيل المثال رئيس وأعضاء لجنة المراجعة أو لجنة الالتزام).

٢- الأجور والمرتبات الخاصة بمديري الإدارات المختلفة في الشركة على سبيل المثال مدير إدارة المراجعة الداخلية المدير المالي ومدير إدارة المراقبة الداخلية، ومدير إدارة تداول الأوار ق المالية ومدير البحوث ومدير تكنولوجيا المعلومات، ومدير الشئون القانونية، ومدير الموارد البشرية والإدارية.

٣- الأجور والمرتبات الخاصة بالعاملين والموظفين بالشركة سواء لدى الإدارات التنفيذية أو الإدارات السائدة على سبيل المثال المنفذين لدى البورصة، والعاملين لدى إدارة تداول الأوراق المالية (خدمة العملاء على سبيل المثال) أو لدى الإدارة المالية أو لدى إدارة البحوث أو الإدارات الأخرى بالشركة.

وعادة ما يتم سداد قيمة الأجور والمرتبات للعاملين في الشركة (بمختلف الإدارات) في نهاية كل شهر عن طريق إعداد كشف مرتبات شهري يتضمن تفاصيل إجمالي الأجور والمرتبات والاستقطاعات (ضريبة المرتبات، حصة الموظف في التأمينات الاجتماعية، قسط السلف وما إلى ذلك) بالإضافة إلى صافي المرتبات.

وعادة ما يتم تسجيل سداد قيمة مصروفات المرتبات والأجور وما في حكمها بقيد يومية على النحو التالي:-

مدين	دائن	البيان	رقم الحساب
×××		من ح/ مصروفات عمومية وإدارية	
		ح/ مرتبات وأجور	
		إلى مذكورين	
	××	ح/ النقدية	
	××	ح/ مصلحة الضرائب – ضريبة مرتبات	
	××	ح/ هيئة التأمينات الاجتماعية – حصة العاملين	
	××	ح/ سلف عاملين	
×××	×××	إثبات مرتبات وأجور العاملين عن شهر	

يوضح الشكل التالي صورة من كشف المرتبات والأجور الشهري ،

---

٣. كشف بيان أجور ومرتبات السادة موظفي الشركة

كشف بيان اجور ومرتبات السادة موظفي الشركة														
عن شهر / /														
				اجمالي المرتبات						استقطاعات				
					بدلات									
م	اسم الموظف	الحالة الاجتماعية	الوظيفة	الأجر الأساسي	بدل تمثيل	بدل انتقال	....	أجور إضافية	الإجمالي	ضريبة مرتبات	حصة موظف في التأمينات	سلف	اجمالي	الصافي

وعادة ما تقوم الشركة بسداد قيمة التأمينات الاجتماعية حصة العاملين بالإضافة إلى حصة المنشأة في نهاية كل شهر أو في بداية الشهر التالي ويتم ذلك في ضوء استمارة التأمينات الخاصة بالعاملين بالإضافة إلى كشوف المرتبات والأجور الشهرية ويتم إثبات ذلك بقيد يومية مرفقا به إيصال السداد من هيئة التأمينات على النحو التالي:-

مدين	دائن	البيان	اسم الحساب
		من مذكورين	
××		ح/ مصروفات عمومية وإدارية	
××		ح/ حصة المنشأة في التأمينات الاجتماعية	
××		ح/ هيئة التأمينات الاجتماعية – حصة العاملين	
	××	إلى ح/ البنك	
		(إثبات المسدد للتأمينات الاجتماعية وإثبات حصة المنشأة في التأمينات الاجتماعية عن شهر ....)	

كما تقوم الشركة أيضا بسداد ضريبة المرتبات والأجور المستحقة على مرتبات وأجور العاملين الشهرية بموجب قيود اليومية ومرفق إيصال السداد من المأمورية

مدين	دائن	البيان	اسم الحساب
××		من ح/ مصلحة الضرائب – ضريبة مرتبات	
	××	إلى ح/ النقدية	
		(إثبات سداد ضريبة المرتبات الشهرية بتاريخ / /	

عادة ما تقوم الشركة كل ثلاثة شهور بإعداد إقرار ربع سنوي للضرائب المستحقة على المرتبات وما في حكمها ويتم سداد فرق ضريبة مرتبات عن أية مكافأة أو عمولات تسويقية يكون قد حصل عليها العاملين خلال الفترة الربع سنوية . وفيما يلي نموذج الإقرار الربع سنوي والذي يتم بموجبه إثبات تلك الضريبة المسدد بموجب قيد يومية على النحو التالي:

مدين	دائن	البيان	اسم الحساب
××		من ح/ مصلحة الضرائب –كسب عمل	
	××	إلى ح/ النقدية	
		(إثبات سداد فروق ضريبة المرتبات المستحقة على المكافآت أو العمولات للعاملين بالشركة	

علما بأنه قد سبق إثبات سداد قيمة تلك المكافأت أو العمولات بنفس طريقة إثبات المرتبات والأجور الشهرية .

٢،٥،٣،٦ مصروفات الاشتراكات

عادة ما تكون قيمة مصروفات الاشتراكات كبيرة نسبيا في شركات السمسرة في الأوراق المالية، حيث تتعاقد شركة السمسرة مع شركة ميست على سبيل المثال في تأجير شاشات التداول التي تربط ما بين الحاسبات الآلية بالشركة (سواء مركزها الرئيسي أو فروعها) وخطوط الاتصال بالبورصة (يصور صورة من عقد التداول .

وعادة ما لا تقل خطوط الشاشات عن خمس شاشات في المتوسط . كذلك تتعاقد شركة السمسرة في الأوراق المالية مع بورصة الأوراق المالية في الاشتراك في خدمة التداول عن بعد يوضح النموذج التالي صورة من إيصال استلام نقدية نظير الاشتراك الشهري في خدمة التداول عن بعد مع البورصة مرفقا به إذن صرف النقدية المستخرج من الشركة .

وزارة المالية
مصلحة الضرائب العامة

نموذج رقم (٤) مرتبات

إقرار ربع سنوى
للضرائب المستحقة على المرتبات وما فى حكمها

إرشـــادات

يلتزم أصحاب الأعمال والملتزمين بدفع المرتبات وما فى حكمها بإعداد هذا النموذج كل ثلاثة شهور وتقديمه إلى مأمورية الضرائب المختصة خلال يناير وأبريل ويوليو وأكتوبر من كل سنة موضحاً به البيانات الموضحة بأدناه .

١٠ مأموريـــة ضـــرائب

العنـــــــــــوان

١١ اســـــم الجهـــــة

رقم الملف الضريبى

٢٠ إقـــرار عـــن الفتـــرة من (يوم شهر سنة) إلى (يوم شهر سنة)

٢١ شهور الإقرار	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	(يختم بدائرة)

	شهـــر ـــــــ	شهـــر ـــــــ	شهـــر ـــــــ	الإجمالى
٢٢ عدد العاملين				
٢٣ إجمالى المرتبات خلال هذه المدة				
٢٤ الضريبة المستقطعة				
٢٥ المبالغ المسددة				

توقيـــع مسئـــول الجهـــة

تحريراً فى (يوم شهر سنة)

موقع المصلحة : www.incometax.gov.eg

البريد الأليكترونى : tpservice@incometax.gov.eg

بالإضافة إلى ما سبق فقد تشترك شركة السمسرة في الأوراق المالية في برنامج التكويد مع بورصة القاهرة والسكندرية، يصور الشكل التالي استمارة اشتراك برنامج التكويد وبرنامج استخدام برنامج التكويد مؤيدا بإذن صرف النقدية.

ويتم إثبات قيمة تلك الاشتراكات وسدادها حسب نوع الاشتراك وطريقة السداد على النحو التالي:-

مدين	دائن	البيان	اسم الحساب
	 ××	من ح/ مصروفات اشتراكات ح/ اشتراك شاشات التداول إلى ح/ الدائنون ح/ شركة ميست (إثبات قيمة اشتراك اتصال الشاشات مع شركة ميست وفقا بعقد الاشتراك بتاريخ / /	

شركة جارانتي لتداول الأوراق المالية وإمساك السجلات				
س.ت: ٣١١٥٠١ ترخيص ٢٦٢ رأس المال المصدر: ٣٠٠٠٠٠٠٠ ج				
فرع/ شركة جارانتي				
رقم إيصال الصرف	٤٧٨٧	**إيصال صرف نقدية**		
رقم القيد	٦٥٥٤			رقم العملية ٣٦٦٠
تحريرا في:	٢٠٠٧/٨/١٣			
استلمت أنا:	اشتراكات مركز رئيسي			
حساب رقم:	٤١٠١٤			
العملة:	جنية مصري			
مبلغ وقدره:	١٠٠,٠٠	(فقط وقدره مائة جنية مصري لا غير)		
وذلك قيمة:	اشتراك شاشة التكويد			
اسم المستلم:	أمين الخزينة	الحسابات		المدير المسئول
التوقيع				يعتمد:
رقم ونوع إثبات الشخصية:				
تاريخ وجهة الإصدار:				

بـورصـــتـي الـقـاهـرة والإسـكـنـدريـة

Cairo & Alexandria stock Exchanges

استـمارة اشتــراك برنــامــج التكـويـد

اسم الشركة: ....

كود الشركة: ....

العنوان المستخدم: ....

سرعة خط الربط الحالي: ....

عدد شاشات التداول: ....

عدد شاشات التكويد المطلوبة: ....

مبلغ الرسوم المدفوع: ....

مسئول الشركة   مسئول الشبكات   الدعم الفني

مدير إدارة خدمات
تكنولوجيا المعلومات

عقد استخدام برنامج التكويد الإليكتروني

في يوم   الموافق / /

فيما بين كل من

بورصتي الأوراق المالية ويمثلها/ رئيس مجلس الإدارة ويفوض عنه في التوقيع على هذا العقد السيد/   (نائب رئيس البورصة التنفيذي)

وعنوانها/ ٤ أ شارع الشريفين.

(طرف أول/ صاحب البرنامج)

شركة/   ويمثلها السيد/

(رئيس مجلس الإدارة بصفته)

وعنوانها/

(طرف ثاني/ مستخدم البرنامج)

تمهيد

حيث أن البورصة قامت بعمل برنامج خاص بالتكويد الالكتروني للعملاء وذلك مواكبة للتطوير وهذا البرنامج يتم استخدامه من قبل شركات السمسرة وأمناء الحفظ العاملة في هذا المجال ويتم مراجعة الاستخدام من قبل البورصة لتمكين الطرف الثاني (الشركة) من الاستفادة بالأكواد المرسلة عن طريق هذا البرنامج، وحيث أن حقوق الملكية الفكرية الخاصة بهذا البرنامج هي ملك للطرف الأول.

وحيث أن الطرف الثاني (الشركة) يرغب في استخدام هذا البرنامج لكي يتمكن من التعامل على قاعدة بيانات العملاء في البورصة (إضافة عملاء جدد، تعديل بيانات عملاء، سحب عملاء قائمين، إعادة تكويد عملاء).

فقد تم إبرام هذا العقد وفقا للبنود الآتية

البند الأول

يعتبر التمهيد السابق جزء لا يتجزأ من هذا العقد ومكملاً له في جميع بنوده.

البند الثاني

تلتزم وتتعهد شركة السمسرة بما يلي:-

١- أن جميع العملاء المطلوب تكويدهما عن طريق البرنامج من قبل الشركة تم الاستعلام عن أسمائهم على قاعدة بيانات العملاء المكودين بالبورصة وتم التأكد من عدم تكويدهما من قبل بتحقيق شخصية أخرى أو بأسماء أخرى مختلفة.

٢- أن العملاء المطلوب تعديل بيانات أكوادهم عن طريق هذا البرنامج تم التأكد من أن الكود الموحد الذي سوف يتم تعديل بياناته خاص بالعميل ذاته وأن أرصدة العميل على هذا الكود وكذلك تم التأكد من صحة تحقيق الشخصية المكود به وتحقيق الشخصية الجديد الذي سوف يعدل بياناته به.

٣- أن العملاء المطلوب إعادة تكويدهما على هذا البرنامج (نظرا لاختلاف أسمائهم في تحقيق الشخصية الجديد عن أسمائهم المسجلة على قاعدة البيانات) تم التأكد من أن الأكواد القديمة التي سوف تلغى خاصة بهم فعلا وأن العملاء على معرفة بإلغاء أكوادهم القديمة وذلك لضم أرصدتهم من الأكواد الملغاة إلى الأكواد الجديدة.

٤- أن عملية سحب الأكواد التي سوف تتم عن طريق هذا البرنامج تمت بعد التأكد من أن الكود الموحد الذي سوف يتم سحبه خاص بالعميل ومطابق مع بياناته وأن عملية السحب للتعامل به تمت بعد موافقة العميل للتعامل مع الشركة وإبرام تعاقد طبقا لأحكام قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية.

٥- تتعهد بأن صور تحقيق الشخصية التي سوف يتم إرسالها عن طريق البرنامج والمؤيدة لعمليات التكويد والتعديل أعاده التكويد صور سليمة ومطابقة للأصل وأن يوقع عليها بصورة طبق الأصل وتختم بالختم الخاص بالشركة وعلى مسئوليها وكما تتعهد بتقديمها للهيئة العامة لسوق المال أو البورصة أو أي جهة أخرى عند أول طلب.

٦- تتعهد بأن الأكواد التي سوف يتم تكويدها أو تعديلها أو إعادة تكويدها أو سحبها لا يوجد أي موانع قانونية أو جنائية تمنع التعامل عليه في البورصة.

٧- تقر الشكة بالمسئولية القانونية الكاملة حال مخالفة أي تعهد أو إجراء مما هو مدون أعلاه دون أدنى مسئولية على البورصة ودون إخلال بحق العميل أو الغير أو البورصة في الرجوع على الشركة حال مخالفتها لذلك.

البند الثالث

تلتزم وتتعهد البورصة بتمكين الطرف الثاني (الشركة) من استخدام هذا البرنامج كما تلتزم بصيانة البرنامج وتشغيله وتقديم الدعم الفني عند حاجة الطرف الثاني لذلك (الشركة).

البند الرابع

تلتزم الشركة شهريا بسداد مبلغ وقدره ١٠٠ جنيها مصري مقابل الاستفادة من استخدام شاشة تكويد خاصة بالبرنامج ومبلغ ٣٠٠ جنيها مصري مقابل استخدام شاشة إضافية وما يزيد عن الشاشة الثانية يتم تحصيل مبلغ ٥٠٠ جنيها مصري عن كل شاشة إضافية إلى مبلغ ٥ جنيهات عن كل كود يتم تعديل بياناته ومبلغ ١٠ جنيهات عن كل إعادة تكويد لكود سبق تكويده.

البند الخامس

يحق للطرف الأول (بورصتي القاهرة والإسكندرية) فسخ العقد وإيقاف هذه الخدمة فورا حال سوء استخدام الطرف الثاني (الشركة) للبرنامج بأي صورة من الصور أو في حالة الإخلال بالبند الرابع من هذا العقد.

البند السادس

تلتزم البورصة حال قيام الشركة بإدخال بيانات عميل جديد أو تعديل بيانات عميل قائم بالمراجعة وللبورصة الحق في الموافقة على ما أرسل من طرف الشركة وذلك بإظهار الكود

الموحد لدى الشـــركة في حالة تكويد عميل جديد وإظهار البيانات الجديدة في حالة تعديل البيانات وأما الرفض مع إظهار سبب الرفض وتاريخه للشركة طبقا لنظام البرنامج.

البـنـد السـابع

تحتفظ الشـــركة بالمســـتندات الموقعة من أحد العاملين لديها والصـــورة الكترونيا وفقا لهذا البرنامج للرجوع إليها عند حدوث أي خلاف، وفي حالة فقدها يعتبر التوقيع عليها توقيعا الكترونيـا لـه ذات الحجيـة المقررة للتوقيعـات في أحكـام قـانون الإثبـات في المواد المـدنيـة والتجارية بموجب هذا العقد.

البـنـد الثـامن

تعتبر الصـــورة المنســـوخة على الورق من المحرر الالكتروني وفقا لهذا البرنامج وبموجب هذا العقد حجة على الكافة بالقدر الذي تكون فيه مطابقة لأصـل النسـخة الالكترونية الموجودة على الدعامة الالكترونية المنسوخ عنها، ويعتبر الطرف الثاني مسئولا عن صحة المحرر الذي تم إدخاله الكترونيا وفقا لهذا البرنامج عن طريقه وتحت المسئولية القانونية الكاملة.

البـنـد التـاسع

تسري في شأن إثبات المحررات الإلكترونية والتوقيعات الإلكترونية، فيما لم يرد فيه نص خاص بهذا العقد الأحكام العامة للقانون رقم ١٥ لســنة ٢٠٠٤ بشــأن تنظيم التوقيع الإلكتروني وقانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية.

يكون لكل شـــركة كلمة مرور (**password**) لاســتخدام هذا البرنامج عن طريقها وتكون مسئولة عن استخدامه من قبل تابعيها مسئولية قانونية كاملة.

البـنـد الحادي عشـر

تضع البورصة المواعيد التنظيمية التي تراها مناسبة لإدخال بيانات التكويد من قبل شركات السمسرة وأمناء الحفظ ولها كامل الحق في تعديل هذه المواعيد بما تراه مناسبا لصالح العميل.

البـنـد الـثاني عشـر

يعتبر العنوان الثابت في صدد هذا العقد هو العنوان الذي تصح المراسلات عليه بين الطرفين وتنتج أثارها القانونية ما لم يخطر أحدهما الآخر كتابة بعنوانه الجديد.

الطرف الأول	الطرف الثاني
(مالك البرنامج)	(مستخدم البرنامج)

بورصة الأوراق المالية
بالقاهـرة

قرش	جنية

إيصال استلام نـقدية / شيكات
(تــداول عن بـعد)

القاهرة في ....

استلمنا من السادة/ ....

مبلغ وقدره فقط/ .... لا غير

نقدًا/ بشيك رقم: .... على بنك: .... حق / /

وذلك نظير:

بإذن توريد رقم: ....

المستلم — الحسابات

مسئول خزينة الإيرادات

إيصال صرف نقدية

رقم ٣٢٠٠

تحريرا في : ٢٠٠٦/١٢/١٠

يصرف إلى السيد/ السادة : اشتراكات مركز رئيسي

مبلغ وقدره : ٨٠٠,٠٠ (فقط ثمانمائة جنية مصري فقط لا غير)

حساب رقم : ٤١٠١٤

وذلك قيمة : قيمة الاشتراك الشهري للشاشة التدول شهر نوفمبر

اسم المستلم : الحسابات : يعتمد :

التوقيع :

بطاقة (شخصية/ عائلية) رقم :

مدين	دائن	البيان	اسم الحساب
××		من حـ/ الدائنون	
		حـ/ شركة ميست	
	××	إلى حـ/ النقدية	
		إثبات سداد قسط شهر .... من عقد الشركة مع شركة ميست بتاريخ / /	

مدين	دائن	البيان	اسم الحساب
××		من حـ/ مصروفات اشتراكات	
		حـ/ اشتراك التكويد واشتراك شاشات من بعد	
	××	إلى حـ/ النقدية	
		إثبات المسدد للبورصة نتيجة اشتراك تكويد أو شاشات عن بعد في / /	

٣.٥.٣.٦ المصروفات العمومية والإدارية الأخرى

هناك عديد من المصـــروفات العمومية الأخرى التي تعتبر نمطية وتتطلبها أي وحدة اقتصادية أخرى مثل مصروفات الإيجار الشهرية، ومصروفات الكهرباء، ومصروفات المياه والنظافة . والجدير بالذكر فإن مجال الاهتمام هنا ربما يتركز على نقطتين أساسيتين هما:-

١- أن بعض من المصروفات العمومية والإدارية مؤيدة بمستندات خارجية مثل مصروفات الإيجار (حيث يثبتها عقد إيجار) ومصـــروفات الكهرباء والغاز (مؤيدة بإيصـــال من إدارة الكهرباء المختصة) ومصروفات المطبوعات والأدوات الكتابية ومستلزمات الكمبيوتر والصيانة (فواتير من الموردين)، والبعض الأخر مؤيد بمســتندات داخلية فقط ولا يدعمه مســتند من جهة خارجية على سبيل المثال مصروفات الضيافة والاستقبال، ومصروفات التسويق، ومصروفات الإكراميات، ومصروفات البريد والجرائد والنظافة، ومصروفات الانتقال والتبرعات [١].

وربما ينبغى التأكيد هنا على أن مصلحة الضرائب تطبيقـًا لأحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولائحته (المادة ٢٨ من اللائحة) يعتمد تلك المصـروفات المؤيدة بمســتندات خارجية بالكامل في حين لا يعتمد المصروفات الأخرى غير المؤيدة بمستندات خارجية إلا في حدود نسبة ٧% فقط من المصروفات المؤيدة بمستندات خارجية.

وعادة ما يتم إثبات تلك المصـروفات المؤيدة بمســتندات خارجية (فواتير) بقيد اليومية على النحو التالي :-

(١) القارئ الذى يرغب فى مزيد من التفصيل يراجع :-

د. أمين السيد أحمد لطفى ، فلسفة المحاسبة عن الضرائب على الدخل ، وان النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٧.

مدين	دائن	البيـان	اسم الحساب
		من حـ/ مصروفات عمومية وإدارية	
××		حـ/ مصروفات أدوات كتابية ومطبوعات	
××		حـ/ مستلزمات آلة تصوير وحاسبات ألية	
	××	إلى حـ/ النقدية	
		إثبات المصـروفات العمومية المؤيدة بمسـتندات (أدوات كتابية، ومطبوعات المسددة بتاريخ / /	

كما يتم إثبات المصـــروفات العمومية غير المؤيدة بمســـتندات خارجية (حيث يكتفي بإذن الصرف الداخلي مع بيان المصروف) بقيد يومية على النحو التالي:-

مدين	دائن	البيـان	اسم الحساب
		من حـ/ مصروفات عمومية وإدارية	
××		حـ/ مصروفات اكراميات	
××		حـ/ مصروفات انتقالات	
××		حـ/ مصروفات النظافة	
	××	إلى حـ/ النقدية	
		إثبات المصـــروفات العمومية (الإكراميات والانتقالات ... المدفوعة بتاريخ / /)	

٢- أن بعض من تلك المصروفات العمومية والإدارية يتم سدادها على أساس زمني شهري وغالبا ما تسجل في نهاية العام على أساس الاستحقاق بغض النظر عن سدادها في ذات الشهر، فعلى ســبيل المثال فإن مصــروفات الإيجار والكهرباء والتليفونات غالبا ما يتم إثباتها في شــهر ديسمبر نهاية السنة المالية على أساس الاستحقاق حيث تخص السنة رغما عن أنها تدفع وتسدد في بداية الشهر التالي أو يناير في السنة المالية التالية ، وهذا يقود إلى قيد التسوية الجردية التي سيتم مناقشتها في الجزء التالي. عمومًا تقوم شركة السمسرة بإثبات مصروفات الإيجار أو الاشتراكات أو التليفونات خلال السنة في نهاية ديسمبر على النحو التالي:-

مدين	دائن	البيـان	اسم الحساب
		من حـ/ مصروفات عمومية وإدارية	
××		حـ/ مصروفات كهرباء	
××		حـ/ مصروفات تليفونات	
	××	إلى حـ/ النقدية	
		إثبات مصـــروفات الكهرباء والتليفون الخاص بشـــهر نوفمبر ٢٠٠٧ والمسدد في ٢٠٠٧/١٢/١٥.	
		من حـ/ مصروفات عمومية وإدارية	
××		حـ/ مصروفات كهرباء	
××		حـ/ مصروفات تليفونات	
	××	إلى حـ/ مصروفات مستحقة – التزامات	
		إثبات استحقاق مصروفات الكهرباء أو التليفون الخاص	

٤.٦ إعداد ميزان المراجعة قبل وبعد التسويات

Preparing Trial Balance before and after Adjustments

يعبر ميزان المراجعة عن قائمة بكافة أرصدة الحسابات المفتوحة في دفتر الأستاذ . ويطلق على ميزان المراجعة المعد قبل ترحيل كافة التسويات بميزان المراجعة قبل التسوية **Unadjusted trial balance** ، في حين يطلق على ميزان المراجعة المعد بعد ترحيل كافة التسويات الجردية**Final Adjustments** مباشرة بمصطلح ميزان المراجعة المعدل **Adjusted trial balance** . كما يطلق على ميزان المراجعة بعد إجراء وترحيل قيود الإقفال مباشرة مصطلح ميزان المراجعة بعد الإقفال **Post – Closing Trial Balance (After Closing)** .

وتبدو أهمية استخدام ميزان المراجعة في أنه يوفر دليل إثبات على توازن الحسابات بدفتر الأستاذ قبل إعداد القوائم المالية، حيث يؤكد توازن ميزان المراجعة على توافق إجمالي الأرصدة المدينة مع إجمالي الأرصدة الدائنة وهذا يشير إلى:-

(i) تساوي الأطراف المدينة مع الأطراف الدائنة لكافة العمليات المسجلة.

(ii) تحديد الأرصدة المدينة والدائنة لكل حساب بطريقة صحيحة.

(iii) إثبات الأرصدة المدينة والدائنة لكل حساب بطريقة صحيحة.

ورغمًا عن ذلك فقد لا يبرهن إعداد ميزان المراجعة على صحة تحليل وتسجيل العمليات في الحسابات المناسبة، حيث إذا حدث أن المبالغ المحصلة من العملاء قد سجلت عن طريق الخطأ في الجانب المدين من ح/ الاستثمارات في شركات شقيقة بدلاً من حساب النقدية فإن ميزان المراجعة سيظل متوازناً ، كذلك الأمر إذا حذفت عملية بالكامل من دفتر الأستاذ فمثل ذلك الخطأ لا يكتشف عند إعداد ميزان المراجعة.

وبغض النظر عن تلك الحدود إلا أن ميزان المراجعة يعتبر أداه مفيدة باعتبار أنه حجر الزاوية لإعداد القوائم المالية . وعادة ما يتم إعداد ميزان المراجعة في أي وقت (يومي، أسبوعي، شهري كل ثلاثة شهور، نصف سنوي أو سنوي).

ويأخذ ميزان المراجعة شكل جدول يتكون من خانتين يثبت فيه أسماء وأرصدة الحسابات بنفس الترتيب الذي تظهر به في دفتر الأستاذ، حيث تثبت الأرصدة المدينة في الخانة اليمنى في حين تثبت الأرصدة الدائنة في الخانة اليسرى، ويجب أنه يتساوى مجموع الخانتين المدينة والدائنة في ميزان المراجعة.

إعداد ميزان المراجعة قبل التسوية Unadjusted Trial Balance

في نهاية الفترة يتم إعداد ميزان المراجعة قبل التسوية وذلك بعد تسجيل قيود اليومية وترحيلها إلى دفتر الأستاذ.

وبصفة عامة يمثل ميزان المراجعة قائمة بكافة الحسابات المفتوحة في الأستاذ العام وأرصدتها، حيث يحقق ميزان المراجعة غرضين أساسيين هما:

١- التأكد من تساوي الجوانب المدينة والدائنة بدفتر الأستاذ.

٢- تقديم قائمة بالحسابات المفتوحة وأرصدتها – وهي أساس أية عمليات تسوية جردية ، كما يستخدم أيضاً في إعداد القوائم المالية.

قيود التسويات الجردية Adjusting Enteries

تبرز مشكلة التسويات الجردية نتيجة افتراض المحاسبة استمرار المنشأة كوحدة قائمة بذاتها – طالما أنه لا يوجد دليل على عكس ذلك، نتيجة لذلك يتم إعداد القوائم المالية لتلك المنشأة عن فترات دورية منتظمة خلال حياتها.

في ضوء ذلك يتم تقسيم حياة المنشأة إلى فترات دورية يتم خلالها تحديد وقياس نتيجة أعمالها من ربح أو خسارة عن كل فترة ويتطلب ذلك ضرورة ربط إتباع مجموعة المبادئ المقبولة المتعارف عليها **GAAP** . ولعل أبرزها أن يتم ربط كل فترة زمنية بإيراداتها ومصروفاتها تطبيقًا لمبدأ المقابلة **Matching Principlc** بالإضافة إلى تطبيق أساس الاستحقاق **Accrual Basis** والذي بمقتضاه تكون العبرة في القياس بواقعة تحقق الإيراد واستحقاق المصروف بغض النظر عن واقعة التحصيل أو السداد، بعبارة أخرى يتم تحميل كل فترة مالية دورية بما يخصها من إيرادات سواء حصلت أو لم تحصل بعد، وبما يتعلق بها أيضًا من مصروفات سواء سددت أو لم تسدد بعد.

ويترتب على ذلك ضرورة تعديل أو تسوية عديد من الحسابات سواء الاسمية (التي تتعلق بالإيرادات والمصروفات) أو الحقيقية (الأصول أو الالتزامات أو حقوق الملكية) قبل إعداد القوائم المالية حتى تتمشى مع أساس الاستحقاق المحاسبي، ويتم ذلك عادة باستخدام التسويات الجردية التي تمثل قيود يومية ترتبط بعمليات الجرد الفعلي في نهاية كل فترة مالية. والغرض من الجرد محاسبيًا أن يتم حصر الحسابات الاسمية (حسابات قائمة الدخل) بمعنى حصر الإيرادات والمصروفات التي تخص السنة المالية بالفعل، بالإضافة إلى حصر الحسابات الحقيقية (حسابات الميزانية) بغرض جرد أصول المنشأة والتزاماتها في نهاية كل فترة، وبعبارة أخرى مراجعة أرصدة الحسابات الواردة بالدفاتر ومطابقتها مع هو موجود فعلاً نتيجة عملية الجرد

الفعلي ثم يتم تحديد الفروق والاختلافات بين الحسـابات الفعلية والدفترية ومعرفة الأسـباب، وإجراء قيود التسـوية اللازمة لجعل أرصـدة تلك الحسـابات متطابقة سـواء من حيث كميتها وقيمتها لما هو موجود بالفعل نتيجة الجرد الفعل.

في ضوء ما تقدم تنشأ عديد من المشاكل المحاسبية لعل أهمها ما يعرف بالمقدمات والمستحقات، فقد يواجه المحاسـبون بأن هناك بعض الإيرادات التي تخص الفترة المالية ولكنها لم يتم تحصـيلها بعد (الإيرادات المسـتحقة) ، أو أن هناك إيرادات محصـلة فعلاً ومسـجلة بالدفاتر ولكنها لا تخص الفترة المحاسـبية بل تخص فترة زمنية مقبلة (إيرادات مقدمة)، ونفس الأمر بالنسـبة للمصـروفات حيث قد يكون هناك مصـروفات مستحقة تخص الفترة ولكنها لم يتم سـدادها بعد، وقد تكون هناك مصـروفات مقدمة يتم سدادها في الفترة الحالية ولكنها تخص الفترة المقبلة.

كما قد يواجه المحاسـبون أيضًـا عند إعداد الميزانية مشـكلة تقويم الأصـول والالتزامات (سواء ثابتة أو متداولة).

ومن هنا يمكن القول بأن قيود التسـوية تؤثر على كل من الحسـابات الحقيقية (الأصـول والالتزامات وحقوق الملكية). والحسـابات الاسـمية (الإيرادات والمصـروفات). وبصـفة عامة يمكن تصنيف تلك قيود التسويات المطلوب إجراؤها في نهاية الفترة على الأساس التالي:-

(i) بنود مدفوعة مؤقتًا (مؤجلة) وهي تتضمن:-

١. المصروفات المقدمة (مثل التأمين المقدم)

وهو يعبر عن مصروفات مدفوعة مقدمًا ومسجل في أحد حسابات الأصول أو المصروفات قبل استعماله واستهلاكه.

٢. إيرادات غير مكتسبة (مثل الإيجار المحصل مقدمًا).

وهي عبارة عن نقدية محصلة ومسجلة بإحدى حسابات الالتزامات أو الإيرادات قبل أن يتم اكتسابها.

(ii) بنود مستحقة وهي تتضمن:-

١. مصروفات أو التزامات مستحقة (مثل الأجور غير المسددة).

وهي تمثل مصروفات مستحقة ولم يتم سدادها.

٢. إيرادات أو أصول مستحقة (مثل الفوائد المكتسبة غير المحصلة)

وهي تتمثل الإيرادات لم يتم تحصيلها بعد رغمًا أنها تخص الفترة المحاسبية.

(iii) بنود مقدرة على سبيل المثال مصروف الإهلاك أو مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها

وهي مصروفات مسجلة على أساس تقديرات حكمية لإحداث أو تصورات مستقبلية غير معروفة.

١. المصروفات المدفوعة مقدمًا Prepaid Expenses

تمثل المصروفات المدفوعة مقدمًا مصروفات تم سدادها وتسجيلها قبل استخدامها أو استنفاذها أو استحقاقها . حيث تتكوم من جزين: جزء منها مصروف خاص بالفترة الحالية يعالج في قائمة الدخل، في حين يخص الجزء الآخر الفترة أو الفترات التالية . وهو يعالج كأصل في الميزانية وكأمثلة على المصروفات المدفوعة مقدمًا:-

(i) الإيجار المقدم.

(ii) التأمين المقدم.

(iii) المواد والمهمات المكتبية.

وبوجه عام توجد طريقتان لإثبات قيود التسوية الجردية للمصروفات المدفوعة مقدمًا، حيث تعالج الطريقة الأولى المصروف المقدم باعتباره من المصروفات أما الطريقة الثانية فهي تعالج المصروف المقدم على انه أصلا ، وكلا الطريقتين يوصلان لنفس النتيجة.

(i) مثال على الإيجار المقدم

قامت إحدى شركات السمسرة في ٢٠٠٦/١/١ بسداد إيجار المقر نقدًا عن فترة ١٥ شهر بواقع ١٥٠٠٠ جنية.

المطلوب

إثبات قيد التسوية الجردية الخاص بالإيجار المقدم

تمهيد للحل

الإيجار السنوي = ١٢ شهر × ١٠٠٠ جنية شهريًا = ١٢٠٠٠ جنية . يمثل ذلك المبلغ مصروف الإيجار الواجب تحميله ضمن حسابات مصروفات السنة لإعداد قائمة الدخل عن الفترة المنتهية في ٢٠٠٦/١٢/٣١.

الإيجار المدفوع مقدمًا = ١٥٠٠٠ جنية – ١٢٠٠٠ جنية = ٣٠٠٠ جنية. هذا المبلغ يمثل أصل للشركة طرف الغير، لذا يدرج ضمن الأصول في الميزانية العمومية في ٢٠٠٦/١٢/٣١.

ويتم إجراء قيود التسوية الجردية بطريقتين:-

١– طريقة معالجة المبالغ المدفوعة كمصروف:

طبقا لهذه الطريقة يتم إثبات دفع مبلغ الإيجار في ٢٠٠٦/١/١ بالقيد التالي:

التاريخ	البيان	مدين	دائن
٢٠٠٦/١/١	ح/ مصروف الإيجار	١٥٠٠٠	
	ح/ النقدية		١٥٠٠٠
	قيد سداد الإيجار عن ١٥ شهرة		

ويظهر حـ/ الإيجار بدفتر الأستاذ كالتالي:

حـ/ الإيجار

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
١٥٠٠٠	ح/ النقدية	٢٠٠٦/١/١			
١٥٠٠٠	إجمالي مدين		صفر	إجمالي دائن	
صفر	إجمالي دائن				
١٥٠٠٠	رصيد ٢٠٠٦/١٢/٣١				

يظهر رصـــيد الإيجار في ٢٠٠٦/١٢/٣١ بميزان المراجعة في ٢٠٠٦/١٢/٣١ قبل إتمام التسـويات الجردية ومن خلال الجرد السـنوي يتبين للمحاسـب أن هناك مبلغ ٣٠٠٠ جنية إيجار مدفوع مقدمًا (أي يخص السـنة التالية وليس السـنة الحالية) من ضمن مبلغ ١٥٠٠٠ جنية المثبت كمصـروف إيجار في ٢٠٠٦/١/١ لذا يتم عمل التعديل التالي بسـجل اليومية لاسـتبعاد هذا المبلغ تطبيقـًا لأساس الاستحقاق:

التاريخ	البيان	مدين	دائن
٢٠٠٦/١٢/٣١	ح/ إيجار مدفوع مقدمًا	٣٠٠٠	
	ح/ مصروف الإيجار		٣٠٠٠
	قيد تسوية الإيجار المدفوع مقدمًا		

ويتم الترحيل لدفتر الأستاذ على النحو التالي:

حـ/ مصروف الإيجار

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
١٥٠٠٠	رصيد قبل التسوية		٣٠٠٠	ح/ إيجار مدفوع مقدمًا	٢٠٠٦/١٢/٣١
١٥٠٠٠	إجمالي مدين		٣٠٠٠	إجمالي دائن	
٣٠٠٠	إجمالي دائن				
	رصيد ٢٠٠٦/١٢/٣١				
١٢٠٠٠					

بمقتضـى عملية الترحيل يتم التعديل رصيد حـــ/ مصروف الإيجار ليصبح ١٢٠٠٠ جنية بدلاً من ١٥٠٠٠ جنية.

حـ/ الإيجار مدفوع مقدمًا

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
٣٠٠٠	حـ/ مصروف الإيجار				
٣٠٠٠	إجمالي مدين		صفر	إجمالي دائن	
صفر	إجمالي دائن				
٣٠٠٠	رصيد ٢٠٠٦/١٢/٣١				

ويتضح أن حـــ/ الإيجار المدفوع مقدمًـــا هو حساب مستحدث بمقتضى قيد التسوية، وتتم معالجته على أنه أصل من الأصول وليس مصروفًا.

ويتطلب التعديل الســابق إعداد ميزان مراجعة معدل بعد إتمام التســوية الجردية يكون هو الأساس في إعداد القوائم المالية على النحو التالي:

ميزان المراجعة بعد التسويات في ٢٠٠٦/١٢/٣١

اسم الحساب	مدين	دائن
حـ/ مصروف الإيجار	١٢٠٠٠	
حـ/ إيجار مدفوع مقدمًا	٣٠٠٠	

٢- طريقة معالجة المبالغ المدفوعة كأصل:

طبقـًـا لهذه الطريقة يتم إثبات دفع مبلغ الإيجار في ٢٠٠٦/١/١ – باعتباره أصـلا وليس مصروفًا – بالقيد التالي:

التاريخ	البيان	مدين	دائن
٢٠٠٦/١/١	حـ/ إيجار مدفوع مقدما	١٥٠٠٠	
	حـ/ النقدية		١٥٠٠٠
	قيد سداد الإيجار عن ١٥ شهر		

ويتم الترحيل لدفتر الأستاذ على النحو التالي:-

حـ/ الإيجار المدفوع مقدما

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
١٥٠٠٠	حـ/ النقدية	٢٠٠٦/١/١			
١٥٠٠٠	إجمالي مدين		صفر	إجمالي دائن	
صفر	إجمالي دائن				
١٥٠٠٠	رصيد ٢٠٠٦/١٢/٣١				

يظهر الرصيد السابق بميزان المراجعة قبل التسوية كالتالي:

ميزان المراجعة في ٢٠٠٦/١٢/٣١

اسم الحساب	مدين	دائن
حـ/ إيجار مدفوع مقدما	١٥٠٠٠	

من الجرد يتبين للمحاسب أن مصروف الإيجار الذي يخص السنة الحالية هو ١٢٠٠٠ جنية فقط مما يستتبع ضرورة تعديل رصيد حـ/ مدفوع مقدما بقيد التسوية التالي:

التاريخ	البيان	مدين	دائن
٢٠٠٦/١٢/٣١	حـ/ مصروف الإيجار	١٢٠٠٠	
	حـ/ إيجار مدفوع مقدما		١٢٠٠٠
	قيد تسوية الإيجار السنوي		

وبذلك يتم الترحيل لحسابات الأستاذ كالتالي:

حـ/ مصروف الإيجار

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
١٢٠٠٠	حـ/ إيجار مدفوع مقدما	٢٠٠٦/١٢/٣١			
١٢٠٠٠	إجمالي مدين		صفر	إجمالي دائن	
صفر	إجمالي دائن				
٣٠٠٠	رصيد ٢٠٠٦/١٢/٣١				

حـ/ الإيجار مدفوع مقدما

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
١٥٠٠٠	رصيد قبل التسوية	٢٠٠٦/١٢/٣١	١٢٠٠٠	حـ/ إيجار مدفوع مقدما	٢٠٠٦/١٢/٣١
١٥٠٠٠	إجمالي مدين		١٢٠٠٠	إجمالي دائن	
٣٠٠٠	إجمالي دائن				
١٢٠٠٠	رصيد ٢٠٠٦/١٢/٣١				

ويظهر ميزان المراجعة المعدل التسويات كالتالي:

ميزان المراجعة بعد التسويات في ٢٠٠٦/١٢/٣١

اسم الحساب	مدين	دائن
حـ/ مصروف الإيجار	١٢٠٠٠	
حـ/ إيجار مدفوع مقدما	٣٠٠٠	

(ii) مثال عن بوليصة التأمين المدفوعة مقدما

في ٢٠٠٦/١/١ قامت إحدى شـركات السـمسـرة بتوقيع عقد بوليصــة تأمين ضـد السـرقة والحريق مع شركة الشرق للتامين يغطي أخطار السرقة والحريق عن الشركة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ العقد مقابل سداد مبلغ ٧٥٠٠ جنية نقدًا وقد تم تنفيذ الاتفاق.

المطلوب

إجراء التسويات الجردية الخاصة بالتأمين.

تمهيد للحل

يلاحظ أن استفادة السنة الحالية من تلك البوليصة =

٧٥٠٠ جنية ÷ ٣ سنوات = ٢٥٠٠ جنية.

الجزء الذي يخص الفترة من مصروف التأمين = ٢٥٠٠ جنية.

الجزء الذي يخص الفترات التالية = ٥٠٠٠ جنية

إجمالي وثيقة التأمين = ٧٥٠٠ جنية

يتم إثبات مصروف التأمين المقدم بسجلات اليومية:

التاريخ	البيان	مدين	دائن
٢٠٠٦/١/١	حـ/ مصروف تأمين مقدم	٧٥٠٠	
	حـ/ النقدية		٧٥٠٠
	قيد سداد مصروف التأمين عن ثلاث سنوات		

الترحيل لحسابات الأستاذ

حـ/ مصروف تأمين مقدم

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
٧٥٠٠	حـ/ النقدية	٢٠٠٦/١/١			
٧٥٠٠	إجمالي مدين		صفر	إجمالي دائن	
صفر	إجمالي دائن				
٧٥٠٠	رصيد ٢٠٠٦/١٢/٣١				

- إعداد ميزان المراجعة قبل التسويات:

ميزان المراجعة في ٢٠٠٦/١٢/٣١

اسم الحساب	مدين	دائن
حـ/ مصروف تأمين مقدم	٧٥٠٠	

- عند الجرد في ٢٠٠٦/١٢/٣١ يتم عمل قيد التســـوية التالي لتحميل الفترة بنصـــيبها من مصروف التأمين المقدم:

التاريخ	البيان	مدين	دائن
٢٠٠٦/١٢/٣١	ح/ مصروف التأمين	٢٥٠٠	
	ح/ مصروف تأمين مقدم		٢٥٠٠
	قيد تسوية مصروف التأمين الخاصة بالسنة		

- الترحيل لحسابات الأستاذ

ح/ مصروف التأمين

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
٢٥٠٠	ح/ مصروف تأمين مقدم	٢٠٠٦/١٢/٣١			
٢٥٠٠	إجمالي مدين		صفر	إجمالي دائن	
صفر	إجمالي دائن				
٢٥٠٠	رصيد ٢٠٠٦/١٢/٣١				

ح/ مصروف تأمين مقدم

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
٧٥٠٠	رصيد قبل التسوية	٢٠٠٦/١٢/٣١	٢٥٠٠	ح/ مصروف تأمين	٢٠٠٦/١٢/٣١
٧٥٠٠	إجمالي مدين		٢٥٠٠	إجمالي دائن	
٢٥٠٠	إجمالي دائن				
٥٠٠٠	رصيد ٢٠٠٦/١٢/٣١				

إعداد ميزان المراجعة المعدل للتسويات:

ميزان المراجعة بعد التسويات في ٢٠٠٦/١٢/٣١

اسم الحساب	مدين	دائن
ح/ مصروف تامين	٢٥٠٠	
ح/ مصروف تأمين مقدم	٥٠٠٠	

وبمقتضى ميزان المراجعة المعدل بعد التسويات يتم تضمين حـــ/ مصروف تأمين ضمن المصروفات بقائمة الدخل، بينما يتم إدراج حـــ/ مصروف تأمين مقدم ضمن الأصول بالميزانية العمومية.

مدين	دائن	البيان
		من مذكورين
٥٠٠٠		ح/ تأمين مقدم
٢٥٠٠		ح/ مصروف التأمين
	٧٥٠٠	إلى ح/ النقدية
		إثبات المدفوع كتأمين مقدم والمحمل على السنة عن تأمين

(iii) مثال عن المواد والمهمات المكتبية

اشـترت إحدى شـركات السـمسـرة في الأوراق المالية بتاريخ ٢٠٠٦/٦/١٠ مهمات مكتبية بمبلغ ٦٠٠٠ جنيـة نقدًا وقد قدرت تكلفة تلك المهمات عند الجرد في نهاية المدة (٣١ ديسـمبر ٢٠٠٦) المتبقاه في المخازن ٢٠٠٠ جنية.

المطلوب

إثبات عملية شراء المهمات والمستنفذ منها خلال عام ٢٠٠٦.

الحل

تثبت العملية بسجلات اليومية باعتبار المهمات المشتراة أصلا من الأصول .

التاريخ	البيان	مدين	دائن
٢٠٠٦/٦/١٠	ح/ مهمات مكتبية	٦٠٠٠	
	ح/ النقدية		٦٠٠٠
	قيد شراء مهمات مكتبية نقدا		

- يتم الترحيل لحسابات الأستاذ

ح/ مهمات مكتبية

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
٦٠٠٠	ح/ النقدية	٢٠٠٦/٦/١٠			
٦٠٠٠	إجمالي مدين		صفر	إجمالي دائن	
صفر	إجمالي دائن				
٦٠٠٠	رصيد ٢٠٠٦/١٢/٣١				

- يتم إعداد ميزان المراجعة قبل التسويات في ٢٠٠٠٦/١٢/٣١:

اسم الحساب	مدين	دائن
ح/ مهمات مكتبية	٦٠٠٠	

- عند الجرد يثبت قيد التسـوية التـالي لإثبـات مـا اسـتنفذته الفترة الحـاليـة من المهمات المخزنية:

دائن	مدين	البيان	التاريخ
	٤٠٠٠	حـ/ مصروفات مهمات مكتبية	٢٠٠٦/١٢/٣١
٤٠٠٠		حـ/ مهمات مكتبية	
		قيد تسوية مصروف المهمات المخزنية	

يتم حساب مقدار ما استنفذته الفترة من المهمات المكتبية بالمعادلة التالية:

مصروف المهمات المكتبية = رصيد بداية الفترة – رصيد عند الجرد

= ٦٠٠٠ – ٢٠٠٠ = ٤٠٠٠ جنية

يتم الترحيل لحسابات الأستاذ كالتالي:

حـ/ مصروف مهمات مكتبية

التاريخ	البيان	المبلغ	التاريخ	البيان	المبلغ
			٢٠٠٦/١٢/٣١	حـ/ مهمات مخزنية	٤٠٠٠
	إجمالي دائن	صفر		إجمالي مدين	٤٠٠٠
				إجمالي دائن	صفر
				رصيد ٢٠٠٦/١٢/٣١	٤٠٠٠

حـ/ مهمات مكتبية

التاريخ	البيان	المبلغ	التاريخ	البيان	المبلغ
٢٠٠٦/١٢/٣١	حـ/ مصروف مهمات مكتبية	٢٥٠٠	٢٠٠٦/١٢/٣١	رصيد قبل التسوية	٦٠٠٠
	إجمالي دائن	٤٠٠٠		إجمالي مدين	٦٠٠٠
				إجمالي دائن	٤٠٠٠
				رصيد ٢٠٠٦/١٢/٣١	٢٠٠٠

- يتم إعداد ميزان المراجعة المعدل للتسويات:

دائن	مدين	اسم الحساب
	٤٠٠٠	حـ/ مصروف مهمات مكتبية
	٢٠٠٠	حـ/ مهمات مخزنية

يتم إدراج حـ/ مصروف مهمات مكتبية ضمن المصروفات بقائمة دخل الفترة ، في حين يتم إدراج حـ/ مهمات مكتبية ضمن الأصول بالميزانية العمومية.

٢- المصروفات أو الالتزامات المستحقة

Accrued Expenses (or Liabilities)

وهي تمثل مصـروفات استحقت وتم الاستفادة منها خلال الفترة إلا أنها لم تسدد بعد حتى نهاية الفترة، ومن ثم فهي تعتبر التزامات في نهاية الفترة تدرج كحساب دائن ويتم تسجيلها في

الميزانيـة كـذلـك، فين حين تـدرج الجوانـب المـدينـة المتعلقـة بتلـك البنود في قـائمـة الـدخـل كمصـروفات. وكأمثلة على تلك المصـروفات المسـتحقة الفوائد المسـتحقة والأجور المسـتحقة أو الضرائب العقارية المستحقة.

مثال على الأجور المستحقة

فيما يلي البيانات المالية المســتخرجة من ميزان المراجعة لإحدى شــركات الســمســرة في الأوراق المالية في ٢٠٠٦/١/٣١:

اسم الحساب	مدين	دائن
ح/ مصروفات الأجور	١٨٠٠٠	

وقد تبين أن هناك أجور مســتحقة لم تســدد بعد مقدارها ١٥٠٠ جنية حتى ٢٠٠٦/١٢/٣١، وقدتم سداد قيمة تلك الأجور في ٣ يناير ٢٠٠٧.

المطلوب

المعالجة المحاسبية لمصروفات الأجور والأجور المستحقة خلال عام ٢٠٠٦.

(A) إعداد قيد التسوية للمصروف المستحق في ٢٠٠٦/١٢/٣١.

التاريخ	البيان	مدين	دائن
٢٠٠٦/١٢/٣١	ح/ مصروف الأجور	١٥٠٠	
	ح/ أجور مستحقة		١٥٠٠
	قيد تسوية مصروف الأجور المستحق		

(B) ترحيل قيد التسوية لحسابات الأستاذ:

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
١٨٠٠٠	رصيد قبل التسوية	٢٠٠٦/١٢/٣١			٢٠٠٦/١٢/٣١
١٥٠٠	ح/ أجور مستحقة	٢٠٠٦/١٢/٣١			
١٩٥٠٠	إجمالي مدين		صفر	إجمالي دائن	
صفر	إجمالي دائن				
١٩٥٠٠	رصيد ٢٠٠٦/١٢/٣١				

ح/ أجور مستحقة

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
			١٥٠٠	ح/ مصروف الأجور	٢٠٠٦/١٢/٣١
صفر	إجمالي مدين		١٥٠٠	إجمالي دائن	
			صفر	إجمالي مدين	
			١٥٠٠	رصيد ٢٠٠٦/١٢/٣١	

إعداد ميزان المراجعة بعد التسويات

اسم الحساب	مدين	دائن
حـ/ مصروفات الأجور	١٩٥٠٠	
حـ/ أجور مستحقة		١٥٠٠

يتم إدراج حـــ/ مصروف الأجور برصيد ١٩٥٠٠ ضمن المصروفات بقائمة دخل الفترة بينما يدرج حـ/ أجور مستحقة برصيد ١٥٠٠ ضمن الالتزامات بالميزانية العمومية.

(3) الإيرادات غير المكتسبة (الإيرادات المحصلة مقدما)

Unearned Revenues

يمثل ذلك المصــطلح مبالغ نقدية تم تحصــيلها وســجلت كالتزام إلا أنها لم تكتســب بعد من خلال تقديم الخدمات للعملاء لأنها تخص فترة أو فترات لاحقة، فهي تعهد إيرادات غير محققة . فطبقا للمفهوم المحاســبي – الاعتراف بالإيراد **Revenue Recognition** يتم التقرير عن الإيراد في الفترة التي يكون قـابـل للتحقيق فيهـا، ومن ثم فهي تعتبر بمثـابـة إيراد مكتســـب **Earned Revenue**.

وللتوضيح عندما يتم تحصيل الإيراد نقدًا قبل اكتسابه عادة ما يتم تأجيل المبالغ الذي يخص فترات تالية باعتباره مبلغ غير مكتســب تم تحصــيله مقدما ويتم تسـجيله التزامات على الشــركة باعتبار أنه يمثل تعهد بتقديم خدمة في المســتقبل نتيجة لصــفقة حدثت في الماضـــي ولعل أبرز الأمثلة على بند الإيرادات غير المكتســبة في شــركات الســمســرة إيرادات عمولات الســمســرة المحصلة مقدما على تنفيذ عملية شراء وبيع أوراق مالية خرج المقصورة.

مثال عن إيرادات عمولات سمسرة محصلة مقدما

فيما يلي البيانات المســتخرجة من ميزان المراجعة الخاص بإحدى شــركات الســمســرة في الأوراق المالية في ٢٠٠٦/١٢/٣١.

اسم الحساب	مدين	دائن
حـ/ إيرادات عمولات سمسرة		١٠٠٠٠

وقد تبين عند الجرد أن إيرادات عمولات الســمســرة قد تم تحصــيلها مقدما حيث أن عملية شراء وبيع الأوراق المالية خارج المقصورة سوف يتم تنفيذها في ٢٠٠٧/١/١٥.

المطلوب

إعداد قيود التسويات الجردية في ٢٠٠٦/١٢/٣١

الحل

يتم إثبات قيد التسوية على النحو التالي:

التاريخ	البيان	مدين	دائن
٢٠٠٦/١٢/٣١	حـ/ عمولات سمسرة حـ/ عمولات سمسرة محصلة مقدما قيد تسوية إيرادات عمولات سمسرة محصلة مقدما	١٠٠٠٠	 ١٠٠٠٠

ويتم الترحيل للأستاذ كالتالي:

حـ/ إيرادات سمسرة محصلة مقدما

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
			١٠٠٠٠	من حـ/ عمولات سمسرة	٢٠٠٦/١٢/٢٨
١٠٠٠٠	رصيد	٢٠٠٦/١٢/٣١	١٠٠٠٠	رصيد ٢٠٠٦/١٢/٣١	

حـ/ إيرادات عمولات سمسرة

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
١٠٠٠٠	إلى حـــ/ عمولات سمسرة محصلة مقدما	٢٠٠٦/١٢/٣١	١٠٠٠٠	من حـ/ النقدية	٢٠٠٦/١٢/٢٥
١٠٠٠٠			١٠٠٠٠		

ويظهر ميزان المراجعة المعدل بعد التسويات كالتالي:

اسم الحساب	مدين	دائن
حـ/ إيرادات خدمات صيانة محصلة مقدما		١٠٠٠٠
حـ/ إيرادات عمولات سمسرة		صفر

يقفل حـــــ/ إيرادات عمولات سمسرة ضمن إيرادات السنة بقائمة الدخل عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٠٦/١٢/٣١ بينما يدرج حـــــ/ إيرادات عمولات سـمسـرة محصـلة مقدما ضـمن الالتزامات بالميزانية العمومية في ٢٠٠٦/١٢/٣١.

(4) الإيرادات (الأصول) المستحقة Accrued Revenues (or Assets)

تمثل الإيرادات (أو الأصـــول) المســـتحقة بنود إيرادات تم اكتســـابها نتيجة تقديم خدمات بالفعل تســتحق عنها عمولة ســمســرة خلال الفترة إلا أنها لم تحصــل بعد حتى تاريخ إعداد القوائم المالية . ولأغراض تسجيل تلك الإيرادات تطيقا لمفهوم الاستحقاق **Accrual Reaccept** يتم إجراء قيود تسوية لتلك البنود لأغراض تسجيل الإيراد الذي اكتسب ولم يتم تحصيله بعد . ولذلك يتم تسجيل ذلك المبلغ المستحق كأصل في الميزانية ، وكأمثلة على ذلك إيرادات خدمات عمولات سمسرة مستحقة عن تنفيذ أوراق مالية خارج المقصورة.

مثال

في ٢٠٠٦/٧/١ وقعت إحدى الشركات عقد تنفيذ أوراق مالية خارج المقصورة بين عميلين يقوم إحدهما بشـراء ٥٠% من قيمة الأسـهم التي يمتلكها في أحد الشـركات المغلقة وقد تم تنفيذ العملية في ٢٠٠٦/١٢/٢٥ إلا أن العمولة قد تم تحصيلها في ٢٠٠٧/١/١٠ بمبلغ ١٠٠٠٠ جنية.

المطلوب

بيان كيفية المعالجة المحاسـبية لتلك العمولة المسـتحقة على نقل ملكية الأوراق المالية من المشتري إلى البائع.

الحل

عام ٢٠٠٦

في ٢٠٠٦/١٢/٢٥ بمجرد تنفيذ عملية نقل ملكية الأسـهم بين المشـتري والبائع لم تقم إدارة حسـابات الشـركة بإثبات العمولة المسـتحقة في ٢٠٠٦/١٢/٢٥ إلا أنه في ٢٠٠٦/١٢/٣١ عند الجرد قام المحاسب بقياس إيرادات عمولة السمسرة التي تحققت بالفعل خلال الفترة إلا أنه لميتم تحصـيلها بعد (لأن التحصـيل طبقا للتنفيذ يتم في ٢٠٠٧/١/١٠ والتي لم يسـبق تسـجيلها في الدفاتر ويتم القياس كالتالي:

إيرادات عمولات السمسرة المستحقة وتسجيلها على النحو التالي:-

التاريخ	البيان	مدين	دائن
٢٠٠٦/١٢/٣١	ح/ إيرادات عمولات سمسرة مستحقة	١٠٠٠٠	
	ح/ إيراد عمولات سمسرة		١٠٠٠٠
	قيد تسوية إيرادات عمولات سمسرة عن الفترة		

يتم الترحيل لحسابات الأستاذ كالتالي:

ح/ إيرادات عمولات سمسرة مستحقة

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
١٠٠٠٠	ح/ إيرادات عمولات سمسرة	٢٠٠٦/١٢/٣١	١٠٠٠٠	رصيد	٢٠٠٦/١٢/٣١
١٠٠٠٠			١٠٠٠٠		

ح/ إيرادات عمولات سمسرة

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
١٠٠٠٠	رصيد	٢٠٠٦/١٢/٣١	١٠٠٠٠	حـــ/ إيرادات عمولات سمسرة مستحقة	٢٠٠٦/١٢/٣١
١٠٠٠٠			١٠٠٠٠	رصيد	

ويظهر ميزان المراجعة بعد التسويات كالتالي:

اسم الحساب	مدين	دائن
ح/ إيرادات عمولات سمسرة	١٠٠٠٠	
ح/ إيرادات عمولات سمسرة		١٠٠٠٠

بمقتضى ما سبق يدرج حـــ/ إيرادات عمولات سمسرة مستحقة بالميزانية العمومية ضمن أصول الشركة باعتبارها حقًا من حقوق الشركة طرف الغير، كما يدرج حـ/ إيرادات عمولات سمسرة ضمن إيرادات الفترة في قائمة الدخل.

عام ٢٠٠٧

في ٢٠٠٧/١/١٠ تقوم الشركة بتحصيل إجمالي قيمة عمولات سمسرة مبلغ ١٠٠٠٠ جنية ونظرًا لأن هذا المبلغ محصل مقابل عمولات سمسرة عن نقل ملكية أسهم لذلك يتم إثبات قيد اليومية التالي:

التاريخ	البيان	مدين	دائن
٢٠٠٧/١/١٠	ح/ النقدية	١٠٠٠٠	
	ح/ إيراد عمولات سمسرة مستحقة		١٠٠٠٠
	قيد تحصيل مقابل عمولات سمسرة مستحقة		

(5) البنود المقدرة Estimated Items

تتسم التسويات الجردية الخاصة بالمقدمات والمستحقات السابقة بأنها تتعلق ببنود محدد القيمة **Deterministic** لارتباطها بعلاقة تعاقدية مع الغير، إلا أنه يوجد أنواع أخرى من التسويات المتعلقة ببنود وعناصر تقديرية احتمالية **Estimated or Probabilistic** حيث لا يمكن تقدير مبالغ تلك الحسابات بصورة دقيقة عند تسجيلها في القوائم المالية.

فتلك البنود المقدرة تعتبر دالة في أحداث وظروف مستقبلية غير معروفة وهو ما يشير إلى أن أعباء الفترة المالية لا يمكن تقديرها إلا بصورة حكمية اجتهادية فقط.

للتوضيح قد تكون هناك بعض حسابات المدينين التي تنتج من قيام الشركة تقديم خدماتها على الأجل – غير قابل للتحصيل لأسباب مختلفة، وتطبيقا لمفهوم الحيطة والحذر أو التحفظ **Conservatism** تتجنب الشركة تقدير مصروفات وخسائر الفترة بأقل من حقيقتها عن طريق

تقدير الديون التي لن يتم تحصيلها وبالتالي يتم تسجيلها عن طريق قيام الإدارة بعمل مخصصات للديون غير المنتظر تحصـــيلها والتي يتوقع حدوثها. وبنفس المنهجية يتم تقدير العمر الإنتاجي المتوقع للأصــول الثابتة وقيمتها التخريدية لتحديد مصــروف الإهلاك الذي يحمل على كل فترة عن طريق توزيع تكلفة شـــراء الأصـــول (التكلفة التاريخية) مع الأخذ في الحســـبان قيمتها التخريدية على العمر الإنتاجي المتوقع لذلك الأصل.

وفيما يلي توضيح القيود التسوية للديون المعدومة أو قيود التسوية للإهلاك

(A) قيود التسوية للديون المشكوك في تحصيلها والديون المعدومة

Adjusting Enteries for Doubtful Accounts and Bad Debts

يترتب على عمليات البيع الأجلة مخاطر كثيرة من بينها احتمالات تعثر بعض المدينين في سداد ديونهم للمنشأة، بل وتوقف آخرين عن السداد نهائيًا نتيجة إشهار إفلاسهم والديون التي تتوافر دلائل على احتمالات عدم تحصـــيلها يطلق عليها الديون المشـــكوك في تحصـــيلها **Doubtful Debts** أما الديون التي يفقد الأمل في تحصـــيلها نهائيًا فتســـمى ديون معدومة **Bad Debts.**

أن المبالغ التي يتم تقديرها كديون مشكوك في تحصيلها، يتعين – طبقـًا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها – تخفيض قيمة رصيد المدينين بها باعتبارها خسارة يتحملها المشــروع ويتم إدراجها ضمن المصــروفات بقائمة دخل الفترة بحيث يتم مقابلة الإيرادات بالمصــروفات بشكل ييسر مهمة قياس صافي ربح المنشأة.

وعادة ما يتم تسجيل الديون المعدومة تطبيقًا للمقابلة السليمة بين الإيرادات والمصــروفات كمصروف في الفترة التي تم فيها تأدية الخدمة بدلا من الفترة التي أعدمت فيها حسابات المدينين أو أوراق القبض، كذلك فإن التقويم السليم لارصدة العملاء والمدينين يتطلب وفقا لأساس القيمة القابلة للتحقق **Realized Value** أن يتم الاعتراف بالديون المحتمل عدم تحصيلها.

عموما يتطلب وفقا لأساس المقابلة بالإضافة لأساس القيمة القابلة للتحقق أن يتم إجراء قيود تســوية تعكس الديون المعدومة في قائمة الدخل والميزانية، حيث يتم إجراء تقدير قيمة المبيعات الأجلة في الفترة الحالية التي يوجد شك في تحصيلها في نهاية الفترة في ضوء مقدار الديون في السنوات السابقة والظروف الاقتصادية العامة.

وعادة ما يتم إتباع عدة طرق لتقدير قيمة تلك الديون التي يوجد شـــك في تحصـــيلها على ســـبيل المثال التعبير عنها في صـــورة نســـبة مئوية من المبيعات الأجلة خلال الفترة أو أن يتم احتسابها عن طريق تعديل مخصص الديون المشكوك في تحصيلها لتساوي نسبة معينة من حسابات العملاء وأوراق القبض الخاصة بالمعاملات المرتبطة في نهاية الفترة.

وتتم المعالجة المحاسبية للديون المشكوك في تحصيلها (والديون المعدومة) من خلال المثال التوضيحي التالي:

مثال

فيما يلي ميزان المراجعة لإحدى شركات السمسرة في الأوراق المالية في ٢٠٠١/١٢/٣١.

ميزان المراجعة في ٢٠٠٦/١٢/٣١

اسم الحساب	مدين	دائن
ح/ مدينين	١٠٠٠٠٠٠	

عند الجرد تم تقدير الديون المشكوك في تحصيلها بنسبة ١% من رصيد المدينين كما تقرر إعدام مبلغ ٥٠٠٠ جنية خاصة بعميل أشهر إفلاسه.

المطلوب

إعداد قيود التسوية الجردية الخاصة بالديون المشكوك في تحصيلها.

الحل

يتعين تخصيص مبلغ – تصل نسبته إلى ١% من رصيد المدينين – لمواجهة احتمالات عدم تحصيل جزء من المستحق على العملاء خلال الفترة عن طريق تكوين مخصص ديون مشكوك في تحصيلها يتم معالجته باعتباره حساب عكسي مقابل لحساب الأصل (المدينون) **Contra – Account** حيث يتم تخفيض حـ/ المدينين بقيمته في الميزانية العمومية، في نفس الوقت يتم إدراج حـ/ مصروف الديون المشكوك في تحصيلها ضمن المصروفات بقائمة الدخل على النحو التالي:

مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

= رصيد المدينين × النسبة المقدرة للديون المشكوك فيها

= ١٠٠٠٠٠٠ × ١% = ١٠٠٠٠ جنية

ويتم إثبات قيود التسوية على النحو التالي:

التاريخ	البيان	مدين	دائن
٢٠٠٦/١٢/٣١	ح/ مصروف ديون مشكوك في تحصيلها	١٠٠٠٠	
	ح/ مخصص ديون مشكوك في تحصيلها		١٠٠٠٠
	قيد تسوية مخصص الديون المشكوك في تحصيلها خلال الفترة		
	ح مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	٥٠٠٠	
	ح/ المدينون		٥٠٠٠
	قيد إثبات الديون المعدومة خلال الفترة		

يلاحظ أن الديون المعدومة (٥٠٠٠ جنية) تم خصمها من رصيد المخصص الخاص بالديون المشكوك في تحصيلها بما يعني أن الرصيد المتبقي من حـ/ المخصص يبلغ ٥٠٠٠ جنية فقط كما يتضح من عملية الترحيل لحسابات الأستاذ.

ح/ مصروف ديون مشكوك في تحصيلها

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
١٠٠٠٠	ح/ مخصص ديون مشكوك فيها	٢٠٠٦/١٢/٣١			
١٠٠٠٠	إجمالي مدين		صفر	إجمالي دائن	
صفر	إجمالي دائن				
١٠٠٠٠	رصيد ٢٠٠٦/١٢/٣١				

ح/ مخصص ديون مشكوك في تحصيلها

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
٥٠٠٠	ح/ المدينين	٢٠٠٦/١٢/٣١	١٠٠٠٠	حـ/ مصروف ديون مشكوك فيها	٢٠٠٦/١٢/٣١
٥٠٠٠	إجمالي مدين		١٠٠٠٠	إجمالي دائن	
			٥٠٠٠	إجمالي مدين	
			٥٠٠٠	رصيد ٢٠٠٦/١٢/٣١	

ح/ المدينين

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
١٠٠٠٠٠٠	رصيد قبل التسوية	٢٠٠٦/١٢/٣١	٥٠٠٠	ح/ مخصص ديون مشكوك فيها	٢٠٠٦/١٢/٣١
١٠٠٠٠٠٠	إجمالي مدين		٥٠٠٠	إجمالي دائن	
	إجمالي دائن				
	رصيد ٢٠٠٦/١٢/٣١				

وبذلك يظهر ميزان المراجعة بعد التسويات كالتالي:

اسم الحساب	مدين	دائن
ح/ مصروف ديون مشكوك في تحصيلها	١٠٠٠٠	
ح/ مخصص ديون مشكوك في تحصيلها		٥٠٠٠
ح/ مدينون	٩٩٥٠٠٠	

يدرج رصيد حـــ/ مصروف ديون مشكوك في تحصيلها ضمن المصروفات بقائمة دخل الفترة بينما يظهر حـــ/ مخصص ديون مشكوك في تحصيلها مخصوما رصيد حـــ/ المدينين بالميزانية على النحو التالي:

٩٩٥٠٠٠	مدينون	
٥٠٠٠	– مخصص ديون مشكوك فيها	
٩٩٠٠٠٠		

مثال

فيما يلي ميزان المراجعة الخاص بأحد شـركات السـمسـرة في الأوراق المالية في ٢٠٠٦/١٢/٣١.

اسم الحساب	مدين	دائن
ح/ المدينين	١٠٠٠٠٠٠	
ح/ مخصص ديون مشكوك في تحصيلها		١٠٠٠٠

وقد تقرر عند الجرد تكوين مخصـص للديون المشـكوك في تحصـيلها بنسـبة ٢% من المدينين.

تسير خطوات حساب المخصص الجديد على النحو التالي:

مخصص الفترة الحالية (٢٠٠٦) ١٠٠٠٠٠٠×٢	=	٢٠٠٠٠ جنية
رصيد مخصص الفترة السابقة (٢٠٠٥)	=	١٠٠٠٠ جنية
الفرق (بالزيادة)	=	١٠٠٠٠ جنية

يعني ذلك ضـرورة زيادة رصـيد المخصـص القديم بمبلغ ١٠٠٠٠ جنية ليتسـاوى مع المخصص الجديد، ويتم ذلك بعمل قيد التسوية التالي:

التاريخ	البيان	مدين	دائن
٢٠٠٦/١٢/٣١	ح/ مصروف ديون مشكوك في تحصيلها	١٠٠٠٠	
	ح/ مخصص ديون مشكوك في تحصيلها		١٠٠٠٠
	قيد تسوية فروق المخصص		

ويتم الترحيل إلى حسابات الأستاذ كالتالي:

ح/ مصروف ديون مشكوك في تحصيلها

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ

١٠٠٠٠	ح/ مخصص ديون مشكوك فيها	٢٠٠٦/١٢/٣١			
١٠٠٠٠	إجمالي مدين		صفر	إجمالي دائن	
	إجمالي دائن				
١٠٠٠٠	رصيد ٢٠٠٦/١٢/٣١				

ح/ مخصص ديون مشكوك في تحصيلها

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
صفر	رصيد مدين		١٠٠٠٠	رصيد قبل التسوية	٢٠٠٦/١/١
			١٠٠٠٠	ح/ مصروف ديون مشكوك فيها	٢٠٠٦/١٢/٣١
			٢٠٠٠٠	رصيد دائن	
			صفر	رصيد مدين	
			٢٠٠٠٠	رصيد ٢٠٠٦/١٢/٣١	

وبذلك يظهر ميزان المراجعة المعدل بعد التسويات كالتالي:

اسم الحساب	مدين	دائن
ح/ مصروف ديون مشكوك في تحصيلها	١٠٠٠٠	
ح/ مخصص ديون مشكوك في تحصيلها		٢٠٠٠٠

يدرج حـــ/ مصروف مشكوك في تحصيلها ضمن مصروفات دخل الفترة بينما يظهر حـــ/ المخصص مخصوما من رصيد المدينين بالميزانية العمومية.

مثال

فيما يلي ميزان المراجعة الخاص بإحدى شـــركات الســـمســـرة في الأوراق المالية في ٢٠٠٦/١٢/٣١.

اسم الحساب	مدين	دائن
ح/ مدينون	١٠٠٠٠٠٠	
ح/ مخصص ديون مشكوك في تحصيلها		٢٠٠٠٠

وقد تقرر عند الجرد تكوين مخصص للديون المشكوك في تحصيلها بمبلغ ١% من حـــــ/ المدينين.

مخصص الفترة الحالية	=	١٠٠٠٠ جنية	(١٠٠٠٠٠٠×١%)
مخصص الفترة السابقة	=	٢٠٠٠٠ جنية	
الفرق (بالنقص)	=	(١٠٠٠٠) جنية	

الديون المعدومة المحصلة

عادة ما تجاهد الشـركة من أجل محاولة اسـترداد الديون التي سـبق اعتبارها معدومة خلال الفترات الســابقة، وأحيانا ما تنجح جهود الشـركة في تحصـيل بعضــا من تلك الديون، وفي هذه

الحالة يتم معالجتها بإقفالها في حـــــ/ مخصص ديون مشكوك في تحصيلها للفترة الحالية، وذلك طبقا لما هو موضح في المثال التالي:

مثال

في ٢٠٠٦/١٢/٣١ تمكنت إدارة شـركة السـمسـرة في الأوراق المالية من تحصـيل مبلغ ٥٠٠٠ جنية من دين سبق إعدامه لأحد العملاء خلال عام ٢٠٠٥.

التاريخ	البيان	مدين	دائن
٢٠٠٦/١٢/٣١	حـ/ المدينين	٥٠٠٠	
	حـ/ مخصص ديون مشكوك في تحصيلها		٥٠٠٠
	قيد إثبات ديون سبق إعدامها		
	حـ/ النقدية	٥٠٠٠	
	حـ/ المدينين		٥٠٠٠
	قيد تحصيل ديون سبق إعدامها		

يلاحظ أنه لا يترتب على المعالجة السـابقة أي تأثير على إيرادات الشـركة في قائمة الفترة نتيجة تحصيل الديون السابق إعدامها، وإنما ينصب أثرها على تعديل رصيد حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها بقيمة ما تم تحصيله.

(B) قيود التسوية للإهلاك Adjusting Entries for Depreciation

عند تقدير الإهلاك يتم توزيع التكلفة المبدئية أو التاريخية للأصـــل الثابت خلال العمر الإنتاجي المتوقع له ويتشـــابه قيد الإهلاك عموما مع القيد الذي يجري لتخفيض المصـــروفات المدفوعة مقدما في أن أحد حسابات الأصول يجعل مدينا بالمبلغ الأصلي إلا أن وجه الاختلاف هو أنه في الإهلاك يضاف المبلغ الدائن لحساب منفصل – هو مجمع الإهلاك **Accumulated Depreciation** بدلا من حساب الأصل.

وتوجد عديد من الطرق لحساب إهلاك الأصول الثابتة لعل أبرزها طريقة القسط الثابت أو طريقة القسط المتناقص.

وللتوضـيح يفترض أن إحدى شـركات السـمسـرة في الأوراق المالية قامت بشـراء أجهزة ومعدات ٢٠٠٧/١/١ بمبلغ ١٠٠٠٠٠ جنية وقد قدرت عمرها الإنتاجي خمسة سنوات، وإذا ما اعتمدت الشركة على طريقة القسط الثابت في حساب الإهلاك فسوف تظهر كل سنة مالية خلال الفترات السـنوات الخمس محملة بمبلغ ٢٠٠٠٠ج (١٠٠٠٠٠ ÷ ٥ سـنوات) حيث لا يمكن اعتبار مبلغ ١٠٠٠٠٠ بأكمله كمصروف في فترة الحصول على الأصل، نتيجة لأن الشـركة

سوف تستفيد من استخدام الأجهزة والمعدات على مدار الخمس سنوات كلها تطبيقًا لمعايير المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها.

وعادة ما تقوم الشركة بإجراء قيد التسوية على النحو التالي:

منه	له	البيان	التاريخ
٢٠٠٠٠		من حـ/ مصروف الإهلاك – أجهزة ومعدات	
	٢٠٠٠٠	إلى حـ/ مجمع الإهلاك – أجهزة ومعدات	٣١ ديسمبر
		(تسجيل إهلاك الأجهزة والمعدات عن الفترة)	

وعادة ما يتم الترحيل لحسابات الأستاذ على النحو التالي:-

حـ/ الأجهزة المعدات

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
١٠٠٠٠٠	حـ/ النقدية	٢٠٠٦/١/١	١٠٠٠٠٠	رصيد	٢٠٠٦/١٢/٣١
١٠٠٠٠٠					

كما يظهر حـ/ قسط الإهلاك كالتالي:

حـ/ قسط إهلاك الأجهزة والمعدات

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
٢٠٠٠٠	إلى حـ/ مجمع إهلاك الأجهزة	٢٠٠٦/١٢/٣١	٢٠٠٠٠	رصيد	٢٠٠٧/١٢/٣١
٢٠٠٠٠			٢٠٠٠٠		

حـ/ مجمع إهلاك الأجهزة والمعدات

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
٢٠٠٠٠	حـ/ رصيد	٢٠٠٦/١٢/٣١	٢٠٠٠٠	إلى حـ/ قسط إهلاك الأجهزة	٢٠٠٦/١٢/٣١
٢٠٠٠٠			٢٠٠٠٠		

ويظهر ميزان المراجعة المعدل بعد التسويات كالتالي:

اسم الحساب	مدين	دائن
حـ/ الأجهزة والمعدات	١٠٠٠٠٠	
حـ/ قسط إهلاك الاجهزة والمعدات	٢٠٠٠٠	
حـ/ مجمع إهلاك الاجهزة والمعدات		٢٠٠٠٠

يدرج حـ/ قسط الإهلاك ضمن مصروفات الفترة بقائمة الدخل، أما حـ/ الأجهزة والمعدات ضمن الأصول بالميزانية مخصوما منها رصيد حـ/ مجمع الإهلاك كالتالي:

الميزانية العمومية في ٢٠٠٦/١٢/٣١

	الأصول	
	أجهزة ومعدات	١٠٠٠٠٠
	– مجمع إهلاك أجهزة ومعدات	٢٠٠٠٠
		٨٠٠٠٠

إعداد ميزان المراجعة بعد التسوية Justed Trial Balance

يتم إعداد ميزان مراجعة أخر قبل الإقفال بمجرد تسجيل وترحيل قيود التسوية ويستخدم ميزان المراجعة المعدل في إعداد القوائم المالية.

توضح القائمة التالية ميزان المراجعة لشركة جارانتي لتداول الأوراق المالية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦.

استخدام قائمة التسوية (ورقة العمل) في إعداد القوائم المالية

Employing a Worksheet to Prepare Financial Statement

عادة ما يستخدم المحاسب قائمة التسوية **Worksheet** لتسهيل إعداد القوائم المالية في نهاية أي فترة سواء شهريا أو ربع سنويا أو سنويا، ويشار إلى تلك القائمة بأنها مسودة تتضمن عدة أعمدة يتم استخدامها لتعديل أرصدة الحسابات بالإضافة إلى إعداد القوائم المالية بشكل سريع ومبسط حيث توفر تلك القائمة الأعمدة اللازمة لإعداد ميزان المراجعة الأول، وإجراء التسويات وإعداد ميزان المراجعة بعد التسوية ومن ثم إعداد قائمة الدخل والميزانية.

بطريقة أخرى تعد قائمة التسوية الأداة والآلية الرسمية التي يعتمد عليها المحاسبون في تجميع وتخزين المعلومات المطلوبة لإعداد القوائم المالية، حيث توفر تلك القائمة كافة التفاصيل الخاصة بإعداد القوائم المالية في نهاية الفترة بصورة صحيحة وملائمة.

قيود التسويات التي تدرج ضمن قائمة التسوية

Adjustments Entered on the Worksheet

يتم إعداد قيود التسوية المطلوبة وتحويلها إلى أعمدة التسويات في قائمة التسوية حيث يشار لكل قيد منها بحرف مميز، ويتم إدراج الحسابات التي تنشأ نتيجة إجراء قيود التسوية ولم تكن موجودة في ميزان المراجعة تحت إجماليات ميزان المراجعة.

٤. ميزان المراجعة بعد التسويات لشركة جارانتي

١

ميزان المراجعة بعد التسويات						
لشركة جارانتي لتداول الأوراق المالية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦						
			أصول طويلة الأجل			
			أصول ثابـتة			
	111		أثاث			601573.88
	1110		خزائن			3133.80
	1111		يفط			5195.00
	1112		تليفون			95454.10
	1115		طابعات			2650.00
	1117		سيارات			82000.00
	1118		عقارات			271000.00
	1119		شاشات تنفيذ عن بعد			10000.00
	112		أجهزة ومعدات			765245.79
	1120		موقع الانترنت			18840.00
	113		تركيبات وديكورات			937610.90
	116		أدوات وأجهزة كهربائية			11058.00
	117		أجهزة كمبيوتر			515574.96
	119		ألات حاسبة وكاتبة			5157.14
						3324493.57
			أصول أخرى طويلة الأجل			
	1113		م. تأسيس			87550.00
	1114		نفقات ايرادية مؤجلة			35187.10
						122737.10
						3447230.67
	1121		استثمارات طويلة الأجل			123930.00
	112201		استثمارات في شركة مصر القابضة			750000.00
	112202		استثمارات في شركة بورتفوليو			1250000.00
	112203		استثمارات في شركة أيه أل جي			50000.00
						2173930.00
			أصول متداولة			
	12002		نقدية بخزينة الفرع			3674.14
	121		نقدية بخزينة المركز الرئيسي			231247.84
	12202		البنك الأهلي – مقاصة			3669191.56
	12204		بنك مصر – جاري			355.50

٤. ميزان المراجعة بعد التسويات لشركة جارانتي

٢

2137.24	البنك الأهلي جاري	12215	
665.48	بنك القاهرة – جاري	12220	
24.90	البنك الأهلي – أدارة سجلات	12222	
8.30	البنك المصري الأمريكي	12225	
97370.99	بنك قناة السويس معاملات إسلامية	12227	
3084663.96	البنك العربي – جاري	12228	
671945.01	البنك العربي ودائع	12229	
245000.00	شيكات تحت التحصيل بالخزينة	123	
8006284.92			
6000.00	تأمينات لدى الغير	1292	
11941.00	سلف عاملين	1301	
37540.00	عهد مؤقتة	1303	
22731.00	عهد مؤقتة تجديدات	13040	
11175995.28	جاري بيع أوراق مالية	126	
6248738.73	عملاء مدينة	1305	
539699.00	جاري صندوق ضمان التسويات	12211	
18042645.01			
31670090.60			
	التزامات متداولة		
1166.00	ضرائب كسب عمل	1293	
397502.35	حسابات جارية	1295	
7963722.04	جاري شراء أوراق مالية	222	
10243025.00	جاري عملاء دائنة	224	
2904.37	رسوم خدمات بورصة	2251	
660.91	دمغة	2252	
4188.62	خدمات مقاصة وهيئة	2253	
15730.65	خدمات ادارة سجلات	2254021	
189.30	تأمينات اجتماعية	226010	
21770.35	ضرائب مؤجلة	226012	
438082.32	مصلحة الضرائب	22605	
233285.70	مصروفات مستحقة	22607	
903.34	ضرائب تحت الحساب	22609	
72000.00	مخصص قضايا متنازع عنها	22904	
3767.30	صندوق تأمين مخاطر	3123	0

٣. ميزان المراجعة بعد التسويات لشركة جارانتي

٣

	حقوق المساهمين	
211	رأس المال	10000000.00
215	أرباح (خسائر) مرحلة	631959.00
	مجمع إهلاكات أصول ثابتة	
21401	إهلاك أثاث	121398.24
21402	إهلاك أجهزة ومعدات	523359.86
21403	إهلاك تركيبات وديكورات	287990.46
21407	إهلاك أجهزة كمبيوتر	293220.22
21409	إهلاك ألات حاسبة وكاتبة	1005.20
21412	إهلاك تليفون	39311.87
21417	إهلاك سيارات	56717.00
21418	إهلاك عقارات	54200.00
21419	إهلاك موقع النت	7536.00
21413	إهلاكات م. تأسيس	97848.00
21414	إهلاك نفقات إيرادية مؤجلة	39843.00
		1522429.85
	المصروفات	
	مرتبات ومكافآت	
41017	مرتبات مركز رئيسي أساس	401873.94
41022	مكافأت مركز رئيسي	173062.00
41036	مزايا عينية مركز رئيسي	96000.00
41061	مرتبات فرع مدينة نصر	45719.50
410038	مكافأت نهاية خدمة	18000.00
41026	بدل خزينة مركز رئيسي	600.00
	مصروفات تسويقية	
41025	مصروفات تسويق بالمركز الرئيسي	693172.06
41049	مصروفات تسويق مدينة نصر	63766.00
	انتقالات	
4101	مركز رئيسي	7207.75
41070	فرع	1610.00

٤. ميزان المراجعة بعد التسويات لشركة جارانتي

٤

				صيانة		
	41010			مركز رئيسي		43666.95
	41046			فرع		1433.00
	416007			مشترك		5037.39
				م. نظافة		
	41011			مركز رئيسي		3357.05
	41045			فرع		672.90
	41015			مصروفات بنكية		14332.73
				دعاية وإعلان		
	41012			مركز رئيسي		26063.00
				فرع		
				تليفون وفاكس		
	4013			مركز رئيسي		136764.24
	41064			فرع		2790.05
	416002			مشترك		3737.30
				اشتراكات		
	41014			مركز رئيسي		79848.97
	41050			فرع		156.00
	416013			مشترك		1500.00
				ضيافة واستقبال		
	41047			رئيسي		(162.75)
	416015			فرع		3031.55
						6850.00
				أدوات مكتبية		
	4105			مركز رئيسي		34915.25
	41065			فرع		755.71

٥. ميزان المراجعة بعد التسويات لشركة جارانتي

٥

	اكراميات	
4107	مركز رئيسي	148498.85
41051	مدينة نصر	708.05
	مطبوعات	
4106	مركز	45719.50
	بريد ودمغة	
41016	مركز	24049.90
	فرع	
	مصروفات كهرباء	
4102	مركز رئيسي	10933.05
41048	فرع	1850.70
	ايجارات	
4103	مركز رئيسي	47788.71
	هدايا	
41031	مركز رئيسي	28450.00
	تأمينات اجتماعية	
4033	مركز رئيسي	11458.56
	مياه	
41035	مركز رئيسي	80.00
	مستلزمات كمبيوتر	
4104	مركز رئيسي	7332.00
41051	فرع	499.00
	رسوم وتراخيص	
4108	مركز	48511.89

٦. ميزان المراجعة بعد التسويات لشركة جارانتي

٦

	غاز	
50.00	فرع	41094
	أتعاب مهنية ومحاماه	
5000.00	أتعاب محاسبية	41029
36000.00	أتعاب محاماه	41091
78135.67	تعويضات	41021
171.33	غرامات	41028
840.58	تصويبات	41084
13430.00	تبرعات	41090
33050.00	دورات تدريبية	41098
8615.50	أمن وحراسة	41099
	ضرائب	41020
	ضرائب مؤجلة	
	مخصصات إهلاك	
36379.53	إهلاك أثاث	
9570.57	اهلاك تليفون	
8200.00	اهلاك سيارات	
27100.00	اهلاك عقارات	
3768.00	اهلاك موقع الانترنت	
192875.01	اهلاك أجهزة ومعدات	
95403.29	اهلاك تركيبات وديكورات	
	الايرادات	
2231981.61	عمولات بيع	3111
2273713.85	عمولات شراء	3112
77122.04	فوائد دائنة	3121
18165.00	عوائد صندوق ضمان التسويات	3125
6361.00	ايرادات متنوعة	3124
4607343.50		

أعمدة ميزان المراجعة بعد التسوية Adjusted Trial Balance

تنتج أعمدة ميزان المراجعة بعد التسوية عند الربط بين القيم المعروضة في أعمدة ميزان المراجعة والقيم المعروضة في أعمدة التسويات.

وللتوضيح فإن مبلغ ٧٢٠٠٠ المحدد أمام حساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها بالعمود الدائن لميزان المراجعة يضاف إلى مبلغ ٧٢٠٠٠ بالعمود الدائن للتسويات، حيث يدرج المجموع وقدره ٧٢٠٠٠ جنية في العمود الدائن لميزان المراجعة بعد التسوية.

وبنفس المنهجية يتم إثبات المصروفات المستحقة في ٢٠٠٦/١٢/٣١ التي يوضحها الجدول التحليلي التالي:

تحليل المصروفات المستحقة في ٢٠٠٦/١٢/٣١

المبلغ	البيان
أتعاب محاسبية	٥٠٠٠٠,٠٠
التأمينات الاجتماعية	١٣٤٥,٧٠
مصروفات تسويقية	٢٢٦١٤٠,٠٠
اشتراك شاشة التنفيذ	٨٠٠,٠٠
الإجمالي	٢٣٣٢٨٥,٧٠

حيث يتم إثبات مبلغ ٢٣٣٢٨٥,٧ جنية قيمة المصروفات المستحقة أمام حساب المصروفات العمومية والإدارية بالعمود المدين بميزان المراجعة، كما يضاف المبلغ في العمود الدائن بميزان المراجعة أمام حساب المصروفات المستحقة للالتزامات قصيرة الأجل.

أعمدة قائمة الدخل والميزانية

يتم تخصيص كل البنود المدينة والدائنة بميزان المراجعة بعد التسوية على قائمة الدخل والميزانية (لتكوين أعمدة قائمة الدخل والميزانية) وينبغي مراعاة ما يلي:-

ضرائب الدخل وصافي الدخل Income Taxes Net Income

عند تجميع أعمدة قائمة الدخل يتمثل الرقم اللازم لمساواة الفرق بين الأعمدة المدينة الدائنة في حساب دخل أو خسارة الفترة قبل الضرائب. ويظهر الدخل قبل الضرائب بمبلغ ١٧٤٨٨٥٥ جنية بالعمود المدين لقائمة الدخل حيث تزيد الإيرادات عن المصروفات بذات المبلغ.

ويتم احتساب مصروف ضريبة الدخل والالتزام الضريبي باستخدام معدل ضريبة مقداره ٢٠% للوصول إلى مصروف الضريبة بمقدار ٣٤٦٤٦٠ جنية، وحيث أنه تم ترصيد أعمدة التسويات فإن تلك التسوية تدرج بالعمود المدين لقائمة الدخل كمصروف ضريبة الدخل والعمود الدائن للميزانية كالتزام ضريبة الدخل.

وفي ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ يتم إجراء قيد التسوية التالي باليومية ويرحل للأستاذ العام وكذلك لقائمة التسوية.

منه	له	البيـان
٣٤٦٤٦٠		من حـ/ مصروف ضريبة الدخل
	٣٤٦٤٦٠	إلى حـ/ ضريبة الدخل المستحقة

وبعد ذلك يتم ترصيد أعمدة قائمة الدخل بما فيها ضرائب الدخل ليمثل مبلغ ١٤٣٩٠٠٣ ج الفرق بين الأعمدة المدينة والدائنة أو صـافي الدخل حيث يتم إدراج رقم صـافي الدخل بالعمود المدين لقائمة الدخل لتحقيق التوازن، وكذلك بالعمود الدائن للميزانية كزيادة في حقوق الملكية (قائمة توزيع الأرباح والخسائر).

تسوية إهلاك الأصول الثابتة

منه	له	البيـان
٣٧٣٢٩٦		من حـ/ إهلاك الأصول الثابتة
	٣٧٣٢٩٦	إلى حـ/ مجمع إهلاك الأصول الثابتة
		إثبات قيود التسوية الخاصة بإهلاكات الأصول الثابتة في ٢٠٠٦/١٢/٣١

قيود تسوية ضرائب الدخل والضرائب المؤجلة

منه	له	البيـان
		من حـ/ مصروف ضريبة الدخل
		إلى حـ/ مصلحة الضرائب
		إثبات ضرائب الدخل المستحقة عن عام ٢٠٠٦ طبقا للإقرار الضريبي
٢١٧٧٠		من حـ/ مصروفات ضريبة مؤجلة
	٢١٧٧٠	إلى حـ/ مصلحة الضرائب
		إثبات ضرائب مؤجلة عن عام ٢٠٠٦ طبقا للإقرار الضريبي

إثبات مخصصات متنازع عنها

منه	له	البيـان
٧٢٠٠٠		من حـ/ قائمة الدخل
	٧٢٠٠٠	إلى حـ/ مخصصات متنازع عنها
		إثبات مخصصات قضايا متنازع عنها

قيود توزيع أرباح عام ٢٠٠٦

منه	له	البيـان
١٤٣٩٠٠٣		من حـ/ أرباح عام ٢٠٠٦
		إلى مذكورين
	٧٠٩٩٥٩	حـ/ خسائر مرحلة
	٣٦٤٥٢	حـ/ احتياطي قانون
	٦٩٢٥٩٢	حـ/ دائنوا توزيعات
		إثبات قيود وتوزيع أرباح عام ٢٠٠٦

٥. قائمة التسوية لشركة جارانتي لتداول الأوراق المالية

مخصات قضايا	-	-	-	72000	-	72000	-	-	-	72000
مصروف مخصصات قضايا	-	-	72000	-	72000	-	72000	-	-	-
احتياطي قانوني	-	-	-	36452	-	36452	-	-	-	36452
دائنوا توزيعات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
حـ/ الأرباح عام ٢٠٠٦	-	-	1439003	-	1439003	-	1439003	-	-	-
مصروف ضريبة الدخل	-	-	346460	-	346460	-	346460	-	-	-
مصروف ضرائب مؤجلة	-	-	21770	-	21770	-	21770	-	-	-
صافي الدخل	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
			2252529	2252529	36295477	36295477	4757343	4757343	31538134	31538134

٥/٦ إعداد القوائم المالية من قائمة التسوية

مما يميز قائمة التســوية تقديمها للمعلومات اللازمة لإعداد القوائم المالية دون الرجوع للأســتاذ العام أو أي ســجلات أخرى، فضـــلا عن تســهيل إعداد القوائم المالية (قائمة الدخل والميزانية) نتيجة لإدراج كافة البيانات في الأعمدة العشـــرة . إن القوائم المالي هي تلك القوائم التي تعكس عملية التجميع والتخليص النهائي للبيانات المحاسبية، وعادة ما تشمل القوائم المالية التي يتم إعدادها من قائمة التسوية ما يلي:-

A- الميزانية **Balance Sheet** وهي تعد لأغراض تحديد الموقف المالي للمنشـــأة في نهاية الفترة.

B- قائمة الدخل **Incomer Statement** وهي تعد لقياس نتائج الأعمال خلال الفترة المحاسبية.

وفيما يلي بيان كل قائمة من تلك القوائم المالية التي يمكن إعدادها من قائمة التســوية، حيث تمثل قائمة الدخل العمود السابع والثامن من قائمة التسوية، في حين تمثل الميزانية العمود التاسع والعاشر من قائمة التسوية.

إعداد ميزان المراجعة بعد الإقفال Post – Closing Trial Balance

بعد إعداد القوائم المالية تكون حســابات الإيرادات والمصـــروفات قد أدت أغراضـــها عن الفترة الجارية ومن ثم يجب إقفالها، وعندئذ تكون أرصدة هذه الحسابات صفر وتصبح جاهزة لتســجيل إيرادات ومصـــروفات الفترة المالية التالية . ويطلق مصـــطلح الإقفال **Closing** على الإجراءات التي تتبعها الشركة في تخفيض أرصدة الحسابات الاسمية (المؤقتة) أو الحسابات التي تتضـــمنها قائمة الدخل إلى الصـــفر لأغراض تجهيز الحســـابات للعمليات المالية للفترة المحاســـبية التالية . وبصـــفة عامة تعبر قيود الإقفال عن العملية الرســـمية التي يتم على أثرها تخفيض أرصدة كافة الحسابات الاسمية إلى الصفر وتحديد صافي الربح أو الخسائر وترحيله إلى حساب حقوق الملكية. ومن خلال عملية الإقفال هذه يتم إجراء الأتي:-

(١) ترحيل أرصدة كافة حسابات الإيرادات والمصروفات أو بنود قائمة الدخل أو ما يطلق عليها بأرصدة الحسابات الاسمية أو المؤقتة إلى حساب مرحلي . وقد يشار إلى ذلك الحساب المرحلي تعبير ملخص الدخل **Income Summary** أو حساب توزيع الدخل (الأرباح والخسائر) الذي يتم استخدامه فقط في نهاية الفترة المحاسبية فقط ويتم ذلك عن طريق:-

(A) إقفال الحســـابات المدرجة في الخانة الدائنة لقائمة الدخل، بجعل حســـابات الإيرادات مدينة وملخص الدخل دائنة.

(B) إقفال الحســـابات المدرجة في الخانة المدينة لقائمة الدخل بجعل ملخص الدخل مدينا وحسابات المصروفات دائنة.

(٢) تجري المقابلة بين الإيرادات والمصـــروفات في حســـاب ملخص الدخل، حيث ترحل النتيجة الصــافية لتلك المقابلة والتي تمثل صــافي ربح أو خســارة الفترة إلى أحد حســابات حقوق الملكية . وغنى عن القول فإن كافة قيود الإقفال ترحل للحسابات المختصة بها في دفتر الأستاذ.

فإذا ما كان الرصــيد ربحا يجعل ملخص الدخل مدينا وحســاب الأرباح المحتجزة دائنا، أما إذا كان خسارة يجعل حساب الأرباح المحتجزة مدينا وملخص الدخل دائنا.

مثال

فيما يلي بيانات الإيرادات والمصــروفات الخاصــة بإحدى شــركات الســمســرة في الأوراق المالية في نهاية السنة المالية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦:-

	إيرادات النشاط			
	عمولات سمسرة بيع أوراق مالية	٢٢٣١٩٨١		
	عمولات سمسرة شراء أوراق مالية	٢٢٧٥٧١٤		
				٤٥٠٥٦٩٥
(–)			(–)	
	مصروفات عمومية وإدارية			٢٧٨٦٤٨٨
				١٧١٩٢٠٧
(–)	مخصصات قضايا متنازع عليها			٧٢٠٠٠
(+)				١٦٤٧٢٠٧
	إيرادات أخرى			
	عوائد صندوق ضمان التسويات	١٨١٦٥		
	فوائد دائنة	٧٧١٢٢	(+)	
	إيرادات متنوعة	٦٣٦١		
				١٠١٦٤٨
	صافي الربح قبل الضريبة			١٧٤٥٨٥٥
(–)	إجمالي ضرائب داخلية			
	ضرائب الدخل	٣٤٦٤٦٠		
	ضرائب عن سنوات سابقة	٩١٦٢٢		
	ضرائب مؤجلة	٢١٧٧٠		
	مخصص ضرائب دخل	١٥٠٠٠٠	(–)	
				٣٠٩٨٥٢
				١٤٣٩٠٠٣

في ظل تلك البيانات المالية تقوم شركة السمسرة في الأوراق المالية بإجراء إقفال حسابات الإيرادات والمصروفات وترحيل أرصدتها عن طريق قيود الإقفال على النحو التالي:-

(A) إقفال حسابات الإيرادات (عمولات السمسرة) والإيرادات الأخرى

منه	له	البيـان
		من مذكورين
٤٥٠٥٦٩٥		ح/ عمولات سمسرة
١٠١٦٤٨		ح/ إيرادات أخرى
	٤٦٠٧٣٤٣	إلى ح/ ملخص (قائمة الدخل)
		إقفال حسابات الإيرادات في ملخص قائمة الدخل أو حساب التوزيع

(B) إقفال حسابات المصروفات

منه	له	البيـان
		من مذكورين
١٤٣٩٠٠٣		ح/ ملخص قائمة الدخل
١٥٠٠٠٠		ح/ مخصص ضرائب
		إلى ح/ مذكورين
	٢٧٨٦٤٨٨	ح/ مصروفات عمومية وإدارية
	٧٢٠٠٠	ح/ مخصصات قضايا
	٣٤٦٤٦٠	ح/ ضرائب داخلية عن العام
	٩١٦٢٢	ح/ ضرائب داخلية عن أعوام سابقة
	٢١٧٧٠	ح/ ضرائب مؤجلة
		إقفال حساب المصروفات في ملخص قائمة الدخل أو حساب التوزيع

(C) إقفال حساب ملخص قائمة الدخل

حيث أن رصيد حساب ملخص أو قائمة الدخل دائنًا بمبلغ ١٤٣٩٠٠٣ جنية وهو صافي ربح قائمة يرحل إلى حساب حقوق الملكية بإقفاله في حساب التوزيع على النحو التالي(٨١):

منه	له	البيـان
١٤٣٩٠٠٣		من ح/ ملخص (قائمة الدخل)
	١٤٣٩٠٠٣	إلى ح/ التوزيع
		إقفال ح/ قائمة الدخل في حساب توزيع الأرباح.

وبعد اكتمال عملية الإقفال يتم تصفير رصيد كل حساب من حسابات قائمة الدخل (الحسابات الاسمية أو المؤقتة) بمعنى أن يكون رصيدها مساوي للصفر.

---

(٢) لمزيد من التفاصيل حول معالجة صافي الدخل أو الخسارة إلى أحد حسابات حقوق الملكية سواء في شركات الأشخاص أو شركات المساهمة يراجع على سبيل المثال:-

- د. أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة عن حقوق الملكية في شركات الأشخاص، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٥.

- د. أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة عن تكوين وتنظيم وانقضاء شركات المساهمة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٦.

إعداد ميزان المراجعة بعد الإقفال Post – Closing Trial Balance

من خلال استقراء الخطوات المتتالية للدورة المحاسبية يتضح أنه تم إعداد أكثر من ميزان للمراجعة على النحو التالي:-

(١) ميزان مراجعة أول يتم إعداده بعد تسجيل وإثبات المعاملات والصفقات المتكررة خلال الفترة المحاسبية.

(٢) ميزان مراجعة معدل يتم إعداده بعد إجراء قيود التسوية وترحيلها.

(٣) ميزان مراجعة ثالث يتم إعداده بعد إثبات وترحيل قيود الإقفال ويطلق عليه ميزان المراجعة بعد الإقفال.

يوضح ميزان المراجعة بعد الإقفال ما يلي:

(١) أن الجوانب المدينة والدائنة التي رحلت لحساب ملخص (قائمة) الدخل متساوية.

(٢) يتكون ميزان المراجعة بعد الإقفال من الحسابات الحقيقية فقط وهي حسابات الأصول والالتزامات وحقوق الملكية (حسابات الميزانية).

إعداد القيود العكسية Reversing Entries

بعد إعداد القوائم المالية وإقفال الدفاتر، يتم عادة عكس بعض قيود التسوية قبل البدء في تسجيل معاملات الفترة المحاسبية التالية وهي ما يطلق عليها القيود العكسية.

بصفة عامة تعتبر القيود العكسية إجراءا اختياريا عند إمساك الدفاتر، ويمكن تنفيذها في نهاية السنة لتبسيط عملية تسجيل المتحصلات والمدفوعات النقدية في الفترة التالية. وطبقا لذلك المصطلح يقصد بالقيد العكسي **Reversing Entry** إجراء قيد عكس قيد التسوية تمامًا، فالقيد العكسي يتضمن نفس أسماء الحسابات والمبالغ التي تضمنها قيد التسوية ويمكن أن يتم عكس كل من الطرفين المدين والدائن على أن يتم ذلك في اليوم الأول في الفترة المحاسبية التالية.

وفيما يلي أهم الخصائص التي تتميز بها القيود العكسية:

(١) يتم إجراء القيود العكسية في بداية الفترة المحاسبية التالية لإقفال الدفاتر.

(٢) تعتبر القيود العكسية على عكس قيود التسوية التي تم إجرائها في نهاية الفترة السابقة.

(٣) تهدف القيود العكسية إلى تبسيط عملية تسجيل المعاملات والصفقات في الفترة المحاسبية التالية ولا يؤدي استخدامها إلى تغيير القيم المقرر عنها في القوائم المالية.

(٤) تستخدم القيود العكسية غالبا لعكس نوعين من قيود التسوية هي الإيرادات المستحقة والمصروفات المستحقة.

(٥) كما قد يتم عكس المقدمات أيضـا إذا ما أجرى القيد المبدئي لتسـجيل العملية أو الصـفقة في أحد حســابات الإيرادات أو المصـــروفات، وبعبارة أخرى يتم عكس كل البنود المقدمة التي أدرج المقدار المبدئي لها بالجانب المدين أو الدائن من أحد حسابات المصروفات أو الإيرادات.

(٦) لا يتم عكس قيود التسوية الخاصة بالإهلاك والديون المعدومة.

(٧) يعد تســجيل القيود العكســية خطوة اختيارية في الدورة المحاســبية، ولا يوجد إلزام باستخدامها حيث قد يتم تجنبها.

وعادة ما تجري القيود العكسية لأي قيد تسوية ينطوي على مصروف مستحق (مثل، مصروف الفائدة، مصـروف الكهرباء أو المياه أو التليفون ومصـروفات الأجور) ويمكن أيضـا إجراء القيود العكسية لأي قيد تسوية ينطوي على إيراد مستحق (مثل العمولات المكتسبة التي لم تحصل بعد، أو التي لم يرسل عنها فواتير للعملاء، والفائدة المكتسبة التي لم تحصل بعد، والإيجار المكتسب الذي لم يحصل). ومن المعروف أن تسويات المصروف أو الإيراد المستحق يترتب عليها ظهور التزامات أو أصول (مبالغ تحت التحصيل) في السجلات المحاسبية ثم يتبعها عملية دفع أو تحصيل نقدي إن هذه الخصائص تساعد في التعرف على قيود التسوية التي يمكن إجراء قيود عكسية لها.

وتطبيقا لذلك فإن قيود الإهلاك لا تجري عنها قيود عكســية وكذلك لا تجري قيود عكســية لقيد التسوية المتعلق بتحويل جزء من تكلفة التأمين غير المستنفد إلى مصروف، أو بتحويل جزء من تكلفة أي اصل إلى مصـروف. وأيضـا لا تعكس قيود التسوية التي يتم بواسطتها الاعتراف بجزاء من تكلفة أي أصـل إلى مصـروف وأيضـا لا تعكس قيود التسـوية التي يتم بواسـطتها الاعتراف بجزء من الإيراد المحصــل مقدما وتحويله إلى إيراد الفترة وأخيرا، يجب الذكر بأن إجراء القيود العكســية مســألة اختيارية فهي ملائمة لإنجاز العملية المحاســبية، ولكنها غير ضرورية لتطبيق المبادئ المحاسبية أو لإعداد قوائم مالية جيدة.

٥.٦ أسئلة وتطبيقات

١. ما المقصود بالدورة المحاسبية مع تحديد مراحلها باستخدام شكل بياني.

٢. عرف كل من الأتي:-

- الحدث. -العملية أو الصفقة.
- الأحداث الداخلية والخارجية والأحداث المتضمنة عناصر داخلية وخارجية.
- طريقة القيد المزدوج.

٣. اذكر أمثلة على صفقات تقدم شركة السمسرة بالقيام بها وينتج عنها:-

(a) انخفاض أصل وانخفاض التزام.

(b) انخفاض في أصل وزيادة في أصل آخر.

(c) انخفاض في التزام وزيادة في التزام آخر.

(d) زيادة في أصل زيادة في حقوق الملكية.

(e) انخفاض في أصل وانخفاض في حقوق الملكية.

٤. حدد الحسابات المدينة والدائنة لكل من العمليات التالية:-

(a) تحصيل نقدية من أحد العملاء سدادًا لحسابه.

(b) شراء أصول ثابتة على الحساب.

(c) إرسال فاتورة لأحد العملاء عن تنفيذ طلب شراء أو بيع للأوراق المالية.

٥. ما هي الحسابات الاسمية والحسابات الحقيقية وكيف يكون كل منها حسابات دائمة أو مؤقتة.

٦. ما هو تعريف ميزان المراجعة والغرض من استخدامه؟

٧. حدد طبيعة كل حساب من الحسابات التالية وما هي القائمة التي يظهر فيها؟

(a) الإيجار المدفوع مقدمًا.

(b) الأثاث والآلات.

(c) مقابل خدمات البورصة.

(d) مجمع الإهلاك.

(e) الأجور المستحقة.

(f) عمولات سمسرة بيع أوراق مالية.

(g) المهمات من الأدوات الكتابية الباقية.

(h) مصروفات المرتبات.

(i) جاري شراء بيع أوراق مالية.

٨. حدد الغرض من حساب بنك المقاصة في شركة السمسرة في الأوراق المالية.

٩. عرف كل من قيد التسوية، وقيود الإقفال والقيود العكسية وما هي أهمية أو ضرورة كل منها؟

١٠. ما هي الاختلافات فيما بين ميزان المراجعة قبل وبعد الإقفال فيما يتعلق بكل من الآتي:-

(a)- حسابات الدائنين والدفع. **(b)**- حسابات الإيرادات.

(c)- حسابات النقدية. **(d)**- حسابات المصروفات.

١١. أي الحسابات التالية يجب إقفالها بجعل حساب ملخص الدخل مدينا وجعل الحساب نفسه دائنا:

- توزيعات. - مصروفات.

- أتعاب مكتسبة. - دائنون.

- مصروف إعلان. - مصروف استهلاك.

- مدينون. - مجمع استهلاك.

١٢. ضع الاصطلاح المناسب لاستكمال العبارات التالية:

حسابات .... وحسابات .... تقفل في نهاية كل فترة محاسبية بتحويل أرصدتها إلى حساب ملخص يسمى .... ويكون رصيد هذا الحساب الملخص .... ليمثل صافي الدخل عن الفترة، ويكون رصيده .... يمثل صافي الخسارة عن الفترة.

١٣. أي من الحسابات العشرة التالية تتأثر بقيود الإقفال في نهاية الفترة المحاسبية؟

- النقدية. - أسهم رأس المال.

- عمولات سمسرة. - توزيعات أرباح.

- ملخص الدخل. - مجمع الاستهلاك.

- دائنون. - المدينون.

- مصروف تليفون. - مصروف الاستهلاك.

- جاري شراء أوراق مالية - جاري بيع أوراق مالية.

١٤. المقصود بدورة القيود والترحيل، ودفتر اليومية، ودفتر الأستاذ وأهميتها.

١٥. وضح بشكل بياني تدفق المعلومات خلال النظام المحاسبي وحدد أهمية المستند والحساب في تلك الدورة.

١٦. وضح أثر كل عملية من العمليات التالية على مجموع الأصول وذلك باستخدام جملة مناسبة من الجمل التالية:

"زيادة إجمالي الأصول"، "نقص إجمالي الأصول"، "لا تغير في مجموع الأصول".

(a) إصدار أسهم رأس المال مقابل إيداع قيمة الأسهم في البنك.

(b) تحصيل مبلغ من أحد عملاء الأوراق المالية.

(c) سداد التزام (مقابل خدمات الحفظ المركزي) إلى أحد أمناء الحفظ.

(d) شراء أجهزة حاسبات الكترونية على الحساب (بالأجل).

(e) اقتراض مبلغ من البنك.

(f) بيع أوراق مالية لأحد العملاء وسداد قيمتها.

(g) بيع شقة مملوكة للشركة نقدًا بسعر يعادل تكلفتها.

(h) بيع شقة مملوكة للشركة نقدًا بسعر أقل من تكلفتها.

(i) بيع شقة مملوكة للشركة بسعر أعلى من تكلفتها.

(j) شراء برامج حاسبات بسعر ١٥٠٠٠٠ جنية على أن يسدد ١٠٠٠٠٠ جنيه نقدًا والباقي على أقساط شهرية متساوية عددها ٥ أقساط.

١٧. ما أثر كل من العمليات التالية على المعادلة المحاسبية.

(a) زيادة في أصل معين وزيادة في حقوق الملكية.

(b) زيادة في أصل معين وزيادة التزام معين.

(c) زيادة في أصل معين ونقص في أصل أخر.

(d) زيادة أصل معين ونقص أصل آخر وزيادة التزام معين.

١٨.وضح أثر العمليات التالية على المعادلة المحاسبية، على أن يتم توضيح أثر كل عملية بصورة مستقلة على كل من إجمالي الأصول، والالتزامات، وحقوق الملكية مع التعبير عن ذلك بإشارة (+) للدلالة على الزيادة، وإشارة (-) للدلالة على النقص أو عبارة (لا أثر) للدلالة على عدم وجود أثر للعملية.

(a) شراء أجهز حاسبات على الحساب.

(b) زيادة أسهم راس المال مقابل إيداع المساهمين لتلك الزيادة نقدًا.

(c) شراء أجهزة حاسبات نقدًا.

(d) تحصيل مبلغ نقدي من أحد العملاء.

(e) توزيعات نقدية على المساهمين.

(f) سداد التزام معين.

(g) رد أجهزة حاسبات أليه إلى المورد سبق شراؤها منه على الحساب ولم تدفع قيمتها بعد.

مع الاسترشاد بنموذج الحل

العملية	إجمالي الأصول	الالتزامات	حقوق الملكية
(١)	+	–	لا أثر

١٩. أي من العبارات التالية تعد أكثر قبولا؟

(a) تؤثر قيود التسويات على حسابات قائمة المركز المالي فقط.

(b) تؤثر قيود التسويات على حسابات قائمة الدخل فقط.

(c)يؤثر قيد التسوية على حساب أو أكثر من حسابات قائمة الدخل أو على حساب أو أكثر من حسابات قائمة المركز المالي، ولكن لا يمكن أن يؤثر على كل من حسابات قائمة المركز المالي وحسابات قائمة الدخل معًا.

(d) كل قيد تسوية يؤثر على حساب أو أكثر من حسابات قائمة المركز المالي وحساب أو أكثر من حسابات قائمة الدخل.

٢٠. يوجد في دفتر الأستاذ حسابين لإثبات الاستهلاك – حساب مصروف الاستهلاك وحساب مجمع الاستهلاك – وضح الهدف من كل حساب، ثم حدد أيًا منهما يكون رصيده العادي مدينـًا أو دائنـًا، وبين أين يظهر كل منهما في القوائم المالية؟

٢١. عند إتمام الإجراءات المحاسبية العادية في نهاية الفترة، هل يتم إعداد التسوية قبل أم بعد ترحيل قيود التسوية في حسابات الأستاذ؟ ولماذا؟

٢٢. أذكر الإجراءات التي تتضمنها الدورة المحاسبية عند استخدام ورقة التسوية.

٢٣. اشرح لماذا يظهر مبلغ صافي الدخل في الخانة المدينة من عمود قائمة الدخل بورقة التسوية.

٢٤. هل يتفق مجموع الميزانية العمومية عادة مع مجموع عمود الميزانية في ورقة التسوية؟

٢٥. هل تعد ورقة التسوية في حالة عدم الاهتمام بإقفال الحسابات؟ اشرح.

٢٦. هل يجب أن يتم جمع خانتي عمود ميزان المراجعة بعد التسويات في ورقة التسوية بعد إدراج مبالغ التسويات في أعمدة قائمة الدخل والميزانية العمومية؟ اشرح.

٢٧. عند نقل أرصدة الحسابات بعد التسويات من خانتي ميزان المراجعة بعد التسويات إلى كل من خانتي قائمة الدخل والميزانية العمومية بورقة التسوية، هل هناك أي إجراء خاص يمكن إتباعه لتقليل احتمال الأخطاء؟ اشرح.

٢٨. إذا أغفل إثبات قيد التسوية الخاص بتخفيض التأمين غير المستنفد بقيمة مصروف التأمين عن الفترة الحالية، ما هي البنود التي ستصبح غير صحيحة بقائمة الدخل؟ وهل ستصبح أكبر أو أقل من اللازم؟ وما هي البنود التي ستصبح غير صحيحة بالمزانية العمومية؟ وهل ستصبح أكبر أو أقل من اللازم؟

٢٩. أظهرت قائمة الدخل التي أعدت بواسطة شركة "السلام" للسمسرة في الأوراق المالية عن شهر ديسمبر ٢٠٠٧ صافي دخل قدره ٢٥٣٨٠ جنية، إلا أنه عند تسجيل عمليات شهر سبتمبر بعضها سجل بطريق الخطأ من دراستك لعمليات شهر ديسمبر التالية، حدد أيًا من العمليات سجلت خطأ، ثم وضح قيد اليومية الذي يجب أن يكون واحسب القيمة الصحيحة لصافي الدخل عن شهر ديسمبر.

(a) حدث خطأ في احتساب مصروف الكهرباء عن شهر نوفمبر فقد سجل ٢٥٠ جنية علمًا بأن المبلغ الصحيح للاستهلاك كان ٢٥٠٠ جنية.

(b) تم تسجيل توزيعات أرباح لأحد المساهمين التي سددت في ٣٠ سبتمبر بجعل حساب مصروف الرواتب مدينـًا النقدية دائنـًا، وقد سبق الإعلان عن هذه التوزيعات في ٢٨ نوفمبر وقيمتها ٢٠٠٠٠ جنية.

(c) عمولة السمسرة عن بيع أوراق مالية لأحد العملاء تبلغ ٢٥٠٠ جنية وسيتم تسجيل قيمة هذه العمولة المكتسبة في الحساب المدين وحساب المدينين في الحساب الدائن.

(d) دفعت الشركة مبلغ ٢٥٠ جنية قيمة الإعلان في إحدى الصحف، وقد أثبتت العملية بجعل ساب مصروف الإعلان مدينـًا بمبلغ ٢٠٥ المدينين دائنـًا بنفس المبلغ.

(e) استلمت ولم تدفع فاتورة الخدمات الهاتفية عن شهر سبتمبر وقدرها ٢٨٥ جنية وقد سجلت هذه العملية بجعل حساب مصروف التليفون مدينـًا وحساب عمولة السمسرة دائنـًا.

٣٠. اتفق عدد من المؤسسين المساهمين في ٢٠٠٧/١/١ على تأسيس شركة سمسرة مساهمة تعمل في مجال الأوراق المالية برأس مال مرخص يبلغ ٣٠٠٠٠٠٠٠ جنية بقيمة اسمية ١٠ جنية للسهم وبرأس مال مصدر مقداره ٨٠٠٠٠٠٠ جنية مقسم إلى ٨٠٠٠٠٠ سهم القيمة الاسمية لكل منها ١٠ جنية وقد تم الاكتتاب في تاريخ ٢٠٠٧/١٢/١ في الأسهم بالكامل وأودع المبلغ ببنك الشركة وقدتم قيد الشركة بالسجل التجاري بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٣١.

المطلوب

١- إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقدم.

٢- إعداد الميزانية الافتتاحية لشركة السمسرة المساهمة في ٢٠٠٧/١/١.

٣١.في ٢٠٠٧/٧/١ تكونت شركة ايه ال جي للسمسرة في الأوراق المالية (ش.م. م) برأس مال مرخص به مقداره ٥٠٠٠٠٠٠٠ مقسم إلى ٥ مليون سهم عادي بقيمة اسمية ١٠ جنية للسهم، ورأس مال مصدر مقداره ٥٠٠٠٠٠٠ جنية مقسم إلى ٥٠٠٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ١٠ جنية للسهم تدفع على أقساط كما يلي:

- ٥ جنية قسط اكتتاب – يدفع من ٥/١ إلى ٢٠٠٧/٦/١٥.
- ٣ جنية قسط تخصيص – يدفع من ٩/١ إلى ٢٠٠٧/٩/١٥.
- ٢ جنية قسط أخير يدفع من ١٢/١ إلى ٢٠٠٧/١٢/٣١.

وقد طرحت الأسهم في الاكتتاب العام وتم الاكتتاب فيها ودفعت كل الأقساط كاملة وفي مواعيدها.

المطلوب:

١- إجراء قيود اليومية اللازمة.

٢- إعداد حسابات الأقساط وحساب رأس المال.

٣- إعداد ميزانية الشركة المساهمة بتاريخ ٢٠٠٧/١/١.

٣٢. في ٢٠٠٧/٥/١ أصدرت إحدى الشركات المساهمة ١٠٠٠٠٠٠ سهم عادي بقيمة اسمية ٢٠ج للسهم تسدد على أقساط على النحو التالي:

- ١٢ جنية قسط اكتتاب.
- ٥ قسط تخصيص.
- ٣ جنية قسط أخير.

وقد تم الاكتتاب في ١٢٠٠٠٠٠ سـهم، ولذلك فقد قرر مجلس الإدارة تخصـيص الأسـهم وتوزيعها على المكتتبين توزيعًا نسبيًا.

المطلوب:

إثبات قيود اليومية (علمـًا بأن الأقساط قد تم طلبها جميعـًا ودفعت في الميعاد) في ظل حالتي رد الزيادة المدفوعة لأصحابها، أو حجز الزيادة لسداد الأقساط التالية.

٣٣. اتفق مجموعة من الأفراد على تأسـيس شـركة مسـاهمة عامة، حيث قاموا بإنفاق مبلغ ٥٦٥٠٠ خلال مرحلة التأسيس على النحو التالي:

٢١٦٥٠ جنية مصـاريف قانونية لإعداد العقود وتوثيقها ٧٢٥٠ جنية مطبوعات، ١٢٣٠٠ جنية مصـاريف نشـر وإعلان، ١٣٠٠ جنية بريد ودمغة وتليفون وتلغراف، رسـوم ١٤٠٠٠ جنية.

وبعد تأسيس الشركة قررت الجمعية التأسيسية في جلستها تسديد المبلغ للمؤسسين من أموال الشركة المساهمة.

المطلوب: إجراء قيود اليومية اللازمة بدفاتر الشركة.

٣٤. فيما يلي البيانات المالية لعمليات شـراء وبيع الأوراق المالية لصـالح العملاء التي تمت بتاريخ ٢٠٠٧/٦/١٤ لشركة ايه ال جي لتداول الأوراق المالية كذلك عمليات التسـوية والمقاصـة لتلك العمليات التي تمت بتاريخ ٢٠٠٧/٦/١٦:-

	إجمالي سجل فواتير الشراء	إجمالي سجل فواتير البيع
قيمة الأوراق المالية	١٦٢١٠٩٨,٨٠	٢٦٣٥٧٨٩,٤
عمولة	٥٦٢٩,١٩	٨٨١٣,٦٩
حفظ مركزي	١١٩١,٦٠	٢٠٥٣,٣٤
خدمات بورصة	٢٠٦,٢٤	٣٥٩,٨٢
خدمات مقاصة	٢١٠,١٤	٣٤٠,٧٠
تأمين مخاطر	٣٢٣,٤٤	٥٢٠,٢٩
خدمات هيئة	١٥٣,٥٠	٢٣٩,٣٢
دفعات	٢٢٤,٤٠	٢٦٨,٦٠
جاري عملاء	١٦٢٩٠٣٧,٣٦	

وقد تمت التسوية والمقاصة لتلك العمليات عن طريق شركة مصر للمقاصة والتسوية بنك المقاصة الخاص بالشركة في ٢٠٠٧/٦/١٨ على النحو التالي:-

	خصم	إضافة
رصيد قبل التسوية		١٩٥٨٥٧٧,٦٨
إجمالي حركة التسوية – دائن		٢٦٣٥٧٨٩,٠٨
إجمالي حركة التسوية – مدين	١٦٢١٠٩٨,٨٥	
مقابل الخدمات	٥٥٠,٨٤	
مقابل تأمين المخاطر	٨٤٣,٧٣	
مقابل خدمات البورصة	٥٦٦,٠٦	
مقابل خدمات الهيئة	٣٩٢,٨٢	
صافي التسوية		١٠١٢٣٣٦,٧٤

المطلوب

إعداد قيود اليومية لعمليات الشراء والبيع والتسوية والمقاصة وترحيل لقيود لحسابات الأستاذ المختصة.

٣٥. فيما يلي البيانات المالية لعمليات شراء وبيع الأوراق المالية لصالح العملاء التي تمت بشركة لتداول الأوراق المالية وكذلك عمليات التسوية والمقاصة لتلك العمليات التي تمت:-

	إجمالي سجل فواتير الشراء	إجمالي سجل فواتير البيع
قيمة الأوراق المالية	٣٠٨٦٢٤٨,٢٣	٣٩٧٨٠٥٢,٨٥
عمولة	٧٧٥٦,٠٦	١١٩٧٤,٦٧
حفظ مركزي	٢٣٨٨,١٣	٣١٨٧,٩٦
خدمات بورصة	٤١١,٤٣	٤٩٧,٣٩

خدمات مقاصة	٣٩٥,٣٠	٥٠٥,٠٦
تأمين مخاطر	٦١١,٤١	٧٩٥,٥٩
خدمات هيئة سوق المال	٢٥٣,٦٠	٣٠٣,٣٤
دفعات	٢١٠,٨٠	٢٣٤,٦٠
جاري عملاء	٣٠٩٨٢٧٤,٩٦	٣٩٩٥٥٥٤,٤٦

وقد تمت التسوية والمقاصة لتلك العمليات عن طريق شركة مصر للمقاصة والتسوية وبنك المقاصة الخاص بالشركة على النحو التالي:

رصيد قبل التسوية	خصم	إضافة
إجمالي مركز التسوية – دائن	–	٣١٣٨٥٥٧,٨٢
إجمالي مركز التسوية – مدين	٣٠٨٦٢٤٨,٢٣	–
مقابل الخدمات	٩٠٠,٣٦	–
مقابل تأمين المخاطر	١٤٠٧,٠٠	–
مقابل خدمات البورصة	٩٠٨,٨٢	–
مقابل خدمات الهيئة	٥٥٦,٩٤	–
صافي التسوية	–	٨٨٨٠٣١,٥٠

المطلوب

إعداد قيود اليومية لعمليات الشراء والبيع والتسوية والمقاصة وترحيل القيود لحسابات الأستاذ المختصة.

٣٦.فيما يلي البيانات المالية لعمليات شراء وبيع الأوراق المالية لصالح العملاء التي تمت بشركة لتداول الأوراق المالية وكذلك عمليات التسوية والمقاصة لتلك العمليات التي تمت:-

	إجمالي سجل فواتير الشراء	إجمالي سجل فواتير البيع
قيمة الأوراق المالية	٣٦١٤٤٦٨,٢١	٥٤٧٩٠١٣,٥٥
عمولة	٩٣٦١,٢٢	١٥٤٤٣,٠٣
حفظ مركزي	٢٣٩٣,٩٥	٣٢١٠,٢٤
خدمات بورصة	٥٧٠,٢٦	٧٣٧,١٥
خدمات مقاصة	٤٧٦,٩٨	٦٩٥,٣٧
تأمين مخاطر	٦٩٥,٨٩	١٠٨٣,٩٨
خدمات هيئة سوق المال	٣٧٤,٨٤	٤٢٣,٨٧
دفعات	٣٤٦,٨٠	٣٧٧,٤٠
جاري عملاء	٣٦٢٨٦٨٨,١٥	٥٤٥٧٠٤٢,٥١

وقد تمت التسوية والمقاصة لتلك العمليات عن طريق شركة مصر للمقاصة والتسوية وبنك المقاصة الخاص بالشركة على النحو التالي:

رصيد قبل التسوية	خصم	إضافة
إجمالي مركز التسوية – دائن	–	٣٧٦٢٩٠٨,٠١
إجمالي مركز التسوية – مدين	٣٦١٤٤٦٨,٢١	
مقابل الخدمات	١١٧٢,٣٥	
مقابل تأمين المخاطر	١٧٧٩,٨٧	
مقابل خدمات البورصة	١٣٠٧,٤١	
مقابل خدمات الهيئة	٧٩٨,٧١	
صافي التسوية	–	١٨٥٩٤٨٧,٠

المطلوب

إعداد قيود اليومية لعمليات الشـراء والبيع والتسـوية والمقاصـة وترحيل القيود لحسـابات الأستاذ المختصة.

٣٧. فيما يلي البيانات المالية لعمليات شـراء وبيع الأوراق المالية لصـالح العملاء التي تمت بشركة لتداول الأوراق المالية وكذلك عمليات التسوية والمقاصة لتلك العمليات التي تمت:-

	إجمالي سجل فواتير الشراء	إجمالي سجل فواتير البيع
قيمة الأوراق المالية	١٥٢٢٢١٩,٦٤	٨٤٧١٠٢٥,١٧
عمولة	٥٥٨١,٥٣	١٦١٤٧,٥٣
حفظ مركزي	١١٨٣,٠٨	٦٢٤٨,٩٤
خدمات بورصة	١٩٠,٢٩	١٠٨٠,٧٤
خدمات مقاصة	١٩٩,٦٠	١٠٧١,٩٤
تأمين مخاطر	٣٠٤,٣٩	١٦٨٩,٣٥
خدمات هيئة سوق المال	١٥٦,٤٤	٦٢١,٧٦
دفعات	١٩٧,٢٠	٤٠٨,٠٠
جاري عملاء	١٥٣٠٠٣٢,١٧	٨٤٤٣٧٥٦,٩١

وقد تمت التسوية والمقاصة لتلك العمليات عن طريق شركة مصر للمقاصة والتسوية وبنك المقاصة الخاص بالشركة على النحو التالي:

رصيد قبل التسوية	خصم	إضافة
إجمالي مركز التسوية – دائن	–	٥٩٧٩٧٧٥,٩٣
إجمالي مركز التسوية – مدين	١٥٢٢٢١٩,٦٤	
مقابل الخدمات	١٢٧١,٥٤	
مقابل تأمين المخاطر	١٩٩٣,٧٤	
مقابل خدمات البورصة	١٢٧١,٠٣	
مقابل خدمات الهيئة	٧٧٨,٢٠	

صافي التسوية	–	٦٩٤٣٤٩١,٠٢

المطلوب

إعداد قيود اليومية لعمليات الشـراء والبيع والتسـوية والمقاصــة وترحيل القيود لحسـابات الأستاذ المختصة.

٣٨. فيما يلي البيانات المالية لعمليات شـراء وبيع الأوراق المالية لصـالح العملاء التي تمت بشركة لتداول الأوراق المالية وكذلك عمليات التسوية والمقاصة لتلك العمليات التي تمت:-

	إجمالي سجل فواتير الشراء	إجمالي سجل فواتير البيع
قيمة الأوراق المالية	٤٦٥٢٩٧٨,٨٦	٤٢١٥٨٩٩,٩٣
عمولة	١٤٥٠٤,٠٠	١٥٤١٠,٩١
حفظ مركزي	٣٣٧٦,١٤	٣٠٢٩,٥٩
خدمات بورصة	٥٩٩,٨١	٥٢٧,٠١
خدمات مقاصة	٥٩٦,٣١	٥٣٧,٨٥
تأمين مخاطر	٩٢٦,٥٧	٨٤٣,٣٣
خدمات هيئة سوق المال	٤٠٥,٤٣	٣٥٢,٨٣
دفعات	٤٩٣,٠٠	٤٧٩,٤٠
جاري عملاء	٤٦٧٣٨٨٠,١٢	٤١٩٤٧١٩,٠٠

وقد تمت التسوية والمقاصة لتلك العمليات عن طريق شركة مصر للمقاصة والتسوية وبنك المقاصة الخاص بالشركة على النحو التالي:

رصيد قبل التسوية	خصم	إضافة
إجمالي مركز التسوية – دائن	–	١١٩٧٣٥٩٧,٢٥
إجمالي مركز التسوية – مدين	٤٣٨٥٦٥١,٨٦	–
مقابل الخدمات	١٠٦٠,١٧	–
مقابل تأمين المخاطر	١٦٥٢,٤٣	–
مقابل خدمات البورصة	١٠٥٣,٣٩	–
مقابل خدمات الهيئة	٧١٨,٥٠	–
صافي التسوية	–	٤٩٤٢٤٥,٤٨

المطلوب

إعداد قيود اليومية لعمليات الشـراء والبيع والتسـوية والمقاصــة وترحيل القيود لحسـابات الأستاذ المختصة.

٣٩.فيما يلي البيانات المالية لعمليات شـراء وبيع الأوراق المالية لصـالح العملاء التي تمت بشركة لتداول الأوراق المالية وكذلك عمليات التسوية والمقاصة لتلك العمليات التي تمت:-

	إجمالي سجل فواتير الشراء	إجمالي سجل فواتير البيع
قيمة الأوراق المالية	٣٦٦٤٦٨٥,٢٣	٥٦٠٦٨٤٤,٥٩

عمولة	١١٨٠٦,٠٤	١٩٥٣١,٥٦
حفظ مركزي	٢٥٦٥,٥٨	٤٤٨٨,٣٣
خدمات بورصة	٤٦٥,٥٣	٧٠٠,٩٢
خدمات مقاصة	٤٧١,٥٩	٧١١,٣٧
تأمين مخاطر	٧٣١,٣١	١١٢١,٥٠
خدمات هيئة سوق المال	٣١٢,١٦	٤٤٣,٤٣
دفعات	٢٧٨,٨٠	٥٠٦,٦٠
جاري عملاء	٣٦٨١٣١٦,٢٤	٥٥٧٩٣٤٠,٨٨

وقد تمت التسوية والمقاصة لتلك العمليات عن طريق شركة مصر للمقاصة والتسوية وبنك المقاصة الخاص بالشركة على النحو التالي:

رصيد قبل التسوية	خصم	إضافة
إجمالي مركز التسوية – دائن	–	١٠٢٧٨٥٤٢,٧٠
إجمالي مركز التسوية – مدين	٣٦٦٤٦٨٥,٢٣	–
مقابل الخدمات	١١٨٢,٩٦	–
مقابل تأمين المخاطر	١٨٥٢,٨١	–
مقابل خدمات البورصة	١١٦٦,٤٥	–
مقابل خدمات الهيئة	٧٥٥,٥٩	–
صافي التسوية	–	١٩٣٧٢٠١,٥٥

المطلوب

إعداد قيود اليومية لعمليات الشـراء والبيع والتسـوية والمقاصـة وترحيل القيود لحسـابات الأستاذ المختصة.

الفصل السابع

عرض وتفسير القوائم المالية

لشركات السمسرة في الأوراق المالية

١,٧ التقارير والقوائم المالية.

١,١,٧ التقرير السنوي.

٢,١,٧ تقرير المراجعة المالية والتشغيلية وتقارير الادارة.

٣,١,٧ القوائم المالية.

٤,١,٧ تقرير مراقب الحسابات.

٢,٧ قائمة المركز المالي (الميزانية) لشركة السمسرة في الأوراق المالية.

٣,٧ قائمة الدخل لشركة السمسرة في الأوراق المالية.

٤,٧ قائمة التدفقات النقدية لشركة السمسرة في الأوراق المالية.

٥,٧ قائمة التغيرات في حقوق الملكية لشركة السمسرة في الأوراق المالية.

٦,٧ الإيضاحات المتممة للقوائم المالية لشركات السمسرة في الأوراق المالية.

٧,٧ تفسير وتحليل القوائم المالية لشركات السمسرة في الأوراق المالية.

٨,٧ أسئلة وتطبيقات عملية.

١٠٧ التقارير والقوائم المالية Financial Reports and Statements

١٠١٠٧ التقرير السنوي Annual Report

عادة ما تصدر شركات السمسرة في الأوراق المالية كمتطلب قانوني تقريراً سنوياً يشكل ذلك التقرير الأساس الذي تبنى عليه سمعة الشركة ويبرز جوهر هويتها وروح ذاتيتها وطريقة إدارتها، وبعبارة أخرى فإن التقرير السنوي يعد أداة ووسيلة توصيل لرسالة الشركة ونتيجة أدائها المالي والطبيعة الحقيقة الكاملة للشركة **Communicating** ، كما أنها تمثل جزءاً مهماً من عملية الإدارة والمساءلة الإدارية والمحاسبية)1(.

فالتقرير السنوي يعد في الأساس بمثابة تقرير مالي سري مفصل حول أداء الأنشطة التجارية التي قامت بها الشركة في الاثنى عشر شهراً الماضية والمركز المالي الذي وصلت إليه في نهاية السنة المالية. ويتضمن ذلك التقرير السنوي عدة أجزاء غالباً ما تخضع محتوياته للمعايير للقواعد المحاسبية والقانونية والتشريعية. ولعل أبرز المكونات الرئيسية في ذلك التقرير هي حسابات الشركة والتي يشار إليها عادة بالقوائم المالية **Financial Statements** ، بالإضافة إلي المعلومات الأخرى المعطاة حول الشركة في شكل تقرير مجلس الإدارة وتقرير صادر من قبل المدير العام وبيان صادر من قبل رئيس مجلس الإدارة. هذا، وتلحق أغلب الشركات أيضاً بالتقرير السنوي مراجعة مالية ومراجعة تشغيل توضح الجوانب المالية والتجارية للشركة. وفي بعض الأحيان، تخصص الشركات جزءاً من التقرير تتناول فيه سرد تفاصيل حول السياسات التي تنتهجها تجاه البيئة والمجتمع.

هناك ثلاثة مصادر تنظيمية رئيسية تحدد هيكل التقرير السنوي والقوائم المالية خصوصاً هي الهيكل القانوني، الهيكل المحاسبي بالإضافة إلي متطلبات البورصة **CASE** وهيئة سوق رأس المال.

١- تقرير مجلس الإدارة إلي المساهمين وهو يستعرض بشكل عام نشاط الشركة وأداءها المالي خلال السنة المنتهية.

)1(إن الغرض من التقرير السنوي أكثر من مجرد تسهيل وزيادة أمكانية مساءلة المديرين حول إدارتهم لأصول وموارد الشركة، فهو وسيلة هامة يمكن للشركة من خلالها أن توصل رسالتها إلي المساهمين وحاملي السندات والدائنين والجمهور (أصحاب المصالح) Stakeholders . فالتقرير السنوي هو صوت الشركة الذي تحادث به الجمهور والعالم الخارجي.

(٢) ينظر بالتفصيل :-

- جون شيتل ، كيف تكتب التقارير السنوية لعرضها على المساهمين ، إعداد قسم الترجمة بدار الفاروق ، دار الفاروق للنشر والتوزيع، القاهرة ، ٢٠٠٦.

٢- استعراض نشاط الشركة وهذا الجزء يعرض ملخصاً للتطورات والاتجاهات في أداء أنشطة الشركة.

٣- استعراض الموقف المالي للشركة وهو الجزء الذي يعرض ملخصاً للموقف المالي للشركة بالإضافة إلي القوائم المالية المدققة عن السنة المنتهية وقد يتضمن بيانات تكميلية لتفسير وتحليل العناصر الهامة بالقوائم المالية والتغيرات التي طرأت عليها ويكون ذلك عادة في شكل بيانات إحصائية ورسوم بيانية لإيضاح التغيرات من سنة إلي أخرى.

٢.١.٧ تقرير المراجعة المالي والتشغيلي وتقارير الإدارة

من الأهمية بمكان إلقاء الضوء على تقرير المراجعة المالية والتشغيلية، وتقرير مجلس الإدارة وبيان رئيس مجلس الإدارة بالإضافة إلي تقرير المراجعة الصادر عن طريق المدير العام التنفيذي.

١.٢.١.٧ تقرير المراجعة المالية والتشغيلية

أوصف لجنة المعايير المحاسبية في المملكة المتحدة لدعم المقترحات المقدمة في تقرير**Cadbury** أن تقوم الشركات المسجلة بإصدار بيان سري هام يطلق عليه تقرير المراجعة المالية والتشغيلية ونتيجة الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية تقريراً معادلاً يعرف باسم مناقشة وتحليل الإدارة.

وهو يعرف على أنه هيكل خاص بالمديرين بهدف إلي تحليل أداء العمل ومساعده المستخدمين على أن يقيموا بأنفسهم القدرة المستقبلية للعمل، ولا يعد إصدار تقرير المراجعة المالية والتشغيلية مطلباً قانونياًَ فحسب، بل هو إيصال مثال على الأسلوب الأفضل للعمل أو للممارسة **The Best Practice**. **والغرض** الرئيسي لذلك التقرير هو مناقشة الأمور التجارية والمالية الأساسية بشكل يساعد جميع مستخدمي التقرير السنوي على فهمه واستيعابه. ويجب أن يحتوى ذلك التقرير على عدد من السمات الرئيسية على النحو التالي:-

- يجب أن يكون مكتوباً بأسلوب واضح وموجز ويسهل فهمه من قبل القارئ العادي ويحتوي بشكل عام على المعلومات التي تبدو ذات أهمية للمستثمرين فقط.

- يجب أن يكون متوازناً وموضوعياً وأنت يناقش كلاً من الجوانب السلبية والايجابية للعمل.

- يجب أن يركز على تقديم شرح تحليلي بدلاً من مجرد تقديم تحليل رقمي.

- يجب أن يناقش أسباب أي تغييرات تطرأ على السياسات المحاسبية ويناقش تأثيرها.

- يجب أن يشير إلي تعليقات في قوائم سابقة إذا لم تؤكد الأحداث على صحة هذه التعليقات.

- يجب أن يوضح الصلة التي تربط بين أية نسب مالية أو أرقام مدرجة فيه وبين القوائم المالية.

- يجب أن يشتمل على مناقشة للاتجاهات والعوامل الداعمة للعمل والتي أثرت على النتائج. وكذلك، يجب أن يتضمن أي أحداث واتجاهات وشكوك معروفة من المتوقع أن تؤثر على العمل في المستقبل.

- يجب أن يتبع طريقة تحليل المستويات الأعلى من العمل ثم تقسيم كل مستوى من مستويات أقل، وذلك لشرح جوانب العمل الفردية في سياق مناقشة العمل ككل.

- يجب أن يتم إصدار تقرير متوازن يحتوى على الإنجازات الايجابية والجوانب السلبية في الأداء بحيث يتضمن التقرير تقديرات صادقة وواضحة لحالة العمل.

A- جزء التشغيل، فيشتمل على مناقشة موضوعات – مثل: العوامل المؤثرة في النتائج المستقبلية والنفقات الرأسمالية والفوائد المحتملة وأي شكوك تؤثر على العمل والاعتماد على كبار الموردين وأية حالات نقص في المهارات أو العمالة.

B- الجزء المالي، فالغرض منه أن يشرح هيكل رأس مال الشركة وسياستها المالية وديناميكيات مركزه المالي. وكجزء من هذه المناقشة، سيغطي هذا الجزء أيضاً سيولة الشركات ومتطلبات التمويل المستقبلية. هذا، وقد يناقش هذا الجزء أيضاً إدارة مخاطر الشركة ويلقي الضوء على بعض القضايا، مثل : إدارة المخاطر المالية ومخاطر التمويل والمخاطر المتعلقة بسعر الفائدة كمخاطر العملة والسلع والمخاطر الائتمانية.

ويعتقد بعض المحللين أنه يمكن تحسين تلك التقارير من خلال تحليل ومناقشة المخاطر التي تواجه العمل بشئ من التفصيل. ويمكن أن تكون طبيعة هذه المخاطر طبيعة شاملة. فيمكنها أن تشمل المخاطر الداخلية التي تؤثر على العمل داخل الشركة بالإضافة إلي تأثير المزيد من المخاطر الاقتصادية العامة على العمل.

تتضمن الأمثلة على هذه المخاطر تلك العوامل التي قد تؤثر على إيرادات الشركة والمخاطر التي تؤثر على الإمدادات والعمالة والتهديدات التي تهدد رأس المال الفكري الخاص بالشركة. وقد يرتبط العديد من المخاطر العامة بالتأثير الاقتصادي للتغييرات التي تطرأ على أسعار الفائدة والتغييرات في أسعار العملة الأجنبية وظروف التجارة الخارجية.

٢.٢.١.٧ تقرير مجلس الإدارة

بموجب قوانين الشــركات يعد متطلباً قانونياً أن تتناول الشــركات تقرير مجلس الإدارة في اجتماع الجمعية العمومية السنوية، وأن تقوم بتسجيله لدى مصلحة الشركات أو هيئة الاستثمار أو هيئة سوق المال.

ويشتمل تقرير مجلس الإدارة على أنشطة الشركة الرئيسية بالإضافة إلي مراجعة العمل ، وتعني تلك المتطلبات من الأساس أنه الزام على الشركة أن توصف عملياتها التجارية الأساسية، ثم تراجع بعد ذلك تطور العمل خلال السنة، كما يجب التطرق إلي مناقشة التطورات المستقبلية ممكنة الحدوث. وجدير بالذكر فإن ذلك التقرير عادة ما يخضـــع إلي المراجعة من قبل مراقب الحســابات القانوني. والذين يعلقون في تقرير المراجعة على ما إذا كانت المعلومات المتضــمنة في تقرير مجلس الإدارة تتطابق مع تلك المدرجة بالقوائم المالية أم لا.

وهناك جوانب أخرى يجب أن يشــتمل عليها التقرير ألا وهي: أســماء المديرين وتفاصــيل حول محـافظ الوراق المـاليـة الخـاصـــة بهم وأي اختلافـات جوهريـة في النتـائج التجـاريـة عن النشرات الاقتصادية الصادرة، بالإضافة إلي أي انحراف ملحوظ عن المعايير المحاسبية وتحليل الجوانب الجغرافية لمعدل الدوران وتأثير ذلك على الأرباح التجارية وحجم الأرباح المتوقع من قبل المديرين والتغييرات الملحوظة في الأصـــول الثابتة وأي أحداث أخري تعقب صـــدور الميزانية(إن الأحداث التي تعقب صـــدور الميزانية عبارة عن الأحداث المهمة التي تحدث بين نهاية السنة والتاريخ الذي يصدق فيه المديرون على الحسابات). بالإضافة إلي ذلك، يجب أيضاً أن يتم تضمين قائمة بالقروض المصرفية المستحقة وعمليات السحب على المكشوف.

سيحتوى تقرير مجلس الإدارة أيضاً على تفاصيل مهمة حول المديرين أنفسهم. وبالإضافة إلي جميع الأمور الأخرى، يتعين على الفرد أن يدرج أسماء المديرين وتفاصيل حول حصصهم في أســهم وســندات الشــركة. أما بالنســبة للمعلومات الأخرى المتعلقة بالمكافآت والمعاشــات والتعويضات التي يحصل عليها المديرون، فعادة ما يتم عرضها في الإيضاحات المساعدة التي يتم إدراجها ضمن حساب الأرباح والخسائر.

بالإضـافة إلي المتطلبات القانونية سابقة الذكر، يجب أن يحتوي تقرير مجلس الإدارة أيضاً على المعلومات المطلوبة من قبل البورصـــة. هذا، وتقوم بعض الشــركات بتضــمين معلومات اختيارية إضـافية مثل إدراج المزيد من التفاصيل حول الأحداث التجارية التي حدثت على مدار العام، بل وربما تتم الإشارة إلي التطورات المستقبلية.

٣،٢،١،٧ بيان رئيس مجلس الإدارة

تحتوي التقارير السـنوية، على نحو تقليدي، على بيان صـادر عن رئيس مجلس إدارة الشـركة يتم إدراجه في مقدمة التقرير. على الرغم من أن هذا التقرير لايمثل مطلباً قانونياً ، فإن الشركات تخصص صفحتين أو ثلاث لعرض تعليقات رئيس مجلس الإدارة.

عادة ما يشير بيان رئيس مجلس الإدارة إلي تلك الموضوعات مثل:

- ملخص للظروف التجارية العامة على مدار السـنة المالية، ويتم عادة وضـع المركز التجاري للشركة في سياق الاقتصاديات العالمية والقومية.
- معدلات الأداء التجاري الجيدة أو السيئة للشركات أو الأقسام الفردية التابعة.
- إسهامات الموظفين.
- الأحداث ذات الطبيعة الخاصـة- على سـبيل المثال، فتح أو إغلاق مصـانع أو مكاتب وتسريح الموظفين والمشروعات الجديدة للشركة.
- الاستراتيجية العامة والخطط المستقبلية للشركة.

٤،٢،١،٧ تقرير المراجعة الصادر من قبل المدير العام

بالإضـافة إلي بيان رئيس مجلس الإدارة، تدرج بعض الشـركات ضـمن التقرير السـنوي تقرير مراجعة صـادر من قبل المدير العام. وفي بعض الشـركات، يحل هذا التقرير محل جميع تقارير المراجعة المالية ومراجعة التشـغيل أو محل أجزاء منه على أية حال. علاوة على ذلك، يجب أن يحذر الفرد من تكرار المعلومات المدرجة في بيان رئيس مجلس الإدارة في تقرير المراجعة الصـادر من قبل المدير العام. على الرغم من ذلك، تركز العديد من تقارير المراجعة الصادرة من قبل المدير العام، على وجه الخصـوص، على القضـايا الاسـتراتيجية الرئيسـية لمكونات وأقسـام العمل وعلى تأثير القرارات الرئيسية على المساهمين.

٣،١،٧ القوائم المالية

تمثل القوائم المالية المكون الأسـاسـي للتقرير السـنوي تعد تلك القوائم المالية بغرض تقديم المعلومات المالية اللازمة لمستخدمي تلك القوائم، ومن بينهم إدارة الشركة والمساهمين وحملة السندات والمحللين الماليين والموردين والبنوك والهيئات الرقابية ومصلحة الضرائب بالإضافة إلي المستخدمين المرتقبين.

ويختلف استخدام القوائم المالية باختلافات احتياجات مستخدمي تلك القوائم، حيث يستخدمها المسـتثمرون المرتقبون لتقييم المخاطر والعوائد المرتبطة والمتوقعة بالنسـبة لاسـتثمار معين. بينما تستخدم البنوك تلك القوائم المالية لتقييم الجدارة الائتمانية عند دراسة قرارات الائتمان.

وثمة أربعة قوائم مالية رئيسية يتعين إعدادها من قبل إدارة الشركة هي:

- قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) .

وهي تعرض صورة للمركز المالي للشركة ببيان مالها من ممتلكات وحقوق وما عليها من التزامات مالية في تاريخ معين.

- قائمة الدخل (حساب الأرباح والخسائر).

وهي توفر صورة أكثر حيوية عن الشركة حيث تقيس أداء الشركة خلال الفترة المحاسبية المنتهية وتبين ما إذا كان نتيجة هذا الأداء ربحاً أو خسارة.

- قائمة التدفقات النقدية.

تعرض تلك القائمة بيان التدفقات النقدية بالشركة خلال الفترة المحاسبية المنتهية مع التميز بين التدفقات المرتبطة بالأنشطة التشغيلية والاستثمارية و التحويلية للشركة.

- قائمة التغير في حقوق الملكية.

تشرح تلك القائمة كيفية تغير حقوق وأموال المساهمين على مدار رالعام.

- بالإضافة إلي الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

حيث تقدم معلومات متصلة أضافية مثل السياسات المحاسبية ورأي المال والأصول الثابتة والإهلاك والأدوات المالية والظروف....الخ للمساعدة على الفهم الأفضل للقوائم المالية.

وعادة ما تقوم إدارة الشركة بإعداد تلك القوائم المالية التي تعد مسئوليتها الرئيسية، ويتم إعداد وعرض تلك القوائم في ضوء المبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها عموماً (إطار التقرير المالي المتفق عليه). وبصفه عامة يوجد فرضين أساسياً هما الفكري لتلك القوائم المالية هي:-(١)

فرض الاستحقاق Accrual Basis

من أجل أن يحقق القوائم المالية أهدافها فيجب أن تعد على أساس الاستحقاق المحاسبي، وفي ظل ذلك الأســـاس يتم إثبات العمليات المالية والأحداث الأخرى عندما تحدث معه وليس عندما تقبض أو تدفع النقدية ويتم إثباتها في السجلات المحاسبية وتضمنيها القوائم المالية عن الفترة التي تمت فيها.

إن القوائم المالية المعدة على أساس الاستحقاق تزود المستخدمين بالمعلومات ليس فقط عن العمليات المالية السابقة المنطوية على دفع واستلام النقدية بل وتعلمهم لذلك عن الالتزامات بدفع النقدية في المستقبل وعن الموارد التي تمثل نقدية يجري استلامها في المستقبل.

---

(١) ينظر بالتفصيل:-

- د.أمين السيد أحمد لطفي ، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة المصرية، دار النهضة العربية، القاهرة ،٢٠٠٧.

فرض الاستمرارية Going Concern

يجري إعداد القوائم المالية عادة بافتراض أن المنشـأة مستمرة وستبقى عاملة في المستقبل المنظور، وعليه يفترض أن ليس لدى المنشـأة النية أو الحاجة للتصفية أو لتقليص كبير في حجم عملياتها ، ولكن إن وجدت مثل تلك النية أو الحاجة فإن القوائم المالية قد يستوجب إعدادها على أساس مختلف، وفي مثل تلك الحالة يجب أن يفصح عن الأساس المستخدم (على سبيل المثال قيم التصفية).

الخصائص الاستمرارية

تمثل تلك الخصائص صفات تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين والخصائص النوعية الأساسية الأربعة هي:

- القابلية للفهم.
- الملاءمة .
- المصداقية .
- القابلية للمقارنة.

القابلية للفهم

إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات الواردة بالقوائم المالية هي قابليتها للفهم المباشر من قبل المستخدمين. لهذا الغرض، فإنه من المفترض أن يكون لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة بالأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية كما أن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية. وعلى كل حال، فإنه يجب عدم استبعاد المعلومات حول المسائل المعقدة التي يجب إدخالها في القوائم المالية إن كانت ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية بحجة أنه من الصعب فهمها من قبل بعض المستخدمين.

الملاءمة

لتكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون ملائمة لحاجات صناع القرار. وتكون المعلومات ملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو عندما تؤكد أو تصحح تقييماتهم الماضية.

إن الدورين التنبؤي والتأكيدي للمعلومات متداخلين فعلى سبيل المثال، المعلومات حول المستوى الحالي للأصول المملوكة وهيكلها يعتبر ذا قيمة للمستخدمين في محاولتهم للتنبؤ بقدرة المنشـأة على استغلال الفرص وعلى التصدي للأوضاع المعاكسة، وتلعب نفس المعلومات الدور التأكيدي فيما يتعلق بالتنبؤات الماضية حول طريقة هيكلة المنشأة ونتائج العمليات المخططة مثلاً.

الأهمية النسبية

تتأثر ملاءمة المعلومات بطبيعتها وبأهميتها النسبية. ففي بعض الحالات فإن طبيعة المعلومات بمفردها تعتبر كافية لتحديد ملاءمتها. فعلى سبيل المثال، الإفصاح عن قطاع جديد تعمل فيه المنشأة يؤثر على المخاطر والفرص المتاحة للمنشأة بغض النظر عن الأهمية النسبية للنتائج التي أحرزها القطاع في فترة وضع التقرير. وفي حالات أخرى يكون لطبيعة المعلومات وأثرها أهمية مثل مبالغ المخزون بأنواعه المختلفة.

وتعتبر المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها قد يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون اعتمادا على القوائم المالية. وتعتمد الأهمية النسبية على حجم البند أو الخطأ المقدر في ضوء الظروف الخاصة للحذف أو التحريف. وعليه فإن مفهوم الأهمية النسبية يزودنا بنقطة قطع أو مؤشر بدلاً من اعتباره تعبيراً أساسياً عن جودة المعلومات يجب أن تتصف بها لكي تكون مفيدة.

المصداقية

حتى تكون المعلومات مفيدة، يجب أن تكون موثوق فيها ويعتمد عليها. ونتسم المعلومات بالمصداقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز، وكان بإمكان المستخدمين الاعتماد عليها كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه.

ويمكن أن تكون المعلومات ملائمة ولكن غير موثوق فيها بطبيعتها أو طريقة تمثيلها لدرجة أن الاعتراف بها يمكن أن يكون مضللاً. فعلى سبيل المثال، إذا كانت مشروعية ومبلغ التعويضات المطالب بها موضوع نزاع قانوني، فإن إعتراف المنشأة بكامل المبلغ المطالب به في الميزانية يعد غير مناسب، في حين أنه قد يكون من المناسب الإفصاح عن المبلغ مع الظروف المحيطة بالمطالبة.

التعبير الصادق

لكي تتصف المعلومات بالمصداقية يجب أن تعبر بصدق عن العمليات المالية والأحداث الأخرى التي يفهم أنها تصورها أو من المتوقع أن تعبر عنها بصورة معقولة وهكذا فعلى سبيل المثال يجب أن تمثل الميزانية بصدق العمليات المالية والأحداث الأخرى التي تنشأ عنها طبقاً لمعايير الاعتراف بالأصول والالتزامات وحقوق الملكية في المنشأة في تاريخ هذه الميزانية.

تتعرض غالبية المعلومات المالية إلي بعض المخاطر في كونها لا ترقى إلي التعبير الصادق الذي يفهم أنها تصوره. وهذا ليس بسبب التحيز فيها، ولكن إلي الصعوبات الملازمة والمتأصلة في التعرف على العلميات المالية والأحداث الأخرى التي جيب قياسها، أو في

تصـــميم اســـتخدام وســـائل قياس وعرض المعلومات التي تنســـجم مع تلك العمليات المالية والأحداث. وفي حالات محددة، تعتبر عملية قياس الآثار المالية لبعض العناصــــر غير مؤكدة لدرجة أن المنشـأة "عموماً" لا تعترف بها في القوائم المالية. فعلى سبيل المثال- رغم أن غالبية المنشـآت تكون شـهرة عبر الزمن- إلا أنه غالباً يكون من الصـعب التعرف على هذه الشـهرة وقياســـها بدرجة ثقة معقولة. إلا أنه في حالات أخرى ربما يكون من الملائم الاعتراف ببعض العناصر والإفصاح عن مخاطر الخطأ المحيط بعملية الاعتراف بها وقياسها.

الجوهر قبل الشكل

لكي تعبر المعلومات تعبيراً صـــادقاً عن العمليات المالية والأحداث الأخرى التي يفهم أنه تعبر عنها، فمن الضـــروري أن تكون قد تمت المحاســـبة عنها وقدمت طبقاً لجوهرها وحقيقتها الاقتصـــادية وليس لمجرد شـــكلها القانوني. أن جوهر العلميات المالية والأحداث الأخرى ليس دائماً متطابقاً مع تلك التي تظهر في شـــكلها القانوني. فعلى ســـبيل المثال، يمكن أن تتخلص المنشأة من أصل ما إلي طرف أخر بطريقة يفهم من وثائقها أنها نقل لملكية الأصل إلي الطرف الأخر. إلا أن هناك اتفاقات تضـمن اسـتمرارية تمتع المنشـأة بالفوائد الاقتصـادية المسـتقبلية للأصـــل، وفي مثل هذه الظروف ، فإن اعتبار العملية عملية بيع لا يمثل بصـــدق العملية التي تمت (أن كان هناك عملية حقاً).

الحياد

يجب أن تتصــف المعلومات المعروضـــة في القوائم المالية بالحياد والخلو من التحيز حتى تتصـــف بالمصـــداقية. ولا تعتبر القوائم المالية محايدة إذا كانت طريقة اختيار أو عرض المعلومات تؤثر على صنع القرار أو الحكم بهدف تحقيق نتيجة محددة سلفاً.

الحيطة والحذر

من المتوقع أن يجابه معدي القوائم المالية حالات عدم التأكد المحيطة والملازمة لكثير من الأحداث والظروف التي لا يمكن تجنبها، مثل قابلية الديون المشـــكوك فيها للتحصـــيل، وتقدير العمر الإنتاجي للأصـــول الثابتة ومطالبات الضـمانات التي يمكن أن تحدث. ويعترف بمثل هذه الخ\حالات من عدم التأكد من خلال الإفصـــاح عن طبيعتها ومدى تأثيرها ومن خلال ممارســـة الحيطة الحذر عند إعداد القوائم المالية. ويقصـــد بالحيطة والحذر تبني درجة من الحذر في وضـــع التقديرات المطلوبة في ظل عدم التأكد بحيث لا ينتج عنها تضـخيم للأصـــول والدخل أو تقليل للالتزامات والمصـروفات. ولا تعنى ممارسـة الحيطة والحذر، خلق احتياطيات سـرية أو وضـــع مخصـصـــات مبالغ فيها، أو تقليل متعمد للأصـــول والدخل أو مبالغة متعمدة للالتزامات

والمصــــروفات حيث عندها لا تكون القوائم المالية محايدة وعلية فلن تتوفر فيها خاصــــية المصداقية.

الاكتمال

من أجل تتصف بالمصداقية يجب أن تكون المعلومات في القوائم المالية كاملة ضمن حدود الأهمية النسـبية والتكلفة. أن أي حذف في المعلومات يمكن أن يجعلها خاطئة أو مضـللة وهكذا تصبح غير صادقة وغير ملائمة.

القابلية للمقارنة

يجب أن يكون المستخدمين قادرين على مقارنة القوائم المالية للمنشـأة عبر الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي وفي الأداء. كما يجب أن يكون بمقدورهم مقارنة القوائم المالية للمنشـــآت المختلفة من أجل أن يقيموا مراكزها المالية وأدائها والتغيرات في مركزها المالي، وعليه فإن عملية قياس وعرض الأثر المالي للعمليات المالية المتشـــابهة والأحداث الأخرى يجب أن تتم على أساس ثابت في المنشأة وعبر الزمن لتلك المنشأة وعلى أساس ثابت للمنشآت المختلفة.

٤.١.٧ تقرير مراقب الحسابات

بما أن التقرير السـنوي يتم إصــداره ورفعه من قبل الإدارة إلي المســاهمين الذين يقومون بتعين مجلس الإدارة بهدف مراقبة وإدارة الشــركة، فمن المهم أن تتوفر له المصــداقية ومن ثم يتعين إخضـاعه لعلمية مراجعة وتدقيق عن طريق مراقب حسابات مستقل (يتم تعينه عادة عن طريق المساهمين من خلال الاجتماع السنوي للجمعية العامة) حيث يتم إرساء مفهوم لمساءلة الإدارة والمحاسبية للمديرين أمام المساهمين الذي بشكل الوظيفة الجوهرية للتقرير السنوي.

ويتطلب قانون الشركات أن يتم مراجعة القوائم المالية للشركة عن طريق مراقب حسابات خارجي، ويعتبر التقرير يبدي مراقب الحســابات رأيه المهني حول القوائم المالية ككل. كما أن قواعد القيد بالبورصــة تسـتلزم قيام الشــركة بإعداد قوائم مالية ربع سـنوية، وأن يتم فحصــها فحصاً محدوداً **Limited Review** عن طريق مراقب الحسابات)1(.

وعادة ما يصــدر مراقب الحســابات تقريره عن مراجعة القوائم المالية السـنوية، يعبر فيه عن رأيه حول ما إذا كانت تلك القوائم تعبر بعدالة عن المركز المالي للشـــركة في تاريخ

)1(طبقاً لقواعد سوق المال يجب على الشركات المقيدة أسهمها في البورصة إصدار قوائم مالية ربع سنوية يتم فحصـها عن طريق مراقب الحسـابات. وتتضـمن علمية الفحص المحدود تطبيق إجراءات محدودة تقتصـر على الاســتفســارات والإجراءات التحليلية على المعلومات المالية لتوفير تأكيد ســلبي عما إذا كانت هناك تعديلات جوهرية يتعين إجراؤها على القوائم المالية حتى تتفق مع معايير المحاسبة.

الميزانية ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية عن الفترة المحاسبية المنتهية في ذلك التاريخ بناء على إجراءات مراجعة موســـعة تتم وفقاً لمعايير مراجعة متعارف عليها تكفي لتوفير تأكيد معقول حول تلك القوائم المالية.

وقد يكون هذا الرأي بدون تحفظ (تقرير نظيف) أو يصدر بتحفظ حول بعض بنود القوائم المالية وأحياناً يكون رأياً عكسياً بعدم عدالة عرض القوائم المالية(٢).

فيما يلي نموذج لتقرير مراقب حسابات بدون تحفظات على أحدى شركات السمسرة في الأوراق المالية.

تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة مساهمي شركة/ العلياء للسمسرة في الأوراق المالية

راجعنا القوائم المالية لشركة العلياء للسمسرة في الأوراق المالية "شركة مساهمة مصرية" المتمثلة في قائمة المركز المالي في ٢٠٠٧/١٢/٣١ وكذا قوائم الدخل والتدفقات النقدية والتغير في حقوق المســـاهمين عن الســـنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وهذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة ومسئوليتنا إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها .

وقد تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية ، وتتطلب معايير المراجعة المصرية تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية لا تحتوي على أخطاء مؤثرة ، وتتضمن أعمال المراجعة إجراء فحص اختباري للمستندات والأدلة المؤيدة للقيم والإيضاحات الواردة بالقوائم المالية، كما تتضمن أعمال المراجعة أيضا تقييما للسياسات وللقواعد المحاسبية المطبقة وللتقديرات الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذلك سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية ، وقد حصـــلنا على البيانات والإيضـــاحات التي رأيناها لازمة لأغراض المراجعة ، ونرى أن ما قمنا به من أعمال المراجعة يعد أساسا مناسبا لإبداء رأينا على القوائم المالية .

ومن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه مع الإيضاحات المتممة لها تعبر بوضوح في كل جوانبها الهامة عن المركز المالي للشـــركة في ٢٠٠٧/١٢/٣١ وعن نتيجة نشـــاطها وتدفقاتها النقدية وحركة التغير في حقوق الملكية عن الســـنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة .

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات .

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقا لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر .

مراقب الحسابات

---

(٢) لمزيد من التفصيل يراجع :- د. أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وتقارير المراجعة والفحص للقوائم المالية أو الأغراض خاصة، دار النهضة العربية ، القاهرة ،١٩٩٦.

- د. أمين السيد أحمد لطفي ، لطفي التطورات الحديثة في المراجعة، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية،٢٠٠٧.

٢-٧قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) لشركة السمسرة في الأوراق المالية

The Financial Position Statement

تعبر الميزانية عن قائمة أو كشف بالأصول والالتزامات وحقوق الملكية للشركة في تاريخ معين وهي تهدف بوجه عام إلي عرض المركز المالي للشركة عن طريق بيان مالها من ممتلكات وحقوق وما عليها من التزامات مالية. وبالتالي توضح قيمة الشركة ممثلة في حقوق المساهمين وفقاً للمعادلة الأساسية للميزانية.

الأصول = الالتزامات + حقوق المساهمين

حقوق المساهمين= الأصول – الالتزامات

يمثل نموذج الميزانية الموضح في الصفحة التالية صورة للمركز المالي لشركة جارانتي لتداول الأوراق المالية – ش.م.م . كما في نهاية يوم ٣١ ديسمبرعام ٢٠٠٦ ، وذلك بافتراض التوقف اللحظي لأنشطة الشركة ، كما تعرض أيضاً المركز المالي للشركة في نهاية السنة السابقة لأغراض تسهيل المقارنة بين المواقف المالية.

تفصح الميزانية العمومية عن المركز المالي لوحدة اقتصادية معينة في تاريخ محدد، وتوفر الميزانية معلومات للمستخدمين عن طريق طبيعة ومقدار وقد يتم انتقاد الميزانية على أساس ما يلي:-

١- إنها لا تعكس القيمة الجارية بسبب استخدام المحاسبون لأساس التكلفة التاريخية **Historical Cost Bass** في تقييم الأصول والالتزامات والتقرير عنها. فعند إعداد وعرض الميزانية طبقاً للمبادئ أو المعايير المحاسبية المتعارف عليها تقدر أغلبية الأصول بالتكلفة- باستثناءات معينة- مثل حسابات المدينين والأوراق المالية القابلة للتداول وبعض الاستثمارات طويلة الأجل.

ويعتقد البعض في ضرورة إعادة تقدير كل الأصول على أساس القيم التجارية، ومع ذلك يوجد جدل واسع في الآراء حول أساس التقييم الذي يجب استخدامه، حيث يتجه البعض إلي ضرورة تعديل القوائم المالية التاريخية على أساس وحدات نقدية ثابتة (تغيرات المستوي العام للأسعار. عند ارتفاع معدل التضخم، بينما يعتقد البعض الأخر أن مفهوم التكلفة التجارية) تغيرات المستوى الخاص للأسعار، أكثر فائدة، في حين يعتقد البعض الأخر في ضرورة استخدام مفهوم صافي القيمة القابلة للتحقيق.

٢- اعتماد الميزانية على استخدام الأحكام والتقديرات الشخصية، فمن الصعوبة بمكان تحديد مدى إمكانية تحصيل حسابات المدينين، وقابلية المخزون للبيع، والعمر الإنتاجي للأصول الثابتة طويلة الأجل، فعلى الرغم من أن عملية أهلاك الأصول طويلة الأجل من الممارسات

المتعارف عليها إلا أن المحاسبين بصفة عامة يتجاهلون حالات نماء الأصول **Accretion of Assets** وتعاظم قيمتها.

٣- تستبعد الميزانية العديد من البنود ذات القيمة المالية للمنشأة والتي يمكن أن يتم تسجيلها بصورة موضوعية، فقيمة المواد البشرية بالمنشأة ذات أهمية بالنسبة لها، إلا أنها تستبعد من الميزانية لصعوبة القياس الكمي بتلك الأصول. كذلك من تلك التنبؤ ذات القيمة والتي لا يتم التقرير عنها السمعة والمهارات الإدارية، ولا شك أن استبعاد تلك التنبؤ أمر قد يكون له مبرراته إلا أن هناك العديد من التنبؤ التي يجب أن تظهر في الميزانية (وما عليها من التزامات) ولكن يتم التقرير عنها خارج الميزانية **Sheet off Balance** وقد لا يتم التقرير عنها أطلاقاً.

وفيما يلي تعريف مجموعات بنود الميزانية ومكونات كل منها:-

الأصول

هي منافع اقتصادية مستقبلية حصلت عليها المنشأة نتيجة لمعاملات أو أحداث تمت في وقت سابق، وهي تمثل ما تمتلكه الشركة وهي تنقسم إلي أصول طويلة الأجل وأصول متداولة.

الالتزامات

هي تضحيات بمنافع اقتصادية مستقبلية نتيجة وجود التزامات حالية على الشركة لتحويل جزء من أصولها أو لتقديم خدمات للغير في المستقبل نتيجة معاملات تمت في وقت سابق، فهي ما يستحق للغير أي الديون والمستحقات للغير، وقد تكون التزامات طويلة أو قصيرة الأجل ومن أمثلتها أية ديون أو مبالغ مستحقة على الشركة للغير.

ثالثاً: حقوق الملكية (حقوق المساهمين)

هي صافي أصول الشركة بعد خصم قيمة الالتزامات من إجمالي الأصول. فهي تمثل حقوق ملاك لشركة أو المساهمين فيها. وهي تشتمل على رأس المال والاحتياطيات والأرباح المحتجزة.

والمعادلة المحاسبية الأساسية التي تبني على أساسها الميزانية هي:

الأصول = الالتزامات + حقوق الملكية

وهكذا فإن طرفي المعادلة (الأصول) و (الالتزامات وحقوق الملكية) يكونان دائماً في حالة توازن، وهو توازن اقتصادي أيضاً حيث، أن كل جنية من الأصول لابد وأن يكون ممولاً بجنية من الالتزامات أو حقوق الملكية، وهذا التوازن هو سبب التسمية " الميزانية".

شركة جارانتى لتداول الاوراق المالية

شركة مساهمة مصرية

المركز المالى للشركة

فى ٢٠٠٦/١٢/٣١

	٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ جنية مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ جنية مصري
الأصول المتداولة		
النقدية بالخزينة والبنوك		
نقدية بالخزينة	٤٧٩٩٢٢	٤٧٤٥٤١
حسابات جارية بالبنوك	٦٨٥٤٤١٨	١٦٣٠١١٦٩
ودائع لأجل بالبنك	٦٦١٩٤٥	٠
إجمالي النقدية بالخزينة والبنوك	٧٩٩٦٢٨٥	١٦٧٧٥٦٣٠
استثمارات متداولة		
استثمارات في صندوق ضمان التسويات	٥٣٩٦٩٩	٢٨٣٦٠٧
إجمالي الاستثمارات المتداولة	٥٣٩٦٩٩	٢٨٣٦٠٧
المدينون وأرصدة مدينة أخرى		
عملاء و مدينون	١٧٤٨٠٢١٥	٢٧٩٩٣٤٢١
إجمالي المدينون والأرصدة المدينة الأخرى	١٧٤٨٠٢١٥	٢٧٩٩٣٤٢١
إجمالي الأصول المتداولة	٢٦٠١٦١٩٩	٤٥٠٥١٦٤٨
الالتزامات المتدولة		
مخصصات	٧٢٠٠٠	١٥٠٠٠٠
الموردون وأرصدة دائنة آخرى	٢٠٠٢٩٩٩١	٤٤٤٢٨٣٥٥
إجمالي الالتزامات المتداولة	٢٠١٠١٩٩١	٤٤٥٧٨٣٥٥
رأس المال العامل	٥٩١٤٢٠٨	٤٧٣٢٩٣
الأصول طويلة الأجل		
استثمارات في شركات شقيقة وتابعة	٢٠٥٠٠٠٠	٠
استثمارات طويلة الأجل	١٢٣٩٣٠	١٢٣٩٣٠
الأصول الثابتة	١٩٤٨٣١٤	١٦٩٢٨١٨
إجمالي الأصول طويلة الأجل	٤١٢٢٢٤٤	١٨١٦٧٤٨
إجمالي الاستثمار	١٠٠٣٦٤٥٢	٢٢٩٠٠٤١
يتم تمويله على النحو التالي		
حقوق المساهمين		
رأس المال المدفوع	٨٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠
مبالغ مسددة تحت حساب زيادة رأس المال	٢٠٠٠٠٠٠	٠
احتياطي قانوني	٣٦٤٥٢	٠
خسائر مرحلة	٠	(٧٠٩٩٥٩)
إجمالي حقوق المساهمين	١٠٠٣٦٤٥٢	٢٢٩٠٠٤١
إجمالي تمويل رأس المال العامل و الأصول طويلة الأجل	١٠٠٣٦٤٥٢	٢٢٩٠٠٤١
	٠	0

الايضاحات المرفقة تعتبر جزء لا يتجزأ من تلك القوائم وتقرأ معها ويتم الإفصاح عن تفاصيل كل حساب بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية وفقا لمتطلبات الإفصاح الواردة بمعايير المحاسبة المصرية .

قرير مراقب الحسابات مرفق

مراقب الحسابات **المدير المالي** **رئيس مجلس الإدارة**

وباســتخدام ميزانية جارانتي لتداول الأوراق المالية الموضــحة، فإنه يمكن بيان العلاقات بين بنود الميزانية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ وفقاً للمعادلة المحاسبية على النحو التالي:-

الأصول = الالتزامات + حقوق المساهمين

أصــول متداولة ٢٦٠١٦١٩٩ = التزامات متداولة ٢٠١٠١٩٩١+

رأس المال ١٠٠٠٠٠٠٠

أصول طويلة الأجل ٤١٢٢٢٤٤

٣٠١٣٨٤٤٣ = ٢٠١٠١٩٩١ + ١٠٠٣٦٤٥٢

ويمكن إعادة صياغة المعادلة المحاسبية على النحو التالي:-

حقوق المساهمين = الأصول – الالتزامات

١٠٠٣٦٤٥٢ = ٣٠١٣٨٤٤٣ – ٢٠١٠١٩٩١

وفيما يلي شرح كل قسم من أقسام مكونات الميزانية، بالإضافة إلي إبراز كل بند من بنود كل قسـم. وللتوضـيح سـوف يتم إعطاء مكونات الميزانية دليل كودي مشـابه لدليل الحسـابات السابق عرضه من أجل تسهيل عملية التتبع.

الأصول .

الأصول طويلة الأجل.

الأصول الثابتة

تتكون الأصـول الثابتة من الأراضـي والمباني والآلات والمعدات ووسـائل النقل والانتقال والعدد والأدوات والأثاث ومعدات المكاتب، وهذه الأصول غير مخصصة للبيع ولكنها تستخدم في أنشـطة الشـركة لتصـنيع وتخزين ونقل منتجاتها، وتتوقف نسـبة الأصـول الثابتة إلي إجمالي الأصـول على طبيعة أنشـطة الشـركة، فمثلاً في المرافق العامة والسـكك الحديدية والشـركات الصـناعية نجد أن الأصـول الثابتة تمثل الجزء الأعظم من إجمالي الأصـول، أما في شـركات السمسرة والمؤسسات المالية فإن الأصول الثابتة تمثل نسبة صغيرة نسبياً إلي إجمالي الأصول.

وتعرض الأصـول الثابتة في الميزانية بتكلفتها الأصـلية متضـمنة تكلفة الإنشـاء والاقتناء ومخصوماً من تلك التكلفة مجمع الإهلاك.

الإهلاك

يعرف الإهلاك بأنه عملية محاسبية الغرض منها توزيع تكلفة الأصل الثابت بطريقة منطقية منظمة كمصروف على الفترات المتوقع فيها الاستفادة من الأصل (العمر الاقتصادي المقدر للأصل).

والعمر الاقتصادي المقدر للأصل هو الفترة الزمنية المتوقع فيها أن يكون الأصل منتجاً ويمثل قيمة إهلاك هذا الأصل.

واستثناء من الأصول الثابتة فإن الأرض لا يتم إهلاكها بصفة عامة ويظل رصيدها بالميزانية بدون تغيير من فترة إلي أخرى إذا لم يحدث أية إضافات أو استبعادات من الأراضي المملوكة للشركة.

وهناك عدة طرق لاحتساب الإهلاك بعضها يوزع تكلفة الأصل الثابت بالتساوي على فترات العمر الاقتصادي المقدر(طريقة القسط الثابت) والبعض الآخر لا يوزع تلك التكلفة بالتساوي حيث يعطي السنوات الأولى من العمر الاقتصادي عبئاً أكبر من الإهلاك مقارنة بالسنوات الأخيرة (طريقة القسط المتناقص) وذلك بافتراض أنت إنتاجية الأصل في السنوات الأولى تكون أفضل من إنتاجيته في السنوات الأخيرة، والطريقة الأولى هي الأكثر شيوعاً في مصر.

المشروعات تحت التنفيذ

المشروعات تحت التنفيذ هي أصول ثابتة لم يتم الانتهاء من إعدادها لبدء استخدامها في أنشطة الشركة، وتظهر المشروعات تحت التنفيذ بالميزانية بتكلفتها الأصلية.

الاستثمارات في شركات شقيقة وتابعة

الشركة الشقيقة:

هي منشأة يكون للمستثمر فيها تأثير جوهري ولكنها ليست شركة تابعة أو مشروعاً مشتركاً للمستثمر مع الغير.

الشركة التابعة:

هي منشأة يتم التحكم والسيطرة عليها بواسطة منشأة أخرى تسمى الشركة الأم.

وبالإضافة للقوائم المالية الخاصة بالشركة الأم فإن عليها أن تعد أيضاً قوائم مالية مجمعة للشركة الأم وشركاتها التابعة.

وتسجل الاستثمارات في الشركات الشقيقة إما باستخدام طريقة حقوق الملكية أو طريقة التكلفة أو قيمة إعادة التقييم. أما الاستثمارات في الشركات التابعة فتسجل باستخدام طريقة حقوق الملكية.

ووفقاً لطريقة حقوق الملكية فإنه يسجل الاستثمار المبدئي في ميزانية الشركة الأم بالتكلفة ثم تعدل تلك التكلفة بالتغيرات في نصيب الشركة الأم في صافي أصول الشركة المستثمر فيها وبالتالي تتغير قيمة الاستثمار دورياً بالزيادة أو النقص حيث تزيد بنصيب الشركة الأم من أرباح الشركة المستثمر فيها، كما تنخفض بقيمة نصيبها من الخسائر أو الأرباح الموزعة، أما طبقاً لطريقة التكلفة فإنه يتم تسجيل الاستثمار المبدئي بالتكلفة ولا يتم تعديلها بنتائج هذا الاستثمار من ربح أو خسارة، بينما تعكس قائمة الدخل نصيب الشركة الأم من الأرباح الموزعة فقط.

الاستثمارات طويلة الأجل

يتم تسجيل الاستثمارات طويلة الأجل بالميزانية بإحدى الطرق التالية:

أ- التكلفة.

ب- إعادة التقييم.

ج- التكلفة أو القيمة السوقية أيهما أقل إذا كانت الاستثمارات عبارة عن أسهم متداولة في السوق، ويتم حساب التكلفة والقيمة السوقية على أساس المحفظة ككل، أما إذا كانت الاستثمارات عبارة عن سندات فيتم تسجيلها بالقيمة القابلة للاستهلاك (القيمة الاسمية ± علاوة أو خصم الإصدار).

ويجب تخفيض تكلفة الاستثمارات طويلة الأجل بأي انخفاض دائم في قيمة تلك الاستثمارات كما في حالة تخفيض رأس مال الشركة المستثمر فيها بقيمة الخسائر المرحلة، ويجب أن يتم تحديد وإجراء ذلك التخفيض لكل استثمار على حدة.

الأصول غير الملموسة

الأصول غير الملموسة هي تلك الأصول التي لا يمكن لمسها أو وزنها أو قياسها كما أنه لا يمكن استخدامها لسداد ديون على الشركة وعادة ما تكون ضئيلة القيمة في حالة تصفية الشركة أو خروجها من النشاط، ومن أبرز الأمثلة الشائعة للأصول غير الملموسة الشهرة وحقوق الاختراع وحقوق التأليف والوكالة التجارية والعلامات التجارية.

وتمثل الشهرة القيمة التي يزيد بها ثمن شراء أسهم أو حصة في أسهم شركة ما عن القيمة العادلة لصافي الأصول المقتناة الخاصة بتلك الشركة، وتتكون الشهرة نتيجة العديد من العوامل

والظروف التي تعطي مزايا للشركة وتسهم في تحديد قيمتها وقدرتها الربحية، ومنها على سبيل المثال:

- أسم الشركة.
- السمعة التجارية.
- عملاء الشركة.
- العاملون بالشركة (خبراتهم، مهارتهم الإدارية....إلخ).

والأصـول غير الملموسـة التي تظهر بالميزانية هي تلك التي حصـلت عليها الشـركة من الغير بمقابل، أما تلك التي تتولد لدى الشـركة تلقائياً فلا تظهر بالميزانية، ولذا لا يظهر بند الشهرة في ميزانيات معظم الشركات إلا في حالات الاندماج والميزانيات المجمعة.

ويتم إهلاك الأصـول غير الملموسـة على مدى العمر الاقتصـادي المقدر لكل منها، وذلك بتوزيع تكلفة الأصل كمصروف على الفترات المحاسبية وتتراوح بين ٣-٥ سنوات.

الأصول المتداولة

الأصـول المتداولة بصـفة عامة هي النقدية والأصـول الأخرى المتوقع تحولها إلي نقدية أو بيعها أو استهلاكها خلال فترة سنة من تاريخ الميزانية أو خلال دورة نشاط واحدة أيهما أطول.

وتعرف دورة النشاط بأنها متوسط الفترة المنقضية ما بين تاريخ الحصول على المواد الخام والمسـتلزمات وتاريخ تولد النقدية من خلال بيع المنتجات التي اسـتخدمت فيها تلك المواد الخام والمستلزمات.

ويعتبر المخزون وحسـابات المدينين والاسـتثمارات المالية والنقدية وشـبه النقدية من أهم عناصر الأصول المتداولة.

المخزون

يتكون المخزون في الشركة الصناعية عادة من البنود التالية:

المواد الخام

يمثل منتجات تامة جزئياً مزيداً من التشـغيل كي تصـبح تامة كلياً.(مثل تصـنيع هياكل السيارات).

الإنتاج التام

هو المنتجات تامة الصنع والجاهزة للتسليم إلي العملاء. (مثل: السيارة).

المواد الأخرى

هي المواد التي تستخدم في عملية تحويل المواد الخام إلي منتجات تامة (مثل الزيوت ، قطع الغيار، مواد التعبئة والتغليف ، والمستلزمات الأخرى).

وبصفة عامة فإن قيمة كل بند من تلك البنود يظهر منفصلاً إما في الميزانية نفسها أو في الإيضاحات المتممة لها.

ويظهر المخزون مقيماً بالتكلفة أو بسعر السوق أيهما أقل وهذا يعطي قيمة متحفظة للمخزون، وعند تقييم المخزون فإنه يتم عمل مخصصات لمواجهة انخفاض القيمة لأية بنود راكدة أو بطيئة الحركة أو تالفة ، وتخصم تلك المخصصات من قيمة المخزون ولذا يظهر في الميزانية بالصافي.

وهناك ثلاث طرق شائعة لتقييم المخزون:

- متوسط التكلفة.

- ما يرد أولاً يصرف أولاً- يتم تقييم المخزون بافتراض أن البنود التي تم شراؤها أولاً يتم استخدمها أو بيعها أولاً.

- ما يرد أخيراً يصرف أولاً- يتم تقييم المخزون بافتراض أن البنود التي تم شراؤها حديثاً يتم استخدامها أو بيعها أولاً.

وفي حالة تغير الأسعار فإن كل طريقة من هذه الطرق تعطي قيمة مختلفة للمخزون وبالتالي ربحاً مختلفاً.

المدينون

يوجد هذا الحساب المبالغ المستحقة من عملاء الشركة التي لم يتم تحصيلها بعد، ويظهر ذلك الحساب عندما يتم تسليم البضاعة إلي العملاء قبل أن يتم تحصيل قيمتها، فعادة تمنح الشركة عملاءها فترة ائتمان تتراوح ما بين ٣٠-٩٠ يوماً لسداد أرصدة حساباتهم طبقاً للممارسات التجارية أو سياسية البيع المتبعة.

ويظهر رصيد حساب العملاء في الميزانية بالقيمة المتوقع تحصليها، حيث قد تشير خبرة الشركة في تعاملاتها مع عملائها إلي أن بعض العملاء قد يخفقوا أو يتأخروا عن سداد مديونياتهم، وهذا يعني أنه قد لا يتم تحصيل كل الرصيد المسجل، ولذلك يتم عمل مخصص للديون المشكوك في تحصيلها يخصم من إجمالي الأرصدة المسجلة.

المصروفات المدفوعة مقدماً

هي المبالغ التي قامت الشركة بسدادها مقدماً للحصول على خدمات في المستقبل القريب، فمثلاً عادة ما يتم سداد مصروف الإيجار وأقساط التأمين مقدماً، ويتم تحميل المصروفات المدفوعة مقدماً كمصروف بقائمة الدخل للفترة التي تستفيد فيها الشركة من تلك المصروفات.

المدينون الآخرون

هي آية حسابات مدينة أخرى بخلاف الحسابين أعلاه تكون مستحقة خلال سنة من تاريخ الميزانية أو خلال دورة نشاط واحدة أيهما أطول.

الاستثمارات المالية المتداولة

قد تقوم الشركة باستثمار الأرصدة النقدية الزائدة عن احتياجاتها الحالية في أوراق مالية متداولة بالسوق. وبصفة عامة فإن الأوراق المالية المتداولة تسجل بالميزانية بإحدى طريقتين:

القيمة السوقية

وهي القيمة الممكن الحصول عليها من البيع أو التصرف في الأوراق المالية في السوق.

التكلفة أو القيمة السوقية أيهما أقل

حيث تتم المقارنة بين التكلفة والقيمة السوقية لمحفظة الاستثمارات المتداولة ككل أو على أساس كل استثمار على حدة أو على أساس كل مجموعة من الاستثمارات في قطاع اقتصادي ما.

النقدية بالصندوق والبنوك

يمثل هذا البند النقدية بالصندوق ولدى البنوك (حسابات جارية أو ودائع لأجل) وأيضاً أية بنود شبه نقدية مثل الأوراق المالية عالية السيولة ومنخفضة المخاطر للغاية كأذون الخزانة، ويتم تسجيلها بقيمتها الفعلية.

الالتزامات

الالتزامات المتداولة

هي بصفة عامة أية التزامات تستحق السداد خلال سنة واحدة من تاريخ الميزانية أو خلال دورة نشاط واحدة أيهما أطول، وتعرض الالتزامات و المتداولة بالميزانية مخصومة من الأصول المتداولة نظراً لأن الأصول المتداولة هي مصدر سداد تلك الالتزامات، ويعرف

الصافي برأس المال العامل، وتعتبر المخصصات والسحب على المكشوف وحسابات الدائنين من أهم عناصر الالتزامات المتداولة.

المخصصات

المخصصات هي مصروف يخصم من إيرادات الشركة وليست توزيعاً للأرباح، ويتم عمل المخصصات عادة لمواجهة أية التزامات محتملة (مثل المطالبات القضائية والضريبية).

السحب على المكشوف من البنوك

هي المبالغ المستحقة السداد خلال فترة سنة واحدة من تاريخ الميزانية أو خلال دورة نشاط واحدة أيهما أطول وذلك طبقاً لاتفاقيات التسهيلات البنكية المقدمة للشركة.

الدائنون

الحسابات الرئيسية تحت هذا البند هي الموردون والمصروفات المستحقة والدائنون الآخرون.

الموردون

هي المبالغ المستحقة على الشركة لصالح الموردين مقابل الحصول على احتياجاتها من السلع والخدمات بالأجل.

المصروفات المستحقة

هي المبالغ المستحقة على الشركة عن خدمات حصلت عليها ولم يتم سدادها، ومن أمثلة المصروفات المستحقة الأجور المستحقة والفوائد المستحقة.

الجزء المتداول من القروض طويلة الأجل

ويمثل المبالغ المستحقة السداد خلال فترة سنة من تاريخ الميزانية كأقساط سداد القروض طويلة الأجل طبقاً لاتفاقيات تلك القروض.

دائنو توزيعات

يمثل ذلك الجزء من الأرباح التي يتقرر توزيعها على مساهمي الشركة والعاملين بها.

الدائنون الآخرون

هي باقي الالتزامات المستحقة على الشركة خلال سنة من تاريخ الميزانية أو خلال دورة نشاط واحدة أيهما أطول، التي لم ترد ضمن أي من البنود الأربعة أعلاه.

حقوق المساهمين (حقوق الملكية)

عادة ما يستخدم مفهوم حقوق الملكية **Owners Equity** للإشارة إلي الموارد المستثمرة عن طريق الملاك وهي عبارة عن تساوي مجموع الأصول مطروحاً منها الالتزامات، وعادة ما يستخدم ذلك المفهوم على اعتبار أنه يتسم بالشمول وبحيث يتم استخدامه للتعبير عن حقوق الملكية.

تعتبر حقوق الملكية بمثابة حق متبقي **Residual Right** لأن حقوق الدائنين والالتزامات تأتي في المقدمة قانوناً.

وهناك مصدران أساسيان لحقوق المساهمين هما:

١- المساهمات المدفوعة أو المقدمة من المساهمين (رأس المال المدفوع).

٢- الاحتياطيات والأرباح المحتجزة.

رأس المال

هناك ثلاثة أنواع من رأس المال هي : رأس المال المرخص به ورأس المال المصدر ورأس المال المدفوع، وتصدر الشركة شهادات بأسهم رأس المال المصدر إلي المساهمين فيها كما قد تصدر تلك الشهادات في شكل كشوف حساب بواسطة الجهة المسئولة عن الإيداع المركزي للأوراق المالية.

رأس المال المرخص به:

هو الحد الأقصى من رأس المال الذي يمكن أن تصدره الشركة طبقاً لنظامها الأساسي.

رأس المال المصدر :

هو قيمة الأسهم التي أصدرتها الشركة إلي المساهمين للاكتتاب.

رأس المال المدفوع:

هو القيمة التي حصلت عليها الشركة حتى تاريخ الميزانية من قيمة الأسهم المصدرة.

ويجب ملاحظة أن قيمة رأس المال الذي تعرضه الميزانية لا يرتبط بشكل مباشر بالقيمة السوقية لأسهم الشركة، ولذا عادة ما لا يختلف رأس المال بالميزانية من سنة إلي أخرى إلا إذا تم إصدار أسهم جديدة أو شراء أسهم سبق إصدارها.

ويمكن للشركة أن تصدر أكثر من نوع من الأسهم (أسهم عادية، أسهم ممتازة) حيث تختلف خصائص كل نوع نسبياً وهناك قيمة أسمية لكل سهم تتحدد عند إصداره ، ويجب أن تكون الأسهم من ذات الإصدار الواحد متساوية والقيمة الاسمية.

الأسهم العادية

هي حق الملكية في الشركة الذي يتحمل مخاطر الخسارة ويتمتع بالحصول على الأرباح بدون حد أقصى، وعند تصفية الشركة لا توجد أية ضمانات لحملة الأسهم العادية للحصول على قدر معين من التوزيعات أو أصول الشركة ولكنهم يتقاسمون ما يتبقى من أصول الشركة بعد سداد كافة الالتزامات والأسهم الممتازة، وبصفة عامة فإن حملة الأسهم العادية يتحكمون في إدارة الشركة من خلال حق التصويت في أختيار مجلس الإدارة وكذا في القرارات الهامة التي تعرض على الجمعية العامة للمساهمين وعادة ما يكون حملة الأسهم العادية أكثر استفادة من نجاح الشركة مقارنة بحملة الأسهم الممتازة.

الأسهم الممتازة

وهي أيضاً حق ملكية في الشركة ولكنه يتمتع بأولوية الحصول على نصيب محدد من الأرباح، حيث أن السهم الممتاز يضمن للمساهم قدر معين من التوزيعات (غالباً ما يتحدد كنسبة من قيمة السهم) ويستوفي حملة الأسهم الممتازة نصيبهم من الأرباح كاملاً قبل أن يحصل حملة الأسهم العادية على أية توزيعات، ولكن في مقابل تلك الميزة فإن حملة الأسهم الممتازة يضحون بحقهم في التصويت وإدارة الشركة، كما لا يحصلون على أزيد من القدر المعين لهم من الأرباح إذا ما زاد نصيب السهم من أرباح الشركة على ذلك القدر.

أسهم الخزينة

عندما تقوم الشركة بشراء بعض أسهمها التي سبق إصدارها فإنه يتم تسجيل تلك الأسهم بتكلفة شرائها في بند أسهم الخزينة وليس بند الاستثمارات المتداولة، ويجب على الشركة إعادة بيع تلك الأسهم أو إلغائها خلال فترة سنة من تاريخ شراءها. وتظهر أسهم الخزينة بالميزانية مخصومة من حقوق المساهمين، ويتم تسجيل أية أرباح أو خسائر تتحقق من بيع تلك الأسهم بزيادة أو تخفيض حقوق المساهمين.

الاحتياطيات

هي ذلك الجزء من الأرباح الذي تقرر الإدارة احتجازه لاستثماره في غرض ما بدلاً من توزيعه كأرباح للمساهمين، ويلزم لتكوين الاحتياطي إما النص عليه في النظام الأساسي للشركة أو اتخاذ قرار من الجمعية العامة للمساهمين بناء على اقتراح من مجلس الإدارة، وبصفة عامة فإن الغرض من الاحتياطيات هو تدعيم المركز المالي للشركة بزيادة حقوق المساهمين وبالتالي زيادة الضمان والثقة لدى الدائنين ، ومن أمثلة الاحتياطيات الاحتياطي القانوني الذي يتطلبه

قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ واحتياطي التوسعات الذي تقرره إدارة الشركة لتوفير التمويل اللازم لتوسعاتها.

الأرباح المحتجزة

هي الأرباح المستبقاة بعد إجراء توزيعات الأرباح، حيث قد تقرر إدارة الشركة عدم إجراء توزيع للأرباح أو توزيع جزء من الأرباح المحققة واحتجاز جزء آخر لتدعيم الموقف المالي للشركة أو لعدم توافر سيولة لتوزيع الأرباح.

وفي الشركات الخاسرة قد نجد بند خسائر مرحلة بدلاً من الأرباح المحتجزة إذا كانت الشركة تحقق خسائر سنة تلو الأخرى ولم يكن لديها أرباحاً محتجزة تكفي لتغطية تلك الخسائر.

حقوق الأقلية

يظهر هذا البند في بعض الميزانيات المجمعة (يقصد بالمجمعة إدماج المبالغ الخاصة بالشركة الأم مع المبالغ الخاصة بالشركات التابعة في قائمة واحدة).

وفي حالة امتلاك الشركة الأم لأقل من ١٠٠% من أسهم الشركة التابعة يتم تجميع الأصول والخصوم في القوائم المالية المجمعة، والجزء غير المملوك من رأس مال الشركة التابعة للشركة الأم يدرج كحقوق أقلية في الميزانية المجمعة.

وحقوق الأقلية هي الحقوق التي يمتلكها الغير في الشركات التابعة ولذلك فهي تعتبر شبه التزام ويجب فصلها عن حقوق المساهمين في الشركة الأم في الميزانية المجمعة.

الالتزامات طويلة الأجل

تمثل قروضاً بنكية مستحقة السداد على مدى عدة سنوات أو تستحق السداد كمبلغ إجمالي بعد مرور عدة سنوات.

السندات

تمثل السندات الأموال المقترضة من حملة السندات، وتصدر الشركة شهادات بالسندات – والسند عبارة عن ورقة مالية (سند إذني) تصدرها الشركة، تتعهد فيه بإعادة سداد قيمة السند في تاريخ معين، وعادة ما يتضمن السند حق حصول حامله على فوائد تدفع ربع أو نصف سنوياً أو سنوياً.

وقد تصدر الشركة سندات مضمونة أو غير مضمونة، والسندات المضمونة توفر لحملة السندات ضماناً عينياً محدداً حيث تكون حقوقهم مضمونة برهن كل أو بعض أصول الشركة فإذا ما عجزت الشركة عن سداد القرض فإن حملة السندات يكون لهم أولوية قبل باقي الدائنين

على الأصـول المرهونة، وبمعنى آخر يتم بيع تلك الأصـول وتسـتخدم حصـيلة البيع في سـداد قرض السندات.

أما السـندات غير المضـمونة فإن الضـمان الوحيد لحملة السـندات هو ضـمان عام بأصـول الشركة وذلك بعد سداد جميع الديون المضمونة.

٣.٧ قائمة الدخل لشركة السمسرة في الأوراق المالية

توضـــح قـائمـة الدخل نتائج أعمال الشـــركة خلال الفترة المنتهية من خلال بيان إيراداتها ومصـروفاتها ونتائج عملياتها من ربح أو خسـارة. ولا شـك أن قائمة الدخل تسـاعد المستخدمين في تقييم ربحيـة الشـــركـة. وهي تعـد أهم تقرير مـالي بـالنســـبـة لكثير من المحللين المـاليين والمســتثمرين الحاليين والمرتقبين على اعتبار أنها تعتبر مؤشـــراً هاماً لتوقع ما ســيكون عليه مستقبل الشركة.

وهنـاك عدة مصـــطلحـات بديلـة تســـتخدم للدلالـة على قـائمـة الدخل لعل أبرزهـا قـائمـة العمليات **Statements of Operation** أو قائمة الأرباح والخسائر **Profit and loss Statement** ومع ذلك فإن العنوان الأكثر شـيوعاً هو قائمة الدخل **Income Statement** وهي تسـتخدم لتقييم وحدة اقتصـادية معينة عن طريق مقابلة الإيرادات المكتسـبة خلال فترة معينة مع المصـروفات التي حدثت للحصول على هذا الإيراد.

تكتسب قائمة الدخل أهميتها بسبب أنها توفر للمستثمرين والدائنين المعلومات التي تساعدهم على التنبؤ بمقدار وتوقيت ودرجة عدم التأكد المصـاحبة للتدفقات النقدية في المسـتقبل. وتسـاعد التنبؤات الدقيقة بالتدفقات النقدية في المستقبل المستثمرين على تقدير القيمة الاقتصـادية للمنشأة، كما تساعد الدائنين على تحديد احتمال استرداد حقوقهم بالمنشأة.

وتساعد قائمة الدخل مستخدمي القوائم المالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية في المستقبل بعدد من الطرق المختلفة. حيث يمكن للمســتثمرين والدائنين اســتخدام معلومات قائمة الدخل في تقييم الأداء السـابق للمنشـأة. ورغم أن النجاح في الماضــي لا يعني النجاح في المسـتقبل، فإنه يمكن تحديد بعض الاتجاهات الهامة منه. وعند افتراض وجود علاقة ارتباط معقولة بين الأداء في الماضــي والمســتقبل ، فإنه يمكن عمل تنبؤات بالتدفقات النقدية في المســتقبل بقدر مناســب من الثقة.

ومن نـاحيـة أخرى، فإن قائمة الدخل تســـاعد المســـتخدمين على تحديد خطر (درجة عدم التـأكد) عـدم تحقيق تـدفقـات معينـة، فـالمعلومـات عن المكونـات المختلفـة للـدخـل- الإيرادات، المصـروفات والمكاسب والخسائر – تبرز العلاقة بين المكونات المختلفة. وتسمح هذه المكونات للمســتخدم - على ســبيل المثال- بتقدير أثر التغير في الطلب على منتج الشــركة على الإيرادات

والمصـــروفات (ومن ثم الدخل). وبنفس الشـــكل، فإن الفصـــل بين الأداء التشـــغيلي والجوانب الأخرى للأداء في المنشأة يمكن أن يقدم دلائل مفيدة. فلأن العمليات التشغيلية هي عادة الوسائل الأساسية لتوليد الإيراد ومن ثم النقدية، فإن نتائج العمليات التشغيلية المستمرة والمنتظمة يكون لها عادة أهمية أكبر من نتائج الأنشطة والأحداث غير المتكررة.

وتستخدم قائمة الدخل بواسطة أطراف أخرى بخلاف المستثمرين والدائنين. على سبيل المثال، يمكن للعملاء استخدام قائمة الدخل في تحديد قدرة المنشأة على تقديم السلع أو الخدمات المطلوبة، كما تقوم إتحادات العمال بدراسة الدخل بصورة دقيقة كأساس للمفاوضات حول الأجور، وتستخدم الحكومة قوائم دخل الشركات في صياغة السياسة الضريبية والاقتصادية.

ويتم التعبير عن قائمة الدخل لشـركة السمسرة في الأوراق المالية عن طريق مقابلة الإيرادات المحققة من العمولات التي تحصـل عليها الشـركة على بيع وشـراء الأوراق المالية لصـالح العملاء مع التكاليف المتكبدة لتحقيق تلك العمولات، ويمثل الفرق بين الإيرادات المحققة والتكاليف والمصروفات المتكبدة عن صافي ربح السنة (أو خسارتها).

وعادة ما تكون التكاليف والمصروفات المتكبدة من تكلفة التسويق والبيع والتوزيع بالإضافة إلي المصروفات العمومية والإدارية وأعباء التمويل.

يوضح النموذج التالي قائمة الدخل لشركة جارانتي لتداول الأوراق المالية ش.م.م وفيما يلي إبراز طبيعة مكونات قائمة الدخل لشركة السمسرة في الأوراق المالية.

صافي المبيعات

تعد المبيعات المصـــدر الرئيســـي للإيرادات وهي البند الأول في قائمة الدخل ويتكون رقم صافي المبيعات من إجمالي المبيعات ناقصاً:

- المردودات والمســموحات : وتمثل قيمة المردودات من العملاء لمنتجات غير مطابقة للمواصفات المتفق عليها.

- الخصومات: والتي تمثل خصومات على سعر البيع للعملاء كنتيجة للسداد المنتظم و/ أو للشراء بكميات كبيرة.

التكاليف والمصروفات

تمثل تكلفة المبيعات في شـركة صـناعية كل التكاليف المتكبدة لشـراء وتحويل المواد الخام إلي منتجات تامة وتعرف هذه التكاليف عادة بتكلفة الإنتاج، وهناك ثلاث مكونات أساسية لتكلفة الإنتاج:

شركة جارانتي لتداول الأوراق المالية

شركة مساهمة مصرية

قائمة الدخل

عن الفترة من ٢٠٠٦/١/١ إلي ٢٠٠٦/١٢/٣١

	٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ جنية مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ جنية مصري
إيرادات النشاط		
عمولات البيع	٢٢٣١٩٨١	
عمولات الشراء	٢٢٧٣٧١٤	
إجمالي عمولات النشاط	٤٥٠٥٦٩٥	٣٢١٣٧٦٦
يخصم		
مصروفات عمومية وإدارية	(٢٧٨٦٤٨٨)	(٢٠٨٧٥٩٦)
مخصص قضايا متنازع عليها	(٧٢٠٠٠)	٠
	(٢٨٥٨٤٨٨)	(٢٠٨٧٥٩٦)
يضاف		
عوائد صندوق ضمان التسويات	١٨١٦٥	٠
	١٨١٦٥	٠
صافي أرباح النشاط	١٦٦٥٣٧٢	١١٢٦١٧٠
يضاف		
فوائد دائنة	٧٧١٢٢	٢٢٤٤١٤
إيرادات متنوعة	٦٣٦١	٠
	٨٣٤٨٣	٢٢٤٤١٤
صافي الأرباح قبل ضرائب الدخل	١٧٤٨٨٥٥	١٣٥٠٥٨٤
ضرائب الدخل	(٣٤٦٤٦٠)	٠
ضرائب سنوات سابقة	(٩١٦٢٢)	٠
ضرائب مؤجلة	(٢١٧٧٠)	٠
مخصص ضرائب الدخل	١٥٠٠٠٠	(١٥٠٠٠٠)
صافي الربح بعد الضرائب	١٤٣٩٠٠٣	١٢٠٠٥٨٤
نصيب السهم في الأرباح	٠,٠٧	(٢٣٦,٦٥)

مراقب الحسابات **المدير المالي** **رئيس مجلس الإدارة**

	٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ جنية مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ جنية مصري
المصروفات العمومية والإدارية		
أجور ومرتبات ومكافأت	١٣٤٨٤٠٤	٤٠٧٦٨٣
مصاريف تسويق	١٢١٤٥٠	٩٩٤٠١٦
انتقالات	٨٨١٨	٥٤٣٥
صيانة	٥٠١٣٧	١٩٩٩٨
كهرباء ومياه ونظافة وغاز	١٦٩٤٤	٨٠٣٧
مصروفات نشر ودعاية	٢٦٠٦٣	١٨٤٦٨
تليفون وتلغراف وفاكس	١٤٣٢٩٢	٥٠٥٦٦
اشتراكات	٨٢٩٠٥	٥٨٣٤٧
دورات تدريبية	٣٣٠٥٠	٢٣٠٠٠
مستلزمات كمبيوتر	٧٨٣٢	٥٦٧٠
تبرعات	١٣٤٣٠	١٠٢٥٠
بريد ودمغة	٤٠٥٠	٥٧١٥
بدل خزينة	٦٠٠	٦٠٠
أدوات كتابية ومكتبية ومطبوعات	٣٥٦٧١	٤٧٤٧٣
أتعاب محاماة	٣٦٠٠٠	١٨٧٠٠
ايجار	٤٧٧٨٩	٢٧٣٠٢
هدايا وإكراميات	١٧٦٢٥٧	٧١٧٥٣
تأمينات اجتماعية	١١٤٥٩	٨٧٨٩
رسوم وتراخيص	٦٨٥١٢	٩٣٠٤
ضيافة واستقبال	٩٧١٩	١٧٣٠٩
تعويضات	٧٨١٣٦	٠
مطبوعات	٤٥٧٢٠	٠
مكافأة نهاية الخدمة	١٨٠٠٠	٠
مصروفات بنكية	١٤٣٣٣	٠
أمن وحراسة	٨٦١٣	0
أتعاب محاسبية ومهنية	٥٠٠٠	٠
0تصويبات جارانتي	٨٤١	٠
غرامات	١٧١	٠
اهلاك الأصول الثابتة	٣٧٣٢٩٦	٢٧٩٢٨٠
	٢٧٨٦٤٨٨	٢٠٨٧٥٩٦

- المواد المباشر.

- العمالة الصناعية المباشرة.

- التكاليف الصناعية غير المباشرة.

ويمكن تتبع تكلفة المواد المباشـرة والعمالة المباشـرة حتى المنتج التام وعلى سـبيل المثال، في صـناعة السـيارات، يعتبر المحرك ضـمن المواد المباشـرة، ويدخل أجر عامل اللحام ضـمن تكلفة العمالة المباشرة.

أما التكاليف الصــناعية غير المباشــرة المتكبدة خلال مرحلة الإنتاج فلا يمكن تتبعها للمنتج التام، ومن أمثلتها التكاليف المرتبطة بتشــغيل المصــنع وتتضــمن الإهلاك، الإيجار الكهرباء، الصيانة، أجور مشرفي الإنتاج.

مجمل الربح

ينتج مجمل الربح من خصـــم تكلفة المبيعات من صـــافي المبيعات، ويعتبر مجمل الربح مؤشــراً هاماً لربحية الشــركة، وعند احتســاب نســبة مجمل الربح لصــافي المبيعات ومقارنتها بالشـركات في نفس المجال فإنها تعطي مؤشـراً عن مدى نجاح عمليات الشـركة في توليد أرباح مقارنة بالشركات المنافسة.

وتعكس الاختلافات في مجمل الربح بين الشركات التي تعمل في نفس المجال الاختلاف في القدرة الإدارية للشــركة، كما قد تنتج تلك الاختلافات أيضــاً من احتســاب بعض المصــروفات ضمن تكلفة المبيعات في شركة دون أخرى.

تكاليف التوزيع (التكاليف البيعية)

هي تلك المصــروفات التي تتكبدها الشــركة لتوزيع منتجاتها، مثل أجور وعمولات وكلاء المبيعات، مصـــاريف الدعاية والإعلان، إهلاك وســـائل النقل المســـتخدمة في توزيع منتجات الشركة.

المصروفات العمومية والإدارية

تتمثل في التكاليف المتكبدة في إدارة عمليات الشــركة اليومية، بخلاف تلك المنصــرفة في إنتاج وتوزيع المنتجات، مثل مرتبات المحاســبين، والمصـــروفات الإدارية والتأمين والمرافق وإهلاك الأثاث واستهلاك الأصول غير الملموسة.

الربح التشغيلي

ينتج الربح التشـغيلي بعد خصـم المصـروفات التشـغيلية (تكاليف التوزيع، المصـروفات العمومية والإدارية) من مجمل الربح.

المصروفات التمويلية

تتمثل تكلفة المصـروفات التمويلية في الفوائد المدفوعة للبنوك والدائنين والمقرضـين للشـركة، وتعتبر المصـروفات التمويلية عبئاً ثابتاً على الشـركة حيث أن الفوائد محددة ويجب دفعها كل سـنة سواء حققت الشركة أرباحاً أم لا.

المخصصات

هذا البند يمثل مصـروف أو عبء يخصـم من الإيرادات قبل الوصـول إلي صـافي الأرباح وذلك لتكوين المخصـصات الموضحة ، ويتم عمل المخصصات لمواجهة أية التزامات عرضية (مطالبات ضريبية وقضائية...إلخ).

الأرباح (الخسائر) الرأسمالية

تمثل هذه الأرباح (الخســائر) الفرق بين ســعر البيع والقيمة الدفترية للأصــول الثابتة والاستثمارات المباعة خلال السنة.

إيرادات الاستثمارات والفوائد المحصلة

تمثل هذه الإيرادات التوزيعات والفوائد المحصــلة المتولدة من اســتثمارات الشــركة في الأوراق المالية والودائع بالبنوك.

ضرائب على الدخل

يتم حساب الضرائب على الدخل طبقاً للقوانين الضريبية السارية والتي تحدد سعر الضريبة تبعاً لطبيعة نشــاط الشـركة (تجاري، صـناعي، تصـديري.....ألخ) ، ويتحدد وعاء الضـريبة بتعديل صافي الربح طبقاً لقائمة الدخل بإجراء الإضافات والإستبعادات المقررة قانوناً.

الربح/ الخسارة غير العادية

في الأحوال الطبيعية تنتهي قائمة الدخل عند صـافي ربح السـنة وصـافي ربح السـهم إلا أنه قد تواجه الشــركة في بعض الأحيان ظروفاً أو أحداثاً غير عادية يترتب عليها تحقيق أرباح أو تكبد خسائر غير طبيعية وغير متكررة مثل الخسائر من الفيضانات أو الزلازل، ولذا يتم إظهار تلك البنود منفصلة في قائمة الدخل.

يوضح النموذج التالي قائمة التدفقات النقدية لشركة جارانتي لتداول الأوراق المالية ش.م.م.

٤.٧ قائمة التدفقات النقدية

توضــح قائمة التدفقات النقدية قيمة ومصــادر التدفقات النقدية الداخلة للشـركة وقيمة وأوجه أنفاق تلك التدفقات خلال الفترة فضلاً عن بيان أثر تلك التدفقات الداخلة والخارجة على الأرصدة النقدية في نهاية الفترة.

تعتبر قائمة التدفقات النقدية من أهم القوائم المالية حيث تظهر تلك القائمة المتحصــــلات والمدفوعات النقدية للشــركة وصــافي التغير في أرصــدتها النقدية مع بيان مصــادر وأوجه تلك المتحصلات والمدفوعات مقسمة تبعاً لأنشطة الشركة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية خلال الفترة.

ويهتم المســتثمرون بقائمة التدفقات النقدية لأنها تعرض التغيرات في أهم الأصــول الســائلة لدى الشركة وهو النقدية. كما أنها تجيب عن الأسئلة الهامة التالية:

- ما هي مصادر تولد النقدية خلال الفترة؟
- ما هي أوجه استخدام النقدية خلال الفترة؟
- ما هو التغير الذي حدث على رصيد النقدية خلال الفترة؟

ولذا فإن قائمة التدفقات النقدية تساعد المستثمرين والدائنين وغيرهم على:

- تقييم مقدرة الشركة على توليد صافي تدفقات نقدية إيجابية في المستقبل.
- تقييم مقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها وسداد توزيعات الأرباح ومدى حاجاتها لتمويل خارجي.
- التعرف على أسباب الاختلاف بين صافي الأرباح وصافي التغير في الأرصدة النقدية.

ويتم تقسيم التدفقات النقدية تبعاً لأنشطة الشركة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، وتتضمن الأنشطة التشغيلية أســاســاً جميع المتحصــلات والمدفوعات النقدية المرتبطة بالنشــاط الأســاســي للشركة وهو إنتاج سلع أو تقديم خدمات للعملاء.

أما الأنشطة الاستثمارية فتتضمن المدفوعات والمتحصلات النقدية المرتبطة بشراء وبيع الأصول الثابتة والاستثمارات.

بينما تتضمن الأنشطة التمويلية المتحصلات والمدفوعات النقدية الناتجة من الحصول على تمويل من المساهمين أو الدائنين أو سداد لتوزيعات أرباح أو أقساط القروض.

ويوضــــح الجدول التالي مثالاً شــــاملاً للتدفقات النقدية مبوباً طبقاً للأنشــــطة التشــــغيلية والاستثمارية والتمويلية.

الأنشطة التشغيلية

التدفقات النقدية الداخلة (المتحصلات)من:

- بيع السلع والخدمات.
- عوائد على استثمارات مالية.

التدفقات النقدية الخارجة (المدفوعات)لسداد:

- مستحقات موردي السلع.
- أجور العاملين .
- الضرائب.
- الفوائد المدينة على القروض والتسهيلات الائتمانية.
- مصروفات أخرى.

الأنشطة الاستثمارية

التدفقات النقدية الداخلة من:

- بيع العقارات والآلات والمعدات.
- بيع استثمارات مالية.
- تحصيل قروض سبق تقديمها للغير (أصل القرض).

التدفقات النقدية الخارجة لسداد:

- مشتريات العقارات والآلات والمعدات.
- مشتريات استثمارات مالية.
- تقديم قروض للغير

الأنشطة التمويلية

التدفقات النقدية الداخلة من :

- إصدار أسهم رأس المال.
- إصدار سندات / الحصول على قرض طويل الأجل.
- بيع أسهم الخزينة.

التدفقات النقدية الخارجة لسداد:

- توزيعات الأرباح للمساهمين.
- سداد أقساط القروض طويلة الأجل أو استهلاك السندات أو شراء أسهم الخزينة.

شركة جارانتي لتداول الأوراق المالية

شركة مساهمة مصرية

قائمة التدفقات النقدية

في ٢٠٠٦/١٢/٣١

	٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ جنية مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ جنية مصري
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل		
صافي الأرباح قبل الضرائب والبنود غير العادية	١٧٤٨٨٥٥	١٣٥٠٥٨٤
تعديلات لتسوية صافي الأرباح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل		
إهلاكات	٣٧٣٢٩٦	٢٧٩٢٨٠
مخصصات	٧٢٠٠٠	٠
أرباح التشغيل قبل التغير في رأس المال العامل	٢١٩٤١٥١	١٦٢٩٨٦٤
التغير في الاستثمارات المتداولة	(٢٥٧٠٩٢)	٠
التغير في المدينون والأرصدة المدينة الأخرى	١٠٥١٣٢٠٦	(٢٢٢١٧٩٧٣)
التغير في المخصصات	(٧٨٠٠٠)	٠
التغير في الموردون و الأرصدة الدائنة الأخرى	(٢٥٤٧٢٨٠٨)	٣٨٠٢٤٩٨١
صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل	(١٣١٠٠٥٤٣)	١٧٤٣٦٨٧٢
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار		
مدفوعات لشراء أصول ثابتة	(٦٢٨٧٩٢)	(١٤٦٨٥٤٣)
مدفوعات لشراء استثمارات في شركات شقيقة وتابعة	(٢٠٥٠٠٠٠)	٠
صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار	(٢٦٧٨٧٩٢)	(١٤٦٨٥٤٣)
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل		
مقبوضات من إصدار أسهم رأس المال	٥٠٠٠٠٠٠	٠
مقبوضات تحت حساب زيادة رأس المال	٢٠٠٠٠٠٠	٠
صافي التدفقات النقدية من أنشطة التمويل	٧٠٠٠٠٠٠	٠
صافي النقص في النقدية وما في حكمها خلال الفترة	(٨٧٧٩٣٣٥)	١٥٩٦٨٣٢٩
النقدية وما في حكمها في بداية الفترة	١٦٧٧٥٦٢٠	٨٠٧٢٩١
النقدية وما في حكمها في نهاية الفترة	٧٩٩٦٢٨٥	١٦٧٧٥٦٢٠

المدير المالي　　　　رئيس مجلس الإدارة

١- الأنشطة التشغيلية

تتضمن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية المتحصلات والمدفوعات المتعلقة بأنشطة الشركة الرئيسية والمتمثلة عامة في إنتاج وتقديم السلع والخدمات للعملاء.

وتوجد طريقتان لإعداد وعرض قائمة التدفقات النقدية هما: الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة، والفرق بين الطريقتين هو كيفية حساب صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية.

الطريقة المباشرة

طبقاً لهذه الطريقة يتم عرض وحساب صافي التدفقات النقدي من الأنشطة التشغيلية طبقاً لمصادر التدفقات (مثلاً: نقدية محصلة من العملاء- نقدية محصلة من عوائد استثمارات) وأوجه الإنفاق (مثلاً: المدفوعات للموردين، الأجور والمرتبات).

وتظهر التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية طبقاً للطريقة المباشرة على النحو التالي:

التدفقات النقدية من النشطة التشغيلية		
المتحصلات من بيع السلع والخدمات	xx	
المتحصلات من عوائد استثمارات	xx	
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		xx
المدفوعات للموردين		
المدفوعات للمصروفات التشغيلية	xx	
مدفوعات الفوائد المدينة	xx	
مدفوعات الضرائب	xx	
التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التشغيلية		(xx)
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		xx

الطريقة غير المباشرة

طبقاً للطريقة غير المباشرة فإن قائمة التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية تبدأ بصافي الأرباح ثم يتم تحويلها إلي صافي تدفقات نقدية بإضافة واستبعاد بعض البنود التي لا تؤثر على التدفقات النقدية(مثل إهلاك الأصول الثابتة واستهلاك الأصول غير الملموسة) على النحو التالي بالمثال التالي:

٥.٧ قائمة التغيرات في حقوق الملكية

يجب على المنشأة أن تعرض قائمة التغيرات في حقوق الملكية وتوضح في صلبها ما يلي:

a- صافي الربح أو الخسارة عن الفترة.

وb- كل بند من بنود الإيرادات والمصروفات والأرباح والخسائر- والتي تم إثباتها مباشرة ضمن حقوق الملكية وفقاً لما تتطلبه معايير أخرى ومجموع هذه البنود.

وc- إجمالي البنود الناتجة من (a) و (b) أعلاه موضحاً به بصورة منفصلة نصيب مساهمي الشركة الأم ونصيب الأقلية.

وd- لكل بند من بنود حقوق الملكية يتم إثبات أثر التغيرات في السياسات المحاسبية و تصحيح الأخطاء.

كما يجب أن يتم أيضـــاً عرض ما يلي ســـواء ضـــمن قائمة التغيرات في حقوق الملكية أو ضمن الإيضاحات:

a- المعاملات مع أصحاب حقوق الملكية بصفتهم مع الإفصاح عن التوزيعات لهم بصورة منفصلة.

وb- رصـــيد الأرباح أو الخســـائر المرحلة في بداية الفترة وفي تاريخ الميزانية والحركة خلال الفترة.

وc- تحليل الحركة ما بين رصـــيد كل نوع من أســـهم رأس المال وكل بند من بنود الاحتياطيات في أول وآخر الفترة مع الإفصاح المستقل عن حركة كل منها.

عموماً إن التغير في حقوق الملكية في المنشـأة فيما بين تاريخين لميزانيتين متتاليتين يعكس الزيادة أو الانخفاض في صـــافي أصـــولها أو قيمتها خلال الفترة طبقاً لأســـاس التقييم المتبع والمفصـــح عنه في القوائم المالية. وباســـتثناء التغير الناتج عن المعاملات مع أصـــحاب حقوق الملكية مثل زيادة رأس المال وإعادة شراء أسهم الشركة (أسهم الخزينة) والتوزيعات والتكلفة المباشـــرة المتعلقة بهذه المعاملات فإن التغير في حقوق الملكية يتمثل في الأرباح أو الخســـائر الناتجة من أنشـــطة المنشـــأة ســـواء من خلال قائمة الدخل أو التي يتم إدراجها مباشـــرة بحقوق الملكية تطبيقاً للمعايير.

ويتطلب المعيار المحاسبي المصري الأول ضرورة تضمين أرباح وخسائر الفترة بكافة بنود الإيرادات والمصـــروفات المعترف بها خلال هذه الفترة ما لم يتطلب معيار آخر خلاف ذلك. فهناك معايير أخرى تتطلب الاعتراف ببعض الأرباح أو الخسائر مباشرة كتغير في حقوق الملكية(مثل الارتفاع أو الانخفاض الناتج عن إعادة التقييم وبعض فروق العملة والمكاســـب والخســـائر الناتجة عن إعادة قياس الأصـــول المالية المتاحة للبيع، والمبالغ المتعلقة بالضـــريبة الحالية أو المؤجلة)، وحيث أنه من المهم أخذ كافة بنود الإيرادات والمصروفات لتقييم التغير في مركز المنشـــأة المالي بين تاريخيين للميزانية، لذا فقد تطلب هذا المعيار ضـــرورة عرض قائمة التغير في حقوق الملكية والتي تلقي الضـوء على إجمالي إيرادات ومصـروفات المنشـأة بما في ذلك تلك الإيرادات والمصروفات التي اعترف بها مباشرة في حقوق الملكية.

كما يتطلب معيار المحاســـبة المصـــري الخامس أن يتم إثبات التغيرات في الســـياســـات المحاسبية بأثر رجعي إلا إذا سمح معيار مصري آخر بخلاف ذلك. وتطلب ذات المعيار أيضاً أن يتم إثبات تصحيح الأخطاء بأثر رجعي إلا إذا كان ذلك غير عملي، ويتم إجراء هذه التسويات بحساب الأرباح (الخسائر) المرحلة إلا إذا تطلب معيار محاسبي آخر إثبات هذا الأثر بحساب آخر من حسابات حقوق الملكية. وقد تتطلب بعض المعايير المحاسبية المصرية الأخرى إدراج

الأرباح والخسـائر الناتجة عن فائض أو عجز إعادة التقييم وبعض فروق تقييم العملات الأجنبية مباشـرة كتغير في حقوق الملكية مثلها مثل التعاملات الرأسـمالية والتوزيعات لأصـحاب حقوق الملكية بالمنشأة. وحيث أنه من المهم أخذ كل الأرباح والخسائر في الاعتبار عند تقييم التغير في المركز المالي للمنشـــأة بين تاريخي الميزانيتين المتتاليتين، فإن هذا المعيار يتطلب إعداد قائمة ضــمن القوائم المالية تظهر إجمالي الأرباح والخسـائر للمنشـأة متضـمنة أيضـاً البنود التي تم إدراجها مباشـــرة في حقوق الملكية. ويتعين أن يتم الإفصـــاح بقائمة التغيرات في حقوق الملكية عن إجمالي التســـويات التي تمت لكل من مكونات حقوق الملكية لإثبات أثر التغيرات في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء كل على حدة. ويتم الإفصاح عن هذه التسويات لكل سنة من السنوات السابقة التي تم عرضها وكذلك لأرصدة أول المدة.

تلك المتطلبات تتحقق عن طريق عرض قائمة التغير في حقوق الملكية في شـــكل جداول توضح تسوية أرصدة أول المدة وصولاً لأرصدة آخر المدة لكل بند من بنود حقوق الملكية.

قائمة التغير في حقوق الملكية

شركة A.B.C

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦

	رأس المال	الاحتياطي القانوني	الاحتياطيات (تذكر تفصيلاً)	احتياطي إعادة التقييم	الأرباح المرحلة	الإجمالي
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣	x		x	(x)	x	
التغيرات في السياسات المحاسبية					(x)	(x)
الرصيد المعدل	x	x	x	(x)	x	x
الفائض من إعادة تقييم الأصول				x		x
العجز من إعادة تقييم الاستثمارات				(x)		x
صافي الأرباح والخسائر التي لم تتأثر بها قائمة الدخل				x	(x)	x
صافي ربح العام					x	x
المحول للإحتياطي القانوني		x			(x)	
توزيعات الأرباح					(x)	(x)
إصدار أسهم نقدية	x					x
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤	x		x	(x)	x	x
العجز من إعادة تقييم الأصول				(x)		
الفائض من إعادة تقييم الاستثمارات				x		x

صافي الأرباح والخسائر التي لم تتأثر بها قائمة الدخل				(x)	(x)	(x)
صافي ربح العام					x	x
المحول للإحتياطي القانوني		x			(x)	
توزيعات الأرباح					(x)	(x)
إصدار أسهم من الاحتياطيات	x		x		(x)	
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥	x	x	x	(x)	x	x

٦.٧ الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

الإيضـــاحـات المتممة للقوائم المالية هي معلومات تفصـــيلية تلحق بالقوائم المالية بغرض إعطاء فهم أفضـل للبنود والقيم الواردة بالقوائم المالية والسـياسـات المحاسـبية المتبعة في إعداد تلك القوائم المحاسبية عن بنودها كالسياسات المتعلقة بالأصول الثابتة ورسملة تكلفة الاقتراض وغيرها.

يجب أن تشمل الإيضاحات المتممة للقوائم المالية ما يلي:

a- عرض أسس إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية المتبعة.

وb- الإفصـاح عن البيانات الواجب الإفصـاح عنها طبقاً لمعايير المحاسبة المصـرية والتي لم يتم عرضـها في صلب الميزانية وقائمة الدخل وقائمة التغير في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية.

وc- بيانات إضـافية وخاصـة تلك التي لم يتم عرضـها في صلب الميزانية أو قائمة الدخل أو قـائمـة التغير في حقوق الملكيـة أو قائمة التدفقات النقدية إلا أنها قد تكون لازمة لتفهم أي من هذه القوائم.

كمـا يجب أن تعرض الإيضـــاحـات المتممـة للقوائم المـاليـة كلمـا كـان ذلك ممكناً على نحو منتظم بحيث تكون مرتبة بصـورة مسلسلة، ويجب الإشارة أمام كل بند من بنود الميزانية وقائمة الـدخل وقـائمـة التغير في حقوق الملكيـة وقـائمـة التـدفقـات النقـديـة إلي الفقرة الخـاصـــة بهـا في الإيضاحات.

كما يجب أن تحتوي القوائم المالية على إيضاحات وجداول إضافية ومعلومات أخرى. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تحتوي على معلومات إضافية ملائمة لحاجات المستخدمين حول بنود في الميزانية وقائمة الدخل. ويمكن كذلك أن تحتوي على إيضـاحات حول المخاطر وعدم التأكد التي تؤثر على المنشـــأة، وأيـة موارد والتزامـات غير معترف بهـا في الميزانيـة(مثـل احتيـاطيـات المعادن) ويمكن أن توفر على شـكل معلومات إضــافية كذلك معلومات عن القطاعات الجغرافية والصناعية وتأثير تغير الأسعار على المنشأة.

وترجع أهمية تلك الإيضـــاحات إلي أن مســـتخدمي القوائم المالية يحتاجون إلي كثير من المعلومات التفصـــيلية التي تمكنهم من الإطلاع على المعلومات وإيضـــاحات تســـتخدم كأســـاس لاتخاذ قراراتهم. على سبيل المثال:

يحتاج حملة الأسهم لكثير من المعلومات التفصيلية التي لا تظهر مباشرة في القوائم المالية كي لا تصبح معقدة، لذا فإن هذه المعلومات التفصيلية تظهر كمجموعة من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

وكذلك فمن المهم بالنسبة للمستثمر قراءة هذه الإيضاحات وفهمها جيداً لأنها تعتبر تفصيلاً للوضع المالي للشركة، وغالباً ما تكون هذه الإيضاحات متعلقة بالسياسات المحاسبية أو وصف تفصيلي للأصول الثابتة وأسهم رأس المال والديون طويلة الأجل والالتزامات العرضية وغيرها من البنود الإجمالية بالقوائم المالية.

وفيما يلي عرض لبعض الأمثلة عن تلك الإيضاحات.

وصف أنشطة الشركة

يتم الإفصاح عن الشكل القانوني للشركة ومقرها الرئيسي، جنسيتها، وأسم الشركة الأم (إن وجدت)، ووصف لطبيعة أنشطة الشركة الرئيسية . على سبيل المثال:-

١– نبذة عن الشركة

١- **اسم الشركة** : جارانتي لتداول الأوراق المالية

٢- **الشكل القانوني** : شركة مساهمة مصرية

٣- **غرض الشركة** : السمسرة في الأوراق المالية وإمساك السجلات .

٤- **مدة الشركة** : ٢٥ سنة تبدأ من تاريخ قيدها بالسجل التجاري.

٥- **رقم السجل التجاري وتاريخه** : ٣١١٥٠١ في ١٩٩٨/٢/١٢

٦- **الفترة المالية التي تغطيها القوائم** : ٢٠٠٦/١/١ حتى ٢٠٠٦/١٢/٣١

٧- **مستوى الدقة (التقريب) عند عرض الأرقام في القوائم المالية** : تم تقريب الأرقام في القوائم المالية لأقرب رقم صحيح .

٢- وصف السياسات المحاسبية للشركة

يتم الإفصـاح عن السـياسـات المحاسـبية للشـركة بالنسـبة للأصـول الثابتة وإهلاكها، وتقييم المخزون، واستهلاك الأصول غير الملموسة ورسملة تكلفة الاقتراض، والاندماج والضرائب وعمليات تحويل العملة وتحديد صافي الربح للسهم، على سبيل المثال:-

أعدت القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة ووفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية وفيما يلي ملخص بأهم السياسات المحاسبية المطبقة:

٢.١ ترجمة المعاملات بالعملة الأجنبية:

تمسك حسابات الشركة بالجنية المصري ويتم إثبات المعاملات بالعملات الأجنبية بالدفاتر على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ المعاملة (إن وجدت) ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية (إن وجدت) في تاريخ الميزانية على أساس أسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ وتدرج فروق إعادة التقييم الناشئة في قائمة الدخل طبقا لمعايير المحاسبة المصرية .

٢.٢ تحقق الإيراد

يتحقق الإيراد عند إتمام تخصيص الأسهم للعميل .

٢.٣ المخصصات

يتم إثبات المخصصات عند وجود التزام قانوني أو مستدل عليه من الظروف المحيطة نتيجة لحدث في الماضي ويكون من المحتمل أن يتطلب تدفق لمنافع اقتصادية يتم استخدامها لسداد ذلك الالتزام ويمكن عمل تقدير موثوق به لمبلغ الالتزام ، هذا ويتم مراجعة المخصصات في تاريخ الميزانية وتعديلها (عند الضرورة) لإظهار أفضل تقدير حالي لها .

٢.٤ قائمة التدفقات النقدية

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية وفقا للطريقة غير المباشرة ، ولغرض إعداد قائمة التدفقات النقدية يتم تعريف النقدية وما وفي حكمها على أنها أرصدة النقدية بالصندوق والشيكات تحت التحصيل والحسابات الجارية لدى البنوك والودائع لأجل ، ويعتبر رصيد بنوك سحب على المكشوف والذي يسدد عند طلبه أو يعتبر جزءا من إدارة الشركة للنقدية كأحد مكونات بند النقدية وما في حكمها وذلك لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية .

٢.٥ الأصول الثابتة وإهلاكاتها

تثبت الأصــول الثابتة بالتكلفة التاريخية وتظهر مخصــوما منها مجمع الإهلاك ويتم إهلاك الأصـول القابلة للإهلاك باسـتخدام طريقة القسـط الثابت وذلك على مدار العمر الإنتاجي المقدر لكل نوع من الأصول .

٣- الاستثمارات

يتم تقديم معلومات متعلقة بالاســتثمارات في الأوراق المالية وتقســيمها كأصــول متداولة وأصـول غير متداولة، والاستثمارات في الشـركات التابعة مع توضـيح أسـم الشـركة ورأسـمالها ونسبة المسـاهمة فيها، والاستثمارات في الشركات الشـقيقة مع توضـيح أسـم الشـركة ورأسمالها ونسبة المساهمة فيها.

استثمارات في شركات شقيقة وتابعة

	رأس مال الشركة		قيمة المساهمة في الشركة
	المصدر	المدفوع	جنية مصري
شركة مصر القابضة للاستثمارات المالية	٣٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠
شركة بورتفليو لتكوين وإدارة المحافظ	٤٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠	١٢٥٠٠٠٠
شركة أيه ال جي للسياحة	٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠
			٢٠٥٠٠٠٠

٤- التغيرات في السياسات المحاسبية

تتضـمن وصـفاً تفصيلياً للتغيرات في السياسات المحاسبية نتيجة إتباع قواعد محاسبية جديدة مع تحديد أثر التغيير وقيمته على القوائم المالية.

٥- الأحداث غير المتكررة

تتضــمن وصــفاً تفصــيلياً للبنود والأحداث الهامة غير المتكررة مثل اسـتبعاد أحد الخطوط الحالية للنشاط، أو إضافة خطوط جديدة.

٦- الاحتياطيات

بيان بحركة الاحتياطيات خلال الفترة وأرصدتها في نهاية الفترة.

٧- أسهم المنحة

تتضمن وصفاً لأية خطط لمنح حق تملك أسهم للمديرين والعاملين بالشركة.

٨- برامج التوظيف والتقاعد

تتضمن وصفاً تفصيلياً بالنسبة لعقود التوظيف وحصة العاملين في الأرباح وخطط المعاش والتقاعد ومكافآت نهاية الخدمة والتقاعد بخلاف المعاشات.

٩- عقود الاستئجار طويل الأجل

يتم الإفصـــاح عن الالتزامات المتعلقة بعقود الاســـتئجار طويل الأجل للعقارات والآلات والمعدات التي تســـتحق ســـنوياً لمدة خمس ســـنوات وكذا جملة الالتزامات بعد هذه المدة وحتى نهاية عقد الاستئجار.

١٠- الأصول الثابتة وبيان الإهلاك

طبيعة تلك الأصول المرسلة خلال الفترة وسياسة استهلاكها على سبيل المثال:-

الأصول الثابتة

يتمثل مجموع الأصـــول الثابتة ٣٣٤٨٠٠٣ جنية ومجمع مخصـــص الإهلاك١٣٩٩٦٩١ جنية والقيمة الدفترية للأصـــول الثابتة ١٩٤٨٣١٢ جنية ، وفيما يلي بيان تفصـــيلي بالأصـــول الثابتة وإهلاكاتها :

	آلات ومعدات	وسائل نقل وانتقال	أثاثات ومهمات مكتبية
الرصيد في ١/١/٢٠٠٦	٤٤٠٧٣٥	٨٢٠٠٠	٤٥٢١٦١
الاضافات خلال الفترة	١٤١٤٥٥	٠	١٥٤١٦٥
التكلفة في ٣١/١٢/٢٠٠٦	٥٨٢١٨٠	٨٢٠٠٠	٦٠٦٣٢٦
مجمع الإهلاك في ١/١/٢٠٠٦	٢٣٤٥٥٨	٤٨٥١٧	٨٥٠١٩
إهلاك الفترة ٢٠٠٦	٧٢٧٧٢	٨٢٠٠	٣٦٣٨٠
مجمع الإهلاك في ٣١/١٢/٢٠٠٦	٢٩٧٣٣٠	٥٦٧١٧	١٢١٣٩٨
التكلفة الصافية في ٣١/١٢/٢٠٠٦	٢٨٤٨٥٠	٢٥٢٨٣	٤٨٤٩٢٨

تجهيزات و ديكورات	نظام معلومات متكامل	أجهزة كمبيوتر	أجهزة تكييف	عقارات	تكلفة شاشة التنفيذ عن بعد	تكلفة موقع الانترنت	تليفونات	الإجمالي
٦٧٧٥٦١	٧١٠٠٠	٢٩٢١٧٠	١٧١٣٣٠	٢٧١٠٠٠	١٠٠٠٠	١٨٨٤٠	٨٣٨٦١	٢٥٧٠٦٤٨
٢٧٦٤٧٣	٠	١٨٧٦٦٨	٥٧٥٠	٠	٠	٠	١١٨٤٥	٧٧٧٣٥٥
٩٥٤٠٣٤	٧١٠٠٠	٤٧٩٨٣٨	١٧٧٠٨٠	٢٧١٠٠٠	١٠٠٠٠	١٨٨٤٠	٩٥٧٠٦	٣٣٤٨٠٠٣
١٩٢٥٨٧	٧٠٩٩٩	٢٧٣٥٥٣	٦٨٥٥٣	٢٧١٠٠	٢٠٠٠	٣٧٦٨	٢٩٧٤١	١٠٢٦٣٩٥
٩٥٤٠٣	٠	٩٥٩٦٨	٢٢١٣٥	٢٧١٠٠	٢٠٠٠	٣٧٦٨	٩٥٧١	٣٧٣٢٩٦
٢٨٧٩٩٠	٧٠٩٩٩	٣٦٩٥٢١	٩٠٢٨٨	٥٤٢٠٠	٤٠٠٠	٧٥٣٦	٣٩٣١٢	١٣٩٩٦٩١
٦٦٦٠٤٣	١	١١٠٣١٧	٨٦٣٩٢	٢١٦٨٠٠	٦٠٠٠	١١٣٠٤	٥٦٣٩٤	١٩٤٨٣١٢

١١- الالتزامات العرضية

يتم الإفصـــــاح عن الالتزامات المحتملة المتعلقة بأية مطالبات أو قضـــــايا قائمة أو متوقعة والتي من المحتمل أن تؤثر جوهرياً على الشركة.

١٢- الالتزامات التعاقدية المستقبلية

وهي بنود العقود التي من الممكن أن تؤثر جوهرياً على الشركة في الفترات المستقبلية.

١٣- القيود القانونية والنظامية

بيان بأية قيود قانونية أو نظامية على أنشطة الشركة أو أصولها.

١٤- الأدوات المالية وإدارة المخاطر

الأدوات المالية هي أية عقود ينتج عنها تولد أصـل مالي لطرف والتزام مالي على / أو حق ملكية في الطرف الآخر وتشـــمل عقود المقايضـــة (المبادلة) باســـتخدام معدلات الفائدة والعقود المســتقبلية والعقود الاختيارية. تتضــمن الإيضــاحات تفصــيلاً للأدوات المالية ســواء كانت من حسابات الميزانية أو الحسابات النظامية، على سبيل المثال:-

١٥- إدارة المخاطر

مخاطر الائتمان :

يتمثل خطر الائتمان في مقدرة العملاء الممنوح لهم الائتمان على ســداد المســتحق عليهم ويعتبر هذا الخطر إلى حد ما محدود نظرا لأن معظم المديونية تتمثل في عملاء ذوي ملاءة مالية جيدة .

مخاطر العملات الأجنبية :

يتمثل خطر العملات الأجنبية في التغيرات في أســعار العملات الأجنبية والذي يؤثر على المدفوعات والمقبوضات بالعملات الأجنبية وكذلك تقييم الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية

مخاطر معدل الفائدة :

يتمثل خطر معدل الفائدة في التغيرات في أسعار الفائدة بما قد يؤثر على نتيجة الأعمال .

١٦- القيمة العادلة للأدوات المالية المسجلة بالتكلفة

يتم الإفصاح عن القيم السوقية العادلة للأدوات المالية المسجلة بالتكلفة في الميزانية وتشمل الديون طويلة الأجل والأدوات المالية بالحســابات النظامية مثل المبادلة والخيارات، على ســبيل المثال:-

القيمة العادلة للأدوات المالية

تتمثل الأدوات المالية للشـركة في الأصـول والالتزامات المالية وتتضـمن الأصـول المالية أرصـدة النقدية بالبنوك والصـندوق والعملاء وبعض المدينون والحســابات المدينة كما تتضـمن الالتزامات المالية البنوك الدائنة وبعض الدائنون والحسابات الدائنة .

طبقا لأسس التقييم المتبعة في تقييم أصول والتزامات الشركة والواردة بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية فإن القيمة العادلة للأدوات المالية لا تختلف اختلافا جوهريا عن قيمتها الدفترية في تاريخ الميزانية .

١٧- المبيعات القطاعية وأرباح التشغيل والأصول المحددة لكل قطاع

هي معلومات تخص القطاعات التشغيلية الرئيسية بالشركة من حيث حجم المبيعات والأرباح والأصول، كما يجب على الشركات متعددة الجنسيات أن تعد هذا التحليل القطاعي لكل منطقة جغرافية.

١٨- النقدية وشبه النقدية

تشمل بنود النقدية وشبه النقدية المسجلة بالميزانية سواء بحسابات النقدية وحسابات البنوك أو حسابات السحب على المكشوف، وشبه النقدية هي الأوراق المالية عالية السيولة منخفضة المخاطر مأذون الخزانة.

١٩- الديون طويلة الأجل

التفاصيل المتعلقة بإصدار السندات، ومعدلات الفائدة واستحقاقات القروض طويلة الأجل.

٢٠- الأطراف المرتبطة

طبيعة المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وحجم تلك المعاملات خلال الفترة وأرصدتها في نهاية الفترة.

٢١- الضرائب المؤجلة

تتضمن ضريبة الدخل على أرباح وخسائر العام كل من ضريبة العام والضريبة المؤجلة.

هذا ويتم إثبات ضريبة الدخل على صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الصرف السارية في تاريخ إعداد المركز المالي بالإضافة إلى الفروق الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة .

ويتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة والناشئة عن وجود بعض الفروق المؤقتة الناتجة عن اختلاف الفترة الزمنية التي يتم فيها الاعتراف بقيمة بعض الأصول والالتزامات بين كل من القواعد الضريبية المعمول بها وبين الأسس المحاسبية التي يتم إعداد القوائم المالية وفقا لها .

يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة كأصل للمنشأة عندما يكون هناك احتمال قوي بإمكانية استخدام هذا الأصل لتخفيض الأرباح الضريبية المستحقة على الشركة خلال السنوات المستقبلية ويتم تخفيض قيمة الضريبة المؤجلة المتبقية كأصل لدى المنشأة بقيمة الجزء الذي لن تتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية .

٢٢- الموقف الضريبي للشركة

١- الضريبة على أرباح شركات الموال

تم فحص الســـنوات حتى **٢٠٠٤** وتمت التســـوية مع المأمورية وتم دفع مبلغ **٩٢٦٢٢.٥٢** جنية في **٢٠٠٧/٢/٧** كما تم سداد ضريبة الأرباح هذا العام بواقع **٣٤٦٤٦٠** جنية.

٢- ضريبة المرتبات والأجور

تم الفحص حتى **٢٠٠٢** وتمت التسوية مع المأمورية ولم يتم فحص السنوات **٢٠٠٣،٢٠٠٤** حتى الآن.

ضريبة الدمغة

تمت التسوية حتى **٢٠٠٢**.

	٣١/ ١٢/ ٢٠٠٦	٣١/ ١٢/ ٢٠٠٥
	جنية مصري	جنية مصري
عملاء ومدينون		
عملاء مدينون	٦٣٤٨٧٣٩	١٢٦٢٨٨٤٩
بيع أوراق مالية داخل	١١١٧٥٩٩٥	١٥٣٣٢٥٧٣
عهد مؤقتة	٣٧٥٤٠	٠
سلف عاملين	١١٩٤١	٣٦٠٠٠
تأمينات لدى الغير	٦٠٠٠	٦٠٠٠
	١٧٤٨٠٢١٥	٢٧٩٩٣٤٢١

	٣١/ ١٢/ ٢٠٠٦	٣١/ ١٢/ ٢٠٠٥
مخصصات	جنية مصري	جنية مصري
مخصص قضايا متنازع عليها	٧٣٠٠٠	١٥٠٠٠٠
	٧٣٠٠٠	١٥٠٠٠٠

	٣١/ ١٢/ ٢٠٠٦	٣١/ ١٢/ ٢٠٠٥
الموردون وأرصدة دائنة أخرى	جنية مصري	جنية مصري
عملاء دائنون	١٠٣٤٣٠٢٥	٣٤٤٧٠٨٤٦
شراء أوراق مالية داخل	٧٩٦٣٧٣٣	١٦٥٥١٤٣٣
دائنو توزيعات	٦٩٣٥٩٣	٠
خدمات البورصة	٢٩٠٤	٢٦٣٥
صندوق المتعاملين في الاوراق المالية	٣٧٦٧	٦٣٧٧

شركات حفظ مركزي	١٥٧٣٣	٧٣٩١٧
ضرائب خصم تحت حساب الضريبة	٩٠٣	٨٨٨
خدمات المقاصة	٤١٨٩	٣٥٠٧
التأمينات الاجتماعية	١٨٩	١٧٦
المصروفات المستحقة	٢٣٣٢٨٦	٥٥٥٩٩٩
الدمغة	٦٦١	٠
جاري أمانات	٠	٣٣٩٩٧
حسابات جارية	٣٩٧٥٠٢	٢٧٠١٤٥٠
ضرائب مستحقة لمصلحة الضرائب	٩١٦٢٢	٠
ضرائب كسب العمل	١١٦٦٦	٢٧١٤١
ضرائب دخل ٢٠٠٦	٣٤٦٤٦٠	٠
ضرائب مؤجلة	٢١٧٧٠	٠
	٢٠٠٢٩٩٩١	٤٤٤٢٨٣٥٥

رأس المال

رأس مال المصدر ٣ مليون جنيه مصري وتم زيادته إلي ٦ مليون جنيه مسددة بالكامل ثم تم زيادة رأس المال المصدر ليصبح ١٠ مليون جنية مسدد منها ٨ مليون جنية حتى نهاية عام ٢٠٠٦ وأصبح رأس المال على النحو التالي :

رأس المال المرخص به ٢٠٠٠٠٠٠٠ جنية
رأس المال المصدر جنية١٠٠٠٠٠٠٠ | موزعة على عدد ١٠٠٠٠ سهم بقيمة أسمية ١٠٠٠ جنية للسهم

رأس المال المدفوع ٨٠٠٠٠٠٠ جنية
رأس المال غير المسدد ٢٠٠٠٠٠٠ جنية

٧.٧ تفسير وتحليل القوائم المالية لشركة جارانتي لتداول الأوراق المالية

١.٧.٧ طبيعة وأهمية أدوات التحليل المالي

بعد تحديد القوائم المالية لشركات السمسرة في الأوراق المالية، وإبراز طبيعة أهم ما تحتويه كل منها من معلومات، يتعين التعرف على كيفية قراءة وتحليل تلك القوائم من أجل استخدمها في ترشيد عملية اتخاذ القرار، وتقييم جودة استثمارات تلك الشركات.

وتعتبر المؤشرات المالية وتحليل الاتجاهات من أهم أدوات تحليل تلك القوائم المالية وعادة ما تكون المؤشرات المالية في شكل نسب أو عدد من المرات خلال فترة معينة، وبصفة عامة فإن هناك ست مجموعات من المؤشرات التي تستخدم في تحليل القوائم المالية وهي:(١)

١- معدلات أو نسب السيولة

تستخدم تلك المؤشرات للحكم على مقدرة الشركة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل.

وتمثل أهم نسب تحليل السيولة:

(١) ينظر ويراجع :-

- د. أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٥ .

- د. أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي الأساسي للاستثمار في الأوراق المالية، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٤.

- الجمعية المصرية للأوراق المالية، دليل المستثمر لقراء القوائم والتقارير المالية، القاهرة.

- رأس المال العامل.

- نسبة التداول.

- نسبة السيولة السريعة.

٢- نسب الرافعة المالية أو الاقتارض

وهي تبين كيفية أو مدى اعتماد الشـــركة على الاقتراض لتمويل أنشـــطتها وقدرتها على مواجهة الالتزامات المترتبة على ذلك الاقتراض.

وتمثل أهم نسب تحليل الرافعة المالية/ الاقتراض:

- نسبة القروض إلي حقوق الملكية.

- معدل تغطية الأصول.

- نسب إجمالي رأس المال.

- معدل تغطية الفوائد.

- معدل تغطية أعباء خدمة الديون.

- معدل تغطية توزيعات الأسهم الممتازة.

٣- نسبة الربحية

وهي تقيس مدى ربحية الشركة.

وتعد أهم نسب الربحية ما يلي:

- هامش مجمل الربح.

- هامش الربح التشغيلي.

- هامش صافي الربح.

- صافي العائد على رأس المال المستثمر.

- صافي العائد على حقوق الملكية لحملة الأسهم العادية.

٤- نسب تحليل النشاط (الكفاءة)

وهي تقيس قدرة الشركة على إدارة أصولها بكفاءة.

وتمثل أهم نسب تحليل النشاط (الكفاءة):

- معدل دوران المدينين.

- متوسط فترة التحصيل.

٥- نسب تحليل القيمة

وهي تساعد المستثمرين على تقييم ما يمتلكونه من أسهم الشركات وما تدره تلك الأسهم من عوائد.

وتمثل أهم نسب تحليل القيمة:

- نسب توزيعات الأرباح.
- العائد على السهم العادي (ربحية السهم).
- عائد الكوبون (عائد التوزيع).
- مضاعف الربحية .
- حقوق الملكية للسهم الممتاز.
- حقوق الملكية للسهم العادي.

٦- نسب تحليل التدفقات النقدية

وهي مجموعة المؤشرات التي تستخدم التدفقات النقدية في قياس السيولة والقدرة على الاقتراض والربحية.

وتعتبر أهم معدلات التدفقات النقدية:

- التدفقات النقدية التشغيلية إلي القروض قصيرة الأجل.
- متوسط التغطية النقدية للقروض قصيرة الأجل.
- التدفقات النقدية التشغيلية إلي إجمالي القروض.
- التدفقات النقدية التشغيلية للسهم.
- التدفقات النقدية التشغيلية إلي التوزيعات النقدية.

وبالرغم من أهمية المؤشرات المالية في تحليل القوائم المالية للشركات إلا أنه لابد من توخي الحذر في استخدمها حيث أنها ليست العنصر الوحيد للحكم على الشركة، فهي تقدم مؤشرات مساعدة ولكنها لا تقدم أدلة قاطعة فالنسب غير المرضية قد تؤدي إلي استنتاج أن الشركة ليست في وضع مالي جيد إلا أن ذلك لابد وأن يتأكد من خلال استخدام سلسلة من الأدوات والمؤشرات الأخرى. ومن ناحية أخرى فإن المؤشرات المالية عن سنة واحدة تكون محدودة الفائدة ولكنها تصبح ذات مغزى بمقارنتها سواء بنسب داخلية(لذات الشركة) لفترة مماثلة أخرى أو بنسب خارجية لشركات مماثلة أو بمعدلات الصناعة.

وبصفة عامة قد يتم استخدام تحليل الاتجاهات الداخلية أو الخارجية على النحو التالي:-

١- الاتجاهات الداخلية

يتم تحديد الاتجاه باختيار تاريخ أو سنة أساس معينة ويفترض أن النسبة المالية في هذه الفترة هي ١٠٠%، ثم يتم قسمة المؤشر أو النسبة المالية في كل سنة تالية على نسبة سنة الأساس وبالتالي ينتج الاتجاه معبراً عن تطور المؤشر على مدار عدة سنوات مقارنة بسنة واحدة هي سنة الأساس.

وفي المثال التالي يتم اعتبار سنة ٢٠٠٣ كسنة أساس وعندها يبلغ ربح السهم ١٠٠ جنية، ويمكن بيان اتجاه تطور ربح السهم خلال السنوات الأربع التالية على النحو التالي:

شركة سمسرة افتراضية – ربح السهم:					
السنة	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
	جنية مصري	جنية مصري	جنية مصري	جنية مصري	جنية مصري
ربح السهم	١٠٠	١٢٠	١٣٠	١٦٠	١٨٠
	١٠٠/١٠٠	١٠٠/١٢٠	١٠٠/١٣٠	١٠٠/١٦٠	١٠٠/١٨٠
اتجاه	%١٠٠	%١٢٠	%١٣٠	%١٦٠	%١٨٠

ويوضح الجدول أعلاه تطور الربحية لشركة السمسرة الافتراضية ويعكس التقدم الملحوظ في عمليات الشركة الأمر الذي يؤدي إلي زيادة أرباحها.

ويعتبر تحليل الاتجاهات من الأساليب المفيدة لوضوحه وسهولة حسابه، إلا أنه قد يؤدي إلي نتائج مضللة إذا لم يحسن اختيار أنسب سنة أساس.

٢- المقارنات الخارجية

تستخدم النسب في عمل مقارنات بين النتائج المالية للشركات التي تعمل في نفس المجال، ويراعي في المقارنات الخارجية ضرورة أن تطبق الشركات المقارنة ذات القواعد المستخدمة في حساب النسب.

٢.٧.٧ معدلات أو نسب السيولة Liquidity ratios

تعبر السيولة عن مقياس لمدى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها في تاريخ استحقاقها. وقد تكون الشركة رابحة إلا أنها لا تمتلك السيولة الكافية لمواجهة التزاماتها المالية قصيرة الأجل. وهناك عدة مؤشرات رئيسية لقياس السيولة هي رأس المال العامل ونسبة التداول ونسبة السيولة السريعة.

1.2.7.7 عائد رأس المال العامل Working Capital

تساعد معرفة نسب السيولة المستثمرين في تقييم قدرة الشركة على تحويل الأصول إلي نقدية لمواجهة التزاماتها قصيرة الأجل حيث يجب أن تحافظ الشركة على توافر رأس مال عامل كاف للوفاء بالتزاماتها المتداولة، ويتم حساب رأس المال العامل بخصم مجموع الالتزامات المتداولة من مجموع الأصول المتداولة، على النحو التالي:

رأس المال العامل	عام ٢٠٠٦ (القيمة بالألف جنية)	عام ٢٠٠٥ (القيمة بالألف جنية)
الأصول المتداولة	٢٦٠١٦	٤٥٠٥٢
يخصم : الالتزامات المتداولة	٢٠١٠٢	٤٤٥٧٨
رأس المال العامل	٥٤١٤ +	٤٧٣ +

عائد رأس المال

يتمثل عائد رأس المال العامل في معدل الربح قبل خصم الفائدة والضريبة(الذي يدون في حساب الأرباح والخسائر)، مقسوماً على قيمة الأصول في نهاية السنة المالية ناقص الالتزامات. ويتم التعبير عن معدل عائد رأس المال العامل بنسبة مئوية ويستخدم في تقييم مستوى أداء إدارة الشركة. ونظرياً، من المفترض أن يكون معدل عائد رأس المال العامل مرتفعاً، بل ويزيد عن معدل عائد رأس المال العامل في الشركات المنافسة.

وبصفة عامة فإن احتفاظ الشركات بقدر مناسب من رأس المال العامل يترتب عليه أجتذاب المستثمرين المتحفظين، ويمكن التعرف على مقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها وزيادة مبيعاتها واستغلال الفرص المالية المتاحة بتحديد مدى كفاية رأس مالها العامل.

ويعتبر عدم كفاية رأس المال العامل مع عدم القدرة على تسييل الأصول المتداولة من الأسباب الشائعة لفشل الشركات، بينما يعتبر النمو السنوي لرأس المال العامل علامة إيجابية لنمو الشركة وأزدهارها.

٢.٢.٧.٧ نسبة التداول

تختلف احتياجات المنشآت إلي رأس المال العامل باختلاف أنشطتها، والقدر المناسب من رأس المال العامل هو الذي يوفر للشركة احتياجاتها التشغيلية ويغطي التزاماتها واجبة السداد خلال دورة تشغيل واحدة على الأقل. ويستخدم المحللون عدة طرق لتحديد القدر المناسب لرأس المال العامل، وتعتبر نسبة التداول من أهم الطرق المستخدمة في ذلك، ويتم احتسابها عن طريق قسمة الأصول المتداولة بالالتزامات المتداولة.

وبصفة عامة فإن نسبة التداول المناسبة هي ٢:١ ، وهذا يعني أن كل ١ جنية من الالتزامات المتداولة يقابله ٢ جنية من الأصول المتداولة، إلا أن الشركات التي لديها مخزون منخفض وحسابات مدينين سريعة التحصيل يمكن أن تعمل بأمان مع نسبة تداول منخفضة مقارنة بالشركات التي لديها نسبة كبيرة من أصولها المتداولة ممثلة في المخزون والتي تبيع بضائعها على فترات ائتمانية طويلة.

ويمكن توضيح هذه النسبة في ميزانية جارانتي للسمسرة في الأوراق المالية كما يلي.

	القيمة بالألف جنية				القيمة بالألف جنية		
	٢٠٠٦				٢٠٠٥		
الأصول المتداولة	٢٦٠١٦				٤٥٠٥٢		
الالتزامات المتداولة	٢٠١٠٢	=	١:١,٣٠		٤٤٥٧٨	=	١:١,٥١

٣،٢،٧،٧ نسبة السيولة السريعة

بالإضـــافة إلي رأس المال العامل ونســـبة التداول، هناك طريقة أخرى لاختبار كفاية رأس المال العامل وهي النظر إلي الأصـول سـريعة التداول. وهي الأصـول المتداولة سـريعة التحول إلي نقدية، ولذا يستبعد المخزون من حساب نسبة السيولة السريعة لأنه لا يمكن بصفة عامة تحويله سريعاً إلأي نقدية.

وبالتالي فإن الأصول سريعة التداول هي الأصول المتداولة ناقصة المخزون، والمصروفات المدفوعة مقدماً وأي أصل آخر غير سائل.

والشـركة جيدة السـيولة يكون لديها زيادة في الأصـول سـريعة التداول عن الالتزامات المتداولة. وهذا يظهر قدرة الشركة الفورية على مواجهة التزاماتها.

ويتم حساب نسبة السيولة السريعة بقسمة الأصول سريعة التداول على الالتزامات المتداولة وتظهر في ميزانية شركة ترست كالأتي:

نسبة السيولة السريعة		القيمة بالألف جنية			
		٢٠٠٦		٢٠٠٥	
الأصول سريعة التداول	أو	الأصول المتداولة – المخزون – أي أصول غير سائلة استثمارات في صندوق ضمانات التسويات			
الالتزامات المتداولة		الالتزامات المتداولة			
	=	٢٦٠١٦–٥٤٠ ٢٠١٠٢	١:١,٢٧ =	٤٤٧٦٩ ٤٤٥٧٨	١:١,٠٠٤ =

وهذا يعني أن لكل ١ جنية من الالتزامات المتداولة هناك ١,٢٧ جنية متاح من الأصـــول سريعة التداول، وتعتبر نسبة السيولة في عام ٢٠٠٦ أفضل من نظيرها عام ٢٠٠٥.

٣،٧،٧ نسبة الرافعة المالية الافتراضية Leverage Ratios

الرافعة المالية هي الاعتماد على الأموال المقترضـة في تمويل جزء من أنشـطة الشـركة، وقد يؤدي الاقتراض أحياناً إلي تعظيم ربحية الشـركة إلا أن زيادة القروض عن حد معين قد يهدد الشركة بخطر مالي وبالتالي يهدد المستثمرين والدائنين. ويمكن تحليل الرافعة المالية المستثمرين

من تقييم مدى تحكم الشركة في الرافعة المالية وقدرتها على مواجهة الالتزامات المرتبطة بالديون فالإسراف في الاقتراض يؤدي إلي زيادة التكاليف بالشركة لوجوب دفع الفوائد المتعلقة بالقروض، وهناك حد معين من الاقتراض يستطيع المستثمرون قبوله ولكن الزيادة عن الحد المعقول تدعو للحذر.

وتمثل أبرز تلك النسب في الأتي:-

١- نسبة القروض إلي حقوق الملكية

توضح هذه النسبة العلاقة بين القروض وحقوق الملكية وتستخدم كأداة تحذيرية من تزايد قروض الشركة، فكلما ارتفعت هذه النسبة كلما أرتفع الخطر المالي. وكلما زادت القروض كلما انخفض حد الأمان بالنسبة للدائنين وزادت المصروفات الثابتة للشركة وانخفضت أرباحها، وفي أوقات الكساد أو أوقات ارتفاع أسعار الفائدة يمكن أن تحدث أزمة مالية للشركات المقترضة.

نسبة القروض إلي حقوق الملكية (القيمة بالآلف جنية)

$$= \frac{\text{إجمالي القروض (قصيرة وطويلة الأجل)}}{\text{القيمة الدفترية لحقوق الملكية}}$$

ومن الطبيعي أن تحاول الشركات أن تحافظ على نسبة القروض إلي حقوق الملكية أقل من الحد الأقصى وهو ١:١ مما يعني أنها تعتمد على تمويل من القروض أقل من حقوق الملكية. ومع ذلك فإن شركات الخدمات والمنافع العامة والمؤسسات المالية يمكن أن تعمل في ظل نسبة أعلى من ذلك.

٢- معدل تغطية الأصول

يعبر هذا المعدل عن نسبة تغطية الأصول الملموسة للشركة لكل ١٠٠٠ جنية من مجموع القروض، ولذا فهي تعطي للدائن مقياساً للحماية التي توفرها له الشركة بأصولها الملموسة (كل الأصول ما عدا الأصول غير الملموسة مثل الشهرة وبراءة الاختراع) وذلك بعد استبعاد الديون التجارية و التي عادة ما تكون ذات أولوية سابقة على القروض والتسهيلات.

ويلاحظ أن هذا المعدل يستخدم القيم الدفترية للأصول الملموسة وليست قيمتها السوقية، ولذلك يجب التعامل مع قيم الأصول بحذر بالغ لأنه من الممكن أن تكون قيم هذه الأصول عند التصفية أقل من قيمتها الدفترية.

ويتم حساب معدل تغطية الأصول على النحو التالي:

إجمالي الأصول – الأصول غير الملموسة – الديون التجارية
إجمالي القروض (قروض قصيرة الأجل+ قروض طويلة الأجل)/ ١٠٠٠ جنية

٣- نسب إجمالي رأس المال

وتوضح هذه النسب الأهمية النسبية لكل مصدر من مصادر التمويل في الشركة، ويلاحظ أن حقوق حملة الأسهم العادية كمصدر تمويلي تزداد بقيمة مجمع الأرباح المحتجزة على مدار السنين.

نسب أجمالي رأس المال	(القيمة بالألف جنية)	
السحب على المكشوف	بند ١٨	١,٠٠٠
+ القرض طويل الأجل	بند ٣٢	١,٣٠٠
+ السندات	بند ٣٣	١,٥٠٠
+ رأس المال للأسهم الممتازة	بند ٢٤	٢,٠٠٠
+ رأس المال للأسهم العادية	بند ٢٧	٤,٠٠٠
+ الاحتياطيات	بند ٢٨	٢,٥٠٠
+ الأرباح المحتجزة	بند ٢٩	١,٦٩٠
رأس المال المستثمر		١٣,٩٩٠

الأهمية النسبية للتمويل بالقروض

$$= \frac{\text{إجمالي القروض (قصيرة الأجل)}}{\text{رأس المال المستثمر}} \times ١٠٠$$

وتساعد النسب الموضحة أعلاه على توضيح مدى ملاءمة الهيكل التمويلي للشركة، حيث أن وجود نسبة كبيرة من تمويل الشركة من القروض قد يعطي مؤشراً على احتمال مواجهة الشركة لمشكلات تمويلية.

ومن ناحية أخرى، إذا حققت الشركة معدل عائد على رأس المال المستثمر أعلى من تكلفة الاقتراض فمن المفضل تمويلياً الاعتماد على القروض في الهيكل التمويلي للشركة، حيث يؤدي استخدام القروض إلي زيادة الأرباح.

٤- معدل تغطية الفوائد

يقيس هذا المعدل قدرة الشركة على سداد أعباء الفوائد على القروض ويحدد عدد مرات تغطية تلك الفوائد من أرباح الشركة. ومن الضروري أن تؤخذ كل أعباء الفوائد في الاعتبار سواء على قروض البنوك أو القروض قصيرة أو طويلة الأجل. ويحدد معدل تغطية الفوائد هامش الأمان لاستمرارية الشركة وكلما كان معدل التغطية أعلى كلما زاد هامش الأمان، حيث

أن عدم قدرة الشـــركة على مقابلة أعباء التمويل قد يؤدي إلي إفلاســـها، ولذا يعد معدل تغطية الفوائد بصفة عامة من أهم المؤشرات المالية، ولذلك يجب أن تحقق الشركة مستوى أرباح أعلى من الفوائد المطلوبة كحماية للشركة ضد الظروف المعاكسة التي قد تحدث في المستقبل.

وقد لا تحقق الشركة معيار التغطية المقبول للفوائد ومع ذلك لا تواجه أية مشاكل في سداد مديونياتها ســـواء من خلال تجديد أو إعادة جدولة الديون، إلا أن الأوراق المالية لهذه الشـــركة ستكون أكثر خطورة بالنسبة للمستثمرين .

وتم حساب معدل تغطية الفوائد على النحو التالي:

$$= \frac{\text{صافي الربح قبل الضرائب وحقوق الأقلية في الأرباح + إجمالي أعباء الفوائد}}{\text{إجمالي أعباء الفوائد}}$$

٥- معدل تغطية أعباء خدمة الديون

يوضـــح معدل تغطية الفوائد المعروض أعلاه مدى قدرة الشـــركة على ســـداد أعباء الفوائد على القروض ولكنه لا يوضح مدى قدرة الشركة على سداد أقساط تلك القروض، حيث أن عدم قدرة الشركة على سداد أقساط القروض يعرضها لذات المخاطر المالية (الإفلاس)، ولذلك يكون من الضروري احتساب معدل تغطية أعباء خدمة الديون (الأقساط + الفوائد).

ويتم حساب معدل تغطية أعباء خدمة الديون على النحو التالي:

$$= \frac{\text{صافي الربح قبل الضرائب وحقوق الأقلية في الأرباح + إجمالي أعباء الفوائد}}{\text{إجمالي أعباء الفوائد + أقساط القروض}}$$

وبصـــفة عامة فإنه كلما زاد هذا المعدل كلما كانت الشـــركة في موقف أفضـــل، ومن جهة أخرى فإن انخفاض ذلك المعدل لا يعني بالضـرورة إفلاس الشـركة إذ يمكنها الاسـتمرار طالما استطاعت تجديد أو إعادة جدولة ديونها.

٤،٧،٧ **تحليل الربحية** Profitability Ratios

يعطي تحليل الربحية المســـتثمرين مؤشـــراً عن مدى كفاءة إدارة الشـــركة في اســـتخدام مواردها. وفيما يلي أبرز تلك المؤشرات.

١- هامش مجمل الربح

تفيد هذه النسبة بالإضافة إلي نسب الربح التشغيلي وصافي الربح في تحليل الاتجاه الداخلي للأداء وأيضـــاً في عمل المقارنات الخارجية، ويظهر هامش مجمل الربح معدل ربحية مبيعات الشركة بعد خصم تكلفة المبيعات.

هامش الربح الإجمالي	القيمة بالألف جنية

$= \frac{\text{مجمل الربح التشغيلي}}{\text{صافي المبيعات}} \times ١٠٠$		
$= \frac{\text{عمولات السمسرة}}{\text{إجمالي قيمة بيع وشراء أوراق مالية}}$	٢٠٠٦	٢٠٠٥

	القيمة بالألف جنية	
	٢٠٠٦	٢٠٠٥
$\frac{\text{عمولات سمسرة بيع}}{\text{إجمالي قيمة بيع أوراق مالية}} = \frac{٢٢٣٢}{٨٦٧٥٧} \times ١٠٠$	= ٢,٥٧ %	
$\frac{\text{عمولات سمسرة شراء}}{\text{إجمالي قيمة شراء أوراق مالية}} = \frac{٢٢٧٤}{٨٢٢٦٤} \times ١٠٠$	= ٢,٧٦%	
$\frac{\text{إجمالي عمولات السمسرة}}{\text{إجمالي قيمة شراء وبيع أوراق مالية}} = \frac{٤٥٠٦}{١٦٩٠٢١} \times ١٠٠$	= ٢,٦٦%	

٢- هامش الربح التشغيلي

تعد هذه النسبة من النسب المتحفظة التي تقيس قدرة الشركة على استخدام مواردها لأنها لا تأخذ في الاعتبار تكلفة المبيعات فقط وإنما تأخذ أيضاً المصروفات البيعية والعمومية والإدارية التي تتكبدها الشركة.

وتتميز هذه النسبة بأنها تسمح بعقد مقارنات لهامش الربح بين الشركات المختلفة بغض النظر عن اختلاف طريقة احتساب تكلفة المبيعات.

هامش الربح التشغيلي	القيمة بالألف جنية	
	٢٠٠٦	٢٠٠٥
$= \frac{\text{صافي الربح التشغيلي}}{\text{صافي المبيعات}} \times ١٠٠$		
$= \frac{\text{عمولات السمسرة}}{\text{إجمالي قيمة بيع وشراء أوراق مالية}} \times ١٠٠$		
$\frac{١٦٦٥}{١٦٩٠٢١} \times ١٠٠ = ٠,٩٨\%$		

٣- هامش صافي الربح

يعد هامش صافي الربح مؤشراً هاماً لإظهار كفاءة إدارة الشركة بعد أخذ كل المصروفات والضرائب في الاعتبار.

هامش صافي الربح	القيمة بالألف جنية	
	٢٠٠٦	٢٠٠٥
$= \frac{\text{صافي الربح قبل البنود غير العادية وحقوق الأقلية}}{\text{صافي شراء وبيع أوراق مالية}} \times ١٠٠$		
= ١٤٣٩ X ١٠٠ = ٠,٨٥%		

١٦٩٠٢١

٤- صافي العائد (صافي الربح بعد الضرائب) على رأس المال المستثمر

تقيس هذه النسبة معدل العائد الذي حققته الشركة على جميع الأموال المستثمرة بها.

صافي العائد على رأس المال المستثمر — القيمة بالألف جنية

٢٠٠٦ ٢٠٠٥

= صافي الربح (قبل البنود غير العادية)+ إجمالي أعباء الفوائد / رأس المال المستثمر

= ١٤٣٩ / ٤١٢٢ + ٢٦٠١٦

١٤٣٩ / ٣٠١٣٨ = ٤,١٧%

٥- صافي العائد على حقوق الملكية لحملة الأسهم العادية

هذه النسبة تماثل النسبة السابقة حيث أن النسبتين يتم إحتسابهما باستخدام صافي الربح بعد الضرائب، وتعد تلك النسبة هامة لحملة الأسهم العادية لأنها تعكس ربحية رأس مال الشركة.

صافي العائد على حقوق الملكية — القيمة بالألف جنية

٢٠٠٦ ٢٠٠٥

= صافي الربح قبل البنود غير العادية – توزيعات الأسهم الممتازة / حقوق الملكية للأسهم العادية X ١٠٠

= ١٤٣٩ / ١٠٠٣٦ X ١٠٠ = ١٤,٣%

٥،٧،٧ نسب تحليل النشاط (الكفاءة)

تقيس نسب تحليل النشاط (والتي تعرف أيضاً بمعدلات الدوران) مدى كفاءة الشركة في إدارة أصولها. وتمثل أهم تلك النسب في الأتي:-

١- معدل دوران المدينين

يقيس هذا المعدل عدد مرات تحول حسابات المدينين إلي نقدية خلال العام كمؤشر على كفاءة سياسات الائتمان والتحصيل التي تتبعها إدارة الشركة.

معدل دوران المدينين — القيمة بالألف جنية

= صافي المبيعات السنوية / متوسط أرصدة المدينين

= صافي المبيعات السنوي١٦٩٠٢١

متوسط أرصدة المدينين= رصيد المدينين أول المدة + رصيد المدينين أخر المدة / ٢

$$= \frac{١٧٤٨٠ + ٢٧٩٩٣}{٢} = \frac{٤٥٤٧٣}{٢} = ٢٢٧٣٦$$

$$\text{معدل دوران المدينين} = \frac{١٦٩٠٢١}{٢٢٧٣٦} = ٦ \text{ مرات}$$

ويستخدم متوسط أرصدة حسابات المدينين في حساب معدل الدوران إذا كان نمو المبيعات مضطرداً خلال العام، أما إذا كانت المبيعات تتسم بالموسمية خلال العام فإنه من المفضل استخدام متوسط شهري لأرصدة المدينين بدلاً من المتوسط السنوي.

٢- متوسط فترة التحصيل

يقيس هذا المعدل متوسط عدد أيام فترة تحصيل حسابات المدينين.

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = \frac{\text{عدد أيام السنة}}{\text{معدل دوران المدينين}}$$

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = \frac{٣٦٥ \text{ يوم}}{٧ \text{ مرات}} \quad ٥٢ \text{ يوم}$$

وعلى الرغم أن فترة التحصيل الطويلة لا تعد مؤشراً جيداً بصفة عامة، إلا أن فترة التحصيل القصيرة جداً قد لا تكون مؤشراً جيداً أيضاً حيث أن قصر فترة التحصيل قد لا يرجع إلي كفاءة سياسة التحصيل وإنما إلي إتباع سياسة ائتمانية متحفظة جداً قد تؤدي إلي تقييد المبيعات.

٦.٧.٧ نسب تحليل القيمة

عادة ما تسمي معدلات القيمة أيضاً بمعدلات السوق حيث أنها تعكس قيمة أسهم الشركة مقارنة بالأوراق المالية الأخرى المتداولة في السوق وذلك بالربط بين القيمة السوقية للسهم والقوائم المالية للشركة، حيث أن سعر السوق لا يعني الكثير بدون إيجاد العلاقة بينه وبين أرباح الشركة وتوزيعاتها.

١- نسب توزيعات الأرباح للأسهم العادية

توضح نسبة الأرباح الموزعة على المساهمين إلي صافي أرباح الشركة، ويتم حساب تلك النسبة على النحو التالي:

$$= \frac{\text{التوزيعات للأسهم العادية}}{\text{صافي الأرباح – التوزيعات للأسهم الممتازة}} X ١٠٠$$

$$\frac{٦٩٣}{} X ١٠٠ = ٤٤,٤\%$$

بصفة عامة تشير نسبة التوزيعات إلي نسبة ما يتم توزيعه من الأرباح وبالتالي فإنه إذا تم خصـم نسـبة التوزيعات من ١٠٠% ينتج نسـبة الأرباح المحتجزة، وهي الأرباح التي تقرر الشـركة عدم توزيعها لإعادة اسـتثمارها في أنشـطتها، وفي المثال الحالي فإن نسـبة الأرباح المحتجزة هي عبارة عن ٥٥,٦%. وفي حالة زيادة الأرباح الموزعة عن صـافي أرباح السـنة فإن نسبة التوزيعات ستتعدى ١٠٠% وهذا يعني توزيع جزء من الأرباح المحتجزة من السنوات السابقة مما يؤدي إلي انخفاض حقوق المساهمين.

٢- العائد على السهم العادي (ربحية السهم)

عادة ما يهتم حملة الأسـهم العادية بالعائد على السـهم أكثر من اهتمامهم بتوزيعات الأرباح وذلك لأن تأثير الربحية على سعر السهم في السوق أكبر من تأثير التوزيعات.

العائد على السهم العادي (ربحية السهم)	
صافي الأرباح (قبل البنود غير العادية) – التوزيعات للأسهم الممتازة	=
المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القابلة للتداول خلال السنة	

ويؤخذ في الاعتبار عند حسـاب المتوسـط المرجح لعدد الأسـهم العادية القابلة للتداول عدد الأسهم المصدرة والأسهم المشتراة بواسطة الشركة خلال الفترة ويحسب متوسط مرجح لهذه الأسهم بنسبة فترة قابليتها للتداول خلال السنة.

في المثال الحالي يفترض أن عدد الأسهم ١٠٠٠٠ سهم.

متوسط عدد الأسهم العادية القابلة للتداول

صافي ربح السهم =

= ١٤٣٩٠٠ ٠ / ١٠٠٠٠ = ١٤٣,٢

٣- عائد الكوبون (عائد التوزيع)

قبل أن تقرر الشركة توزيع الأرباح فإنه يجب أولاً التأكد من توافر السيولة اللازمة لإجراء تلك التوزيعات حتى لا تؤثر على احتياجات الشـركة من رأس المال العامل أو تمويل الاستثمارات الجديدة، ويعتبر تحديد توزيعات الأرباح من مسئوليات مجلس إدارة الشركة والذي يقرر مبدأ التوزيع من عدمه، كما يحدد قيمة ما سيتم توزيعه.

وتمثل نسبة عائد الكوبون نسبة التوزيعات على الأسهم العادية والممتازة إلي سعر السهم الحالي في السوق، وتسمح نسب عائد الكوبون بعقد مقارنات عادلة بين الشركات المختلفة.

عائد الكوبون = التوزيعات السنوية لكل سهم X ١٠٠

سعر السوق للسهم

= $\frac{١٠٠٠٠ \div ٦٩٣٠٠٠}{١٥٠٠}$ X ١٠٠ = ٤,٦٢%

٤- مضاعف الربحية

يتيح معدل مضاعف الربحية مقارنة العائد على السهم العادي بسعره السوقي، ويوضح هذا المعدل عدد أضعاف سعر بيع السهم بالنسبة للعائد على السهم.

مضاعف الربحية = $\frac{\text{السعر السوقي للسهم العادي}}{\text{العائد على السهم العادي}}$

= $\frac{١٥٠٠}{١٤٤}$ = ١٠,٤ :١ أو ١٠,٥ مرة

٥- حقوق الملكية (القيمة الدفترية) لحملة الأسهم الممتازة والأسهم العادية

يتمتع حملة الأسـهم الممتازة بالأولوية قبل حملة الأسـهم العادية عند التصـفية أو توزيع الأصول، ويتم تقسيم ما تبقى بعد توزيع حقوق حملة الأسهم الممتازة على حملة الأسهم العادية، ولذا فإن هناك معدلين لقياس مدى كفاية الأصول لتغطية حقوق حملة الأسهم الممتازة والعادية. وحيث لا يتضمن المثال المتقدم وجود حملة أسهم ممتازة فسوف يتم الاقتصاد على تحديد قيمة حقوق الملكية للسهم العادي على النحو التالي:

= $\frac{١٠٠٣٦٠٠٠}{١٠٠٠٠}$ = ١٠٠٣,٦ جنية لكل سهم عادي

قيمة حقوق الملكية للسهم العادي	(القيمة بالجنية المصري)
= $\frac{\text{رأس مال الأسهم العادية + الاحتياطيات + الأرباح المتحتجزة}}{\text{عدد الأسهم العادية}}$	

وعلى الرغم من أن قيمة حقوق الملكية للسـهم العادي (القيمة الدفترية للسـهم العادي) قد تستخدم أحياناً في تقييم السهم، إلا أن العلاقة بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية للسهم مجرد عامل من بين العديد من العوامل التي تؤثر على القيمة السوقية للسهم، فكثير من الأسهم تباع بأعلى من قيمتها الدفترية في حين تباع بعض الأسهم الأخرى بأقل من قيمتها الدفترية.

ويعتبر الفرق بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية للسهم عن القدرة الربحية الحالية أو المتوقعة للشركة، فالشركة التي تمتلك قدرة عالية على تحقيق الأرباح تحقق سعراً أعلى لأسهمها

في السوق مقارنة بشركة أخرى ذات قدرة أقل على تحقيق أرباح وذلك بالرغم من أن الشركتين قد يكون لديهما نفس حقوق الملكية (القيمة الدفترية).

٧.٧.٧ معدلات التدفقات النقدية

غني عن القول فإن جميع المعدلات الســـابقة ارتبطت بكل من قائمة الدخل والميزانية دون قائمة التدفقات النقدية. وتساعد معدلات التدفقات النقدية في تحليل السيولة والربحية وتتمثل أبرز تلك المؤشرات في الأتي:

التدفقات النقدية التشغيلية إلي القروض قصيرة الأجل

يساعد هذا المعدل في تحديد قدرة الشركة على سداد ديونها قصيرة الأجل وقت استحقاقها وتعتبر الزيادة في هذه النسبة مؤشراً إيجابياً على تحسن مستوي السيولة للشركة ويتم حساب التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلي القروض قصيرة الأجل على النحو التالي:

$$= \frac{\text{التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{السحب على المكشوف من البنوك}}$$

٢- متوسط التغطية النقدية للقروض قصيرة الأجل

يعكس معدل التغطية النقدية للقروض قصــيرة الأجل ســياســة التوزيعات وتأثيرها اللاحق على النقدية المتاحة لمقابلة الالتزامات قصيرة الأجل للشركة. تظهر هذه النسبة أيضاً مدى قدرة الشركة على مواجهة القروض بأمان، وكلما زادت هذه النسبة كلما زاد مستوى الأمان في سداد القروض قصيرة الأجل.

ويتمثل حساب ذلك المتوسط على النحو التالي:-

التغطية النقدية للقروض قصيرة الأجل
$= \frac{\text{التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية – التوزيعات النقدية (أسهم عادية وممتازة)}}{\text{السحب على المكشوف من لابنوك}}$

٣- التدفقات النقدية التشغيلية إلي إجمالي القروض

تشير نسبة التدفقات النقدية إلي إجمالي القروض، إلي مدى مقدرة الشركة على سداد ديونها باستخدام تدفقاتها النقدية التشغيلية، وكلما انخفضت النسبة انخفضت مقدرة الشركة المالية وزاد احتمال حدوث مشاكل في المستقبل كنتيجة لعدم القدرة على السداد.

ويتم حساب التدفقات النقدية التشغيلية إلي إجمالي القروض على النحو التالي:

$$= \frac{\text{التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية}}{\text{إجمالي القروض}}$$

٤- التدفقات النقدية التشغيلية للسهم

تشير هذه النسبة إلي التدفقات النقدية المتولدة من الأنشطة التشغيلية بالنسبة لكل سهم عادي، وعادة ما يكون هذا المعدل أعلى من العائد على السهم وذلك لأن الإهلاك يخصم من الأرباح ولا يخصم من التدفقات النقدية، وعلى المدى القصير تعد التدفقات النقدية للسهم مؤشراً أفضل على مدى قدرة الشركة على اتخاذ قرارات بالتوسعات المستقبلية وسداد توزيعات الأرباح، وبالرغم من هذا فلا يجب الاعتداد بهذا المعدل كبديل لمعدل العائد على السهم (ربحية السهم).

ويتم حساب التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للسهم على النحو التالي:

=	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	=	١٧٤٨٨٥٥		١٧٤,٩ جنية
	متوسط عدد الأسهم العادية		١٠٠٠٠	=	مصري للسهم

٥- التدفقات النقدية التشغيلية إلي التوزيعات النقدية

يشير معدل التدفقات النقدية التشغيلية إلي التوزيعات النقدية إلي قدرة الشركة على تغطية التوزيعات النقدية من خلال التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، وكلما زادت هذه النسبة كلما زادت قدرة الشركة على سداد التوزيعات النقدية.

التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلي التوزيعات النقدية			(القيمة بالجنية المصري)	
=	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / التوزيعات النقدية لكل من الأسهم الممتازة والعادية	=	١٧٤٨٨٥٥ / ٦٩٣٠٠٠	= ٢,٥ مرة

٨.٧ أسئلة وتطبيقات عملية

١- ما الفرق بين التقارير والقوائم المالية؟

٢- عادة ما تصور شركات السمسرة في الأوراق المالية تقريراً سنوياً كمتطلب قانوني. اشرح العبارة التالية موضحاً الأتي:

- طبيعة وأهمية التقرير السنوي.
- مكونات التقرير السنوي.
- المصادر التنظيمية التي تحدد هيكل التقرير السنوي.

٣- وضح طبيعة تقرير المراجعة المالي والتشغيلي وأهميته والاعتبارات المرتبطة بإعداده؟

٤- ما هو تقرير **Cadbury** وأهميته وأثاره على إعداد التقارير المالية؟

٥- أشرح طبيعة وأهمية تقرير مجلس الإدارة وهل إعداد يغني عن إعداد بيان رئيس مجلس الإدارة وتقرير المدير العام التنفيذي.

٦- حدد طبيعة وأهمية القوائم المالية التي تعدها شركات السمسرة في الأوراق المالية ومدى اختلافها عن القوائم المالية والتي تعدها الشركات في الصناعات الأخرى.

٧- ما هي مكونات القوائم المالية والافتراضات الأساسية التي يعد في ضوئها تلك القوائم.

٨- هل يعد تقرير مراقب الحسابات من القوائم المالية وما هي أهميته ومدى إلزام شركات السمسرة بإخضاع قوائمها لمراجع خارجي.

٩- من الذي يعتبر مسئولاً عن إعداد القوائم المالية ولماذا، وما هي مسئولية المراجع الخارجي عن تلك القوائم، وكيف يقرر ذلك المراجع أنها قد تم عرضها بعدالة في كافة النواحي الهامة.

١٠- ما هي أهمية قائمة المركز المالي(الميزانية) وكيف تعبر معادلة الميزانية عن تلك القائمة. وما هي مكونات الميزانية الرئيسية – أشرح طبيعة كل مكون وعلاقته بمعادلة الميزانية.

١١- اشرح المصطلحات الرئيسية في الميزانية العمومية لشركات السمسرة في الأوراق المالية:-

- صافي رأس المال العامل
- إجمالي الاستثمارات
- حقوق المساهمين.
- الأصول المتداولة.
- الأصول طويلة الأجل.
- الالتزامات المتداولة.

١٢- أشرح كيف لماذا يختلف عرض مكونات الميزانية في شركات السمسرة في الأوراق المالية عن غيرها من الصناعات والأنشطة التي تمارسها منشآت الأعمال.

١٣- هل يمكن أن تظهر بنود المخزون، والسنوات والاستثمارات في شركات تابعة أو شقيقة، الأصول غير الملموسة، استثمارات مالية متداولة- اشرح مع ذكر أمثلة توضيحية.

١٤- اشرح أهمية قائمة الدخل في التعبير عن نتيجة أعمال أنشطة شركات السمسرة في الأوراق المالية- مع الاستعانة بمثال عملي.

١٥- وضح المقصود بعمولات سمسرة بيع أو شراء الأوراق المالية وما هو الوعاء الذي تحتسبه شركة السمسرة في الأوراق المالية تلك العمولات على أساسه.

١٦- وضح أهمية قائمة التدفقات النقدية في شركات السمسرة في الأوراق المالية وكيف يتم إعدادها.

١٧- وضح طبيعة وأهمية قائمة التغير في حقوق الملكية في شركة السمسرة في الأوراق المالية.

١٨- كيف يتم الإفصـــاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية والمخاطر التي تواجهها شــركة السمسرة في الأوراق المالية، آليات الحد من تلك المخاطر في القوائم المالية.

١٩- كيف تتم المعالجة المحاسـبية لحسـابات وأرصـدة جاري شـراء وبيع الأوراق المالية وعلاقتهما بحسابات وأرصدة العملاء.

٢٠- حدد وأشــرح حســاب وأهمية نســب ومعدلات الســيولة والربحية والعلاقة بينهما في شركة السمسرة في الأوراق المالية.

٢١- كيف تسـتخدم نسـب تحليل التدفقات النقدية في قياس السـيولة والقدرة على الافتراض والربحية في شركات السمسرة في الأوراق المالية.

٢٢- كيف يمكن للمسـاهمين في شـركة السـمسـرة في الأوراق المالية تقييم ما يمتلكونه من أسهم وما تدره من عوائد.

٢٣- كيف لشــركات الســمســرة في الأوراق المالية تحديد مدى اعتمادها على الافتراض لتمويل أنشطتها ومدى قردتها على مواجهة الالتزامات المرتبطة.

٢٤- اشرح الآليات التي يمكن أن تستخدمها شركة السمسرة في الأوراق المالية لقياس مدى ربحيتها وقدرتها على إدارة أصولها بكفاءة.

٢٥- رغماً عن أهمية المؤشــرات المالية في تحليل القوائم المالية لشــركات الســمســرة في الأوراق المالية إلي أنها ليس العناصر الوحيدة للحكم للحكم على أداء تلك الشركات. اشرح تلك العبارة موضحاً الأتي:-

- أهمية المؤشرات المالية في تفسير وتحليل المعلومات المالية لشركات السمسرة.
- ابرز المؤشرات المالية التي يمكن استخدامها في تحليل القوائم المالية.
- حدود استخدام المؤشرات المالية وكيف تصبح ذات مغزى.

٢٦- فيما القوائم المالية الخاصة بشركة العلياء للسمسرة في الأوراق المالية.

المطلوب: اسـتخدام المؤشـرات المالية على تلك المعلومات المتاحة في تحليل أداء الشـركة من حيث ربحتها وسيولتها وكفاءة ادارة أصولها وتقييم ما تدره أسهمها من عوائد ومخاطر.

قائمة المركز المالي للشركة

في ٢٠٠٦/١٢/٣١

	٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ جنية مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ جنية مصري
الأصول المتداولة		
النقدية بالخزينة والبنوك		
نقدية بالخزينة	٨٥٥٢٣	٢٧٥٤٧٠
حسابات جارية بالبنوك	٧٣٤١٥	١٨٢٩٦٤
إجمالي النقدية بالخزينة والبنوك	١٥٨٩٣٨	٤٥٨٤٣٤
المدينون وأرصدة مدينة أخرى		
عملاء و مدينون	١٢٤٩٦٠٧٥	٩٩٤٤٢١٣
دفعات مقدمة	١٠٤٩٦	١٠٢١٠
إجمالي المدينون والأرصدة المدينة الأخرى	١٢٥٠٦٥٧١	٩٩٥٤٤٢٣
إجمالي الأصول المتداولة	١٢٦٦٥٥٠٩	١٠٤١٢٨٥٧
الالتزامات المتداولة		
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	١٠٤٦٥٧٦٥	٩٣٢٥٠٣٥
إجمالي الالتزامات المتداولة	١٠٤٦٥٧٦٥	٩٣٢٥٠٣٥
رأس المال العامل	٢١٩٩٧٤٤	١٠٨٧٨٢٢
الأصول طويلة الأجل		
استثمارات طويلة الأجل	٩٧٠٠٠	٩٧٠٠٠
الأصول الثابتة	١٠٢٦٣٦	٦١٧٨٨
إجمالي الأصول طويلة الأجل	١٩٩٦٣٦	١٥٨٧٨٨
إجمالي الاستثمار	٢٣٩٩٣٨٠	١٢٤٦٦١٠
يتم تمويله على النحو التالي		
حقوق المساهمين		
رأس المال المدفوع	٧٥٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠
احتياطي قانوني	٣١٥٤١	٧٠٦٤
خسائر مرحلة	٣٦٤٥٢	(٣٧١٣٠١)
أرباح العام	١٦١٧٨٣٩	٨٦٠٨٤٧
إجمالي حقوق المساهمين	٢٣٩٩٣٨٠	١٢٤٦٦١٠
إجمالي تمويل رأس المال العامل و الأصول طويلة الأجل	٢٣٩٩٣٨٠	١٢٤٦٦١٠
	٠	0

قائمة الدخل

عن الفترة من ٢٠٠٦/١/١ إلي ٢٠٠٦/١٢/٣١

	٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ جنية مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ جنية مصري
إيرادات النشاط		
عمولات سمسرة	٢٦٣٧٠٤٣	١٥١٩٩٢٣
إجمالي عمولات النشاط	٢٦٣٧٠٤٣	١٥١٩٩٢٣
يخصم		
مصروفات عمومية وإدارية	٧٣٨٥٩٤	٥٧٥٨١٩
	٧٣٨٥٩٤	٥٧٥٨١٩
يضاف (يخصم)		
إيرادات متنوعة	٢٢٩٢٣٠	٢٣٩٣٠
فروق عملة	(١١٣)	(١٤١٩)
	٢٢٩١١٧	٢٢٥١١
صافي الأرباح قبل ضرائب الدخل	٢١٢٧٥٦٦	٩٦٦٦١٥
ضرائب الدخل	٤٢٠٤٣٨	١٠٥٧٦٨
ضرائب سنوات سابقة	٨٤٢١٥	٠
ضرائب مؤجلة	٥٠٧٤	٠
صافي الربح بعد الضرائب	١٦١٧٨٣٩	٨٦٠٨٤٧

قائمة التدفقات النقدية

في ٢٠٠٦/١٢/٣١

	٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ جنية مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ جنية مصري
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل		
صافي الأرباح قبل الضرائب والبنود غير العادية	٢١٢٧٥٦٦	٩٦٦٦١٥
تعديلات لتسوية صافي الأرباح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل		
إهلاكات	١٩١٩١	١٨٩٣٦
ضرائب الدخل المسددة	(٨٤٢١٥)	٠
أرباح التشغيل قبل التغير في رأس المال العامل	٢٠٦٢٥٤٢	٩٨٥٥٥١
التغير في عملاء ومدينون وأوراق قبض	(٢٥٥١٨٦٢)	(٥٩٦٥٦٦٧)
التغير في دفعات مقدمة	(٢٨٦)	(٧٤)
التغير في حسابات دائنة	٧١٥٢١٨	٥٤٣٨٥٤٢
صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل	٢٢٥٦١٢	٤٥٨٣٥٢

التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار		
مدفوعات لشراء أصول ثابتة	(٦٠٠٣٩)	(٢٤٠٨٧)
مدفوعات في استثمارات طويلة الأجل	٠	(٩٧٠٠٠)
صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار	(٦٠٠٣٩)	(١٢١٠٨٧)
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل		
توزيعات الأرباح	(٤٦٥٠٦٩)	٠
صافي التدفقات النقدية من أنشطة التمويل	(٤٦٥٠٦٩)	٠
صافي النقص في النقدية وما في حكمها خلال الفترة	(٢٩٩٤٩٦)	٣٣٧٢٦٥
النقدية وما في حكمها في بداية الفترة	٤٥٨٤٣٤	١٢١١٦٩
النقدية وما في حكمها في نهاية الفترة	١٥٨٩٣٨	٤٥٨٤٣٤

المدير المالي   **رئيس مجلس الإدارة**

علماً بأن :-

١- قيمة بيع وشراء الأوراق المالية لصالح العملاء قد بلغت ج.

٢- أن قيمة رأس المال المصدر ج بقيمة أسمية ج للسهم.

٣- أن القيمة السوقية للشركة يبلغ ٨ مليون جنية.

٤- تم توزيع ٦٠% من صافي أرباح العام.

٢٧- فيما يلي القوائم المالية لشركة الحمد لتداول الأوراق المالية المقفلة في ٢٠٠٦/١٢/٣١.

المطلوب :

A- استخدام مؤشرات التحليل المالي التالية في تفسير وتحليل تلك القوائم المالية:-

- معدلات السيولة.
- مؤشرات الربحية.
- نسب تحليل النشاط (الكفاءة).
- نسب تحليل القيمة.
- نسب تحليل التدفقات النقدية.

B- قارن بين الأداء المالي لشـــركة الحمد لتداول الأوراق المالية في ذلك المثال مع الأداء المالي المناظر لشركة العليا للسمسرة في الأوراق المالية.

بافتراض أن :-

١- قيمة بيع وشراء الأوراق المالية لصالح العملاء لشركة الحمد هذا العام جنية.

٢- أن قيمة رأس المال المصدر جنية بقيمة أسمية للسهم بمبلغ جنية.

٣- أن القيمة السوقية للشركة يبلغ ٧ مليون جنية.

٤- تم توزيع ٦٠% من صافي أرباح العام.

قائمة المركز المالي للشركة
في ٢٠٠٦/١٢/٣١

	٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ جنية مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ جنية مصري
الأصول المتداولة		
النقدية بالخزينة والبنوك		
نقدية بالخزينة	١٤٥١٢٠	٦٠١٨٧١
حسابات جارية بالبنوك	٦٣٩٥٤٩	٢٢٩٢٩٨٧
إجمالي النقدية بالخزينة والبنوك	٧٨٤٦٦٩	٢٨٩٤٨٥٨
المدينون وأرصدة مدينة أخرى		
عملاء و مدينون	١٠٧١٦٠٤٦	١٢٤١٢٥٣٥
صندوق ضمان التسويات	٢٦١٤٨١	١١٧٦١٧
دفعات مقدمة	١٥٢٨	٠
إجمالي المدينون والأرصدة المدينة الأخرى	١٠٩٧٩٠٥٥	١٢٥٣٠١٥٢
إجمالي الأصول المتداولة	١١٧٦٣٧٢٤	١٥٤٢٥٠١٠
الالتزامات المتداولة		
الموردون وأرصدة دائنة أخرى	١٠٦١٢٢٧٣	١٥٢٤٢٢٤١
إجمالي الالتزامات المتداولة	١٠٦١٢٢٧٣	١٥٢٤٢٢٤١
رأس المال العامل	١١٥١٤٥١	١٨٢٧٦٩
الأصول طويلة الأجل		
استثمارات طويلة الأجل	٤٠٢٩٠	٤٠٢٩٠
الأصول الثابتة	٥٤٦٠٣٨	٢٣٣٩٦١
إجمالي الأصول طويلة الأجل	٥٨٦٣٢٨	٢٧٤٢٥١
إجمالي الاستثمار	١٧٣٧٧٧٩	٤٥٧٠٢٠
يتم تمويله على النحو التالي		
حقوق المساهمين		
رأس المال	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠
احتياطيات	٥٦١٧٢	٥٦١٧٢
أرباح مرحلة	١٥٠٨٤٨	(٥٤٩٢٩)
أرباح العام	١٢٨٠٧٥٩	٢٠٥٧٧٧
إجمالي حقوق المساهمين	١٧٣٧٧٧٩	٤٥٧٠٢٠
إجمالي تمويل رأس المال العامل و الأصول طويلة الأجل	١٧٣٧٧٧٩	٤٥٧٠٢٠
	٠	0

قائمة الدخل

عن الفترة من ٢٠٠٦/١/١ إلي ٢٠٠٦/١٢/٣١

	٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ جنية مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ جنية مصري
إيرادات النشاط		
عمولات سمسرة	٢٧٢٣١٦٥	١١٠٤٣٧٩
إجمالي عمولات النشاط	٢٧٢٣١٦٥	١١٠٤٣٧٩
يخصم		
مصروفات عمومية وإدارية	١٢٢١٥٨٨	(٨٧٤٩٢٣)
	١٢٢١٥٨٨	(٨٧٤٩٢٣)
يضاف		
عوائد صندوق ضمان التسويات	١١٢٠١	٠
	١١٢٠١	٠
صافي أرباح النشاط	١٥١٢٧٧٨	٢٢٩٤٥٦
يضاف		
فوائد دائنة	٢٤٣٦	٠
فروق عملة	٩٢٢٦٤	١٣٠٧٥
	٩٤٧٠٠	١٣٠٧٥
صافي الأرباح قبل ضرائب الدخل	١٦٠٧٤٧٨	٢٤٢٥٣١
ضرائب الدخل	(٣١١١٩٤)	(٣٦٧٥٤)
ضرائب مؤجلة	(١٥٥٢٥)	٠
صافي الربح بعد الضرائب	١٢٨٠٧٥٩	٢٠٥٧٧٧

قائمة التدفقات النقدية

في ٢٠٠٦/١٢/٣١

	٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ جنية مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ جنية مصري
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل		
صافي الأرباح قبل الضرائب والبنود غير العادية	١٦٠٧٤٧٨	٢٤٢٥٣١
تعديلات لتسوية صافي الأرباح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل		
إهلاكات	٤٢٦١٨	١٥٨٢٠
أرباح التشغيل قبل التغير في رأس المال العامل	١٦٥٠٠٩٦	٢٥٨٣٥١
التغير في المدينون وأرصدة مدينة أخرى	١٦٩٦٤٨٩	(١٠٨٧٦٧٥٦)
التغير في صندوق ضمان التسويات	(١٤٣٨٦٤)	٢٧٨٢
التغير في دفعات مقدمة	(١٥٢٨)	٠
التغير في الموردون والأرصدة الدائنة الأخرى	(٤٩٥٦٦٨٧)	١٣٣٦٢١٨٠
صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل	(١٧٥٥٤٩٤)	٢٧٤٦٥٥٧

التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار		
مدفوعات لشراء أصول ثابتة	(٣٥٤٦٩٥)	(٣٩٣١٢)
مدفوعات لشراء استثمارات مالية	٠	(٤٠٢٩٠)
صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار	(٣٥٤٦٩٥)	(٧٩٦٠٢)
صافي النقص في النقدية وما في حكمها خلال الفترة	(٢١١٠١٨٩)	٢٦٦٦٩٥٥
النقدية وما في حكمها في بداية الفترة	٢٨٩٤٨٥٨	٢٢٧٩٠٣
النقدية وما في حكمها في نهاية الفترة	٧٨٤٦٦٩	٢٨٩٤٨٥٨

المدير المالي **رئيس مجلس الإدارة**

الفصل الثامن

معايير الملاءة المالية في شركات السمسرة [1]

٨,١ المقصود بمعايير الملاءة المالية وهدفها ونطاق تطبيقها .

٨,٢ التزامات شركات السمسرة المرتبطة بتطبيق معايير الملاءة المالية.

٨,٣ هيكل الملاءة المالية.

٨,٣,١ شروط الملاءة المالية.

٨,٣,٢ تعريف صافي رأس المال السائل وكيفية حساب عناصره.

٨,٤ نموذج حساب صافي رأس المال.

٨,٥ تطبيقات عملية على أعداد نموذج الملاءة المالية.

٨,٦ أسئلة وتطبيقات عملية.

---

[1] قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال رقم ١٤ لسنة ٢٠٠٧ بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٤ بشأن معايير الملاءه المالية للشركات العاملة في مجال الأوراق المالية، ويتم العمل بذلك القرار اعتبارا من ١٥ أبريل عام ٢٠٠٧.

١,٨ المقصود بمعايير الملاءة المالية وهدفها ونطاق تطبيقها

١,١,٨ المقصود بالملاءة المالية

يقصد بالملاءة المالية مدى كفاية الموارد المالية للشركة للوفاء بالتزاماتها المالية في مواعيد استحقاقها.

٢,١,٨ هدف تطبيق معايير الملاءة المالية

تهدف معايير الملاءة المالية للشـــركات العاملة في مجال الأوراق المالية إلي قياس مدى قدرة هذه الشركات على مواجهة المخاطر التي ترتبط بأنشطتها وعملائها والأوراق المالية التي تتعامل فيها. وتشمل هذه المخاطر على سبيل المثال لا الحصر مخاطر السوق ومخاطر التسوية ومخاطر الائتمان ومخاطر التشـغيل ومخاطر السـيولة. فالالتزام بهذه المعايير يعد من الوســائل الرئيسية لإدارة المخاطر بهذه الشركات. كما أن الالتزام بهذه المعايير يعد بمثابة رسالة موجهة من الشـــركة المعنية إلي المتعاملين معها تؤكد فيها قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه هؤلاء المتعاملين مما يزيد من ثقتهم في التعامل معها.

٣,١,٨ نطاق تطبيق معايير الملاءة المالية

تســري معايير الملاءة المالية على الشــركات العاملة في مجال الأوراق المالية التي تزاول واحداً أو أكثر من الأنشطة التالية:

A- السمسرة في الأوراق المالية.

B- التعامل والوساطة والسمسرة في السندات.

C- أمناء الحفظ.

٢,٨ الالتزامات المرتبطة بتطبيق معايير الملاءة المالية (1)

١,٢,٨ التزامات شركات السمسرة في الأوراق المالية

تتمثل تلك الالتزامات في الآتي:-

- يجب على شــركات الســمســرة في الأوراق المالية الالتزام في كل وقت بمعايير الملاءة المالية.

---

(1) **المادة الثانية من قرار رئيس الهيئة رقم ١٤ لسنة ٢٠٠٧.**

- يجب على شـــركات الســـمســـرة في الأوراق المالية موافاة الهيئة العامة لســـوق المال والبورصــة بالنماذج والتقارير والمســتندات المرتبطة بمعايير الملاءة المالية أو أية مســتندات أو بيانات تطلبها الهيئة أو البورصة للتحقق من التزام الشركة بذلك.

وفي سبيل تحقيق ذلك يتعين على الشركات الالتزام بما يلي:-

١- إعداد بيان بصـــافي رأس المال الســـائل يومياً، واعتماده من العضـــو المنتدب والمدير المالي للشركة. ويحفظ بملف خاص لدى المراقب الداخلي للشركة.

٢- أن تقدم للهيئة والبورصـــة في أول يوم عمل من كل أســـبوع بياناً بصـــافي رأس المال الســائل عن يوم العمل الأخير من الأســبوع الســابق معتمداً من المدير المالي والعضــو المنتدب. ويقدم هذا البيان يومياً- كإحدى صـــور الإنذار المبكر- إذا انخفض صـــافي رأس المال الســـائل للشـــركة عن ١٥% من إجمالي التزاماتها. كما يجب تقديم هذا البيان يومياً من قبل الشـــركات التي تباشر عمليات الشراء بالهامش واقتراض الأوراق المالية بغرض البيع.

٣- أن تقدم للهيئة والبورصــة خلال عشــرة أيام عمل من بداية كل شــهر بياناً بصــافي رأس المال الســائل في نهاية الشــهر الســابق مرفقاً به مركزاً مالياً معتمداً من المدير المالي والعضــو المنتدب للشركة.

٤- أن تقدم للهيئة والبورصة خلال ٤٥ يوماً من تاريخ نهاية كل فترة ربع سنوية بياناً بصافي رأس المال الســـائل في نهاية الفترة والقوائم المالية عن الفترة وتقرير مراقب الحســـابات عن الفحص المحدود لهذه القوائم المالية وبمراجعة آلياته.

٥- أن تقدم للهيئة والبورصــة خلال ثلاثة شــهور من تاريخ نهاية الســنة المالية بياناً بصــافي رأس المال الســائل وتقرير مراقب الحســابات عن مراجعة هذا النموذج والقوائم المالية الســنوية وتقرير مراقب الحسابات عنها.

٦- في حالة انخفاض أي من العناصـــر المالية المشـــار إليها عن الحدود المقررة ، على الشـــركة التوقف عن أية ممارســـات أو تنفيذ أية عمليات يترتب عليها زيادة التزاماتها المتخذة أساساً لحساب الحد الأدنى لصافي رأس المال السائل، وعليها خلال خمسة أيام عمل على الأكثر أتخاذ ما يلزم من إجراءات للالتزام التام بهذه المعايير.

٧- في حالة انخفاض صـــافي رأس المال الســـائل عن الحد الأدنى المقرر تلتزم الشـــركة بإعداد وتقديم تقرير يومي للهيئة والبورصـــة عن أســـباب الانخفاض والإجراءات التي اتخذتها للوصـول إلي الحد الأدنى لصـافي رأس المال مرة أخرى، ويعتمد هذا التقرير من المدير المالي والمراقب الداخلي والعضو المنتدب للشركة.

٢.٢.٨ التزامات البورصة

- يتعين على البورصة التحقق من التزامات أعضائها من شركات السمسرة بمعايير الملاءة المالية. ويكون الالتزام بهذه المعايير شرطاً لقبول واستمرار عضوية تلك الشركات بالبورصة.

- يتعين على البورصة إبلاغ الهيئة العامة لسوق المال بأية مخالفات لأحكام القرار مرفقاته فور علماً بها، وبما تم اتخاذه من إجراءات في شأنها.

وفي سبيل ذلك تقوم الهيئة والبورصة باتخاذ التدابير والإجراءات التالية لاستيفاء تلك الالتزامات:-

١- للهيئة وللبورصة في أي وقت طلب بيان بصافي رأس المال السائل والبيانات والمستندات المؤيدة له للتحقق من التزام الشركة بمعايير الملاءة المالية، وعلى الشركة تقديم البيان والمعلومات والمستندات المطلوبة خلال يوم العمل التالي لتاريخ طلبها.

٢- للهيئة متى وجدت أسباباً جدية تقدرها، أن تطلب من مراقب حسابات الشركة إجراء فحص شامل وتقديم تقرير للهيئة عن موقف الشركة في شأن الالتزام بمعايير الملاءة المالية أو أية مخالفات تتعلق بها وذلك على نفقة الشركة.

٣- في حالة عدم التزام الشركة بإحكام معايير الملاءة المالية تتخذ التدابير اللازمة وفقاً لأحكام قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية والقواعد والقرارات الصادرة تنفيذاً لهما بما في ذلك المنع من مزاولة كل أو بعض الأنشطة المرخص لها بمزاولتها.

٣،٨ هيكل معايير الملاءة المالية

١،٣،٨ شروط الملاءة المالية

A– الحد الأدنى لرأس المال المصدر والمدفوع

يكون الحد الأدنى لرأس المال المصدر والمدفوع للشركات العاملة في مجال الأوراق المالية بالنسبة لكل نشاط من الأنشطة التالية على النحو التالي:

١– السمسرة في الأوراق المالية

يكون الحد الأدنى لرأس المال المصدر والمدفوع خمسة ملايين جنية مصري. ويستثنى من ذلك الشركات المرخص لها بمزاولة النشاط في تاريخ سابق على سريان قرار وزير الاستثمار رقم (٣١٤) لسنة ٢٠٠٦ فيكون الحد الأدنى لرأس المال المصدر والمدفوع لهذه الشركات ٢٥٠ ألف جنية مصري.

٢– التعامل والوساطة والسمسرة في السندات

يكون الحد الأدنى لرأس المال المصدر والمدفوع عشرة ملايين جنية مصري.

٣- أمناء الحفظ

يكون الحد الأدنى لرأس المال المصدر والمدفوع عشرة ملايين جنية مصري.

وللهيئة زيادة الحد الأدنى المطلوب لرأس المال المصــــدر والمدفوع طبقاً للشــــروط التي تضعها لمزاولة هذه الشركات لعمليات أو خدمات أو أليات جديدة للتعامل وذلك في ضوء أحكام قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية.

B- صافي رأس المال السائل

تلتزم كل شــركة خاضــعة لأحكام هذا القرار، بأن تحتفظ في كل وقت بصــــافي رأس مال ســـائل لا يقل عن ١٠% من إجمالي التزاماتها. ولرئيس الهيئة تعديل هذه النســبة وفقاً لظروف السوق والمواقف المالي للشركات العاملة في مجال الأوراق المالية.

٢.٣.٨ تعريف صافي رأس المال السائل وكيفية حساب عناصره

البند الأول : صافي رأس المال السائل NET LIQUID CAPITAL

يمثل " صـافي رأس المال السـائل" مركز السيولة لدى الشركة في تاريخ إعداد بيان صافي رأس المال السـائل ، وهو مقياس لمدى توفر سيولة كافية لدى الشركة لمواجهة التزاماتها المالية ســـواء أكانت مدرجة أو غير مدرجة في مركزها المالي وذلك بترجيح القيمة الدفترية (أو القيمة السوقية- بحسب الأحوال) لكل بند من بنود الأصول بمعامل ترجيح يعكس درجة سيولة الأصل بعد خصم نسبة مئوية معينة **Hair- Cut Rate (HCR)** وفقاً لدرجة المخاطر المحيطة بالأصل.

ويحسب صافي رأس المال السائل وفقا للمعادلة التالية :

" قيمة أصول الشركة المرجحة بمعاملات ترجيح السيولة مخصوماً ملها التزامات الشركة المدرجة بالمركز المالي وكذلك التزاماتها غير المدرجة بالمركز المالي المترتبة على مزاولة نشاطها والتزاماتها العرضية ".

البند الثاني : تقييم الأوراق المالية بالقيمة السوقية

عند حساب صـافي رأس المال السـائل يتم تقييم الأوراق المالية من أسـهم وسـندات بسـعر الســـوق **Mark-to-MarketValuation** . ويشــــمـل ذلـك الأوراق المـاليـة المملوكـة للعملاء والموضــوعة تحت تصـرف الشـركة ضـماناً لحقوقها قبل هؤلاء العملاء (مثل عملاء الشـراء بـالهامش وعمليات التســـليم مقابل الدفع)، والأوراق المالية المقترضــــة بغرض البيع، وكذلك السندات المملوكة لشركات التعامل والوساطة والسمسرة في السندات.

البند الثالث معاملات الترجيح

يتم تطبيق معاملات الترجيح التالية على بنود أصول والتزامات الشركة عند حساب صافي رأس المال السائل:

أولاً : الأصول

الأصول المتداولة

١- النقدية بالصندوق ولدى البنوك

- النقدية بالخزينة – وتحسب بنسبة ١٠٠%.
- أرصدة الحسابات الجارية لدى البنوك – وتحسب بنسبة ١٠٠%.
- أرصدة حسابات التسوية لدى بنك المقاصة – وتحسب بنسبة ١٠٠%.
- ودائع لأجل لدى البنوك – وتحسب بنسبة ١٠٠%.

٢- الأرصدة المدينة المستحقة على العملاء

- عملاء الشراء بالهامش

يظهر هذا الرصيد لدى الشركات المصرح لها بالتعامل بالشراء بالهامش وفقاً للباب التاسع من اللائحة التنفيذية لقانون سوق المال. ويتم مقارنة الرصيد المدين المستحق على كل عميل مع ٥٠% من القيمة السوقية للأوراق المالية الخاصة بالعميل والموضوعة تحت تصرف الشركة ضماناً لهذا الرصيد. ويعتد بأيهما أقل في حساب صافي رأس المال السائل. ويجب أن يراعي أنه في حالة تقديم العميل لخطابات ضمان أو ودائع بنكية أو أذون خزانة فإنه يتم خصم قيمتها من الرصيد المدين للعميل ثم يتم مقارنة الرصيد بعد هذا الخصم مع ٥٠% من القيمة السوقية للأوراق المالية)1(.

)1(نظم الباب التاسع من اللائحة التنفيذية للقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ مستبدل بقرار وزير الاستثمار رقم ١٩٢ لسنة ٢٠٠٥ الوقائع المصرية العدد ١٤٥ في ٢٠٠٥/٦/٢٩. نشاطي شراء الأوراق المالية بالها مش واقتراض الأوراق المالية بغرض البيع. ويقصد بالشراء بالهامش العمليات التي تتم بموجب اتفاق ثلاثي بين أحد أمناء الحفظ وشركة أو أكثر من شركات السمسرة وأحد العملاء، موضوعه توفير التمويل اللازم لسداد جزء من ثمن الأوراق المالية المشتراة لحساب هذا العميل.

– عملاء عمليات التسليم مقابل الدفع

يقصد بهذا البند الأرصدة المستحقة على العملاء من صناديق الاستثمار والمؤسسات المحلية والأجنبية والأفراد الذين يتعاملون مع الشركة على أساس التسليم مقابل الدفع من خلال أمين حفظ يتعاقد معه العميل كوكيل عنه في التعامل مع شركة السمسرة في عمليات التسليم والدفع ويتم مقارنة الرصيد المستحق على عميل مع ١٠٠% من القيمة السوقية للأوراق المالية محل التعامل ويعتد بأيهما أقل في حساب صافي رأس المال السائل، وذلك لمدة يومين عمل من تاريخ التسوية لكل عملية شراء، على أن يعامل هذا البند معاملة بند عملاء آخرون الموضح أدناه اعتباراً من يوم العمل الثالث وحتى يوم العمل الخامس، ويتم خصم البند بالكامل بعد هذا اليوم.

عملاء آخرون

يقصد بهذا البند الأرصدة المدينة المستحقة على عملاء آخرين من غير عملاء الشراء بالهامش أو عمليات التسليم مقابل الدفع. والتي تكون الأوراق المالية المشتراة لهؤلاء العملاء تحت تصرف الشركة لحين قيام العملاء بسداد المستحق عليهم، ويتم مقارنة الرصيد المستحق على كل عميل مع:

- ٨٠% من القيمة السوقية للأوراق المالية المشتراة لحساب العميل إذا كانت هذه الأوراق المالية من الأوراق المسموح بالتعامل عليها بالشراء بالهامش" أو
- ٥٠% من القيمة السوقية إذا كانت الأوراق المالية من غير ذلك.

ويعتد بالقيمة الأقل في حساب صافي رأس المال السائل، وذلك لمدة ٥ أيام عمل بعد تاريخ التسوية لكل عملية شراء، ويحسب بعدها هذا البند بقيمة صفر.

٣– الأرصدة المستحقة على الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية

تحسب بنسبة ١٠٠% بالنسبة للأرصدة المستحقة من شركات عاملة في سوق المال في مصر (مثل الأرصدة المستحقة عن عمليات سوق الصفقات خارج المقصورة أو الضمان

كما يقصد باقتراض الأوراق المالية بغرض البيع الاتفاق الذي يتم بين عميل (مقترض) وأمين الحفظ يقوم بمقتضاه– نيابة عن العميل – باقتراض أوراق مالية مملوكة لعميل آخر (مقرض) بغرض بيعها وإعادتها في وقت لاحق بالشروط التي يتم الاتفاق عليها. ويجوز أن يقوم أمين الحفظ بإقراض الأوراق المالية لأمين حفظ آخر.

لا يجوز مباشرة عمليات شراء الأوراق المالية بالهامش واقتراض الأوراق المالية بغرض البيع إلا عن طريق أمين الحفظ.

النقدي للأوراق المالية المقترضة بغرض البيع) ، وبنسبة ٨٠% لمدة خمسة أيام عمل بالنسبة للأرصدة المستحقة على شركات خارج مصر ويخصم الرصيد بعدها بالكامل(مثل الأرصدة المستحقة عن عمليات تداول شهادات الإيداع الدولية).

٤- استثمارات شركة التعامل والوساطة والسمسرة في السندات بسعر السوق- وتحسب بنسبة ١٠٠٪

٥- أصول متداولة أخرى

- تأمينات لدى الغير – ويتم خصمها بالكامل.
- مدينون متنوعون وضرائب مخصومة من المنبع وجاري شركات شقيقة وأخرى – ويتم خصمها بالكامل.
- مصروفات مدفوعة مقدماً – ويتم خصمها بالكامل.
- عهد وسلف المديرين والعاملين – ويتم خصمها بالكامل.
- حسابات وأرصدة مدينة أخرى- ويتم خصمها بالكامل.

الأصول طويلة الأجل

٦- استثمارات في شركات تابعة وشقيقة

- شركات تابعة – ويتم خصمها بالكامل.
- شركات شقيقة – ويتم خصمها بالكامل.

٧- الأصول الثابتة

- الأصول الثابتة بالصافي (بعد الإهلاك) – يتم خصمها بالكامل.

٨- الأصول غير الملموسة

- الشهرة والعلامة التجارية – يتم خصمها بالكامل.

٩- أصول أخرى طويلة الأجل

- استثمار مالي طويل الأجل- شركة مصر للمقاصة – يتم خصمها بالكامل.
- استثمار مالي طويل الأجل- صندوق التسويات – يتم خصمها بالكامل.
- الدفعات المقدمة لشراء أصول ثابتة أو استثمارات طويلة الأجل- يتم خصمها بالكامل.
- ضرائب مؤجلة – يتم خصمها بالكامل.
- أخرى – يتم خصمها بالكامل.

ثانياً : الالتزامات المدرجة بالمركز المالي

- الالتزامات المتداولة

١٠ – السندات المقترضة بغرض البيع بالنسبة لشركة التعامل والوساطة والسمسرة في السندات وتحسب بنسبة ١٠٠٪ من القيمة السوقية

١١- العملاء الدائنون والقروض قصيرة الأجل وتحسب بنسبة ١٠٠٪

- الأرصدة الدائنة المستحقة للعملاء.
- قروض مخصصة لتمويل عمليات الشراء بالهامش وعمليات التسليم مقابل الدفع .
- قروض أخرى قصيرة الأجل من البنوك.
- دائنون شركات شقيقة وقروض قصيرة الأجل من مصادر أخرى.

١٢- التزامات متداولة أخرى وتحسب بنسبة ١٠٠٪

- مطالبات بتعويضات لصالح العملاء.
- الأرصدة الدائنة المستحقة للشركات العاملة في مجال الأوراق المالية.
- مخصصات.
- دائنون متنوعون وحسابات وأرصدة دائنة أخرى.

الالتزامات طويلة الأجل

١٣- التزامات طويلة الأجل وتحسب بنسبة ١٠٠٪

- قروض طويلة الأجل من غير القروض المساندة.
- ضرائب مؤجلة.
- التزامات أخرى طويلة الأجل.

ثالثا: التزامات غير مدرجة بالمركز المالي

١٤- يتم زيادة التزامات الشركة بالبنود التالية وتحسب بنسبة ١٠٠٪

- قيمة الزيادة في نسبة مديونية كل عميل عم عملاء الشراء بالهامش عن الحد الأقصى المقرر.
- قيمة الزيادة في رصيد كل عميل من عملاء الشراء بالهامش عن الحد الأقصى المقرر للعميل الواحد أو المجموعة المرتبطة من العملاء.

- قيمة الزيادة في رصـــيد كل عميل من عملاء اقتراض الأوراق المالية بغرض البيع **Short Selling** عن الحد الأقصى المقرر للعميل الواحد أو مجموعة مرتبطة من العملاء.

- النقص في قيمة الضـــمان النقدي المقدم من كل عميل من عملاء بيع الأوراق المالية المقترضة عن الحد الأدنى المقرر.

- الزيادة في ثمن إعادة شـــراء السـندات طبقاً لاتفاقيات إعادة الشـــراء عن ثمن بيع هذه السندات.

- صافي التزامات شركة التعامل والوساطة والسمسرة في السندات كضامن للاكتتاب **Firm Commitment** (وذلك بعد خصم الالتزامات المغطاة بعقود أخرى).

- الضمانات والكفالات والتعهدات المالية المقدمة من الشركة لأطراف أخرى.

- التزامات عرضية أخرى.

رابعاً : القروض المساندة

١٥- يتم خصم القروض المساندة من التزامات الشركة عند حساب صافي رأس المال السائل إذا توافرت فيها الشروط الآتية:

أ- ألا تقل المدة المتبقية على تاريخ استحقاق القرض عن أثنى عشر شهراً ميلادياً.

ب- أن يكون القرض مدفوعاً بالكامل نقداً.

جـ- ألا يكون القرض مضموناً أو ذا أولوية إلا على قروض مساندة أخرى.

د- ألا يترتب على الوفاء بالقرض انخفاض صـــافي رأس المال الســـائل عن الحد الأدنى المقرر بمعايير الملاءة المالية.

٤.٨ حساب صافي رأس المال العامل

١.٤.٨ نموذج حساب صافى رأس المال السائل

أوضـــح الملحق رقم (B) المرافق لقرار رئيس هيئة ســوق المال رقم (١٤) لســنة ٢٠٠٧ نموذج لحساب صافي رأس المال العامل –يمكن إبرازه على النحو التفصيلي التالي:-

شركة .... نموذج حساب صافي رأس المال السائل في ٠٠/٠٠/٠٠٠٠				
رقم البند	الأصول	الرصيد الدفتري/ القيمة السوقية	معامل الترجيح	القيمة المرجحة
	الأصول المتداولة			
	النقدية بالصندوق ولدى البنوك			
	النقدية بالخزينة		١٠٠%	
	حسابات جارية بالبنوك		١٠٠%	

	أرصدة حسابات التسوية لدى بنك المقاصة		%١٠٠	
	ودائع لدى البنوك		%١٠٠	
١	الإجمالي			
	الأرصدة المدينة المستحقة على العملاء			
	عملاء الشراء بالهامش		طبقاً للإيضاح بملحق (أ)	
	عملاء التسليم مقابل الدفع		طبقاً للإيضاح بملحق (أ)	
	عملاء آخرون		طبقاً للإيضاح بملحق (أ)	
٢	الإجمالي			
	الأرصدة المستحقة على الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية			
	شركات مصرية		%١٠٠	
	شركات بالخارج		طبقاً للإيضاح بملحق (أ)	
٣	إجمالي			
٤	استثمارات الشركة في السندات (القيمة السوقية)		%١٠٠	
	أصول متداولة أخرى		%٠	
	تأمينات لدى الغير		%٠	
	مدينون متنوعون وضرائب مخصومة من المنبع وجاري شركات شقيقة		%٠	
	مصروفات مدفوعة مقدماً		%٠	
	عهد وسلف العاملين والمديرين		%٠	
	حسابات وأرصدة مدينة أخرى			
٥	الإجمالي			
	الأصول طويلة الأجل			
	استثمارات في شركات تابعة وشقيقة			
	شركات تابعة		%٠	
	شركات شقيقة		%٠	
٦	الإجمالي			
٧	الأصول الثابتة بالصافي (بعد الإهلاك)		%٠	
	الأصول غير الملموسة			
٨	الشهرة والعلامة التجارية		%٠	
	أصول أخرى طويلة الأجل			
	استثمار في شركة الإيداع المركزي		%٠	
	اشتراك في صندوق ضمان التسويات		%٠	
	دفعات مقدمة لشراء أصول واستشارات		%٠	
	ضرائب مؤجلة		%٠	
	أخرى		%٠	
٩	الإجمالي			

	إجمالي قيمة الأصول المرجحة (بنود ١-٩)			
	الالتزامات			
	الالتزامات المتداولة			
١٠	السندات المقترضة بغرض البيع لحساب الشركة (القيمة السوقية)		١٠٠%	
	العملاء الدائنون والقروض قصيرة الأجل			
	الأرصدة الدائنة المستحقة للعملاء		١٠٠%	
	قروض مخصصة لتمويل عمليات الشراء بالهامش وعمليات التسليم مقابل الدفع		١٠٠%	
	قروض أخرى قصيرة الأجل من البنوك		١٠٠%	
	دائنون شركات شقيقة وقروض قصيرة الأجل من مصادر أخرى		١٠٠%	
١١	الإجمالي			
	التزامات متداولة أخرى			
	مطالبات بتعويضات لصالح العملاء		١٠٠%	
	الأرصدة الدائنة المستحقة للشركات العاملة في مجال الأوراق المالية		١٠٠%	
	المخصصات		١٠٠%	
	دائنون متنوعون وحسابات وأرصدة مدينة أخرى		١٠٠%	
١٢	الإجمالي			
	التزامات طويلة الأجل			
	قروض طويلة الأجل من غير القروض السائدة		١٠٠%	
	ضرائب مؤجلة		١٠٠%	
	التزامات أخرى طويلة		١٠٠%	
١٣	الإجمالي			
	التزامات من خارج الميزانية (المركز المالي)			
	الزيادة في نسبة مديونية كل عميل من عملاء الشراء بالهامش عن الحد الأقصى		طبقاً للإيضاح بملحق (أ)	
	الزيادة في رصيد عملاء الشراء بالهامش عن الحد الأقصى المقرر للعميل الواحد أو المجموعة المرتبطة		طبقاً للإيضاح بملحق (أ)	
	الزيادة في رصيد عملاء اقتراض الأوراق المالية بغرض البيع عن الحد الأقصى المقرر		طبقاً للإيضاح بملحق (أ)	
	النقص في قيمة الضمان النقدي المقدم من عملاء اقتراض الأوراق المالية بغرض البيع		طبقاً للإيضاح بملحق (أ)	
	الزيادة في ثمن إعادة شراء السندات طبقاً لاتفاقيات إعادة الشراء		طبقاً للإيضاح بملحق (أ)	
	صافي التزامات الشركة عن ضمان الاكتتاب في السندات		طبقاً للإيضاح بملحق (أ)	
	الضمانات والكفالات والتعهدات المالية		١٠٠%	
	التزامات عرضية أخرى		١٠٠%	
١٤	الإجمالي			
١٥	إجمالي قيمة الالتزامات (بنود ١٠- ١٤)			
١٦	القروض السائدة المستوفاة للشروط الواردة بالملحق (أ)		٠%	
	إجمالي قيمة الالتزامات المرجحة (بنود ١٥-١٦)			
١٧	صافي رأس المال السائل (الفرق بين إجمالي الأصول وإجمالي الالتزامات المرجحة)			

١٨	الحد الأدنى لصافي رأس المال السائل – % من إجمالي الالتزامات المرجحة			
١٩	الزيادة أو النقص في صافي رأس المال السائل (الفرق بين بند ١٧ وبند ١٨)			

٢.٤.٨ مثال تطبيقي

فى الحياة العملية عادة ما تقوم شركة السمسرة فى الأوراق المالية بتقديم بيان فى أول يوم عمل من كل أسبوع (الأحد) بياناً بصافى رأس المال العامل السائل عن يوم العمل الأخير من الاسبوع السابق (الخميس) معتمداً من المدير المالى والعضو المنتدب ، حيث يتم أرفاق الأتى :-

١- خطاب شركة السمسرة(...............) إلي البورصة

نموذج الملاءة المالية

السادة بورصة الأوراق المالية

لعناية السادة / إدارة الرقابة على الأعضاء

نتشرف أن نرفق لسيادتكم طيه نموذج الملاءة لشركة .... الأوراق المالية الأسبوعي عن نهاية عمل يوم ٢٠٠٧/٥/٢٤ .

مع وافر شكري وعظيم تقديري ،،

المدير المالي .... العضو المنتدب ....

٢- قائمة المركز المالي لشركة السمسرة في الأوراق المالية في ٢٠٠٧/٥/٢٤

الأصول المتداولة

النقدية بالخزينة والبنوك

١٢١	نقدية بالخزينة الفرع الرئيسي	٢٧٣٥٠٩,١٠	
١٢٢	بنوك السمسرة	١٧٦٩٠٥٢٤,٦٠	
١٢٠٠٢	نقدية بخزينة فرع مدينة نصر	١٣٦٥,٠٠	
١٢٢٢٢	البنك الأهلي الرئيسي – إدارة السجلات	٢٤,٩٠	
	إجمالي النقدية بالخزينة والبنوك :	١٧٩٦٥٤٢٣,٦٠	

المدينون والأرصدة المدينة الأخرى

١٢٦	بيع أوراق مالية داخل	١٢٧٤٧٨٩٣,٥٥	
١٢٩٢	تأمينات لدى الغير	٦٠٠٠,٠٠	
١٢٩٧	دفعات مقدمة	٥٠٠٠٠,٠٠	
١٣٠١	سلف عاملين	٨٣٠٠,٠٠	
١٣٠٣	عهد مؤقتة	١٢٥٨٥,٠٠	
١٣٠٥	عملاء مدينة	٤٦١٨٢٤٢,٥٥	
١٢٢١١	جاري صندوق ضمان التسويات	٥٣٣٤٩١,٠٠	
	إجمالي المدينون والأرصدة المدينة الأخرى:	١٧٩٣١٥١٢,١١	
	مجموع الأصول المتداولة		٣٥٨٩٦٩٣٥,٧٠

ناقصاً

الالتزامات المتداولة

٢٢٢	شراء أوراق مالية داخل	٩٢٢٠٢٠٠,٥١	
٢٢٤	عملاء دائنة	١٥٧٠٦٢٦٩,٠٤	
٢٣٥	أمانات	٧٧١٢,٠٠	
١٢٩٣	ضرائب كسب عمل	٢٩٣٩٨,٠٠	

١٢٩٥	حسابات جارية	٢٩٦٢٥٢٣,٢٢	
٢٢٥١	خدمات البورصة	٢٨٨٣,٢٧	
٢٢٥٢	الدمغة	٧١٩٦٩,١١	
٢٢٥٣	خدمات المقاصة والهيئة	٤٧٩٥,٢٠	
٢٢٥٤	شركات الحفظ المركزي	٧٣١٤٦,٧١	
٣١٢٣	صندوق تأمين المخاطر	٤٤٨٨,٥٤	
٢٢٦٠٩	ضرائب خصم وإضافة	١٠٣,٥٤	
٢٢٩٠٤	مخصص قضايا متنازع عنها	٧٢٠٠٠,٠٠	
٢٢٦٠١٢	ضرائب مؤجلة	٢١٧٧٠,٣٥	
إجمالي الالتزامات المتداولة		**٢٨١٧٧٢٥٩,٤٨**	
رأس المال العامل:			**٧٧١٩٦٧٦,٢٢**
الأصول طويلة الأجل			
١١١	أثاث	٦٠٨٩٨١,٨٨	
١١٢	أجهزة ومعدات	٧٦٥٢٤٥,٧٩	
١١٣	تركيبات وديكورات	٩٦١١١٩,٩٠	
١١٦	أدوات وأجهزة كهربائية	١١٠٥٨,٠٥	
١١٧	أجهزة كمبيوتر	٥٥٠٨٠٩,٩٦	
١١٩	آلات حاسبة وكاتبة	٥١٥٧,١٤	
١١١٠	خزائن حديدية	٣١٣٣,٨٠	
١١١١	يفط اعلان	٥١٩٥,٠٠	
١١١٢	تليفون	٩٥٤٥٤,١٠	
١١١٣	مصاريف التأسيس	٨٧٥٥٠,٠٠	
١١١٤	نفقات ايرادية مؤجلة	٣٥١٨٧,١٠	
١١١٥	طابعات	٢٦٥٠,٠٠	
١١١٧	سيارات	٨٢٠٠٠,٠٠	
١١١٨	عقارات	٣٧١٠٠٠,٠٠	
١١١٩	تكلفة شاشة التنفيذ عن بعد	١٠٠٠٠,٠٠	
١١٢٠	موقع الانترنت	١٨٨٤٠,٠٠	
١١٢١	استثمارات طويلة الأجل	١٢٣٩٣٠,٠٠	
١١٢٢٠١	شركة بورتفليو لتكوين وإدارة المحافظ	٧٥٠٠٠٠,٠٠	
١١٢٢٠٢	شركة مصر القابضة للاستثمارات المالية	١٢٥٠٠٠٠,٠٠	
١١٢٢٠٣	شركة ايه ال جي للسياحة	٥٠٠٠٠٠,٠٠	
إجمالي الأصول طويلة الأجل		**٥٦٨٧٣١٢,٧٢**	
اهلاكات الأصول طويلة الأجل			
٢١٤٠١	أهلاك أثاث	١٢١٣٩٨,٢٤	
٢١٤٠٢	أهلاك أجهزة ومعدات	٥٢٣٣٥٩,٨٦	
٢١٤٠٣	أهلاك تركيبات وديكورات	٢٨٧٩٩٠,٤٦	
٢١٤٠٧	أهلاك أجهزة كمبيوتر	٢٩٣٢٢٠,٢٢	
٢١٤٠٩	أهلاك آلات حاسبه وكاتبه	١٠٠٥,٢٠	
٢١٤١٢	أهلاك تليفون	٣٩٣١١,٨٧	
٢١٤١٣	أهلاك مصروفات التأسيس	٩٧٨٤٨,٠٠	
٢١٤١٤	أهلاك نفقات إيراديه مؤجلة	٣٩٨٤٣,٠٠	

٢١٤١٧	أهلاك سيارات	٥٦٧١٧,٠٠		
٢١٤١٨	إهلاك عقارات	٥٤٢٠٠,٠٠		
٢١٤١٩	إهلاك موقع النت	٧٥٣٦,٠٠		
	إجمالي اهلاكات الأصول طويلة الأجل:	١٥٢٢٤٢٩,٨٥		
	إجمالي الأصول طويلة الأجل (–) الإهلاك:		٤١٦٤٨٨٢,٨٧	
	إجمالي الأصول طويلة الأجل (+) رأس المال العامل:			١١٨٨٤٥٥٩,٠٩
	إجمالي الاستثمار ويتم تمويله طبقاً لما يلي :			
	حقوق المساهمين			
٢١١	رأس المال	١٠٠٠٠٠٠٠,٠٠		
٢١٣١	احتياطي قانوني	٣٦٤٥٢,٠٠		
	ربح أو (خسارة) الفترة :	١٨٤٨١٠٧,٠٩		
	إجمالي حقوق المساهمين			١١٨٨٤٥٥٩,٠٩

٣ – ميزان	كود	١٢٢٠٢	١٢٢٠٤	١٢٢١٥	١٢٢٢٠	١٢٢٢٥	١٢٢٢٧	١٢٢٢٨	١٢٢٢٩	١٢٢٣٠	١٢٢٣١	١٢٢٣٣	١٢٢٣٤	١٢٢٣٥	١٢٢٣٦	١٢٢٣٧		

الحساب	رصيد أول المدة		الحركة		رصيد أخر المدة	
	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن
البنك الأهلي المصري – شريف – جاري – مقاصة	٤٠٣٧٥٧٠,٣٩	٠,٠٠	٢٤٥٣١٣٢,٠٣	١٢٥٢٩٧,٠٨	٦٣٦٥٤٠٥,٣	٠,٠٠
بنك مصر – بنك مصر – جاري	٣٤٨,٥٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٣٤٨,٥٠	٠,٠٠
البنك الأهلي المصري– شريف – جاري–	١١٢١٣٧,٢٤	٠,٠٠	٠,٠٠	١١٠٠٠٠,٠٠	٢١٣٧,٢٤	٠,٠٠
بنك القاهرة – عدلي – جاري	٦٦٥,٤٨	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٦٦٥,٤٨	٠,٠٠
البنك المصــــري الأمريكي – البنك المصــــري الأمريكي –	٨,٣٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٨,٣٠	٠,٠٠
بنك قناة السويس –معاملات الاسلامية – جاري–	٢١٩٨٤٥,٢٧	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٢١٩٨٤٥,٢٧	٠,٠٠
البنك العربي – القاهرة – جاري–	١٠٤٧٨٤٤٨,٩	٠,٠٠	٠,٠٠	٨٦٠٠٠,٠٠	١٠٣٩٢٤٤٨,	٠,٠٠
البنك العربي – القاهرة – جاري–١	٢٨٠٠٠٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٢٨٠٠٠٠,٠٠	٠,٠٠
البنك العربي – القاهرة – جاري–٢	٢٤٠٠٠٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٢٤٠٠٠٠,٠٠	٠,٠٠
البنك العربي – القاهرة – جاري–٣	٣٧٠١٣,١٨	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٣٧٠١٣,١٨	٠,٠٠
البنك العربي – القاهرة – جاري–٤	١٦٦٣٤,٥٣	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	١٦٦٣٤,٥٣	٠,٠٠
البنك العربي – القاهرة – جاري–٥	٥١٩٨٢,٨٨	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٥١٩٨٢,٨٨	٠,٠٠
البنك العربي – القاهرة – جاري–٦	٣٩١٢٦,٦١	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٣٩١٢٦,٦١	٠,٠٠
البنك العربي – القاهرة – جاري–٧	١٨٦٠٠,٣٦	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	١٨٦٠٠,٣٦	٠,٠٠
البنك العربي – القاهرة – جاري–٨	٢٦٣٠٨,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٢٦٣٠٨,٠٠	٠,٠٠
إجماليات	١٥٥٥٨٦٨٩,٦	٠,٠٠	٢٤٥٣١٣٢,٠٣	٣٢١٢٩٧,٠٨	١٧٦٩٠٥٢٤,	٠,٠٠
						(١٧٦٩٠٥٢٤,٦٠)

٤– نموذج حساب صافي رأس المال السائل في ٢٠٠٧/٥/٢٤

لشركة السمسرة في الأوراق المالية

	البيان	الرصيد الدفتري / القيمة السوقية	نعامل الترجيح	القيمة المرجحة		
	الأصول المتداولة					
	النقدية بالصندوق والبنوك					
	النقدية بالخزينة	٢٧٤٨٧٤,١٠	%١٠٠	٢٧٤٨٧٤,١٠		
	حسابات جارية بالبنوك	١٠٦١٥٤٧٨,٦٠	%١٠٠	١٠٦١٥٤٧٨,٦٠		
	أرصدة حسابات التسوية					

	لدى بنوك المقاصة	٦٣٦٥٤٠٥,٣٤	%١٠٠	٦٣٦٥٤٠٥,٣٤		
	ودائع لدى البنوك	٧٠٩٦٦٥,٥٦	%١٠٠	٧٠٩٦٦٥,٥٦		
١	الإجمالي	١٧٩٦٥٤٢٣,٦٠		١٧٩٦٥٤٢٣,٦٠		
	الأرصدة المدينة المستحقة على العملاء					
	عملاء الشراء بالهامش	٠,٠٠		٠,٠٠		
	عملاء التسليم مقابل الدفع	٠,٠٠		٠,٠٠		
	عملاء آخرون	٠,٠٠	%٥٠	٠,٠٠		
٢	الإجمالي	٠,٠٠		٠,٠٠		
	الأرصدة المستحقة على الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية					
	شركات مصرية	١٢٧٤٧٨٩٣,٥٥	%١٠٠	١٢٧٤٧٨٩٣,٥٥		
	شركات بالخارج	٠,٠٠		٠,٠٠		
٣	الإجمالي	١٢٧٤٧٨٩٣,٥٥		١٢٧٤٧٨٩٣,٥٥		
٤	استثمارات الشركة في السندات (القيمة السوقية)	٠,٠٠	%١٠٠	٠,٠٠		
	أصول متداولة أخرى					
	تأمينات لدى الغير	٦٠٠٠,٠٠	%٠	٠,٠٠		
	مدينون وضرائب مخصومة من المنبع وجاري شركات شقيقة					
	مصروفات مدفوعة مقدماً	٠,٠٠	%٠	٠,٠٠		
	عهد وسلف العاملين والمديرين	٢٠٨٨٥,٠٠	%٠	٠,٠٠		
	حسابات وأرصدة مدينة أخرى	٤٦١٨٢٤٢,٥٥	%٠	٠,٠٠		
٥	الإجمالي	٤٦٤٥١٢٧,٥٥	%٠	٠,٠٠		
	الأصول طويلة الأجل					
	استثمارات في شركات تابعة وشقيقة					
	شركات تابعة	٢٠٥٠٠٠٠٠,٠٠	%٠	٠,٠٠		
	شركات شقيقة		%٠	٠,٠٠		
٦	الإجمالي	٢٠٥٠٠٠٠٠,٠٠		٠,٠٠		
٧	الأصول الثابتة بالصافي بعد الإهلاك	١٩٩٠٩٥٢,٨٧	%٠	٠,٠٠		
	الأصول غير الملموسة					

٨	الشهرة والعلامة التجارية	٠,٠٠	%٠	٠,٠٠	
	أصول أخرى طويلة الأجل				
	استثمار في شركات				
	الإيداع المركزي اشتراك في صندوق	١٢٣٩٣٠,٠٠	%٠	٠,٠٠	
	ضمان التسويات	٥٣٣٤٩١,٠٠	%٠	٠,٠٠	
	دفعات مقدمة لشراء		%٠	٠,٠٠	
	أصول واستثمارات	٥٠٠٠	%٠	٠,٠٠	
	ضرائب مؤجلة	٠,٠٠	%٠	٠,٠٠	
	أخرى			٠,٠٠	
٩	الإجمالي	٦٦٢٤٢١,٠٠		٠,٠٠	
	إجمالي الأصول المرجحة بنود من١-٩				٣٠٧١٣٣١٧,١٥
	الالتزامات المتداولة				
١٠	السندات المقترضة بغرض البيع لحساب الشركة (القيمة السوقية)	٠,٠٠	%١٠٠	٠,٠٠	
	العملاء الدائنون والقروض قصيرة الأجل				
	الأرصدة الدائنة المستحقة للعملاء	١٥٧٠٦٢٦٩,٠٤	%١٠٠	١٥٧٠٦٢٦٩,٠٤	
	قروض مخصصة لتمويل عمليات الشراء بالهامش وعمليات التسليم مقابل الدفع	٠,٠٠	%١٠٠	٠,٠٠	
	قروض أخرى قصيرة الأجل من البنوك	٠,٠٠	%١٠٠	٠,٠٠	
	دائنون شركات شقيقة وقروض قصيرة الأجل من مصادر أخرى	٠,٠٠	%١٠٠	٠,٠٠	
١١	الإجمالي	١٥٧٠٦٢٦٩,٠٤		١٥٧٠٦٢٦٩,٠٤	
	التزامات متداولة أخرى				
	مطالبة بتعويضات لصالح العملاء	٠,٠٠	%١٠٠	٠,٠٠	

	الأرصـــدة الدائنة المســتحقة للشـــركات العاملة في مجال الأوراق المالية	٩٢٢٠٢٠٠,٥١	%١٠٠	٩٢٢٠٢٠٠,٥١		
	المخصصات					
	دائنون متنوعون وحســـابات وأرصدة دائنة أخرى	٧٢٠٠٠,٠٠	%١٠٠	٧٢٠٠٠,٠٠		
	أخرى	٦٥٧٠١٩,٥٨	%١٠٠	٦٥٧٠١٩,٥٨		
١٢	الإجمالي	٩٩٤٩٢٢٠,٠٩		٩٩٤٩٢٢٠,٠٩		
	التزامات طويلة الأجل					
	قروض طويلة الأجل من غير القروض المسانده		%١٠٠	٠,٠٠		
	ضرائب مؤجلة	٢١٧٧٠,٣٥	%١٠٠	٢١٧٧٠,٣٥		
	التزامات أخرى طويلة الأجل	٠,٠٠	%١٠٠	٠,٠٠		
١٣	الإجمالي	٢١٧٧٠,٣٥		٢١٧٧٠,٣٥		
	التزامات من خارج الميزانية (المركز المالي)					
	الزيادة في نســـبة مديونية كل عميـل من عملاء الشـــراء بالهامش عن الحد الأقصى			٠,٠٠		
	الزيادة في رصيد عملاء الشراء بالهامش عن الحد الأقصـــى المقرر للعميـل الواحـد أو المجموعة المرتبطة			٠,٠٠		
	الزيادة في رصيد عملاء اقتراض الأوراق المالية بغرض البيع عن الحد الأقصى المقرر			٠,٠٠		
	النقص في قيمة الضـــمان المقدم من عملاء اقتراض الأوراق المالية بغرض البيع			٠,٠٠		
	الزيادة في ثمن إعـادة شـــراء الســـندات طبقاً لأتفاقيات إعادة الشراء			٠,٠٠		
	صـــافي التزامات الشـــركة عن ضمان الاكتتاب في السندات			٠,٠٠		
	الضمانات والكفالات والتعهدات المالية		%١٠٠	٠,٠٠		
	التزامات عرضية أخرى		%١٠٠	٠,٠٠		
١٤	الإجمالي	٠,٠٠		٠,٠٠		
١٥	إجمـالي قيمـة الالتزامـات (بنود ١٠-١٤)				٢٥٦٧٧٢٥٩,٤٨	

١٦	القروض المساندة المستوفاه للشروط الواردة بالملحق (أ)	٢٥٠٠٠٠٠,٠٠	%٠	٠,٠٠		
	إجمالي قيمة الالتزامات المرجحة بنود (١٥-١٦)				٢٥٦٧٧٢٥٩,٤٨	
١٧	صافي رأس المال السائل (الفارق بين إجمالي الأصول وإجمالي الالتزامات المرجحة)					٥٠٣٦٠٥٧,٦٧
١٨	الحد الأدنى لصافي رأس المال السائل ١٥% من إجمالي الالتزامات المرجحة				٣٨٥١٥٨٨,٩٢	
١٩	الزيادة أو النقص في صافي رأس المال السائل (الفارق بين ١٧ – ١٨)					١١٨٤٤٦٨,٧٥

العضو المنتدب

....

٥.٨ تطبيقات عملية على أعداد نموذج الملاءه المالية

مثال تطبيقى (١)

قائمة المركز المالى لشركة السمسرة فى الأوراق المالية فى ٢٠٠٧/٧/٥

الأصول المتداولة

النقدية بالخزينة والبنوك

١٢١	نقدية بالخزينة الفرع الرئيسي	٥٣٩٢٣,٩٠		
١٢٢	بنوك السمسرة	١٥٥٩٠٦٥٢,٨١		
١٢٠٠٢	نقدية بخزينة فرع مدينة نصر	١٠٤٣,٠٠		
١٢٢٢٢	البنك الأهلي الرئيسي – إدارة السجلات	٢٤,٩٠		
	إجمالي النقدية بالخزينة والبنوك :		١٥٦٤٥٦٤٤,٦١	

المدينون والأرصدة المدينة الأخرى

١٢٦	بيع أوراق مالية داخل	٨٨٢٦٢٦١,٧٣		
١٢٩٢	تأمينات لدى الغير	٦٠٠٠,٠٠		
١٢٩٧	دفعات مقدمة	٥٠٠٠٠٠,٠٠		
١٣٠١	سلف عاملين	٢٠٢٠٠,٠٠		
١٣٠٣	عهد مؤقتة	٢٣٧٨٥,٠٠		
١٣٠٥	عملاء مدينة	٥٣١٢٨٤٩,٥١		
١٢٢١١	جاري صندوق ضمان التسويات	٥٣٣٤٩١,٠٠		
	إجمالي المدينون والأرصدة المدينة الأخرى:		١٤٧٢٧٥٨٧,٢٤	
	مجموع الأصول المتداولة			٣٠٣٧٣٢٣١,٨٥

ناقصاً

الالتزامات المتداولة

٢٢٢	شراء أوراق مالية داخل	٨٠٥٢٩٣٢,٦١
٢٢٤	عملاء دائنة	١١١٥٢٥٥٨,٢٥
٢٣٥	أمانات	٨١٨٢,٠٠
١٢٩٣	ضرائب كسب عمل	٢٩٢٢٤,٠٠

١٢٩٥	حسابات جارية	٢٧٤٩٤٧١,٢٢	
٢٢٥١	خدمات البورصة	٢١٢٩,٨٠	
٢٢٥٢	الدمغة	٦٤٩٧,٧١	
٢٢٥٣	خدمات المقاصة والهيئة	٣٧٧٥,٨٢	
٢٢٥٤	شركات الحفظ المركزي	٦٦٢٠٨,٦٠	
٣١٢٣	صندوق تأمين المخاطر	٣٥١٠,٧٨	
٢٢٦٠٧	المصروفات المستحقة	٥٨٠,٠٠	
٢٢٦٠٩	ضرائب خصم وإضافة	١٢٨٣,٦٩	
٢٢٦٠١٠	التأمينات الاجتماعية حصة العاملين	٣٧٢,٧٠	
٢٢٦٠١٢	ضرائب مؤجلة	٢١٧٧٠,٣٥	
إجمالي الالتزامات المتداولة		٢٢٠٩٧٣٤٢,٥٣	
رأس المال العامل:			٨٢٧٥٨٨٩,٣٢

الأصول طويلة الأجل

١١١	أثاث	٦١١٦٧١,٨٨	
١١٢	أجهزة ومعدات	٧٦٥٢٤٥,٧٩	
١١٣	تركيبات وديكورات	٩٦١١١٩,٩٠	
١١٦	أدوات وأجهزة كهربائية	١١٠٥٨,٠٥	
١١٧	أجهزة كمبيوتر	٥٥٠٨٠٩,٩٦	
١١٩	آلات حاسبة وكاتبة	٥١٥٧,١٤	
١١١٠	خزائن حديدية	٣١٣٣,٨٠	
١١١١	يفط اعلان	٥١٩٥,٠٠	
١١١٢	تليفون	٩٥٤٥٤,١٠	
١١١٣	مصاريف التأسيس	٨٧٥٥٠,٠٠	
١١١٤	نفقات ايرادية مؤجلة	٣٥١٨٧,١٠	
١١١٥	طابعات	٢٦٥٠,٠٠	
١١١٧	سيارات	٨٢٠٠٠,٠٠	
١١١٨	عقارات	٣٧١٠٠٠,٠٠	
١١١٩	تكلفة شاشة التنفيذ عن بعد	١٠٠٠٠,٠٠	
١١٢٠	موقع الانترنت	١٨٨٤٠,٠٠	
١١٢١	استثمارات طويلة الأجل	١٢٣٩٣٠,٠٠	
١١٢٢٠١	شركة بورتفليو لتكوين وإدارة المحافظ	٧٥٠٠٠٠,٠٠	
١١٢٢٠٢	شركة مصر القابضة للاستثمارات المالية	١٢٥٠٠٠٠,٠٠	
١١٢٢٠٣	شركة ايه ال جي للسياحة	٥٠٠٠٠,٠٠	
إجمالي الأصول طويلة الأجل		٥٦٩٢٧١٢,٧٢	

اهلاكات الأصول طويلة الأجل

٢١٤٠١	أهلاك أثاث	١٢١٣٩٨,٢٤	
٢١٤٠٢	أهلاك أجهزة ومعدات	٥٢٣٣٥٩,٨٦	
٢١٤٠٣	أهلاك تركيبات وديكورات	٢٨٧٩٩٠,٤٦	
٢١٤٠٧	أهلاك أجهزة كمبيوتر	٢٩٣٢٢٠,٢٢	
٢١٤٠٩	أهلاك آلات حاسبه وكاتبه	١٠٠٥,٢٠	
٢١٤١٢	أهلاك تليفون	٣٩٣١١,٨٧	
٢١٤١٣	أهلاك مصروفات التأسيس	٩٧٨٤٨,٠٠	
٢١٤١٤	أهلاك نفقات إيراديه مؤجلة	٣٩٨٤٣,٠٠	
٢١٤١٧	أهلاك سيارات	٥٦٧١٧,٠٠	
٢١٤١٨	إهلاك عقارات	٥٤٢٠٠,٠٠	

٢١٤١٩	إهلاك موقع النت	٧٥٣٦,٠٠			
	إجمالي اهلاكات الأصول طويلة الأجل:		١٥٢٢٤٢٩,٨٥		
	إجمالي الأصول طويلة الأجل (–) الإهلاك:			٤١٧٠٢٨٢,٨٧	
	إجمالي الأصول طويلة الأجل (+) رأس المال العامل:				١٢٤٤٦١٧٢,١٩
	إجمالي الاستثمار ويتم تمويله طبقاً لما يلي :				
	حقوق المساهمين				
٢١١	رأس المال	١٠٠٠٠٠٠٠,٠٠			
٢١٥	أرباح أو (خسائر) مرحلة	٧٢٠٠٠,٠٠			
٢١٣١	احتياطي قانوني	٣٦٤٥٢,٠٠			
١٣٠٣٥	حساب تحت زيادة رأس المال	١١٠٠٠٠,٠٠			
	ربح أو (خسارة) الفترة :		٢٢٢٧٧٢٠,١٩		
	إجمالي حقوق المساهمين				١٢٤٤٦١٧٢,١٩

المطلوب

١- إعداد نموذج حساب صافي رأس المال العامل في ٢٠٠٧/٧/٥.

٢- مدى تحقيق الشركة لمعايير الملاءة المالية المقررة.

٣- ماذا يحدث لو قامت الشركة بزيادة رأس مالها بمقدار ٢٠٠٠٠٠٠ جنية وسداد الزيادة بالكامل نقداً عن طريق المساهمين في البنك المختص.

الحل

١– نموذج حساب صافي رأس المال السائل في ٢٠٠٧/٧/٥

لشركة السمسرة في الأوراق المالية

	البيان	الرصيد الدفتري / القيمة السوقية	نعامل الترجيح	القيمة المرجحة		
	الأصول المتداولة					
	النقدية بالصندوق ولدى البنوك					
	النقدية بالخزينة	٥٤٩٦٦,٩٠	%١٠٠	٥٤٩٦٦,٩٠		
	حسابات جارية بالبنوك	١١٢٥٨٨٧ ٨,٥٩	%١٠٠	١١٢٥٨٨٧ ٨,٥٩		
	شيكات بالخزينة		%٠	٠,٠٠		
	أرصدة حسابات التسوية					
	لدى بنوك المقاصة	٣٦٢١٢٨٦, ٨١	%١٠٠	٣٦٢١٢٨٦, ٨١		

	ودائع لدى البنوك	٧١٠٥١٢,٣١	٪١٠٠	٧١٠٥١٢,٣١		
١	الإجمالي	١٥٦٤٥٦٤٤,٦١		١٥٦٤٥٦٤٤,٦١		
	الأرصدة المدينة المستحقة على العملاء					
	عملاء الشراء بالهامش	٠,٠٠		٠,٠٠		
	عملاء التسليم مقابل الدفع	٠,٠٠		٠,٠٠		
	عملاء آخرون	٠,٠٠		٠,٠٠		
٢	الإجمالي	٠,٠٠		٠,٠٠		
	الأرصدة المستحقة على الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية					
	شركات مصرية	٨٨٢٦٢٦١,٧٣	٪١٠٠	٨٨٢٦٢٦١,٧٣		
	شركات بالخارج	٠,٠٠		٠,٠٠		
٣	الإجمالي	٨٨٢٦٢٦١,٧٣		٨٨٢٦٢٦١,٧٣		
٤	استثمارات الشركة في السندات (القيمة السوقية)	٠,٠٠	٪١٠٠	٠,٠٠		
	أصول متداولة أخرى					
	تأمينات لدى الغير	٦٠٠٠,٠٠	٪٠	٠,٠٠		
	مدينون وضرائب مخصومة من المنبع وجاري شركات شقيقة مصروفات مدفوعة مقدماً	٠,٠٠	٪٠	٠,٠٠		
	عهد وسلف العاملين والمديرين	٤٣٩٨٥,٠٠	٪٠	٠,٠٠		
	حسابات وأرصدة مدينة أخرى	٥٣١٢٨٤٩,٥١	٪٠	٠,٠٠		
٥	الإجمالي	٥٣٦٢٨٣٤,٥١	٪٠	٠,٠٠		
	الأصول طويلة الأجل					
	استثمارات في شركات تابعة وشقيقة					
	شركات تابعة	٢٠٥٠٠٠٠,٠٠	٪٠	٠,٠٠		
	شركات شقيقة		٪٠	٠,٠٠		
٦	الإجمالي	٢٠٥٠٠٠٠,٠٠		٠,٠٠		

٧	الأصول الثابتة بالصافي بعد الإهلاك	١٩٩٠٩٥٢, ٨٧	%٠	٠,٠٠		
	الأصول غير الملموسة					
	الشهرة والعلامة التجارية	٠,٠٠	%٠	٠,٠٠		
٨	أصول أخرى طويلة الأجل					
	استثمار في شركات					
	الإيداع المركزي اشتراك في صندوق	١٢٣٩٣٠,٠ ٠	%٠	٠,٠٠		
	ضمان التسويات	٥٣٣٤٩١,٠ ٠	%٠	٠,٠٠		
	دفعات مقدمة لشراء		%٠	٠,٠٠		
	أصول واستثمارات	٥٠٠٠	%٠	٠,٠٠		
	ضرائب مؤجلة	٠,٠٠	%٠	٠,٠٠		
	أخرى			٠,٠٠		
٩	الإجمالي	٦٦٢٤٢١,٠ ٠		٠,٠٠		
	إجمالي الأصول المرجحة بنود من١-٩				٢٤٤٧١٩٠ ٦,٣٤	
	الالتزامات المتداولة					
	السندات المقترضة					
	بغرض البيع لحساب					
١ ٠	الشركة (القيمة السوقية)	٠,٠٠	%١٠٠	٠,٠٠		
	العملاء الدائنون					
	والقروض قصيرة الأجل					
	الأرصدة الدائنة المستحقة للعملاء	١١١٥٢٥٥ ٨,٢٥	%١٠٠	١١١٥٢٥٥ ٨,٢٥		
	قروض مخصصة لتمويل عمليات الشراء بالهامش وعمليات التسليم مقابل الدفع	٠,٠٠	%١٠٠	٠,٠٠		
	قروض أخرى قصيرة الأجل من البنوك	٠,٠٠	%١٠٠	٠,٠٠		
	دائنون شركات شقيقة وقروض قصيرة الأجل من مصادر أخرى	٠,٠٠	%١٠٠	٠,٠٠		
١ ١	الإجمالي	١١١٥٢٥٥ ٨,٢٥		١١١٥٢٥٥ ٨,٢٥		

	التزامات متداولة أخرى					
	مطالبة بتعويضات لصالح العملاء	٠,٠٠	%١٠٠	٠,٠٠		
	الأرصدة الدائنة المستحقة للشركات العاملة في مجال الأوراق المالية	٨٠٥٢٩٣٢,٦١	%١٠٠	٨٠٥٢٩٣٢,٦١		
	المخصصات					
	دائنون متنوعون وحسابات وأرصدة دائنة أخرى	٠,٠٠	%١٠٠	٠,٠٠		
	أخرى	٣٧٠٠٨١,٣٢	%١٠٠	٣٧٠٠٨١,٣٢		
١٢	الإجمالي	٨٤٢٣٠١٣,٩٣		٨٤٢٣٠١٣,٩٣		
	التزامات طويلة الأجل					
	قروض طويلة الأجل من غير القروض المسانده		%١٠٠	٠,٠٠		
	ضرائب مؤجلة	٢١٧٧٠,٣٥	%١٠٠	٢١٧٧٠,٣٥		
	التزامات أخرى طويلة الأجل	٠,٠٠	%١٠٠	٠,٠٠		
١٣	الإجمالي	٢١٧٧٠,٣٥		٢١٧٧٠,٣٥		
	التزامات من خارج الميزانية (المركز المالي)					
	الزيادة في نسبة مديونية كل عميل من عملاء الشراء بالهامش عن الحد الأقصى			٠,٠٠		
	الزيادة في رصيد عملاء الشراء بالهامش عن الحد الأقصى المقرر للعميل الواحد أو المجموعة المرتبطة			٠,٠٠		
	الزيادة في رصيد عملاء اقتراض الأوراق المالية بغرض البيع عن الحد الأقصى المقرر			٠,٠٠		
	النقص في قيمة الضمان المقدم من عملاء اقتراض الأوراق المالية بغرض البيع			٠,٠٠		
	الزيادة في ثمن إعادة شراء السندات طبقاً لاتفاقيات إعادة الشراء			٠,٠٠		
	صافي التزامات الشركة عن ضمان الاكتتاب في السندات			٠,٠٠		
	الضمانات والكفالات والتعهدات المالية		%١٠٠	٠,٠٠		
	التزامات عرضية أخرى		%١٠٠	٠,٠٠		
١٤	الإجمالي	٠,٠٠		٠,٠٠		
١٥	إجمالي قيمة الالتزامات (بنود ١٠-١٤)				١٩٥٩٧٣٤٢,٥٣	
١٦	القروض المساندة المستوفاه للشروط الواردة بالملحق (أ)	٢٥٠٠٠٠,٠٠	%٠	٠,٠٠		
	إجمالي قيمة الالتزامات المرجحة بنود (١٥-١٦)				١٩٥٩٧٣٤٢,٥٣	

١٧	صافي رأس المال السائل (الفارق بين إجمالي الأصول وإجمالي الالتزامات المرجحة)					٤٨٧٤٥٦٣,٨١
١٨	الحد الأدنى لصافي رأس المال السائل ١٥% من إجمالي الالتزامات المرجحة				٢٩٣٩٦٠١,٣٨	
١٩	الزيادة أو النقص في صافي رأس المال السائل (الفارق بين ١٧ – ١٨)					١٩٣٤٩٦٢,٤٣

٢- استوفت الشركة معايير الملاءه المالية ، حيث يزيد الحد الادنى لصافى رأس المال السائل عن ١٥% من إجمالى الإلتزامات على النحو التالى :-

- صافى رأس المال السائل ٤٨٧٤٥٦٣
- الالتزامات المرجحة ١٩٥٩٧٣٤٢
- نسبة صافى رأس المال السائل إلى الالتزامات المرجحة ٢٤,٩%.

٣- فى حالة زيادة رأس مال الشـــركة بمقدار ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه ســـتزيد قيمة رأس المال السـائل بنفس المقدار ، وبالتالى ستزيد نسبة صافى رأس المال السائل الإلتزامات المرجحة لتبلغ ٣٥% (٦٨٧٤٥٦٣ ÷ ١٩٥٩٧٣)

مثال تطبيقي (٢)

فيما يلي قائمة المركز المالي لأحدى شركات السمسرة والأوراق المالية

قائمة المركز المالي لشركة السمسرة في الأوراق المالية في ٢٠٠٧/٧/٥

الأصول المتداولة

النقدية بالخزينة والبنوك

١٢١	نقدية بالخزينة الفرع الرئيسي	٢١٧٤٣٦,٤٦
١٢٢	بنوك السمسرة	١٨٣٩٠٤٦٠,٥١
١٢٣	شيكات تحت التحصيل بالخزينة	٥٠٠٠٠٠,٠٠
١٢٠٠٢	نقدية بخزينة فرع مدينة نصر	١٠٤٣,٠٠
١٢٢٢٢	البنك الأهلي الرئيسي – إدارة السجلات	٢٤,٩٠
	إجمالي النقدية بالخزينة والبنوك :	١٩١٠٨٩٦٤,٨٧

المدينون والأرصدة المدينة الأخرى

١٢٦	بيع أوراق مالية داخل	٥٩٠١٩٦٦,٠٧
١٢٩٢	تأمينات لدى الغير	٦٠٠٠,٠٠
١٢٩٧	دفعات مقدمة	٥٠٠٠٠,٠٠
١٣٠١	سلف عاملين	٨٧٠٠,٠٠

١٣٠٣	عهد مؤقتة	١٧٢٨٥,٠٠		
١٣٠٥	عملاء مدينة	٦١٧٤٧٢٧,٩١		
١٢٢١١	جاري صندوق ضمان التسويات	٥٣٣٤٩١,٠٠		
إجمالي المدينون والأرصدة المدينة الأخرى:		١٢٦٤٧١٦٩,٩٨		
مجموع الأصول المتداولة			٣١٧٥٦١٣٤,٨٤	
ناقصاً				
الالتزامات المتداولة				
٢٢٢	شراء أوراق مالية داخل	١١٢٢٠٥٢٣,٥٨		
٢٢٤	عملاء دائنة	٩٣٥٠٨١٥,٠١		
٢٣٥	أمانات	٨١٨٢,٠٠		
١٢٩٣	ضرائب كسب عمل	١٨٩٧٨,٠٠		
١٢٩٥	حسابات جارية	٢٧٤٩٤٧١,٢٢		
٢٢٥١	خدمات البورصة	٢٤٣٩,٥٦		
٢٢٥٢	الدمغة	٤٢٤٣,٥١		
٢٢٥٣	خدمات المقاصة والهيئة	٣٨٧٣,٣٣		
٢٢٥٤	شركات الحفظ المركزي	٨٨٨٧٩,٤٠		
٣١٢٣	صندوق تأمين المخاطر	٣٥٥٦,٠٧		
٢٢٦٠٩	ضرائب خصم وإضافة	١٢٨,٦٩		
٢٢٦٠١٠	التأمينات الاجتماعية حصة العاملين	٣٧٢,٧٠		
٢٢٦٠١٢	ضرائب مؤجلة	٢١٧٧٠,٣٥		
إجمالي الالتزامات المتداولة		٢٣٤٧٣٢٣٣,٤١		
رأس المال العامل:				٨٢٨٢٩٠١,٤٣
الأصول طويلة الأجل				
١١١	أثاث	٦١١٦٧١,٨٨		
١١٢	أجهزة ومعدات	٧٦٥٢٤٥,٧٩		
١١٣	تركيبات وديكورات	٩٦١١١٩,٩٠		
١١٦	أدوات وأجهزة كهربائية	١١٠٥٨,٠٥		
١١٧	أجهزة كمبيوتر	٥٥٣٥١٩,٩٦		
١١٩	آلات حاسبة وكاتبة	٥١٥٧,١٤		
١١١٠	خزائن حديدية	٣١٣٣,٨٠		
١١١١	يفط اعلان	٥١٩٥,٠٠		
١١١٢	تليفون	٩٥٤٥٤,١٠		
١١١٣	مصاريف التأسيس	٨٧٥٥٠,٠٠		
١١١٤	نفقات ايرادية مؤجلة	٣٥١٨٧,١٠		
١١١٥	طابعات	٢٦٥٠,٠٠		
١١١٧	سيارات	٨٢٠٠٠,٠٠		
١١١٨	عقارات	٢٧١٠٠٠,٠٠		
١١١٩	تكلفة شاشة التنفيذ عن بعد	١٠٠٠٠,٠٠		
١١٢٠	موقع الانترنت	١٨٨٤٠,٠٠		
١١٢١	استثمارات طويلة الأجل	١٢٣٩٣٠,٠٠		
١١٢٢٠١	شركة بورتفليو لتكوين وإدارة المحافظ	٧٥٠٠٠٠,٠٠		
١١٢٢٠٢	شركة مصر القابضة للاستثمارات المالية	١٢٥٠٠٠٠,٠٠		
١١٢٢٠٣	شركة ايه ال جي للسياحة	٥٠٠٠٠,٠٠		

الرقم	البيان			
	إجمالي الأصول طويلة الأجل	٥٦٩٢٤٢٢,٧٢		
	اهلاكات الأصول طويلة الأجل			
٢١٤٠١	أهلاك أثاث	١٢١٣٩٨,٢٤		
٢١٤٠٢	أهلاك أجهزة ومعدات	٥٢٣٣٥٩,٨٦		
٢١٤٠٣	أهلاك تركيبات وديكورات	٢٨٧٩٩٠,٤٦		
٢١٤٠٧	أهلاك أجهزة كمبيوتر	٢٩٣٢٢٠,٢٢		
٢١٤٠٩	أهلاك آلات حاسبه وكاتبه	١٠٠٥,٢٠		
٢١٤١٢	أهلاك تليفون	٣٩٣١١,٨٧		
٢١٤١٣	أهلاك مصروفات التأسيس	٩٧٨٤٨,٠٠		
٢١٤١٤	أهلاك نفقات إيراديه مؤجلة	٣٩٨٤٣,٠٠		
٢١٤١٧	أهلاك سيارات	٥٦٧١٧,٠٠		
٢١٤١٨	إهلاك عقارات	٥٤٢٠٠,٠٠		
٢١٤١٩	إهلاك موقع النت	٧٥٣٦,٠٠		
	إجمالي اهلاكات الأصول طويلة الأجل:	١٥٢٢٤٢٩,٨٥		
	إجمالي الأصول طويلة الأجل (–) الإهلاك:		٤١٦٩٩٩٢,٨٧	
	إجمالي الأصول طويلة الأجل (+) رأس المال العامل:			١٢٤٥٢٨٩٤,٣٠
	إجمالي الاستثمار ويتم تمويله طبقاً لما يلي :			
	حقوق المساهمين			
٢١١	رأس المال	١٠٠٠٠٠٠٠,٠٠		
٢١٥	أرباح أو (خسائر) مرحلة	٧٢٠٠٠٠,٠٠		
٢١٣١	احتياطي قانوني	٣٦٤٥٢,٠٠		
١٣٠٣٥	حساب تحت زيادة رأس المال	١١٠٠٠٠٠,٠٠		
	ربح أو (خسارة) الفترة :	٢٢٣٤٤٤٢,٣٠		
	إجمالي حقوق المساهمين			١٢٤٥٢٨٩٤,٣٠

المطلوب

- إعداد نموذج صافي رأس المال السائل في ٢٠٠٧/٦/٢٨.
- تحديد نسبة صافي الأصول السائلة إلي الالتزامات.
- تحديد مدى تحقيق الشركة لنسبة الملائمة المقررة.

نموذج حساب صافي رأس المال السائل في ٢٠٠٧/٦/٢٨

لشركة السمسرة في الأوراق المالية

	البيان	الرصيد الدفتري / القيمة السوقية	نعامل الترجيح	القيمة المرجحة		
	الأصول المتداولة					
	النقدية بالصندوق والبنوك					
	النقدية بالخزينة	٢١٨٤٧٩,٦٤	%١٠٠	٢١٨٤٧٩,٦٤		
	حسابات جارية بالبنوك	١٢٨٣٢٩٣٥,٦٠	%١٠٠	١٢٨٣٢٩٣٥,٦٠		
	شيكات بالخزينة	٥٠٠٠٠٠,٠٠	%٠	٠,٠٠		

	أرصدة حسابات التسوية					
	لدى بنوك المقاصة	٤٨٤٧٠٣٧,٥٠	%١٠٠	٤٨٤٧٠٣٧,٥٠		
	ودائع لدى البنوك	٧١٠٥١٢,٣١	%١٠٠	٧١٠٥١٢,٣١		
١	الإجمالي	١٩١٠٨٩٦٤,٨٧		١٨٦٠٨٩٦٤,٨٧		
	الأرصدة المدينة المستحقة على العملاء					
	عملاء الشراء بالهامش	٠,٠٠		٠,٠٠		
	عملاء التسليم مقابل الدفع	٠,٠٠		٠,٠٠		
	عملاء آخرون	١٨٩٥٧٦٢,٣٥	%٥٠	٩٤٧٨٨١,١٨		
٢	الإجمالي	١٨٩٥٧٦٢,٣٥		٩٤٧٨٨١,١٨		
	الأرصدة المستحقة على الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية					
	شركات مصرية	٥٩٠١٩٦٦,٠٧	%١٠٠	٥٩٠١٩٦٦,٠٧		
	شركات بالخارج	٠,٠٠		٠,٠٠		
٣	الإجمالي	٥٩٠١٩٦٦,٠٧		٥٩٠١٩٦٦,٠٧		
٤	استثمارات الشركة في السندات (القيمة السوقية)	٠,٠٠	%١٠٠	٠,٠٠		
	أصول متداولة أخرى					
	تأمينات لدى الغير	٦٠٠٠,٠٠	%٠	٠,٠٠		
	مدينون وضرائب مخصومة من المنبع وجاري شركات شقيقة					
	مصروفات مدفوعة مقدماً	٠,٠٠	%٠	٠,٠٠		
	عهد وسلف العاملين والمديرين	٢٥٩٨٥,٠٠	%٠	٠,٠٠		
	حسابات وأرصدة مدينة أخرى	٤٢٧٨٩٦٥,٥٦	%٠	٠,٠٠		
٥	الإجمالي	٤٣١٠٩٥٠,٥٦	%٠	٠,٠٠		
	الأصول طويلة الأجل					
	استثمارات في شركات تابعة وشقيقة					
	شركات تابعة	٢٠٥٠٠٠٠,٠٠	%٠	٠,٠٠		
	شركات شقيقة		%٠	٠,٠٠		
٦	الإجمالي	٢٠٥٠٠٠٠,٠٠		٠,٠٠		
٧	الأصول الثابتة بالصافي بعد الإهلاك	١٩٩٠٩٥٢,٨٧	%٠	٠,٠٠		

	الأصول غير الملموسة					
٨	الشهرة والعلامة التجارية	٠,٠٠	٠%	٠,٠٠		
	أصول أخرى طويلة الأجل					
	استثمار في شركات					
	الإيداع المركزي اشتراك في صندوق	١٢٣٩٣٠,٠٠	٠%	٠,٠٠		
	ضمان التسويات	٥٣٣٤٩١,٠٠	٠%	٠,٠٠		
	دفعات مقدمة لشراء		٠%	٠,٠٠		
	أصول واستثمارات	٥٠٠٠	٠%	٠,٠٠		
	ضرائب مؤجلة	٠,٠٠	٠%	٠,٠٠		
	أخرى			٠,٠٠		
٩	الإجمالي	٦٦٢٤٢١,٠٠		٠,٠٠		
	إجمالي الأصول المرجحة بنود من١-٩				٢٥٤٥٨٨١٢,١٢	
	الالتزامات المتداولة					
١٠	السندات المقترضة بغرض البيع لحساب الشركة (القيمة السوقية)	٠,٠٠	١٠٠%	٠,٠٠		
	العملاء الدائنون والقروض قصيرة الأجل					
	الأرصدة الدائنة المستحقة للعملاء	٩٣٥٠٨١٥,٠١	١٠٠%	٩٣٥٠٨١٥,٠١		
	قروض مخصصة لتمويل عمليات الشراء بالهامش وعمليات التسليم مقابل الدفع	٠,٠٠	١٠٠%	٠,٠٠		
	قروض أخرى قصيرة الأجل من البنوك	٠,٠٠	١٠٠%	٠,٠٠		
	دائنون شركات شقيقة وقروض قصيرة الأجل من مصادر أخرى	٠,٠٠	١٠٠%	٠,٠٠		
١١	الإجمالي	٩٣٥٠٨١٥,٠١		٩٣٥٠٨١٥,٠١		
	التزامات متداولة أخرى					
	مطالبة بتعويضات لصالح العملاء	٠,٠٠	١٠٠%	٠,٠٠		

	الأرصـــدة الدائنة المســـتحقة للشـــركات العاملة في مجال الأوراق المالية	١١٢٢٠٥٢٣,٥٨	%١٠٠	١١٢٢٠٥٢٣,٥٨	
	المخصصات				
	دائنون متنوعون وحســـابات وأرصدة دائنة أخرى	٣٨٠١٢٤,٤٧	%١٠٠	٣٨٠١٢٤,٤٧	
١٢	الإجمالي	١١٦٠٠٦٤٨,٠٥		١١٦٠٠٦٤٨,٠٥	
	التزامات طويلة الأجل				
	قروض طويلة الأجل من غير القروض المسانده		%١٠٠	٠,٠٠	
	ضرائب مؤجلة	٢١٧٧٠,٣٥	%١٠٠	٢١٧٧٠,٣٥	
	التزامات أخرى طويلة الأجل	٠,٠٠	%١٠٠	٠,٠٠	
١٣	الإجمالي	٢١٧٧٠,٣٥		٢١٧٧٠,٣٥	
	التزامات من خارج الميزانية (المركز المالي)				
	الزيادة في نســـبة مديونية كل عميـل من عملاء الشـــراء بالهامش عن الحد الأقصى			٠,٠٠	
	الزيادة في رصيد عملاء الشراء بالهامش عن الحد الأقصـــى المقرر للعميـل الواحـد أو المجموعة المرتبطة			٠,٠٠	
	الزيادة في رصيد عملاء اقتراض الأوراق المالية بغرض البيع عن الحد الأقصى المقرر			٠,٠٠	
	النقص في قيمة الضـــمان المقدم من عملاء اقتراض الأوراق المالية بغرض البيع			٠,٠٠	
	الزيادة في ثمن إعـادة شـــراء الســـندات طبقاً لأتفاقيات إعادة الشراء			٠,٠٠	
	صـــافي التزامات الشـــركة عن ضمان الاكتتاب في السندات			٠,٠٠	
	الضمانات والكفالات والتعهدات المالية		%١٠٠	٠,٠٠	
	التزامات عرضية أخرى		%١٠٠	٠,٠٠	
١٤	الإجمالي	٠,٠٠		٠,٠٠	
١٥	إجمالي قيمة الالتزامات (بنود ١٠-١٤)				٢٠٩٧٣٢٣٣,٤١

١٦	القروض المساندة المستوفاه للشروط الواردة بالملحق (أ)	٢٥٠٠٠٠,٠٠	%٠	٠,٠٠		
	إجمالي قيمة الالتزامات المرجحة بنود (١٥-١٦)				٢٠٩٧٣٢٣٣,٤١	
١٧	صافي رأس المال السائل (الفارق بين إجمالي الأصول وإجمالي الالتزامات المرجحة)					٤٤٨٥٥٧٨,٧١
١٨	الحد الأدنى لصافي رأس المال السائل ١٥% من إجمالي الالتزامات المرجحة				٣١٤٥٩٨٥,٠١	
١٩	الزيادة أو النقص في صافي رأس المال السائل (الفارق بين ١٧ - ١٨)					١٣٣٩٥٩٣,٦٩

العضو المنتدب

....

مثال تطبيقي (٣)

فيما يلي قائمة المركز المالي لأحدى شركات السمسرة والأوراق المالية

قائمة المركز المالي لشركة السمسرة فى الأوراق المالية فى ٢٠٠٧/٦/١٣

رقم الحساب	البيان	المبلغ	الإجمالي الفرعي	الإجمالي
	الأصول المتداولة			
	النقدية بالخزينة والبنوك			
١٢١	نقدية بالخزينة الفرع الرئيسي	٦٣٣١٧,٧٤		
١٢٢	بنوك السمسرة	١٤٢٣٧٤١٩,٧٧		
١٢٣	شيكات تحت التحصيل بالخزينة	٠,٠٠		
١٢٠٠٢	نقدية بخزينة فرع مدينة نصر	١٢٨٦,٠٠		
١٢٢٢٢	البنك الأهلي الرئيسي – إدارة السجلات	٢٤,٩٠		
	إجمالي النقدية بالخزينة والبنوك :		١٤٣٠٢٠٤٨,٤١	
	المدينون والأرصدة المدينة الأخرى			
١٢٦	بيع أوراق مالية داخل	٥١٢٨٧١٧,٤٨		
١٢٩٢	تأمينات لدى الغير	٦٠٠٠,٠٠		
١٢٩٧	دفعات مقدمة	٥٠٠٠٠,٠٠		
١٣٠١	سلف عاملين	٨١٥٠,٠٠		
١٣٠٣	عهد مؤقتة	١٢٥٨٥,٠٠		
١٣٠٥	عملاء مدينة	٦٢٣٣٦٤٠,٦٢		
١٢٢١١	جاري صندوق ضمان التسويات	٥٣٣٤٩١,٠٠		
	إجمالي المدينون والأرصدة المدينة الأخرى:		١١٩٢٧٥٨٤,١٠	
	مجموع الأصول المتداولة			٢٦٢٢٩٦٣٢,٥٠
	ناقصاً			
	الالتزامات المتداولة			
٢٢٢	شراء أوراق مالية داخل	٦٤٩٢٤٥٨,٢٨		
٢٢٤	عملاء دائنة	٨٧٧٤٩٦٧,٨٠		
٢٣٥	أمانات	٨١٨٢,٠٠		
١٢٩٣	ضرائب كسب عمل	٤٥٢٨٦,٠٠		
١٢٩٥	حسابات جارية	٢٧٤٩٤٧١,٢٢		
٢٢٥١	خدمات البورصة	١٨٩٩,٥٧		
٢٢٥٢	الدمغة	٨١٨٥٦,٣١		
٢٢٥٣	خدمات المقاصة والهيئة	٢٧٧٩,٢٣		
٢٢٥٤	شركات الحفظ المركزي	٣٥٥٩٤,٢٧		
٣١٢٣	صندوق تأمين المخاطر	٢٤٥٨,٥٣		
٢٢٦٠٩	ضرائب خصم وإضافة	١٢٨,٦٩		
٢٢٩٠٤	مخصص قضايا متنازع عنها	٧٢٠٠٠,٠٠		
٢٢٦٠١٠	التأمينات الاجتماعية حصة العاملين	٣٧٢,٧٠		
٢٢٦٠١٢	ضرائب مؤجلة	٢١٧٧٠,٣٥		
	إجمالي الالتزامات المتداولة		١٨٢٨٩٢٢٤,٩٤	
	رأس المال العامل:			٧٩٤٠٤٠٧,٥٦
	الأصول طويلة الأجل			
١١١	أثاث	٦١١٦٧١,٨٨		
١١٢	أجهزة ومعدات	٧٦٥٢٤٥,٧٩		
١١٣	تركيبات وديكورات	٩٦١١١٩,٩٠		
١١٦	أدوات وأجهزة كهربائية	١١٠٥٨,٠٥		
١١٧	أجهزة كمبيوتر	٥٥٠٨٠٩,٩٦		

١١٩	آلات حاسبة وكاتبة	٥١٥٧,١٤		
١١١٠	خزائن حديدية	٣١٣٣,٨٠		
١١١١	يفط اعلان	٥١٩٥,٠٠		
١١١٢	تليفون	٩٥٤٥٤,١٠		
١١١٣	مصاريف التأسيس	٨٧٥٥٠,٠٠		
١١١٤	نفقات ايرادية مؤجلة	٣٥١٨٧,١٠		
١١١٥	طابعات	٢٦٥٠,٠٠		
١١١٧	سيارات	٨٢٠٠٠,٠٠		
١١١٨	عقارات	٢٧١٠٠٠,٠٠		
١١١٩	تكلفة شاشة التنفيذ عن بعد	١٠٠٠٠,٠٠		
١١٢٠	موقع الانترنت	١٨٨٤٠,٠٠		
١١٢١	استثمارات طويلة الأجل	١٢٣٩٣٠,٠٠		
١١٢٢٠١	شركة بورتفليو لتكوين وإدارة المحافظ	٧٥٠٠٠٠,٠٠		
١١٢٢٠٢	شركة مصر القابضة للاستثمارات المالية	١٢٥٠٠٠٠,٠٠		
١١٢٢٠٣	شركة ايه ال جي للسياحة	٥٠٠٠٠,٠٠		
إجمالي الأصول طويلة الأجل		٥٦٨٩٧١٢,٧٢		

اهلاكات الأصول طويلة الأجل

٢١٤٠١	أهلاك أثاث	١٢١٣٩٨,٢٤		
٢١٤٠٢	أهلاك أجهزة ومعدات	٥٢٣٣٥٩,٨٦		
٢١٤٠٣	أهلاك تركيبات وديكورات	٢٨٧٩٩٠,٤٦		
٢١٤٠٧	أهلاك أجهزة كمبيوتر	٢٩٣٢٢٠,٢٢		
٢١٤٠٩	أهلاك آلات حاسبه وكاتبه	١٠٠٥,٢٠		
٢١٤١٢	أهلاك تليفون	٣٩٣١١,٨٧		
٢١٤١٣	أهلاك مصروفات التأسيس	٩٧٨٤٨,٠٠		
٢١٤١٤	أهلاك نفقات إيراديه مؤجلة	٣٩٨٤٣,٠٠		
٢١٤١٧	أهلاك سيارات	٥٦٧١٧,٠٠		
٢١٤١٨	إهلاك عقارات	٥٤٢٠٠,٠٠		
٢١٤١٩	إهلاك موقع النت	٧٥٣٦,٠٠		
إجمالي اهلاكات الأصول طويلة الأجل:		١٥٢٢٤٢٩,٨٥		
إجمالي الأصول طويلة الأجل (–) الإهلاك:			٤١٦٧٢٨٢,٨٧	
إجمالي الأصول طويلة الأجل (+) رأس المال العامل:				١٢١٠٧٦٩٠,٤٣
إجمالي الاستثمار ويتم تمويله طبقاً لما يلي :				

حقوق المساهمين

٢١١	رأس المال	١٠٠٠٠٠٠٠,٠٠		
٢١٥	أرباح أو (خسائر) مرحلة	٠,٠٠		
٢١٣١	احتياطي قانوني	٣٦٤٥٢,٠٠		
١٣٠٣٥	حساب تحت زيادة رأس المال	٠,٠٠		
ربح أو (خسارة) الفترة :		٢٠٧١٢٣٨,٤٣		
إجمالي حقوق المساهمين				١٢١٠٧٦٩٠,٤٣

المطلوب

- إعداد نموذج صافي رأس المال السائل في ٢٠٠٧/٦/١٣.
- تحديد نسبة صافي الأصول السائلة إلي الالتزامات.
- تحديد مدى تحقيق الشركة لنسبة الملائمة المقررة.

ميزان مراجعة تحليلي – (حسابات بنوك) من تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٣ إلي ٢٠٠٧/٦/١٣

كود	الحساب	رصيد أول المدة		الحركة		رصيد أخر المدة	
		مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن
١٢٢٠	البنك الأهلي المصري – شريف – جاري – مقاصة	٥٤١٠٩٠٣,٥٥	٠,٠	٠,٠٠	١٥١٤١٠٧,٧	٣٨٩٦٧٩٥,٧٦	٠,٠٠
١٢٢٠	بنك مصر – بنك مصر – جاري	٣٤٨,٥٠	٠,٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٣٤٨,٥٠	٠,٠٠
١٢٢١	البنك الأهلي المصري– شريف – جاري–	٢١٣٧,٢٤	٠,٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٢١٣٧,٢٤	٠,٠٠
١٢٢٢	بنك القاهرة – عدلي – جاري	٦٥٨,٤٨	٠,٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٦٥٨,٤٨	٠,٠٠
١٢٢٢	البنك المصري الأمريكي – البنك المصري الأمريكي – جاري–	٨,٣٠	٠,٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٨,٣٠	٠,٠٠
١٢٢٢	بنك قناة السويس –معاملات الاسلامية – جاري–	٢٥٤٨٤٥,٢٧	٠,٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٢٥٤٨٤٥,٢٧	٠,٠٠
١٢٢٢	البنك العربي – القاهرة – جاري–	٩٣٦٦٧٧٢,٩١	٠,٠	٥٣٤١,٠٠	٠,٠٠	٩٣٧٢١١٣,٩١	٠,٠٠
١٢٢٢	البنك العربي – القاهرة – جاري–١	٢٨٠٠٠٠٠,٠٠	٠,٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٢٨٠٠٠٠٠,٠٠	٠,٠٠
١٢٢٣	البنك العربي – القاهرة – جاري–٢	٢٤٠٠٠٠٠,٠٠	٠,٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٢٤٠٠٠٠٠,٠٠	٠,٠٠
١٢٢٣	البنك العربي – القاهرة – جاري–٣	٣٧٢٠٧,٨٨	٠,٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٣٧٢٠٧,٨٨	٠,٠٠
١٢٢٣	البنك العربي – القاهرة – جاري–٤	١٦٧٢٢,٠٣	٠,٠	٠,٠٠	٠,٠٠	١٦٧٢٢,٠٣	٠,٠٠
١٢٢٣	البنك العربي – القاهرة – جاري–٥	٥٢٢٥٦,٣٢	٠,٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٥٢٢٥٦,٣٢	٠,٠٠
١٢٢٣	البنك العربي – القاهرة – جاري–٦	٣٩٣٢٥,٩٩	٠,٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٣٩٣٢٥,٩٩	٠,٠٠
١٢٢٣	البنك العربي – القاهرة – جاري–٧	١٨٦٩٢,٠٩	٠,٠	٠,٠٠	٠,٠٠	١٨٦٩٢,٠٩	٠,٠٠
١٢٢٣	البنك العربي – القاهرة – جاري–٨	٢٦٣٠٨,٠٠	٠,٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٢٦٣٠٨,٠٠	٠,٠٠
	إجماليات	١٥٧٤٦١٨٦,٥٦	٠,٠	٥٣٤١,٠٠	١٥١٤١٠٧,٧	١٤٢٣٧٤١٩,٧٧	٠,٠٠
							(١٧٦٩٠٥٢٤,٦٠)

نموذج حساب صافي رأس المال السائل في ٢٠٠٧/٦/١٣

لشركة السمسرة في الأوراق المالية

	البيان	الرصيد الدفتري / القيمة السوقية	معامل الترجيح	القيمة المرجحة		
	الأصول المتداولة					
	النقدية بالصندوق والبنوك					
	النقدية بالخزينة	٦٤٦٠٣,٧٤	%١٠٠	٦٤٦٠٣,٧٤		
	حسابات جارية بالبنوك	٩٦٣٠١٣٦,٦٠	%١٠٠	٩٦٣٠١٣٦,٦٠		
	شيكات بالخزينة		%٠	٠,٠٠		
	أرصدة حسابات التسوية					
	لدى بنوك المقاصة	٣٨٩٦٧٩٥,٧٦	%١٠٠	٣٨٩٦٧٩٥,٧٦		
	ودائع لدى البنوك	٧١٠٥١٢,٣١	%١٠٠	٧١٠٥١٢,٣١		
١	الإجمالي	١٤٣٠٢٠٤٨,٤١		١٤٣٠٢٠٤٨,٤١		
	الأرصدة المدينة المستحقة على العملاء					
	عملاء الشراء بالهامش	٠,٠٠		٠,٠٠		
	عملاء التسليم مقابل الدفع	٠,٠٠		٠,٠٠		
	عملاء آخرون	٠,٠٠		٠,٠٠		
٢	الإجمالي	٠,٠٠		٠,٠٠		
	الأرصدة المستحقة على الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية					
	شركات مصرية	٥١٢٨٧١٧,٤٨	%١٠٠	٥١٢٨٧١٧,٤٨		
	شركات بالخارج	٠,٠٠		٠,٠٠		
٣	الإجمالي	٥١٢٨٧١٧,٤٨		٥١٢٨٧١٧,٤٨		
	استثمارات الشركة في					
٤	السندات (القيمة السوقية)	٠,٠٠	%١٠٠	٠,٠٠		
	أصول متداولة أخرى					
	تأمينات لدى الغير	٦٠٠٠,٠٠	%٠	٠,٠٠		
	مدينون وضرائب مخصومة من المنبع وجاري شركات شقيقة مصروفات مدفوعة مقدماً	٠,٠٠	%٠	٠,٠٠		
	عهد وسلف العاملين والمديرين	٢٠٧٣٥,٠٠	%٠	٠,٠٠		
	حسابات وأرصدة مدينة أخرى	٦٢٣٣٦٤٠,٦٢	%٠	٠,٠٠		
٥	الإجمالي	٦٢٦٠٣٧٥,٦٢	%٠	٠,٠٠		
	الأصول طويلة الأجل					
	استثمارات في شركات تابعة وشقيقة					
	شركات تابعة	٢٠٥٠٠٠٠٠,٠٠	%٠	٠,٠٠		
	شركات شقيقة		%٠	٠,٠٠		
٦	الإجمالي	٢٠٥٠٠٠٠٠,٠٠		٠,٠٠		
٧	الأصول الثابتة بالصافي بعد الإهلاك	١٩٩٣٣٥٢,٨٧	%٠	٠,٠٠		
	الأصول غير الملموسة					
٨	الشهرة والعلامة التجارية	٠,٠٠	%٠	٠,٠٠		
	أصول أخرى طويلة الأجل					
	استثمار في شركات					
	الإيداع المركزي اشتراك في صندوق	١٢٣٩٣٠,٠٠	%٠	٠,٠٠		
	ضمان التسويات	٥٣٣٤٩١,٠٠	%٠	٠,٠٠		
	دفعات مقدمة لشراء		%٠	٠,٠٠		
	أصول واستثمارات	٥٠٠٠	%٠	٠,٠٠		
	ضرائب مؤجلة	٠,٠٠	%٠	٠,٠٠		

	أخرى			٠,٠٠		
٩	الإجمالي	٦٦٢٤٢١,٠٠		٠,٠٠		
	إجمالي الأصول المرجحة بنود من١–٩				١٩٤٣٠٧٦٥,٨٩	
	الالتزامات المتداولة					
	السندات المقترضة					
	بغرض البيع لحساب					
١٠	الشركة (القيمة السوقية)	٠,٠٠	%١٠٠	٠,٠٠		
	العملاء الدائنون					
	والقروض قصيرة الأجل					
	الأرصدة الدائنة المستحقة للعملاء	٨٧٧٤٩٦٧,٨٠	%١٠٠	٨٧٧٤٩٦٧,٨٠		
	قروض مخصصة لتمويل عمليات الشراء بالهامش وعمليات التسليم مقابل الدفع	٠,٠٠	%١٠٠	٠,٠٠		
	قروض أخرى قصيرة الأجل من البنوك	٠,٠٠	%١٠٠	٠,٠٠		
	دائنون شركات شقيقة وقروض قصيرة الأجل من مصادر أخرى	٠,٠٠	%١٠٠	٠,٠٠		
١١	الإجمالي	٨٧٧٤٩٦٧,٨٠		٨٧٧٤٩٦٧,٨٠		
	التزامات متداولة أخرى					
	مطالبة بتعويضات لصالح العملاء	٠,٠٠	%١٠٠	٠,٠٠		
	الأرصدة الدائنة المستحقة للشركات العاملة في مجال الأوراق المالية	٦٤٩٢٤٥٨,٢٨	%١٠٠	٦٤٩٢٤٥٨,٢٨		
	المخصصات					
	دائنون متنوعون وحسابات وأرصدة دائنة أخرى	٧٢٠٠٠,٠٠	%١٠٠	٧٢٠٠٠,٠٠		
	أخرى	٤٢٨٠٢٨,٥٢	%١٠٠	٤٢٨٠٢٨,٥٢		
١٢	الإجمالي	٦٩٩٢٤٨٦,٨٠		٦٩٩٢٤٨٦,٨٠		
	التزامات طويلة الأجل					
	قروض طويلة الأجل من غير القروض المساندة		%١٠٠	٠,٠٠		
	ضرائب مؤجلة	٢١٧٧٠,٣٥	%١٠٠	٢١٧٧٠,٣٥		
	التزامات أخرى طويلة الأجل	٠,٠٠	%١٠٠	٠,٠٠		
١٣	الإجمالي	٢١٧٧٠,٣٥		٢١٧٧٠,٣٥		
	التزامات من خارج الميزانية (المركز المالي)					
	الزيادة في نسبة مديونية كل عميل من عملاء الشراء بالهامش عن الحد الأقصى			٠,٠٠		
	الزيادة في رصيد عملاء الشراء بالهامش عن الحد الأقصى المقرر للعميل الواحد أو المجموعة المرتبطة			٠,٠٠		
	الزيادة في رصيد عملاء اقتراض الأوراق المالية بغرض البيع عن الحد الأقصى المقرر			٠,٠٠		
	النقص في قيمة الضمان المقدم من عملاء اقتراض الأوراق المالية بغرض البيع			٠,٠٠		
	الزيادة في ثمن إعادة شراء السندات طبقاً لأتفاقيات إعادة الشراء			٠,٠٠		
	صافي التزامات الشركة عن ضمان الاكتتاب في السندات			٠,٠٠		
	الضمانات والكفالات والتعهدات المالية		%١٠٠	٠,٠٠		
	التزامات عرضية أخرى		%١٠٠	٠,٠٠		
١٤	الإجمالي	٠,٠٠		٠,٠٠		
١٥	إجمالي قيمة الالتزامات (بنود ١٠–١٤)				١٥٧٨٩٢٢٤,٩٥	
١٦	القروض المساندة المستوفاه للشروط الواردة بالملحق (أ)	٢٥٠٠٠٠٠,٠٠	%٠	٠,٠٠		
	إجمالي قيمة الالتزامات المرجحة بنود (١٥–١٦)				١٥٧٨٩٢٢٤,٩٥	
١٧	صافي رأس المال السائل (الفارق بين إجمالي الأصول وإجمالي الالتزامات المرجحة)					٣٦٤١٥٤٠,٩٤
١٨	الحد الأدنى لصافي رأس المال السائل ١٥% من إجمالي الالتزامات المرجحة				٢٣٦٨٣٨٣,٧٤	
١٩	الزيادة أو النقص في صافي رأس المال السائل (الفارق بين ١٧ – ١٨)					١٢٧٣١٥٧,٢٠

العضو المنتدب

....

مثال تطبيقي (٤)

فيما يلي قائمة المركز المالي لأحدى شركات السمسرة والأوراق المالية

قائمة المركز المالي لشركة السمسرة في الأوراق المالية في ٢٠٠٧/٥/٣١

الأصول المتداولة				
النقدية بالخزينة والبنوك				
١٢١	نقدية بالخزينة الفرع الرئيسي	٢١٤٩٣٠,١٥		
١٢٢	بنوك السمسرة	١٦٤٥٤٩٥٣,٨٧		
١٢٣	شيكات تحت التحصيل بالخزينة	٢٠٨١٥,٠٥		
١٢٠٠٢	نقدية بخزينة فرع مدينة نصر	١٣١٥,٠٠		
١٢٢٢٢	البنك الأهلي الرئيسي – إدارة السجلات	٢٤,٩٠		
إجمالي النقدية بالخزينة والبنوك :			١٦٦٩٢٣٨,٩٧	
المدينون والأرصدة المدينة الأخرى				
١٢٦	بيع أوراق مالية داخل	١٦١٨٢٣٧٥,٧٦		
١٢٩٢	تأمينات لدى الغير	٦٠٠٠,٠٠		
١٢٩٧	دفعات مقدمة	٥٠٠٠٠,٠٠		
١٣٠١	سلف عاملين	٧١٥٠,٠٠		
١٣٠٣	عهد مؤقتة	١٢٥٨٥,٠٠		
١٣٠٥	عملاء مدينة	٤٣٦٣٨٣٧,٧٨		
١٢٢١١	جاري صندوق ضمان التسويات	٥٣٣٤٩١,٠٠		
إجمالي المدينون والأرصدة المدينة الأخرى:			٢١١١٠٤٣٩,٥٣	
مجموع الأصول المتداولة				٣٧٨٠٢٤٧٨,٥٠
ناقصاً				
الالتزامات المتداولة				
٢٢٢	شراء أوراق مالية داخل	١٣٩٣٦١٦١,٧٤		
٢٢٤	عملاء دائنة	١٢٩٣٧٧٦٩,٥٤		
٢٣٥	أمانات	٧٧١٢,٠٠		
١٢٩٣	ضرائب كسب عمل	٢٩٣٩٨,٠٠		
١٢٩٥	حسابات جارية	٢٧٤٩٤٧١,٢٢		
٢٢٥١	خدمات البورصة	٤٨٣٩,١١		
٢٢٥٢	الدمغة	٧٥٨٣١,٥١		
٢٢٥٣	خدمات المقاصة والهيئة	٦٤١٤,٨٥		
٢٢٥٤	شركات الحفظ المركزي	٩٣٠٣٠,٢٧		
٣١٢٣	صندوق تأمين المخاطر	٦١٤٤,٧٧		
٢٢٦٠٩	ضرائب خصم وإضافة	١٢٨,٦٩		
٢٢٩٠٤	مخصص قضايا متنازع عنها	٧٢٠٠٠,٠٠		
٢٢٦٠١٠	التأمينات الاجتماعية حصة العاملين	٣٧٢,٧٠		
٢٢٦٠١٢	ضرائب مؤجلة	٢١٧٧٠,٣٥		
إجمالي الالتزامات المتداولة			٢٩٩٤١٠٤٤,٧٣	
رأس المال العامل:				٧٨٦١٤٣٣,٧٧

الأصول طويلة الأجل

١١١	أثاث	٦٠٨٩٨١,٨٨		
١١٢	أجهزة ومعدات	٧٦٥٢٤٥,٧٩		
١١٣	تركيبات وديكورات	٩٦١١١٩,٩٠		
١١٦	أدوات وأجهزة كهربائية	١١٠٥٨,٠٥		
١١٧	أجهزة كمبيوتر	٥٥٠٨٠٩,٩٦		
١١٩	آلات حاسبة وكاتبة	٥١٥٧,١٤		
١١١٠	خزائن حديدية	٣١٣٣,٨٠		
١١١١	يفط اعلان	٥١٩٥,٠٠		
١١١٢	تليفون	٩٥٤٥٤,١٠		
١١١٣	مصاريف التأسيس	٨٧٥٥٠,٠٠		
١١١٤	نفقات ايرادية مؤجلة	٣٥١٨٧,١٠		
١١١٥	طابعات	٢٦٥٠,٠٠		
١١١٧	سيارات	٨٢٠٠٠,٠٠		
١١١٨	عقارات	٢٧١٠٠٠,٠٠		
١١١٩	تكلفة شاشة التنفيذ عن بعد	١٠٠٠٠,٠٠		
١١٢٠	موقع الانترنت	١٨٨٤٠,٠٠		
١١٢١	استثمارات طويلة الأجل	١٢٣٩٣٠,٠٠		
١١٢٢٠١	شركة بورتفليو لتكوين وإدارة المحافظ	٧٥٠٠٠٠,٠٠		
١١٢٢٠٢	شركة مصر القابضة للاستثمارات المالية	١٢٥٠٠٠٠,٠٠		
١١٢٢٠٣	شركة ايه ال جي للسياحة	٥٠٠٠٠,٠٠		
إجمالي الأصول طويلة الأجل		٥٦٨٧٣١٢,٧٢		

اهلاكات الأصول طويلة الأجل

٢١٤٠١	أهلاك أثاث	١٢١٣٩٨,٢٤		
٢١٤٠٢	أهلاك أجهزة ومعدات	٥٢٣٣٥٩,٨٦		
٢١٤٠٣	أهلاك تركيبات وديكورات	٢٨٧٩٩٠,٤٦		
٢١٤٠٧	أهلاك أجهزة كمبيوتر	٢٩٣٢٢٠,٢٢		
٢١٤٠٩	أهلاك آلات حاسبه وكاتبه	١٠٠٥,٢٠		
٢١٤١٢	أهلاك تليفون	٣٩٣١١,٨٧		
٢١٤١٣	أهلاك مصروفات التأسيس	٩٧٨٤٨,٠٠		
٢١٤١٤	أهلاك نفقات إيراديه مؤجلة	٣٩٨٤٣,٠٠		
٢١٤١٧	أهلاك سيارات	٥٦٧١٧,٠٠		
٢١٤١٨	إهلاك عقارات	٥٤٢٠٠,٠٠		
٢١٤١٩	إهلاك موقع النت	٧٥٣٦,٠٠		
إجمالي اهلاكات الأصول طويلة الأجل:		١٥٢٢٤٢٩,٨٥		
إجمالي الأصول طويلة الأجل (–) الإهلاك:			٤١٦٤٨٨٢,٨٧	
إجمالي الأصول طويلة الأجل (+) رأس المال العامل:				١٢٠٢٦٣١٦,٦٤

إجمالي الاستثمار ويتم تمويله طبقاً لما يلي :

حقوق المساهمين

٢١١	رأس المال	١٠٠٠٠٠٠٠,٠٠		
٢١٥	أرباح أو (خسائر) مرحلة	٠,٠٠		
٢١٣١	احتياطي قانوني	٣٦٤٥٢,٠٠		

١٣٠٣٥	حساب تحت زيادة رأس المال	٠,٠٠
ربح أو (خسارة) الفترة :		١٩٨٩٨٦٤,٦٤
إجمالي حقوق المساهمين		١٢٠٢٦٣١٦,٦٤

المطلوب

- إعداد نموذج صافي رأس المال السائل في ٢٠٠٧/٥/٣١.
- تحديد نسبة صافي الأصول السائلة إلي الالتزامات.
- تحديد مدى تحقيق الشركة لنسبة الملائمة المقررة.

نموذج حساب صافي رأس المال السائل في ٣١-٥-٢٠٠٧

لشركة السمسرة في الأوراق المالية

	البيان	الرصيد الدفتري / القيمة السوقية	نعامل الترجيح	القيمة المرجحة		
	الأصول المتداولة					
	النقدية بالصندوق والبنوك					
	النقدية بالخزينة	٢١٦٢٤٥,١٥	%١٠٠	٢١٦٢٤٥,١٥		
	حسابات جارية بالبنوك	٩٩٥٨٨١٣,٦٠	%١٠٠	٩٩٥٨٨١٣,٦٠		
	شيكات بالخزينة	٢٠٨١٥,٠٥	%٠	٠,٠٠		
	أرصدة حسابات التسوية					
	لدى بنوك المقاصة	٥٧٨٦٤٩٩,٦١	%١٠٠	٥٧٨٦٤٩٩,٦١		
	ودائع لدى البنوك	٧٠٩٦٦٥,٥٦	%١٠٠	٧٠٩٦٦٥,٥٦		
١	الإجمالي	١٦٦٩٢٠٣٨,٩٧		١٦٦٩٢٠٣٨,٩٧		
	الأرصدة المدينة المستحقة على العملاء					
	عملاء الشراء بالهامش	٠,٠٠		٠,٠٠		
	عملاء التسليم مقابل الدفع	٠,٠٠		٠,٠٠		
	عملاء آخرون	٠,٠٠		٠,٠٠		
٢	الإجمالي	٠,٠٠		٠,٠٠		
	الأرصدة المستحقة على الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية					
	شركات مصرية	١٦١٨٢٣٧٥,٧٦	%١٠٠	١٦١٨٢٣٧٥,٧٦		
	شركات بالخارج	٠,٠٠		٠,٠٠		
٣	الإجمالي	١٦١٨٢٣٧٥,٧٦		١٦١٨٢٣٧٥,٧٦		
٤	استثمارات الشركة في السندات (القيمة السوقية)	٠,٠٠	%١٠٠	٠,٠٠		
	أصول متداولة أخرى					
	تأمينات لدى الغير	٦٠٠٠,٠٠	%٠	٠,٠٠		
	مدينون وضرائب مخصومة من المنبع وجاري شركات شقيقة					
	مصروفات مدفوعة مقدماً	٠,٠٠	%٠	٠,٠٠		
	عهد وسلف العاملين والمديرين	١٩٧٣٥,٠٠	%٠	٠,٠٠		
	حسابات وأرصدة مدينة أخرى	٤٣٦٣٨٣٧,٧٨	%٠	٠,٠٠		

٥	الإجمالي	٤٣٨٩٥٧٢,٧٨	%٠	٠,٠٠		
	الأصول طويلة الأجل استثمارات في شركات تابعة وشقيقة					
	شركات تابعة	٢٠٥٠٠٠٠,٠٠	%٠	٠,٠٠		
	شركات شقيقة		%٠	٠,٠٠		
٦	الإجمالي	٢٠٥٠٠٠٠,٠٠		٠,٠٠		
٧	الأصول الثابتة بالصافي بعد الإهلاك	١٩٩٠٩٥٢,٨٧	%٠	٠,٠٠		
	الأصول غير الملموسة					
٨	الشهرة والعلامة التجارية	٠,٠٠	%٠	٠,٠٠		
	أصول أخرى طويلة الأجل استثمار في شركات الإيداع المركزي اشتراك في صندوق	١٢٣٩٣٠,٠٠	%٠	٠,٠٠		
	ضمان التسويات	٥٣٣٤٩١,٠٠	%٠	٠,٠٠		
	دفعات مقدمة لشراء		%٠	٠,٠٠		
	أصول واستثمارات	٥٠٠٠	%٠	٠,٠٠		
	ضرائب مؤجلة	٠,٠٠	%٠	٠,٠٠		
	أخرى			٠,٠٠		
٩	الإجمالي	٦٦٢٤٢١,٠٠		٠,٠٠		
	إجمالي الأصول المرجحة بنود من١–٩				٣٢٨٥٣٥٩٩,٦٨	
	الالتزامات المتداولة السندات المقترضة بغرض البيع لحساب الشركة (القيمة السوقية)					
١٠		٠,٠٠	%١٠٠	٠,٠٠		
	العملاء الدائنون والقروض قصيرة الأجل الأرصدة الدائنة المستحقة للعملاء	١٢٩٣٧٧٦٩,٥٤	%١٠٠	١٢٩٣٧٧٦٩,٥٤		
	قروض مخصصة لتمويل عمليات الشراء بالهامش وعمليات التسليم مقابل الدفع	٠,٠٠	%١٠٠	٠,٠٠		
	قروض أخرى قصيرة الأجل من البنوك	٠,٠٠	%١٠٠	٠,٠٠		
	دائنون شركات شقيقة وقروض قصيرة الأجل من مصادر أخرى	٠,٠٠	%١٠٠	٠,٠٠		
١١	الإجمالي	١٢٩٣٧٧٦٩,٥٤		١٢٩٣٧٧٦٩,٥٤		
	التزامات متداولة أخرى مطالبة بتعويضات لصالح العملاء	٠,٠٠	%١٠٠	٠,٠٠		

	الأرصدة الدائنة المستحقة للشركات العاملة في مجال الأوراق المالية	١٣٩٣٦١٦١,٧٤	%١٠٠	١٣٩٣٦١٦١,٧٤		
	المخصصات					
	دائنون متنوعون وحسابات وأرصدة دائنة أخرى	٧٢٠٠٠,٠٠	%١٠٠	٧٢٠٠٠,٠٠		
	أخرى	٤٧٣٣٤٣,١٠	%١٠٠	٤٧٣٣٤٣,١٠		
١٢	الإجمالي	١٤٤٨١٥٠٤,٨٤		١٤٤٨١٥٠٤,٨٤		
	التزامات طويلة الأجل					
	قروض طويلة الأجل من غير القروض المسانده		%١٠٠	٠,٠٠		
	ضرائب مؤجلة	٢١٧٧٠,٣٥	%١٠٠	٢١٧٧٠,٣٥		
	التزامات أخرى طويلة الأجل	٠,٠٠	%١٠٠	٠,٠٠		
١٣	الإجمالي	٢١٧٧٠,٣٥		٢١٧٧٠,٣٥		
	التزامات من خارج الميزانية (المركز المالي)					
	الزيادة في نسبة مديونية كل عميل من عملاء الشراء بالهامش عن الحد الأقصى			٠,٠٠		
	الزيادة في رصيد عملاء الشراء بالهامش عن الحد الأقصى المقرر للعميل الواحد أو المجموعة المرتبطة			٠,٠٠		
	الزيادة في رصيد عملاء اقتراض الأوراق المالية بغرض البيع عن الحد الأقصى المقرر			٠,٠٠		
	النقص في قيمة الضمان المقدم من عملاء اقتراض الأوراق المالية بغرض البيع			٠,٠٠		
	الزيادة في ثمن إعادة شراء السندات طبقاً لأتفاقيات إعادة الشراء			٠,٠٠		
	صافي التزامات الشركة عن ضمان الاكتتاب في السندات			٠,٠٠		
	الضمانات والكفالات والتعهدات المالية		%١٠٠	٠,٠٠		
	التزامات عرضية أخرى		%١٠٠	٠,٠٠		
١٤	الإجمالي	٠,٠٠		٠,٠٠		
١٥	إجمالي قيمة الالتزامات (بنود ١٠-١٤)				٢٧٤٤١٠٤٤,٧٣	
١٦	القروض المساندة المستوفاه للشروط الواردة بالملحق (أ)	٢٥٠٠٠٠٠,٠٠	%٠	٠,٠٠		
	إجمالي قيمة الالتزامات المرجحة بنود (١٥-١٦)				٢٧٤٤١٠٤٤,٧٣	
١٧	صافي رأس المال السائل (الفارق بين إجمالي الأصول وإجمالي الالتزامات المرجحة)					٥٤١٢٥٥٤,٩٥
١٨	الحد الأدنى لصافي رأس المال السائل ١٥% من إجمالي الالتزامات المرجحة				٤١١٦١٥٦,٧١	

١٩	الزيادة أو النقص في صافي رأس المال السـائل (الفارق بين ١٧ – ١٨)						١٢٩٦٣٩٨,٢٤

العضو المنتدب

....

مثال تطبيقي (٥)

فيما يلي قائمة المركز المالي لأحدى شركات السمسرة والأوراق المالية

قائمة المركز المالي لشركة السمسرة في الأوراق المالية في ٢٠٠٧/٥/٩

الأصول المتداولة				
	النقدية بالخزينة والبنوك			
١٢١	نقدية بالخزينة الفرع الرئيسي	٣٨١٩١,٥٨		
١٢٢	بنوك السمسرة	١٦٩١٧٧٩٩,٢٣		
١٢٣	شيكات تحت التحصيل بالخزينة	٠,٠٠		
١٢٠٠٢	نقدية بخزينة فرع مدينة نصر	٣٦٧٥,٠٠		
١٢٢٢٢	البنك الأهلي الرئيسي – إدارة السجلات	٠,٠٠		
	إجمالي النقدية بالخزينة والبنوك :	١٦٩٥٩٦٦٥,٨٠		
	المدينون والأرصدة المدينة الأخرى			
١٢٦	بيع أوراق مالية داخل	٥٧١٤٣٣٧,٩٣		
١٢٩٢	تأمينات لدى الغير	٦٠٠٠,٠٠		
١٢٩٧	دفعات مقدمة	٥٠٠٠٠,٠٠		
١٣٠١	سلف عاملين	٦٧٠٠,٠٠		
١٣٠٣	عهد مؤقتة	٧٦٨٩٠,٠٠		
١٣٠٥	عملاء مدينة	٦٤٩٢٢٣١,١٦		
١١٢٣١	جاري شركة أيه ال جي للاستشارات المالية	٢٥٥٠٠٠,٠٠		
١٢٢١١	جاري صندوق ضمان التسويات	٤٤٠٨٨٠,٠٠		
	إجمالي المدينون والأرصدة المدينة الأخرى:	١٢٩٩٧١٢٩,٠٨		
مجموع الأصول المتداولة			٢٩٩٥٦٧٩٤,٨٨	
ناقصاً				
	الالتزامات المتداولة			
٢٢٢	شراء أوراق مالية داخل	٨٧٦٦١٤٩,٠٥		
٢٢٤	عملاء دائنة	٩٥٣٤٥٦٨,٦٩		
٢٣٥	أمانات	٨١٨٢,٠٠		
١٢٩٣	ضرائب كسب عمل	٢٦٣٢١,٩٠		
١٢٩٥	حسابات جارية	٢٧٤٩٤٧١,٢٢		
٢٢٥١	خدمات البورصة	٢٤٣٩,٨٤		
٢٢٥٢	الدمغة	١٣٤٣٩,٤٠		
٢٢٥٣	خدمات المقاصة والهيئة	٣٥٦٨,٠٩		
٢٢٥٤	شركات الحفظ المركزي	٣٠٢٣٣,٧٤		
٣١٢٣	صندوق تأمين المخاطر	٢٩٥١,٧٣		
٢٢٦٠٧	المصروفات المستحقة	٣٦١,٠٠		
٢٢٦٠٩	ضرائب خصم وإضافة	٠,٠٠		
٢٢٩٠٤	مخصص قضايا متنازع عنها	٠,٠٠		
٢٢٦٠١٠	التأمينات الاجتماعية حصة العاملين	٤٤٢,٧٠		
٢٢٦٠١٢	ضرائب مؤجلة	٢١٧٧٠,٣٥		
إجمالي الالتزامات المتداولة		٢١١٥٩٩٨٦,١٥		
رأس المال العامل:				٨٧٩٦٨٠٨,٧٣
	الأصول طويلة الأجل			
١١١	أثاث	٦١١٦٧١,٨٨		

١١٢	أجهزة ومعدات	٧٦٥٢٤٥,٧٩		
١١٣	تركيبات وديكورات	٩٦١١١٩,٩٠		
١١٦	أدوات وأجهزة كهربائية	١١٣١٨,٠٥		
١١٧	أجهزة كمبيوتر	٥٥٦١٤٤,٩٦		
١١٩	آلات حاسبة وكاتبة	٥١٥٧,١٤		
١١١٠	خزائن حديدية	٣١٣٣,٨٠		
١١١١	يفط اعلان	٥١٩٥,٠٠		
١١١٢	تليفون	٩٥٤٥٤,١٠		
١١١٣	مصاريف التأسيس	٨٧٥٥٠,٠٠		
١١١٤	نفقات ايرادية مؤجلة	٣٥١٨٧,١٠		
١١١٥	طابعات	٢٦٥٠,٠٠		
١١١٧	سيارات	٨٢٠٠٠,٠٠		
١١١٨	عقارات	٢٧١٠٠٠,٠٠		
١١١٩	تكلفة شاشة التنفيذ عن بعد	١٠٠٠٠٠,٠٠		
١١٢٠	موقع الانترنت	١٨٨٤٠,٠٠		
١١٢١	استثمارات طويلة الأجل	١٢٣٩٣٠,٠٠		
١١٢٢٠١	شركة بورتفليو لتكوين وإدارة المحافظ	٧٥٠٠٠٠,٠٠		
١١٢٢٠٢	شركة مصر القابضة للاستثمارات المالية	١٢٥٠٠٠٠,٠٠		
١١٢٢٠٣	شركة ايه ال جي للسياحة	٥٠٠٠٠,٠٠		
إجمالي الأصول طويلة الأجل		٥٦٩٥٥٩٧,٧٢		
اهلاكات الأصول طويلة الأجل				
٢١٤٠١	أهلاك أثاث	١٢١٣٩٨,٢٤		
٢١٤٠٢	أهلاك أجهزة ومعدات	٥٢٣٣٥٩,٨٦		
٢١٤٠٣	أهلاك تركيبات وديكورات	٢٨٧٩٩٠,٤٦		
٢١٤٠٧	أهلاك أجهزة كمبيوتر	٢٩٣٢٢٠,٢٢		
٢١٤٠٩	أهلاك آلات حاسبه وكاتبه	١٠٠٥,٢٠		
٢١٤١٢	أهلاك تليفون	٣٩٣١١,٨٧		
٢١٤١٣	أهلاك مصروفات التأسيس	٩٧٨٤٨,٠٠		
٢١٤١٤	أهلاك نفقات إيراديه مؤجلة	٣٩٨٤٣,٠٠		
٢١٤١٧	أهلاك سيارات	٥٦٧١٧,٠٠		
٢١٤١٨	إهلاك عقارات	٥٤٢٠٠,٠٠		
٢١٤١٩	إهلاك موقع النت	٧٥٣٦,٠٠		
إجمالي اهلاكات الأصول طويلة الأجل:		١٥٢٢٤٢٩,٨٥		
إجمالي الأصول طويلة الأجل (–) الإهلاك:			٤١٧٣١٦٧,٨٧	
إجمالي الأصول طويلة الأجل (+) رأس المال العامل:				١٢٩٦٩٩٧٦,٦٠
إجمالي الاستثمار ويتم تمويله طبقاً لما يلي :				
حقوق المساهمين				
٢١١	رأس المال	١٠٠٠٠٠٠٠,٠٠		
٢١٥	أرباح أو (خسائر) مرحلة	٧٢٠٠٠٠,٠٠		
٢١٣١	احتياطي قانوني	٣٦٤٥٢,٠٠		
١٣٠٣٥	حساب تحت زيادة رأس المال	٣١٠٠٠٠٠,٠٠		
ربح أو (خسارة) الفترة :		٢٥٥١٥٢٤,٦٠		
إجمالي حقوق المساهمين				١٢٩٦٩٩٧٦,٦٠

المطلوب

إعداد نموذج حساب صافي رأس المال السائل في ٢٠٠٦/٥/٦ للشركة موضحاً ما إذا كانت الشركة تستوفي الحدود المقررة أم لا. بافتراض أن هناك قرض مساند ظهر ضمن بند الحسابات الجارية بمقدار ٢٥٠٠٠٠٠ جنيه .

ميزان مراجعة تحليلي – (حسابات بنوك) من تاريخ ٢٠٠٧/٨/٩ إلي ٢٠٠٧/٨/٩

كود	الحساب	رصيد أول المدة		الحركة		رصيد أخر المدة	
		مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن
١٢٢٠٢	البنك الأهلي المصري – شريف – جاري – مقاصة	٣٨١٦٠٩٢	٠,٠٠	١٨٥٩٤٨٧	٤٢٠٠٠,٠٠	٥٦٣٣٥٧٩,٧٠	٠,٠٠
١٢٢٠٤	بنك مصر – بنك مصر – جاري	٣٤٨,٥٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٣٤٨,٥٠	٠,٠٠
١٢٢١٥	البنك الأهلي المصري– شريف – جاري–	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
١٢٢٢٠	بنك القاهرة – عدلي – جاري	٦٥٨,٤٨	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٦٥٨,٤٨	٠,٠٠
١٢٢٢٥	البنك المصـــري الأمريكي – البنك المصـــري الأمريكي –	٨,٣٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٨,٣٠	٠,٠٠
١٢٢٢٧	بنك قناة السويس –معاملات الاسلامية – جاري–	٢٤٦٩٣٨,	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٢٤٦٩٣٨,٢٧	٠,٠٠
١٢٢٢٨	البنك العربي – القاهرة – جاري–	١٠٣٧٣٧٧	٠,٠٠	٠,٠٠	٥٠٠٠٠,٠٠	١٠٣٢٣٧٧٥,٦٠	٠,٠٠
١٢٢٢٩	البنك العربي – القاهرة – جاري–١	٢٨٠٠٠٠,	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٢٨٠٠٠٠,٠٠	٠,٠٠
١٢٢٣٠	البنك العربي – القاهرة – جاري–٢	٢٤٠٠٠٠,	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٢٤٠٠٠٠,٠٠	٠,٠٠
١٢٢٣١	البنك العربي – القاهرة – جاري–٣	٣٧٥٩٤,٢	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٣٧٥٩٤,٢١	٠,٠٠
١٢٢٣٣	البنك العربي – القاهرة – جاري–٤	١٦٨٩٥,٦	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	١٦٨٩٥,٦٥	٠,٠٠
١٢٢٣٤	البنك العربي – القاهرة – جاري–٥	٥٢٧٩٨,٨	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٥٢٧٩٨,٨٩	٠,٠٠
١٢٢٣٥	البنك العربي – القاهرة – جاري–٦	٣٩٧٣٤,٣	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٣٩٧٣٤,٣١	٠,٠٠
١٢٢٣٦	البنك العربي – القاهرة – جاري–٧	١٨٨٨٦,١	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	١٨٨٨٦,١٧	٠,٠٠
١٢٢٣٧	البنك العربي – القاهرة – جاري–٨	٢٦٥٨١,١	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٢٦٥٨١,١٥	٠,٠٠
	إجماليات	٢٦٥٨١,١	٠,٠٠	١٨٥٩٤٨٧	٩٢٠٠٠,٠٠	١٦٩١٧٧٩٩,٢٣	٠,٠٠
							(١٦٩١٧٧٩٩,٢٣)

نموذج حساب صافي رأس المال السائل في ٢٠٠٧/٨/٩

لشركة السمسرة في الأوراق المالية

	البيان	الرصيد الدفتري / القيمة السوقية	نعامل الترجيح	القيمة المرجحة		
	الأصول المتداولة					
	النقدية بالصندوق والبنوك					
	النقدية بالخزينة	٤١٨٦٦,٥٨	%١٠٠	٤١٨٦٦,٥٨		
	حسابات جارية بالبنوك	١٠٥٧١٧٢٩,١٥	%١٠٠	١٠٥٧١٧٢٩,١٥		
	شيكات بالخزينة		%٠	٠,٠٠		
	أرصدة حسابات التسوية					
	لدى بنوك المقاصة	٥٦٣٣٥٧٩,٧٠	%١٠٠	٥٦٣٣٥٧٩,٧٠		
	ودائع لدى البنوك	٧١٢٤٩٠,٣٨	%١٠٠	٧١٢٤٩٠,٣٨		
١	الإجمالي	١٦٩٥٩٦٦٥,٨١		١٦٩٥٩٦٦٥,٨١		
	الأرصدة المدينة المستحقة على العملاء					
	عملاء الشراء بالهامش	٠,٠٠		٠,٠٠		
	عملاء التسليم مقابل الدفع	٠,٠٠		٠,٠٠		
	عملاء آخرون	٠,٠٠		٠,٠٠		
٢	الإجمالي	٠,٠٠		٠,٠٠		
	الأرصدة المستحقة على الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية					
	شركات مصرية	٥٧١٤٣٣٧,٩٣	%١٠٠	٥٧١٤٣٣٧,٩٣		
	شركات بالخارج	٠,٠٠		٠,٠٠		
٣	الإجمالي	٥٧١٤٣٣٧,٩٣		٥٧١٤٣٣٧,٩٣		
	استثمارات الشركة في					
٤	السندات (القيمة السوقية)	٠,٠٠	%١٠٠	٠,٠٠		
	أصول متداولة أخرى					
	تأمينات لدى الغير	٦٠٠٠,٠٠	%٠	٠,٠٠		
	مدينون وضرائب مخصومة من المنبع وجاري شركات شقيقة مصروفات					
	مدفوعة مقدماً	٠,٠٠	%٠	٠,٠٠		
	عهد وسلف العاملين والمديرين	٨٣٦٨٠,٠٠	%٠	٠,٠٠		
	حسابات وأرصدة مدينة أخرى	٦٤٩٢٢٣١,١٦	%٠	٠,٠٠		
٥	الإجمالي	٦٨٣٦٩١١,١٦	%٠	٠,٠٠		
	الأصول طويلة الأجل					
	استثمارات في شركات تابعة وشقيقة					
	شركات تابعة	٢٠٥٠٠٠٠٠,٠٠	%٠	٠,٠٠		
	شركات شقيقة		%٠	٠,٠٠		
٦	الإجمالي	٢٠٥٠٠٠٠٠,٠٠		٠,٠٠		
٧	الأصول الثابتة بالصافي بعد الإهلاك	١٩٩٩٢٣٧,٨٧	%٠	٠,٠٠		
	الأصول غير الملموسة					
٨	الشهرة والعلامة التجارية	٠,٠٠	%٠	٠,٠٠		
	أصول أخرى طويلة الأجل					
	استثمار في شركات					
	الإيداع المركزي اشتراك في صندوق	١٢٣٩٣٠,٠٠	%٠	٠,٠٠		
	ضمان التسويات	٤٤٠٨٨٠,٠٠	%٠	٠,٠٠		
	دفعات مقدمة لشراء		%٠	٠,٠٠		
	أصول واستثمارات	٥٠٠٠	%٠	٠,٠٠		
	ضرائب مؤجلة	٠,٠٠	%٠	٠,٠٠		

	أخرى			٠,٠٠		
٩	الإجمالي	٥٦٩٨١٠,٠٠		٠,٠٠		
	إجمالي الأصول المرجحة بنود من١-٩				٢٢٦٧٤٠٠٣,٧٤	
	الالتزامات المتداولة					
	السندات المقترضة					
	بغرض البيع لحساب					
١٠	الشركة (القيمة السوقية)	٠,٠٠	%١٠٠	٠,٠٠		
	العملاء الدائنون					
	والقروض قصيرة الأجل					
	الأرصدة الدائنة المستحقة للعملاء	٩٥٣٤٥٦٨,٦٩	%١٠٠	٩٥٣٤٥٦٨,٦٩		
	قروض مخصصة لتمويل عمليات الشراء بالهامش وعمليات التسليم مقابل الدفع	٠,٠٠	%١٠٠	٠,٠٠		
	قروض أخرى قصيرة الأجل من البنوك	٠,٠٠	%١٠٠	٠,٠٠		
	دائنون شركات شقيقة وقروض قصيرة الأجل من مصادر أخرى	٠,٠٠	%١٠٠	٠,٠٠		
١١	الإجمالي	٩٥٣٤٥٦٨,٦٩		٩٥٣٤٥٦٨,٦٩		
	التزامات متداولة أخرى					
	مطالبة بتعويضات لصالح العملاء	٠,٠٠	%١٠٠	٠,٠٠		
	الأرصدة الدائنة المستحقة للشركات العاملة في مجال الأوراق المالية	٨٧٦٦١٤٩,٠٥	%١٠٠	٨٧٦٦١٤٩,٠٥		
	المخصصات					
	دائنون متنوعون وحسابات وأرصدة دائنة أخرى	٣٣٧٤٩٨,٠٦	%١٠٠	٣٣٧٤٩٨,٠٦		
١٢	الإجمالي	٩١٠٣٦٤٧,١١		٩١٠٣٦٤٧,١١		
	التزامات طويلة الأجل					
	قروض طويلة الأجل من غير القروض المساندة		%١٠٠	٠,٠٠		
	ضرائب مؤجلة	٢١٧٧٠,٣٥	%١٠٠	٢١٧٧٠,٣٥		
	التزامات أخرى طويلة الأجل	٠,٠٠	%١٠٠	٠,٠٠		
١٣	الإجمالي	٢١٧٧٠,٣٥		٢١٧٧٠,٣٥		
	التزامات من خارج الميزانية (المركز المالي)					
	الزيادة في نسبة مديونية كل عميل من عملاء الشراء بالهامش عن الحد الأقصى			٠,٠٠		
	الزيادة في رصيد عملاء الشراء بالهامش عن الحد الأقصى المقرر للعميل الواحد أو المجموعة المرتبطة			٠,٠٠		
	الزيادة في رصـيد عملاء اقتراض الأوراق المالية بغرض البيع عن الحد الأقصى المقرر			٠,٠٠		
	النقص في قيمة الضمان المقدم من عملاء اقتراض الأوراق المالية بغرض البيع			٠,٠٠		
	الزيادة في ثمن إعادة شراء السندات طبقاً لأتفاقيات إعادة الشراء			٠,٠٠		
	صافي التزامات الشركة عن ضمان الاكتتاب في السندات			٠,٠٠		
	الضمانات والكفالات والتعهدات المالية		%١٠٠	٠,٠٠		
	التزامات عرضية أخرى		%١٠٠	٠,٠٠		
١٤	الإجمالي	٠,٠٠		٠,٠٠		
١٥	إجمالي قيمة الالتزامات (بنود ١٠-١٤)				١٨٦٥٩٩٨٦,١٥	
١٦	القروض المساندة المستوفاه للشروط الواردة بالملحق (أ)	٢٥٠٠٠٠٠,٠٠	%٠	٠,٠٠		
	إجمالي قيمة الالتزامات المرجحة بنود (١٥-١٦)				١٨٦٥٩٩٨٦,١٥	
١٧	صافي رأس المال السائل (الفارق بين إجمالي الأصول وإجمالي الالتزامات المرجحة)					٤٠١٤٠١٧,٥٩
١٨	الحد الأدنى لصافي رأس المال السائل ١٥% من إجمالي الالتزامات المرجحة				٢٧٩٨٩٩٧,٩٢	
١٩	الزيادة أو النقص في صافي رأس المال السائل (الفارق بين ١٧ – ١٨)					١٢١٥٠١٩,٦٧

العضو المنتدب

....

مثال تطبيقي (٦)

فيما يلي قائمة المركز المالي لأحدى شركات السمسرة والأوراق المالية

قائمة المركز المالي لشركة السمسرة في الأوراق المالية في ٢٠٠٧/٨/٢١

الأصول المتداولة				
	النقدية بالخزينة والبنوك			
١٢١	نقدية بالخزينة الفرع الرئيسي	٦٦٠٧٨,٦٥		
١٢٢	بنوك السمسرة			
١٢٣	شيكات تحت التحصيل بالخزينة	١٢٣٨٦٢,٤٥		
١٢٠٠٢	نقدية بخزينة فرع مدينة نصر	٢٦٣١,٥٠		
١٢٢٢٢	البنك الأهلي الرئيسي – إدارة السجلات	٠,٠٠		
	إجمالي النقدية بالخزينة والبنوك :			
	المدينون والأرصدة المدينة الأخرى			
١٢٦	بيع أوراق مالية داخل	٢٧٠٦١٦٣,٢٠		
١٢٩٢	تأمينات لدى الغير	٦٠٠٠,٠٠		
١٢٩٧	دفعات مقدمة	٥٠٠٠٠,٠٠		
١٣٠١	سلف عاملين	١٠٤٠٠,٠٠		
١٣٠٣	عهد مؤقتة	٧٨٩٨٠,٠٠		
١٣٠٥	عملاء مدينة			
١١٢٣١	جاري شركات شقيقة			
١٢٢١١	جاري صندوق ضمان التسويات			
	إجمالي المدينون والأرصدة المدينة الأخرى:			
مجموع الأصول المتداولة				
ناقصاً				
	الالتزامات المتداولة			
٢٢٢	شراء أوراق مالية داخل			
٢٢٤	عملاء دائنة			
٢٣٥	أمانات			
١٢٩٣	ضرائب كسب عمل			
١٢٩٥	حسابات جارية			
٢٢٥١	خدمات البورصة			
٢٢٥٢	الدمغة			
٢٢٥٣	خدمات المقاصة والهيئة			
٢٢٥٤	شركات الحفظ المركزي			
٣١٢٣	صندوق تأمين المخاطر			
٢٢٦٠٧	المصروفات المستحقة			
٢٢٦٠٩	ضرائب خصم وإضافة			
٢٢٩٠٤	مخصص قضايا متنازع عنها			
٢٢٦٠١٠	التأمينات الاجتماعية حصة العاملين			
٢٢٦٠١٢	ضرائب مؤجلة			
إجمالي الالتزامات المتداولة				

رأس المال العامل:

الأصول طويلة الأجل

١١١	أثاث
١١٢	أجهزة ومعدات
١١٣	تركيبات وديكورات
١١٦	أدوات وأجهزة كهربائية
١١٧	أجهزة كمبيوتر
١١٩	آلات حاسبة وكاتبة
١١١٠	خزائن حديدية
١١١١	يفط اعلان
١١١٢	تليفون
١١١٣	مصاريف التأسيس
١١١٤	نفقات ايرادية مؤجلة
١١١٥	طابعات
١١١٧	سيارات
١١١٨	عقارات
١١١٩	تكلفة شاشة التنفيذ عن بعد
١١٢٠	موقع الانترنت
١١٢١	استثمارات طويلة الأجل
١١٢٢٠١	شركة بورتفليو لتكوين وإدارة المحافظ
١١٢٢٠٢	شركة مصر القابضة للاستثمارات المالية
١١٢٢٠٣	شركة ايه ال جي للسياحة

إجمالي الأصول طويلة الأجل

اهلاكات الأصول طويلة الأجل

٢١٤٠١	أهلاك أثاث
٢١٤٠٢	أهلاك أجهزة ومعدات
٢١٤٠٣	أهلاك تركيبات وديكورات
٢١٤٠٧	أهلاك أجهزة كمبيوتر
٢١٤٠٩	أهلاك آلات حاسبه وكاتبه
٢١٤١٢	أهلاك تليفون
٢١٤١٣	أهلاك مصروفات التأسيس
٢١٤١٤	أهلاك نفقات إيراديه مؤجلة
٢١٤١٧	أهلاك سيارات
٢١٤١٨	إهلاك عقارات
٢١٤١٩	إهلاك موقع النت

إجمالي اهلاكات الأصول طويلة الأجل:

إجمالي الأصول طويلة الأجل (–) الإهلاك:

إجمالي الأصول طويلة الأجل (+) رأس المال العامل:

إجمالي الاستثمار ويتم تمويله طبقاً لما يلي :

حقوق المساهمين

٢١١	رأس المال

٢١٥	أرباح أو (خسائر) مرحلة
٢١٣١	احتياطي قانوني
١٣٠٣٥	حساب تحت زيادة رأس المال

ربح أو (خسارة) الفترة :

إجمالي حقوق المساهمين

المطلوب

- إعداد نموذج حساب صافي رأس المال السائل في ٢٠٠٧/٦/٢١.
- تحديد مدى وفاء الشركة بمعايير الملاءة المالية.

نموذج حساب صافي رأس المال السائل في ٢٠٠٧/٨/٢١

لشركة السمسرة في الأوراق المالية

	البيان	الرصيد الدفتري / القيمة السوقية	نعامل الترجيح	القيمة المرجحة		
	الأصول المتداولة					
	النقدية بالصندوق والبنوك					
	النقدية بالخزينة	٦٨٧١٠,١٥	%١٠٠	٦٨٧١٠,١٥		
	حسابات جارية بالبنوك	٩٥٧٩٣١٧,٧٢	%١٠٠	٩٥٧٩٣١٧,٧٢		
	شيكات بالخزينة	١٢٣٨٦٢,٤٥	%٠	٠,٠٠		
	أرصدة حسابات التسوية					
	لدى بنوك المقاصة	٩٨٤٦٦٥,٩٠	%١٠٠	٩٨٤٦٦٥,٩٠		
	ودائع لدى البنوك	٧١٢٤٩٠,٣٨	%١٠٠	٧١٢٤٩٠,٣٨		
١	الإجمالي	١١٤٦٩٠٤٦,٦٠		١١٤٦٩٠٤٦,٦٠		
	الأرصدة المدينة المستحقة على العملاء					
	عملاء الشراء بالهامش	٠,٠٠		٠,٠٠		
	عملاء التسليم مقابل الدفع	٠,٠٠		٠,٠٠		
	عملاء آخرون	٠,٠٠		٠,٠٠		
٢	الإجمالي	٠,٠٠		٠,٠٠		
	الأرصـــدة المســـتحقـة على الشـــركات العاملة في مجال الأوراق المالية					
	شركات مصرية	٥٧٠٦١٦٣,٢٠	%١٠٠	٥٧٠٦١٦٣,٢٠		
	شركات بالخارج	٠,٠٠		٠,٠٠		

٣	الإجمالي	٥٧٠٦١٦٣,٢٠		٥٧٠٦١٦٣,٢٠	
٤	استثمارات الشركة في السندات (القيمة السوقية)	٠,٠٠	١٠٠%	٠,٠٠	
	أصول متداولة أخرى				
	تأمينات لدى الغير	٦٠٠٠,٠٠	٠%	٠,٠٠	
	مدينون وضرائب مخصومة من المنبع وجاري شركات شقيقة				
	مصروفات مدفوعة مقدماً	٢٥٥٠٠٠,٠٠	٠%	٠,٠٠	
	عهد وسلف العاملين والمديرين	٨٩٣٨٠,٠٠	٠%	٠,٠٠	
	حسابات وأرصدة مدينة أخرى	٧٥٣٣٩٨٨,٠١	٠%	٠,٠٠	
٥	الإجمالي	٧٥٣٣٩٨٨,٠١	٠%	٠,٠٠	
	الأصول طويلة الأجل				
	استثمارات في شركات تابعة وشقيقة				
	شركات تابعة	٢٠٥٠٠٠٠,٠٠	٠%	٠,٠٠	
	شركات شقيقة		٠%	٠,٠٠	
٦	الإجمالي	٢٠٥٠٠٠٠,٠٠		٠,٠٠	
٧	الأصول الثابتة بالصافي بعد الإهلاك	٢٠٠٠٥٤٢,٨٧	٠%	٠,٠٠	
	الأصول غير الملموسة				
٨	الشهرة والعلامة التجارية	٠,٠٠	٠%	٠,٠٠	
	أصول أخرى طويلة الأجل				
	استثمار في شركات				
	الإيداع المركزي اشتراك في صندوق	١٢٣٩٣٠,٠٠	٠%	٠,٠٠	
	ضمان التسويات	٤٤٠٨٨٠,٠٠	٠%	٠,٠٠	
	دفعات مقدمة لشراء		٠%	٠,٠٠	
	أصول واستثمارات	٥٠٠٠	٠%	٠,٠٠	
	ضرائب مؤجلة	٠,٠٠	٠%	٠,٠٠	
	أخرى			٠,٠٠	
٩	الإجمالي	٥٦٩٨١٠,٠٠		٠,٠٠	
	إجمالي الأصول المرجحة بنود من١-٩				١٧٠٥١٣٤٧,٣٥

	الالتزامات المتداولة					
	السندات المقترضة					
	بغرض البيع لحساب					
١٠	الشركة (القيمة السوقية)	٠,٠٠	%١٠٠	٠,٠٠		
	العملاء الدائنون					
	والقروض قصيرة الأجل					
	الأرصدة الدائنة المستحقة	٧١٩٣٤٨١,٩٣	%١٠٠	٧١٩٣٤٨١,٩٣		
	للعملاء					
	قروض مخصصة لتمويل					
	عمليات الشراء بالهامش					
	وعمليات التسليم مقابل الدفع	٠,٠٠	%١٠٠	٠,٠٠		
	قروض أخرى قصيرة الأجل من					
	البنوك	٠,٠٠	%١٠٠	٠,٠٠		
	دائنون شركات شقيقة وقروض					
	قصيرة الأجل من مصادر					
	أخرى	٠,٠٠	%١٠٠	٠,٠٠		
١١	الإجمالي	٧١٩٣٤٨١,٩٣		٧١٩٣٤٨١,٩٣		
	التزامات متداولة أخرى					
	مطالبة بتعويضات لصالح	٠,٠٠	%١٠٠	٠,٠٠		
	العملاء					
	الأرصدة الدائنة المستحقة					
	للشركات العاملة في مجال					
	الأوراق المالية	٦٢٤١١١٣,٥٣	%١٠٠	٦٢٤١١١٣,٥٣		
	المخصصات					
	دائنون متنوعون وحسابات					
	وأرصدة دائنة أخرى	٧٢٠٠٠٠,٠٠	%١٠٠	٧٢٠٠٠٠,٠٠		
	أخرى	٢٨٥٥٤٢,٨١		٢٨٥٥٤٢,٨١		
١٢	الإجمالي	٩١٠٣٦٤٧,١١		٩١٠٣٦٤٧,١١		
	التزامات طويلة الأجل					
	قروض طويلة الأجل من غير القروض					
	المسانده	٠,٠٠	%١٠٠			
	ضرائب مؤجلة	٢١٧٧٠,٣٥	%١٠٠	٢١٧٧٠,٣٥		
	التزامات أخرى طويلة الأجل	٠,٠٠	%١٠٠	٠,٠٠		
١٣	الإجمالي	٢١٧٧٠,٣٥		٢١٧٧٠,٣٥		
	التزامات من خارج الميزانية (المركز المالي)					

	الزيادة في نسبة مديونية كل عميل من عملاء الشراء بالهامش عن الحد الأقصى			٠,٠٠		
	الزيادة في رصيد عملاء الشراء بالهامش عن الحد الأقصى المقرر للعميل الواحد أو المجموعة المرتبطة			٠,٠٠		
	الزيادة في رصيد عملاء اقتراض الأوراق المالية بغرض البيع عن الحد الأقصى المقرر			٠,٠٠		
	النقص في قيمة الضمان المقدم من عملاء اقتراض الأوراق المالية بغرض البيع			٠,٠٠		
	الزيادة في ثمن إعادة شراء السندات طبقاً لأتفاقيات إعادة الشراء			٠,٠٠		
	صافي التزامات الشركة عن ضمان الاكتتاب في السندات			٠,٠٠		
	الضمانات والكفالات والتعهدات المالية		%١٠٠	٠,٠٠		
	التزامات عرضية أخرى		%١٠٠	٠,٠٠		
١٤	الإجمالي	٠,٠٠		٠,٠٠		
١٥	إجمالي قيمة الالتزامات (بنود ١٠-١٤)				١٣٨١٣٩٠٨,٦٢	
١٦	القروض المساندة المستوفاه للشروط الواردة بالملحق (أ)	٢٥٠٠٠٠٠,٠٠	%٠	٠,٠٠		
	إجمالي قيمة الالتزامات المرجحة بنود (١٥-١٦)				١٣٨١٣٩٠٨,٦٢	
١٧	صافي رأس المال السائل (الفارق بين إجمالي الأصول وإجمالي الالتزامات المرجحة)					٣٢٣٧٤٣٨,٧٣
١٨	الحد الأدنى لصافي رأس المال السائل ١٥% من إجمالي الالتزامات المرجحة				٢٠٧٢٠٨٦,٢٩	
١٩	الزيادة أو النقص في صافي رأس المال السائل (الفارق بين ١٧ – ١٨)					١١٦٥٣٥٢,٤٤

العضو المنتدب

....

٦.٨ أسئلة وتطبيقات

A– أسئلة للمراجعة

١- ما المقصود بالملاءة المالية؟

٢- ما هدف تطبيق معايير الملاءة المالية ونطاق تطبيقها؟

٣- ما هي التزامات شـركات السـمسـرة في الأوراق المالية المرتبطة بتطبيق معايير الملاءة المالية؟

٤- ما هو صافي رأس المال السائل؟

٥- ما هي مواعيد تقدم شركة السمسرة بيان صافي رأس المال السائل إلي الهيئة والبورصة؟

٦- ماذا يحدث في حالة انخفاض صافي رأس المال السائل عن الحد الأدنى المقرر؟

٧- ماذا يحدث في حالة انخفاض أي من العناصر المالية التي تتضمنها معايير الملاءة المالية عن الحدود المقررة؟

٨- ما هي التزامات البورصة المرتبطة بالتحقق من التزامات إعفائها بمعايير الملاءة المالية؟

٩- ما المقصـود بالحد الأدنى لرأس المال المصـدر والمدفوع، وهل يختلف ذلك الحد حسـب طبيعة كل نشاط مرخص به طبقاً للقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢.

١٠- ما المقصود بمصطلح صافي رأس المال السائل وما الفرق بينه ومصطلح رأس المال العامل؟

١١- ما المقصود بمعاملات الترجيح، اشرح مع تحديد تلك المعاملات للأصول أو للالتزامات الخاصة بشركات السمسرة؟

١٢- ما هي شروط خصم القروض المساندة من التزامات الشركة عند حساب صافي رأس المال السائل؟

١٣- متى يقوم مراقب حسابات بمراجعة بيان صافي رأس المال السائل؟

١٤- ما الفرق بين اعتماد كل من مراقب الحسـابات الخارجي للشـركة والمراقب الداخلي للشركة عن بيان صافي رأس المال السائل ؟

١٥- لهيئة سوق المال أن تطلب من مراقب حسابات الشركة الخارجي إجراء فحص شامل عن موقف الشركة في الالتزام بمعايير الملاءة المالية؟

B- علق على صحة أو خطأ العبارة التالية

١- تهدف معايير الملاءة المالية للشـركات العاملة في مجال الأوراق المالية إلي قياس مدى قدرة تلك الشركات على مواجهة المخاطر المرتبطة بأنشطتها.

٢- تسري معايير الملاءة المالية على شركات السمسرة في الأوراق المالية فقط.

٣- يجب على شـركات السـمسـرة الالتزام في ٦/٣٠ ، ١٢/٣١ من كل عام بمعايير الملاءة المالية.

٤- تتوقف شركات السمسرة عن أية ممارسات في حالة انخفاض صـافي رأس المال السائل عن الحد الأدنى المقرر.

٥- عادة ما تقوم هيئة سـوق المال والبورصـة باتخاذ عديد من التدابير والإجراءات لاستيفاء شركات السمسرة لالتزاماتها بخصوص تطبيق معايير الملاءة المالية.

٦- هناك عديد من المواقف التي خلالها يمكن منع مزاولة أعضاء البورصة من السماسرة من مزاولة أشاطتها.

٧- تلتزم شركة السمسرة بأن تحتفظ في كل وقت بصـافي رأس مال سائل لا يقل عن ٢٠% من إجمالي التزاماتها.

٨- يبلغ الحد الأدنى لرأس المال المصدر والمدفوع لشركة أمناء الحفظ ٥ مليون جنية.

٩- هناك مقياس متفق عليه لتحديد مدى توفر سـيولة كافية لدى الشـركة لمواجهة التزاماتها المالية.

١٠- يعبر صـافي رأس المال السـائل عن قيمة أصـول الشـركة المتداولة مطروحاً منها التزامات الشركة المتداولة.

١١- عند حساب صـافي رأس المال السائل يتم تقييم الأوراق المالية من أسهم وسندات بسعر السوق.

١٢- هناك عدة شروط في ظلها يتم خصم القروض المساندة من التزامات الشركة عن حساب صافي رأس المال السائل.

١٣- يعتبر بيان صـافي رأس المال السائل أحد صـور الإنذار المبكر إذا انخفض صـافي رأس المال السائل للشركة عن ٢٠% من إجمالي التزاماتها.

١٤- عادة ما يتم ترجيح القيمة السوقية لكل بند من بنود الأصول بمعامل ترجيح يعكس درجة سيولة الأصول عن حساب صافي رأس المال السائل.

١٥- عادة ما يتم التعبير عن معامل ترجيح التزامات الشركة بنسبة ١٠٠%.

١٦- فيما يلى قائمة المركز المالى لأحدى شـركات السـمسـرة فى الأوراق المالية فى ٢٠٠٧/٨/٢١ .

الاصول المتداوله

النقديه بالخزينه والبنوك

121	نقديه بالخزينه الفرع الرئيسى	(104,760.55)
122	بنوك السمسره	14,936,896.02
123	شيكات تحت التحصيل بالخزينه	2,724.90
12002	نقدية بخزينة فرع مدينة نصر	1,588.80
12222	البنك الاهلي الرئيسي - اداره السجلات	(24.90)
12301	تحت التحصيل خزينه	0.00
	إجمالي النقديه بالخزينه والبنوك:	**14,836,424.27**

المدينون والارصده المدينه الاخرى

126	بيع اوراق ماليه داخل	220,547.79	
1291	مصروفات مدفوعه مقدما	0.00	
1292	تامينات لدى الغير	6,000.00	
1296	عهد مؤقته تجديد فرع مدينه نصر	0.00	
1297	دفعات مقدمة	10,000.00	
1298	حسابات جاريه مدينة 2 (لاغى)	0.00	
1301	سلف عاملين	8,859.00	
1302	صندوق العهد	0.00	
1303	عهد مؤقته	120,420.00	
1305	عملاء مدينه	18,861,228.57	
1306	حسابات تحت التسوية	0.00	
11231	جارى شركه ايه ال جى للاستشارات	510,000.00	
12211	جارى صندوق ضمان التسويات	342,061.00	
13015	حساب المعلقات	0.00	
13040	عهده مؤقته تجديد المقر بالدور العاشر	0.00	
41034	فروق اسعار صرف	(20,740.38)	
	إجمالي المدينون والارصده المدينه الاخرى:	**20,058,375.98**	
	مجموع الاصول المتداوله		**34,894,800.25**

ناقصا

الالتزامات المتداوله

222	شراء اوراق ماليه داخل	4,457,435.47
224	عملاء دائنه	14,830,194.98
235	امانات	16,364.00
1293	ضرائب كسب عمل	40,977.80
1295	حسابات جاريه	4,861,440.08
2251	خدمات البورصه	80,708.88

2252	الدمغه	38,797.89
2253	خدمات المقاصة والهيئه	1,629.35
2254	شركات الحفظ المركزي	108,803.31
3123	صندوق تامين المخاطر	1,134.54
3127	خدمات الهيئه العامه لسوق المال	0.00
22605	ضرائب مستحقه مصلحه الضرائب	(438,082.32)
22607	المصروفات المستحقه	(232,563.70)
22609	ضرائب خصم واضافه	(730.42)
22901	مخصص ضرائب دخل	0.00
22902	مخصص لغرامات صندوق ضمان	0.00
22903	مخصص ضرائب متنازع عنها	0.00

ناقصا

الالتزامات المتداوله

22904	مخصص قضايا متنازع عنها	72,000.00	
22905	مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	0.00	
226010	التامينات الاجتماعيه حصه العاملين	(189.30)	
226012	ضرائب مؤجله	21,770.35	
إجمالي الالتزامات المتداوله:		**23,859,690.90**	
رأس المال العامل:			**11,035,109.35**

الاصول طويله الاجل

111	اثاث	621,769.88
112	اجهزه ومعدات	765,245.79
113	تركيبات وديكورات	961,119.90
116	ادوات واجهزه كهربائيه	12,388.05
117	اجهزه كمبيوتر	598,514.96
119	الات حاسبه وكاتبه	5,157.14
1110	خزائن حديديه	3,133.80
1111	يفط اعلان	5,195.00
1112	تليفون	95,454.10
1113	مصاريف التاسيس	87,550.00
1114	نفقات ايراديه مؤجله	35,187.10
1115	طابعات	2,650.00
1117	سيارات	82,000.00
1118	عقارات	271,000.00
1119	تكلفة شاشة التنفيذ عن بعد	10,000.00
1120	موقع الانترنت	18,840.00
1121	استثمارات طويله الاجل	123,930.00
112201	شركه بورتفليو لتكوين واداره المحافظ	750,000.00
112202	شركه مصر الفابضه للاستثمارت الماليه	1,250,000.00
112203	شركه ايه ال جي للسياحه	50,000.00
إجمالي الاصول طويله الاجل:		**5,749,135.72**

				اهلاكات الاصول طويله الاجل
		121,398.24	اهلاك اثاث	21401
		523,359.86	اهلاك اجهزه ومعدات	21402
		287,990.46	اهلاك تركيبات وديكورات	21403
		293,220.22	اهلاك اجهزه كمبيوتر	21407
		1,005.20	اهلاك الات حاسبه وكاتبه	21409
		39,311.87	اهلاك تيليفون	21412
		97,848.00	اهلاك مصروفات التأسيس	21413
		39,843.00	اهلاك نفقات ايراديه مؤجله	21414
		56,717.00	اهلاك سيارات	21417
		54,200.00	اهلاك عقارات	21418
		7,536.00	اهلاك موقع النت	21419
		1,522,429.85	إجمالي اهلاكات الاصول طويله الاجل:	
	4,226,705.87		إجمالى الاصول طويلة الاجل (-) الاهلاك:	
15,261,815.22			إجمالى الاصول طويلة الاجل (+) راس المال العامل :	
			إجمالى حقوق المساهمين	
		12,000,000.00	راس المال	211
		(769,472.87)	ارباح او (خسائر) مرحله	215
		72,904.00	احتياطى قانوني	2131
		(1,380,000.00)	حساب تحت زياده راس المال	13035
		5,338,384.09	ربح أو(خسارة) الفترة:	
15,261,815.22			إجمالى حقوق المساهمين	

المطلوب

١- أعداد نموذج الملاءة المالية للشركة .

٢- تحديد مدى أستيفاء الشركة لمعايير الملاءة المالية .

٣- بأفتراض أن الحسابات الجارية تمثل إلتزامات على الشركة طرف الغير سيتم تسديدها خلال شهر .

المطلوب

أعداد نموذج الملاءة المالية والتحقق من أستيفاء الشركة للمعايير المقرره.

١٧- فيما يلى قائمة المركز المالى لأحدى شـــركات الســـمســـرة فى الأوراق المالية فى ٢٠٠٧/٩/٢ .

الاصول المتداوله

النقديه بالخزينه والبنوك

121	نقديه بالخزينه الفرع الرئيسى	(104,760.55)
122	بنوك السمسره	14,936,896.02
123	شيكات تحت التحصيل بالخزينه	2,724.90
12002	نقدية بخزينة فرع مدينة نصر	1,588.80
12222	البنك الاهلي الرئيسي - اداره السجلات	(24.90)
12301	تحت التحصيل خزينه	0.00
	إجمالي النقديه بالخزينه والبنوك:	**14,836,424.27**

المدينون والارصده المدينه الاخرى

126	بيع اوراق ماليه داخل	220,547.79	
1291	مصروفات مدفوعه مقدما	0.00	
1292	تامينات لدى الغير	6,000.00	
1296	عهد مؤقته تجديد فرع مدينه نصر	0.00	
1297	دفعات مقدمة	10,000.00	
1298	حسابات جاريه مدينة 2 (لاغى)	0.00	
1301	سلف عاملين	8,859.00	
1302	صندوق العهد	0.00	
1303	عهد مؤقته	120,420.00	
1305	عملاء مدينه	18,861,228.57	
1306	حسابات تحت التسوية	0.00	
11231	جارى شركه ايه ال جى للاستشارات	510,000.00	
12211	جارى صندوق ضمان التسويات	342,061.00	
13015		0.00	
13040	عهده مؤقته تجديد المقر بالدور العاشر	0.00	
41034	فروق اسعار صرف	(20,740.38)	
	إجمالي المدينون والارصده المدينه الاخرى:	**20,058,375.98**	
	مجموع الاصول المتداوله		**34,894,800.25**

ناقصا

الالتزامات المتداوله

222	شراء اوراق ماليه داخل	4,457,435.47
224	عملاء دائنه	14,830,194.98
235	امانات	16,364.00
1293	ضرائب كسب عمل	40,977.80
1295	حسابات جاريه	4,861,440.08
2251	خدمات البورصه	80,708.88

2251	خدمات البورصه	80,708.88
2252	الدمغه	38,797.89
2253	خدمات المقاصة والهيئه	1,629.35
2254	شركات الحفظ المركزي	108,803.31
3123	صندوق تامين المخاطر	1,134.54
3127	خدمات الهيئه العامه لسوق المال	0.00
22605	ضرائب مستحقه مصلحه الضرائب	(438,082.32)
22607	المصروفات المستحقه	(232,563.70)
22609	ضرائب خصم واضافه	(730.42)
22901	مخصص ضرائب دخل	0.00
22902	مخصص لغرامات صندوق ضمان	0.00
22903	مخصص ضرائب متنازع عنها	0.00

ناقصا

الالتزامات المتداوله

22904	مخصص قضايا متنازع عنها	72,000.00	
22905	مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	0.00	
226010	التامينات الاجتماعيه حصه العاملين	(189.30)	
226012	ضرائب مؤجله	21,770.35	
إجمالي الالتزامات المتداوله		**23,859,690.90**	
رأس المال العامل:			**٨٠٨٠٩٤٠٩٣٤٠٤٤**

الاصول طويله الاجل

111	اثاث	621,769.88
112	اجهزه ومعدات	765,245.79
113	تركيبات وديكورات	961,119.90
116	ادوات واجهزه كهربائيه	12,388.05
117	اجهزه كمبيوتر	598,514.96
119	الات حاسبه وكاتبه	5,157.14
1110	خزائن حديديه	3,133.80
1111	يفط اعلان	5,195.00
1112	تليفون	95,454.10
1113	مصاريف التاسيس	87,550.00
1114	نفقات ايراديه مؤجله	35,187.10
1115	طابعات	2,650.00
1117	سيارات	82,000.00
1118	عقارات	271,000.00
1119	تكلفة شاشة التنفيذ عن بعد	10,000.00
1120	موقع الانترنت	18,840.00
1121	استثمارات طويله الاجل	123,930.00
112201	شركه بورتفليو لتكوين واداره المحافظ	750,000.00
112202	شركه مصر القابضه للاستثمارت الماليه	1,250,000.00
112203	شركه ايه ال جي للسياحه	50,000.00
إجمالي الاصول طويله الاجل:		**5,749,135.72**

حقوق المساهمين

211	راس المال	12,000,000.00	
215	ارباح او (خسائر) مرحله	(769,472.87)	
2131	احتياطى قانوني	72,904.00	
13035	حساب تحت زياده راس المال	(1,380,000.00)	
	ربح أو(خسارة) الفترة:	**5,338,384.09**	
	إجمالى حقوق المساهمين		**15,261,815.22**

المطلوب

١- أعداد نموذج الملاءة المالية للشركة .

٢- تحديد مدى أستيفاء الشركة لمعايير الملاءة المالية .

٣- بأفتراض أن الحسابات الجارية تمثل إلتزامات على الشركة طرف الغير سيتم تسديدها خلال شهر .

المطلوب

أعداد نموذج الملاءة المالية والتحقق من أستيفاء الشركة للمعايير المقرره .

١٨- فيما يلى قائمة المركز المالى لأحدى شركات السمسرة فى الأوراق المالية فى ٢٠٠٧/٩/٩

الاصول المتداوله

النقديه بالخزينه والبنوك

121	نقديه بالخزينه الفرع الرئيسى	(104,340.95)
122	بنوك السمسره	22,165,185.08
123	شيكات تحت التحصيل بالخزينه	(245,000.00)
12002	نقدية بخزينة فرع مدينة نصر	(184.20)
12222	البنك الاهلي الرئيسي - اداره السجلات	(24.90)
12301	تحت التحصيل خزينه	0.00
إجمالى النقديه بالخزينه والبنوك:		**21,815,635.03**

المدينون والارصده المدينه الاخرى

126	بيع اوراق ماليه داخل	(107,926.33)
1291	مصروفات مدفوعه مقدما	21,500.00
1292	تامينات لدى الغير	6,000.00
1296	عهد مؤقته تجديد فرع مدينه نصر	0.00
1297	دفعات مقدمة	10,000.00
1298	حسابات جاريه مدينة 2 (لاغى)	0.00
1301	سلف عاملين	10,859.00
1302	صندوق العهد	0.00
1303	عهد مؤقته	114,420.00
1305	عملاء مدينه	17,916,853.19
1306	حسابات تحت التسوية	0.00
11231	جارى شركه ايه ال جى للاستشارات	510,000.00
12211	جارى صندوق ضمان التسويات	342,061.00
13015	حساب المعلقات	0.00
13040	عهده مؤقته تجديد المقر بالدور العاشر	0.00
41034	فروق اسعار صرف	(20,740.38)
إجمالي المدينون والارصده المدينه الاخرى:		**18,803,026.48**

مجموع الاصول المتداوله **40,618,661.51**

ناقصا

الالتزامات المتداوله

222	شراء اوراق ماليه داخل	1,792,665.72
224	عملاء دائنه	22,952,312.69
235	امانات	16,364.00
1293	ضرائب كسب عمل	60,159.80
1295	حسابات جاريه	4,885,890.08
2251	خدمات البورصه	2,178.74

2252	الدمغه	57,586.29
2253	خدمات المقاصة والهيئه	923.98
2254	شركات الحفظ المركزي	35,703.52
3123	صندوق تامين المخاطر	571.48
3127	خدمات الهيئه العامه لسوق المال	0.00
22605	ضرائب مستحقه مصلحه الضرائب	(438,082.32)
22607	المصروفات المستحقه	(232,563.70)
22609	ضرائب خصم واضافه	359.12
22901	مخصص ضرائب دخل	0.00
22902	مخصص لغرامات صندوق ضمان	0.00
22903	مخصص ضرائب متنازع عنها	0.00

ناقصا

الالتزامات المتداوله

22904	مخصص قضايا متنازع عنها	72,000.00	
22905	مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	145,943.74	
226010	التامينات الاجتماعيه حصه العاملين	696.10	
226012	ضرائب مؤجله	21,770.35	
إجمالي الالتزامات المتداوله:		**29,374,479.58**	
رأس المال العامل:			**11,244,181.93**

الاصول طويله الاجل

111	اثاث	621,769.88
112	اجهزه ومعدات	765,245.79
113	تركيبات وديكورات	961,119.90
116	ادوات واجهزه كهربائيه	12,388.05
117	اجهزه كمبيوتر	607,214.96
119	الات حاسبه وكاتبه	5,157.14
1110	خزائن حديديه	3,133.80
1111	يفط اعلان	5,195.00
1112	تليفون	95,454.10
1113	مصاريف التاسيس	87,550.00
1114	نفقات ايراديه مؤجله	35,187.10
1115	طابعات	2,650.00
1117	سيارات	82,000.00
1118	عقارات	271,000.00
1119	تكلفة شاشة التنفيذ عن بعد	10,000.00
1120	موقع الانترنت	18,840.00
1121	استثمارات طويله الاجل	123,930.00
112201	شركه بورتفليو لتكوين واداره المحافظ	750,000.00
112202	شركه مصر القابضه للاستثمارت الماليه	1,250,000.00
112203	شركه ايه ال جي للسياحه	50,000.00
إجمالي الاصول طويله الاجل:		**5,757,835.72**

اهلاكات الاصول طويله الاجل

21401	اهلاك اثاث	121,398.24		
21402	اهلاك اجهزه ومعدات	523,359.86		
21403	اهلاك تركيبات وديكورات	287,990.46		
21407	اهلاك اجهزه كمبيوتر	293,220.22		
21409	اهلاك الات حاسبه وكاتبه	1,005.20		
21412	اهلاك تيليفون	39,311.87		
21413	اهلاك مصروفات التأسيس	97,848.00		
21414	اهلاك نفقات ايراديه مؤجله	39,843.00		
21417	اهلاك سيارات	56,717.00		
21418	اهلاك عقارات	54,200.00		
21419	اهلاك موقع النت	7,536.00		
	إجمالي اهلاكات الاصول طويله الاجل:	**1,522,429.85**		
	إجمالى الاصول طويلة الاجل (-) الاهلاك:		**4,235,405.87**	
	إجمالى الاصول طويلة الاجل (+) راس المال العامل :			**15,479,587.80**
	إجمالى الأستثمار ويتم تمويله طبقا لما يلى:			

حقوق المساهمين

211	راس المال	12,000,000.00	
215	ارباح او (خسائر) مرحله	(915,416.61)	
2131	احتياطى قانوني	72,904.00	
13035	حساب تحت زياده راس المال	(1,000,000.00)	
	ربح أو(خسارة) الفترة:	**5,322,100.40**	
	إجمالى حقوق المساهمين		**15,479,587.80**

المطلوب

١- أعداد نموذج الملاءة المالية للشركة .

٢- تحديد مدى أستيفاء الشركة لمعايير الملاءة المالية .

٣- بأفتراض أن الحسابات الجارية تمثل إلتزامات على الشركة طرف الغير سيتم تسديدها خلال شهر .

المطلوب

أعداد نموذج الملاءة المالية والتحقق من أستيفاء الشركة للمعايير المقرره .

المــؤلـــــف فى سطور

بيانات عامة

الأسم: أ.د.أمين السيد أحمد لطفي

الوظيفة الحالية : أستاذ المحاسبة ووكيل الكلية لشئون الدرسات العليا والبحوث .

تاريخ الميلاد :١٩٥٦/١١/٢٧.

الموقف العلمي :-

حاصل على درجة دكتوراه الفلسفة فى المحاسبة من كلية التجارة -جامعة القاهرة بتاريخ ١٩٨٩/٩/٣٠.

حاصل على درجة الماجستير من كلية التجارة – جامعة القاهرة بتاريخ ١٩٨٦/١/١١.

حاصل علي بكالوريوس التجارة شعبة المحاسبة من كلية التجارة – جامعة القاهرة عام ١٩٧٨ .

الموقف الوظيفى

أستاذ بقسم المحاسبة بكلية تجارة بني سويف – جامعة القاهرة اعتبارا من ٢٠٠١/٣/٢٨ حتي تاريخه .

أستاذ مساعد بقسم المحاسبة بكلية تجارة بني سويف – جامعة القاهرة اعتبارا من ١٩٩٤/٤/٢٧ حتي ٢٠٠١/٣/٢٧ .

مدرس بقسم المحاسبة بكلية تجارة بني سويف – جامعة القاهرة اعتبارا من ١٩٨٩/١١/٢٩ حتي ١٩٩٤/٤/٢٦ .

مدرس مساعد بقسم المحاسبة بكلية تجارة بني سويف – جامعة القاهرة اعتبارا من ١٩٨٦/١/٣١ حتي ١٩٨٩/١١/٢٨ .

معيد بقسم المحاسبة بكلية التجارة بني سويف – جامعة القاهرة اعتبارا من ١٩٧٨/١٢/٣١ حتي ١٩٨٦/١/٣٠ .

الموقف الوظيفى

رئيس تحرير مجلة الدراسات المالية والتجارية بالكلية .

رئيس مجلس قسم المحاسبة بالكلية اعتبارا من ٢٠٠٣/٦/٢ حتي ٢٠٠٣/١١/١٦.

وكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث اعتبارا من ٢٠٠٣/١١/١٧ حتي تاريخه .

كتب للمؤلف

A- المراجعة

المراجعة المتقدمة .
أرشادات المراجعة .
إجراءات وأختبارات المراجعة .
تخطيط عملية المراجعة .
أساليب المراجعة لمراقبى الحسابات والمحاسبين القانونين.
ضوابط ومسئوليات مهنة المراجعة والمحاسبة القانونية.
أعداد تقارير المراجعة والفحص للقوائم المالية أو لأغراض خاصة .
أجراءات المراجعة الخارجية للقوائم المالية .
أعادة تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة فى مصر فى ضوء الأوضاع الراهنة وأفاق المستقبل .
المراحل المتكاملة لأداء عملية المراجعة بواسطة المحاسبين والمراجعين القانونيين.
معالجة متقدمة لإستخدام مراقبى الحسابات أساليب المعاينة الإحصائية وغير الإحصائية فى المراجعة .
الأتجاهات الحديثة فى المراجعة والرقابة على الحسابات.
معايير المراجعة المهنية للرقابة على جودة أداء مراقبى الحسابات .
المراجعة باستخدام التحليل الكمى ونظم دعم القرار .
المراجعة فى ضوء المعايير الدولية .
الأفصاح فى التقارير المالية لشركات المساهمة ودور وأجراءات مراقب الحسابات وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية (الدولية).
مشاكل القياس والتقييم المحاسبى ودور واجراءات مراقب الحسابات وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية والدولية .
دراسات متقدمة فى المراجعة .
١٩) المسئولية القانونية لمراقبى الحسابات تجاه عميل المراجعة والطرف الثالث والمجتمع.
٢٠) كيف تراجع حسابات منشأة
٢١) معايير المراجعة المصرية – دراسة مقارنة لمعايير إبداء الرأى المصرية والدولية والأمريكية .

٢٢) المراجعة فى ظل عالم متغير .
٢٣) الرأى المهنى للمراجع لمشاكل قياس الإيرادات والنفقات والأرباح وتوزيعها فى ضوء المعايير المحاسبية .
٢٤) مراجعة تكنولوجيا المعلومات .
٢٥) مراجعة نظم الرقابة الداخلية .
٢٦) الأهمية النسبية والمخاطر والمعاينة فى المراجعة
٢٧) المعايير الدولية للمراجعة وايضاحات تطبيقاتها (الجزء الأول)
٢٨) المعايير الدولية للمراجعة وايضاحات تطبيقاتها (الجزء الثانى)
٢٩) مراجعة القوائم المالية بإستخدام الإجراءات التحليلية وإختبارات التفاصيل .
٣٠) أساسيات المراجعة .
٣١) مسئوليات وإجراءات المراجع فى التقرير عن الغش والممارسات المحاسبية الخاطئة .
٣٢) المراجعة الدولية وعولمة أسواق المال .
٣٣)مراجعة وتدقيق نظم المعلومات .
٣٤) المراجعة البيئية .
٣٥) مراجعات مختلفة لاغراض مختلفة .
٣٦) المراجعة بين النظرية والتطبيق .
٣٧) دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكد .
٣٨) التطورات الحديثة فى المراجعة .

B– محاسبة المالية

١) المحاسبة عن حقوق الملكية فى شركات الأشخاص .
٢) أجراءات المحاسبة القانونية لتكوين وتنظيم وأنقضاء الشركات المساهمة .
٣) دراسات متقدمة فى المحاسبة عن الأصول .
٤) المحاسبة الدولية .
٥) نظرية المحاسبة (منظور التوافق الدولي) .
٦) نظرية المحاسبة القياس والافصاح .
٧) المحاسبة فى الفنادق

C- محاسبة ضريبية

١) الضريبة على أرباح شركات الأستثمار .
٢) ضرائب الدخل بين التشريع الضريبى والتطبيق المحاسبى.
٣) الجوانب التشريعية والممارسات المحاسبية للضريبة على أرباح المنشأت الفردية وشركات الأشخاص .
٤) الضريبة على أرباح شركات الأموال .
٥) المحاسبة عن ضرائب المبيعات بين النظرية والتطبيق .
٦) بحوث و دراسات فى تطوير و أصلاح نظم الضرائب فى مصر .
٧) الجوانب التشريعية والممارسات المحاسبية لضريبة الأيلولة .
٨) الفحص الضريبى والمنازعات الضريبية فى محاسبة وربط الضريبة الموحدة .
٩) أسس القياس والفحص الضريبى لأرباح تنظيمات الأعمال بين معايير المحاسبة والمراجعة والمتطلبات القانونية .
١٠) تحليل وتقييم الحوافز والأعفاءات الضريبية مع مدخل مقترح لقياس عوائدها وتكاليفها.
١١) المحاسبة الضريبية فى شركات السياحة .
١٢) دراسات متقدمة فى المحاسبة عن الضرائب .
١٣) المحاسبة الضريبية الدولية .
١٤) فلسفة المحاسبة عن الضريبة على الدخل .

D-محاسبة إدارية

١) تخطيط الأرباح والأداء المالي المستقبلي لمنشآت الأعمال .
٢) التحليل المالي للتقارير والقوائم المحاسبية .
٣) الأصوال المنهجية الحديثة لدراسات الجدوي المالية للاستثمار .
٤) التحليل المالى الاساسى للاستثمار فى الاوراق المالية .
٥) دراسات جدوي المشروعات الاستثمارية .
٦) تخطيط الأرباح باستخدام نماذج محاكاة المنشأة .
٧) التحليل المالى لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار فى البورصة .
٨) إدارة الأعمال تأسيسا علي معلومات المحاسبة .

دراسة وتقييم فعالية فحص نموذج تقرير فحص انحرافات التكلفة باستخدام تحليل المحاكاة.
تقويم سياسات الفحص الضريبي وآثارها على الخلافات بين الممولين والإدارة الضريبية مع إطار محاسبي منهجي مقترح.
نموذج مقترح لتقييم مخاطر المراجعة الناتجة عن الأخطاء والمخالفات باستخدام نظرية الاختبار الاستراتيجية.
استخدام نموذج البرمجة العددية المختلطة ذات الاحتمال المقيد في تصميم وفحص وتقييم هيكل الرقابة الداخلية.
تطوير كفاءة وفاعلية الفحص الضريبي باستخدام نماذج وأساليب المراجعة التحليلية.
تحليل وتقييم قرارات التخلي عن المشروعات الاستثمارية قبل انتهاء عمرها الاقتصادي وآثار قيم تصفيتها على مجال إعداد الموازنة الاستثمارية.
دراسة قرارات تحديد الأهمية النسبية في مجال تخطيط عملية المراجعة باستخدام نظم الخبرة.
دراسة مقارنة لمشاكل التحول إلي نظام الضريبة الموحدة مع إطار محاسبي مقترح للتطبيق في مصر.
قياس وتحليل حساسية عدم التزام الممولين للعوامل المؤثرة – دراسة مقارنة مع التطبيق في مصر.
نحو إطار عام لتصميم وتنفيذ نظام المحاسبة عن الموارد البشرية في شركات القطاع العام.
دراسة تحليلية تقويمية للجوانب التشريعية والممارسات المحاسبية للضريبة على المبيعات.
نحو منهج متكامل لتقييم وتقرير المراجعين لمقدرة العميل على الاستمرارية بالتطبيق على شركات قطاع الأعمال.
آثار الخبرة المهنية على كفاءة وفعالية قرارات وأحكام المراجعين (دراسة تحليلية وتطبيقية).
دراسة اختبارية للعوامل المؤثرة على نطاق اعتماد المراجعين الخارجيين على عمل المراجعين الداخليين.
دراسة اختبارية للعوامل والخواص المؤثرة في جودة عملية المراجعة من وجهة نظر المستخدمين ومعدي ومستخدمي القوائم المالية.
فحص واختبار طرق تقييم معاينة عملية المراجعة باستخدام منهجية التوزيع المرجعي للمحاكاة.
نمذجة ومحاكاة خصائص متغيرات وأخطاء المجتمعات المحاسبية لأغراض تحسين كفاءة وفاعلية أداء طرق التقدير الأحصائية عند معاينة عملية المراجعة.

مدخل كمي لتطوير دور المحاسبين الحياديين في تحسين جودة ودقة التنبؤات والتوقعات المالية والإفصاح عنها في ضوء معايير المراجعة وخدمات إبداء الرأي (دراسة اختبارية وتجريبية).
دراسة اختبارية لتأثير استخدام وسائل دعم القرار علي تقييم المراجعيين لمخاطر غش واختبار استراتيجيات المراجعة اللاحقة .
الإطار المحاسبي والافصاح عن هيكل حوكمة الشركات وأثره علي فجوة توقعات المراجعة .
تطوير دور المراجع الداخلي في ضوء حوكمة الشركات .
تطوير دور المراجع الداخلي والخارجي في ضوء متطلبات المراجعة البيئية .
تطوير دور المراجعين في تدقيق نظم المعلومات .
أثار قانون Sarbanes – Oxley على مهنة المحاسبة والمراجعة .
إدارة المخاطر والرقابة ودور المراجعة الداخلية .

□

الفهرست